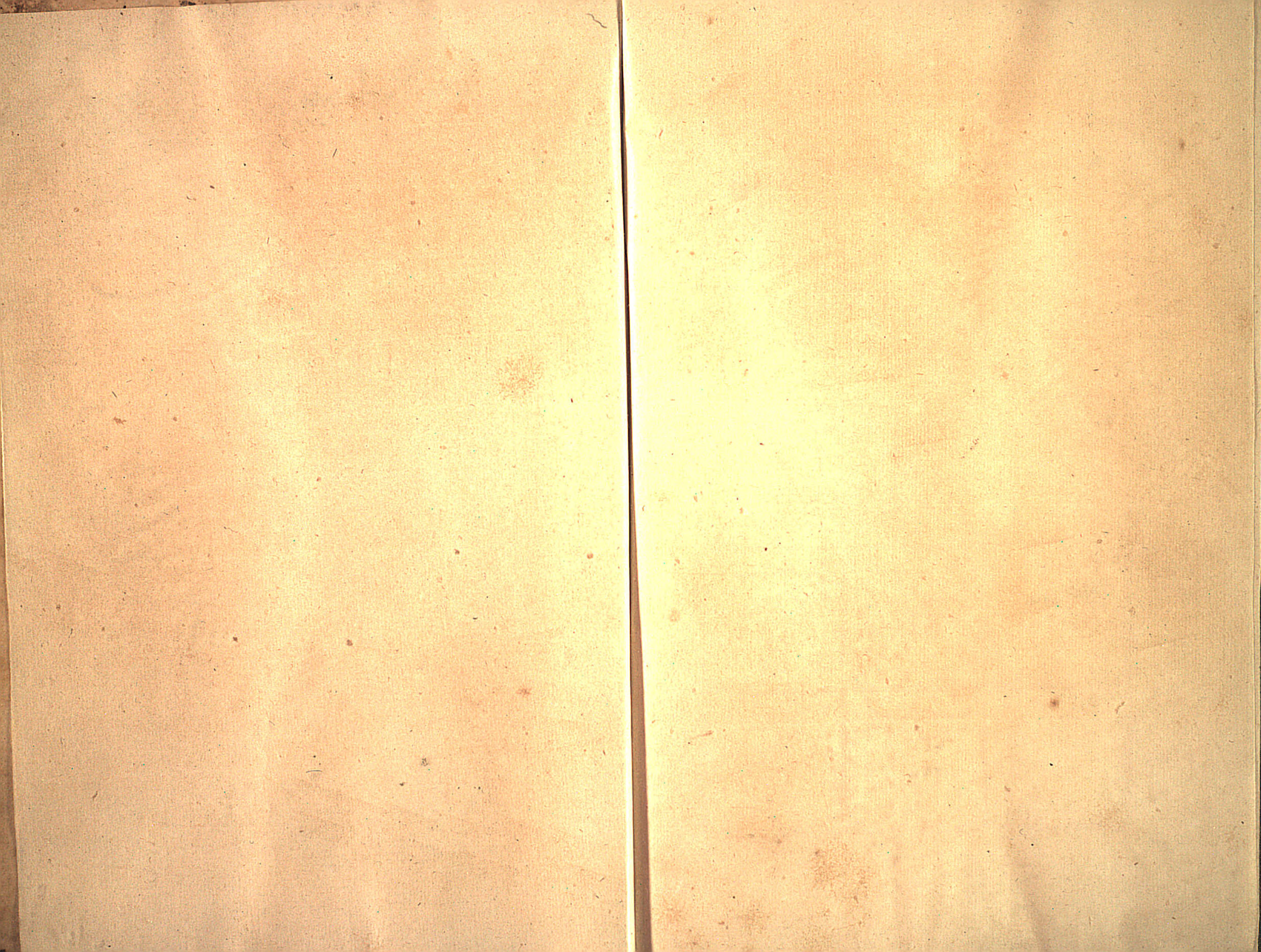


مكتبة الجزء الاول من خزنة الاحكام

كتاب الصلاة ٣	تخريف ١٨ الجمعة ٢٣	باب الزكاة ٧٩
كتاب الصوم ٩٧	كتاب المناسك ١٠٨	كتاب المناسك ١٢٩
كتاب الطلاق ١٧٥	كتاب العتاق ٢٣٨	كتاب المكاتب ٢٥٠
	فضل الولاء ٢٥٩	

في الكتاب المذكور
٢١٥



T. C.
MILLI KUTUPHANESİ
RAGIP P. S.
MÜHÜR NO: 391/1

الحق الأول خزانة
الأعمال

RAGIP P.
Ka. N.
490



ط ٤٨٥
٤٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . رَبِّ اعْنِ
 الْمُجِدِّدَ الَّذِي تَعَزَّزَ بِالْقُدْرَةِ وَالْعِظَمَةِ وَالْكِبَرِيَّاتِ . تَقَدَّسَتْ
 لَهُ الصَّنَاءُ وَتَنَزَّ عَنْ تَغْيِيرِ الْحَالَاتِ . تَضَعُ خَتَمَ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَاظِ
 عِلْمِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ . فَكُلُّ أَمْرٍ مِنَ الْقُلُوبِ لَدَيْهِ ظَاهِرٌ . وَخَوَائِنُ الْعُيُونِ لَهُ وَافِحٌ
 سَجَتْ لِحِلَالَةِ مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَسُكَّانِهَا . وَضَعُ لِعِزَّتِهِ بَيْطَ الْأَرْضِيَّاتِ
 وَطَائِفِهَا . وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا . فَجَانِ
 الْأَرْضِ سَجَتْ الْأَوَّلُ شُكْرَ الْعِبَادِ وَأَجَابَتْ مُسَلَّةَ الْعَنَاءِ لَا أَسْأَلُ فِي أَحْسَانِهِ
 فِي أَكْرَامِهِ . وَلَا أَتَقَطَّعُ لِمَوَادِّ أَنْعَامِهِ . حَتَّى كَيْفَ يَخْرُجُ مِيرَاجُهُ إِلَى الطَّرِيقِ
 الْمِيلِ وَلَمْ يَمْنَعْ عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْجَبَلِ الْأَعْلَى الْمَرْكَبُ الْأَقْفَى وَعَدَّتْ رَغْبَا
 لَا خَلْفَ فِي عِدَاتِهِ . وَأَوْعَدَتْ تَرْقِيبَ الْأَعْدَاءِ لِكَلِمَاتِهِ . ثُمَّ أَخْبَرَنَا مِنْ أَحْسَنِ
 فَلْنَفْسِهِ . وَمِنْ أَنْشَاءِ فَعِيلِهَا وَمَا رَبَّكَ بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ . نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَنَبِيَّهُ وَصَفِيَّهُ أَرْسَلَهُ
 إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً لِيَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ خَاصَّةً لِيَكُونُوا عَلَى نَهْجِ الْحَقِّ قَاطِبِينَ
 مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ . وَتَحَقُّقِ الشَّرْكِ وَالنَّفَاقِ . فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هَادُوا
 السَّفَارَةَ . فَشَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ . وَرَفَعَ قَوْلَهُ فِي قَوْلِهِ . عَزَّاسُهُ . وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ
 فَصَلَّوْا لِلَّهِ عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي السَّمَاءِ مَلَكٌ . وَدَارَ فِي الْأَوْجِ فَلَكَ . وَعَلَى جَمِيعِ
 الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ . وَبَعْدَ . وَقَالَ اللَّهُ لَمَّا رَأَيْتَ مَشَاجِنَا حَسْبَ
 عَنَّا غَافِلٌ . وَرَأَيْتَ تَمْسِينَ الْحَاجَّةِ إِلَيْهَا لِكُلِّ مَنْ تَصَدَّى لِلْفَتْوَى وَلِهَذَا
 لَا يَتَعَزَّزُ فِقْهَهُ بِتَصْنِيفٍ وَاحِدٍ . وَأَنْ كَانَ طَوِيلَ الْبَاعِ . عِبِلَ الدَّرَاعُ فَتَمْنِيتُ
 مَا نَوَانِي سَجَّ ذِيْلُهُ عَلَى الْحَوَائِثِ وَالْوَقَائِعِ حَاقِيًا . فَوَرَدْنَا وَنَوَافِرُهَا
 شَامِلًا شَاوِدَهَا . وَقَوَالِنَا مَبْنِيَّةٌ لِلْعَاقِلِ مُنْقِصَةٌ لِلْعَافِلِ فَيَرْتَبِعُ
 كُلُّ فَنٍ . وَطَلَبُهُ مِنْ كُلِّ فَنٍ حَتَّى لَا تَمَّاكَ تَنَاسِيَهُ . أَدْنَى ذَلِكَ لَا يَنْتَبِهُ قَدْ خَلَّتْ
 وَوَايَحِيها حَقٌّ لَا تَنْفَكُ وَتَبْلَى خَوَادِثُهَا كَطَالِ حَقِّ الْأَرْزَاقِ غَرِيمَةٍ مُتَوَاصِلَةٍ لِيَدْرَكَ
 مَا فَاتَهُ مَتَلَفَاتُهَا فَيُنَاقِشُ فِي خِلَالِ الْحَالَاتِ أَعْطَى الْقَوْسَ يَدِيًا . وَبَنَى جَبِينَ
 فِي الْخُلُوتِ اقْتَرَعَ حَزَلٌ . وَجَلَّالٌ دَمٌ فَلَمَّا احْتَكَمَ الرَّجَاءُ وَغَلَبَ الْقَضَاءُ اسْتَحْرَقَتْ
 اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي شَرْعِهِ أَدْلَى تَيَاقُظِ أَمْرِ الدُّنْيَا . الْإِبْطَاطُ تَوْفِيقُهُ وَمَوَاطَاةُ

الْمَلَأَهُ الْخَفِيَّةَ فَرَجَعَا إِلَيْهِ مِنْ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَتَنَزُّعِ الْأَجَالِ أَذْكَرَ فِي زَمَانٍ
 يَحْدُثُ فِي كُلِّ أَوَّلٍ وَأَنْ مَالًا يَجْلِسُ بِبَابِ الْإِنْفَانِ حَسْبُ اللَّهِ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ **ابْنُ**
 عَلِيٍّ بَوَلَّهَ اللَّهُ سَيِّدًا مَسْنُونًا لِرَهْطِهِ رَجَاءً أَنْ أَسْرَى ذُرْوَةً مَرَامِي وَأَوْدَرَ كُنْهِيَّةً
 مَعْرُومِي فَاجْتَلَبَ كَثْرَةَ مَوْلَانَا أَصْحَابَنَا وَغَدَارَ مَصْنُوعَاتِ نَشْتَا بِنَا كُلِّ ذَلِكَ
 نَسْتَوْفِيهِ الْقُرْآنَ سَيِّدًا نَعْمَ الْمَوْلَى وَنَعْمَ النَّصِيرُ **وَبَعْدَ** نَوَافِعٍ مِنْ كَرَمِ الْحَرَاكَةِ لَمْ
 الْخَالِقُ إِذَا تَلَوَّ فِي عِلَالَةِ الْكَلْبَاءِ فَكُلُّهُ عَلَى عَثَرَةٍ أَوْ الْقِيَامَةِ عَوْدًا عَلَى بَرٍّ
 فَمِنْ مَلَأَ خَدَّيْكَ بِغَدْرِكَ لَا يَنْبَغُ رَيْفٌ جَانِبُهُمْ وَلَا يُوَدُّهُ خَفِظَتُهُ بِبَنِيهِ النَّعْمِ
 فِي نَفْسِهِ وَبَلَّتْ لِحَاظَهُ مَخْلُطًا فِي نَافِثِهِ بَانَ أَعَادَ فِي الْكَلْبَاءِ الْبَانِي أَمَّا لِرَبِّهِ
 بَنَانٌ أَوْ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ لَمْ يَذَرِ فِي الْأَوَّلِ أَوْ بَيْنَا رَوَانًا أَوْ مَجِي أَصْلَفَ بَنِي عِلْمِهِ
 نَقَرٌ يَكُونُ فِي الْجَمَاعِ وَالْكَرَامَاتِ وَأَمَّا لِيَقْصُرِي وَشِيَانِي وَمِنَ الْكَثْرَةِ شَأْنًا
 فَهَذَا نَزَلَ الْخَدَّاعُ مِنْ لَشْفِ الْفَضَاعِ وَمِنْ الذِّهْنِ سَمِعَتْ بِهِ مَحْصُومُ السَّاحِدِ لَا يَجَلُ
 الْعَبِيَانِ بَوَادِيهِ وَلَا يَنْفِرُ السُّبُوحَاتِ وَبِهِ وَأَنْ يُلَاحِظَ فِي الْعُلُومِ الْمُرَوِّتِ وَحِثَارَاتِهَا
 مِنْ أَيْبَابٍ وَأَنْ أَمَّا الْإِلَاحُ فَحَرَضَ مِنْ سِلْمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَنْ وَشَفَاتِ
 لِسَانٍ مَنْ لَمْ يَذَرِ شَأْنَهُ وَحَوَارِهِ لَمْ يَسْتَقِ عَمَّا جَمِعَ وَقَدْ نَزَلَتْ عَلَى حَكْمِ
 الْأَمَّكَانِ فَالْعَلَّوْرَ وَأَنْ قُلْ وَأَعْلَى كُلِّ تَغْيِيرٍ وَأَنْ جَلَّ تَعَزَّزَ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ **أَعْلَى**
 بَانَ مِنْهُ الْكَلْبَاءُ بِمَجْلَى تَصْنِيعَاتِ الْأَصْحَابِ وَأَتَفَقَتْ الْبِدَائِعُ بِكَافِي الْحَاكِمِ
 لَمْ تَبْأَلِ مَعِينٌ لَمْ تَزَيَّا دَاتِ لَمْ تَجِدْ دَانِ زَيَّادٍ وَالْمُنْتَقِي وَالْكَرْخِي وَشَرَحَ الْحَقَّ فِي
 وَعَمِيُونَ الْمَسَائِلَ وَتَحَلَّفَ إِلَى الْبَرِّ وَأَوْبَ الْفَاضِلِ وَجَلَّتْ الْأَخْصَافُ وَجَانِبُ
 الْإِنَّا لُحْفِي وَرَوْضَتُهُ وَقَوَائِدُ الْبَقَائِي وَقَوَائِدُ الْبَلْبِ وَقَوَائِدُ
 الْعَاقِلِينَ مَبَاعِدُ وَسُتُورُ الزُّرَايِدِ مِنَ التَّعَلُّقَاتِ مِنْ شَرِّ وَجْهٍ خُصُوصًا فِي شَرْحِ
 الْحَاقِقِ الصَّغِيرِ لِلْبَنِي دَوَى وَشَرَحَ الْأَتَبِيحِي أَمَّا مَا بَعْنِيَّةً بِجُودِيَّةٍ دُرَّرَ
 الْوَصَائِي وَالْعُدَّةُ وَالذِّهْنُ وَمَا نَصَبَ بَيْنَهَا مَلُوبَتِ الْكُتُبِ عَلَيْهَا تَعَلُّقٌ وَقَوَائِدُهَا وَشَفَاتُهَا
 عَمُومَتُهَا وَقُلْ مَا رَأَى تَرْقِيبَ الْكَلْبِ بَعْدَ مَجَازِهِ الرِّيَاسَاتِ وَلَوْ اعْضَلَتْ
 مُسَلَّةً لَا خِلَافَ صِلَاهَا الذِّهْنُ اسْتَحْجَزَ خَبْرًا مِنْهُ وَسَيَّجَمُ عَلَى مَسَائِلِ مُتَدَوِّهِ فِي مَوَاضِعِ
 مُتَفَرِّقَةٍ أَنْتَبِهَا مِنْ كَثَرَتِ شَيْءٍ فَكُلُّهُمُ الْقُرْآنُ لَا يَكُونُ إِلَّا زَلَّةً وَغَوَاوَرُ مُشْتَمَلٍ وَنَوَادِرُ
 أَيْنَ سَمَاعِهِ وَقَفَّ مِلَالُهَا فِي دَرْجَةِ الْقُرْآنِ وَالْعَزْزِ وَالنَّعْبِ وَالْمَلَأَ كُنْ
 وَمِنْ أَصُولِ الْقِسْمِ وَقَوَائِدُ الْمَذْهَبِ وَخَمِصَتُ كُلِّ أَمْرٍ أَنْ يَحْدُثَ وَتَسْأَلُ

الفضل

في رتبة المجلدات

تلكية امامه واذا سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كرماله الملك فاعدا ولم
اكره في الفجر والحصر ولا يطوع في مكان المكتوبة يعني الامام ولكنه يتقدم
او يتأخر خطوة او اكثر ولا يستقبل القوم بوجهه اذا قال **المودن حي على**
الفلاح قاموا واذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وان اخر حتى يفرغ
الامام من الاقامة جاز وقال **ابو يوسف** لا يكبر حتى يفرغ المودن
ويكبره لهم القيام في الصف اذا لم يكن الامام معهم ويخطي فاء اذا نادى
واكره ان يكون الامام على الدكان ومع على الارض وتو على الارض والقوم
على الدكان ويجوز ان يامة العبد والاعمال وولد الزنا والما سق والاعلى
وعنهم احب اليه ويوم القوم اقراهم كتاب الله تعالى واعلمهم بالسنة
وافضلهم ورعا واكثرهم سنا فان استوفوا فيها فاقدمهم حجرة
مشايخنا كما نوايخرون اقراهم كتاب الله اذا سوا علمهم بالسنة اما في زماننا
فالعلم بالسنة اوله اذا جئ من القوان ما تجوز به الصلاة ولا يؤم في
بيت رجل الا اذا لم لو كان معه رجلان فيتقدم فيصلي بها فان لم يتقدم جاز
اما لو كان القوم كثيرا فيتقدم فيكره ان يتقدم وسطهم ويقوم في ميمنة الصف
او مبعدة ولو كان معه رجل واحد وقف عن يمين الامام وازان صلى خلفه
او عن يمينه جاز والله اعلم **وضوء غسل** يبدأ بالمغتسل عن الجنابة
بيده ثم فرجه ثم يوضا وضوء للصلاة غير جليل لم يغتسل الماء على راسه
وساير جسده لم يغتسل قديمه وادنى ما يكتفى في الغسل صاع ماء وفي
الوضوء مدة المدة والرجل فيمسح بها وان لم تنقص راسها الا ان الماء بلغ اصول
الشعر اجزاها وما ينظف في الماء لا يفسده الا ان يكثر فيسبك فيه لم يجز
ولا يجوز التوضي بالماء المتنجس في وضوء او غسل شيء من بدنه وروي عن
ابي حنيفة روي عنه انه ان الماء المتنجس نجس ومن اخذ ابو يوسف وزوي
عنه انه طاهر غير طهور ومن اخذ محمد والمتنك في غير البدن من الطهارة
كالتياب والنجس طاهر طهور وشور النجس والحائض طاهر ولا يشور
ما يوكل لحم من الطيور والدواب ما خلا الدجاجة النحلة فان شاور بها
مكروه وان توشاهم جاز اما شور ما لا يوكل منه من الدواب والسمك نجس
وشور سكان البيوت كالبزق والفارة والحيث مكروه وشور الحمار والبغل

مشكوك

مشكوك فيه ولعاب ما لا يوكل لحم كالبغل والحمار وعرقه لا يفسد البيوت
وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لم يغتسل وروي عن ابي يوسف شور السنور
طاهر لا يشرب فيه حائض ومات في الماء طاهر لا حرم له الدواب والعقرب والزنبور
لم يفسده اما لو وقع فيه فطره من خراويل او دم افسد ماء الماء وعند
الشيء في يفسده اذا بلغ الماء قلتين لم ينقي لونه او طعمه او ريحه لو نزل
فيه او اغتسل لم يفسده لو دخل النجس او الحائض به فيه قبل ان يغتسلها
لم يفسده اذا لم تكن عليها قدر ومن قال ابو يوسف في الاما الى اذا اغتسل
النجس به او رجم في البئر لطلب الدلو لم يفسده وقد ساء ما لو اذ حل بعض
جسده افسده وان لم يكن عليه قدر وان اغتسل فيه النجس لطلب الدلو
لم يفسده اذا لم يكن على بدنه نجاسة ولم يندك فيه وخرج الرجل طمرا مندا
فدسب محمد وقال ابو يوسف الماء نجس والرجل نجس بحاله نجسا وروي عن
ابي حنيفة رحمه الله الرجل نجس والماء نجس فان غسسه لم ينجس الماء فيختل
الا بالثمة لو وقع بول ما يوكل لحم في الماء افسده عندنا وقال محمد لا يفسده
وكره ابو حنيفة شرب بول ما يوكل لحم وقال لا يكره ففسد ابو يوسف يجوز
شربه للثمة وروي قال محمد هو طاهر وجم الكثير النجس رجح الثوب وعن
ابي يوسف في الاما لا يشرب من شرب السهم في الوضوء الغريب في الوضوء
ليس بغيره حتى لو بدا يد راحته فيك وجهه اجزاء والموا لاة في الوضوء
ليست بشرط خروء ما يوكل لحم من الطيور لم يفسد الماء عند الدجاجة حتى
موت ما يغتسل كالسمك والصفير لم يفسده الماء واذا مات الفارة ونحوها
في البئر بعد اخراجها ينزع عشرون دلو الى ثلثين وفي الحجام والسنور
ونحوهما اربعون الى ستين وفي الشاة ينزع مائة البئر كله وان انتفخ شيء
بما ذكرنا ينزع كله ولو مات في جث ماء حصى او فارة او حتى طير
ولو غلب ماء البئر قال ابو يوسف ينزع قدر ما فيها من الماء باجتها
وقال في النواذر عن محمد ان ينزع ثلثها ولو اذ ثلثه علم ينزع فقد
عليهم ولو وجد فارة ميتة في البئر غلبت ميتة الوضوء وصلاة يوم وليلة
اذا لم يعلم وقت الوضوء وان كانت ميتة ميتة ايام وليالها عند ابي حنيفة
وعند صاحبها لا يعد شيئا ما لم يعلم انه نوحا منها وهي فيها ارواث الدواب

كلها ونقور ما لا يوصل لحم وخرق الدجا جنة في الثوب اكثر من قدر الدرهم فيفسده
 عند الي حنيفة رحمه الله ومحدث ما لا يفسده ما لم يبلغ فاحشا وادنى ما ينجي المسألة
 بين يدي الماء واللوحة ختم اذرع وفي رواية حصص سبعة اذرع والجميع
 قدر ما لا يخلص احد المائتين الى اخر يعرف بتخيره اما لو تخطى طحا ولو نزل
 او ربح لا خير فيه وان كان بينهما ضعف ذلك وان لم يوجد شيء من ذلك فلا
 بأس به وان كان اقل من ذلك بينهما فلا بد من مقدار ما ينجي ايضا لما كان
 الارض صلبة يكتفي بما دون هذا التقدير وفي الرخوة لا يكفي ولا بأس بان يغتسل
 الرجل والمرأة من اناء واحد ولو نسي الجنب المضمضة والاستنشاق او لمحة
 من يده يغسلها ويحيد ما صلى قبله وفيما فرغ من الجنابة وسخن في الوضوء
 والتقنية في الصلاة حدث لو مسح راسه بما اذا خذه من تحتها لم يجزه اما في كفنه
 جاز مسح به ولا يجوز مسح راسه كما قل من ثلثة اصابع وفي رواية زينة
 اذا مسح خفه باصبع واحد امر به عليه لم يجز حتى يجد ما الى الماء ثلثة مرات
 ولو وضع ثلثة اصابع لم رغبها من غير ان يمسح تحت اذنيه لم يجز
 وفوقهما جاز واجب ان يمسح اذنيه طاهرهما وما خلفهما وان مسح راسه دون اذنيه
 جاز اما لو تولى مسح راسه ومسح اذنيه لم يجز ولو خلق راسه وقصه نساها او قلم
 الطغارة او حرق شعره لم يجب عليه مسح الماء ولو يمسح ذكره او قلبه امراته
 او لا مسبا لا ينقض وضوءه اما لو باشر بها متبردا من وانتشر لها فعليه
 الوضوء عند ما خلا فالمحدث لو التقي الجنان وتوارتا الحنطة فغسلها الغسل
 وبالحجاء فيما دون الفرج لا يغسل عليه ما لم ينزل ولو اغتسل ولم يزل يلبسها فغسل
 عليه ولو راى على فراشه ملاء ولم يذكرا خطاها فعليه الغسل اجنبيا ما عدا محمد
 ابي يوسف لا يغسل عليه حتى يتنقذ انه قد اغتسل والمرأة كالرجل في حكم الاغتلام
 وفي المذبة الوضوء ونور يقي بضره الى البياض عند الاغتسال ولو ذاق في الوضوء
 ونور يقي يخرج عقيب البول وفي المني الغسل وهو ايضا حائض ولو
 اجنبت المرأة لم حاجت لها ان تؤخر الاغتسال الى الاطهار وعرف الجنب
 والجانح طاهر والماء الكثير الذي لا يتنجس بغيره في الاموضع الوضوء
 موافق لا يخلص بعضهم الى بعض وفي رواية ابي يوسف عند احوال جاز
 لم ينحوك جازب الاخر فهو كالجارية وفي رواية الحسن بن زياد عنه موافق

الذي لا يضطرر بالاعتساف فيه يعني فيما عدا موضع النجاسة وعن
 محمد بن عثرة في عشرة وروى انه رجع عن هذا الى قول ابي حنيفة
 رحمه الله في رواية بن المبارك عن ابي حنيفة في الذي يصيب الدم في جانب
 منه ولم يصيب الجانب الاخر توضع منه وذكر منشا تحت كل ما يتنقذ بحصول
 النجاسة فيه او غلب على طهه لم يجز استعماله وما لم يتنقذ ولم يغلب على
 طهه ذلك جاز استعماله فهذا امر مفوض الى الاجتهاد كوصف وقت
 ما يجازف ان يكون فيه قدر ولا يستينفذه فلا بدع التوضي به وليس عليه
 ان يسيل عنه وان كان قد تنقذ وتنجس ولم يعلم ان ذلك لشيء
 لو وقع الجنب في ماء فاصاب جميع بدنه او وقف في مطر حتى يغسل جاز
 مع المضمضة والاستنشاق ولا بأس بالتمسك بالحنك بعد الغسل
 والوضوء واليد عند شرط ولا بأس بالحنك ان ينام او يجاودا ولم
 قبل ان يتوضأ وان اراد ان ياكل فاجب اليه ان يغسل يديه ويضمض
 وان ترك لم يضره ولا يجب اليه في الوضوء والغسل ويحب في التيمم
 ويمسح على الجنبه موضع الوضوء وان خاف ضررا لم يمسحه ولو كانت
 جوارحه في جانب راسه فيمسح على الجانب الاخر وان مسح على جنبه وحرك
 في الصلاة لم سقطت الجنبه عن تيمم غسل موضع الجنبه واستنشق
 وان سقطت لا عن تيمم غسل حلقه لو فليس اشكل من ملح الفم لا وضوء
 عليه وان فليس ملح الفم يلهو او ماء فعليه الوضوء وحده مكافئ الفم
 ما لا يقدر على ضبطه وحده فله ما يقدر على ضبطه وان فليس يلهو
 او نزل فله يجب الوضوء وان ملأ الفم وقال ابو يوسف البقي قبل الحرة
 الحارح النجس من عند السيلين ومالك عن راس الجرح ينقض
 الوضوء لو خرج الدم عن جراخه فمسحه بحيث لو تركه لسالت تنقض
 الوضوء وان لم يسلك فلا وان يرق وعلم دم ينقض ان كان الدم غائبا
 تنقض وان كان البراق غائبا فلا ينقض النوم ليس بجرح الا مضطحا
 او منوركا او على احد اليدين او ثوبه في قيامه او ركوعه او سجوده او تشهد
 لا وضوء عليه وقال ابو يوسف في الاملاء وان نام في سجوده لا وضوء
 عليه الا اذا نحر ذلك من غير ان يعلم النوم فعليه الوضوء وبالكلام القاض

لا ينقض الوضوء ولا بالكل طعام مستمن النار وتخليك اللحية والا صابحة سنة
 لو حث اليه من الثوب لم يجزه الا المني اليه من حاشته فان اذ ايسر
 فيفركه جاز النجس اليه مد على الخف تحته اذ ايسر طهر عذما وعند
 محمد لا يطهر في الثوب اما البول والخمر وما لا جرم له اصاب الخف لا يطهر الا
 ما يغسل بالاجماع وكذا ان كان له عين تنفذ وسور يطهر فيطهر بالغسل
 وقال ابو يوسف يطهر بالمسح بالارض رطب كان او با بسا لعدم العاوة
 يغسل الخفاف وقال محمد لا يطهر الا بالغسل رطب كان او با بسا ولا يجب
 لتفخيص الميت وحمله وغسله وضوءه والجماعة تنقض الوضوء وغسل موضع
 المحضة وان لم يغسل لم يجز صلاته ان زاد موضعها على قدر الدرهم لو طهر
 بول على ذكره او دبره ولم يسبك او داء او زرع نقض الوضوء لو رطب قليلا
 ولم يسبك لا وضوء عليه وعن محمد اذا نزل الدم الى قصبة الانف نقض الوضوء
 بخلاف البول اذا وقع في قصبة الذكر لوقاء وما نقض الوضوء عذما وقال
 محمد لا حتى يلبس الغم ويتوضأ صاحب الجرح السائب لو فت كل صلاة ويجلي به
 ما شاء من الفواخس والقضاء والنواقل ما دام في الوقت وان ساء الام
 ونفذ الرباط اما لو ساء من موضع اخر اعاد الوضوء ومن خاض ماء المطر
 او الحين لا وضوء عليه ولكن يسبح عن قديمه ليلا يطبخ المسحوق في الماء
 عن ابي حنيفة اكره ان يغسل بالمسحوق من داخل او با سطواناته ومن ساء
 عليه من موضع شئ لا يدري ما هو فيغسله ارجس وان غلب على لونه انه نجس
 غسله وان انتزع عليه من البول مثلك رؤوس الاثر لم يلزمه غسله ومن شك
 في وضوءه وسوا ذلك ما شك بغسله وان اعتراه كثير الا يلبثت اليه ومن شك
 في الحدث فهو على وضوءه وان كان محذرا شك في وضوءه فهو على حدثه لو ساء
 بلك من ذكره بعد وضوءه اعادة وان شك في انه بول او ماء يغسل على صلاته
 ان وقع كثيرا واره ان ينضح فرجه بالماء اذا توضأ لمن يقع له هذا كثيرا يطبخ
 وسوسنة الشيطان وليس دم السك والبجور والبق يثني ودم الحمار
 زاد على الدرهم اعادة ما صلب لوجها وفي ماء فاجبره بعض الحكماء فدر
 لم يتوضأ به لو اكل حب حتى يده في كوز ماء فاجب اليه ان يتوضأ بخبره اخيرا
 وان لم يكن على يده قدر ولا باس بالوضوء من جبت موضع في اية نزاح الوار

ما لم يعلم فيه قذرا اذا وقع بجوارك والغنم في البئر لم يضر ما لم يكن فاحشا وان
 كلفه رطبا فغسله وكثيره يغسل الماء عند ابي حنيفة رحمه الله ذكره في الاملاء واما
 السرقة فغسله وكثيره يغسل الماء رطب كان او با بسا وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان كان با بسا لم يغسله الوضوء يغسله التمرجا يرميه بين ساير الاشربة
 عند عدم الماء ويقيم معه عذرا ابي حنيفة رحمه الله وما اخذ محمد رحمه الله وفي
 رواية عنه يتوضأ ولا يقيم وفي رواية يقيم ولا يتوضأ وفي رواية ابو يوسف
 وروى في الخراج ان ابا حنيفة رحمه الله رجع الى هذا القول الاخير
 وذكره متناخا انا اختلفت اجوبته للاختلاف في قولهم فقد سبى مرة ان
 كان الماء عاليا قال يتوضأ به ولا يقيم وسبى مرة ان كانت الخلاوة عاليا
 قال يقيم ولا يتوضأ وسبى مرة اذا لم يدركها الغالب قال يجمع بينهما الا ان
 ينقض الوضوء ويبيع البنا وكذا موت الامام والغسل سنة يوم عرفة
 يوم الجمعة والعيدين وعند الاحرام قال عليه السلام من توضأ يوم الجمعة
 فيها ونجته ومن اغتسل فغسل افضل **ينزع** الماء بعد اخراج ما
 فيها وما ينظر من الدلو الى البئر لم يضر وان صب الدلو الاخير فيها وفي بئر
 طامره فينزع ولو شمله الا ترى لو صب الدلو الاول الذي خرج من بئر ما
 فيه فارة وصب في بئر طامره ينزع منها عشرون اصبا وان صب الدلو الثاني
 ينزع تسعة عشر ولو نزع حب الدلو العاشر نزع منها عشر دلاء
 على هذا القياس مدار رواية ابي سليمان والاصواب منها احدى عشر دلاء
 او مائة رطل حصص ولو اخرجت الفارة والقيت في بئر طامره فنزع
 الدلاء عشرون اصبا كما في الاول لو نزع بدلو يسبح فيه عشرون دلاء يغسل
 بدلو واحد وقد طهر البئر لو اغسل الدلو الاخير عن وجه الماء لا يجوز التوضي
 بماء البئر حتى ينحى عن راس البئر عذما وقال محمد يجزيه لو غسل ثوب
 نجس في احسانه نظيف ثم غسل في اخره ثم غسل في ثالثه وعصر فقد طهر
 الثوب والمياه كلها نجس عند محمد وقال ابو يوسف الثوب والمياه كلها
 نجس ويتوضأون ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا الخلاف ان اغتسل النجس
 في ثلثة ابارا واكثر فقد ابد كلها ولا يجزيه غسله في قول ابي يوسف
 وقال محمد يخرج من الثالثة طامرا ولو توضأ انسان في اوانه اكثر من ثلث

لم يجز لا جدران يتوضأ بشئ من ذلك بخلاف ما لو غسلك الثوب في ارضه او في فانه
يجز من الارض ما من غير ان يصير الماء مستوعلا بيران ما نت في كل واحد
قارنه فخرج من احدى ارجلهم عشرون ولوا وان ما نت في بره ثلثه فخرج من الاولين
اربعون وجب في الثالث فلا يجب في الثالث الا ان يخرج اربعون وان صفت
من احدى اليدين عشرون ومن الثانية عشرة يخرج ثلثون في الثالث فانه ينظر
الى المصوب وما وجب فيها فان استويا يلتقي به حدهما ولو اختلفا يلتقي بالآخر
ما نت قارنه في بعض جدار بري بها وما حولها وبوكل الباقي وان كان واينا
يتفق به سوي الاكل من استصحاب ولا يربح جلد والبيع والمختار في الجوار ويغسل
الجوار من ارضه النجاسة بالما يبعث الطائفة كما ورد جازة عند خلافه للمحد ولا
بمسح بالصلوة في ثياب النجاسة وكفه في سدا ولهم والله اعلم **مسح** بمسح المقيم
يوما وليلة والمساقر لثمة ايام ولياليتها ومدة المسح من وقت الحدث بعد اليدين
لما من وقت اللبس وان غسل رجله لم يحدث لم يسح الا ان يكمل الوضوء
قبل الحدث ويسح مرة واحدة بعد ما قبل الا صاحب حتى ينتهي الى اصل الساق
مخلوطا على ظهر خفيه ولا يسح بالثوب من ثلث اصابع والخرق لا يسح حتى يبلغ مقدار
ثلث اصابع فصاعدا من اصغر الاصابع وسواء كان الخرق في يمين الخف
او ظاهره او في عنقه وجمع الخرق في كل قدم على حدة من غير ان يجمع الخفين
لا يسح على بالطن لا يسح على الكتف والعضوية والنجاسة ما الجوار بين يديه
حينئذ رحمه الله لا يجوز الا اذا كانا متعلقين وعندهما يجوز اذا كانا متجنيين
وجوز المسح على الخرموفين وان مسح على الخفين ولبس الجرموفين فلا
يسح على الجرموفين **لو مسح على الجرموفين** ثم رجع احدتهما مسح على الخف الطاهر
والجرموف الآخر **لو نزع احد الخفين** فوجب نزع الآخر وغسلهما جميعا
اذا انقضى وقت مسح ولم يحدث في تلك الساعة فعليه نزع وغسل
رجليه ولبس عليه عاذه الوضوء لو خاض ماء الطرطاب طاهر خفيه بجزء
عن المسح اذا استكمل المقيم مسح الاقامه ثم سافر نزع خفيه وغسل رجليه
اما لو سافر قبل ذلك استكمل طائفة ايام وكذا لو قدم من سفره بعد مسح يوم
وليلة نزع خفيه لو توضأ ومسح على الجرموفين خفيه ثم احدث وقدم في
الجرح فتوضأ فعليه ان ينزع خفيه وان كان من غير يده فله مسح ولو لم يحدث

خفيه

حين يري فغسل موضع الجرح ثم احدث فله مسح لوار وان يبول فلبس الخف
ثم مال فيمسح ولما سمح ان يؤم العاسل لو طهر القدم انتقض المسح وان كان الخف
في الساق بعدوا ذاليس على طهارة التيمم والوضوء لا يندم وجدا لما نزع
خفيه المتيح عتة لبست خفيه والدم ساكن يسح ما دام في الوقت ولم يسح
بعده وان كان الدم منقطعا في وقت الوضوء واللبس مسحا يوما وليلة مع مسافر
ماء قدر ما يتوضأ به وفي يديه دم فيصرف ماءه الى غسلك ثوبه وتيمم للحدث
وقال **حادي** بن ابي سليمان يتوضأ بذلك الماء وقيل هذه اول مسحا خالف
ابو حنيفة رحمه الله فيها استناؤه **حادي** واخر ابو يوسف يقول **حادي** **تيمم** يقتصر
عادم الماء آخر وقت الصلاة قيل اذا كان على طمخ من وجوه ثم يقيم مسحا
طيبا فيضع يديه على الارض ثم يرفعها فيفصلها ومسح بها وجهه ويحكها على
الارض ثم يسح بها كفيه ودراعيه الى المرفقين وروي كفيه يمسح راسه
صلى الله عليه وسلم انه وضع يديه على الارض فاقبل بها واودع يده في رقبته
فغسلها ومسح بها وجهه ثم وضعها على الارض فاقبل بها وبها رقبته
ونفضها ووضع يده على اليد على كفه اليمنى فاقبل بها الى المرفقين
ثم ردها الى الكف ووضع يده على كفه اليسرى على ظهر كفه اليسرى فاقبل
الى المرفقين ثم ردها الى الكف وقال **سليمان** يقول **قالب** ابو حنيفة رحمه الله
اذا لم يكن على طمخ من وجوه الماء يمسح على في اول الوقت وان كان مع
رفيقه لم يمسح عليه ان يمسح ولو صلى بالتكبير فلم يطلب منه ماء لم يجره وكل شئ
من الارض احمرها واصفرها وابيضها من تراب ونوره وطينه وحصى
وزرنيخ وججارة او حائط وعجيرة حار **وقال** في الاملاء عن ابو يوسف
لا يجوز الا بالتراب وبوالصعيد ولو تيمم بجايده وصحبه لا يجز له يجوز لو
نفض ثوبا ولده فتميم بجارحه جازم قدرته على التراب خلافا لابي يوسف
وان تيمم وصلى في اول الوقت ثم وجدا الماء بعد فراغه ويوم الميمم المتوضئين
خلافا لمالك وان تيمم وصلى في اول الوقت للمجد الجنب والمحدث والعميان
والنفساء في التيمم سواء وكذا يرض ان يقيم ما لم يستطيع الوضوء والعسل لم يرض
وصلى بما شاء ما لم يحدث وانزل العسل لمسافر فانه يجلي به ما لم يحدث ولم يجد
الماء ما شاء من الصلوات ولو وجد الميمم الماء فلم يتوضأ حتى حضرت الصلاة ولم يجد

جازم

مواقيت وقت صلاة الفجر من حين يطلع الفجر الصالح وقت المعتز من في الافق
 الى طلوع الشمس ووقت الظهر من حين نزول الشمس الى ان يصير ظل كل شيء
 مثليه عند الزوال حينئذ رحمه الله وعند ما تنكس وقت العصر من حين صار ظل كل
 شيء مثليه وكثرة ما خبره الى تغير الشمس ووقت المغرب من حين تغرب الشمس
 الى ان يغيب الشفق ومواليه من عند الى حينئذ وعند غروب الشمس ووقت العشاء
 من حين يغيب الشفق الى الفجر والشمس الى نصف الليل **باب** النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت صلاة اخره **باب** النبي ان يقول
 بالفجر وروى الطحاوي عن ابي بصير ان ياتي ان يدخل بالليل ويخرج منها لا
 ويرد بالظهر في الصيف ويخرج في الشتاء ويؤخر العصر ما دامت الشمس
 بضائقة والعشاء الى ثلث الليل اما لو كان يوم غيم نور بالبحر واخر الظهر و
 يحتمل العصر واخر المغرب وعجل العشاء ما خاف وقت الوتر حتى يصلي
 العشاء الى طلوع الفجر ولا يجمع بين صلاتين في سفر وخصر في وقت واحد خلا
 يوم عرفة وبالمزلة لو صلى المدا في الظهر في اخر وقتها والعصر في اولها
 المغرب في اخرها والعشاء في اولها اجزاه فكل رسول الله صلى الله عليه
 اذا جزه السبر ولو صلى الوتر في اخر الليل فهو افضل ولو صلا ما قبل العشاء
 لم يجره والوتر واجب عند ابي حنيفة وعند ما سئله لو صلى العشاء او نزل
 وضوء ثم تذكر انه صلى العشاء على غير وضوء اعادة ما عند ابي حنيفة رحمه الله وقت
 الوتر وعند ما اعاد الوتر فيها وان ذكره بعد ايام اعادة ولا يعيد وتر
 الليلي عند ابي حنيفة لا يتطوع بعد طلوع الفجر عند ركني الفجر الى ان تطلع الشمس
 وترفع ولا عند انقضاء النهار ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ويصل المغرب
 اما قضاء الغواتب جائز الا حال طلوع الشمس وحالة غروبها ثلاث ساعات
 نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها عند طلوع الشمس وعند ما لم
 الظهر وعند غروبها وبجوز عصر يومه عند غروبها حتى وبجوز صلاة الجنازة
 وسجدة التلاوة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وبعد العصر قبل غروبها كالتواب
 وكبره ركني الطواف في مدينه الوقيين لو تذكر الغايه والوقتية بدا بالغايت
 ثم بالوقتية فالترتيب في خمس صلوات واجب وان سجد بالنسيان ويصلي
 الوقت وتكثر الغواتب وكذا ان ترك الوتر فانه يبدأ ثم يركن الفجر ثم بالفجر

لو طلعت الشمس بعد ما صلى لا كعت منه الفجر فيدت صلاة اما لو صلى
 ركعتين من العصر ثم غرقت الشمس صلى فيها ليتم لو تذكر فابتد في تطوع
 لم يعد تطوعه والتطوع قبل الظهر اربع ركعات لا تفصل بينهما ركعتين
 وركعتين بعد ما وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين
 قبل الفجر اما في العصر لو تطوع قبلها بأربع اربع ركعات فليكن الكلام بعد
 انقضاء الفجر الى ان يصلي الفجر الاخير والمطوع في الجمعة اربع ركعات
 اربع ولا صلاة قبل العيد من اما لو تطوعت بعد ما بأربع ركعات فليكن
 القيام احب اليه من كثرة التطوع بالليل ركعتان او اربع او ست
 او ثمان اية ذلك ثبت بسنة واحدة عند ابي حنيفة صلاة الليل اربع اربع
 وعندي ما صلاة الليل ثلثي اياها بالليل اربع اربع ركعات لو نوى اربع ركعات قطعها
 فليكن قضاء ركعتين ما لم يصلي الى الثالثة وعند ابي حنيفة بقوله قضاء اربع
 وان صلى اربع ركعات بغير قراءة يقضي ركعتين اما لو غزا في الاولى والثالثة
 والرابعة فليكن قضاء اربع عند ابي حنيفة وابي يوسف ركنهما وقاب محمد
 بقوله قضاء ركعتين وان قرا في الاخرين بقوله بقا قضاء الاولين لم يكن
 قضاء وان دخل في حرك معهم في الاخرين فصلاحي معهم في الاولين كما يقضي
 امامهم وان دخل معهم في الاولين ثم تكلم بعد ما ومضى امامهم في صلاته
 حتى يتم اربع ركعات فليكن فضاء ركعتين اذا تكلم قبل القيام الى الثالثة
 بخلاف ما اذا كانت الصلاة صحيحة لم يكن بالثالثة لو فاتت ركعتا الفجر لا يقضيها
 بعد الغروب وقال محمد يقضيها بعد ازدياد الشمس **باب** يقبض الامام
 في الفجر بأربعين اية مع فاحته الكتاب في الركعتين **باب** ابو الفضل يري
 به سورة الفاححة في الجامع الصغير ستين اية وعن الكلبي في الركعة الاولى اربعين
 اية ستين وفي الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الظهر نحو اودون وفي العصر
 عشرين اية مع الفاححة وفي العشاء نحو وفي المغرب بالاعانة وسورة قصص
 في كل ركعة ويقرا في كل ركعة من الاحزاب بالاعانة او سبع او ثلث
 وليس في الوتر قراءة مقرونة قرا فيها النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى
 سبع اتم ركب الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل يا ايها
 احقر وقت بعد ما قرا الفجر ان قبل ان يركع في الثالثة ولا يسلم الا في اخر من

والا فتوت الا في الوتر خارجة و دعا الوتر اللهم انا نستعينك اللهم انا نستعينك
 الى اخره و رتب فيها دعا موقت ويرفع يديه حين يفتح الفتوت ثم يركع ركعتين
 تكبيرات الحدين وعن ابن يوسف في الاملاء يستحبك ما كان كغير الصلاة كما في
 تكبيرة الاستسحاح وتكبيرات الحدين واستسلام المحراب وما جاز الحنك والمعدة وغيرها
 وعند المحدثين وعند المقام فيستحبك ما كان كغيره الى السماء بسبب لا بأس بان يؤم
 الرجال النساء في مسجد جماعة ليس معهن رجل اما في غير المسجد فهو مكروه
 الا ان يكون دار حرم منها لو كانت صلاة الجماعة في مسجد حرم مخرج الى المسجد
 آخر ليدرك الجماعة فحين ولا بأس بالتطوع قبل المكتوبة اذا لم يخف فوت
 الوقت اما لو خاف بداء بالضرع اذا اخذ المودون في الاقامة كرموت للرجل
 ان يفتح التطوع وكذا اذا انتهى الى المسجد والقوم في حجة لم يتطوع وان رجا
 ادراك ركعتين في الضرع بعد التطوع ينبغي ان يصلي ركعتي الضرع ثم يشرع في الجماعة
 وان خاف فوت الجماعة دخل مع القوم اذا سلم الامام فاقدي به ركعت
 وكبره ذكر الامام ان عليه سجدة السلاوة او انه لم يقرأ التشهد ثم تكلم تحت صلاة
 الامام وحج اقتداؤه اما لو تذكر سهوا عليه ان يسجد للسهو صح الا فذا اولم يسجد لم
 يسجد وا خلا عندنا خلا فالجحد وزفر **حديث** من سجد المحدث في الصلاة توجاه
 بيا ما لم يكلم والكلام في الصلاة ناسبا او عامدا يهلكها وكذلك ان تقصه بطل
 وضوءه واستحبك صلاته ناسبا كان او عامدا وان قصه بعد ما قصد قدر
 التشهد فجلسم الوضوء لصلاة اخرى وقاب زفر لا يلزمه وكذا اذا قصه في سجدة
 السهو فصلاته تامة وبطل وضوءه لو قصه الامام وضوءه عليه اما لو قصه هو
 معه فجلسم الوضوء لو حدث امام فقدم رجلا فاقصه ركعة بكبره ان يتقدم وان
 تقدم اجزاه كما اذا شهدنا خروا قدم رجلا يسلم بهم ثم يتوجه فيقبض ما بقي لم يسلم
 فان توجاه الاول وصلي في بيته ما بقي من الصلاة ينظر ان فرغ التحليقة وسلم فصلاته
 في بيته تامة وان كان قبل فراع لم يصح لو قصه من التحليقة بعد ما قصد قدر
 التشهد الاخير من صلاة الاول فت صلاة القوم وقصدت الصلاة وضوءه اما صلاة
 الامام الاول ان فرغ منها قبل الثاني فهي تامة وان كان في بيت ولم يركع مع الثاني
 فصلاته فاستدركه لو سلم على راس الركعتين ناسبا فظن انه قطع قمام ويكبر ما ويا
 المرحول ناسبا وكبر القوم معه كذلك فهو على صلاته الا ولى من الظهر وسجد سجدتي

القوم بعد

السهر

السهر لو فرغ من صلاته فتقف في آخر تشهد او احدث فتصلي تامة مع صلاة
 القوم وصلاة من خلفه من الموقوفين فاستدركه عند اي حينه وعند ما لم يقصد
 اما لو حكم او خرج من المسجد لم تطل صلاة الموقوف بلا خلاف لو صلى ركعة
 من المكتوبات ثم اقيم لها وبين ظهرها خاف اليها ركعة اخرى وسلم ودخل مع الامام
 وكذا ان صلى ركعتين اما لو صلى ثلثا انما ثم دخل معه في الظهر فتطوعا وفي العصر
 لم يدخل وفي الغشاء يدخل اما في المغرب ان صلى ركعة قطعها ودخل مع
 امامه وان صلى ركعتين انما ثم لم يدخل معه وان دخل بحلها اربعها واما
 في الضرع لو صلى ركعة ثم اقيم فابعد تطوع ويدخل معه لو صلى الظهر في بيته يوم الجمعة
 لم صلى الجمعة هذه فريضة واما صلى في بيته تطوع لو حدث الامام ولم يقدم احد
 حتى خرج منه المسجد فبدأت صلاة القوم ولم تقصد صلاته كوقوم القوم رجلا قبل
 خروجه من المسجد صلاتهم ولو قدم كل فريق منهم اما ما جئت صلاة لهم
 جميعا اما لو قدم الاكثر واحدا وتبى عليك تفردوا بما خرف صلاة الجماعة تامة دون
 الثاني لو لم يكن خلف الامام الا واحد صار ما وان لم يقدمه المحدث ولم يوطأ
 المحدث الا تامة وان توجاه الاول ورجع وحك مع مضافي صلاته فان احدث
 هذا ايضا وخرج قبل ان يرجع الاول فبدأت صلاة الاول فان لم يخرج الثاني
 حتى رجع الاول صار الاول اما ما اذا اخرج الثاني لو احدث الامام فقدم رجلا
 جاسا عشرين فتقدم وكبر ونوي ان يؤتمهم في صلاة الامام جاز اما لو نوي ان يصلي
 بهم صلاة مستقلة والقوم بنوون صلاة الاول فصلاته تامة وصلاة القوم فاستدركه
 مسافرا خلفه فيقومون ومسافرون فاحدث وقدم فيقيم بهم صلاة المسافرين
 لم يقدم وارجوا من المسافرين ليس بهم ثم يقيم المقيمين فيقومون وارجوا ما حتى لو اذروا
 فيما يقصرون فبدأت صلاتهم ولذا ان مضى التحليقة في صلاة ثم فاتها جماعة بهم
 فبدأت صلاة المقيمين حاصلة دون صلاة الامام والمسافرين الا ان يقعد
 للتشهد الاول فبدأت صلاة المقيمين معهم ايضا دون صلاة الامام الثاني خاصة
 لو افتتح الصلاة ولم يقرأ وركع ولم يسجد ثم رفع راسه فقرأ وركع فتعين هذا
 الركوع حتى لو اركع ركعتين فيه بخبره وان كان قد قرأ قبله فركع ركعتين
 ولو احدث فقدم رجلا على غير وضوء او صديقا وادراه فصلاته وصلاة القوم
 فاستدركه اي صلى بمين وقار بين فصلاته وصلاتهم فاستدركه عند اي حينه رحمه الله

وعندما صلاته وصلاة الاعميين جائزة اي تعلم سورة في خلال صلاته تفيد
صلاة لو حدث بعد ما صلى ركعتين بغيره فاستخلف ايما قدمت صلاة
وكذا ان استخلف بعد ما سجود في الرابعة اي اقتدي به في بعد ركعة فلما رفع
الامام قام لقضاء ركعته قدمت صلاته فيسا ويحزم استحسانا لو صلى
في المسجد وحده تطوعا فحدث فانتقل وتوضا وحل في بيته ان كان ثناء
لو صلى اربع ركعات تطوعا ولم يعبد من الالباب يحزم استحسانا وذكر ابو حفصة
ان محمدا قال لا يحزم محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة بوجوب قضاء
صلاة الرجل فان قامت بعد الامام قدمت صلاة الامام والقوم جميعا
وان قامت وسط الصف قدمت صلاة الزهري بلها يحد وثم لا والذين يحاذيها
من وراءها وصلاة الباقيين تامة كما لو كان بينها وبينهم حاجب لم يتطهل ولو كان
صف تام من النساء وحلفهن صفوف من الرجال فقد قدمت صلاة الصفوف
استحسانا اما لم ينو الا اماما امام النساء لا بغير محاذاتها الامام وغيره لو
سبق الرجل والمرأة بخصص صلاة فلما سلم الامام قاما بقضيان فوقف
بحجب الرجل لم تعد صلاة وان كانا لاحقين فقد وكوا قدمت بمصلي الظهر
ونوت تطوعا فقامت بخذاه قدمت صلاة وصلاة القوم وان نوى امامتها
وعليها قضاء التطوع اما لو نوت العصر لم يجز اقتداءا ولا تفيد صلاته
تصلي المرأة وحدها تقودا بآيها وهو افضل فان صلوا جماعة بقيام
وركوع وسجود اجزائهم وان وجد الحاربه ثوبا ملوا ما قل ان يصلي
عدينا وفيه عندنا وقال محمد لا يحزم الاعمى اما لو كان مقدار النجاسة
ملته اربع الثوب او اقل لم يحزم عدينا بلا خلاف لو احدث في ركوعه
او سجوده ففوضا لم يحزم بذلك الركوع لو احدث الامام في ركوعه
فقدم رجلا ملك الخليفة راكعا سوحي ثم ركعته لو تذكر في ركوعه
سجدة فانت من الركعة الاولى وسجدة السكادة فحزسا جدا فان عاد
بعد ما الى ركوعه اجب اليه يتخرج منه على القيام لو اركب ركعة من
المحرب فلما سلم الامام قام يصلي ركعة ويعد لم يصلي ركعة اخرى ويقبلا
فيها جميعا السورة لو اركب الركعة الاخيرة من الوتر وقنت فيها لم يقنت
فيما يقضي واجب اليه ان يكون بين يديه المصلي في الصلوة استراة او ما وراعا

لدا

لا يتطهل

لا يتطهل صلاته ان تربت يديه رجل او امرأة او حمارا وكلب او غير ذلك ويدفع
اليه عن نفسه من غير علاج وعن محمد الخطيب يديه ليس بشيء اذا اغترس المصلي
خلف الامام عن الصف جازت صلاة لو كان بين يديه الامام والمقدم حاكما
اجوانا اذا كان له منفذ لو كان بينهما حجاب يرفعه اليه او نهر عظيم لم يجز
والفتح على الامام لا يفسد والامام مس في الحياء القوم اليه ويخفى ان يجاوز اليه
آية وسورة اخرى اما الفتح على امامه فسد صلاته قتل الحية والعقرب
لا تفسد صلاة وان زنى ما يبرأ بغيره وكوا في اوسر حجة او ارضعت
ولربما واكلى او شرب ما ساء او عا مدا او قال رجل قدمت صلاة
وان كان بين اسفانه شيء سبى فابطله لم يفسد فليس قبله لا ثم رجع الى حرمه
ومولا بملك لم يتطهل صلاة لو انتقم البول على ثوبه اكثر من قدر الدرهم
فانتقل لم ين على صلاته اما لو سبى ومن من ذلك توضا وغسله
ونالوا حياءه بندقه فسال منه ومن لم ين عذرا خلا لا يبي يوسف
لو نام في صلاته فاحتمل بغتسل وبني قيا سالا استحسانا لو شطت ثوبه
في صلاة قنابل من ساعة وليس مضى في صلاة لو صلت ورجع ساقها
مكتشوفة اعادت صلاتها وان كان اقل لم تعد ما وقال ابو يوسف
لا تعيد ما خفي بلف النصف مكشوف انكشاف الفرج يفسد صلاة الرجل
والمرأة وتعد المرأة في صلاتها كما سدر ما يكون لها لو سالت الله في صلاته
الرزق والعافية جاز وكذا اللهم اكرمني وانعم علي واعف عني ولو اذني و
ارزقني الحج اما لو قال اللهم ارزقني طعاما وكسوة او زوجا امراء وما
اشبه ذلك فسد صلاته لو كثر ما في صلاة فيها كرا لموت او النار فوقف
عند ما فتعود بالله من النار واستغفره وذلك في التطوع فذلك حسن
اما لو كان اما ما كرمت له وكذا ان كان خلف الامام استمع وانخت لو
منع من متر بين يديه بآية يده او يقوله سبحانه انسان فيج اراوه اعلا ف
ان لا يتكلم في صلاته ما ليس بها لو استأذن انسان فيج اراوه اعلا ف
انه من الصلاة لم تقطع لو اخبر ببيوة فاستخرج له واراد به اعلامه او ما
يسره محمد الله واراد جوابه قدمت صلاته ولو اراد تلاوته ولم يرد جوابه
لم يفسد عندنا وقال ابو يوسف بالتحديد والثناء وما اشبه ذلك لم تقطع لو

رج

انشد شعر افيم تحيد وما اشته ذلك فبدت صلاته لو قرأت المصحف فدت
 صلاة عند ابي حنيفة رحمه الله خلا فالحا لو صلى على جلدته مدبوغة ميتة او جلود
 سباع لا بأس به وكذا جلد الطيب بطبريا لو باع حنوف الميتة وشعرها وعظمها
 وفرونها وغلظها طاهر وغسل بالماء اما اذا كان الجلد غير مدبوغ لا يجوز مع
 الصلاة كما لا يجوز مع لحم الميتة لو كان بين يدي المصلي مدونه لا تقصد صلاته اذا لم
 يسجد ولم تقع عليها وفيه كراهة من ابي حنيفة رحمه الله ان كان موضع القدم
 طاهرا فصلاته مائة مئة ان سجد على موضع النجاسة وجعل موضع السجود منزلة
 موضع الكف والركبة وعند صاحبها ان كان موضع سجود نجسا فصلاته فاسدة
 اما في موضع الكف والركبة فلا يقصد وتواعد السجدة الى موضع تطيب تحت
 صلاته خلا فالزفر اذا جف موضع النجاسة ودب اثره في الارض
 جازت عليها الصلاة وان بقي الاثر لم يجز ويجوز الصلاة على الطنفسة والمسوح
 والحصى وكذا ان وضع يده او ثوبه فسجد عليه ينفي حرار الارض وبروتها جاز
 والسجود على كور العمامة جائز ولا بأس بالسجود على التلح ان اكلته وكبره
 قبله المسجد حرام او قبرا او طريقا او مخرج وكبره للمسافر ان يصل على الطريق
 ولو زاحم الناس بحيث يسجد على ظهر رجل اجزاء اذا لم يجد موضعا
 لو اقتدرى امام يصلي الظهر ثوبه صلاته ولا بد من انما الظهر اجزاء اما لو لم ينو
 صلاته فاذا صلى الجمعة او نوى صلاته فاذا صلى الظهر فذا جاز وهذا
 هو الصحيح لو صلى المكتوبة لم يثبت له ان يجزى عن شيء من غير عذر ومن شئ
 تكبيرة الافتتاح وقول المكنين داخل في صلاته وان ذكر ذلك فليذكر كقوله
 لم يجز الافتتاح سوا فتحة فاما في التطوع لم تعد من غير عذر جاز عند ابي
 حنيفة استحسانا خلا فالحا لو اقمته فاعدا ثم بدله فيقوم فيصلي بحضرة
 فاعدا وبعضها فاجزاء لو اقمته التطوع على غير وضوء وفي ثوب نجس
 لم يصح شروعه ولم يلزمه القضاء وكبره افتتاح الصلاة نصف النهار وجنب
 نحو الشمس وجنب تطوع ولا يلزمه شيء وان قطع عليه القضاء ساعة على فيها
 الصلاة لو صلت المرأة حائضا جازيا وهي مسبية وكذلك لو صلى وفي
 فيه شيء كبره قل اذا امكنه القضاء لو امكن يديه ما عالم يصح يديه في الركوع على
 ركبتيه وفي سجوده على الارض لا يفسد ما لو اقمته او تبرع بغير عذر فقد اثناء

على الجمعة او نوى الجمعة فاذا صلى الظهر فصلاته فاسدة
 وفي غير رواية يسهل ان لا يركب في الظهر فاذا صلى

والمطوع فاعدا تبرع او تقصد كبره ثناء لو صلى فوق المسجد متفندا بالامام
 اجزاه اذا لم يكن بينه وبين الامام ما يمنعه من الاقراء وكذا اعل سبطه بحب
 المسجد ولا بأس بالصلاة في بيت في قبلته ما يثيب مقطوعه الراس يعني
 لا راس لها الا ان يفصل كما لطوف فانه كبره كما اذا لم تقطع اما على البساط
 فهو اسف فان فيه رخصة لو اقتدرى باقى او ضل او اراه بطوعا او غيره ليس
 عليه قضاء وما كانا او اقتدرى بالحب المبرأ منعة التي لم تخص بعد فان حب
 بعد خلف الامام فدت صلاته استحسانا والامام يصلي بغير قناع وكذا
 المكاتب وام الولد فان اتمعت في صلاتها اجزت قناعها ومضت في صلاتها
مر بغير اذا لم ينطع ان يسجد على الارض او ما هو قاعد ولا يقوم
 وان قدر على القيام عند ابي حنيفة رحمه الله وعند من يقوم وتجدد وان لم
 ينطع القعود صلى مصلحا على قفاه من جهتي القبلة ويؤم المومي لمن مومي
 قبله خاضه وتبدي المومي بالصلوات فاما الصلاة الى غير القبلة فتجدد المبحر
 وحالة الخطاء بحزبه لو صلى قبل الوقت عدا او خطاء او غير فواته لم يجز قوم
 مرضي في بيت بالليل اتمهم واحده منهم وصلى بعضهم الى القبلة وبعضهم لا
 ومعهم يطون انهم اصابوا ما يجزى ويروي ان من خالف الامام لا يجوز اذا
 تبين للمسافر جهة القبلة نحو البيت ومضى على صلاته والمومي يسجد
 للمسيه باياه اذا اعرج يوما وليلة قضاها وان كان اكثر من ذلك لم يقض
 اذا لم ينطع السجود لمريضه وجرأه او خوف فكله سوا وذلك اذا لم
 ينطع القراء او في غير قراءه وان كان بحضرة جراحه فعليه ان يسجد على انفه
 ولا يومي بكبره رفع الوساخ او العود ليسجد عليه المومي وان فعله يجوز ان
 خفض راسه للركوع شيئا ثم خفضه للسجود وقرب اليه العود اما لو رفع اليه
 من غير اياديه لم يجز لو صلى فاعدا برقع وسجد حوله قوم قيام بخبرهم عند
 خلا فالمجد لو اقمته مضطجعا ثم براعا د ولم ينحرف ما اذا اقمته فاعدا
 بدركوع وسجد ثم براعانه يضي فيها قايما ولم يجد عندها وقا **مر** يسجد
سهو لو صلى ولم يذكر اثنان صلى اتم ارجا وذلك لو سلم سجدت الصلاة
 وان لم يبق ذلك غير مبره بجزء الصلوات وانها على ذلك اما اذا لم يكن له راي
 اخذ بالقل وتباعد ثم سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم يقف ويسلم ولو سجد

للسهو فيك السلام حيا فلا يجب عليه مرة اخرى لو قصد فيما يقام او قام فيما يقعد
او قدم السجدة على الفاتحة في الاولين او تركها في الاولين او اوجزها او ترك
الفاتحة او قرأه التثنية وكبريات العبد او زاد سجدة او ركوعا او سلم ساجدا
قبل التمام بسجدة لسهو او ما لو سجد عن تكبيرات الركوع والسجود ونسبها لها
او عن التثنية او الفصولة لم يسجد لو بدأ بالسجدة ثم تذكر الفاتحة رخص السجدة
وقرأ الفاتحة ثم السجدة وسجد للسهو وان ترك الفاتحة في الاولين فهذا مما
في الاخرين لم يكن قضاء عن الاولين ولهذا لا يجزئها ان كان ذلك في
العتشاء وفي رواية يجزئ اما لو ترك السجدة فقضاها في الاخرين مجزئها
قرا في كل ركعة اية وان كانت قصيرة جازت عند ابن حنيفة رحمه الله وعندنا
لم يجزئ في كل ركعة اية وان كانت طويلة جازت عندنا في كل ركعة اية وعندنا
فيما يجزئ بسجدة لسهو وان صلى وحده لم يسجد فانه يجزئ بين الحجر والاخفاء وسهو
الامام بوجوب السجدة عليه وعلى من خلفه ويسجد وسهو المقدم لا يجب عليه
ولا على امامه سجدة لو سلم قبل ان يتشهد او تذكر سجدة صلوية عا او في قضاء
وسجد لسهو اما لو سلم عامدا قطعها ولا يجب سجدة السهو حاله العمد
في موضعها ولو شك في شيء من صلاته حتى طالت تذكره لم يستيقظ بتركها ان
تشغله الشكر عن شيء من صلاته بسجدة لسهو والا فلا لو نسي من الركعتين
ثم تذكر قبل استوائه قايما ففقد وسجد لسهو لو قصد رارا لم يجب الاستئذان
لو اراد قرأه سورة فاخطأ فقرأ غير ما لا يسجد عليه لو شك في سجود
السهو بحرية ولم يسجد لهذا السهو لو سلم ولا يريد ان يسجد لسهو فعليه ان يسجد
ولا يصير هذا السلام ما نجا لو سجد المحدث بعد ما سلم وبعد سجدة واحدة
لسهو أو ضاء ونبا وان كان اماما استخلف لمن يتم بالقوم لو سجد ثم احدث
ثم استخلف وسهي الخليفة انما يكفيه سجدة واحدة كما لو سجد دون الاول
لو افسد الاول صلاته على نفسه لم تعد على خليفة سجدة المستوف مع الامام
سجد في السهو فيك ان تقوم الى قضاء ما سبق وان لم يفعل سجد في اخر صلاته
استخفا ما وان سجد فيما يقضي كفاه سجدة السهو لها اما لو كان قد سجد
مع امامه سجد لسهو نفسه في اخر ما لو دخل في صلاته بعد ما سلم قبل ان
يسجد سجد معه فان لم يسجد قضاء في اخرها وان دخل في صلاته بعد ما

سجد سجدة فيسجد البايع مع الامام ولا يقضي الاول وكذا ان دخل معه بعد ما
سجد مع الامام يقضيها ولا يبايع امامه في تكبير التثنية وتليمة الاحرام حتى
يقعد لو تذكر سجدة من ركعتين بدأ بالاول منها وكذا ان كانت
احد من السلاوة لو سلم وانصرف ثم تذكر ان عليه سجدة صلوية او سجدة للاواة
وموعد في المسجد عا الى صلاة ما لم تكلم اما لو كان قد خرج استغنى الصلاة
في الضلعية خاتمة ولو كان في المسجد او في غيره عا وزه صفوف احكام لو صلى
الظهر جنسا ولم يقعد في الركعة في صلاة واحدة واجت الى ان يتبع بالساكن
لم يستفك الظهر اما لو قصد قدر التثنية فقد تمت ظهره والحاكم تطوع
وشغفها بركعة وان لم يفعل فلا شيء عليه لو افتتحها وقرا وركع ولم يسجد
ثم قام فقرأ فسجد ولم يركع فهذا ركعتين صلى ركعة وكذلك ان ركع ثم قرأ ثم ركع
وسجد في واحدة والزيادة لم تضره لكان سهوا وكذا ان سجد اول سجدة من
ثم قام وقرا وسجد ركع وسجد في ركعة واحدة لو تكلم ساجدا في صلاة قطع
صلاته بخلاف سلام السامع لو ركع ركوعين وسجد ثلاث سجرات في ركعة
واحدة ساجدا لم تقبض صلاته ولو احدث واستخلف مستوفات الخليفة
سجدة لسهو الاول ثم يقضي ما عليه وقد استخلف من سلم به وكذا في صلاة
المقيم مع المسافر في سجد مع امامه لسهو ثم قام الى ما بقي من صلاته اما
اللاحق فانه لا يسجد مع الامام فانه يبدأ عليه حتى لو سجد مع امامه فلا يعتبر
وعليه ان يعيد بعد ما عزم من قضاء ما عليه المستوف بقوا في يقضي ولا
يعيد الا حق لو قام المستوف الى قضاء ما سبق بعد ما قعد الامام قدر التثنية
فيك ان سلم جازا ما فيك ذلك لم تجز صلاته وذكر في نوازل سليمان
ان كان المستوف بركعة قرا بعد فعود الامام مقدار التثنية من القرآن ما يجوز
به الركعة جازت صلاته وما قرا قبل فعود امامه مقدار التثنية لم يعيد
به لو قام بعد ما تشهد الامام ثم قراء وركع ثم تذكر الامام سهوا سجد فانه
يدفئ بسجد مع امامه ثم يقضي ذلك الركعة الا ان يقيد بسجدة فوجب
ان يقضي فيها ولم يعيد فانه ان عاد فعدت صلاته لو فتد في احد المستوفين
بالاخر في يقضيان فعدت صلاة المولى وكذا المقيم فاما الى الركعتين بعد ما
سلم امامها وموعدا فريقتا احد ما بالآخر لو قام المستوف الى قضاء ما سبق

قبل ان يسلم امامه وقد قدّر الشئ ثم ذكر سجدة السلاوة فبعد ان
 يعود في اذالم بعدت صلاته الا ان قيد ركعتيه بالسجدة جازت ولا يعود
 اما لو كانت السجدة حليمة فليعلم ان يعود وان قيركا بالسجدة فبدت صلاته
 لو قد في صلاته شيئا من التوراة والا يحل والزور لم يجوز قبل اذا قرا ما يوافق
 القرآن من حيث المعنى ونوى قراه القرآن يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وان لم
 يرد ذلك لم يجوز كوني القنوت ثم ذكر بعد ما رفع راسه لم يفت ويسجد لسبوه
 اقتدي به المتطوع بمصلي الظهر في اولها واخرها ثم قطعها بغير اربعين
 افتتح الظهر بنوى سياتم بدال ان يسلم على ارج رعات من صلاته ولا شيء عليه
 وكذلك المسافر بنوى ان يصليها اربعين يسلم على ركعتين تمت صلاته لو بنوى
 في صلاته ان يكلم ويقطع فذلك اليه ما طهر ما لم يفعل لو لم يقرا في ركعة من التطوع
 فدت صلاته لو ترك القرآن في صلاة الفجر ان سجدا الامام قدسوه في صلاة الخوف
 فتسجد الطائفة الذين معه والطائفة الذين معه والطائفة الا ان يسجدون اذا
 دعوا لو شك في تكبير الا فتاح بعد ما قوا فاعاد التكبير في علم ان كان لم فعله
 السهو ولذا ان ركع ثم شك في ركوعه ولا تضره التكبير الثانية لو صلى الظهر
 ونوى ان في العصر صلى على ذلك ركعة او ركعتين ثم ذكر انه في الظهر فلا سهو عليه
 لو شك في صلاة فصلاما ففكر فيها وسوى الصلاة لا سهو عليه اما لو تفكر في صلاة
 التي سويها وقد قدّر الشئ فتفكر في ركعة عن التسليم او تفكر في امر آخر لم
 تذكرا في الصلاة فليعلم السهو لو احدث فذمب يتوضأ فخرج له هذا الشك
 لزوم السهو لو سلم في التطوع على راس الركعتين ثم سجدا لسبوه ثم اراد ان
 ينوي عليها ركعتين لم يكن له ذلك صلى الغشاء فسيب فيها وتر سجدة منها وقرا
 فيها بسجدة السلاوة ثم سلم ونوى ذكر للضليمة ولذا لا وة خاصة فدت صلاته
مسافر اقل ما يقصر فيه الصلاة في السفر سيرة ايام سيرة الا بال ومشي الاقدام
 ومع اقل السور عند بعض النماذج وارجون ميلا تقصر ما جئت يخرج من مصره
 وتختلف دور المصر اقل الاقامة خمسة عشر يوما كوفي نوى الاقامة خمسة عشر
 يوما يعني وكلمة هو مسافر وكذا كل من نوى الاقامة بموضعين او في اثنين لو قدم
 مصره ونوى من وقت صلاته صلى اربعين اما ان قدم بعد ذلك الوقت صلاته
 ركعتين ويكون فصلا لو قرب مصر فقصرت صلاة الظهر صلاتا صلاة السفر

ما لم يدخل مصره لو خرج الى سفر ثم عاد الى مصره كما جئت قبل ان يسجد لثمة ايام صلى
 صلاة الاقامة لو خرج من مصره مسافرا وافتتحها ثم احدث فيها فاقصر
 ليأتي مصره للوضوء ثم علم ان معه ما وفاءه بنوى وصلى صلاة الاقامة لا تقصر فيه
 على تحريمه وحول مصره وكذا لو نوى الاقامة في صلاة ثم بدله ان يصلي على شئ
 فهو مقيم بحد الحية لو صلى الميسر اربعين في سجدة وقعد في الركعتين فدار
 التشديد تمت صلاته والاخران تطوع وان لم يقعد فيها فدت الركعتين
 مسافرا صلى الظهر ركعتين وعليه سهو فلم يمسك نوى الاقامة من صلاته
 ولا سهو عليه الا ترى لو قدم في هذه الحالة لا وضوء عليه وفاء بحد ورفق
 يمكن اربعين او جمعوا لنوى الاقامة بعد ما سجدا للسبوه فانه يمكن اربعين ثم
 يسجد في اخرها للسبوه مسافرا فخر خلفه مقيمون ومسافرون فاحثت بعد ركعة
 وسجدة وقدم رجلا دخل في صلاته ساعيتين وسو مسافرا فلا ينبغي ان يقدم
 اذا لم يدرك اول صلاته وان تقدم ينبغي ان يسجد تلك السجدة اولا وان
 سها عن تلك السجدة وصلى بركعة وسجدة ثم احدث فقدم رجلا جاء ساعيتين
 في صلاته ينبغي ان يسجد عند الثالث تلك السجدة الاخيرة والقوم يسجد
 معه الامام الثاني ولا يسجد الامام الاول فانه لا حق في التشديد الامام الثالث
 ثم يتأخر ويقدم من ادرك اول الصلاة فيسلم بهم ويسجد للسبوه والقوم معه
 لم يقوم الثاني فيقضي الركعة التي سبق بها ويقرا ويكبر المقيمون صلاتهم وحدها
 مقيم صلى الظهر يقوم فصلى ركعة وسجدة ثم احدث فقدم مدركا فسيب عن هذه
 السجدة ثم صلى بركعة وسجدة ثم احدث وقدم مدركا فسيب عن الثلاث سجرات
 فصلى بركعة وسجدة ثم احدث وقدم مدركا ونوى الاقامة الاربعين ورجعوا
 ينبغي للامام الحائض ان يسجد السجدة الاولى مع الائمة الاربعين والقوم جميعا
 ثم السجدة الثانية ويسجدونها معه عند الامام الاول والثاني ثم السجدة الرابعة
 معهم الا الامام الاول والثاني والثالث ويقضي الامام الثاني الركعة الثالثة والرابعة
 ويقضي الثالث الركعة الرابعة ومن ادرك منهم الامام الاخر في سجدة من
 ركعة التي يقضي سجدة معه فيها لم يسلم ويسجد للسبوه مع القوم ومع من خرج من
 الائمة من صلاة ما لو كان يقري كل امام خليفة جاء ساعيتين ينبغي للامام الحائض

لم يصير مسافرا لما سافر
 بصير مقيما بحد النية مع

الاولى والقوم ولا يسجد
 الامام الثاني في سجدة

ان يسجد بهم اربع سجرات بربا بالاول قال اول على الترتيب يسجد مع الامام الاول
 السجدة الاولى والقوم ولا يسجد مع الامام الثاني والثالث والرابع ثم يسجد السجدة
 الثانية مع الثاني والقوم ولا يسجد مع الاول والثالث والرابع ثم يسجد السجدة
 الثالثة يسجد مع الثالث والقوم ومن ادرك من هؤلاء الاربعة شيئا من
 السجرات فيما يقضي سجدة معهم وان فرغ الامام من القضاة فقدموا على
 السجدة فان ام الثاني والثالث والرابع فهم يسجدون مقضون بعد فراغ الامام
 واذا قدم الخامس اما ما ليس له وسجد للسرور ويسجد معهم والقوم عند الامام
 الاول الا ان يكون فرغ مما عليه وفي نوازل الصلاة اذا سجد الامام الخامس
 السجدة الاولى يسجد مع الاربعة والقوم جميعا واذا سجد الثاني يسجد واعيد الامام
 الاول وعلى هذا القياس في كل سجدة ركب دخل مع الامام في الركعة
 الثالثة من المغرب يتوي بالتطوع فاذا سلم الامام قام وصلى ثلاث ركعات
 تقراء فيهن جميعا وتقع في الاولى فانها الثانية ولا يقع في الثالثة وانما يقع
 في اخيرها لو حدث فاستخلف مدركا قدام خلفه في ركعة ما ينبغي ان يقدم
 فان تقدم ينبغي ان يوي اليهم ليتقوا حتى يقضي ما عليه فان لم يفعل وصلى بهم
 ثلاث ركعات وتشهد ثم قدم مدركا ليس بهم ثم قام وقضى ما عليه اجزاء فان
 صلى بهم ركعة ثم تكرر ان عليه ركعة فاولى ان يوي الى القوم ليتقوا حتى يقضي
 متوكل الركعة حتى يصلي بهم بقية الصلاة ولو لم يفعل ولكن قدم رجلا
 حين تذكر ما عليه فهذا افضل وان لم يفعل فبقي في صلاته حتى يتم بهم اجزاء
 فان الترتيب في الصلاة غير واجب عندنا ليس بالمسافر ان يقضي بالمقيم
 بعد خروج الوقت اما المقيم ان يقضي بالمسافر واذا قام الغلام بحزب الرجل
 اجزاء وخروج منه حكم المعص في الصنف ترك صلاة واجزة ثم صلى شهرا وخو
 ذلك ما فعله ان يسجد تلك الصلاة وحدها استحسانا عند ابن خزيمة وعند
 صاحبيه بسجد المتروكة وخمس صلوات بعد ما وقال زفر يعيد جميع
 صلاة الشهر وقال بشر يعيد ان صلى مرة عمره لو صلى الظهر على غير وضوء
 وصلى العصر على وضوء وموذاكر ما ذهب عنه ان يجوز فعله ان يعيد ما
 جميعا وان اعاد الظهر وحده لم يصح عليه المغرب وموطن ان العصر عزير
 فانه بخبره المغرب ويعيد العصر لو سجد الامام بركعة فلما سلم الامام فقام

وقضى ركعتين ثم تذكروا الامام سجدة تلاوة فعدوا اليها فيسلم الامام فقد قضا
 صلاة المغرب فان ركب ولم يسجد حتى يسجد الامام فيسجد الركعتين معهما فقد احسن
 وان فرغ الامام قام وصلى ركعتين واعاد القراءة والركوع اما لو سجد سجدة
 فسدت صلاته لم يكن العود اليها ما هو لو سلم في دار الحرب فقلت شبرا ولم
 يعلم بوجوب الصلاة لم يلزمه قضاء وما وان كان في دار الاسلام يلزمه استحسانا
 ترك العصر والظهر يومين مختلفين لا يدري اليهما ولا فيتحرك في ذلك
 فان لم يكن له راي وارا ولا اخذ بالثقة صلى الظهر في العصر ثم الظهر بعد
 احدهما مرتين عند ابن خزيمة وعند ما لا يأمروا الا بالتحرك ركب اثم بناء
 فاحدث فانصرف لتبوءه فسدت صلاته دون صلاة الامام اما لو
 استخلف امرأه فسدت صلاته ايضا اكره للمواة ان تؤم النساء فان
 فعلت قامت وسقطت مسافر صلى الظهر ركعتين بخير فواء ثم توي
 الاقامه قبل التسليم فليعلم ان يصلي ركعتين تقراء فالمسافر والمقيم
 فيه شوع سوا وقال محمد صلاته فاسد مسافر دخل في صلاة مقيم
 لم ذهب الوقت لم تعد صلاته وان افسد ما الامام على نفسه فعلى المسافر
 ان يصلي صلاة السنو والقصر في السنو من صلاة الظهر والعصر والعشاء
 وتخفيف القراءة في جميع الصلوات واجب ان يقرأ في النحر والظهر بسورة
 والسماء والحازف وما استحبها وفي العصر والمغرب والعشاء تسعة
 الله احد وما استحبها ورجوب الم فوري صلاة المقيم يلزمه الا ان
 في اي حالة دخلها نيت الامامة لعسكو المليف في دار الحرب محاصرين
 حصنا او مدينة ساقطه وكذلك ان تولوا مدينة وحاصروا حصنا فصار
 كما جرفها توي الاقامه وكذا في محاربة اعدى البغي في دار الاسلام وقال
 ابو يوسف ان كان العسكو في مدينة في البيوت واقاموا على اقامته
 حنة عشر يوما اكلوا صلاتهم بخلاف ما اذا كانوا في القسا طيبا والا حنة
 في سفر فان يقيم الاقامه باطله اذا مزا الحليفة بمدينة في سفره فصلى بهم
 الحنفية اجزاء وكذا الامير بطوف في بلاد عجم مسافرا يصلي المسافر
 على دابة بايما حيث ما توجهت به في التطوع والفرص في سرحه
 لم تقصد صلاته وكذا المقيم يخرج من مصر فوسجدين او ثلثة له ان يتطوع على

راحلته ولا يصلي في المصروفات **ابو يوسف** لا بأس به ولا يصلي المصروف في سجدة
 المكتوبة على الراحلة الا ان ضروره ولذا لو نزل واقتنع النافذة على الارض
 لم يثبت ركعة الا ان يركع ركعتين فصلاهما ركعة واحدة لو افتتحها
 ركبا فافتتحها على الارض جاز وفي الاملاء عن ابي حنيفة رحمه الله كان في
 روايتان وتوسيع سجدة التلاوة على الارض لا يجوز ان يركبها ركبا اما لو
 فراحها ركبا فيجوز اذا وسع على الارض رجلا في محلك واحدا قدس
 احدهما بالآخر قبل اذا كانا في شق واحدا لو كان كل واحد منهما في شق
 آخر لم يجز اكره ان يتم احدهما عن يمينه او خلفه وانما يقوم على يمين
 الامام لو كان كل واحد على ركعة اخرى لم يجز اقتداء احدهما بالآخر في
 الاخير الا قامت حاله ففصل عليه وقد فرغ الامام من صلاته فملك بينه
 بساقيه وكذا دخوله المصروف اما المستوفى اذا نزل الاقامه في فضاء ما سبق
 جاز يقيم يلزم الاتمام وكذا دخوله المصرفة المنفردة الاقامه في صلاته
 افتتحها في الوقت ثم ذهب الوقت فملك بينه ساقيه وكذا دخوله المصروف
 جاز سابق قدم الكوفة ليقيم بها شهر ثم خرج منها الى الحيرة فوكل نفسه على
 اقامته خمسة عشر يوما ثم خرج منها يريد خراسان وقت بالكوفة يصلي
 ركعتين اما اذا لم ينو اقامته خمسة عشر يوما بالحيزة صلى بالكوفة اربعين
 ركعة خرج الى البادية ستة ايام ثم خرج منها الى الحيرة لجا جنته ثم خرج منها
 الى الشام وله بالبادية سنة اصل يريد ان يحلها منها من غير ان يركع بالكوفة
 يصلي ركعتين **سفيينة** المستحب ان يخرج من السفينة للفريضة ان قدر عليه
 وان صلى فيها فامد مع قدرته على القيام او الخروج اجزاء عند ان حنيفة
 خلا فالتما ولا يصلي فيها التطوع بالايام ولم يصر فيها بالنية وان كان
 صاحب سفينة اذا لم يكن في قرية لا يقدر في سفينة من سفينة اخرى
 كما لا يقدر على الحد او من على الحد في السفينة ومن خاف فوت
 ماله وسبحة قطع صلاته لو دارت السفينة في صلاته بوجه الى القبلة
 حيث دارت خلا في الدابة لو ام قوما في سفينة مفروضة بسفيينة اخرى
سجدة يكره ترك اية السجدة من سورة يقرأها لو قراء اية السجدة من بين
 سورة فاجب ان يقرأ معها وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره لا يجوز ان يتم لها

اذا قدر على الماء لو سمعها من جني او جناب او حاض او كما في سجدة لو قراها
 الحاض او سمعها لا شيء عليها لو سمعها فسمعها العارضي سجدة وما معه
 ولم يركعها او سمعها في سجدة او سمعها في سجدة او سمعها في سجدة او سمعها في سجدة
 فاما وقاعد او ما يجزى سجدة واجزة اما لو نزل المجلس بان ذهب
 لم يرجع وسمعها مرة اخرى او قراها ما يمينه لم يرجع اخرى لو قراء اية سجدة ثم قرا
 اية اخرى لم اخرى يجب لكل اية سجدة سجدة كذا سائر اية السجدة في القول
 عدد ما ازمنة عشر ولم يجد النية في سورة الحج وسجدة السلاوة واجبت
 عند ما صعد المصلى الى المنبر سجد سجدتين في سجدة الفوفان الحج التملك الم تنزير
 ص حرم السجدة النحر والسماء انشفت اقرا لو نزل ما ركبا بسجدة ما لا يما
 لو قراها في الصلاة في اخر سورة لا في الحج او ايات يقيم بعد ما كان في
 سجدة ان شاء ركع بها وان شاء سجد بها لو اراد ان يختم ثم يركع بها واجب
 ان يسجد بها قائم قرا الباقى ويصلي بسورة اخرى وكذا لو كانت في اخر
 السورة يسجد بها وقام ينبغي ان يقول ايات من سورة اخرى ثم يركع والقبول
 ان يركع بها لا قال الله مع وجز ركنها واباب وفي الاستحسان يسجد
 لو سلم من صلاة وعليه سجدة السلاوة سائيا فاقدر به انسان حج افداوه
 ويجب ان يعود الامام الى سجدة السلاوة ثم يعيد التشهد ثم يسجد للمسهو
 وان تكلم قبل ان يذكر ما سقطت عنه ولا يبطل صلاته وما وجبت
 خارج الصلاة لم يسجد بها في الصلاة وما وجبت في الصلاة لا يسجد بها
 خارج الصلاة لو سمعها في صلاته من خارج لم يسجد بها حتى فرغ ثم يسجد ولو
 يسجد بها في صلاته لم تبطل صلاته ولكن لم يعيد بها فحليم ان يسجد ما اذا
 فرغ لو سجد ما لخبر القلة جهلا لا محذاهارت وان ضحك فيها اعادةها
 ولم يعيد وضوءه لا ينبغي للامام ان يقرأ اية السجدة في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة
 وان قداما يسجد ما ويكثر بسجدة السلاوة اذا سجدوا ورفع راسه ولا يسجد
 لو قداما خلف الامام لا شيء عليه ولا على المقوم والامام ان سمعها
 عذرا وقاب محمد يسجد ما اذا فرغ من صلاته ومن سمعها من المقوم لو
 سمعها من الامام منه ليس في الصلاة يسجد بها وان دخل معه في صلاة فسمعها
 معه لو سجد ما الامام ثم دخل فيها السامع سقطت عنه لو قراها في غير صلاته

فسجد كما تم افتتح الصلاة في مكانه فقرأ ما عليه اجري وان لم يكن سجدة او لا اجرة
 سجدة واحدة في صلاته لهما وفي الزيادة رعد الى حينه انه يسجد كما اجري
 لو قرا ما قطعت مجلسه ثم قرا ما ثانية اجزائه السجدة الاولى اما لو
 اكل بعد ما او نام فجلس او اخذ في بيع او شرا او عمل يعرف انه
 قطع لما قبله ثم قرا ما فعله اخرى فان اكل شيئا او شرب شربة او عمل
 قليلا فلا يكون مندا قطعاً للمجلس لو قرا ما في سورة لم يترك ثم اعاد ما لا يتكرر
 الوجوب لو قرا ما في الركعة الاولى ثم اعاد ما في الثانية او الثالثة وقد
 كان يسجد لهما لم يكن عليه سجدة اخرى واذا ذكر في الجامع الصغير سجدة اخرى
 في قول محمد وسواه قول ابن يوسف لو قرا ما وسجد لهما في ركعة
 ثم احدث في الركعة الثانية وقدم رجلا جاسا غيبه قرا ما فعلم ان يسجد
 لو قرا ما في صلاته وسجد لهما فلما فرغ من صلاته قرا ما في مكانه يسجد لهما اخرى
 وفي الاستحسان يكفيه سجدة واحدة لو قرا ما على الارض ثم ركب ثم قرا ما
 قبل ان يسجد او قرا ما ركبا ثم نزل ثم ركبها ثم قرا ما في مكانه فعليه سجدة
 واحدة اما لو سار ثم قرا ما مرة اخرى لم يزمه اخرى ولو كان في الصلاة
 على دركة سار ثم قرا ما مرارا فيها لا يزمه الا سجدة واحدة وكذا ان سمعها
 في صلاته من رجل خارج الصلاة مرارا **استحبابه** اذ ركبا الجنب في شيء
 من وقت الصلاة سقطت تلك الصلاة عنها وان افتتحها لو طهرت في آخر
 الوقت ينظر ان يفي من الوقت ما تغتسل فيلها قضاء وما والا فلا قضاء
 عليها اذا كان جنبها دون العشرة اما لو كانت ايامها عشرا ونحو من
 الوقت ما ختم الصلاة فعليها القضاء لو اذ ركبا الجنب بعد ما
 الوقت فعليها قضاء وما لو طهرت من الجنب لا يلزمها زوجها حتى تغتسل
 او عصى تلك الصلاة التي طهرت فيه لو كان جنبها من كل شهر خمس ايام
 قرا وهو جنب الى العشرة ولو زاد على العشرة نزل الى الحمة ونقص
 صلاة الباقي لو كان جنبها خمس في اول كل شهر فتقدم جنبها يوم او
 اكثر في جاتين لو اختلف جنبها مرة خمس ومرة سبعة فاستحببت
 جنبها خمس ثم تغتسل وتصلي ما خذ ما بالاول وفي الرجعة بالاكثرو
 نوصاء المستحاضة لو فت كل صلاة وتصل في الوقت ما نشأت من الفرائض

والفرائض والنوافل اما لو احدثت حدثا آخر في الوقت نوصاء لذلك وكذا
 لو نوصاءت لحدث ثم سأل الدم نوصاء ثانيا لو احدثت خمس ثم جاشت
 ستة ثم سبعة فجنبها ستة فلا يتصل العادة بمرة لو جاشت خمس ثم انقطع
 ثم عاد وسال الدم في العاشر ثم انقطع فالحضرة كلها جنب وضوء الصفرة والحضرة
 والكدره جنب حتى ترى البياض الخالص وقال ابو يوسف الكدره
 لا تكون جنب الا بعد الدم ما زاد في النفاس على اربعين يوما فهو استحاضة
 تغتسل وباتخاذ وجهها ولو طهرت قبل الاربعين اغتسلت وصلى لو كانت
 عا وثلاثين في النفاس ثلاثون طهرت في عشرين وصلى وصابت ثم عاد وما
 الدم المستحاضة في الاربعين فما زاد على الثلاثين استحاضة ولا يجزئها
 صومها في العشرة قبل الثلاثين ومالك الحديث ليس بجنب لو ولدت
 وفي بطنها اخرا فالنفاس منه الاول عندما وقال محمد وزفر بن الوليد
 الاخر ولو لم يمتحنه ان يمسح على الخف ما دامت في الوقت اما لو كان الدم
 منقطع في الوضوء واللبس يمسح يوما وليلة اذا دبره الوقت ويبي في الصلاة
 استقبلتها لو نوصاءت والدم منقطع ثم سأل بعد الوقت في صلاتها نوصاءت
 ونبت لو نوصاءت من دم سأل من احد المنحذين فنوصاءت ثم سأل المنحذر
 الاخر فهو حدث جديد **حجته** لا جحمنه الا على اهلك الامصار دون اهلك السواد
 لا يجوز المحنة بغير الخطية لو صلى بهم الامام الظهر اجزاع وقدا ساء خطب
 فابا ثم جلس جلسته خفيفة ثم يقوم ويخطب لو خطب جنباً ثم اغتسل وصلى
 بهم الجحمة اجزاع وقدا ساء في دخول المسجد والخطبة جنباً يستحب فيها قراءة
 سورة الجحمة لو احدث في خطبته فامر رجلا يصلي بهم جاز ان يشهد الرجل
 خطبته والا فلا يجوز لو امره الامام بالصلاة وقد شهدوا كما مور خطبته ولكنه
 جنب فامر مور رجلا فامر فصلى بهم اجزاع وان كان المأمور الاول لم يشهد
 الخطبة لم يجز امره بغيره جنباً ان اولا مور اولاً ان كان جنباً او مغموماً و
 كما قوا او امارة لا امور فيه لو احدث الامام بعد ما افتتح الصلاة فاستخلف
 رجلا لم يشهد الخطبة جاز وكذا ان احدث الخطبة فاستخلف اخر لو احدث
 الامام قبل الافتتاح علم بما اخر فتقدم صاحب الشرط والباقي وامر
 رجلا قد شهد الخطبة اجزاع لا يبيح للامام ان يكلم في خطبته بكلام الناس ولا يبيح

الولد

مطالعة

للقوم ان يكلموا واحدا حب الي ان لا يردوا سلاما ولا يشتموا عالما ولا يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يقرأ القرآن بك يفتنوا ولا يابس بالكلام اذا نزل قبلك
افتتاح خطبته وعند صاحب جيبه لا يابس بالكلام قبل ان يخذل في الخطبة فان
ابو حنيفة يكره الكلام اذا خرج الامام ليخطب ونزل عند المنبر ليدخل في
الصلاة يستقبل الرجل القبلة اذا خطب الامام او خطب تنسب اليه او يخطبه
اجزاه عند ابن حنيفة رحمه الله وعند مالك لا يجزئ حتى يكون كلاما يسمى خطبة اذا
صعد الامام اذن المودون واذا نزل امام لم يذكر ركبا الفجر يصليها وان
خاف خوف الجماعة ولا يجزئ الجماعة وقال محمد بن عيسى لم يستطع السجود
لازدحام الناس فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق وان لم يسلم لاحق في الركعة
التي بعده مقدار قراءه الامام اجزاه بعد ما استقر قايما من لا يستطيع الجماعة لمرض
او غيره صلى في بيته باذان واقامة ومن صلى الظهر في بيته لعذر لم يجز عذر
لم صلى الجماعة فالجمعة مع الغرضة لو نزل في وقت فروع الامام فيها اعاد
الظهر في قوت ابن حنيفة وعند مالك لم يدخل في الجمعة لم تنقص لو دخل وقت
العصر قبل فروع من الجماعة فبذلت حتى لو فتنه الامام لم يلزمه الوضوء لو
صلى في بيته بغير عذر جاز لو ذهب الناس بعد ما خطب الامام لم صلى الجمعة
الا ان يتي مع مائة رجلا سواء احرار وعبيد ومسا فروع اما لو ذهبوا
بعد ما صلى بهم ركعة مضى على الجماعة ولو ركع ثم نزلوا قبل ان يسجد استقبل
الظهر في قوت ابن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف لو افتتحتهم مضى
على الجماعة لو صلى بغير اذن الجماعة او صاحب الشرطة والعاشي لم يجز لو صلى
في دار الصيارف اجزاه اذا كانت الصفوف متصلة لو اركب مع الامام ركعة من
الجمعة فقد اركبها وكذلك لو اركبها في التشهد وسجد في السهو صلى ركعتين
وقال محمد بن عيسى اركبها لو فزع الامام من خطبته فقدم او اخر ينظر ان صلى
العام في خطبة الاول صلى اربعاً وان خطب خطبة جديدة صلى ركعتين بكرة
ان صلى الظهر في المحصر يوم الجمعة جماعة في السجود وغيرها والجمعة يوم الجمعة
في الصلاة ويجزئ بالقراءة فيها لو اركب الامام بعد ما فزع راسه من الركوع
فاحدث فقدمه سجد بهم السجدة ولو لم يطلع تلك السجدة لو اتم الامام باقائه
الجمعة مسافرا وعبد جاز ويكره ان يؤخر في القراءة لو قام من الركعة الثانية

في الجمعة فانه يعود وتبعد وان كان في الظهر مضى **عبد** المخرج في العبد على امك
الامصار دون امك القوي والسواد خطبة العبد بعد الصلاة خطبتين كما في
الجمعة يجزئ بالقراءة لا اذان ولا اقامة في صلاة العبدين لو خطب اولاً ثم صلى
اجزاء الكبر في صلاة العبدين تسعة تحت في الركعة الاولى فيها تكبيرة الافتتاح
والركوع وفي الثانية اربع فيها تكبير الركوع يوالي بين الركعتين في القرائتين فيرفع
يديه في سائر هذه الكبريات عند تكبير الركوع **وعنه** ابن يوسف لا يرفع يديه
في شيء منها الا في الثانية صلاة العبدين وان احب ان صلى ركعتين او
اربعاً فعل **المخرج** الامام الى الجماعة لصلاة العبد فاستخلف رجلاً يصلي بالناس
في المسجد فحسن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها سبع اسم ربك الاعلى وملك
اتاك حديث الغاشية لا ينجذ شيئا من القرآن خيما في صلاة لو سجدت بركعة من
العبد يقضي قراءته ثم يكبر اربعاً بركعة باخر من كبره للنساء حضور العبدين والجمعة
في زماننا وكذا في صلاة مكتوبة وانما يركع للجمهور ان تشهد العشاء والمغرب
والعبدين **وقال** ابو يوسف ومحمد بن حصين في حضور الصلوات كلها او في
الاثنين والكسوف للموكل من عبده من حضور الجماعة لا يحرموا اذا كبر
الامام اكثر من تسعة تسعة المولم الا ان يكبر ما لم يكن احدى من الفقهاء ولم يات بالاثار
نشر كان ابن مسعود ينادي في الكبر في ايام الترتيب من صلاة العدة من
يوم عرفة الى صلاة العشر من يوم النحر **وقال** ابو حنيفة رحمه الله وكان علي
رضي الله عنه يكبر من صلاة العدة من يوم عرفة الى صلاة العشر من ايام الترتيب
وبما اخذها جاء الكبر ان يقول بعد التسليم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
ولم يجد هذا على امك الامصار في المكتوبات في الجماعة من دخل في الجماعة
مسافرا او امرأة يكبرون ومن انفراد بجملة لا يلزمه **قوت** ابن حنيفة **وقال**
ابو يوسف ومحمد بن عيسى المكتوبة فجلسه الكبر مسافرا كان او فقيرا رجلا كان
او امرأة في مصر وغيرها لا يكبر علي منه او ترا وتطوع بهذا الامام بعد السلام بسجدة
الصهيون ثم بالكبر ثم بالبطية وان نسي الامام الكبر حتى انصرف ان ذكر قبل ان يخرج
من المسجد عا د فليقود ان خرج سقط عنه وعلى القوم ان يكبروا ولو تكلم عامدا وان
سقط الحديث كبر من غير تطهير **خوف** اذا كان الامام مواظقا العدة في ارض
الحرب مخضرة الصلاة فجعل الناس لما يفتن فيصلي بلباغية ركعة وسجدتين

ثم انصرفت هذه الطائفة فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بازاء
العدو فبصلي بهم ركعة ثم سجد الامام وتراجع هذه الطائفة ثم تاتي الطائفة الاولى
وتقبضون الركعة الثانية بلا قراءة وسجلون واتي الطائفة الثانية وتقبضون
ركعة بقراءة وحدانا روي جماعة من الصحابة صلاة الرسول عليه السلام في الجهاد
بذلكا وعن ابن يوسف صلاة الخوف منسوخة وان كان العدو في القلعة فاستطاع
ان يصلي بهم جميعا وسنعت القلعة فعل وان صلى كما ذكرناه ولا يجوز اما صلاة
المغرب فيصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ثم يقضون على ما مضى
وان كانت صلاة الظهر في الحضر صلى بكل طائفة ركعتين ومنه قال فيهم في
صلاة قعدت صلاتهم فلا يصلون وكذا لو ركع عند انصرافه الى وجه العدو
يفيد ولا يصلون جماعة ركعتا عندنا وروي عن محمد انه اجاز ذلك في الحرب
لو صلوا صلاة الخوف من غير ان يجانبوا العدو ولم يجز لهم ويجوز للامام وكذا
لو راوا سوا واقتنوه عدوا ولم يكن وان كان عدوا جاز الخوف لا يوجب
فخص الصلاة خلاف السفر **شهادة** المقبوض في المحركة لم يغسل وجعل عليه
وكفن في ثيابه التي عليه غير انه يذرع عنه السلاح والجلد والفرو والحشو والخنق
والقلنسوة ويبريدون وينقصون ما نشأ والوجوه عن المحركة جبايات ما نشأ
في بيوتها وعلى ايدي الرجال عشتك وبقي شيء فبك فيها لم يغسل لو وجد
في المحركة ميتا ليس به اثر عشتك ومنه فبك دون ماله في طريق او مصر سلاح
فلكم لم يغسل اما لو فبك بخير سلاح في مصر عشتك وان فبك قضا صا او
لمعلم على قوم مكابرة فقلوه او مات من حدة او تعذيرا ورجل وقلم السبع او لا
يدري من قلم عشتك مولاه ويصنع بالمحرم او مات ما يصنع بالحلال
من فبك من امك العدو في محاربه امك البغي فهو شهيد لو اغار عليك
الحرب على قوتك من قوتك المسلمين وقيلوا الرجال والنساء والصبيان فهم
شهداء لا يغسلون غير الضعفاء فانهم يغسلون عند اي حادثة وعند ما لا يغسلون
لو وجد اطراف ميتا وشيء من بدنه لم يغسل ولم يصلي عليه ولكن يدفن
الا ان وجد اكثر بدنه فيعشك ويصلي عليه ولذا ان وجد نصف بدنه مع رأسه
صلى عليه اما لو وجد نصف بدنه متفوقا نصفين لم يغسل ولم يصلي
ولو وجد ميتا لا يدري اسم ما كان فافرحان كان في قوتك المسلمين وعليه شيئا وتم

صلى عليه ولو وجد في قوتك الكفار ولا سيما المسلمين لم يصلى عليه او اختلط مؤمن
بالمكثين بمؤن الكفار لم يصلي عليهم الا ان يكون مؤمن المسلمين اكثر يصلي عليهم ويؤن
بالعداء اصل الاسلام منهم الا باس يغسل المسلم اياه وجده ولو اكل ذبيحة
محموم منه واكره ان يدخل الكافر فواتته من المسلمين له فيه **غسل** يغسلها من
جوانبها الاربع ببدء بالميمين المتقدم ثم باليمين الموحدة ثم باليسار الموحدة والحكمة
بها اجبت التي من الاربعاء والمشي خلفها اجبت التي من قدامها اذا وضعت
الجنائز عند القبور فلا باس بالجورس وبكبره الجورس فبك ان
توضع من ثياب الرجال وحمل جنازة الصبي اجبت التي من حملها
على الدابة الملوكة متبالا يغسل ولا يصلي عليه وان ولا جبايات ما يصنع
ما يصنع بالموتى اذا فبك الرجل شهيدا وسوخرت عشتك في قلوب ابن حنيفة
رحم الله وعندهما لا يغسل **غسل** بحمد الميت ويوضع على تحت وطوى
على عورته خرقه ثم يوضا وضوء للصلاة عند المصيبة والاستنشاق ببدء
بجانبه يغسل راسه ويغتمه باليمين ولا يستر ثم يصنع على شقه الايسر
فيغسل بماء القروح ثم ينفضه حتى يخلص الماء عما يلي النكت منه وفوايرت
فبك ذلك بالماء فما على بالسدر فان لم يكن سدر فخرص وان لم يكن واحد
منهما اخراكم الماء ثم تصنع على شقه الايمن فيضع به فبك الايسر ثم يصعد
فيصعد اليك فيمسح بطنه مسحا رقيقا فان سلك منه شيء مسحه ثم اصنع
على شقه الايسر واعسل بماء القروح على ما بينا ثم ينفضه في ثوب وقد
اموت فبك ذلك بكفانه وسيربه فاجودوا ثم ينسط اللقافة وعلى الرداء
طولا ثم ينسط الازار عليه طولا فان كان له قميصا البسة اياه وان لم يكن لم يضر
ثم يوضع المنيوط في راسه ويغتمه ويوضع الكافور على مساجده وان لم يكن كما فورا
لم يضره ثم يعطف الازار عليه من فبك شقه الايسر على راسه ويساوي جده
ثم يعطف من فبك شقه الايمن كذلك ثم يعطف اللقافة وان خفت ان يسر
منه عفته ثم يحمله على سيره ولا يقع ثيابه الى قعره فانه يكره فاذا انتهى الى القبر
فلا يضره وثرا ذلك قبره ام متفعا اذا وضع في القبر فاب بسم الله وعلى
ملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدخل قبره من فبك القلعة والمجولة ولا يشق
وبجهدك على حدة اللبث والمقصب وكبره الا جريشي قبر الموات ثوب حتى يفسد

من اللحد ولا يستجى قبور الرجال يستمن القبر ولا يرفع ولا يخصص امام ارجى من حله
على الميت فان لم يكن فالاب اخى كمن عبده ثم انك الع أخى بالصلاة على المرأة
من زوجها اذا لم يكن لها من ابن والصلاة على الجنازة ارفع بكبريات على على الله
في الاولين ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ويستغفر للميت ويستغفر له في الثالثة
وسبع تسليمين في الرابعة ولا يغزى فيها شيء من القرآن ولا يرفع يده الا في الكبرة
الاولى ويحرك القوم منك ما يفعل الا امام فيها لو اجتمعت الجنازة ان
شاء جعلا في ضحا وان شاءوا صغرياً واحدا خلف واحدا وان كان رجلاً
ونساء وضع الرجال مما يلي الامام ثم النساء خلفهم مما يلي القبلة والصلوات كالرجل
في ذلك جدا صدر الميت وان وقف لعينه اجزاء بغير صلاة الجنازة اذا
خاف فوتها في المحرور وان لم يخف نوحاً واذا احدثك في صلاتها ثم ونا
لوجاء وقد كثر الامام بكبره او تكبيره فانه يفتطوخي بكبر الامام لم يكبره
فاذا سلم الامام قضى ما بقي قبل ان ترفع الجنازة عند ما وقاب ابو يوسف
يكبر جنباً خصر لا يصلي على جنازة عيونه لا جماعة ولا واحداً لو كثر على جنازة
ثم وضع اخري معها ثم الصلاة على الاولين ثم تتابع على الثانية بكبر الصلاة
على الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار وان صلواتها
لا تغاد اما بعد الغروب بدياً بالمغرب ثم صلواتها على الجنازة لو كان الامام على
عند طهارة اعادة صلاة الجنازة اما لو كان اموا على الطهارة والقوم على عند
الطهارة لوجعلوا الراس موضع النعل وصلوا عليها اجزائهم فكلوا عمداً
او خطاء اما لو صلوا عليها وانحطت القبلة جازت وان تعذر والابحوز ان وفن
قبل ان يصلي عليه صلى على قبره بآيات وقاب زفر الى بكنة ايام وسعد ما
لم يصلي ونحو ذلك المرأة الرجل فيها لم تقصد صلاة الرجل لو صلوا عليها ففردوا
او ركعوا اعادة والاستحباب ان مات في سفر ليس معه رجل ومعه نساء
غسلته امرأة خاصة التي في نكاحه دون سائر محارمه ايما كيلة فان لم يكن
فالاخريات ثمهم اذراه من وراء الثوب وصلين عليه وقام الامام مبسوطاً
لا يصيب الرجل امراته بعد موتها ولا احداث الرجال وان كانت معهم امرأة
كافرة علموها بالصبي لتغسلها وتكفن المرأة في لفافة وازار وخمار وخوذة
تربط فوق الاكفان فوق التذيين حتى لا يفتشوا عنها الكفن ويسدل شترها

بين تدبيراً من الجانبين ثم يسدل المحار عليها كهيئة المقنعة فوق الدرع تحت
الازار ويوضع المحنوط مواضع من الرجال وان كفت في ثوبين وخمار
بلا درع جاز والحلق والمجدي والبرود واللبا من فيه سواء اذا غسل
ولا ينقص الرجل من ثوبين وان كفه في ثوب واحد فقد اشيا والصبي الذي
لم يتكلم ان كفن في ازار ورداء فحين وان كان في ازار واحدا جزاءه ان
المراثن يكفن كما يكفن الرجال لو اختلفوا الى دفن رجلين في قبر واحد
قد موافقهما في اللحد وجعل بينهما جدراناً صعيد المرأة تغسل العتي
الذي لم يتكلم والرجل يغسل الصبية التي لم تكلم اذا وضع الميت عنك رجله
لو صلوا قبل ان يغسلوه تعاد الصلاة بعد ما غسلوا اما لو دفنوه لم يشتره
اذا اصيل عليه التراب اما اذا لم يترك يرفع ويغسل لو وضع ميت في حفرة
لغير القبلة او على شقة الايسر ورأسه موضع رجله واحيل التراب لا يشتر
لو سقط شيء من ثياب القوم في القبر فلا بأس بان يحفر والتراب فيحرقوا
من عمم من جنزان يبينوا القبر بكبره ان يجعل على اللحد فرق من خيتم
كسوف حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين في الكسوف وفي كل ركعة
ركوع واحد كما في سائر الصلوات ثم كان الدعاء حتى تجلت الشمس والصلاة
في الكسوف جماعة وفي كسوف القمر وحداً فهذا الولي ويعلي في كسوف الشمس
اتمام الجمعة ولا احب ان يصلوا في مساجد جماعية وكل قوم بآنام ولا يحرر
ما لقراه فيها عند ابن حنيفة رحمه الله خلافاً لما وكذا في الافراع من طلبة اذرع
او زكوة **عقوبة** لا صلاة في الاستسقاء اما فيه دعاء واستغفار وتعليق
الرداء وقاب محرار في الصلاة كما في الكسوف والمخطة بعد ما كما في صلاة
الصعيد وتعليق الرداء ان يجعل الحجاب الايسر على الايمن والايمن على الايسر
ولا يفعل ذلك الامام ويبصرت القوم لمخطة الامام ولا يخرج فيه المبتدئين ولا
احد ان يخرج لها امك الزمنة **كعب** صلى الامام مكة وصنع الناس حوله
الكعبة فكانت امرأة بخدا الامام من جانب الامام فصلاة الامام والقوم
فاستدته وان كانت تاتم بالحجاب الاخر وعوا ثوب الى الكعبة من الامام فصلاة
الكل جازية ولو كانت بخدا الامام من الجانب الاخر فصلاهم تاتم الايمن كان
يجنبها او بخداها خلفها لو كانت الكعبة فيها قام الامام وحف الناس حول الكعبة

يكبره للإمام أن يتخذه سجدة بحمد بينه وبين المصنف الغالب له وكذلك لو كانت
جند النساء منقطة لو كانوا في البيت أفندوا إماما وأخلفت وجوههم
كانت صلواتهم الآن كان فعاء إلى وجه الإمام فإنه لا يجوز ولو كان الإمام في
الكنيسة وأقبلوا به قوم خارج الكنيسة جاز إذا كان باب الكنيسة مفتوحا
ولو تخلفوا في الكنيسة فهو جهنم الوجبات مختلفة جاز وإن كان مواجها
إمامه بخلاف ما إذا كان ظهره إلى وجه إمامه **سجدة** صلى العذرة
فترك سجدة سهوا فعليه أن يسجد كما وسجد للمسبوق وإن ترك سجدة
سجد سجدة تين وصلى ركعة وإن ترك ثلاث سجديات سجدة واحدة
وصلى ركعة أما لو صلى الظهر وترك فيها سجدة سجدة كما وسجد للمسبوق وإن
ترك سجدة تين سجدة تين ثم صلى ركعة وإن ترك ثلاث سجديات سجدة
ثلاث سجديات ثم صلى ركعة وإن ترك أربع سجديات ومولا حل كيف
تركها سجدة أربع سجديات ثم صلى ركعتين وإن ترك خمس سجديات
سجد ثلاث سجديات ثم صلى ركعتين وإن ترك ستة سجديات سجدة تين ثم صلى
ثلاث ركعات وإن ترك سبعا سجدة سجدة ثم صلى ثلاث ركعات وكذلك
في العصر والعشاء أما لو صلى المغرب وترك فيها سجدة فإنه يسجد كما وإن
ترك سجدة تين سجدة تين وصلى ركعة وإن ترك ثلاث سجديات ثم صلى
ركعة وإن ترك أربعاً سجدة سجدة تين وصلى ركعتين وإن ترك خمساً سجدة سجدة
وصلى ركعتين لو صلى ثلثاً سجدة العذرة ثلاث ركعات وترك فيها سجدة
فيها فاسدة أن يصعد على الباب ولو قام إلى الثالثة ثم ذكر فإنه يقعد
ما لم يقعد بها بالسجدة ويقضي تلك السجدة وإن قعد إلى الثالثة بالسجدة
فيها فاسدة وإن ترك ثلاث سجديات في وقت يقعد وفي قول لا يقعد
وكذلك إن ترك ثلاث سجديات ولو ترك أربع سجديات أو خمس سجديات
لم يقعد جرة أما لو صلى الظهر خمس ركعات وذكر فيها سجدة فسد
ظهره وإن ترك سجدة تين فيها قولان وإن ترك ثلاثاً وأربعاً وخمسة
وإن ترك سبعا لم يقعد وسجد ثلاث سجديات وصلى ركعتين ولو ترك
ثمان سجديات سجدة سجدة تين وصلى ثلاث ركعات وكذلك العصر والعشاء
أما لو صلى المغرب أربع ركعات وترك فيها سجدة يقعد وفي السجدة تين قولان

وكذا

وكذا في الثلاث والأربع وإن ترك خمس سجديات لم تقعد وسجد ثلاث
سجديات ثم صلى ركعة وإن ترك ستاً سجدة سجدة تين ثم صلى ركعتين ولو قام
خلف الإمام فصلى الإمام أربع ركعات وترك من كل ركعة سجدة ثم أحرق
فعدم النائم لا ينبغي أن يتقدم فإن تقدم أشار إليهم ليتقوا حتى صلى ركعة
وسجدة ثم سجدة تين السجدة فيسجد وبها معه ثم قام وحده وصلى ركعة
أخرى وسجدة وحده ثم سجدة تين تلك السجدة فيسجد القوم معه وكذلك
في الثالثة والرابعة لا يتأجل جوفه حتى الركعة والسجدة الأولى وثبأ بجوفه
في السجدة الثانية في كل ركعة والله أعلم **الحديث**
قال رحمه الله أفك المخلص بكته إيلكم ولياليهن والثرء عثرة أيام وعن
إبي يوسف أفك يومان والثرة الثلاث وأفك الظهر خمسة عشر يوماً بين
القرنين وليس لأكثره غايته كلما رآته المرأة في أيام جنبها من حمرة أو كدره
أو صفوه فهو حيض ما لم تر البياض **الحائض** ويحسد إبي يوسف
لا يكون الكدرة جنباً إلا بعد الدم وقد اختلف مني في مقدار الطهر قال
أبو عبيد وعطاء أفك خمسة عشر يوماً وعقد بعضهم أفك ستة أشهر ولو سبعة
ووافقك مدة الحيض وقاب بعضهم أربعة أشهر ووافقك مدة
القطر وقيل جل قياح قول إبي يوسف يجب أن يكون سبعة
وعشرون يوماً وعلى قول سبعة وخمسين يوماً وعقد محمد قدر الأيام
ستين سنة ومن العلماء لخمسة وخمسين أما المرأة التي لم تحض ابتداءً إذا
بلغت مبلغاً لا يتأخر الحيض في أمثالها على الأغلب حكم بإيائها في الجامع
الصغير أن بلغت ستين سنة ترقفت المرأة عا دتها ما تعكاده في كل شهر
والنساء في ذلك أنواع مبتدات وهي التي أول ما تراه الدم وحاجتها
عادة مستقرة وهي التي بقيت عا دتها في الموضع والعدد وتختلف عا دتها
وهي التي لا قوار لها دتها تحيض مرة خمساً ومرة ستاً وأحجام الحيض
عشرة المنع من الصلاة والصيام والمنع عن الطواف بالبيت ودخول المسجد
ومسبب الحيض وقراءة القرآن وقربان الزوج واستنزال الرحم وانقباض
المعدة والحكم بالبلوغ العا دة لا يتصل في الحيض والطهر إلا بوقت
وقاب أبو يوسف مرة واحدة ثم فعدم الحيض لا يوجب حكم وإن احصا

المعروفة من داخل ما لم يظهر على الفرج وعند محمد اذا وصلك الى بالين
 الفرج يكون حيضا وقال ابو يوسف الطبري بين الدمين اذا كان اقل
 من خمسة عشر يوما لا يفصلك بين الدمين فصار كدم متصل فان كان في احد
 الجانبين ما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض والا فهو استسحاضة وسد رواته
 عن ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد الطبري المتصل بين الدمين في العشر
 اقل من ثلثة ايام لا يفصلك فصار كدم متصل وان بلغ ثلثا فصلا
 ينظر ان كان اكثر من الدمين في العشرة فيفصلك وان كان ثلث الدمين
 او اقل لا يفصلك وسد رواته عن ابي حنيفة رضي الله عليه ايضا ثم اذا
 فصلك ان كان يمكن ان يحكم حيضا في احد الجانبين جعلناه حيضا والا حرم
 استسحاضة وان لم يمكن كل الجانبين لم نجعلها حيضا اصلا وان امكن كل
 واحد منهما جعلنا الاول حيضا والثاني استسحاضة الا ان يكون بينهما طهر صحيح
 فيجعل كلاما حيضا قال محمد امرأة رأت في اول ما رأت دما وتمايم
 طهر ويوما دما ثم انقطع فليس بشئ من ذلك حيض وقال ابو يوسف
 العشرة كلها حيض وبه قال ابو حنيفة رحمه الله اخرا وعلى هذا لورات
 يوما دما وتسعم طهر ويوما دما ثم انقطع وكذا لو كانت لها ايام معروفة
 من اول كل شهر فترات قبل ايامها يوما دما فطهرت ايامها ثم رأت
 بعد ذلك يوما دما وانقطع فليس بشئ من ذلك حيض عند محمد وقال
 ابو يوسف رحمه الله جميع ذلك حيض اما لو جاوز العشرة فرددت الى ايامها
 المعروفة وان رأت في اول ما رأت يوما دما ويومين طهر ويوما دما
 فالاربعة كلها حيض وان رأت يوما دما وثلاثة ايام طهر ويوما دما لم يكن شئ
 من ذلك حيض وان رأت يوما دما وثلاثة ايام طهر ويومين دما فالاربعة
 كلها حيض وان رأت يوما دما وخمسة طهر واربعه دما فالعشرة كلها حيض
 وان رأت يوما دما وتسعة طهر وثلاثة دما فالثلاثة الاخيرة هي الحيض
 عند محمد وعند ابي يوسف عشرة من اول ذلك حيض وان رأت ثلثة
 دما وتسعة طهر ويوما دما فالثلاثة الاولى هي الحيض عند محمد وعند ابي
 يوسف عشرة حيض واذا رأت المدة في اول ما رأت دما من ثلثة عشر
 عشرة ايام من ذلك حيض وعشرون طهر اجل هذا استمر او ان رأت

يوما دما ويوما طهر ثلثة عشر فتسعة من اول ذلك حيض واحد وعشرون
 طهر في قول محمد في كل شهر وقال ابو يوسف عشرة من كل شهر حيض
 والباقي طهر وان رأت يومين دما ويومين طهر ثلثة عشر فكذا ذلك عند
 ابي يوسف وقال محمد عشرة من اول ذلك حيض والباقي والعشرون
 يوما طهر وتسعة حيض واثنان وعشرون يوما طهر وعشرة من اول ذلك
 حيض والباقي طهر وان رأت ثلثة ايام دما وثلثة ايام طهر ثلثة عشر فكذا ذلك
 عند ابي يوسف وقال محمد تسعة حيض واحد وعشرون طهر في كل
 شهر وان رأت اربعة ايام دما واربعه طهر ثلثة عشر فكذا ذلك عند وقال
 محمد عشرة من اول ذلك حيض واثنان وعشرون طهر واربعه
 حيض والباقي طهر وان رأت خمسة دما وخمسة طهر ثلثة عشر فكذا ذلك
 عند وقال محمد خمسة من اول ذلك حيض وخمسة وعشرون
 طهر في كل شهر وان رأت ستة دما وستة طهر ثلثة عشر فكذا ذلك عند
 وقال محمد ستة من اول ذلك حيض وثلثون يوما طهر وان كانت لها
 ايام معروفة في الحيض عشرة ايام فترات منها يوما دما ويومين طهر
 الى آخر العشرة فكله حيض وان رأت يوما دما وثلثة طهر او يوما دما
 الى العشرة لم يكن شئ من ذلك حيض في قول محمد وان رأت يومين دما
 وثلثة طهر او يوما دما الى العشرة لم يكن شئ من ذلك حيض في قول محمد
 وان رأت يومين دما وثلثة طهر او يوما دما ثم انقطع كان سبعة ايام من
 اول ذلك حيض في قول محمد وان رأت يومين دما وخمسة طهر او
 ثلثة دما كان جميع ذلك حيضا **باب** ما يجب فيها من الحيض خمسة ايام
 في اول كل شهر فترات ثلثة منها دما ثم انقطع سبعة ايام او تسعة
 ثم رأت يوما او اكثر فحسبها المعروفة من الحيض في قول ابي يوسف
 وقال محمد الثلاثة الاولى حيض وان رأت في اولها يومين دما ورأت
 يوم العاشر والحادى عشر والثاني عشر دما فحسبها المعروفة من الحيض
 في قول ابي يوسف وقال محمد الثلاثة الاولى حيض وان رأت في اولها
 يومين دما ورأت يوم العاشر والحادى عشر والثاني عشر دما فحسبها
 المعروفة من حيض عند وقال محمد الثلاثة الاخيرة هي الحيض وان رأت في

في اولها يوما وما يوما طهر او يوما دما حتى جاوز العشرة فاليوم الاول ليس
 نجس والا ربعة الباقية من ايامها حيض عتده وقال محمد بن كسيرة بعد حيض
 وان وقف على العشرة فما بعد اليوم الاول حيض كله وان رأت يوما دما
 قبل راس الشهر ومن اول يوم الشهر طهر او يوما دما الى تمام العشرة
 فاليوم الاول فجميع ذلك حيض الا اليوم العاشر وان جاوز العشرة فحسبها
 المعروفة من الحيض عند ابن يوسف وقال محمد بن حبيب لمكة ايام من ايام
 معروفة وهي الياض معية والياض والياض **تقدم** حيضها خمسة ايام
 من اول كل شهر من رات قبلها خمسة دما فطهرت ايامها ثم رات بعد ذلك
 يوما دما او يومين او ثلثة وفيها الحمة حيض في قول ابن يوسف وقال
 محمد بن الحنفية الاول من الحيض وكذلك ان رأت يومين دما من اول
 ايامها مع ذلك واخر ايامها وان رأت ملائمة ايام دما من اول ايامها
 مع ذلك من اولها ومن اخرها كانت الثلاثة من الحيض عند محمد
انتقال حيضها لمكة ايام من اول كل شهر تقدم حيضها قبل ذلك
 احد عشر يوما ثم طهرت ايامها فلم تزيدها ولا بعد ما ففي قياس قول
 ابن حبيب رحمه الله هو استصحابه الا ان يجاوز الدم في تلك حالها احد
 عشر يوما اخر فان عاود ما قبله ايام من الايام الاول من اولها حيض
 وثلثة ايام من هذه الاحدى عشر يوما حيض من اولها وفي قول محمد لمكة ايام من
 اول احد عشر يوما الاول حيض عاودا ولم يعاود واجمعوا ان عاودها
 لا تنقلب الى هذه الايام بوجه واحدة امراة حيضها خمسة ايام من اول كل
 شهر ثم مثر بها الدم الى تمام الشهر ثم انقطع في خمسها ثم مثر بها الدم بعد ذلك
 فالحمة التي طهرت فيها من الحيض في قياس قول ابن يوسف ولم تذكر ذلك
 ولكن رأت خمسة قبل ايامها دما وطهرت ايامها فتلك الحمة من الحيض
 عند محمد فان رأت في المدة الثانية تلك الحمة واياها المعروفة وزيادة
 يوما دما حيضها من الحمة المعروفة فان لم تزد في الثانية ولكن رأت الحمة
 التي قبل ايامها دما وطهرت ايامها ثم رأت في المدة الثانية تلك الحمة
 وخمسها وزيادة يوما دما حيضها من الحمة الاولى وكذا ان طهرت ايامها
 مرتين ولم تزد في عيونها دما ثم رأت الدم في حمة قبل ايامها وفي ايامها وزيادة

يوم حيضها خمسة من اول ما رأت الدم فتسلك العادة في الطهر مرتين
 وان كان طهرت ايامها مدة حيضها من الحمة المعروفة ولم تزد ما الا بعد
 معروفة فحسب دما في حيضها عند ابن يوسف ومحمد وعند ابن حبيب
 رحمه الله ان عاود ما في تلك الحمة في الشهر الثاني فبذلك الحمة والحمة
 الثانية حيضا ولو لم يعاود لم يكن حيضا فان طهرت في المدة الثانية خمسها
 وعنده الحمة ثم استمر بها الدم فاما ما حمة من حين استمر على قول ابن يوسف
 امراة كانت حيضها عشرة ايام من اول كل شهر فحيضها ثم طهرت
 ثلاثين ثم استمر بها الدم اشهر فحسب من اول كل شهر حيض وخمسة
 عشر يوما طهرت وبتت خمسة ايام من اول حيضها في الشهر الثالث فتبقي
 حيض وكذلك لو كان الباقي من ايامه لمكة ايام وان كان الباقي من ايامها
 في الشهر الثاني بعد تمام حمة عشر يوما اقل من مكة ايام كان حيضها عشرة
 ايام وصارت منقلب الى العشرة الثانية **خلا** امراة لها عادة معلومة
 فاستحيضت بين القريين ونسيت عدد ايامها في موضعها فانهما تقضي
 على اكثر رايها فان لم يكن لها راي لم تغسل عن الصلاة والصوم وانها تغسل
 تلك صلاة ولا يطأ عاكر زوجها وتعيد الصيام بعد شهر رمضان عشر من
 احتياجا فان قصرت منه عشرة ايام في شوال ثم ارادت ان تقضي العشرة
 الاربعة في شهر آخر قصرت في غير العشرة التي قصرت فيه من شوال لو كانت
 تعلم ان ايامها ثمانية قصرت صوم ستة ايام بعد الطهر وان كانت تعلم
 ان عاودها ثلثا في الشهر الاخر من الشهر ولا يدري في اي موضع من القري
 كانت ولا راي لها في ذلك نوصات من العشرة الاخر لمكة ايام ثم اغتسلت
 لكل صلاة الى آخر العشرة لو كانت ايامها اربعة نوصات اربعة ايام من اول
 العشرة واغتسلت بعد ما الى آخر العشرة وكذلك ان كانت ايامها خمسة
 وان كانت ايامها ستة نوصات اربعة ايام من اول العشرة وامسكت
 عن الصلاة يومين ولو كانت ايامها سبعة نوصات ثلثا وامسكت عن
 الصلاة اربعة واغتسلت ثلثا وقس على هذا لو تذكرت انها كانت طهر في
 آخر الشهر ولا تذكر كم كانت ايامها نوصات الى سبع وعشرين يوما من الشهر
 ثم امسكت عن الصلاة لمكة ايام ثم اغتسلت غسلا واحدا وان كانت تذكر

انها كانت تربي الدم اذا حازت العشر يومها ولا تدرى كم كانت ايامها
فانها تحسب عن الصلاة مائة ايام بعد العشرين ثم تحسب لكل صلاة
الي آخر العشرة وتعبد صوم هذه العشرة في عشرة اخرى وان
كانت تتيقن انها كانت تربي الدم بعد ما يحصى سبعة عشر من الشهر
ولا تدرى كم كانت تربي الدم ولا تقي كما كانت تحبض في العشر نوحات
لمائة ايام وانحسبت سبعة ايام وان كانت على المستحاضة صلاة فائده
ولا تذكر شيئا من امرها فانها يتعبد بها في يوم قدرت عليه او في يومين
ثم تعبد كما بعد ما يحصى عشرة ايام في اليوم الحادي عشر والثاني عشر فان
كانت تذكر رؤيتها الدم بعد الحادي والعشرين من الشهر ولا تذكر اوله ولا
اخره فانها تتوضأ ويصلي الي ذلك اليوم ثم تحسب عن الصلاة قدم
ثم تحسب سبعة ايام لكل صلاة الي تمام الشهر واما الصوم فانه لا يسلم
شهر رمضان صامت عشرة ايام وان يتيقن بان العشرة الاولى من الشهر
ايام طهر فيجب ان يتقي فيها لو كان عليها صوم شهرين فما يتعبد ولا تذكر
شيئا صامت شهرين فما يتعبد وشهر اربعين ذلك فصار مائة شهر
وان علمت انها كانت تحبض في كلا شهر مرة في اوله وفي اخره ولا تدرى كم
كان حبضها ولا يدخل شهر في شهر فانها تتوضأ في اول الشهر مائة ايام
ثم تحسب سبعة ايام ثم تتوضأ الي آخر الشهر وتحسب تمام الشهر وان
كانت تحبض انها كانت تربي الدم عشرة ايام من الشهر لا تدرى اوله ولا اخره
فانها تحبض بالوضوء في اول العشرة الي تمام العشرة ثم تحسب مائة ثم
توضأ ويصلي الي آخر الشهر ثم تحسب مائة لو كانت لها معرفة من كل شهر
فانقطع عنها الدم اشهر ثم عاودها وقد ربيت ايامها فانها تحسب عن الصلاة
لمائة ايام ثم تحسب سبعة ايام ثم تتوضأ عشرون يوما مستحاضة لم تذكر ايامها
غير انها تتيقن بالظهر يوم العاشر وبوم العشرين وبوم الثلاثين فانها
توضأ في اول الشهر مائة ايام ثم تحسب سبعة ايام ويصلي اليوم العاشر
وتوضأ يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ثم تحسب الي تمام
سبعة عشر يوما ثم تتوضأ ويصلي يوم العشرين ثم تحسب الي تمام يوم
وعشرين يوما لكل صلاة ثم يصلي يوم الثلاثين ولا يجوزها صيام سبعة ايام

ولا تعبد ثمانية عشر يوما وما قصت من الغوايت في يوم عيدين يوم العاشر ويوم
العشرين ويوم الثلاثين اعادتها في هذه الايام الثلاثة ولا تعبد بها زوجها
الا في هذه الايام لو كانت تعلم ان ايامها كانت سلاية ايام في المحتر الاخير من
الشهر ولا تدرى اذا مضى عشرين من الشهر او اذا بقي ثلثه من الشهر فانها
توضأ ويصلي الي تمام مائة وعشرين يوما ثم تحسب غسل واحد ثم تتوضأ
الي آخر الشهر ثم تحسب غسل واحد وان كانت ايامها لم ينفذ وسط
العشر الاخرين الثلث الاول وبنه الثلث الاخر فانها تتوضأ ويصلي الي
تمام اربع وعشرين من الشهر ثم تدع الصلاة يوم الخامس والسادس
من تحسب يوم السابع لكل صلاة من لرا امرأة صلت ايامها الثلث في لرا حبة
ايام **وط** انقطع الدم دون عاودتها المحروقة في حبض او نفاس
اغسلت حينئذ في وقت الصلاة وصلت ويحسبها زوجها احتياجا
حتى تأتي على عاودتها وكذا في الاستبراء وتحسب مع عن التزوج احتياجا اذا كان
منه الشجر عدتها اياما لو استكمل عدتها في الدم ثم انقطع اغسلت في آخر
الوقت وصلت وانما يبارز زوجها ولها ان تزوج اذا كان عدل اخر عدتها
ولم تنتظر تمام العشر في الحيض ولا عام الاربعين في النفاس ولذلك
ان لم يكن لها عاودة وكان عدل اول ما رأت الدم في قطع على الحسن او كان
اول الولادة فانقطع دم النفاس على العشرين ما غسلت سبعها ان
تكن زوجها من نفسها وان تزوج ان لم يكن لها زوج **نفاس** اذا اولدت
ثم انقطع دمها بعد يوم او اكثر ثم انقطعت الي اخر الوقت ثم اغسلت وصلت
وصامت وكانت طلقت حين ولدت صدف بانقطاع عدتها في اربعة
وخمسين يوما وزيادتها قال من بين في قول محمد وقال ابو حنيفة
لا يصدق في ذلك من خمس وثمانين يوما وقال ابو يوسف لا يصدق
في ذلك من خمس وستين يوما وقال محمد كل من بين في النفاس بينهما
اقل من خمسة عشر يوم فذلك دم واحد فهو نفاس كله وان كان اكثر
قالا لا نفاس والاخر حيض وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا عاودها
دم في الاربعين يوما فهو نفاس كله وان كان بينهما خمسة عشر يوما طهر او عن
عقبة بن عامر بن عبد الله بن عتبة قال كانت رعابة الانثى لها ومة عجاء بنو راعيا

فو و جنبها بختي فا دركت رسول الله صلى الله عليه وسلم فايما يحدث الناس
 فا دركت من قول ما من مسلم نوضاء فيجب الوضوء ثم يقوم ويصلي ركعتين
 فيصلي عليهما بقله و وجهه للآ و جنبها لا يجتمعت ثلث ما ا جود من ا فا ذ ا قايك
 بين يديه يقول النبي قبلها ا جود فطرت فا ذ اعمر من الحجاب فقايل
 اين ا ران جيت انما قلت نعم قال قد قال عليه السلام قبل من ا ما منكم
 من ا جود نوضاء فيبلغ الوضوء ا و سبغ الوضوء ثم يقول استشهد ان لا اله الا
 الله و حده لا شريك له و استشهد ان محمدا عبده و رسوله لا فحمت له ابواب الجنة
 الا ما به يدرك ايتها تشاء **من الجامع الكبير** قال رحم الله ا ذ ا قست
 الصلاة رجل و امرأة مع الامام فا حذتا معا و ذ ما بنو حيان ثم جاءه او قد
 فرغ الامام من صلاته فتاها بنقضها فقامت بخذاه فصلاة فاسد و
 صلاتها تامة اها لو كانا مسبوقين بركعت فتاها بنقضها فقامت بخذاه
 لم تنفس صلاته ا قديده المسافر بالمقيم في الوقت بصر و في خارج الوقت
 لا يصح في ا شطرين كان **استثنى** المستثنى من نوضات الوقت
 كل صلاة فان نوضات في اول وقتها و ليست الحف و الدم سايك و احذ
 حذنا اخر نوضات له و عشم ما دام في الوقت فا ذ امض الوقت نوضات
 و نزع الحف و غسلت رجليها و كذا حكم صاحب الجرح السايك لو
 نوضاء و صلى على الانقطاع او على السيلان و نوضاء على الانقطاع
 و صلى على السيلان فانما يصح في هذه الجوارض اما لو نوضاء على السيلان
 و صلى على الانقطاع و دوام الانقطاع حتى ذهب الوقت لزمه اعادة
 تلك الصلاة و من شرط ان يمضي وقت صلاة كامل يجوز ان ينقطع و
 في صلاة الظهر و ذلك شر و عدم بعد نوضه و دوام حتى ذهب وقت العصر
 و دخل وقت المغرب بحت اعادة الظهر و لا بعد العصر و بعد ذلك
 عند راله لو نوضات المستثنى من العصر و الدم سايك ثم انقطع و صلت من
 العصر ركعتين ثم دخل وقت المغرب لزمها اعادة الوضوء و الصلاة
 لو انقطع الدم في وقت العصر فتوضات على الانقطاع و صلت ركعتين
 و دخل وقت المغرب فمضى فيها لو ساء الدم في وقت المغرب و بين
 في العصر نوضات و ثبت و لم سببا فيها اما لو ساء الدم بعد ما صلت

و كعتين ثم عذبت الشمس لزمها اعادة الوضوء و الصلاة جميعا بخلاف ما اذا
 ساء بعد المغرب لو دخلت وقت الظهر و الدم سايك فتوضات و صلت
 على السيلان ثم انقطع ثم دخل وقت العصر فتوضات ثم ساء الدم و صح
 في وقت العصر لم يلزمها الوضوء ولو توضات في وقت العصر لم يلزمها الوضوء
 ولو توضات في وقت العصر و ساء الدم ثم انقطع لم احدث حدثا اخر ثم
 توضات له و الدم ينقطع ثم دخل وقت المغرب سبب عليها اعادة الوضوء
 و قال عيسى بن ابي بكر اعادة الوضوء مع ذلك ثم ساء الدم بعد ذلك
 لزمها اعادة ولا ينقضها ذلك الوضوء و قال عيسى بن ابي بكر لم يلزمها
 لو احدثت حدثا اخر في وقت العصر فتوضات له ثم ساء الدم لزمها اعادة
 كما لو ساء الدم لزمها اعادة كما لو ساء الدم من احد المغرب فتوضاء
 ثم ساء من المنجز الاخر لزمها اعادة **سجدة** لو قرأ آية السجدة فاعدا
 لم تمام و اعا و كما او مشي خطوة او حطوتين لم يبطل حكم المجوس بخلاف
 حيا و المجيزة و بخلاف ما لو قرا و دخل في الصلاة و قرا ما فيه كانه يجب
 سجدة اخرى حتى لو لم يسجد ما فكيف سجدة واحدة في صلاته عنها و في النوادر
 لم يستحبها الصلاة و كانت اذا فرغ من الصلاة تسجد للمتي و حيث قبل
 الصلاة لو قرا ما مرارا على آية سايه ينطو انا كان في الصلاة تكفيم
 بسجدة واحدة كيف ما كان لو قرا ما في ركعة واحدة مرارا فحكم واحدة
 خلاف ما لو اعا و كما في الركعة الثانية لو سمع الامام آية السجدة بمن
 لبي في الصلاة يلزمه اعادة و كما بعد ما فرغ من صلاته فان قرا ما في صلاته
 فسجد ما تكفيم عنها فان لم يسجد ما في صلاته ينقطع عنه **عبد** عن ابن عمر
 و ابي موسى و خديجة بن اليان يكثر شحاح تكبيرة الافحاح و يكبيرة الركوع
 فلو ان الراي يكثر في كل ركعة مائة و يوالي بين القرائتين و يروي عن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه و به اخذ اصحابنا و عيسى بن ابي طالب رضي الله
 عنه في عبادة الفطور احدى عشر تكبيرة فمكون الزوايد ثمانية اربع في الاول
 و اربعة في الثانية و يبدأ في كل ركعة بالقراءة و يكبر في الاخير جميعا فالزوايد
 اثنا عشر في كل ركعة واحدة و عن ابن عباس رضي الله عنهما يرويان في رواية
 ثلثة عشر فالزوايد عشر في كل ركعة خمس و في رواية ثلثة عشر سبع و اريد

العبد
 صلاة

خمس في الاول واربع في الثاني **قال** ابو حنيفة ومحمد وداود والشافعي والحنابلة
 والامام في الركوع الاول فانه يكبر فاما تكبيرة الانحسار لم ينطو ان امكنه الاثنان
 بتكبيرات العبد فاما ياتي بها وانما خاف فوت الركوع ركع ويأتي بها فيهم
وقال ابو يوسف ياتي بتكبيرات الركوع ويدع تكبيرات العبد وان رفع
 الامام راسه فذلك ان يتم تكبيراته فيه سقطت عنه ولا يقضيها في الركعة
 الثانية لو ادرك امامه وقد كبر امامه تكبيرات ابن عباس والركعتين
 تكبيرات ابن مسعود عمك برأيه في قضاءها يكبر ثلثا كما لو سقته ركعة فانه يقضيها
 برأيه لا على رايه الامام فان المستوفى في الركعة فيما يقضى ويجوز ان تامة المستوفى
 بما داء ما سقته الامام ولا عند الضرورة بخلافه الصوت فانه ان لم يكبر المحدث
 منها فخافه اصله ولا عليه الاثنان ياتي في الثانية وانما تذكر رايه ويأتي بامامه
 فيما يلي معه الا ان يكبر الامام تكبيرة الجهر احدى الحلفتين وان لم يسمع تكبيرات
 الامام واما صح من القوم يكبروا وان اكثر والاحتمال انهم سقوا الامام في
 التكبيرات لو كان خلف الامام ثم يقضى ما عليه يقضى على رايه الامام فانه لا حق
 لو سقته الامام ركعة وكبر الامام تكبيرات ابن مسعود والركعتين يركع ذلك اخيرا
 فقام اليه قضاءها يصح ما صنع الامام في الثانية يدا بالقراءة ثم يكبر وفي نوادر
 ابن سبينة انه يكبر ثم يقرأ فانه اول صلاته حكما ولو كان الامام على رايه ان
 يسجد فيها فدا بالقراءة فتذكر بعد الفاعلة فتسجد وتكبر وبعد القراءة اما
 لو تذكر بعد ما قرأ الفاعلة والسجدة يكبر ولا يسجد لو اتمم ثوبه تكبيرات ابن عباس
 فبقي ركعة ثم رايه تكبيرات ابن مسعود فعلم فيها ما يصح ان يسجد
 وكذا لو بدا رايه فيه بعد ما كبر اربعاً او اكثر فانه ان تكبيرا من مسعود هو الصواب فانه
 يترك ما بيني ويتخلف بالقراءة ولو كبر وتوجهه بتكبيرات ابن مسعود فلما كبر اربعاً
 سجد في القراءة رايه تكبيرات ابن عباس فانه يكبر تكبيرات اخرون ويسجد القراءة ان كان
 قرأ الفاعلة وحدها اما لو قرأ السجدة معها لا يصح **تشرى** عن عمرو بن عثمان
 مسعود يبدأ بالكثير بعد صلاة الفجر يوم عرفة واختلفوا في القطع قطع ابن مسعود
 بعد صلاة العصر من يوم النحر وبه اخرا ابو حنيفة ومنقطع على بعد صلاة العصر
 في آخر ايام التشريق وهو من حرب صاحب جيم ومروان بن الرواسين عن عمرو بن
 عنه انه يقطع بعد صلاة الظهر من آخر ايام التشريق وعن ابن عمر وابن عباس

وزيد بن ثابت بعد صلاة الظهر من يوم النحر واختلفوا في القطع قطع ابن عمر
 بعد صلاة الظهر من آخر ايام التشريق وقطع ابن عباس بعد الظهر من آخر ايام
 التشريق وقطع زيد بعد العصر من آخر ايام التشريق قوم بسوا صلاة في ايام
 اخر فقصوا بها بحجة في ايام التشريق لم يكبروا ولو سقوا في ايام التشريق
 فقصوا في غير ايام التشريق لم يكبروا ايضا وكذا لو قصوا في ايام التشريق
 في السنة الثانية اما لو قصوا في آخر ايام التشريق من سنتها كبروا ولو
 تكلم الامام بعد ما فرغ من الصلاة او خرج من المسجد سقط عنه التكبير فيكبر
 القوم وكذا لو كانوا محرمين فلم يلبث الامام بعد صلاته فلقى القوم وكذا لو سمعوا
 آية السجدة ممن ليس معهم في الصلاة ولم يسجدوا الامام بعد قراءتها بسجد القوم
 بخلاف سجدته السهو وعن ابن عباس ما لك رضى الله عنه انه قال صنعت
 حتى ملكة لحما فوعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من الطعام
 قال فوئنا لا صلى **قال** ابن قتيبة الى حميرنا قد اسودت لحو
 ابن فضالة لما خفي لان تقدم واجهني وبقينا نأكلهم والبعوض من ورائي
 واستند بهذا الصانع على ان الترتيب في المعام واجب والمخافة من نفسه
من الجامع الصغير قال رحمه الله التقط اذا قشرت فسال منها ماء و
 غيره عن راس الجرح نقض الوضوء وان لم يسيل فلا ينقض وقال الدار
 الخارج من الجرح لا ينقض الوضوء اما لو خرجت من اليد تنقض وذكرني
 شرح البرزوي في احسانه لفظ السلام واجبه عندنا فريضة عند الشافعي ولهذا
 قلنا لو من سبى بعد الشهادتين الاخير فلم يد رايه صلى الله عليه وسلم ذلك
 حتى آخر السلام ثم علم انها اربع سجود للمسيحينا خيرة السلام لو قام الى الحائض
 في صلاة الظهر وقد قعد قدر الشاهد وقيد الحائض بالعبادة **قال** ابو يوسف
 بوضع راسه في السجدة الاولى ذكرنا اننا من الغرض الى التفلك يصح اليها ركعة
 اخرى ولا يمكن العودة الى الشاهد بعد ذلك **وقال** محمد بن كركم ذلك برفع الرأس
 من السجدة فمن ذلك انتقل الى التفلك لو قطع الحائض لا يلزمه القضاء بخلافه
قال ابو يوسف يلزمه سجدة السهو اذا فرغ من السجدة لوجهه نقصان
 في شؤخ التفلك بان دخل فيه على وجهه المستون **وقال** محمد بن كركم
 في الفوض وسوترك السلام فانه خرج منه على وجهه المستون فهذا اقرب ولا خلا

في جوازها والنفك على تحريمه الفرض ثم اقصوه به انسان في الحائض مع انها صلاة
فقطونه ثم قال ابو يوسف يكره ركعتان وقد اقطع تحريم الفرض وقال
محمد يكره ركعتان لبقاء تحريمه الفرض ثم انقطع عند الرجل هذا النفك
قال ابو يوسف يقضي ركعتين وقال محمد لا شيء عليه والفتوى على قول
ابو يوسف بخلاف ما لو قطعها الامام قال في ثبوتها لا فتاة بالحق في
التراويح لا يصح اما في النفك المطلق لا يصح عند ابو يوسف وجميع عند محمد
وقال اكثر شافيا لا يجزي تلك الركعتان عن سنة الظهر وذكر
البرزوي في شرح هذا الكتاب ان المصواب على من عليه السهو ان يسلم ركعة واحدة
من غير النيات على اليدين واليسار ثم يسجد للسهو واليه اشار في كتاب الصلاة
ثم اخبر الطحاوي الدعاء قبل السلام وسجد على من سجد للسهو واختار
الكرخي بعد السلام لا قبله وعليه جماعة اصحاب الركعة الواحدة لا يقبل بها
لو قام في الظهر للحائض ولم تقعد ومضى فيها منارث نفلا عندنا وقال محمد
سقطت صلاته فان العذر على راس كل شفع فرضه عنده لو كان في العصر
او الفجر ولم تقعد في التشهد الاخير وقام وصلى ركعة اخرى فنضيف اليها
اخرى تقبر شفعها ويكون الكل نفلا ولا يكون النفك مكروها في هذا الوقت
اذ لم يكن فاعلم عامدا مكررا وفي حشام عن محمد وحده الشفعة ما سجد الترتيب
في الغوايت ما زاد عن صلاة يوم وليلة وذلك سنة صلوات وفي رواية
البلخي عن اصحاب خمس صلوات لو ترك صلاة وصلى بعد ما واحدة وثانية
وثالثة ورابعة وخامسة فعندنا فاسدة كلها وعنده ابن حنيفة مؤخر ان صلى
الساوية انقضت هذه الصلوات صحيحة استخسا ما لو ترك صلاة شهر فضاها الا
صلاة واحدة فاذ في الوقتين قبل قضاء هذه الواحدة حجت الوقتين فان
الترتيب مني سقط لا يعود وعن ابن سماعه عن محمد في رجل ترك صلاة
يوم وليلة ثم صلى منه العدة من كل صلاة صلاة فالغوايت كلها صحيحة فومها و
اخرها واما الوقتين فيكون فان بدا بها ثم بالقضاء فهي فاسدة كلها وان بدا بالعبادة
ثم بالوقتية فكلها فاسدة ايضا الا العشاء الاخرة فانه قد صلاها وقد صلى جميع
ما عليه عند طه فضا ركنا بين الجئت العظيمة او اوقات في الماء او في غير الماء
فمن الجك وعنده لم يفسد الماء عند ابن حنيفة ومحمد كسك وسلمان وشمع

وما فيها من المحرم لم يجعلها دما وعنده ابن يوسف يفسده اذا كان له دم لو احسب
الثوب دم السمك الشرف وريح جازت الصلاة فيه الدم الذي ظهر على راس
الجرح ولم يمسك فليس بغير كذا روي عن ابن يوسف ولم يجز تحلا فاحي
لو كان على ثوبه او بونه نجاسة قدر الدرهم لو ضغ هذا الدم او الصديد الذي على
راس الجرح الى تلك النجاسة لكانت على الصدر فانه جازت الصلاة
لو قاء قليلا قليلا بحيث لو جمع لماء فيه قال ابو يوسف ان اتخذ المجلس
جمع ذلك والا فلا وقال محمد ان اتخذ السبب جمع كل ما كان غريبا
فيخرج قليلا قليلا فيك ان يسكن فانه جمع ذلك حتى لو سكن ثم خرج فبدا
حدث جديد لو قاء ما ينظر فيكون ان كان من الراس وساب فيكون حدثا
وان لم يبل فانه حلالا لمحمد ولو صعد من الجوف فانه كان علقا لم يكن حدثا ما لم
يمسك الفم لا تخاف انه يسود الوصل الفم وهو ذكر انه لم يمسك الوقت فسلطه
الفجر فاسدة عند ابن حنيفة وعندهما التور سنة والفجر صالحة الماء المستعمل
طاهر غير طهور وهو المحدث من قول ابن حنيفة رحمه الله وبه اخو محمد
وقال زفر بن محمد بن طاهر في غير المحدث وفي المحدث فيك قول محمد
وروي ابو يوسف عن ابن حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة وفي رواية
الحسن عن ابن حنيفة نجاسة غليظة كالبول عرفت الجنب والحائض
والنفساء والمشرك طاهر لو اغتسل المحدث او الطاهر ونوى الطهارة
صار الماء مستحلا اما اذا اغتسل للثبوت لم يصير الماء مستحلا بالاجماع
اما لو كان جنبا واغتسل للثبوت صار مستحلا عند ابن يوسف خلافا
لمحمد ذكر في الكتاب ان شور الحمار وعزيم واللبن طاهر واما الكلام في
الطهر لو شترع في صلاة الفجر وصلى ركعة ثم اقيم في المسجد فانه يقطع وشترع
مع الناس ولم يكره لو كان في سنة الظهر فاقبلها وقد ركع واحدة من السنة
اضاف اليها اخرى ولم يقطع وكذا في النفك لو احسب جهنم في سجدة
شئوا ورفح راسه ثم وضع اخر فلم يجزك بسجدة ثين وفي النوازل لو كان
في البالي من الطهر لم يسجد بعد واقعد على ركعتين ان شاء عاد فقطع
ثم سلم ثم قام وشترع مع الامام فيها وان شاء كبر سوى الدخول في الصلاة
الا انهم يقطع الاول وهذا صحيح واما يسلم بثلثة واحدة منها فانه ضروري

اما لو صلى من الظهر ثلثا ثم اقيم فانه لم يقطعها وكذا في المغرب كما لم تقيد الركعة
 الثانية بالسجدة فطرح ودرجك في صلاة امامه لو جاء الى صلاة الفجر ووجدوا
 ان يدركه ركعة بعد ركعتي الفجر فانه يصليها عند باب المسجد ثم يدخل المسجد
 ويصلي مع الامام وان خاف فوت الفجر لم يصليها ودخل مع الامام
 ولا يقضيها وقال محمد بن ابي حنيفة ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس اما
 لو فاتت الفجر فاقضيها في الضحوة تقضي السنة تنعاه للفرص اما بعد
 الزوال لو قضا فرض الفجر اختلفت منشا بخلاف ما يقضي بقضى السنة
 تنعاه للفرص وقال بعضهم لا يقضيها ولا تنعاه على وقت الملوك
 اما في سنة الظهر اذا قمت الصلاة بعدها وشرع في صلاة الامام ثم يقضيها
 بعد الفرض ما دام في الوقت وقد جاء فيه سنة وتعد الوقت لم يقضيها
 بالاجماع والا وانه ان يصلي الركعتين بعد الفرائض من الفرض ثم يقضي
 الا ربع التي قبل الفرض اذا كان في الوقت بسنة اما لو فاتت مع الفرض
 فقد اختلفت منشا بخلاف ان يقضي سنة الظهر تنعاه للفرص الا انه لا
 يقضيها كسائر السنن الشريفة المسترسلة من راس المرأة الى الخنثى
 والمنثى عورة في اصح القولين كما يخرج الراس اما غسك الخنثى فوجوه
 عنها للخرج وانما يجب عليها اصاب الماء الى اصول الشعر بخلاف
 شعر الرجال فانه يجب غسله وان طالت لعدم الخرج والا يغسلها بغير
 كفا واذا نزلت في ثوبها عورة كما لو رقت ردم عند انكشاف ذلك
 كما في سنة الغليظة التي اصاب الماء في الوقت وقد فرغ من الفرض لا بعد
 الفرض لو قرأ القرآن بين قوم ومثابة سجدة ينظر ان رايه نشا طهر في السجدة
 بغيرها يسجد وامعه وان رايه منهم كسلا لم يجز شقته عليهم اذا اتضح
 المرخص لعجزه وان لضعفه لا يملك كونه يكون عفوا وكذا العكاس
 والجش الذي لا يحسب به كلام اما اذا اتضح بغير عذر فسدت صلاته عند
 ابيه خيفة ومحمد وقال ابو يوسف كل كلمة هي خرجت من احد من الزوايد
 لم يقطع صلاته بحال خوفه او وحروف الزوايد عشرة مجتمعة قولهم
 اليوم نسياء وكذا الف نفي اخ وجميعها لو كان في ذكر الجنة والنار لم يقطع
 بغيره عدا الا في التسيب في الصلاة عند ابيه خيفة وعند ما لا بأس بذلك

وانه لا ينهي الضميمة عن عدد النوى للتجيمات خارج الصلاة فانه اشكر
 للكلوب لو قضى الحشا بعد ما طلعت الشمس تطوان ام توما بجمهر بالقراءة
 والا فلا وقال بعض منشا بخلاف ان يجهر ان يسمع عبده او ادله المخافة
 ان يسمع نفسه الا بالاخ وما دون اسماءه بنفسه ذنوبه ومجهر وليس بقراءة
 وقال بشر الخافتم ان يسمع لوديه صاح اذنه اليه فسمعه وما
 فوقه يكون جها وعبد الكرجي في المخافة تحسب الجورف وادله الجهر
 ما يسمع نفسه لا يجهر القراءة في الظهر والعصر بحرفه سنة الامام بخلاف
 عن العموم وقد رويها ذراغ فصاعدا وينبغي ان يدلي من الشدة ويجعلها
 على احد حاجبيه والا يفتن اوله وادله غلظتها قدر سمع ولو تركها لا بأس
 اذا ان المنع المردور ولم يواجم لحنها لو مر بجهد من المصلي ياتم وحده ان
 ملقى المصلي بغيره الى موضع سجدة فليضع على الارض وسد اخس وقد قيل
 اقل من ذلك اما في المسجد الجامع انما عذر من ياتم ان لم يكن المسجد
 بلان من المصلي منساعة الضعيف اما الخط فليس بشيء قال بعضهم ان
 خطه يخطه لولا وقال خطه يخطه المحراب لا بأس ان يصلي الرجل الى ظهر
 رجل فاعده ومعه قوم يحدون لواءا المتطوع لا بأس ان يركبوا على
 عصا او حاب او يعيدهم عند ابيه خيفة وعند ما يكره ذلك كله من غير
 عذر حتى لو قعد من غير عذر فسدت صلاته لا يفيد بول الفرض
 الا ان يكون لشرا فاحشا وبول الحي رقت بد رتم عند ابيه خيفة وقال
 محمد بول الفرس السعد وان كان كثيرا فاحشا فانه ما كوت اللحم يقول
 اذا اصاب الخف لا يطر الا بالخصك وقعت بعزبان من جرد الاكل والغنم
 من البئر لم يفسد الماء استحسا لو وقع بعزبه عند الحلب في اللبن فبدر من
 شاعته لم يفسد استحسا ادعاءات الكافر يتولى عنك اية او قرأته فان
 لم يكن فاحشك ونبه يفسد كما يفسد الثوب النجس لا يراعي الوضوء والاسنة
 ولا عودا ثم يلف في ثوب من غير موانع الا كان من العود وغيره من
 كافور ومعوية وما استبه ويجوز له حفرة ولا يوسع عليه كما يوسع على المسلم
 فيطرح في الحفرة ويسلم اليه عذاب الله اذا دخل المسجد كبره ان يخرج حتى يصلي
 وان كان قد صلى الظهر فلا بأس ان يخرج ما لم يات في الاقامة واذ اخبره الاقامة

فلا يخرج في صليهم سبعة ذكر شيا بخلافه لا بأس بالتثويب في سائر الصلوات
في زماننا لحفظه الأسس وأبو يوسف يذهب بالتثويب للمرأة في سائر الصلوات
وكذا الكل من اشتغل بأمور المسلمين نحو القاضي والمفتي لو ترك قراءة السورة
في الأولى بنية قضائها في الآخر بنية فإن كان في الغيبة بغير السورة دون الفاتحة
فقد اقرب بما قال بعضهم لا يجوز في ركعة واحدة الجهر والاختفاء إذا توجها
المسجد حتى ينتهي إليها بغير خروج الوقت وقاب أبو يوسف بدخول الوقت أيضا
بأن توجهات لصلاة الضيق فدخل وقت الظهر بخروج الوقت وقاب زفر لا ينتقض
إلا بالدخول إذا توجهات للفتح فدخلت الشمس فيصلي الضيق تلك الصلاة بعده
وكذا صلاة العبد لو طهرت وجهها فتنطق الدم في العدة عند طلوع الشمس بملك زوجها الرجعة
إليه أن يذهب وقت الظهر لم يحن في الحظيرة الثالثة لو سمع أنه السجدة ثم تبدل مجلس
الثاني دون السامع فقرأ ما كان عليه من السجدة على السامع سجدتين وإن أخذ مجلسا
على الثاني مع تبدل مجلسه وكذا لو أخذ مجلس الثاني وبدل مجلس السامع فعلى
السامع سجدة واحدة وعلى الثاني واحدة وأخلف شيئا بخلاف الذي سجد في التثويب إذا
كرر ربه السجدة فالصحيح أن يتكرر عليه الوجوب لو قرأ ما عليه في صلاة كبر مرة
مرارا في ركعة واحدة بغير سجدة واحدة وعلى الذي سبق الدالة بتكرار الوجوب
لو قرأ من المصحف في صلاة بفسد عند أبي حنيفة وعندنا لا يفسد ولكن يكره وينبغي
أن لو كان المصحف على الأرض أو كان المقروء مكتوبا على جدار المحراب من ثلثه
لم يفسد عنده أيضا فإذا لم يخرج إلى حرك المصحف وتقلب الأوراق وكذا لو كان
يشترط القرآن لا يحتاج إلى التعلق من المصحف نصا بكن صلي ونظر في الكتاب
من فقه وغيره ففهم لم يفسد صلاة بلا خلاف وسدأ بخلاف من حلف لا يقرأ كتابا
لعلان ثم نظره ففهم حث عند محمد ولم يثبت عند أبي يوسف الفتح على الإمام لم يفسد
وعلى غيره ففسد صلاة لو أجاب أسنانا في صلاة بلا الله إلا الله فيكون كلاما خلت لاله
لو تكلم في صلاة خوف من النار أو شقوا إلى الجنة لم يفسد صلاة بخلاف ما إذا كان لو جمع
أو مضى لو صلى جماعة في المسجد في القبلة كل يقرأ توجه إلى جهة أخرى ولا
يدرون جهة الإمام حتى صلاة ثم ان كانوا في القبلة فلو قعدوا القارئة بالائتمار
ثم أفسد لأفشاء عليه لو شرع التطوع ونوى ركعة ولم يقرأ في الأولى وفي الثانية في الآخرتين
فعلية قضاء الأولى بنية ما لا خير بنية لم تكن صلاة على طريقين المختار عند أبي حنيفة

رحم الله و هو مندوب محمد وعند أبي يوسف يكون صلاة والتفتوا أنه لو قرأ في
الأولى بنية فبقيت الأولى بنية وأما الآخرتان فصلاة عندنا خلافا لمحمد ولو لم يقرأ
الأولى بنية فبقيت عند محمد ركعتين وعند أبي يوسف بنية ركعتين
وهو المختار على طريقين أبي حنيفة ولو لم يقرأ إلا في إحدى الآخرتين فجواب ما ذكرنا
في قرآنه في إحدى الأولى بنية خاتمة عند أبي حنيفة بنية ركعتين منها
على طريقين المختار ولو احتج إلى التابوت ينبغي أن يدرشت فيه التراب وطحن
بمنه الميت وسبارة وأغلاء من الراح التابوت ولو أنشأ التراب على الميت
فلا بأس وبما وصي أبو بكر الصديق رضي الله عنه المستحب أن يسمع القبر قدر أربع
أصابع أو شبر من غير تطيب ولا عجم كذا أفرد الشيخ خليل رحمه الله وسلم وحاجتها
رضي الله عنها حكى ذلك أبو يعقوب النخعي وإن حلف رثت التراب لا بأس برث
الإمام عليه لو حلف إلا يعرفه فلا بأس بوضع حجر أو حجر عليه فانه يجوز وضع
الأجر على طاهر القبر ولو احتج أن تسمي اسم الميت ورثه الناس ولا يمتنع فلا بأس
بذلك وقد أجاز أبو يوسف أن يكون المصطفى مسجدا وأغلاء ملكا أما ضد
ذلك لم يجوز أما محمد أجاز ذلك كله حين دخلت إليه لا يجوز للمحاضين والفقهاء
الرجوع والوقوف فوق المسجد ولا أن يحامع امرأته أو يولد فوقه
بخلاف بيت فيه مسجد يجوز ذلك على سبيل لا يجوز لأهل المسجد أن يعلقوا
بأب المسجد قال شيئا بخلاف ذلك في زمانهم أما الآن يجوز أغلاء فيه غير
أول الصلاة مخافة سرقته يمنع المسجد بوجه المريض إلى القبلة حالة الوفاة
كما يوجه في المحدث وقد أجازنا في استئناء حالة ترضع كما في صلاة المريض
وهو أيسر له من أن يكون على جنبه وتكبيرات التشرع في مكان صلوات عند محمد
وعلى وابن مسعود وفي ثلاث وعشرين صلاة عند آخرين وهو مندوب حاجبه
إذا اجتمع العيدان يشهد بما يعني المحنة والعيد السنة في كفن المرأة حنة وريح
ونحوها وأزارر ولقافة وخزفة تشتر فوق التذنين وفي الرجل ثلثه أزارر
وقميص ولقافة فيكون وبرا في الأكفان فهذا عند الأحنبال أما حال الصلوة
كما يوجد ويحك شعوبا مفرقة على صدرها فوق الدرع تحت الجوار
تقرأ في السجدة سورة شامخة إما في المحضر في البحر في الركعتين
جميعا أربعين خمسين اثنين أو سوية الفاتحة وكذا في ركعتي الظهر والعصر

وفي المغرب دون ذلك وطبق الركعة الاولى من الفجر وركعتي الظهر سواء **وقال**
محمد بن طاهر الركعة الاولى في الصلوات كلها على غير ما وفي الحديث انه عليه السلام
 مغرب في الظهر كل ركعة تكبیر **أم** سورة الفاتحة وركعتي محمد بن **ابن موسى** لا تنقض
 امره ان يغرب في الفجر والظهر بطول المنصك وفي العصر والعشاء ما وسياط
 المنصك وفي المغرب بقصر المنصك **قال** **مثنى بن جابر** اذا كانت الايات قصارا
 فمن سببته الى ما به واذا كانت او سا طاف من خمسين الى ستين واذا كانت طوالا
 فمن اربعين الى خمسين وكبره احوال الركعة الاولى ثلاث ايات وما دونها غير
 مكروه **قال** **علي بن ابي حمزة** فرائض الركعة الاولى سبع وفي الثانية العاشرة مع
 انه ضرب زبارة في الثانية كواحد من الامام ولله خلع الا حين او امرأة يخرج
 لينوضاه **قال** بعضهم فسدت صلاتها ولا يصح ان لا يفسد صلاة الامام اذا لم
 يستحلف جنبه انصرف وانما يفسد صلاة المقتدي واجموا على انه لو استحلف
 فسدت صلاتها لو شك الجنب شيئا او الحائض والنفثا بعد ما ظهر شأ
 فبك اغتسل لهما فيصلي مولا عند ان حنيفة رحم الله ونحوه اليها من قدر
 الاربع كبر ما يكون من الاربع اتم اخلصوا في خروء الحمام والعصفور ملك مو
 نجس ام لا ولا يغسل التوبك منه لضرورة او لطهارة واجموا على انها لو
 وقع في الاثم لم يفسد به خلافا للشافعي لو صلى وفي ثوبه خروء ما لا يؤكل لحمه
 منه الطيب اكثر من قدر الاربع ان ذلك بحزبه عنده **وقال** **محمد بن يحيى**
 واختلف متشاينا على اصلها ان ذلك طاهر ام نجس ولكن سقط حكمه
 للضرورة كما في الحكم لو غفر الياس **يوم الجمعة** لم ينقض مع الامام الا الجنب
 والمسا فزون جلي بهم الجمعة بخلاف الصبيان والنسوان الامام اذا قنت في الفجر
 سكنت المقتدي **وقال** **ابو يوسف** ينقضه هذا دليل على مناعة المقتدي
 امامه في الدعاء المستون في الصلاة ويندأ سيد اصحابنا يجوز الاقتداء
 عنه يتخلف مذهب الشافعي وكذا يجوز الاقتداء من صلى على الجنازة وكبر خمسا
 ولكن لا يتابعه في الحامسة عنده خلافا لما ذكره سجدة في ركوعه او في سجوده
 فروع راسه فسجد المزدكية فيجوز اليه ركوعه وسجوده وان اعند اجزاء
 لو صلى تطوعا فسهى وسجد لسوء ثم اراد ان يضم اليها ركعتين فانه لا ينبغي
 عليها بخلاف ما نويته المسافر الا قامه بعد ما سجد المسافر فانه له ضرورة توفاق

في التوبة

الامام في المسجد ورأسه في الحائط لا يكره لو قام في الحائط كبره لا بأس
 بنقض المسجد بالخصف والساج وماء الذهب وحرق ذلك الى المسالك
 احب اذا لم يكن من الوقف كبره الصلاة في بيت في قبلته او سقفة صورة
 والذية دونه في الكرامة ما جعل بينه وبينه او سبارة او وران على الجدران وكذا ما
 الموساة والستية والدرشنة اما في موضع فيه تحفرك لا بأس كما على
 السباط تحت الدم اذا لم يسجد عليها وعلى وسادة ملقاة للجووس عليها
 اثما من الصور ما صغر كالدباب والجراد فليس شيء لو توجع في صلاته
 الى نور او كائن توفد فيه ان رملوه اما الى فديك او سراج فلا يكره
 لا بأس ان يصلي ويكبر يد في القبلة مصحف او سيف لو افتتح الظهر
 ثم كبر بيوه الاقتداء بالامام في الظهر انتقض الاول بخلاف ما لو كان
 منصرفا اقتصره ثم كبر ويؤتى انما حبا ثانيا فهو في الاول كمن باع فيه بالف
 ثم باعه منه بالف في البيع هو الاول والثاني لغوا ما لو باعه بالف ثم باعه
 بالفين ضمن فسخ الاول كبره ان يستحب القبلة بالفرج في الخلا و
 الغضاء اما في السكند بارما رواه اثنان والاحوط تركها وعلى ذلك ما رجح
 المسلمين وقد كرهه متشاينا استقبال الشمس والشم بالفرج كحريث
 حاء فيه وكذا كرهه مد الرجليين نحو القبلة في النوم محمدا وكذا نحو المصنف
 وكذب الشريعة وموافقة الامم لا بأس بغيرك الحنف في الصلاة
 اما ذلك الحجة فيها مكروه فانه يباح فضلا كثيرا **السفر** مسيرة ليلة
 سيد الايك ومشي الاقدام دون الصبح وفي الجنب ما يلتقي بحاله من
 ووعورته وكذا في البحر ان يكون الرباح مستوية غير عالية ولا ساكنة لو جاء
 الى الامام ومور كعب فليركع معه وان قدر عليه فانه ليس عذر
 لتلك الركعة لو حضر الامام فلم يسمع القراءة فمأخر وقدم رجلا عنده
 جاز عند ان حنيفة خلافا لما لو كان في صلاة انه احدث فخرج من
 المسجد فعلم انه لم يحدث استحبك اما ان بلغ احرا المسجد ولم يخرج حتى علم
 عا الى مكانه فصلح ما ينبغي وكذلك لو راوا سورا فمأخره عدوا فافترق
 طائفة يخوفهم ان علموا انه ليس بعدد بعد مجاوزة صفوفهم في الصلوات استعملوا
 وان لم يجاوزوا عدوا سواء استحلح ان الحائط كرعاف واخضر

فقدت صلاتهم جميعا وان علم قبل ان يخرج من المسجد ولو اخرج من قبل لم
يصح راسه او كان على ثوبه نجاسة لم يغسلها ثم علم خلافة فقدت صلاته وان لم يخرج
من المسجد وكذا لا يغسل راسه او يمسح بالبرص في كل ذلك وكذا اما مسح الخف لم يفسد
مضى مدة مسحه في الخف ثم علم لو صلى التطوع ركعة ركعتين لم يفسد صلاته بخلاف
ما لو شرع بالركعة ركعتين لم يفسد صلاته ان يمسح المصحف ويأخذه وقلده ويأخذ
بشعره اما ما ينقص عنه لا بأس كما في حركاته والخلاف وكذا ايكراه للمحاضرين
والجذب والنفساء كسب الفقه والحديث والسنن ومن كتب الشريعة
وكذا الحديث وكذا الدرر المعين والذمانير عليها من اسم الله تعالى وقد حوّل
منها جنتا دفع المصحف الى الصبيان لتعليم القرآن لفروزة ولا يستحسن كتابة
القرآن على الجدران والحدود والسطوح يستحسن سارده على جدران الدار
وتحت اقدام الجنود وما يقتضيه من النور مثل رويس الارياكيس شيئا
والله اعلم **باب الزيادة** **باب سبع** **باب رحمه الله تعالى** خراسان رجع
حاجا الى الكوفة فدخلها واما الاقامة فمئة عشرون يوما وخراسان اقل من
خراسان فدخل بغداد ونزل الاقامة خمسين يوما وان يلبثها فخرجا
الى قصر بني ميثاق ليلتي كل واحد صاحبه ونوبا الاقامة بالقتل خمس عشرة
يوما فانه تعالى كل واحد رجا فان القصر منتصف بينهما خرج كل واحد من حليتين
وصنفا ثم بدا لهما ان يخرج من القصر الى الكوفة اتيا ايضا ثم ان خرجا منها الى
بغداد ونوبا المورور بالقصر فليلا ان ارضا ايضا ونوبا المورور بها
القصر صارا متساوين ولولم نوبا الاقامة بالقصر خمس عشرون يوما ثم ان
القصر ومنه الى الكوفة ايضا وبالكوفة ثم بقصر ان اذا خرجا الى بغداد فانه
مراجل واما لو خرج هو من بغداد يريد الكوفة والاخر خرج من الكوفة يريد
بغداد فبعض ان تم البقاء بالقصر فخرجوا الى الكوفة فبعض ان ايضا وبالكوفة وان رجا
فيها الى بغداد فبعض ان ايضا وببغداد فبعض ان ايضا وبالكوفة وان رجا
ببغداد وبغداد فخرج الله ايضا ونوبا الاقامة بمئة عشرون يوما فلما التفت
خرجوا الى الكوفة فليلا ارضا وبالكوفة ايضا فان رجا الى بغداد فان الكوفة
صلى ركعتين وفي بغداد رويان ولو نزل كل واحد حين خرج من بلد
الا يلبث صاحبه في وطنه لا القصر صليان رجا فان اتيها الى القصر فذلك فان

رجعا الى الكوفة فبعض النجدة له في سفره فيقصر ويتم الكوفيين صلاتهم اذا عاد الى
بغداد فبعض ان ركعتين والكوفيين ببغداد فيقصر والبغداديين يتم كوفيين اقبل رجا
من الحج فاستقبل الله بالحجرة واخبره بما سواه فنوبا الاقامة بالحجرة مئة عشرون
يوما ثم عزم ان يرجع الى مكة فلما انتهى الى العاصية بدا لهما ان يرجعا الى خراسان
وبعد ان بالكوفة قصر الاب حتى دخلت الكوفة ويتم الايام الا ان يعزما ان يروا
بجانب الكوفة فيقصر ان جميعا كوفيين انتقل بجباله الى مكة واستولن بها فلما
دخلها لم يبق له حج وخرج يريدان يتولن ببغداد ويؤبرا الكوفة حلي ركعتين
بالكوفة لو بلغ شيان في عام فترك احدهما مع ثقله ودخل مكة وحج ولم يكن
من دحوله الى يوم التروية حج عشرون يوما فيقصر صلاته ولا يتم ثم يرجع ومن الكوفة
فاحدا الى بغداد ويتم صلاته بالكوفة **سورة بريد** **باب** مسافر لم يجد الا سور حار
يتوضا ويقيم وتأخير التيمم افضل ثم توضا ولبس الخفين ثم احدث فبلى ان يتم
فانه يتوضا ثانيا ثم يمسح على الخف ثم يتم وسور الحار لما مر واما الاشارة
في كونه مظهر لما يقيد التيمم يتوضا به عند اية حنيفة وان يتم معهما اجب اليه وعند
ابن يوسف يتم ولا يتوضا به وعند محمد يجمع بينهما **باب** باجركه رجله جرحه
يمسح على الخوف او يغسل قدمه الصحيحة وليس الخف على الصحيحة ثم احدث
وتوضا ونزع الخف عن الصحيحة فان الممسح على الجنبه كغسل ما تحته فلا
يعد من نزع الاخر وعليه قياس **باب** قول الله في ان ترك الممسح على
الجانب لا يفسد جاز ان يمسح على الخف منها لو لبس الخف على هذه المجردة
ثم احدث مسح عليها لو كان لا يقدر ان لا يمسح ولا على المخوفة التي عليه وليس الخف
على الصحيحة خاصة ثم احدث فتوضا ومسح على الخف لقطع ورمه الا شئ سبر
فانه اذا لبس على الصحيحة وتوضا ثم احدث كزيمه ان يغسل ما تنزع من المخطوع
ثم نزع الخف الاخر ويغسله وان لبس على المخطوع خفه ثم ينظر ان ما ينزع من
المخطوع موضع الخسك فقدر ثلاثة اصابع اصغر اصابع الرجل مسح عليها
وان نزع اقل من ذلك لا يجوز مسح اصلا فذرع الخفين واما في مسالك قد
سبق **باب** حلي مسافر فيقيم ثم الشك انهما الامام بعد ما صلى ركعة فصلاهما
فاستقفا فان لم يشك في احداهما وخرج ثم احدث اخر فصلاه الخارج اولاف صلاة
وصلاه الاية بزيادة غير انه يجب عليه ان يغسل ارجل ويغسل عليه التقدمة على

الثانية وثلاثية في الركعة الثانية ولو خرجا معا فسدت صلاتها وان خرج احدهما
ولا يدركها بها خرج ولا فصل بينهما في سدة ولو شك فيهما فاعدان في الثانية فان
المقيم منهما يقوم فيصلي ركعتين ويتبع المسافر لو سبق الحدث لا حرجا يخرج
ثم يسكن الثانية حدث فخرج فتوجب فيهما عا د اثم شك فيهما الا امام فسدت
صلاة الاولى منهما وان خرجا معا فصلاة المقيم جائزة وفدت صلاة المسافر
وان خرجا منفردين ولم يعرف السابق فدت صلاتها وان اشكل الامر
بعد ما صليا ثلاث ركعات قبل الحدث ففي الثانية تسعد صلاة المقيم ويصح
صلاة المسافر وفي الاستحسان يصح صلاتها ويجوز على ان المقيم هو الامام
خوف صلى الامام المخرب بحضرة العدو وجعل الناس لما يقتل صلى
بلا ولي ركعتين وبالله ركعة فان اخطأ الامام فصلى بالطائفة الاولى ركعة
وبالله ركعتين فدت صلاتهم جميعا لو صلى بالاولى ركعة فاضروا فجات
الطائفة الثانية فصلى بهم ركعة ثم اضروا فجات الاولى فصلى بهم الثالثة
ثم اضروا ثم جات الثانية فقصوا ركعة بغير قراءة وركعة بقراءة ثم جات
الطائفة الاولى فان صلاة الطائفة الثانية جائزة ولو جات الطائفة الاولى
فافتتحت الصلاة وحلوا الثالثة ثم اضروا ثم عادوا فصلوا ركعتين بقراءة
تحت صلاتهم لو جعل الامام الناس ثلث لحوائف صلى بكل طائفة ركعة
فاما سلم عادت الطائفة الاولى ثم الثانية ثم الثالثة فصلاة الطائفة الاولى
جائزة والثانية جائزة وتقصون ركعة الثالثة ولا بغير قراءة ثم الاولى بقراءة
ثم صلوة الطائفة الثالثة جائزة وفي حكم الثانية وصلون ركعتين بقراءة اما
صلاة الظهر وهم يقيمون جعلهم لما يقتل صلى بكل طائفة ركعتين فان اخطأ
فصلى بالاولى ركعة وبالله ركعة فلا فصل بين الفرقين فاسدة لو صلى بالاولى
ركعة ثم بالثانية ركعة ثم عادت الاولى فصلى بهم ركعة ثم عادت الثانية فصلى بهم
ركعة فسدت صلاة الفرقين ولو ان الطائفة الاولى افتتحتا من الركعة
الثالثة فدت صلاتهم وان افتتحت الطائفة الثانية من الركعة الرابعة
صحت صلاتهم فلما عادوا صلوا ثلاث ركعات الاولى والثانية بقراءة ولو
جعلهم الامام اربع لحوائف صلى بكل طائفة كل ركعة فدت صلاة الطائفة
الاولى ولذا فسدت الطائفة الثالثة وصلاة الطائفة الثانية جائزة فاد

صلاة

عادوا صلوا اولاً الثانية والثالثة والرابعة بغير قراءة ثم صلوا الاولى بقراءة وصلاة
الطائفة الرابعة جميعهم فاذا عادوا صلوا ثلاث ركعات بقراءة في الاولى
والثانية مهنت فيصلون ركعة فيقعدون ثم يصلون اخرى ولا يتعبدون
اما لو صلى الامام صلاة الحيد بحضرة العدو وفي المصير ينبغي ان يصلي
صلاة الخوف وكذا الجماعة وجعل الناس لما يقتل صلى على ما ذكرنا
ويكبر الامام للمناقض ثم يسبح ثم يتعوذ ثم يكبر تكبيرات الحيد ثم يقرأ عند
الي يوسف وقال محمد بن محمد بن النعمان في القراءة فالحق في يتعوذ
عند الي يوسف وعند محمد لا يتعوذ حتى يصلي بالقراءة فالطائفة الاولى
تتبع الامام في التكبيرات على كل حال كونهم الاخيرين والطائفة الثانية
مستوفية فيقصون الركعة الاولى على رايهم غير راي الامام اما
صلى الظهر بالناس بحضرة العدو وهم يقيمون جميعاً فلما صلى بالطائفة
الاولى ركعتين اضروا والا واحد منهم لم تسعد صلاة وقرا سائلم
ان انحراف بعد الثالثة او بعد الرابعة ذلك ان تسعد الامام قدر
التشهد تحت صلاة ولو انحراف بعد ما قعد الامام قدر التشهد لم
تفسد صلاته ثم لما انحراف بعد الثالثة وقبل نعود الامام قدر
التشهد رجع مع اصحابه وعم الطائفة الاولى فتشهد معهم ولو كان خلفه
بعد ما انصرف اصحابه ولم يود مع الامام شيئا من الركعة الثالثة والرابعة
ثم انصرف في خلفه الى اصحابه بعد الثالثة والرابعة قبل نعود الامام
للتشهد لم تسعد صلاته ثم يعود مع اصحابه ولو ملك الى ان قعد الامام قدر
التشهد ثم انحراف فدت صلاة وكذلك الجواب اذا كان مستوفياً بركعة
لو صلى باليوم الظهر ركعتين ثم اقبل العدو وانصرف طائفة نحوهم جاز ولو
اضروا بعد ركعة وهم يقيمون فدت صلاتهم وان كانوا مسافرين لم تسعد
فانه موضع الانحراف لو افتح صلاة الخوف فلما صلى ركعة بالطائفة الاولى
فذهب العدو وهم يقيمون تعود الطائفة الواحدة الى الامام في حالة حال
ذهب العدو ويجب رجوعهم الى الامام في الركعة الاولى والثانية والثالثة
ثم لو انصرف الطائفة الاولى بعد ذلك فذهب العدو فدت صلاتهم علموا بذلك
ام لم يعلموا صلاة الظهر اربعاً فلما صلوا ركعتين فتواتر العدو في انحراف

يَنْتَقِبُ تَيْمِهِمْ عِنْدَهُ اَيْضًا رَجُلٌ يَصِلُ بِالْيَتِيمِ فَرَايَهُ رَجُلًا مَعَهُ مَاءٌ كَثِيرٌ فَاِنْ عَلِمَ اَنْهُ
يَجْلِبُنُهُ فَيُطْعِمُهُ وَانْ عَلِمَ اَنْهُ لَا يَطْعِمُهُ مَضَى وَانْ اَشْكَلَ عَلَيْهِ مَضَى اَيْضًا فَاِذَا فَرَغَ سَأَلَهُ
فَاِنْ اَعْطَاهُ وَتَوَضَّأَ اَعْمَا وَصَلَّاهُ وَانْ اَبَا مَضَى مَا جِيئَ فَاِنْ اَعْطَاهُ سَعِدَ وَكَانَ
تَوَضَّأَ وَصَلَّى لَمْ يَسْتَقْبَلْ وَلَمْ يَحْدِثْ مَا جِيئَ وَصَارَ كَمَا لَوْ سَأَلَهُ فَبَكَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَطْعِمِ
يَتِيمَهُ وَصَلَّى ثُمَّ اَعْطَاهُ لَمْ يَجِبْ اَعَاذَةُ مَا جِيئَ **شَهِيدٌ** مِنْ قَلْبِ الْحَكَمَاءِ وَلَمْ يَجِبْ اَعَاذَةُ اَلَا
وَلَمْ يَكُنْ سَوَاءً فَهُوَ شَهِيدٌ بِأَيِّ سِلَاحٍ كَانَ وَبِأَيِّ وَجْهٍ قَتَلَهُ الْكُفَّارُ وَبِئْسَ لَمْ يَحْدِثِ الْقَلْبُ
عَيْنَانَا وَلَا دَلَالَةً لَا تَقْبَلُ الشَّهَادَةَ وَدَلَالَةُ الْقَدَرِ جَوَاحِمُ سَوْدَاءُ وَدَمٌ مَخْرُجٌ
مِنْ عَيْنَيْهِ اَوْ اَذُنُهُ اَوْ نَجْعُهُ مِنْ جَوْفِهِ اِلَى فَمٍ فَيَلْسَنُ بِدَلِيلِ تَوْرِي الْكُفَّارِ (مُسْلِمًا)
فِي مَاءٍ اَوْ نَارٍ وَمِنْ سُورِ الْمَدِينَةِ اَوْ نَجَّيْتُمْ حَائِلًا جَنِيٍّ وَفَعَّ عَلَيْهِ اَوْ رَمَوْهُ نَارًا فَاحْتَرَقَ
مَوْفَتًا عَمَّ اَوْ رَمَوْهُ نَارًا فَهَبَّتِ الرِّيحُ بِهَا حَتَّى اَحْرَقَتْ حُضْنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ
كُلُّ مَا قَصَدَ اَبَاطِلُ الْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ لَوْ رَمَوْا بِالْبُرْجَانِ فِي الْمَحَارِ إِلَى سَفَايَةِ الْمُسْلِمِينَ
فَوَقَعَتْ فِي الْمَاءِ لَمْ يَرْمَعَتْ بِهَا الْمَوَاحِ إِلَى سَفَايَةِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَرَقَتْ بِهَا مُسْلِمٌ
فَهُوَ لَا شَهَادَةَ وَمِنْ قَتَلُوهُ وَمَوْفَتُهُمْ كَيْفَ شَهِيدًا اَلْبَنَاءُ اَتَقَلَّتْ دَانَهُ مُشْرِكٌ
فَاَوْحَاتُ سَلَامًا فَتَقَدَّرَ اَوْرَاقُ دَوَابِ الْمُسْلِمِينَ رَايَاتُ الْمُشْرِكِينَ فَتَقَدَّرَتْ فَوْقَ
عَلَى مُسْلِمَاتٍ اَوْ قَامَ حُضْنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى سُورِ الْمَدِينَةِ لِيَنْزِلَ عَلَيْهِمْ فَرَلَقَتْ
رَجُلَهُ فَحَقَّقَتْ وَمَاتَ اَوْ نَقَبَ الْمُسْلِمُونَ حَائِلًا لِيَسْقُطَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ فَحَقَّقَتْ عَلَيْهِ **عَلِمَ**
اَوْ اَلْبَنَاءُ الْمُسْلِمُونَ اِلَى مَاءٍ اَوْ نَارٍ فَلَمْ يَجِدْ اَبَدًا اَمِنَ اَلْوُفُوعُ فِي ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ نَارًا
مُشْتَدَّةً وَكَذَلِكَ لَوْ نَشِئَ الْمُشْرِكُونَ الْحَسَنَ حَوْلَ حَنْدَقِ حَصْنِهِمْ اَوْ فِي الطَّرِيقِ
فَهَادَ الْمُسْلِمُونَ لَيْلًا فَمَا تَوَاصَلَتْ اَمِنْ ذَلِكَ وَلَوْ عَاثَفَ فِيهِ الْمَعْدُونَةُ يَوْمًا بَطَلَتْ الشَّهَادَةُ
فِيهِ وَجِبَ النَّصْبُ وَكَذَلِكَ لَوْ نَامَ الْمَجْرُوحُ فِي مَوْصِفٍ اَوْ اَكَلَ اَوْ شَرَبَ اَمَّا لَوْ تَكَلَّمَ
كَلَامًا لَمْ يَبْطُلْ شَهَادَتُهُ وَكَذَلِكَ لَوْ اَوْجَعِيَ بِالْقُرْءَانِ وَالْجُرْخَانِ اَلَا يَبِيْ يَوْسُفَ **رَحْمَةً**
رَجُلٌ بِحَلْقَةِ جِرَاحٍ لَا يَقْدِرُ اَنْ يَسْجُدَ اَلَا وَيَسِيكُ جِرَاحَتَهُ وَيُصَحِّحُ فِيمَا سِوَاهُ فَانْ
يَصِلُ قَاعًا اَبَا لِيَاءَ وَلَوْ صَلَّى قَائِمًا يَرْكَعُ وَتَجْعِدُ فَاَوْجِي بِالسُّجُودِ اِجْزَاءً وَالْاَوَّلُ
اَوَّلُ تَسْلَاةٍ فَيُؤْمَرُ عَرَاهُ يَصِلُونَ فَيُؤْمَرُ اَوْحَادًا اَبَا لِيَاءَ اَوْ صَلُّوا اِجْمَاعًا فَيُؤْمَرُ اَلَا نَامَ
وَسُطِحَ وَكَذَلِكَ اِنْ جَوَّاهُ لَوْ قَامَ سَأَلَتْ جِرَاحَتَهُ وَلَوْ قَعْدَ لَمْ تَنْكَلِ اَوْ شَبَّحَ لَوْ قَامَ
سَلَسٌ بَوْلُهُ وَلَوْ قَعْدَ اسْتَمْسَكَ بِصِلَى فَاَعْدَا اَبَا لِيَاءَ وَلَوْ صَلُّوا اِجْمَاعًا لَمْ يَتَقَدَّمْ اَمَّا مَعَهُ
اَلْمُسْلِمُونَ عَلَى وَضُوئِهِ وَلَكِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يُطْفِئُ بِصِلَى وَيُؤْمَرُ لَمْ يَخْرُجْ جَعِيدًا خَلَّافًا

ملائمة فاداموا بك او بقدر خيست صلا تهم قيا سا ولم تغسلوا شمسنا اذ اقم
 بجاوز المصروف اصحابهم عا ووافوا ولو صلوا ركعة ثم راوا سوادا فاحسروا
 لما خفي منهم على طنت اذ عد و فان صلا تهم فاسد عدوا كان السواد اذ ابلوا وا
 بجاوز المصروف ا ولم بجاوزوا وتجاوز الصلاة على الدابة فابا في الغدا يجب
 حالة الحذر وكذا فابا اما ما شيئا فلا يجوز ولا ساجدا ولا قاسلا **بسم**
 اغتسل جب فبقى لمحة فيتم ثم وجد من الماء ما يكفي وقد احدث بعد التيمم
 و يتم ثانيا بعد الحدث وهذا الماء الموجود يلبي لاحد مما فيصرفه الي (تيهما) كشأ
 وكلف اصرفه الي الموضع اولى واليتم للنجاسة باقية وينتقص تيمم للمحدث كذا في
 ضد الكتاب وفي رواية كتاب الصلاة لا ينتقص حدث حرفة الي الموضع اما لو
 نوصاه به صحيح ولكن عليه ان يحيد التيمم للنجاسة ولو لم يتمم للنجاسة حتى احدث ثم يتمم
 لهما صحيح فان احسب ماء كثيرا انتقص التيمم لهما وان كان قليلا لم ينتقص ولم يلزم
 استعماله اذ لم يكفي لواحد منهما ولو صرفه الي الموضع لتفك حكم النجاسة فحين
 حتى لو وجد بعده مثله يكفي للنجاسة وان كان يكتفي لاحد مما دون الاخر انتقص
 فيه حتى ذلك خاصة والتمم للاخر جاله لو توشاه للنجاسة لعل الماء لم يتم ثم وجد
 الماء فتوشاه به حدث بدا يغسله ونسي مواضع الوضوء وذكر طهارة فاحسروا
 الماء ثم وجد ماء ما يكفي الظاهر ولو اضع الوضوء صرفه الي مواضع الوضوء فان
 فقد بها ستة ولا ينتقص تيمم مسافرا صائتا بجا شتم كثيرة وقد احدث ولا ماء
 معه تيمم وجلي ثم اذا وجد ماء ما يكفيه لاحد مما تعجب صرفه اليه وان كان يكتفي
 لكل واحد منهما بفراوه فصرفه الي نظير النجاسة الجسدية على يدنا او ثوب
 اولى عند الي خيفة رحمه الله تعالى ويجيد التيمم وفي رواية كتاب الصلاة لا يجد
 شيئا ان انتهى الي مباح يكتفي لاحد مما توشاه به احكم مما تم تيمم الاخر فان تيمم ولا ثم
 توشاه به الاخر لم تصح تيمم يسمون في سفر فجاء رجل معه الماء قد رما يكتفي لوضوء
 لرجل فقال خذوه فليتوشاه ايكلم ثناء انتقص تيمم جميعا فصار كالماء المباح
 المبتذع فان توشاه به احدثت اعا والي فون التيمم اما لو قال هذا الماء جميعا
 لكم فقبضون لم ينتقص تيمم فعند الي يوسف ومحمد ملك كل واحد جزا منه
 فان ابا حوة لو احدث اصحابه انتقص تيمم خاصة وعند الي خيفة رحمه الله ملك
 كل واحد جزا من الماء ايضا بالقبض لا باللبس فان سبب المشاع لم تصح عنده فلم

لا يوسف منه خاف سببا في سنه صلي بالاياء ولا سعيد وكذلك لو خاف
 لثنا وكذلك لو وجد نورا با نطقا فيتم وصلي ثم خرج واعاد خلافا لو كان على
 الماء لصوح او سابع في سنه ولم يجد نورا با نطقا ولا خبا را فانه لا يصلي عندها
 وعند اربع يوسف صلي بالاياء رجب في جراح لو صلي فابا او قاعدا سال ولو
 صلي يتلقيا رفا فانه يصلي فابا بركوع وسجود لو كان معه ثوب نجس الاربع
 طاهر لا يجوز الصلاة فيه وان كان اقل من الدرع طاهرا مو با نجسا ركان الكل نجس
 خلافا لمحمد لو كان معه ثوبان في احداهما نجاسة قدر الدرهم وفي الاخر اكثر من درهم
 لا يجوز الصلاة الا في الاول اما لو كان في كل واحد رباضة على قدر درهم ولم يبلغ
 فيها اليه الربع غير ان في احداهما اكثر من الاخر صلي في ايها شاء الا ان يبلغ في احداهما
 اليه الربع وفي الاخر الاقل فلا يجوز الصلاة في الذي بلغ ربه نجسا وان زاد
 على الربع لم يختلف الجواب حتى يبلغ ثلثه اربع احدى والآخر نجس كله فيصلي
 في الذي ربه طاهر ولو زاد على ثلثه الاربع صلي في ايها شاء غير ان في اقلها
 افضل لو امكن ان يميز بطريق من الثوب النجس وهذا الطرف طاهر والاخر
 نجس ملقا على الارض فعليه ان يميز ربا الطرف الطاهر حتى لو صلي في الطرف
 الاخر لم يضر ولم يفسد بينه ما يتحرك الطرف النجس او لم يتحرك جنب يميز
 بحا رب الطاهر يجوز مطلقا امراة عريانة ليس لها ثوب غير ما تغطي راسها
 فقط فانه يغطي قاعده لو كان لها ثوب قصير يردو من كل ساق واحد ربه
 صلت قاعده اما لو بان كل ساق اقل من ربه صلت قاعده ما لم يبلغ ربه ساق
 واحد وان بلغ ذلك صلت قاعده بخلاف فوق الخفين حيث لا يرفع من كل
 واحد اليه الاخر لو وجدت ثوبا قورا تغطي ربه راسها لا تغطي الا وتغطي به وان
 لكان اقل من ربه راسها فلها ان يصلي بدون سترها به ولكن الافضل سترها بهذا
 القدر وهذا الفضل في زيادات الزيادات قار رجلان طاهرا سترها
 للبيت ووجب على كل واحد ركعتان فاما احدهما صاحب لم يميز لهما يوم اما لو اتم
 في رمضان فافسد الا امام فليعلم الاعادة ثم اتم احدهما صاحب في قضاء ذلك جاز
 لو قال صلي ركعتين فدخل معه رجب فاتم به ثم افسد ما الا امام
 فام الماموم اما ما جاز وكذلك لو قال صلي ركعتان وقال الاخر صلي ركعتين
 الركعتين ثم يؤم احدهما صاحب لو ان رجلا صلي ركعتين طهرا واتم به قوم فقطع

ثم امر آخر صلي بالقوم فقطع ثم امر احدى الطائفتين صاحب لم يميز ولو صلي
 الظهر فافسد به رجب وصلي الطهوعا فافسد ثم سافر ما في وقت الصلاة
 صلي الا امام ركعتين وعلى الماموم اربع فان اتمه الا امام يريد الا امام ركعتين
 ويريد الاخر قضاء ما عليه فاذا سلم الا امام في الركعتين فام الماموم فام ركعتين
 بعد ذلك يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة لا يفسدك بينهما بالسلام حتى لو
 فصل بينهما استغنى عن اربع ركعتين في المجرى بغير اربعة ركعتين في الظهر
 فاذا سلم المسافر فام المقيم في ركعتين يقرأ فيها الفاتحة وفي تواجد الصلاة
 لمحمد لا يقرأ في الاخرين ذكره في الكون في مختصره لو صلي رجلان الطهوعا منزلهما
 ثم جاء كل واحد الى امام فدخل معه في الطهوع ثم قطعها بحب عليه قضاء
 اربع ثم اتم احدهما صاحب اخرتها ولا شبهة فليكن فانه لو دخل كل واحد
 صلاة امام صلي الطهوع على جزء ثم قطعها صلاتها ثم اتم احدهما صاحب
 يريد قضاء ما افسد لم يجز صلاة الماموم واخرت صلاة الا امام وذكره جامع
 على نه يذير اربعة ركعتين بامام صلي الطهوع يركعها ثم افسد ما ثم دخل
 خلف رجب اخر صلي ذلك الطهوع لغيره ما قضاء ما عليه لم يجز اما لو دخل
 خلف الامام الاول جاز وخاف محمد جاز في الوجهين جميعا وقال
 زفلا يجوز في الوجهين والله اعلم عن سعيد بن المسيب سأل محمد بن
 يسوب صلي الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال عليه السلام وكلكم
 بعد ثوبه وفي رواية او كلكم ثوبان اذا وسع الله عليكم فاو سعوا بجمع ركبتيه به
 صلي فيها وفي ازار ودره في ازار وقيص في ازار وقباضه في سراويلك
 ودره في سراويلك وقيص في سراويلك وقباضه في ثوبان وقيص في ثوبان
 ودره في ازار في الجمع بين الصحيحين والله الموفق **من المجرى** فام ربه الله
 ماتت في البئر غطاه او سوادا فيه او جيم نزع منها عتقون ولو اذا انقضى
 وقد اخرج منها قبل ذلك واعادوا ما صلوا بوضوءها منقذ وقعت فان لم
 يدر منى وقعت وقد كانوا يتوضون فيها عا دوا صلاة يوم وليمة وغسلوا
 ثيابهم وانتهى ما احاب منها **عند اربع ركعتين** وعند ما لا سعيد واما لم يجلوا امين
 وقعت حكم هذه حكم الفارة لو وقعت وجا ختم او اوزا وسنور صغير
 ومات يخرج منها ونزع سنون دلو وان لم يفعلوا اجزاء وفي الورد شتان

والجور العظيم اربعون دلو وان اخرج جبا اية ان اخرج ونيزح منها
ولا وان لم ينزلوا اجرام وفي الشاة والحمار والنفرة متى اخرج جبا فحشون
دلو اما في النخل وحرك والكلب او شئ من السباع جبا نزع جميع الماء جبا
او شئ من شئ او جبا شئ ولو وقع فيها انسان صغير او كبير ذكر او انثى ويوحى
عبد وضوء وقد استنجى فارجون دلو ولم يطهر الواقع فيها وان كان غير شئ
نزع كله من اذا اخرج جبا ما لم يومات فيها نزع كله كيت ما كان كالشاة او
ما ت فيها السنة ان يغسل يديه فلك ان يغسلها في الماء للتوضي لو توضا
بركبت او اقل او اكثر اجزاء اذا كان قد استنجى وليس في الوضوء توقيت
الماء لو توضا ونبي لمحة في اعضاء الوضوء قدر كفرا واقل لم تجز صلاة
لو توضا ولم يدرث ولم يمشي امامه او اكثر نبي على وضوء لو غس جنب يده
في حوض الحمام ولا خذك عليها بحوز التوضي منه اذا اخرج من الحمام ينبغي ان
يغسل قدميه فان خاف في ماء الحمام ثم خرج فيغسلهما وان لم يغسل
اجزاء اذا علم ان لا جنب فيه وان كان فيه جنب يجب غسلها اذا اخرج
لا يمس على العائمة ولا على خارجها لو مسح على اكثر الجنبه اجزاء اما على اقلها لم
يجز لو يمس اكثر الوجه والذراعين والكفين اجزاء فان كان الماء على اقل
من هيك لم يجز التيمم وان كان قد ركب اجزاء لو كان الماء قريبا منه ولم يحل
وصلى ثم علم بالماء اجزاء لو كان مع رفيقه ماء يمس ويصلي ولم يطلب منه لم يجزه
المبهم اذا وجب الماء فلم توضا ومضى حتى بعدتكم بحره التيمم لو لم يجد الماء
الا تخفف صنف ما يباح مثله هناك جاز ان يمس لو استنطق فراه بلهلا
على طرف ذكره اغتسل اخيرا لما لو اغتسل الجنب فضع منه ماء في الوضوء
قليلا لا سنيين اثره لم يضره ولو تخطى في الماء مثله لم يغسل ما لم يكن كثيرا
اما لو استبان اثره حتى بلغ في ثوب اكثر من قدر الدرهم الا سود الكبير يجب
عنه غسله وليس على المرأة ان تخلط شعرها في الغسل ولا تنقص بعد ما
بلغ الماء صوت الشعر لا يفيض الجيلي ولورات وما جنب ضربها الطاق
فليس ذلك بفيض ولا غايب حتى ملد لو احبب اسفل خفه او علم
روث دابة وعذرة او بوب فمسحه بالارض جاز وصالح وان احبب ذلك
اكثر من قدر الدرهم وقال في الاصل لا يجوز في البول الا الغسل

صلاة لو بنا مسجدا واتخذ فوقه منزلا واتخذ فوق منزله مسجدا وصلى فيه
زمانا ثم بدله ان يبنيه له ذلك ولا بأس بان يجلس في المسجد ويجز
فيه لو نزل في صلاة قلعة او حفرة او جنة اجزاء وذكر في اخر وقت
الظهر ان يصلي تلك كل شئ مثله **اول** العصر ان يصلي تلك كل شئ مثليه
وصلى بعدا ان الظهر ارج ركعات بتسلم يقرأ في كل ركعة نحو اثني عشر
آيات وقال في الاصل اربع ركعات وبعدا ان العتم كما بعدا ان الظهر
وينبغي ان يثوب في النحر بعد ما يفرغ قدر ما يجوء عشرين آية ثم يقول
حي على الصلاة حي على الفلاح والاول عن يمينه والاني عن يساره ثم يصلي
ركعتين للفجر ثم يكث فليطلم بغير للفرص ويجعل الاذان اذا غابت
الشمس للمغرب ثم يصلي بغير قدر ما يجز آيات في الشاة والخنزير
لم يمس الفرس وينبغي ان يوحى الاذان للحناء عن عيشونة الشفق وهو
البياض ثم يوحى ان يركع اربعاً ويجلس قدر ما يدرك اربعاً ثم يقرأ ولا تقرأ
الا في النحر ولو صلى في الشمس والحضر خيرا وان دلا فاته يجوز وقد اساء
الا ان صلى في مسجد قد صلى اعلم جبا عا باذان واقامة ولو صلى في سراويل
ليس عليه غيرة اجزاء وقد اساء وكذا الوائم قوما في ازار واحد وكذا ان
انتم فاجزافا حتى ما جن اجزاء وقد انقضوا الوضوء على امامه فقد اساء
ينبغي لا امام اذا تفرقت ان يركع تلك الاية ويقرا غير ما او سورة غير ما وان
عصى عود فليركع السدك ان يجعل الثوب تحت ابطه الا يمس ثم يطرح
جانبه على ما تعه الا يسره فهو مكروه لو انكشف عن خذه قدر ثلث اوج
لم تجز صلاة لو صلى رجلا في ثوب واحد فغسل كل واحد بطريقه عورته
وخذه اجزاء وكذا الوالدة احد طرفيه على يمين لو حلت اداة في دوح واحد
صفيق ومضخة اجزاء ما لو انكشف شعرها ما اسفل الاذن امرت
صلاتها لما اوريا لو اكملت سبعة عشرة ولم تحض بعد فتصلي بغير
قناع اجزاء ما يجوز الصلاة على سباط وسبع وتورين ولو حنجره المصلي العيلة
ان كان بالحواف جعل المخراب عن يمينه والمشرق عن شماله ثم لم يجز
ابها به حذا شئ اذ به وكبر القوم مع الامام لا يستقون ولا يستقيم ثم يسبح
ويسلم فتخافا وليس عليه اعادة بسم الله بعد ذلك ينبغي ان يتواخي الركعة

السفر

اخرى صحر

الاول في النجاسة لما تحته وفيه الذاريات وما اشبهها وفيه الثانية لما تحته
 وذلك الى على الانسان او المرسلات او مثلها وفي الركعة الاولى من الظهر بحسب
 واذا الشرب كورت ونحوها وفي الثانية بلا اقسام هذا البلد والشرعيات
 وغيرهما وفي العصر بالضحى والحداد وما اشبهها وفي الثانية المالك
 التكاثر وويل لكل حمزة وغيرهما وفي ركعتي المغرب بقرا نيك ما يقراء
 في ركعتي العصر وفي ركعتي العشاء بقرا نيك ما يقراء في ركعتي الظهر وفيما
 لا قراء فيه ان شاء سبح ثلاث تسبيحات وقراء الفاتحة فيها افضل وان
 سكت اجزاء وقراء ساء لو قراء في النجس وغيره من الصلوات الفاتحة
 وحدها بلا سورة اجزاء فان نكح فقد ساء وان كان ساءيا بسجد للمسهو
 وكذا ان قراء فيها بالسورة وحدها ولم يقراء الفاتحة احصا لو قراء في الركعتين
 ثلاث ايات فقط في كل ركعة نيك اقصر سورة في القرآن نحو انا اعطيتكم
 الكون جازا واثنين او اية واحدة فذلك اقصر سورة في القرآن اجزائة
 ولكن ان نكح فقد ساء وان ساء بسجد للمسهو فان قراء اية او اثنين اقصر
 من اقصر سورة في القرآن لم يخر صلاته الا بتدبير الامام وغيره في المسجد
 ولكن اخذ بخلاف ثوبا وجعله تحت الحصار او بدقه تحت البوارى او
 جعله اسفل نعله فلا يترك على حائط المسجد من داخل المسجد لا في قبلته
 او غيرهما ولا على ارض المسجد ان لم يكن فيه حصا ولا بوارى كوزاد في
 التشديد ونقص فقد ساء لو جلس المحدث في التشديد ولم يقراء التشديد
 وسلم اجزاء وقد ساء لا ينبغي للامام اذا سلم ان يثبت مستقبل القبلة
 ولكن انحراف في المصنف او شروخ في النطوع كوا وركا الامام في الركوع
 فليد لا اقتراح ثم للركوع وركع اجزاء اما لو كبر واجزاء ونوى للركوع
 وركع لم يخر صلاته وكذا لو ركع ثم كبر لا اقتراح لم يخر صلاته في الصلاة
 ولو كبر والقوم في الركوع فلم يركع معهم حتى رفعوا رءوسهم ثم ركع ثم سجد
 معهم فقد ساء ونقص تلك الركعة لو اخطأ في القراءة فزاد في القرآن
 مما ليس فيه ما يشبه ما في القرآن او نقص لم يفسد صلاته لو قام على راحة
 فسال منه الدم او سقط من سقف البيت حجر فشق فسال دم او
 نهشته جمل او عقر كلب او جرحه انسان فسال منه شيئا توفاه واستعفى في

في كماله لو سجد المحدث فانصرف ولم يتخلف فقدم كل ما فيه اما ما قاله
 بعد موته او لا هو الامام وان كانا معا فالذي قدمه الاكثر وان ايتوا
 في الكثرة والتقديم فسدت صلاة القوم ولا ما بقيت خرج اما منهم من السجدة او
 لم يخرج لو توجاه الامام في جانب من المسجد والقوم يتنظرون ثم عاد الى المحراب
 ونهى ومضى في الصلاة جاز فان كان خلفه واحد فانصرف فذلك الواجب
 صار اما ما حتى لو توجاه هو في ما حقه المسجد فصار يصلي خلفه ولم يواجد
 امامه حيث انصرف واما يتولى اماما من حين رجوع عن الوضوء في المسجد
 فسدت صلاته ولو عرف الامام فانفك لتخرج ثم رغب الناس عن هذه فانفك
 انما قال الامام الاول امام للتأني ما لم يخرج جانب المسجد فان سبق احدهما الاخر
 فخرج فالتأني امام للمخرج ينبغي للامام ان يعكس الخيفة في المحراب اذا زالت
 الشمس في الشام ويرد في الصيف وينبغي ان يقوا في الاولين سبع اسم
 ربك الا على وفيه الثانية الخافضة لو اجتمع العامة على رجل فقدموه
 بالمحرم لم يأمروا بالخليفة ولا العاضى ولا خوف خليفته المحدث ولا صاحب الشرط
 لم يكن لهم محنة اذا خرج الامام ليخطب وخص الناس في الصلاة ينبغي
 ان يخفف الصلاة فان كان في راحة فضع اليها اخرى وقطع وان نوى ارتعا
 لو اذنت الصلاة بالناس فصلى بعضهم في رحمة المسجد وخارج المسجد في
 الطوبى وغيره جاز اذا كان الصفوف متصلة ولو صلى على سطح المسجد او
 سطح داره ونحو قريب من المسجد لم يفسد صلاته ويصح كبر الامام في الركوع
 والسجود او يركع من يركع ويسجد مع الامام فركع بركوعهم وسجد بسجودهم اجزاء
 ذلك وقراء في صلاة الصلوات تلك ما يقوا في المحرم ولو ساء الامام عن
 تكبيره او تكبيره بسجد للمسهو وان تذكر في ركوعه كبر في ركوعه اما اذا رفع
 راسه في الركوع لم يكن لاسا جوا ولا قايما لو صلى في السجدة مسجدا امام
 وليا لها لم يفسد صلاته وانما شيئا عند المداينة والكوفة وقد رثا من
 نمازت مكة يتصر لوسا فرفه مسجدة ليلتين في مكة والمقرا منها في سفيها
 كانا وعلل لهر لود حلك مسافرح يقيم فلما صلى ركعة تكلم فاذا عاد
 المسافر عاد صلاة المسافر لو افسح المفسر صلاة الظهر وحلقه مسافرون
 ثم خرج الوقت اتم اتم الصلاة واجزاء جميعا لو صلى الامام صلاة الخوف وسو

مسافر الصلاة ظهر وبعضه من خلفه يقيمون فصلين بثمانية ركعة فرجع مولاهم
 حتى تأتي الطائفة التي باراء العدو فصلى بهم ركعة اخرى فرجعت هذه الطائفة
 فجاءت تلك الطائفة الاولى فصلى المسافرون بهم ركعة وعلى المقيمين ثلاث
 ركعات بحمد قراءه وحداها ويشهدون ثم انصرفوا كما فرغوا حتى جات الطائفة
 الثانية فيفصل المسافرون ركعة والمقيمون ركعة بقراءه ويجلسون ثم يقصون
 اليهم بالثالثة وحداها فلما تم اربعاً يشهدون ويلبسون ولا يجوز صلاتهم
 في الخوف راكبين ويجوز للامام خاتمة دون القوم قيام رمضان لا يفتي
 تركها يصلون في مسجد جميع كل ليلة خمسة ترويحات بعد الامام في كل ركعة
 عشرايات ونحوها وسلم في كل ركعتين ينظر بين كل تروية وختمين قدر تروية
 وكذا بعد الخامسة ينظر قدر تروية وختمين ثم يوتر بهم وصلى التراويح بعد العشاء
 ساعة وان صلى بعد ثلث الليل فحين لا يوتر من حيث في صحتك على دابة
 وانما يوتر على الارض ويقرأ في ركعتي الفجر في الاولى الثالثة وذلك يا ايها الكافرون
 وفيه الثانية الثالثة وذلك هو الله احد وان قراءته ذلك عجب توسع اسما
 السجدة من كافر او صبي او حائض بسجدة السامع ينبغي ان يدخل الميت قبره
 اقرب الناس اليه ولا ينبغي ان يصلي النساء على الميت ولا يكتف على الغير
 ولا يؤمل عليه ينبغي ان لا يبرج بعد ما صلى على الجنازة الا اذا امكن الجنازة
 وبعد الدفن يرجع بغير الاذن ولا يصلي بين القوم مكتوبة ولا تطوعا وذكر
 محمد ابن شجاع البلخي في كتاب الحجته عن الامام عن ابراهيم عن الاسود عن
 عاصية رضي الله عنها قالت لما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه
 جاءه بلال يودنه بالصلاة فقال صلى الله عليه وسلم مروا ابائكم صلى بالنا
 فقلت ان ابائكم رجل اسيف يا رسول الله يعني رقيق القلب ومتي يقوم
 فتأمك لا تستطيع من البكاء الصلاة فلو امرت عمر فقال مروا ابائكم صلى
 بالنا فقلت ذلك ذلك وفي رواية امرت حفصة ان توتر ذلك فقال
 مروا ابائكم فانكن صواحب يوسف قالت فارسلنا اليه ابائكم ليصلي بهم فوجد
 النبي صلى الله عليه وسلم خفته فخرج اليه الصلاة بها وفي بينه رجلين ورجلاه
 خطان الارض وقال لهما اجلسا بيني الى جنب ابائكم وكان الناس يصفون
 من كل جانب فلما وجدوا بوابي جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يباخر

فاوي اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتقنت مكانك وفي رواية يسوق
 وضع يده على كتف ابائكم ما تفت ما جلس اليه عن يمينه قال بن عباس
 استفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة التي انتهى اليها ابو بكر فكان النبي
 صلى الله عليه وسلم جالسا يصلي ويصلي ابو بكر فابا بصلاته رسول الله عليه
 السلام والنا س يصلون بصلاته ابائكم فكان يسمع الناس الكثير قال
 ابنه شجاع ما ويك قوله الناس يصلون بصلاته ابائكم يعني يحلمون تكبيرات
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لانهم يفتقدون به وهو يخبره برسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان هذا لا يجوز وهذا يعرف بالتواتر رواه ابن عباس
 وعاصية والمغيرة بن شعب وسهك بن سعد الساعدي وغيرهم **من النبي**
بها عن ابائكم حنيفة الماء الكثير ما دخل فيه جنب لم يصح الكفو واره الى الجاهل
 الا اخر فهو كالجاري لو مات كلب فيه ماء الموض الذي لم يضر بجانبا
 لم ينجسه اذا وقع فذريه حوض الحمام لم ينجس منه حتى يذهب قدر ما يكفه
 كلب وقع فيه ماء فخرج جبا ولم يضر الماء فيه الا باس ان ينجس منه
 اما لو صاب فيه لاجر فيه خلا فاصا جسيم طاهر اغتسل فيه بغير نجس
 الماء الا باس بالتوضي بقاء الماء وقعت فيه حبة يابسة اما الزلعة فيفسد
 الماء قليلها وكثيرها اليه منها عن ابائكم حنيفة اما عن ابائكم يوسف ماء الحمام
 بمنزلة الماء الجاري حتى لو دخل فيه يده وعليها قدر لم يفسده حكم ارجح
 فارات بمنزلة فارة واحدة فان كانت خمسة بمنزلة الشنور وان كانت
 عشرا بمنزلة سنورين او دجا جنيث يندح ماء البيركة روثه رطبة وقعت
 في البيه يندح عشرون دلوا وكذا في الياس اذا التفت وتفرق وان
 اخرج يابسا فلا ينجس فيه جنب اذا دخل يده فيه الماء يفسده لو دخل رجله
 لم يفسد ولكن هذا اذا لم يرد غسل ذلك العنقوا اما لو اراد
 غسله افسده الا صبيحا وجزوا منه عضو يريه غسله لم ينجسه لو ضرب راسه
 فيه انا يريه مسح لم ينجسه وكذا في جفنه طاهر اخذ الماء من انا به فغسلت
 به يريه التوضي لم ينجس وان غسلك به قدرا اجزاء لو توضا بماء فاصاب
 الماء المستعمل ثوبه الكثير الماء حش لم ينجس فيه الا ان يكون المتوضي على وضوء
 ولا ينجس ثوبه اليه منها عن ابائكم يوسف اما عن محمد اغتسل جنب في حوض

لا يتحرك لمزحاه لا ينحس الموضع الذي اغتسل فيه اما لو وقعت فيه جيفة لم يغسل
من تحتها وفي الاملاء مجوس دخل البئر لطلب الدلو ولم يكن جنباً لم يغسله توشاه
في مجلس ثم حب ذلك الماء في يدينه عشرون دلواً وما حب فيها وعين
ابن يوسف ينزع كلها لو وقعت ذب فاره او قطع منها في يدينه كل
الحمار وعرفه وقع في بئر بك كف ينزع فاره وقعت في بئر فيحب
الماء وجفت فصيل بها انسان عند جفاف فصر ما يجزيه ولو جاف ما وما
يكون نجس عند دخول الحسل ماء قد اقبل فيه الصابون او الالبان وغيرهما
ما يغسل به ما لم ينحس كالسويق المخوض اما ما لم يجز لا كل والثوب والنداء
كالماء الناقلاً وماء البادوخ والاسب وقطع على الماء لا يجوز غسله الصنوبر
اكره شربها ولم احرمه ولا ينحس به الثوب وهكذا في اناة من احد ما سور حمار
والاخر كما مر ولا يدرك وعلى دراجيم جيفة فغسله في اناة يريده المسح لم يجز وقد
اقصوه وهكذا لو غسل فيه راسه لم يمسح اما لو كان الجيفة على اصبعه او كفه
اخراه عن المسح ولا يفسد الماء وان اراد به المسح بخلاف عضو آخر **نجس**
عن ابي حنيفة رحمه الله في ثوب دم لا يدركه من اصابعه وسواك من قدر الدرهم
لا يجب عليه اعادته شيء من صلاته حتى يعلم انه صلى وخوفه وسد الخلاف البيوع
وفي رواية ابنه الحمارك عنه بعد صلاه يوم وليلة البرم الملتصق باللباس حتى يغسل
مالا يوكله لحم وعرفه كاللبوب وغداً ابن يوسف حتى يكون كثير فاحشاً طير الماء
وكلمه وماله دم سباب يعيش في الماء اذ مات في الماء فيه روايان عنه من
مشي في الطين والمطران مسحه نجس ولا فلا شيء عليه اما عن يوسف انزل
مطوف ثوب وعلى طرفه الاخر دم الماء على الارض ينظر ان يحرك بركوعه
وسجوده لا يجوز لانه سب بحمة اللحم في القدر من الدم وكفه ان تلزق المذرة
بطرفه الجراحه انتضخ بولته في راسه الا برة بحيث لو جمع بلع قدر الدرهم
لا يغسل فيه دم اصابعه وحلص اليه بطايتها فلو جمع على الطاهر مرة والبطانة
والخشوة اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة فيها وانها عذلة ثوب واخر لتفريقها
اما ان عصب بخرقه فنقد الدم الى الطاق الا على نجس لو جمع يزيد على
الدرهم لا يجوز الصلوة فيه وزف طير من البوي لا يوكله لحم ليس بشيء وان
كان نيراً فاحشاً لو صلى وفيه كم جثم جاز ولو كانت فيه لم يجز اكره التوضي بها

الباب

اختلط بالماء او النجاسة في الماء لو جف موضع البول منه الارض فوض
عليه لبنه او لبد او قام عليه فصيل جاز او اشق اللحم او الغلب فالدم المذلة
في لبن بشق اصحاب البول ثوب فغسل عليه الماء حتى ساقطه او غسبه
في ماء جاز وعنده طهر اما لو غسبه في اناة لم يطهر وان دعت انزله وفسد
بالماء اثر الغائط والبول لا يجزى حتى يتغير لوانها بمنزلة جاز لو وضع فخرج
حيث نجس نجس ذلك الماء حتى لا يجزى ولا تنقي البهائم ولا يرك الطين
نجس به المساجد ولا حابها ولا اعلاها اما عن محمد الكثير الفاخس في
الحنف اكثر الحنف ولا اريد بالاختصاص لو سجد على صدر ميتة وعليه لبد لا يجد
مسه جاز غسل الميت في الرابع نجس كالاول وما سجدت ثوب
لا بأس به لو صلى حادك ميت لم يصح وان كان مغسولاً لو صليت ومعها
حياتها الميت ينظر ان اسبغك جازت وان لم يغسل وان لم يغسل لا
يجوز وان كان مغسولاً لو صلى ومعها جثة او سور او فاره كبره اما ما نجس
سوره لا يجوز صلاته ومعها كبر والكلب منه دم لا يذفا وله ثوبان احدهما
طاهر والاخر نجس اذا كان بجانب لبس الطاهر نجس من ساعته وكذا
جاز ان يصلي في ثوب عليه دم الكرم قرح الدرهم لو غسله بغير نجس من
ساعته لا يجب غسله وقدره في الحنف الا انه لا ينحس بالكثير الفاخس
لضرورة الحاجة الى الميت في المرقعات لو نفذ الدم من بطنه الميت الى
طهارتها قدر الدرهم لا يجوز ان يصلي فيها فصلاً رخصه ثوبه لو انه مات
الحنطة بالبحر ينظر ان لم يتغير بطير بالغباب ولا فلا يطهر بشي وكذا الدقيق
ولا حيلة في ذلك كما لو جث الدقيق بالبحر او وقعت الجث في مرقه اما لو
لمع الحنطة بالبحر لم يلح بالماء ثلاث مرات وحنف في كل مرة طهرت
وكذا اللحم المطبوخ بالبحر وذكر ان الصحيح عن محمد انه لا يطهر ولا يغسل بوجه
ولا بأس به بينهما للدواب والكبر والنجس في رياء او الثابت
الحنطة بالبحر وانتضخت تنقع بالماء حتى تنتفي فيه كدرك فتجفف فتوكل لو
سقط جوف الجنب في الثوب لم يفسد الماء ما لم يغسل عليه واكره شربه
ولكن الا مان ولحائها يفسد الماء ولا يفسد الثوب وان كان مغسولاً فيه
لو صلى على سباط مطين وعلى بطنه قدر درهم ونحوه على ذلك الموضع

يخبرنا اذا لم يكن عليه طهر زهبا خلافا لابي يوسف وكذا الحسن بن الحسن والجميع المحشوة لو كان
البول على الارض فوضع عليه لبنا او اخرا وصل عليه جاز وان لرق النجاسة
ببطانة الصنفدع وان جاز ان يوب في الحنك فاخرج صفيها لابس لم يرد
المشتركة اما لو نزلت فيه فلا اجزاه والمشي في ان يرد له لو حرك الحصى بطلا غسلا
ثم وصفت من ساعته لم يخبر **تفسير** عن ابي حنيفة رحمه الله جاز بيع عظام
الحيات كالغنيك وغيره اذا نزع لحم وغسك وبس وعن ابي يوسف يجوز
الصلاة مع شعر الخنزير وعظمه اذا كان يابس اما جلد الخنزير وعظمه وعظم
الانسان لا يجوز الصلاة معه يابس او نديا ولو صلى في جلد خنزير يدبوع صح وقد
استاء وفي غيره المدبوع ما لا دم فيه رواه ابي حنيفة وشعر الخنزير يفسد الماء وعن محمد
لو مسح موضع النجاسة ببلية خرقه نظف ببلية جاز وعند ابي يوسف لا يظهر
وكذا حمامات في محلها جاز ملحا بولها خلافا لابي يوسف وعلى هذا ما
الحذر وربما دلت الخشمة المبلولة بالدم اذا وقع في الماء لا ينقض خلافا لابي يوسف
وقول محمد احت الينا قاء رضيع فلعلم فيه لم ينقض تدية امه فلو كانت اكثر من
قدر الدرهم لا تنقض حتى تغسل موضعها وفي رواية ابي حنيفة لو كان بعد ساعة
من قية جاز شجر الخنزير وشعر الانسان لم ينقض الماء ما لم يعلل فلو صلى وفي
كاه شجر خنزير اكثر من قدر الدرهم بخبره اما عظم الانسان وعظم الخنزير فيفسد
صلاته ولم يظهر جلده بالدرهم والذبح والذبح اذا لم يقع عليه الزكاة كما كان
لو صلت وفي غنقها فيها سن كلب بخبره اذا مات السن ثم اغاها وصلى معها
لا يجوز ان كان اكثر من قدر الدرهم ولو صلى معهم مزارع شاة ميتة وادمار واعضا
وعقب فدا صليها بخبره وكذا الوالد صلي المثار وجعل فيها لبنا وكذا الكرش اذا بس
جلد الميتة في الشمس ووقع في الماء لم يفسده ولا العظم اما ابو يوسف قال لابس
بان احيد اذا نه بعد طهرا ولو صلى وفيه كاه او نه صبح والكوش عذره بمنزلة اللحم
ولو احاب البول الكوز الجريد لا يظهر الا ان يلاء بالمد الطاهر ثم نثره ساعة
ثم يغسله ثم يلاء هكذا ثلاث مرات وقال محمد لا يظهر ادا وقول ابي يوسف احت
ابن **عنه** عن ابي حنيفة رحمه الله اغتسل الجنب ثم خرج منه مذي اغتسل
ثانيا وان كان بعد بوله لم يغتسل اغتسل الجنب باربعة امسا بعينه ماء الطهور
لو فطر الدرهم في احليله ثم ساب لا وضوء عليه وعن ابي يوسف اذا وقع

المني ثم رايه بلالا يغتسل ثانيا لو اجس المسنون لا ينقض وضوءه حتى يظهر منه في رواية
اخبره عنه اذا اخرج العطن فوجد عليه شي فهو محدث الساعة ولا يحيد ما صلي
قبله وذكر في المتحاشية بخلاف القبر واوجب عليها الوضوء لو نام ركب على سطح
لا ينقض وضوءه لو نوضاه من امانه ثم نبت ان احدهما عذرا لا يحيد صلاته
وذكر في الاملاء انه يتخير في الاثنية كما يتخير في التوبة في رواية عن ابي حنيفة
رحم الله وفي رواية لا يتخير ولكن ان تحري وصلي اجزاه وقال عنه ايضا لو صلى في
ثوب النحر وفي ثوب الحصر لم يثبت ان احد التوبين عذرا ولا يدرى فان تعبد
الحصر وعن محمد الجنب اذا شرب الماء بحيث اذا وصل الماء جميع فم اجزاء
من المضمضة في اغلف خرج سوله الى غلغله فغسله الوضوء كما في المراء يخرج منها
الى راس الفرج ولم يخرج لو ساب دم الى احليل ذكره ولم يظهر لا وضوء
فيه اما لو خرج الى قصبة الاثني يتوضى احسب احليله لا ينقض وضوءه
حتى اتيك طاهر العطن لا الداخل لو دخل عودا في دبره او شيا في احليله
ان غيبته ثم خرج فغسله الوضوء ولو كان بيده طهره لم ينقض وضوءه لو استنجى
ولم يدرك اصبع السح الطاهر فليس ينكف خروج الدود والبرص من
قبك المارة كخر وجهه الدبر فيكون حدثا لو دخل الماء في اذنه ثم خرج بعد
ايام لم ينقض وضوءه يستيقن بالوضوء ولا يدرى احدث ام لا فقال له دخل
عدك قد علمت في موضع كذا فانه على طهارته فاعلم شنيهر على لان ولا ينقض ما
صلي قبله متوضي وقع في هبله انه احدث في الكرش اريد ثم صلي يكون في صحة
والافضل ان يعيد اما لو اخبره عدك رجل او امرأة او جعد بعد شئ
لم يسجد ان يصلي حتى يتوضى لو استيقن بالحدث وشك في الطهارة فكان
الدر اريد انه غير متوضي لم يصلي حتى يستيقن بالوضوء فان اخبره عدك انه
توضاه ولم يعرف انه عدك ولكن وقع في قلبه حذقه وسجد ان يصلي وان
تلفا ذلك كثر ايا خذ ما كبر رايه مسافرا معه اناء ان احدهما طاهر والاخر لا وهو
لا يعرف يتوضاه بهما ولا يتم وقال ابو يوسف يتخير وعند ابي حنيفة
رحم الله لا يصلي بهذا الوضوء حتى يتوضا دما طاهر ويغسل ما سقط عليه من
ذلك الماء **وهو** عن ابي حنيفة رحمه الله على الاغلف الاغلف ان يغسل
المخشفة وجلدها وبخبره صلاته توضاه من يحتاج الى غسل السبيلين ينصف

من الظهر وضعت يده على راسه ومسح راسه وضعت يده على رجليه وعن
 ابي يوسف يمسح ما ظهر من الجبهة وان كانت عريضة والالم يحزوا حتى يمسح راسه
 يجوز عن مسحه اما لو اتره على سا عديم لم يحز حتى يسلك منه الماء لو اتر الماء على
 حاشيه او كجسته ثم حلق لم يجب غسل موضعها وهو واجب عند لو كان في جرحان
 لا بد قبان فتوضا ثم رقا احدما او انقطع هذا وسال هذا فانه صلى **عليه**
 عن ابي يوسف لو طمخك الامام بعد التشهد قبل السلام وضحك ثم تعلق من بعده
 فغلبه الوضوء فانه ما مورون بالسلام ولو قدر الامام قدور التشهد ولم يتشهد
 والقوم حينئذ حاكم فضحك الامام ثم ضحك القوم فغلبه الوضوء وعلى الامام
 وعند ابي حنيفة رحمه الله لا وضوء عليه عند الامام اما لو ضحك الامام بعد قراعه
 من السلام ثم ضحك القوم قبل ان يسلكوا فغلبه الوضوء بلا خلاف لو خرج الامام
 من المسجد من غير ان يسلك ثم ضحك بموا والقوم لا وضوء عليه ولا عليهم لو صلى ركعة من
 التطوع بخير قراة ثم ضحك قبل ان يسجد فلا وضوء عليه وكذلك كل ما يدرك في صلاة
 ما يسجد ما ثم ضحك وكذا ان صلى بالتحرير ثم نبت له جهة القبلة في غير وجهه فكل
 في صلاة بعد علمه ولم يتحول الى القبلة فسدت صلاته ولا ينقص وضوءه الضحك
 وفي رواية ينقص وكذا لو انقضت وقت مسحه او بر الجبهة في صلاته ثم ضحك لا
 وضوء عليه لو اتمعت مكتوبة مصححكم او قاعدان غير عذر فضحك اعاد الوضوء
 خلافا لمحمد وكذا لو اتمعت صلاته خلف ابي او اخر من اوقف خلفه ثم برى الماء
 ولم يرا ما به المنيتم او نام عن علم ان عليه صلاة قبلها ولم يجلبها الامام او علم ان
 امامه على غير القبلة ولا يعلم امامه ابي صلى ركعة بخير قراة ثم نخل سوزة ينصرف
 على شفع ثم فضحك انتفض وضوءه وكذا عريانا وجرد ثوبا في صلاة قبله يستحب
 انما اعتقت بعد ما صليت ركعة بلا قناع وصليت الثانية بلا قناع ويحسب بالاعتق
 فضحك فيها لو راها في ذلك وفيه العصر في صلاة رجليه صلى الظهر
 فضحك خلفه انتقضت طهارته لو وقعت بحب اياها فضحكت لا وضوء عليها
 اما عن محمد ضحك الامام بعد التشهد والسلام ثم ضحك القوم قبل سلامهم
 لا وضوء عليهم قال لا ادرى بالسلام لو نسي الامام التشهد بعد قدور التشهد
 وتشهد القوم وكلموا ثم تذكروا الامام وتشهد ثم ضحك هو ومن فعله الوضوء لا عليهم
 اما لو لم يتشهدوا فغلبه الوضوء لو احدث وعليه ركعة فانصرفه وتوضا وحاء وقد

فرغ امامه فبما في ذلك الركعة ففتشيد ثم ضحك قبل ان يسلم لا وضوء عليه الا انه
 لم يتشهد فغلبه الوضوء مع انه قد قدور التشهد لو طمخا ان الامام كبر فليدوا
 قبله ثم ضحكوا لا وضوء عليهم لو سلم الامام عن جنبه فاخذه يده رجلك وضحك
 لا وضوء عليه لو اتمعت المكتوبة عند طلوع الشمس وعند غروبها غير عشرين
 يومه لم يخبروا خلافتها اما لو نوى الطلوع جبردا خلا وطك وضوءه بالفضل
 لو صلى ركعة بخير قراة ثم ضحك فغلبه الوضوء عند ابي حنيفة وابي يوسف
 خلافا لمحمد وكذا في غير ركعة بخير قراة **مسح** عن ابي حنيفة رحمه الله لو مسح
 على الجبهة ثم نزعها ثم اعادها فيعيد المسح وعن ابي يوسف لو مسح على الجرح
 بعضا بنيت ثم مسح على الخليا فان دنت العليا بعد المسح على الاخرى لم يندل
 الجرح لو مسح الخف لو نوى عن مسحها فحاشه خر لم يسح فمطوع الرجل من الكعب
 بغيرك موضع القطع وان كان خف مسح عليه لو مسح على جبهة احدى رجليه
 وغسل الاخرى ثم مسح خفيه ثم حدث يجب مسح على الجبهة لا على خفيه
 ويسح على الخف في الاخرى ثم مسح في وقت الظهر والدم منقطع
 ولست الخف ثم سال الدم في الوقت فلما ان مسح على خفيه الى نيك سا عبا
 من الخد عن محمد اعتسل جنب ويغسل صدره لمختم ثم يمسح ويسح خفيه ثم
 احدث واحساب ما يغسل المخم ويوضا ويضع خفيه **مسح** عن ابي حنيفة
 رحمه الله باكثر وجهه قدور لا يمكن غسله يمسح وان كان اقل توضا ومسح على التوج
 وعن ابي يوسف الغسل جنب ويغسل المخم ثم احدث ويغسل ما احتاج ما يمسح
 للمخم من تحت يمينه لا يجوز اليسم بارضه لا تراب عليها كما قلت في الصف والحايد
 يجوز اليسم على ظهر الفرس واما يوكل لحم اذا كان عليه تراب ولا يجوز على
 ظهر الحمار ولا يوكل لحم وكذا حكم السجدة يمسح برأسه ويغسل ما لا يحل
 او يمسح ما لم ينقص يمينه **جفت** عن ابي حنيفة رحمه الله رات سا عبا
 غدوه واما رات سابعة عشية اليوم الثالث او العاشر يكون جنبيا لو حلت
 منه حنة ايام وفي الشهر الا في سنة وفيه الثالث مسحه ثم استمر الدم فهو على
 سنة ايام لا تسال اقل من احد عشر يوما فان اقله من اكثر الجففت او اخرج
 بعضه الولد ايسكت عن الصلاة وعن ابي يوسف لو حاضت ثلاث ايام
 ويومين لم يكن جنبيا فانه انظر الى الايام دون الليالي لو رات الدم يوما ثم

انقطع فلم نزل الا يوم حادي عشر واما ما المعروفة وسط ذلك فعرفها جيب
و هو قول ابن حنبل و عن محمد بن عيسى بن عمار و ما بعد ستين سبعين
حسب ما تروى في الحاشية في منزل الحاشية في الاغتسال و الصلاة و الوضوء
لا اريد بعد سبعين سنة لها جيب انقطع و منها في من شئت و صلت على جنازة
لا يجزئها و ان ذم و فيها قيل ان تعشيك لم تمت و صلت عليها جازت
و في السنن بنزها في الحاشية النساء اول ما تروى ان رات الظهر يوم الرابع
لم يطأ ما ز و جاني ياتني عليها زوجها في الصلاة قبله عن ابن يوسف
صلى الله عليه و سلم و روى اخر يعلم انه يخطي قبلته ثم ابصر القبلة فموت اليها
ثم اقبله الذي حرق القبلة في رواية اخرى و في رواية لا يجزئ له العلم القبلة
و لم يموت اليها حتى غراشتا و بقيت مكانه يريد الصلاة فموت لوجه و وقع تحت
اليه جنة فصلى اليه غير ما و احاب القبلة يجزئ و قال محمد بن عيسى و عن محمد
صلى الله عليه و سلم في المسجد الحرام و وجهه الي المحراب و ان الكعبة لا تخرج ان علم به و ان لم يعلم به
ا و لكن ان وجهه الي الكعبة جاز **وقت** عن ابن حنبل رحمه الله و وقت
الظهر من حين نزول الشمس الي ان يصير لكل كل شئ مثله و وقت العصر صار
ظلم كل شئ مثله سوي في الزوال الي غروبها اسلم في دار الحرب و لم
يجزئكم الصلوات لم يكن عليه حتى علم بان يجزئ رجلا ان اوردك و امران
في دار الحرب المجنون بعد صلاة يوم و ليلة و ان زاد فلا قضاء و حد الزوال
ان يقوم الرجل متعبل القبلة فان زالت الشمس عن بابه فهو الزوال
لو اخطأ الخلام ليس عليه من الليل فحلم العشاء و لو حاذت الجارية من
الليل كما و ضيفا لا عشاء عليها لو صلى الخلام العشاء الاخرة ثم نام فاحلم
وانتم فيك الفجر عليه اعادة العشاء **قراءة** عن ابن حنبل رحمه الله لو قرأ
الامام اية التوحيد لم يرد دما و المفرد يرد و ان شاء اذ ارفع راسه من
السجود مقدار ما يسمع من الروح بين و بين الارض يجزئ و في رواية عن ابن يوسف
مقدار ما يسمي رافعا و عن ابن يوسف اذ لم يحسن الاشارة الي الحمد لله
رب العالمين فانه يقرأ كما مرة في الركعة و لا يكره ما يجزئ و هو منسوب الي
رحم الله اذ اعطش محمد الله ان شاء الله و ان شاء الله ان كان منفردا
اما المتعدي اليه و حرر لسانه ثم قال ابو يوسف بعد ذلك بحمد الله في

في نفسه مقتديا كان او منفردا او على غايه و عند ابن حنبل من قال الركوع
و السجود ليس بفرد و من خطا بخطه و لكن لا يفسد كقراءة الامام بالاربعين يجزئ
له و لمن خلفه قبل حاله و لا يجزئ من كان فصيحا و ان قرأ بالاربعين و حاشية يوم
كلهم لا يجزئون العربية و لغايتهم مختلفة جاز في قولهم لو قال يا عيسى ابن مريم
الان قلت للناس و اراد به السكادة ا و قال موسى ابنه موسى لم تفسد صلاته
قراءة التشهد بخير لغة العربية و الجارية و الدعاء و الفتوى كقراءة على الاطلاق
تفسد عن ابن حنبل رحمه الله التزوج بمرحوم غير مفسد لو سجد سوا من قبال
بسم الله قطع صلاته خلافا لابي يوسف و يكره ان يتبسم و ان لم يتبسم اثنائه لو سجد
لشئ راه او تناوب او تجلس صوت او عطاس صوتك او يخفض عينه او
يرفع راسه الي السماء و يلتفت او يولي او يروح ثوبه و عن ابن يوسف لو كانت
محمد في الهوى او في يده على وجه غير ما استبان لا تفسد صلاته و ان استبان
فجئت صلاته و عند محمد ان خط على الارض لم تفسد و ان استبان فجئت
الا ان يطوى ثوبا شريك لا تفسد صلاته ان قلت اما لو كثرت او قبلها او
لمسها بشئ ففسدت صلاته لو مضى و لدما اللبث ان خرج فجئت صلاته
و الا فلا لو ضرب انسان سوطا او بريد فموت صلاته و لو ان فتح بابا و اغلق
لو صاح انسانا بديوه التلحيم ففسدت صلاته و لو ان اعتمر و لبس سراويل
لو تجوزت في اولس خفيه لو اضرب في صلاته بعد ثلاث على من انه قد فرغ
ثم تذكر ثم عاد بنا اذ لم يخرج من المسجد ان قرا و ركع و سجد و سجد ففسد
صلاته لو سجد سجدة و سجد اعا و ما لو سجد التوم في صلاته لم تفسد الا في
سجوده **قالب** محمد بن حنبل في الصلاة ففسد ما و يكره ان يصلي على سطح بدون
سجدة و من الناس قدام **سجدة** عن ابن حنبل رحمه الله قراية السجدة
بالاربعين بحسب علي بن سمعان و ان لم يفرح في العربية و عن ابن يوسف
على من فيها قال ابو يوسف لو تيمم بالسجدة بخلاف الطلاق لو قراها
في وقت طلوع الشمس و غير و بها و والها و سجد سجدة اما لو قراها في غير
معد الاوقات لا سجد فيها شي سجدة في صلاته ثم سجد للسلام و لم يجزئ عن الصلابة
المستترة اما لو سجد للسلام و لم يكن عليه و لم يكن تنوب عن الصلابة المستترة
شي سجدة من ركعة فذكرها و هو السجود في الركعة الثانية ان شاربها و سجد

ما عليه ثم عا د اليه فده وان شاء اعزها ورفع راسه منها ثم سجد ما عليه ثم مضى في صلاته
وكذا ان ذكرها في الركوع الثاني ان يعتد بها ورفع راسه منها ثم سجد ما عليه ثم سجد
سجدة الركعة الثانية ثم تشهد وان شاء رخص ركعة فده وسجد ما عليه ثم اعاد
القراءة للثانية وركع لها وهكذا في الركعة الثانية وعن محمد بن ابي ركان وموحد
فمنزل وتوضا ثم ركب سجدتها ركانا وكذا ان كان قرا ما على الدابة طمرا
فمنزل ثم ركب ولو قرا ما على الارض فاصاب خوف فركب فسجد ركانا لو قرا ما
وسط سورة ثم اتم السورة وركع ما بدا فلما فوض رفع راسها فذكرها فسجد سجدتين
سجدة التلاوة وسجد الركعة فهي سجدة الركعة ترك سجدة في الظهر فاصاب
ثم سمح سجدة التلاوة فسجد يريد للتلاوة لم يجزها ومن الصلاة ولو ترك سجدة
من الركعة ثم سجد سجدة السهو لم يكن للركعة وكذا لو سجد للتلاوة في هذا
الموضع لم يخرج للصلاة ولو طعن ان عليه سجدة للتلاوة وسجد ما ولست عليه
اخرته منه الصلوة اذا كانت في موضعها بان لم تكن بينها وبين هذه السجدة
ركعة وسجدة تشهد في الركعتين من الظهر ثم ذكر ان عليه سجدة صلوية ينظر
ان كان في الركعة الاولى لم يجد التشهد وان كانت المندوكة من الثانية اعادها
وان ذكرها في آخر صلاته بعدما تشهد فسجد واعاد التشهد من اية ركعة كانت
تلك السجدة فهي سجدة التلاوة في الظهر وقد قام الى الحائض ما سجد ما قد
قد ر التشهد فتذكرها سجد ما صلى الحائض سجدة للتلاوة وصلى السادسة
وسجد للسهو **سهو** عن ابي حنيفة رحمه الله سجد عن بكثرة واحدة في صلاة العبد
يسجد للسهو وعن ابي يوسف ان جهر حرف منها سجد فعله السهو وعن
محمد ان جهر فيها ما يجزي به الصلاة فعليه السهو والا فلا وكذا النكاح في الجهر
لو سجد في اية حال كان لا سهو عليه لو لم ينتظر المصنف امامه تمام وقراء وركع
ثم سلم امامه وسجد للسهو فخرج اليه فسجد ما معه واعاد القراءة والركوع ولا
سهو عليه لو بدا في الركعة الاولى او الثانية بقراءة غير النكاح فقرأ اخر فوجب
عليه السهو لو اعاد النكاح في احدى الا ولين فيك السورة واعاد اكثر
فعلبه السهو وان كان اقل فلا فهو التبع والتبليغ لم يجز عن الاذان
عن ابي يوسف **حائض** عن ابي حنيفة رحمه الله جاء الى المسجد وقد وجد
الاس قد صلاوا جماعة فسمع الاقامة في مسجد اخر فلا يخرج من المسجد حتى يصلي

فده الصلاة التي صلوا عن ابي يوسف قال سالت ابا حنيفة رحمه الله
عن الامطار والردا عنه او يصلي في منزل قال ما احب ان يتركوا حضور
المساجد قال ابو يوسف هذا اجس ما سمعنا منه وقال ابو
يوسف عنه انه لم يدرك في مسجد قد صلى فيه اعلم ان يصلي مرة اخرى
جماعة في ما جئت اخرى سوى تمام الاول كل من اتى هذه الاموات
شيئا فهو صاحب بدعة فلا ينبغي ان يؤتمر صاحب بدعة لا يجوز الاقتداء
بمن في اكثر حالاته العتمة لو نوى الامام امامة امرأة بعينها خاصة فهو
امامهم قال سالت ابا حنيفة رحمه الله اذا أصبح الامام خفي نكح
من خلفه وبور الخ قال لا ينتظره الامام وان خفي ان يكون عينا لانه
مترك غيره فيها وعن محمد بن زبارة يجاز الى محوثة في القيام
والقعود فعليه الجماعة اذا وجدت تلك المحوثة ومن لا يقدر ان يقوم
وتفقد ويخشى وان اعين حتى يحكم به موضوعه عنه سلك ذلك يصلي
خلف شارح حمز قال لا ولا كرامة لو شك القوم في امام صلاتهم بعد
الفراغ لم يلتفت اليه ومن استيقن بالنقصان اعاد وهو لا غير وان
استيقن الامام بالنقصان يقصد القوم به فيه وان استيقن الامام ان
لو سلم الامام قال له عدلان ما ائتمنا اعادها وقال كنت اعدها بقول
الواحد العدل لو اتم قوما شبرا وقال كان علي ثوب فذرا عا د بها الا
ان يكون ما جلا لا يجزى سالت محمد بن جلال انما مسجد اعلى ظهر الطريق
او دن فيه ولا يصلي واقيم فلا يجتمع فيه الا انا وابنه عملي ونجا رثا كنت وحيدا
وتفرد مسجد فيه جماعة كثيرة اريد ان اترك هذا وصلي في مسجد معهم قال
لا تعطله ما قدرت عليه **موت** عن ابي يوسف رحمه الله بينت امام
حائض مصيبة بجزي صلاته رجلا ان لم يدركها ائتمها الامام ينبغي ان يركعها ويسجد
معا ولا يجزى ائتمها التي خلا في صلاتها ونحوها ان جميعا حتى لو عذرا بينهما في بيت
صلاتها امرأة قدام الامام مرفوعة الزحام فلم يسمع العود اليها مكانها
حتى فرغ الامام ثم رجعت وانتم صلاتها جازت وعن محمد انها تنفس صلاة الموضع
اذا كان النهر الذي بينهما عليه بجزي في السفن لو كان بينهما وبين امامه مسافة
صنف اخر حوا فانه بجزي الا فدها ما لم يكن ذلك فاحشا اما في المسجد يجوز ان

بقدره في آخر المسجد رجلا ان افشى ونوي كل واحد منها انه الامام يصح صلاتها اما
 لو نوي كل واحد الا قديرا بالآخر فسدت صلاتها رجلا خلف الامام يوم الجمعة فكبر
 فظن الناس انه الامام فاقدوا فان من ظن ان هذا تكبير الامام فصلى من هو الامام
 جازت صلاته ومن نظر اليه وتبول هذا هو الامام فاقدته به لانهم صلاته
 لو صلى خلف امامه ثم نوي الامام ان يصلي بقية صلاته لنفسه او نوي ان يوم
 امامه فيما بقي من صلاته وتيقدا ويركع ويسجد لنفسه ولا امامه ولا نوي ان يصلي
 عنده ان اركان صلاته من الركوع والسجود بعد فرك الامام تحت صلاته ما لم يفتتح
 صلاته بكتيبة مستقلة وهذا يخالف فيما نوي الا قديرا ببعض المأمومين لو
 نام خلف الامام ثم اتبعه سجد الامام للسلامة وظن انه ركع وسجد فركع هذا الرجل
 وسجد يريد اتباع الامام لا تفسد صلاته وتلك السجدة منه للسلامة وان سجد
 اخري فسدت صلاته لو احال الامام سجدة فرفع المقتدي راسه وسجد
 للثانية ثم رفع المقتدي راسه فوالله امامه سا جدا فظن انه في الاولى فسجد ونوي
 الاولى ونوي اتباع امامه هذه الثانية لو سجد قبل امامه ورفع راسه ثم سجد
 امامه فعليه ان يسجد سجدة ثالثة لو صلى يقوم الفجر فقرأ سورة السجدة في اول
 ركعته سجد فظن بعض من خلفه انه ركع وسجد فركعوا وبعضهم سجد سجدة
 وبعضهم سجد سجدة وبعضهم سجد ثالثة ثم علموا ما صنع الامام فبطلت الركعة
 ولم يسجد ان يسجد للسلامة ولم يحيد بركوعه والذي سجد سجدة فصلاة ثالثة
 وبجزية سجدة للسلامة وان اراد بها غيورا اذا كان تبعا للامام واما الذي ركع
 وسجد سجدة ثالثة فصلاة فاسدة لو راى محرابا قدام الامام واخذ النعل وسبى
 اليها ففرضها لا تفسد صلاته وان صارت قدام الامام **محاذاة** لو كان خلف
 النساء صفوف قال ابو يوسف تفسد صلاته واخذ خلفها الذين فيها
 وبين الصفوف كان ستورا قال الا ترى لو كان بين صف الرجال والنساء
 سترة قدر موضة الرجل اجزا او عود منتصب او قصبة او حائط قدر
 ذراع او فوقه لا دونه فتكون سترة ولا تفسد صلاة الرجال قال لو كان
 النساء فوق الرجال فليس سترة وان طاب وعقب محمد قوم على ظهر طوله والمسيح
 تحتم والنساء في المسجد قدامهم لا يجزي صلاتهم اما لو كان النساء خلفهم جزاءهم
 فممنوع حائط جابك يكون احرام **باب** عن ابن يوسف رحمه الله امام صلى الظهر

لو

فلم عن يمينه وعليه السهو فاقدى به رجل نوي الطلوع ثم تكلم قبل ان يسجد الامام
 للمسيح لا شيء عليه وان تكلم بعد ما يسجد الامام فعليه قضاء الاربع وعن محمد رحمه الله
 صلى مسافرا ركعتين للظهر فقام اليه الثالثة سهوا ولم يجلس قد دخل معه رجل يريد
 التلويح فاجبر الامام ما صنع فقطع فصلى الداخل ركعتين اما لو قصد التشديد ثم قام
 اليه الثالثة سهوا وعاد فصلى الداخل اربع **لاخف** عن محمد رحمه الله مسوق
 بركعة قام خلف الامام حتى صلى ركعة فانتهى ثم اتبع الامام في الركعتين الباقيتين
 فلما سلم الامام قام بقضاء الركعة الثانية فبينما بالحلقة رفعت تلك الركعة
 عن الركعة التي نام عنها خلف قال ارايت لوجاء والامام راكع فكبر ولم يركع
 حتى رفع الامام راسه ثم ركع ثم سجد الامام ورفع راسه فخر الرجل يسجد تتبع الامام
 فيها سجدة ثم ادرك امامه في السجدة الثانية لا تفسد صلاته لانه زاد ركعة بغير سجود
 لانه تتبع الامام في السجدة الاولى وكذا ان ادركه بعد ما رفع الامام راسه عن
 السجدة الثانية فانه تتبع في سجدة ثالثة لا امامه كوام عن تشهده الا خبر فلم يقرأه
 فانتهى وقد سلم فضحك تحت صلاته ولكن انتقضت طهارته فانه لم يخرج
 من صلاته سلام امامه اذ لم تقرا التشهد كوني ان يتشهد لا اولى وقد
 تشهد امامه فعاد اليه تشهد وان خاف فوت الركعة الثانية مع الامام **سبوق**
 عن ابي حنيفة رحمه الله اني سبى بركعة او ركعتين فقام بعد فزاع الامام
 ليقتضي فسدت صلاته خلافا لابي يوسف قال ابو يوسف رجل دخل
 في صلاة الامام بعد ما يسجد سجدة فركع وسجد سجدة ثالثة فسدت صلاته وعن
 محمد رحمه الله ادرك امامه في التشهد تشهد ولم يكبره ولكن دعاه في القرآن
 لو كان مسوقا بركعة فلما سلم الامام قضى ما سبى فتذكر الامام سجدة التلاوة
 فسجد بها ولم يسجد المسوق معه ان يسجد للتلاوة بعد ما ركع وسجد المسوق
 تحت صلاة المسوق وان سجد ما قبل ذلك ثم ركع وسجد المسوق فسدت صلاته
 ارايت لو تذكر الامام بسجدة التلاوة بعد ما سلم وتفرق القوم فسجد امامهم خرج
 من المسجد وتكلم قبل سجود الامام التلاوة تحت صلاته ومن تكلم وخروج بعد
 بسجدة تفسد صلاته وكذا مسافرا صلى ركعتين وتشهد فخرج بعض من خلفه
 او تكلم قبل ان يسلم الامام ثم نوي الامام الاقامة حيث صلاتهم دون الآخرين
 الذين فعلوا ذلك بعد نيته **فائدة** عن ابن يوسف جلي يقوم في منزله الظهر وحك

مع الامام الجمعة فصلي بحضرتها ثم افسد ما اجزته الطهر في منزله عن محمد رحمه الله صلى
الطهر يوم في منزله يوم الجمعة ثم الى الجمعة فصلا كما انقلب ظهره تطوعا وتقي للقوم
فخرجت وكذا اذا صلى الطهر ثم ارتد ثم اسلم في الوقت جاز لمن خلفه وعليه عاذا بها
خليفة لو احدث فاستحلف وذبح للوضوء فتذكر فاني عليه فسدت صلاة دون
صلاة القوم عن ابي يوسف قال لو صلى بهم في صحراء فاحدث فتقدم للوضوء ينظر
ان كان بين يديه حائلا وسنة نجا وزه فسدت صلاته وان كان بين يديه سوط
موضوعا بالظن او بالعرض لم يفسد حتى يجاوز قور موضع اصحابه من خلفه
لو استحلف بحدث واستحلف فتوي واحرمه القوم ان يصلي صلاة نفسه فسدت
صلاته كما لو احدث بجبر الخليفة وكذا ان صنع ذلك مع الامام الا ان لوطن ان
الخليفة زيد فان لم يكن وكان الخليفة عمر وفسدت صلاته الا اذا علم قبل ركوعه وسجوده
فاجتمع به بجزية لو كلف الامام بعد ما احدث في مكانه من سجود ولم يتوكلهم
للمصلاة لم يفسد صلاته وعن محمد قدم رجلا يحلظ ان احدث ثم علم انه لم يحرث
تفسد صلاته لو قدم الامام رجلا وقدم القوم رجلا اخر فالامام سوا الذي قدمه
الامام المحذون ان يولي ان يوجه ولو يولي القوم الا قدرا بالذين قدموه قبل ان يولي
الا اخر الامامة فالامام من قدموه واما لو يولي الامامة قبل اقتداءهم بامامهم
فصلاتهم مع امامهم فاصلة قدم رجلا في آخر الضمير فيظهر ان يولي الامامة
من ساعته ومثني اليه المحراب وخرج الا ان من المسجد قبل ان يقوم اليه مقامه
في المحراب جاز اما لو يولي ان يكون اما اذا وحل اليه مقام الاول في المحراب
فبدون صلاته اذا خرج الاول من المسجد قبل ان يصلي سوا اليه مقامه
اما لو اقام في موضعه في خلف الصنوف فانه فسدت صلاة من كان بين يديه
وسمع منه كان خلفه واحداث في ركوعه فرفع راسه وكبر فسدت صلاته لو قدم
رجلا فكبر الخليفة بنوي الاستقبال فسدت صلاة من لم يكن معه والامام
الا ان كان في المسجد لا يني على صلاة نفسه وان خرج فصلاته جازية **حدث**
عن ابي يوسف رحمه الله اني خاف ميا وزه التي فانصرف من صلاته فقام يني
على صلاته وكذا لو حل دقلا فسال منه دم من عبد محمد توفى وبني احدث
في سجوده فرفع راسه يكبر يريد الانصراف لا اكاب السجود لا يفسد صلاته ولو لم
يتوشح بكتيفة فسدت صلاته كما لو اراد الامام سجوده وعن محمد رحمه الله احدث

فانصرف فيسجد تحت ثيابه حتى لو كشف عورته فسدت صلاته لو نام في صلاة
فاحداث ثم احدث بعد ساعته توشح وبني اما لو احدث بعد ثيابه فسدت صلاته
ثم انصرف ففسد صلاته **حدث** عنه ابي يوسف رحمه الله ان خاف العدو
ان يصلي فاجا وكان في خبال لا يقم عليه ولم يتطعم الخروج من مطرو وطيف فصلي
جالسا وعن محمد ان صام قاعدا وان لم يصلي يصلي فاجا فانه يصوم وصلي قاعدا
لو صلى في العجوة واقعه وموصايح بجزية وعلى بغير واقف لا يجزى فاجا
المريض يجلس في الصلاة كيف يشاء ويؤم بركعة زفر ومدا احسن قوله
المومي في الرابعة لمن انها الثالثة فتوي القيام وقرا مقدار التشهد ثم سلم بجزية
صلاته ولم يصير قايما بجزية البنية ما لم يركع او يسجد ولو رفع المومي راسه من الثانية
وقرا الفاتحة والسورة على من كان في الثانية ثم علم انه في الثالثة بجزية ويؤم
التشهد الاول ويسجد للمسيح ومن وافق العدو في الحرب وعليه بجزية
فيه ثمانية او معه ثوب في ثمانية وتوحيه الصلاة يصلي مع ثيابه ولا
يجزى ان يصلي مع ثوبه الا ان يخال العدو ولو سقم الحداث في صلاته فاحصا
ثوبه ان يتوشح ويغسل ثوبه وبني اما لو اصابته البهاثة ثوبه على غير هذا
الوجه لا يجوز ان يغسله في صلاته لو قضى وقت مسهم على الخلف حالة انصرف
للمتوضي فانه يتوشح ويغسل قدميه وبني محلول الجيب يصلي بلا ازار
واذا ركع ما يفتح جيبه حتى لو نظر راي عورته فصلاته فاصلة وان لم ينظر اما لو لم
يفتح جيبه لو نظر لم يركع بجزية وان كان بحال لو نظر انسان من تحت جيب
مسجد يمكنه ان يري عورته لم بجزية ذلك رجلا ان معها ثوب واحد وقدم الخ
اخره فقال صاحب الثوب للمعا رايه امكث حتى اصلي واعطيك الثوب
لمنصلي فيه لم بجزية ويجزى عويانا وان خاف فوت الوقت والله اعلم
فان عن ابي حنيفة رحمه الله ان في ثوب قدرا وقد صلى فيه ولا يدرى
من اصابه بعيد ما من اخر حدث احدثه والميني من اخر قدرة وعن محمد
لو صلى العصر ركعة فبات الشمس فتذكر فوت الطهر فغشي في عصره لو افتح
العصر والشمس حوا وسوذاكر ان الطهر عليه بجزية عصره ثم قضى الطهر بخلاف
ما لو افتح العصر بعد غروبها فتذكر فوت الطهر لم بجزية لو يسي صلاته من
يومين ولا يدرى ان صلاته بعيد صلاة يومين وفي رواية ببا لاخرة ثم

بالاوليه وان ينوي ثلاث صلوات في ثلاث ايام فان كان يعرف ما يجمع ولا يدري اثنتين
اوله يتخير فيدبر بالاولي فالاولي وان لم يعرف بعد صلاة ثلاث ايام كوكبر ينوي
صلاته مكنو بين وهو في وقت احدا عما ولم يدرك وقت الاخره فيمضي للتي
وحك وقها وان كانتا قابتين في الاولى منها وان كانت احدا فانه في
الثانية **حجته** ابو يوسف رحمه الله لو خرج احدك مصرا فذكر لك ايمان من
المصري بخارون العدو فبطلت الحجته في عسكرهم ان لم يريدوا سفر الغنم لم يجمع
الحجته لصلاة الحجته وفي ثبوت الحج لا حرام الا لليوم ليس على الاعرج جمع ولا
جمعة ولا جماعة وان خرجا عدوا وعند محمد يجب لو استعمل خراقة او جني
على مصرفيك اذا سلمت او ادرت فصلي بهم واحكم جاز **حجته**
قال ابو يوسف رايته ابا حنيفة رحمه الله لا يجوز ان يجمع بين الامام ما دام الموضع
في اذنه ورايته يوم الحجته حتى والامام يخطب رد السلام ونهيت العاطس
حاله يخطب الامام في نفسه لا جهر الا يجوز الخطبة بخراقة الامام وان كان
الامام حاضرا لم يركعتين خفيفتين بعد الخطبة ثم اتمم الحجته بخبره وقد
اساء وعن محمد لم يركع الساب وقام الامام للركعة الثانية وقرا وركع
فركع هذا الركعتين مع اتباعا في الثانية وسجد معه فان خذ الثانية ولا تسجد
مع الامام وتقوم ويقضي الاول ويركع وان لم يركع معه في الثانية ولكن سجد
سويه اتباعا في الثانية لا يجزيه من الركعتين فان خذ فليس سوي اتباعا
ثم ادره الامام فيها في الاول وكذا لو سجد سجدة مع الامام راسه في الثانية
وان سجد مع الامام في الثانية ينوي الاول في الاول ولو ركع مع الخطيب فلم
يقدر على السجود ثم ركع معه في الثانية وسجد سجدة في الثانية مع اتباعا ثم
له الركعة الثانية واستخفى الركعة الاولى بركوعها اما لو سجد في الركعة الثانية
فالسجدة الاولى سجدة للركعة الاولى سجدة مع الامام راسه فيها والسجدة
الثانية سجدة مع الامام فيها فصحت الاولى للركعة الاولى وكفت الثانية
فيجب ان يسجد اخريه للاول وتبين في الركعة الثانية مسافرا وركل الامام يوم
الحجته في التشهد صلى اربع بذكر الكبير **حجته** كوفي حاشد عليه امراته
من خراسان حاجته حجة الاسلام تحصر الا ان يحبسها الزوج وكذا ان تطوع
لو ذهب برك لا يدري المذموب به ابنه يوجب به نية الى ان يهيئ لثلاثة ايام ثم

فصل وان علم ان الباقي من سفره سيد ولو صلى ركعتين من يوم نية به باخره
حسب المسافر في ذلك بينه وبينه كذا وموسرا الا ان ينوي الاداء قبل صلاة
لوسا فالا مبر من كونه الى كونه فحصر وان اقام بكوره ولم يستجب الجسد
فينصرفون ثم علموا يقضون وكذا المرأة مع زوجها والمملوك مع مولاه وعن محمد
حسب مسافر مسافرا في يومه ان ينوي المجهوس الاداء قبل حجة حشر يوما
فقد وان كان مملوكا ينظر ان ينوي الحابس الا بطله الى حجة حشر المجهوس
ويصبر الحابس ام مسافرا فله ان يصرف بعض المسافر في نية الى نية
وقام بعض المصنفين لا يباب صلاته وقام بعض المسافر في نية الى نية
الامام من الركعة الاولى ثم نوى الامام اقامته قبل سلامه ثم صلاته من
خارج ويجب ان يراجع المجمع الى نية الامام فان لم يرجع ففسد صلاته
الا ان يصلي الثالثة بالنية في كل نية الا فانه يحضر على صلاته حتى لو خرج
الى نية ففسد صلاته مسافرا فيظهر في الظهر في الركعتين ثم قام ليصلي
ركعتين تطوعا قبل ان يعلم ثم نوى الا فانه بعد ما قرا وركع ابيح ان
يجود اليه فعوده ثم يقوم ان شاء قرا وان شالم بقرا ثم ركع ولو مضى ولم
يجدا خذاه وقد اساء اما لو نوى الا فانه بعد سجدة الثالثة ونيت
بالحالة ولو نوى بعد الركوع قبل السجود يجب ان يجيد الركوع فان لم يجد
فسدت صلاته وان قام الى الثالثة سائبا ثم نوى الا فانه يحضر فيها ولا
يجوز الى الفخود **حجته** مسافر ففصرف بيده رجليه لتقدمه فتوى
الا فانه صار من صلاته اربع رجليه صلى يقوم في مدينه الظهر ركعتين وتم
لا يدرون انه مسافر فقام بغير فصلاته فاسنده وان كانوا مسافرين ولو
سألوه فاجبرهم انه مسافر فركعت صلاتهم **حجته** خرج مسافرا فلما سار يوما
نوى الا فانه في منزله ذلك حجة عشر يوما ثم بداه ان يصلي فخرج
منه حكة اخري ونوى فيها الا فانه ايضا بداه ان يصلي فركعت حكة اخري
مكثا اخرج مرا حلة ثم رجع بنوي بلبه وكثر بهذه المنازل ففقد صلاته
وقال ابو يوسف نية صلاته فانها نازلة **حجته** عن ابي حنيفة
رحمه الله ركب احدكم بحرة وصلى مع الامام الظهر ثم اهلك بحجة وصلى معه
العصر لا يجزيه الا ان يركب بالحجة وصلاة العبد يجب على النساء في رواية

مترجمه

عنه وفي رواية ابن يوسف عنه انه قال حين بعني لم يحب وعنه ابن يوسف لا يجمع
 معرفة الا ذو سلطان اذا ظهرت المرأة في الجماعة من الحيض يوم العيد
 تنضم وتصلح مع الامام وعنه محمد صلى الله عليه وسلم بالناصف جل عذره ونحوه ينظر ان تذكر
 قبل الزوال اعماما ومسا والاعا دما من الغدا ما من ذبح بعد صلاته
 ولم يعلم انه صلى بخير وضوء جاز ذبحه وان علم لم يجزه **استنبأ** عن ابن
 حنيفة رحمه الله لا بأس بالكلام في خطبة خلاف خطبة الجمعة قال ابو يوسف
 الاجس ان ينصت في صاير الخطب غير خطبة النكاح فان الكراهة فيها دون
 غير ما قال ابو يوسف اجس ما سمعنا فيه ان يصلي الامام فيه ركعتين
 جهرًا بالقرأة مستعجلة القبلة بوجهه فاما على الارض لا على المنبر تنكيا فوسا
 يخطب بعد الصلاة خطبتين وان خطب واحدة فحسن واذا مضى صدر من
 خطبته يقول رده وقال محمد بن النكسفت الشمس بعد العصر وقبل
 الزوال دعوا ولم يجلو وقال محمد بن عمو الامام في غزواته وثورته
 من خلفه فانه دعا موسى وامن مدون عليها السلام **نزل** عن ابن حنيفة
 رحمه الله صلى الله عليه وسلم ركعات تنكيتا فدخل مع رجل في تشهده لمزمه عليها
 وكذا ان قطعها وعنه ابن يوسف اقطع الطلوع ثم اقصدها فاقتدي فيها
 متطوع لم يجزه لوقال لله على ان اصلي الظهر ثمان ركعات لمزمه اربعاً
 وعنه محمد لوقال لله على ان اصلي ركعة ثم اقصدي متطوع بها لم يجزه منها
 اما لوقال والله لا صلتي ركعتين اجزاء ذلك **في الاجزاء** عن ابن حنيفة
 رحمه الله لا بأس ان يجعل المسك في الخنوق بخلافه على الحرة واجب
 اليه ان يقطع جيب قميص الكفن وليضم ولا يحاط وقال ابو يوسف رأت
 اما حنيفة رحمه الله راكباً يتقدم الجنازة ثم يتبع حتى تاتيته قال ابو حنيفة
 امام الحج اثنى بالصلاة عليها وقال ايضاً صلاة الجنازة الى الاول والثاني
 او حتى لا يركب بالصلاة عليه هي بالحدة لا يرفع الصوت بالتسليم في صلاة الجنازة
 كما يرفع في الصلاة لوكبر الامام خمساً قطع سو ولم يبايعه لوجاهة وقوكبر اربعاً
 ولم يسل بعد ولم يدخل فيها وقال في كتاب الاثار لا اري باساً ان يناد
 تحت تراب القبر وعنه ابن يوسف للمرأة الطاهرة ان تنصت زوجها وكذا
 الحرة والصائمة من رمضان والمعتقة من ولي شبهة لا تنصت زوجها

حتى انقضت عديتها لو اسلم الحزين ثم اسلمت امرأة بعد موته ان تغسله الجريح
 في يومه المحركة مكث يوماً او اكثر جيا بكم ويقتل والقوم في القتال ثم مات
 فهو شهيد اما لو قصر القتال وسوى يقتل فمكث جيا حتى يمضي وقت صلاه بمنزلة
 من يمكث منه المحركة جيا لو صاب سهم في سهم من المسلمين في المحركة او كثر
 من فرس اصحاب حالة القتال او بلسنة جنة في القتال فهو شهيد
 بكبره غسلك الحائض والمجنب الميت اذا كبر سواه النافلة والصلاة على الجنازة
 فهو نافلة لو صلى على الجنازة عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها اجزاه
 وعنه محمد لو قبلت من زوجها بعد موت الزوج لا يغسله وكذا اذا اسلمت
 امرأة المحموس بعد موته او بقي من الميت نحو صبي غسلك الا اذا كثر اغسل
 الجنب في بطنه امه ومع يمينه يمين ويخرج لا يجوز الا اذا كان يكس الميت كل ما يجوز
 له ان يلبسه في حياته لو مات المصنف وله حاله مو ستره فعليها كفن لا على
 المولى المصنف لو سرف الكفن يرجع الى التركة اين كانت عذرا بعضه
 الدين ومن ذلك ملكك غسلك ولم يصلي عليه جنازة رجل وامراه بنت
 بديه الامام فكبر نيون جنازتها ثم كبرنا بيا نيون جنازته فقد خرجت من
 الصلاة على المرأة الى الصلاة على الرجل ثم كبرنا ثانياً بريد المرأة لم يخرج
 من صلاته على الرجل ولا دخل في الصلاة عليها الا ان ينيوها وحدها الاخوان
 اثنى بدخول قبرها من بني العم وبني العم اثنى في الزوج ومن اخ الرضا
 ومن ابن الزوج عن الزهري عن ابي اسيب ابن يزيد قال كان لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم مؤذن واحد ومو بلال مؤلى ابن بكر الصديق ومن الله
 لم يؤذن غيره للصلاة الجمعة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس
 على المنبر اذن بلال على باب المسجد فاذا نزل اقام الصلاة ثم كان
 ابو بكر وعمر كذلك ما مران حتى اذا كان زمان عثمان بن عفان فكثر الناس
 وتباعدت المنازل زادوا فامر بالاذن الاول على داره بالسوق
 يقال لها زورا فكان يؤذن عليها له واذا جلس على المنبر اذن مؤذنه
 الاول فاذا نزل اقام للصلاة الجمعة فاستحسنوا ذلك واخذ به على رعي
 الله عنه واستقر امر الامم عليه **من الاجزاء** **حوت** قال
 رحمه الله اذا ولدن المرأة لم تؤم ولا يملك قاب محمد يصلي وتقوم وذكر ابو علي

الدقاق الرازي في كتاب الجنين عليها الغسل بنفس خروج الولد اذا
خرج زرع عن قبل المرأة قال محمد بن محمد ذكره مطلقا في نوازل حشام
وفي ايمان الجنين لا وضوء عليها منتقم او غير منتقم الا ان يكون مفضا في
المنتهى وضوءه ويزي غير مكافا وضوءا ما من ذكر الرجل فليس بحدث احتلا
لو خرج زرع من جراحه في بطنه لا وضوء عليه الخشاش اذا تبين انه رجل
فالفرج الاخر عند ذل الجرح وكذا الوتئين انها امرأة فالفرج الاخر كما جرح
لا ينقض وضوءه بما ظهر فيه حتى يسلك وكذا المجنون بخلاف صحيح الالة
سلك البول من بذكره جراحه مخرج منه منك ما يخرج من مجرى البول
ما لم يسلك من الجراحه ولم ينقض وضوءه لو احتقن بدمه ثم سالت بعده
سعيد الوضوء اما لو قطر في اجليه لا يحيد خلا فالابن يوسف لو
ادخل قطنا في اجليه فلم يخيم فكان لحرقه بيده فاخرجه بغير ان لم يكن
عليه لمه لا وضوء عليه وان كانت عليه لمه بحسب كما لو عتبه وقال ابو علي الدقاق
في سائر حمله ولم يسلك اليه جوفه وكان بريا ان لم يكن عليه لمه لا وضوء عليه وفي
رواية علي بن جعفر صحت ومنا في اذنه ثم سالت بعد ساعتين من انقائه
اذنه لا وضوء وان خرج من الفم عليه الوضوء لو انزلت المرأة عليها الغسل
وان لم يخرج من فرجها اما لو انزل الرجل ولم يخرج من اجليه لا غسل
عليه **قال** عن ابن يوسف اذا توارت الحشفة في قبل او دبر من
الادوي وجب الغسل وان لم ينزل منها هو المذهب لو جوفت الكبر
فيما دون الفرج فوصل اليها فخرجها فغسلها الغسل فانها تنزل للزوج
ان ياتي امراته اذا كان الحجاب الذي بين القبل والدبر منقطع بحافة ان
يكون في دبرها وان امكنه اتيها على وجه لا ينعري اليه ذرعا جاز ولو لم
يجاز له لا يوطأ شيئا لا غسل عليه عن محمد وتومات ثم خرج من ذكره
المني او المذي لا غسل عليه ذكره في نوازل رستم وعن ابن حنيفة
في صلاة الاثر لو جامع ثم اغتسل ثم خرج مني كان يغسل الغسل لو جرح
المني من غير اشتغال لا غسل عليه لو افاق من غشيته او سكره فوجد ذرا
لا غسل عليه في كتاب الدقاق بخلاف ما لو انقذه من النوم فوجد ذكرا
مبا لا يتوضأ بما سئل اخطأ الطين وزاله رفته بان كان الطين غاليا وعن

وعن محمد بن يونس لو اخطأ به الزعفران او العنبر غلبت الحمة او السوداء
مع النجاسة فغسل لو صار الماء بالزاج اسود او العنبر اسود وكل رقيقا
ولا نزل عنه اسم الماء لا ينج التوضي به لو اشفق الباقي في الماء فغسل لونه
ولحمه ورجله جاز الوضوء لو مال جاك في الماء البارد او القوي فيه
حيث جاز التوضي به ما لم يغير لونه او رجه او لحمه بخلاف الراكد وعن
ابن يوسف في صلاة الاثر ساقيه صغيره فيها كلب ميت قد سد عنقه فيجوز
الماء فوقه او تحته جاز التوضي من اسفله ما لم يغير لونه او لحمه او رجه
قال الشيخ الحسن ان من ادرك حاشية اما عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله
لا يتوضأ به الحسن بن زياد في غدير اغتسل في جانب لا يضطرب الماء كله
للجنب ان يغتسل في جوفه لو غسلك فيها ثوبه عن قدر او استنجى جاز له
وان كان اقل منه فانه ياخذ الماء منه ليغتسل الا ان يكون طهر جادة في طريق
البدية لا ياخذ منه الا للشرب وان اغتسل او توضأ فيه جاز على ما ذكرنا
ومذا قول ابن حنيفة رحمه الله لو اغتسل جنبان في مكان واحد من حوض
كبير جاز ولا يجوز التوضي في ناحية الجنينة في الحوض والبحر ايضا وعن محمد
اذا وقعت من الانسان في الماء فبده وان لم يكن خطمه لا توكل وفي رواية
مشروع عن ابن يوسف صلت ادرارة ومحبها صبي ميت في حجرة ولد ميت لم تغسل
صلاته وان ولد حيا تغسلها وفي كيسايات محمد استحبك وقد غسلك
تحت صلاته وان لم يغسل فلا يصح وان زاد في سعة وقع في بئر فغسل
وان غسلك عشو مرات وفي صلاة الاثر رجل حي وسواك ميتا يتهددا
عليه دم بجزء اما لو اصاب دمه ثوب المصلي وانفصل عن المقنوت فهو نجس
وفي نوازل ابن يوسف لو علق جلد الميتة في الشمس بين يديه باع **قوله** مسح
تجمع النجاسة في الخفين اما الخوف يقتضيه في كل خف على حدة لو لم يغسل
ذكره تلميح منه ذكره فخره وسواوله اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الا الغسل
لو طهر الخفين والوسيط والابهام وبين كل اصبعين شيئا من الخف لا يمسح
لو طهر الابهام وقدر بلع قورلات اصابع الصغرى من الرجل يمسح وعن ابن عبد الله
الزعفراني في الصلاة لو لبس خفين ولبس فوقهما جوموقين واستخين
ثم احترت فتوضي واذا دخل يده تحت الجوموقين يمسح على طاهر الخفين لم

تدفن تحت الحصر ولا تغسل لا ينبغي ان تترك الغنم وفيه حلك لو تدفن في طريقه
بينه يديه المصلي على سطح قدر فامة الا شتان فصا عدا غير مكره وفي رواية
سئلوا عمن في طريقه لو كان الثياب على باب البيت من مؤخر القبلة فهو اسون
منه ان يكون في القبلة وروى عن ابي حنيفة ذلك العقوب واليخنة في الصلاة
الا ان يحنى ان تؤويه وعن محمد بن عبد الصمد انما يكره اذا لم يكن عليه ازار
وعن محمد المحقق المنتجب عاينته فخطا انهم وقال ابو عبد الله الجرجاني
مومن ستر حوالي راسه عنديك وتترك وسط راسه مكشوفاً والمحقق موالذي
قد سبط وسط راسه عاينته فهو مكره قال ابو عبد الله الجرجاني الاقواء
عند الفقهاء ان يحكم يده على الارض وتجد على المرافف اصابع رجليه
والترجح راسه في الركوع اخفض منه اليقة وعاينته الشرح ان يجمع شعره
على وسط راسه وسد وفي نوادر علي بن محمد بن عيسى صلاة في صلاتها ان يخرج
اللسان فسد صلاتها ولا فلا لوم في شيئا في صلاته فهي فاسدة لوم فيك
مبنوه او غير ما تفسد صلاته وفي نوادر ابن رستم عن محمد بن قيس بن موسى
ابن مسلم وموسى بن عيسى ابنه مرم جازت اما يا عيسى بن موسى تفسد صلاته
لو قال العنق مكان العنق تفسد صلاته وفي نوادر علي بن ابي يوسف
يا عيسى ابن مريم انت للباس واراد به التلاوة لم تفسد لوجود اللطيف في القرآن
اما العنق لم يوجر تفسد اليه يوسف يقتضيه تغيير اللفظ وعن محمد بن عيسى بن عيسى
اللفظ والمخبر جميعا عن ابي يوسف لو قرأ وكل صغير وكبير في سفر لا تفسد
صلاته وكره في الكيسانية وعن ابي سليمان الجرجاني لو قرأ والنازعات
من حالاً تفسد صلاته وعن الحسن بن زياد من قرأ انما امرسوا الناقة والجمك
والخيل والكلب غلطاً لم تفسد وفي نوادر محمد بن معاذ هذا الحديث كان
المسلمين او من ذرين مكان من ذرين او ختم اية رحمة بآية عذاب او على ضده
غلطاً لم تفسد صلاته فان ذكر ذلك فليعد اليه ذلك الموضع وليقرأ على الصلوة
وفي نوادر ابن شجاع لو ان رجلاً قرأ في صلاته ومواضع واذا ان يقول
رب قال لب او شبه ذلك لم يفسد صلى مكتوب عند طلوع الشمس
او زوالها او حده بها ثم ضحك فليعلم الوضوء عنده وفي نوادر ابن سماعة
عن محمد بن لا وضوء عليه لو فتح التطوع في هذه الاوقات فالضحك فيها حدث

يخزونه عندهم انما رجب ليس له الارحى واحده بخبره ان يلبس الخف ويسبح وفي كتاب
الحج لمحمد بن ابي طالب الميموني عن مدنية يخلب عن لئله اعطاهم الماء اماه بطلك يترقب
سواءه وعن ابن حنيفة لو صلى عريانا وعنده ثوب ولم يعلم به لم يخبر بخلاف
الوضوء لو صلى بالثياب وبجسمه ثيابا ومولا يعلم به اجزاه في قولهم اما لو كان على ثياب
النهر فلم يعلم به عن ابن ابي يوسف فيه روايتان وعلى قياس قول ابن حنيفة
جاز وفيه انهم رونه اكثر مواضع وضوءه جراحات تحس احدا من الماء
او اكثر مواضع التيمم بها جراحه لا صلى في قول ابن حنيفة ولذا في حق الجنب
وقال ابو يوسف يغسل ما قدره صلى ثم يحيد وفي رواية راسه راسه
عن محمد بن المنصور له بوضوءه عن حدث سقيم في صلاته لا يكون مصليا حتى
يجود واما الايام فيها فهو في الصلاة وفي رواية سماعة عن محمد بن حبيب وقت
صليته في موضع صلاته صلاته اما لو احدث فاحذف له بوضوءه فذهب
وقوله لم يترك ذلك يفرغ الخف وتغيب القدم ويبا على صلاته وفي
رواية ابن ابي يوسف صلى ركعة فاحدث فذهب ووضوءه وشيئ من راسه
في هذا الوضوء اما انك انك الى المسجد فذهب ان يحك الى مقام
خطيم الوضوء وسنتك الصلاة اما لو ضحك بعد ما اقام في الصلاة في
مقامه فعليه ان يسبح راسه من غير ان يمس الخف الوضوء ويسبقك الصلاة
وعن محمد بن يعقوب الجذبي ويريد الوضوء اجزاه في الجنازة **كره** في روايته
شكره ثم رايته الطيب في الصلاة لو فتح بما كرهه ولم يترك كحلح الثوب
اما لو اخلت الباب فيه روايتان لو كان الامام على الارض والقوم على الاركان
يكبره في الكتاب وذكر في مختصر الطحاوي انه لم يكبره واجمعوا لو كان الامام على الدكان
والقوم على الارض يكبره ان صلى وموحا قن او حافران شغلهم انهم
يتمتعون ان يقطعها **قالت** ابو حنيفة لو صلى في سراويلك وحده فيه عبا وحشة
ومنع الثوب المتوشح به الامر فيه اقرب ومن الخف اسعد فيه فيصع وروايات
الناس ومواضع في البراءة ان يمسك اصابع يديه ورجليه عن القبلة يعني
في السجود وكبره ان يكون ركعة من التطوع ويقتصر الاخرى وكبره ان يحض
عنين فيها تكون الصلاة خلف الحنف وحده الا ان لا يحد فرجة وتخطية الانف
والنم كبره **قالت** محمد بن القاسم اجب الي من وفيها في الصلاة وعن ابن حنيفة

والفطنة في الصلاة تفقذ الوضوء والنيمة دون الضحك وسو ضحك له صوت وان لم
تند اسنانها سبها كان او عا مد الوافتح الكسوف خارج المصير راكبا ثم دخل المصير
ضحك فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة رحمه الله خلا لا يري يوسف المنذر يصلي
الكلية على رواية سائبة او عا وثمة او واقفة يجوز والضحك فيها حدث وفي رواية
بشوا اذا سلم الامام بعد فراغه ثم ضحك قبل ان يسلموا الا وضوء عليهم وهذا خلاف
رواية ابن سماعه وفي رواية اخرى يحتاج عن ابي حنيفة اذا سلم الامام في آخر
صلاته بعد فراغه على القوم ان يسلموا وفي الحديث والتفطنة ليس عليهم ان يسلموا
لو سلم بعد التشهد قبل ان يسلم امامه ثم ضحك لا وضوء عليه لو صلى الجماعة في الظهر
وسبقه الحديث في سجوده الاول فانه اخرف وتوضاء وعاد التشهد وصحت
الظهر ولا قضاء عليه للجماعة لو مسح جبهته من التراب قبل ان يسلم غير مكروه
وفي رواية عن محمد بن كير وعنه ابي يوسف ان الامام لو احدث في المحراب اخرف
وخرج من المسجد الى رجته فقدم رجلا من الرتبة جازت صلاة الكلي بخلاف
ما اذا قدم من خارج الرتبة والرجة من ابعاد المسجد لكونها متصلة به
بحيث يجوز الاحتكاف والا فضاء منها امام في المحراب وان حلف لا يدخل
المسجد فدخلها جرت بخلاف ما اذا كانت منفصلة **سبح** لو سجد الامام قبل
السلام والمغدي يراه بعده فانه يتابعه بخلاف القنوت وتكبيرات الجنازة
لا يسجد لسبه عن سبائك اللهم ومحمد والفوز وبسم الله وتكبيرات الصلاة
غير تكبيرات الاقباح وتبسمات الركوع والسجود فانها ابتاع غير مقصود
بنفسها بل بخير ما لو قراء الناحية في احدى الاولين مرتين يلزم السهو وفي
رواية ابن سماعه عن محمد بن قواما قبل السورة مرتين فكذلك اما لو قرا ما
مرة قبلها ومرة بعدها لا سهو عليه اما لو قرا ما مرتين في احدى الاخرين
لا سهو عليه لو ترك بعض التشهد فعليه السهو والتشهد الى قوله عبده ورسوله
لو شك بعد سجدة السهو سجدة واحدة واخرى والتفتين لا سهو عليه لو جهر بحرف
فيما لا يجهر فعليه سجدة السهو عند ابي حنيفة من غير خلاف قال **سبح** من صليت
المصير خلف ابي يوسف قال الحمد لله رب العالمين جهر هذا التقدير في سجدة
لسهوه لو جهر بالتعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وادين ما سبلا سهو عليه لو
قرا السورة في الاولين ولم يقرأ الحمد لم يقرأ الناحية في الاخرين ان شاء

ولا يكون قضاء ذكره في الاصل وعنه ابي يوسف يقتضي قراءتها في الاخرين
لو ترك السورة في الاولين قضاها في الاخرين و جهر بالسورة وحدها ان
كانت مما جهر وفي رواية جهر بها وفي رواية ابن مالك عن ابي يوسف لو ترك
السورة في الاولين من المغرب قضاها في الركعة الاخيرة ولا يجهر بشيء
وعنه بجهر بالسورة قال **سبح** من صليت ابي يوسف يقتضي ان يسلم فيتم بالقام
ورفع ركبته من الارض بسجدة السهو لو شك جهر رفع راسه في السجدة
الثانية لا يدري من الركعة الثالثة ام الرابعة فخطب من خلفه على انه ان
قاموا قام وان قعدوا قعد لا بأس به في رواية ابن سماعه لو زاد في التشهد
الاول على قوله عبده ورسوله لزمه السهو **سبح** في نوا ورأيه سماعه
عن محمد بن خطيب يوم الجمعة وحده لم يجز وفي تفسير المجرى عن ابي حنيفة
بجوز قال ابو يوسف لو كان هناك رجال ولكن لم يسمعوا خطبتهم
حان وعنه ابي يوسف من جهر من قوله من المصير ولكن يمكن ان يجهر الجمعة
ويخرج منزله من يومه لا بيت الا في منزله يلزمه حضورنا والا فلا وعنه
محمد بن سلاثة ابياب وفي رواية شجاع عن ابي يوسف في قرة فيها عثرة
الاف عليه الجمعة وقال ابو يوسف صفة مصر يجمع فيها ما يكون فيها سفد
احكامه وتكليم الحدود وفيها منبر وقال محمد بن عيسى قاضيهم الحدود
و ينبغي ان يجمع ولم يذكر عدد المصنفين فيها فعلا عن الحسن بن زباد وفي
كتاب الجراح لان شجاع ان الطوبى للمائة ذراع الى ارجح مائة والميك ثلاثة
الاف ذراع الى ارجح الاف وعنه الحسن بن زباد ولو ترك الخليفة او امير
العراق في المنازل التي في طريق مكة كالشريعة جمع بها لا ينبغي ان يشرب الماء
ويطعم سنيا والامام يخطب وعنه ابي حنيفة ليس للتأخير ان يصلي بالناس
الجمعة انه لم يور بها ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يور بها وقار في الاصل
يجوز للتأخير كما يجوز لصاحب الشرطة وعنه محمد بن عيسى صاحب افر بنية
فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة الى ان يجيهم عالم الخليفة جازت
فان عمن كان محصورا اجتمع الناس على علي بن ابي طالب فعلى الجمعة وفي رواية
ان سماعه لو غلب على مصر فخطب فعلى يوم الجمعة جازت وكذلك اذا اجتمع
الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جازت لمرو الناس سعيدين العاصم على

عن علي الكوفي في تعليقه في عمدة حارث المجتهد عن محمد بن داود الحليفة فواء على علمه
 اما لو كانت امير الناجية او الناجية انما هي خلفاؤه وقضاة القصر من موافقهم ولكن
 ينسب اليهم المجتهد عند ابن حنيفة ويوسف وقال محمد بن عوف الوقت المجتهد
 وكوفي بعض الشيوخ ان الصبي الذي رضى الله عنهم اختلفوا في النقاء الحائض قال
 بعضهم يجب الغسل وقال بعضهم لا يجب فاجتمع كبارهم عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 فلم يجدوا نصا خارجا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ما ارسوا فصاروا فيها
 واجتمعوا ان المهاجرين والانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمعوا
 عند عمر بن الخطاب فان اختلفوا فيهم قالم قالوا اذا اختلفوا فيهم
 فقد وجب الغسل فعملته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطسنا والله اعلم
من اكثر حتى قال رحمه الله اعصاب الماء الى داخل الحنيتين وغير واجب
 واجباله الى ما تحت شعرة اللحية لا يجب ومسح ما يلا في شدة الوجه من شعرة اللحية
 يجب وقال ابو يوسف لا يجب ويجب المصطب بين العذار وشعرة الاذن
 خلافا لابن يوسف الواجب في مسح الرأس عند النجاسة وفي رواية مقدار سلاطة
 اصابع ثلثة وضع ثلاثه اصابع على راسه ورفعا جاز وفي رواية لا بد من امرارها
 البدان باليدين في الوضوء سنة كالسواك والتيميم والتزييت اذ يرب ما يكتفي بالغسل
 صاع وفي الوضوء مذكر الرجاء من ذكر الرجل وقبل المرأة عن محمد بن ابي حنيفة
 الشيخ ابو الحسن لا وضوء فيها الا ان يكون المرأة مفضاة فيستحب الوضوء المستحب
 على التي لا يغني وقت صلاة الا والحديث الذي ابتليت به يوحى فيه وكذا العذر
 الذي لم يثبت او مشي اذ انزل اليوم من الرأس الى موضع يمتنع حكم التطهير
 الاغص والاذن تغسل الوضوء الاية وما دونها في تحريم قرايتها على الجذبة
 والماضي سواء اقصى التلاوة او لم يقصد فلا وقيد الحنويين تحريمها بالآية النائية
 وعن ابن يوسف لا تترك الكافران يمسح المصحف ولا بأس ان يكتب الحنف
 المصحف اذا كانت الصبيحة على الارض عند ابن يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة
 لا يكتب كل ما يتقارب بحسب النجاسة او غلب ذلك على النجاسة لا يوجب في ذلك
 الرأى انما يصير الماء مستحلا عند ابن يوسف باحد الشراطين اما باستعماله على
 وجه التربة او برفع الحث وعند محمد بن ابي حنيفة مستحلا اذا استعمل على وجه
 التربة كره ابو حنيفة وابو يوسف التوضي في المسجد وقال محمد بن ابي حنيفة اذا لم

جرح او نحو

يكن

يكن عليه فذر وقال الحنابلة واليه من نزل بالماء صار مستحلا يعني اذا كان محدثا
 لم يغتسل ابو حنيفة في غلبه ماء البئر حذرا او ما قوضه الى رايه نازحا قدر ما فيها
 واما ابو يوسف لم يفرق بين ما فيها ان يرسك قصته وعلم مبلغ الماء ثم نزع
 منها دلاء ثم شكركم انقص فينزع بقدر ذلك وربما يتقرب بمحبل حفره
 مقدارا ما في البئر من الماء لئلا يجرها من نزعها ويوجب في هذه الحنفية
 تمسلا اما محمد بن يوسف بنزع ما بين اومائين وثمانين دلو المعتر الدلو المختار
 وروي عن ابن حنيفة انه قدره بايسع صاعا فلو نزع بدلو يسع عشرين دلو
 بدلوهم جاز لو نضب ما وعاظم عاد لم يجرها الجفاف عند محمد بن يوسف
 بنزع لو كانت فارة في حث فاروق ما واه في البئر قال محمد بن يوسف الاكثر مما كان
 في الحث ومن عشرين دلو او عند ابن يوسف بنزع المصبوب وعشرين دلو
 قال ابو حنيفة رحمه الله مائة اكلت فارة وشرب من امانه فان كان في الفور
 نجس وان تملكته فهو طاهر وعند ما الماء صار نجسا لوصلي ومو حادك حرة
 يكره وكذا الدجاجه وسور الحمار والبخل مشكوك في موقوف وهذا التوفيق
 في ظهوريتها عند بعضهم وفي طهارتها عند اخرين الا ورايت نجس نجاسة على نظم
 عند ابن حنيفة وعند زفر طاهر وهو من صب ما كح حرو البط والاوز والدجاجه
 نجس دم الحليم والاوزاع نجس شعرة الانسان وعظمه طاهر مخفر عتق كل
 حيوان تلك شوره اذا صاقت النجاسة الحنف كالسور والحنف مما لا جرم له لا
 بد من الغسل وان كان له جرح فان كان رطبا فذلك وان كان يابس بالحث
 بطر عندنا وقال محمد بن ابي حنيفة لا يغسل الا بالحنك الاستنجي فيما خرج من السيلين مستون
 غير البرج التيمم بالاجر بحون وقال محمد بن حنيفة شربه ان يكون مدقوقا اذا كان مع
 رفيقه ماء لا يجزى الطلب عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف يجب فالت محمد
 رجلان مع احدهما انا يستغني من البئر ويعد صاعا من ان يعطيه الا انما فانه يجب
 انتطارها وان خرج الوقت الوضوء بالتبديل يجوز الا بالنية كالتميم على اصول
 اصحابنا وسواء كان التبديل مختارا او جديدا عند ابن حنيفة وفي رواية الحسن والاحتياج
 الى النية في المسح على الجبيرة والحنف ما في مسح الرأس والصحيح عند ابن حنيفة لا يجب
 المسح على الجبيرة وان لم يجف الضرر وعند ما يجب الا من خوف اذا ظهر القدم من
 الحنف الى الساق بكل المسح وعن ابن حنيفة اذا خرج اكثر الحقب من موضع

سبح الله والحمد لله
 عند ما كلف الحنابلة
 في محل التيميم

في الصلاة قال ابو حنيفة رحمه الله لو صلى في مسجد في مصر جماعة بعيدا عن
 ولا اقامته ففدا خطاء والسنن قال محمد بن ابراهيم اسك لمدة على ترك الاذان
 فقامت لهم ولو ترك واحد ضربته وحبسته ولذا سائر السنن وكذا صلاة العيد
 والمجتمعة كالحجامة قال ابو يوسف امرهم واحضروهم ولا اقامتهم على الفرائض
 ومن السنن ومحمد بن ابي حنيفة اكره ان يؤذن من لم يجتمع اما لو اذن الذي لا
 يجتمع فان اعيد كما في المجنون من فائتة المجتمعة صلى الظهر بخيرا وان ولا
 اقامته بخلاف قضاء الفوائت اذ لا يكثر الموتى مع الامام جاز عذرا وقال
 ابو يوسف لا يجوز الا بعدة بنا عليه قال ابو يوسف فمن خرج من منزله
 يريد الموضع من الجماعة فلما انتهى الى الامام لم يجد ولم يحضره اليه في تلك الساعة
 بخبره ولا اعلم احرام من الحكماء خالفوه وما ذكر الحكماء ولا ان يكون مخالفا لغيره
 فكيف يفسر بل ان الموضع يحتاج الى فيه الصلاة ونية الاقراء بل بخلاف قال
 علي بن ابي حمزة عن من السنة ومنع الاكف على الاكف تحت السرة
 اذ الكبر افتح بقوله سبحانك اللهم ومجديك وتبارك اسمك ونجاك جودك ولا اله
 غيرك اما ما كان او موقفا ولم يذكر صاحبنا وجئت ثياوك وفي قدر القنطرة عن ابي
 حنيفة ثلاث روايات ثمانية في رواية وادني ما يتناولها الاسم في رواية ثلاث
 ايات قصار في رواية فدا قولها اذا سبق امامه بالركوع فان اوركبه
 الامام بخبره وقوا ساء وان لم يدركه الامام صلى بخبره بان رفع امامه
 بعد ان رفع راسه من الركوع لا بأس بان يمسح جهنمه من التراب بعد قنطرة
 قبل ان يسلم وقال ابو يوسف اجب ان يدعه قال ابو الحسن في قدر
 القنطرة في النحر للقيم قدر ثلثين الى ستين اية غير الفاتحة والمواظبة على حارب
 الاية جنعا وكبرا وفي الظهر على نحو ذلك وفي العصر قدر عشرين اية
 سوى الفاتحة وكذا في الغشاء اذا سافر في اول الوقت واخوه قصر
 اذا نفي منه مقدار النحر الا ولان له ولجن اقامته وسوا ذلك يتفق فيه مع
 اسلم ووطن سفره وسوا البلد الذي يدخل فيه المسافر فيسوي ان يقع فيه
 حمة عشر يوما ووطن سكني وسوان يزل في مرحلة اقل من حمة عشر يوما
 فهذا بطلك ثبته وبالوطن الاصيل بوطن السفر ووطن السفر بطن ووطن
 الفزار وسوا الوطن الاصيل والوطن الاصيل لا يبطل الا بطن ووطن سفره

آية

يجوز

يجوز ان يكون بينه وبينه الوطن الاصيل ثلاثة ايام وللمجتمعة شرايط ان يكون عاقلان
 بالاعسار ذكر اجمعين فيض لا محسوسا ولا حائجا ويكون من شرايطها المصطفى
 والحيمة والمحبة ولا يطوب المحبة ويثنى على الله تعالى فيها وصلى على النبي
 عليه السلام ويخط ويقرأ سورة في الثانية كذلك غير ان يدعوا المؤمنين المؤمنين
 مكان الوخط واستحسن في مصر له جانبان بينها نهر كل حلة بخلاف يقطع الجسر
 يوم الجمعة فحلم كل جانب حكم مصر يجمع في كل جانب فانه لا يلحق ان يجمع في مصر
 واحد في موضعين بخلاف ما ذهب اليه ابو يوسف اما محمد الملقب في موضعين وملكته
 ويقتضيك الوقت في لو اغتسل فيك النحر ولم يحدث حتى صلى الجمعة لم يكن
 مقبولا للسنة في سجود السهو واجب في سائر انواع الصلوات على وجه واحد
 الذكر اذ اقامت عن موضع لا يفيض سوى القراءة وقد ذكركم هذا ليس بقضاء
 اضلالا في القنطرة واجبة في الصلاة من غير تعيين محلها في الاولين والآخرين
 ولو سلم الموقوف حين سلم امامه ساجدا على صلاته وبسبحه لم يهوه المحرر
 على امامته ما لم يخرج من المسجد ويغوم حليفته معاه في يوم ان يوم الناس ا و
 يستخلف القوم حتى لو اقدموا به رجلا فيوفى المسجد بعد صبح مع كونه محذرا وان
 النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام ماسوم وسواهم وارفضك مكان الماموم
 ان يكون اقرب الى الامام ولا يستج الامام اذا قام الى الاخرين حتى صار الى القيام
 اقرب قال جندب اصحابنا وجوب الصلاة تتجلى باحوال الوقت بان يني مقيدار
 التقدوم من آخر الصلاة وقال زفر تتجلى بتقدور ما يورد في الصلاة وقوة
 الخلاف في الكسيف اذا ظهرت والصبى اذا بلغ والكا فزا والاسلم والمجنون اذا
 افاق في آخر الوقت وقد ذكرتها هذه المسئلة في اصول الفقه واختلاف
 الغيب والاصوليين ومن صلى العصر وسوا ذلك ان الظهر عليه وسري ان ذلك
 بخبره فعليه الاعادة لو كان الامام عريانا وصاحب عذر لا صحاب اللابسين
 لم يجمع وعن ابن عمر اذا قرأ سورة اشقت سجدة بالسلامة واذا قرأ في الصلاة
 جنتها ثم ركع بها ولم يسجد بها وعن ابي يوسف اذا قرأ سجدة السجدة فعداها
 بخبره الصلاة ثلاث ايات فصاعدا لم يجزه الركوع عنها **خلاف** قال عليه السلام
 لقنوا موتاكم لا اله الا الله بحمد الميت ووضع على تحت ونطرح خرقة على عورته
 من شدة الى ركبته والغسل مقدر ثلاث ولو اتي في غسله واحده يجزى ولا يلغى

الشهيد كذا جديدا غير تبا به بك ليف فيها ويحك الصوت اذا نزع الجبارة وكبره
 رفع الصوت بالذکر قال عليه السلام صلوا على كل بر وفاجر قال ابو حنيفة رحمه الله
 اذا صلى على صبي قال اللهم اجعله لنا فرحا واجعله لنا اجرا وذخرا لو صلى عليه
 عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها جزية مع اكلواته ولا تجب الا عاظة ولا كراهة
 الصلاة عليها بعد الفجر قبل طلوع الشمس وبعد العصر امام النبي صلى عليها وروى
 عن ابن جنيته صلى عليها الامام اذا حضرا والتاخي والوالي فان لم يحضر احد منهم
 فقدموا امام النبي ثم الاقرب فالاقرب والقريب جدم من شاء والكريم في المص
 لعزلة الصبيح يقوم من شاء ولا تقبل الولاية الى الامجد من القواة بخلاف ما
 لو غاب القريب الاقرب ولو قدم الاخوان رجلين كل واحد رجلا فالذي قدم
 الاكبر الحق ولا يخفى للنساء والصبيان في التقديم وتيقرب وانضم في قبره لسم الله
 وعلى ملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي ان صلى على جنازة بين القبور
 وهو مذهب علي وابن عباس وروى انه صلى على عائشة وام سلمة بين قنابر
 البقيع واما ما هم ابو حنيفة وفيهم ابن عمر رضي الله عنهما عن الحسن السجدة وابن مالك
 صاحب اسك المدينة فقدم دجيتة خبيثة الكلي تيجارة زيت من الشام وسويوميند
 لم يسل فخر عند اعمار الزيت وسويوميند في سوق المدينة ثم ضرب بالليل
 ليؤذن الناس بعد ومنه قنابر الناس في كل قومه اذا قدم كل ما يجازون
 اليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر للمجتمعة فلما سمع الناس ذلك قاموا
 يسارعون اليه على منى مع النبي صلى الله عليه وسلم الارض منهم ابو بكر وعمر فان جابر
 بنى اثنا عشر رجلا وامرأة فخلت هذه الالة واذا راوا جنازة اولها انفضوا
 اليها وتركوا فاما الالة قال صلى الله عليه وسلم والذين نفس محمد بيده وتوتا بتم
 حتى لا يبقى منهم احد لسان عليكم النوا ويا نار وفي رواية اخرى لولا مولاه لقد
 سوت لكم الجبارة من السماء **من الطحاوي** قال في شرحه فوايف
 على الصلاة ستة الطهارة من الحدث والطهارة من النجاسة وسنة العورة
 واستقبال القبلة والنية ومراعاة الوقت وفوايف نفس الصلاة ستة بكثرة
 الاقحام والقيام والقراءة والركوع والسجود والفضة الاخيرة مقدار التشهد
 البخور والاعشاء والتهنئة في الصلاة حدث يكي كالتيتم طهارة لو قد رجع شكوك
 وجلي بنيد التمد والصعيد فعد ابن حنيفة يتوضأ بالنيبند ويصلي وعند ابن يوسف

يتوضأ بالمشكوك ثم يقيم وقال محمد بن محمد بن السلاط من غير مراعاة التقديم والتأخير
 لو قدر على ماء مشكوك وجلي بنيد التمد والصعيد يتوضأ بالمشكوك بالانفاق وكذا
 لو قدر على المشكوك والصعيد جمع بينهما بالانفاق وعند ابن حنيفة رحمه الله لو
 صلوا بماء مشكوك ثم وجد بنيد التمد تطيع حاله ويتوضأ به فيستحب وعند
 ابن يوسف يعني ولا يعيد وعند محمد يعني ثم اذا فرغ يتوضأ وحيد وكذلك
 محمد اذا صلى بالنيبند ثم وجد المشكوك اما لو استنزه وغلا فلهذا عند ابن حنيفة
 وعند محمد لا يتوضأ به وهذا الخلاف في شرب وصورة النيبند ان يلقي بميزان
 في الماء حتى يثلي وعذب الماء الطاهر اختلط بالتراب النجس فصارت طينا فالجدة
 للخلية في رواية ابن عصة عن ابن حنيفة وعند ابن يوسف صار نجسا كيف ما كان
 وعند محمد طاهر فان ثبت اصلها ان العينة النجس اذا صار شيئا اخر لا يظهر عند ابن
 ويظهر عند محمد على ما سبق في حمار وقع في الملاحم وذكر الفقهاء ابو الليث خنك
 الماخزين واخذ بنوع الصغار انها نجس فالطين نجس ولا يصير طاهرا
 بالخلط لو غسلك يده للطعام او من الطعام صار الماء مستعلا اما لو غسلكها من
 الطين او العجين او الوسخ لم يبر مستعلا وكذا التندور ولم يكن محزنا وكذا اغسلته
 القصاص والقروح والقصور وسائر الجملات الطاهرة الجنب اذا اغسلك
 في يده الى العثرة بنجست المياه كلها لو جرد القربة ولو لم يكن على يده وبدر
 نجاسته وعند محمد يخرج من المائلة طاهرا والمياه مستحلة اذا لم يكن عليه قدر
 ولا في نجس وان كان الرجل لم يتوضأ بغيره ولكن دخلها لطلب الدلو المياه
 طاهرة عند محمد ان لم يكن عليه قدر ويظهر الرجل من الجنابة على ما سبق في غسلك
 التوب في الاجامات وعند ابن يوسف الرجل بحاله والماء بحاله لعدم القربة
 متفادا الحوض الذي لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه كقربة عثر في عثره عليه الفتوة
 وذكر الكنجح ان كان في اكثر دابة ان لا تخلص النجاسة الى الجانب الاخر فهو طاهر
 والا فهو نجس اما مقدار الحق ذكر فيه الماخرون اتفاقا ويك مختلفا فالتزك
 ذراعا وانقله ما قالوا مقدار الدرهم الكبير عرجا اما ماله حول ومحن ولا عرج
 له كانهات قال ابن سلام يجوز التوضي به ان لم يخلص قال ابو سليمان يجوز
 اذا تنجس الحوض فدخل فيه ماء ويخرج منه بحيث لم يستبق النجاسة فيه
 يصير طاهرا وان لم يخرج مقدار ما كان في الحوض وعليه الفتوى يعني احباب التوب

يوسف

نجف ثم احبب ماء الارض احببها نجا ثم ذهب اثر ما تم جريه عليها الماء و
دفع جلد ميتة حتى يحل عليها ثم احبب ماء الارض وحب ماء حوض نجف فحبب
وحل عليها ثم دخل ماء في هذا الكدر وانيان عن ابي حنيفة وعن محمد بن جبر
عن ابي حنيفة في موضع نجف في هذا الكدر ثم دخل المسجد وحل لابي حنيفة
وعلى هذا اذا جري الكدر على الارض وادخل على الجيفة لم يتنجس وكذا
الحدرات على السطح في موضع متفرقة وان لم يكن لدى الميزاب لم يتنجس
ماء المطر اما لو كان عند الميزاب نجاسة بحيث يلاقي الماء كله الفورة نجس
كله في روح وقع في البئر واستخرج جباله لم ينزح شيئا الا الطيب والخنزير
فانه نجس كونه هذا اذا لم يحب الماء النجس فانه ان احبب في الواقع ينظر ان كان
سوره مكرهه مكرهه وان كان مكرهه مكرهه وان كان نجسا فهو
نجس فينزع الماء كله الا ما كان سوره مكرهه مكرهه فاحت الحاجة حارته من
الهوة ينزع كله وان خرجت منه جباله وكذا الهوة صرت من الكلب قال محمد بن
كانت الواقعة خازنا كهيئة الدجاجة ينزع ارجون هذا اقرب مما قال ابو
يوسف الى اربع فارات عتزون ومن النجس الى الفسح ارجون دلوا وفي العشرين
ينزع كله اذا غلب ماء البئر في الروايات مائة دلو واكثر مائة وخمسون
وفي النوازل ثلثا مائة وعشرين سلام يوتي برجلين لها جارة في الماء فينزع مقدار
ما تحل في هذا القرب لورايه فزارا على ثوبه لا بعيد شيئا من صلاته في رواية ابي يوسف
عن ابي حنيفة في ثوبه ورجلاني ان ثابته راحة بعيد صلاة يوم وليلة وان كان يابس
بعيد صلاة لثمة ايام لو وقعت فارة في ثوبه فخرجت غير متنجسة وصار حلا
يحل والاولى لا يوجب قال ابو يوسف اذا وقعت الثياب في البئر ولا اكله
بغيره او بس ملجأ بالسرقة في البلك على السحلة ساعة ولدت اذ على البيضة
مناعة انفصلت من الدجاجة طار عند ابي حنيفة خلا فالحا واجمع الويس
على الرطوبة عليها صارت طارة مكرهه شوب ما نقتت الضاد مع لو توضع ماء
مكرهه مع قدرته على مطلق الماء فهو مكرهه لو كان مكان المكرهه مكرهه لا يجوز
التحريم في الاثبات اخرجها طار ولا يخرج من يحول الشرب وكذا في اللبن
والخك ولو تحول في ثوبه فصل الطهر في ثوب طار انه الطاهر منها فحل
وقت العصر فتبدل احبها ده ولفظ ان الاخر هو الطاهر فصل العصر فيه

ثم تبدل

ثم تبدل احبها ده ولفظ ان الطاهر الثوب الذي صلى فيه الطهر فصل في المغرب ثم تبدل
رائيه الى الاخر فصل العشاء في الثوب الذي صلى فيه العصر فصحت صلاة الطهر
والمغرب وصعيد العصر والعشاء لو استوى ثوبه المصلي وموتى الكفار ولا
يدينه حاله فيفسلون ويدفون في ثوبه المصلي وقيل في ثوبه المصلي وقيل
يتخذ لهم مقبرة على حدة وحل الاختلاف في كتابه ما رت وحي جلي منه سلم
بغيره بالذكاة جميع اجزاء الحيوانات من الحل والنجس ما كولا كان او غير
ما كولا غير الا حرم في هذا ذكر الكروبي وقال الهندي وان
لا يجوز الصلاة معهم وموتى بغير خيف قال ابو يوسف لا يجوز الصلاة مع
جلد الجيفة او كان اكثر من قدر الدرهم فانه لا يجزئ الدباغ لو غسل كل عضو
مرة في الوضوء لم يكبره وانما السنة ثلثا وان قوت الحاض جميع القوان كذا
كلمات ان كانت معلومة لا بأس به قال محمد اكره للحدث ان يقبوا اللهم
اما استحسبك من ينيب سائر الدعوات بخلاف سائر التوسعات وان كان رتبه
فيها انه مائة وكذا يكبره ان يقبوا التوراة ولا يجزئ حتى يطهر ويغتسل للاستبراء
متفرجة بين رجلها وتغسل ما ظهر من الفرج والاحبال الا صبيح الفرج
ليس بشئ وان لم يغسل بالماء بغيرها وهي مبيحة لو سقط ثم اتت به نقص وضوء
الا ان يغتسل قبل ان يقع على الارض لو توضى ثم رايه على ابيك من ذكره
بعيد الوضوء وان لم يعلم بذلك ولكن تخالط في صدره ينبغي ان ينزع ازاره
بالماء لو اخل لم يخرج المني فشد على ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني فعلمه
الغسل خلافا لابي يوسف اذا اجزى ثم اسلم وانقطع دم الحائض او الغشاء
ثم اسلمت ينبغي ان تغتسل ولم يغتسل لو اغتسل على حجر لم يجتمع الماء
لا يجب عليه غسل رجله لو اغتسل في يوم بارد لا بد ان يدلك بحسبه
لو تضرع واصاب الماء جميع ثم فلم يحبه جزاء ان لم يدلك الماء خلافا لغيره
جاز بعد ما بعد وحل الى اصوله يتغير خلافا لبعضهم فمن ماء الاغتسل
على الزوج كما السقم كبره لا يبراف في ماء الاغتسل بنوت الوجه ليس واجب
وانما الفرص احوال الماء اليد في التيمم الى تمام الوجه وتمام الذراعين متطوع
اليه يسبح موضع القطع اذا بعد من المحسوس يابى سبب للزراعة او للزمن
مقدار منك يجوز يسمي وفيه قوت مقدار ميلين وفيه قوت مقدار فرسخ وفيه قوت

ما تنقطع اصوات الناس وغيرهم **توتيم** ونسي الماء في رجله وجعل يذكر
لا يذوقها خلافا لابي يوسف و**اجمعوا** الواسطي عريانا ونسي يوم في رجله
لا يحب الا عاذة او كفرمينه بالوصوم ونسي الطعام في رجله ثم تذكر وجب
الاطهار وجعل في ثوب نجس ما سبأ بجدها اذا ذكر وقيله ان كان الماء
معلقا من تقدم الرحك لم يجز بالاجماع بخلاف ما اذا كان معلقا من خلف
الركب اما لو كان الماء وضع عليه في رجله وسولا يعلم لا بعيد ولو كان ان
ماء ما قدر في فصله بالتيتم ثم تبين انه باقية بعيدا لا تناف وتذا لو كان الماء
معلقا قدام الرحك وسوا يتبع يجوز ولا بعيد ولو كان خلف الرحك بعيد
اما لو كان قريبا والماء خلف الرحك لا بعيد حلافة وان كان معلقا قدام
بعيد ولا يعتذر بالبيان ولو وجد المرفيع من بعينه على الوضوء ولا
يضره الماء لا يجوز **تيمم** ولو كان بالاجرة اما لو وجد من بعينه ليصلي قايما
فصلي فافعل **تيمم** عن بعينه فوالله الماء تحت حلافة وقصد **تيمم**
وسقط سهوا اما لو وجد بعد ما احاد اليه سجود السهو فبطلت حلافة
عند ابي حنيفة خلافا لهما لو راى الماء ولا يغير ان ينزل من دانت لحوف
عدها وسبح لا ينقض **تيمم** **توتيم** لمس المصحف او لدخول المسجد لا يصلي
به لو كان رجله مقطوعه فوق الكعب لا يجب غسله موضع القطع ويجوز
مسحه على خف رجله الصحيح بخلاف لو نسي من القدم شيئا قبل من قدر ثلاث
اصابع فانه يجب غسله موضع القطع ولا تنسخ على الاخرى لو لبس الخف متوضعا
بغير التيمم وجد الماء المطلق نزع الخف والمسح على الجوارب يجوز عندنا اذا كانا
نحيين وقيل رجع ابو حنيفة رحم الله في آخر عمره اليه قولها وسواء كان من
الصوف او من الكتان او اللين او اللين لو انقطع دم جيبها في ليا له رمضان
ينظرون انقطع فيه ما دون العشرة ونسي من اللين مقدار ما يغتسل فيه
و نحو ساعة من اللين فليها قضاء العشاء ويجزئها صوم الصد والاقبال
قضا عليها ولا ضمن في عدها ما لو انقطع على العشرة ونسي من اللين يغتسل
فقط نفي العشاء وصوم في عدها وتجد بها زوجه وتنقض العدة وانما
تغتسل **توتيم** في حلال صلاة التطوع فليها قضا وما بخلاف فرض
الوقت الصلوة تكون التيمم جيب وقيل لو ضرب اليه البياض فليس

يجب والحضر خفيف بلا خلاف واكثره مثل ماء الكبر حنيفة عندنا وروي
عن محمد بن عبد الله بن في ايام الجيب هو جيب اجمعوا ما رات ابنة خمس
سنتين ليس بجيب وفيه تسع سنين جيب اما ما رات من الدم في سنة او سبع
او ثمان اختلف بين اصحابنا في ما عداها في النفا من عشرة ايام ثم استمر
بها الدم مرة حتى جاوز الاربعة عشر نزل اليه العثرة سواء بالظهر والدم و
الباقى استحاضة وهو مذنب ابن حنيفة وابي يوسف رحمته الله عليهما وقال
محمد بن عمر وروي ابو يوسف عن ابن حنيفة ان ذلك مدة النفا من احد عشر
يوما حتى لو دلت لم تر شيئا فاحد عشر للنفا من عده **في الصلاة** اذا اردت
معرفة الزوال فاعرض عودا مستويا في ارض مستوية واخطط في مبلغ لها
فما دام الطل ينقص عن الخط فالشئ في ارتفاع اليه انتها حاصد واخذ
في الزيادة ويظهر لك حتى يجاوز الخط فاعلم انها قد توالي وقت الظهر
وحين امتنع عن القصر ولم ياخذ في الزيادة لم يزل فاعلم انه وقت الزوال
وذلك الذي هو الطل لا يصلي وفي رواية الحسن اذا صار طل كل شي مثله
خرج وقت الظهر ولم يدرك وقت العصر فيكون وقفا مهلا اليه ان صار طل
كل شي مثله بخلاف مشهور الرواية وعندها جيب اذا صار طل كل شي
ثالثه ذلك وقت العصر **توتيم** اية سجدة في صلاة الاوقات المكروهة فاوله
ان يوحى لو شرع في النفل بعد الفجر قبل طلوع الشمس او بعد العصر وقبل
المغرب فاوله ان يتطوع ثم يقضي وكذا لو وجب صلاة على نفسه في هذه الاوقات
يوحى ما وان فعل فيها يجزئ مع الكراهة **توتيم** الاذان واجبت ما قيل في
النيم انه حال لو سبك عن صلاة اية صلاة يصلي فاجاب من غير تكلف لو لم
يخطو به لم يعرفه الكعبة حال استعجاله اليها لا يجزئ خلافا لبعضهم **توتيم**
تمام ابراهيم لم يجز ما لم ينو الكعبة خصوصا من سوا عالم بها انها عذران وعذر ابن حنيفة
رحم الله لا يسبقون الامام بالكبير ولا يسبقهم اما لو فرغ المحتدي قبل امامه
من الكبير يجزئ اما تسليم ينبغي ان يكون بعد تسليم امامه وعند بعضهم تسليم
مع تسليم الامام **توتيم** بالارسية لم يجز الا في موضع سجدة دون ذلك والاول
ان يضع يديه على شماله موضع المفصل من الزند وقال ابو يوسف يقتض
يجهن على راس اليسرى فهذا اجمع وقال محمد بن حبيب يقتض وقال بعضهم

يرسل يديه الى ان فرغ من التثنية والتسبيح ثم يضع وقال بعضهم بها فرغ من
الكبير يضع ثم يقول سبحانك اللهم ولا نقول وجهي لا قلب الكبير ولا بعد
وقال ابو يوسف يقول بعد الكبير وقبل التسبيح او سجدة ثم يتعوذ وعند بعضهم
لو انهم يقولون لا حضار القليل نحن وقال بعضهم انما يتعوذ لو قرأه المقتدي
خلف الامام فيما يجازي قال بعضهم ينبغي للامام ان يقول في ركوعه
سبحان رب العرش العظيم اربعا ليرى بالمقتدي لما اما المقتود يزيد ما شاء مقتدا
القراءة بحسب المواضع والركعة المسموعة في الركعات والحنات ومسا جسد
الركعات ثم تقرأ ما تقرأ في الصلاة وزاد بحسب الحال وان كان اهل المسجد
زحاما وجبا داء وهو مسجد حله وبع اسلم والحال مساجد عدة فقرأ ستين او اكثر
بحسب الحال في الفجر والا تستكمل على التمام مكدود قال عليه السلام
ان كان اذن يا معاذ وانه عليه السلام فقرأ المعوذتين في الفجر في سفر التيمومة
ليست في الصلاة خلافا لمحمد كوا غدا وقوة سورة مكية في التراويح
لكنها اسهل عليه او تترك بها لقولها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكبره ما لم يركع
حقا وجعل اليدين في الفتوت عند ابن خزيمة ومحمد وكذا احد كبيره الا فتاح قلت
تسبيحا وجوز رفع راسه من الركوع اليه ان يسجد وكذا ابن كثير في تكبيرات
العديدين وبعد ما كبر على الخزانة لم يكن فيها من وكنت ذكر في الميسرة في فتوت
الوتر ثم يركعها ثم يكفيها فابو بكر الا يسكن في ومعاذ الوضوء وعند الطحاوي
والكشيحي يركعها ولا يجنبها وعند ابن يوسف رفع يديه في دعاء الوتر ويجز
بدعاء الفتوت لو كان اما ما كان دون جهرا للقراءة ويأبى القوم في قرائته عند
ابو يوسف وعند محمد لا يتلو سجدة وبالكفار ملحق بالكسرا حتى وقدرات بخلافه
الحق واختلفوا في الصلاة على النبي عليه السلام في الفتوت وذكر في الفناوي
يجلي عليه كليون اقرب للاجائة ومن لم يحن قراءه فيتعلم اللهم اغفر لي وكبره
ثلاث مائة بحرية عن فوائد الفتوت الكريمة من الفخذ في تفسير في الانكشاف
رسما مع الفخذ او ذلك وقت الصلاة السادسة سيقط ترتيب الفوايت
عندنا وعند محمد سيقط عن السادسة لو ذلك في العصر فذكر ان الله عليه
فلو انما حتى ذلك وقت المكدود بحيث يحذف فتوت الوقت فالصلاة ستة
متى كان في الوقت ستة استقلت الروايات عن ابن خزيمة في ركوع الحارثية سبع عشرة

سنة اما في السلام في رواية ابن سليم في الرواية التي كملت تسعة عشرة سنة وفي رواية
ابن خضرة في تكليف في التاسع عشر وفي رواية الحسن بن عمار اذا كملت
ثمانية عشر سنة وتوحيه زفر وعند صاحب جيبه فيها جميعا ثمانية عشر سنة لو اختلف
فلم يثبت في ملح الفجر قال بعضهم لا يلزمه قضاء الحنشاء وعند اخرون يلزمه
قال بعضهم لا يلزمه الحنشاء لو كانت كذا في وسط السورة فالأفضل ان يسجد بها
وعاد الى قرائتها وفتح السورة ثم يركع اما في آخر السورة الافضل ان يركع بها
ولو كانت في تلك الشقة واسد باب فهو مخير بين ان يركع في آخرها او يسجد
بها وعاد الى القراءة وان لم ينو حالة الركوع عليها لم تخط عنه بالركوع واختلفوا
فمن نواها في الركوع وان نواها بعد ما رفع راسه عن الركوع لم يجز
وفي رواية الحسن بن ابن خزيمة لو نواها عند الركوع والسجدة التي عقب
الركوع تنوب عن سجدة التلاوة وعند الاخرين الركوع ينوب عنها لو قرأ
ثم اضجع فقرأ ما يجب اخرون لو سجد في جرد وركع رطلا وثنا تكرر الوجوب
اما لو كان في حوض له حرم محدود فكيف سجدة واحدة وكذا في قرائتها في زاوية
البيت ثم في زاوية اخرى وكذا في زوايا السفينة المنذلة زوايا المسجد اذا قرأ
الحطيم على المنبر يجب عليه وعلى من سمعها السجدة ولا يجب على من لم يسمعها
بخلاف ما لو كان في الصلاة لو تكلم في الصلاة انه يعلى ظهره او عصره فطال
مقدار ما يمكن اداء ركوع او سجود يلزمه سجدة السهو والمقتض في بعض الركعتين
بعدها سلم اما في حكم المسبوق لما سجد وعند الكوفي في حكم الاخرى
لا يقرأ ولا سهو عليه لو سجد الامام على ظن ان عليه سجود السهو فقرأ المسبوق
من قيامه اليه وسجد معه ثم نيت انه لا سهو عليه فسدت صلاة المسبوق بخلاف البعض
لو حكم المسبوق الى قضاء ما سبق قبل ان يشهد الامام بعد ما رفع راسه من السجود
قيامه وقدراته لا يجزى بها اليه ان خجوا ما قدر الشئ في بعده يجزى قرائته
ما تجوز بها الصلاة الا ان يكون مسبوقا بثلاث ركعات فصحت هذه الركعة
كان لم يقرأ الا ما يات بما تجوز من القراءة ويجب ان يقول في الركعتين بعد ذلك
المحترق في النيات الحقيقة روح التوب قال بعضهم اراد برفع جميع التوب
وحذا لا يجزى وقال بعضهم روح العضو الذي اصابته النية وقيل قدر القدين
وقال ابو يوسف شبر في شبر وعنه ذراع في ذراع خروا الحفاش وبول

ليس تحت ومن العازة نجس ذكره الكوفي لو صارت النجاسة لينة او اجزء فقلها
 وصلى على الوجه الذي هو لها من جاز او صلى على سباط وجهه ما عليه قدمه طامروها
 على الارض نجس لا يجوز ان لم ينقل الى الجانب الاخر ونجس التلويح والسط
 ان امكن محضه بج غسله وعصره حتى يظهر اما اذا لم يكن عصره كما يحضر البوارق
 فنجس ثلاث مرات ويجفف في كل مرة وما كان صلبا من الالوان والاحجار
 والخشب نجس الى ان يجلب على طمئه انه قد طهر ولم يحد منه راجحة ولا لونا
 او طعما حتى لو وجروا حرف هذه الثلاثة لا يجلب بها رتة سوارف الحرف
 او الحديد ولذا حنيفة اصابها نجاسة وروى عن محمد اذا اصاب الخرابه
 حرف جدي او ما يح اصابها لم تطهر بالخشك ابدا ويجوز الصلاة فيه ثوب
 الجوسج وكبره في الزرع قال محمد اذا رل انزل الاختلام ولا تذكر في الخلع
 فانه نجس ويبعد ما صلى فيه الى اقرب اليوم اليه لو كان عليه ثوبان فاصاب
 واحد نجاسة في صلاته فيلقبه ويحس في صلاته حتى لو ادى به مسح ركنه
 قال ابو يوسف البيت في حكم المسجد حتى لو سجد الحرف والحرف وقوم واحد
 في اخر صف في البيت ولو خرج عن البيت ولم يتخلف احد للقوم عند
 صلاتهم السجود فيما يقضى موارب صلاته في حق الفواة واخر صلاته
 في حق التشهد اذا قام لا ينجس العاردين صلى كل واحد صلاته نجس
 لا يجوز صلاة الا في في قيس قول ابي حنيفة وقال بعضهم يجوز فيها عند
 بخلاف ما اذا كانا اماما للعاردين اما في الخشيش المشكل يجوز للنساء ولا يقوم
 وسكت لئلا تغسل صلاته بالجماعة لا خيالات انه ذكر ولا يجوز ان يكون اماما
 للرجال لا خيالات انه انشى امامة الخشيش المشكل فقل لا يجوز لا خيالات المعقدين
 ذكر السلطان واليه بالامانة من رب الدار النهر الذي يبع من جوار الاقدار
 او لم يكن العبور عليه الا بالصلاح كالحجر والطيني الحاج عنه ان فيه
 العجانة والمجك والاقفار لو كان الامام في محراب المسجد واقف في ركنه
 من اقصى المسجد جاز لو صلى في الصحن وحده فانه موضع سجوده في حكم المسجد
 وكذا من سجدوا فيه عند الاقدار ما لو صلى جماعة فاليه آخر الصفوف والقرحة
 المائنة من الاقدار في الصحن ما يمكن للاصطخاف فيها قال ابو القاسم
 الصفار صلى العبد في حكم المسجد اذا قام السجود الى قضاء ما سبق جاز

لو تقدم قدامه صفا لالام اخر بينه وبينه فدر محضه اصبى ثابته ستر لانه
 ايام غمته بشره فمما قد اصبى للسياقوا ذا ام المقيمين على راس
 ركضين ان يقول انما صلاتكم فانما قوم مستغفر بغيره رلانه ايام في البد
 لا صلب السفيه ذكر في الحيوان لا نجس الحنفة على من هو خارج المحضر
 لم اختلفوا فيه فادى ما قيل من صنع خارج العيران اذا خرج بينه وبينه
 اليه بقصر وقال الحسن البصري ارج فراخ وسوا بعد ما قيل فيه وقال
 ابو يوسف ثلاث فرائض وعند بعضهم فرائض وعند اخرين ان يخرج
 اليها ويرجع منه يومه وبيت في منزله يجب حضوره المصرا الذي هو شرطه
 لصحة المصحة فيه اذا كان فيه سلطان او قاضي بقية الحدود وهو جامع وبعضهم
 اعتبر وجوده مع الحرف فيه في جميع السنة قال البيهقي احسن ما قيل
 فيه انه كانوا يحالوا اجتمعوا في الكرم مسا جود لم يتسع لهم فهو مصر جامع
 وهذا اقرب من مذموب ابي حنيفة وابي يوسف حيث جوز ما بيني وبين قريه
 فيها ثلاث سلك لومات السلطان فاجتمع الناس على واحد ليصلي
 بهم الجمعة جاز اما الامارات واليه المصرو لم يبلغ الخليفة حتى مضى بهم جمع فان
 صلى بهم خليفة الميت اذا صلى او صاحب شرط جاز ولو قدم العامة واحدا
 لم يخبر بكونه لسامع الخطبة الكلباء كالكلاب وقد جوز بعض المتأخرين قراءه
 القرآن والتسبيح ودرس الكتب والاختيار موالسكوت الاذان موال
 الذي يوزن بينه وبينه الحبيب حين جلس على المنبر وذكر الحسن بن زياد
 لايك الاصل موالذي يوزن على المنارة قبل صلاة السنة لو صلى اربع
 بعد الجمعة او قبلها تبع عن سنة الجمعة وكذلك لو صلى ركعتين تطوعا على من
 ان السجود لم يبلغ فاذا موطأ ليع من سنة فرض الفجر اذا كانت البليمة
 بعد الفجر السنة ان يختص يوم العيد وسياك ويلبس احسن ثياب جديرا
 كانا وعبيلا ويمتد طيبا ويذوق شيا في الفطر وفي الاضحية مجيد في الزوق
 والا ذبه الا يذوق ويحرقه بالكبير الى ان بلغ المصلي في الاضحية اما في الفطر كذلك
 في رواية البخاري وي قيل هذا مذموب صا حيه اما عند ابي حنيفة يسر ويستفاد
 الكبير اذا بلغ المصلي ويجوز ان يصلي صلاة العيد في موضعين في المصرا كما في المصحة
 نزل الناس على مذموب ابن عباس رضي الله عنهما من جوف صارت الخلافة

فيهم ونزكوا من ربه بن مسعود في الكليات اذا عجز المريض عن تحريك الرأس في
أيام الصلاة لا صلاة عليه وعن زفر بن الحسن بن زياد يروي بعينيه وهو
مدني الشافعي رحمه الله وأن عجز عن الأياد بالعين سقطت عنه عند الحسن
ولا سقطت عند زفر ولكن يروي ثمانية فإن عجز عن الأياد بغير سقطت عنه
فإن مات في مرضه خذ الأثر عليه وإن يروي ينظر أن كان يغني عليه فهو يغني وعليه
القضاء ذكره الكوفي وكذا أن كان الأثماء أقل من يوم وليلة أن فاته صلاة
في صحته يقضي في مرضه بالقيم جاز ليكن المختصر حكمه الشبهة ولا يقال قل
للمريض ولكن تذكر هذه الكلمة بحيث يسمع موثيقين منه يجسك رجلا الميت
قبل يديه بخلاف اعتقاده **قوله** الإمام وحدها والتامة مقبول في استئصال
الولد حين يجسك ويصلي وفي استحقاق الإرث غير مقبول ولو وجد أقل
من نصف الميت بلف في خرقته ويدفن وكذلك الأعضاء والعظام كرامة
الأدي المقبول خطأ ليس بشبهة أما القبيح بالمشكك ليس بشبهة عند
أبي حنيفة خلا فاليم وكذا المختوف أما في أحكام الآخرة مع شهادته إذا وجب
التصايب ثم انقلب ما لا لم تسقط شهادته وتم يدهار صلاة المغرب ثم جعلته
الجنابة لصيق وقت المغرب لا بأس بالشيء في القبر إذا كانت الأرض
حواره لا تأسك ويكوه العلامة على القبر وذكر في الصحيحين عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل كله
وأما مختصة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فقال فوترى
يا عائشة وفي رواية الأسود بن زيد النخعي قال قالت عائشة ما يفتح قلنا
الموتة والحمار والكلب قالت إن الموتة والدابة سوء بيئس ما شتمونا بالمحرم
والكلب والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأما بين القبلة وبينه مضطجعة
وفي رواية مختصة كما عثرنا من الجنابة فبهدواي حاجته فأكبره إذا جلس
فأذبه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك رجليه يعني رجلي اليسرى خارج
من لحافه وفي رواية أبي سلمة بنه وآية قالت كنت أنام بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلة فإذا سجد عجزني فقبضت رجلي وإذا قام
سقطت والبيوت يومئذ ليس فيها مصباح **من الحيوان** قال رحمه الله
عن أبي بصير عن أبيه يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري لو دخل رجل يده فيه

وعليها فذرم يحمسه وقدر وياه رجوع عن سدا وموالا صح عن أبي حنيفة رحمه الله
أن كان الحاتم خفيقا يحركه في الوضوء احتياقا **قوله** محمد بن يوسف سقطت أسنانه
فأعادها لم تجز صلاة إذا كان أكثر من فخر الدرهم وكذا في أذن قطعت فأعادها
وبها خذ **قوله** أبو يوسف إن كانت سنة جاز وعنه محمد القبيح بحسن العين
كما تحذر يد وعنه ابنه رستم عن محمد ثلثة نفذ في سفرهم لخدم في الظهر والآخر في
العصر والآخر في المغرب لم وجدوا فطوة وم في موضع صلاة الإمام وعلم أنه
من أخدمه وكف كل واحد منهم بقي عن نفسه فالظهر جائزة لهم وإمام الظهر
والعصر بعيدان المغرب وعصرهما جائزة وإمام المغرب بعيدا العصر فقط وفي
رواية خلف بن أيوب عن محمد بن عبد المغرب إمام المغرب مع العصر انخبا عن خلف
بنه أيوب سالت محمد بن الحسن في رجل نوى التيمم إلى الكروبيح والوتر واحدة
ثم نبول رايه فزاد التيمم إلى المرفق والوتر ثلثا يجزئ ما صلى قال لا فإن ذلك
مذهب علي وابن عباس ومن سلك ومن سلكا من ذهب محمد بن عمرو ما لو فعل ذلك
من عيدان سيال أحزانهم سالت عن ذلك فيوتر ثلثا فإنه يجزئ ما صلى
في الصلاة لو كبر الإمام فكبر المقدم معه غير أن الإمام مده والمقدم جزم
ففرغ قبل إمامه **قوله** أبو يوسف بعيد وموذه من حاجته عن أن
رستم عن محمد إذا فرغ المسبوق من التشهد يدعو بدعوات في القنوان وفي
رواية مفتاح عن محمد وصلي أيضا علي النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** مفتاح
كبر التشهد إلى أن يسلم الإمام وموقوف النكح ومن العلماء من يقول بك
قوله خير سالت الحسن بن زياد رجل سجد على ظهر رجل قال إن سجد
على ظهر رجل في الصلاة جاز وإن لم يكن في الصلاة لا يجوز وإن سجد على فخذ
نفسه جاز وموقوف أبي حنيفة قال الحسن إمامنا لا أخبر شيئا من ذلك
وذكر في بعض الأصوات لو صلى على فراشه وجهه لما مرد باله نحن جاز
ولو كان على باله اللبدا وبالحن المحيلى بجانبه فصلى عليه لم يجز عند أبي حنيفة
قوله مفتاح الصحيح أن لا تجوز الصلاة إذا كان في موضع ركبته نجاسة
كما في فبا حه ما في موضع سجوده لا يجوز في رواية وموقوف أبي يوسف وزفر
وفي رواية عن أبي حنيفة يجوز وفي رواية بعيد السجدة ويجزئ لو خاف
مصلحي الجمعة على نفسه فذر فذرها في صلاة فزاد عليها فذر الكروبيح

فوصفها لم تفسد صلاته اذ لم يرد معها ركنا ما ولو صلى فيه ثم فارة جيت
 جاز بخلاف حرث القلب والبيضة المذرة كالقارة لو خروا نعم العبدان ايا ب
 فسدت صلاته عند ابن يوسف ثم شريك محمد عن ذلك فقال محمد الكسائي
 فقال الكسائي الا ايا ب والاواب لعتان قال محمد لم تفسد صلاته وعن
 محمد لو خروا فرت من قوسه خدت صلاته لانه لم يوجد في القوان شمله
 وعين ابن يوسف لو اخطا في الاعراب والنحو وان لم يدر في غير
 موضعها وخفف في مكان التشديد او شدد في مكان التخفيف لا تفسد
 صلاته فانه علم الخواص وعمر محمد تنطق صلاته ولو خروا غير المخصوص
 عليهم ولا الطالين بالطاء تنطق صلاته عند ابن طبع ولا تفسد صلاته
 عند محمد بن سلمة فان العجم لا يمكنهم المزيت الضاد والطاء الا ما دروا
 من سلم على راس الركعتين في الطلوع على من اذ جمعته او على من انما مسافر
 او في الغشاء على من انما لم يحسن ليقبل صلاته فانه مستيقن بصلاته
 ركعتين بخلاف ما لو سلم على انما صلى اربعاً وعن محمد لو كتب خطا مينا
 لا تفسد صلاته الا اذا طالت فيصير عملا كثيرا لو سجد سجدة وطمع فاعادها
 حتى وبخرا في خرجا مسافرا في سارا يمين اسلم النهر ان او بلغ الجبي
 فالتصراي بقصر صلاته واما الجبي يتم صلاته ثلاث فحسب حجب وامر له
 طهرت من الجيبض ومجت ووجدوا ماء مباحا ما يكفي لواحد فالجيبض
 اخفى به ويخت الميرة ويقيم الحيت وحيلي عليه الرحك ابن رستم عن
 محمد خروا في السجدة ثم عدل عنك موضعهم فليلا نحو عرض المسجد ثم اعادوا
 يكفي سجدة واحدة لو اراد ان يسافر في يوم الجمعة فلا بأس بخروجه من
 القهران ذلك خروج وقت الظهر قال خلف بن يوسف شريك محمد عن
 ادراك الامام لها قال لا يجب كفها على الذوح وقال ابو يوسف محمد بن
 عليه السلام اذا ذك غيبك ولم يجيبك عليه الميت اخوان لا ب واما لا كبر
 اولين بالصلوة عليه اما لو اراد ان يقدم عليه فليلا صغر منعه وذكر في
 النواذر جيل جازة باليتيم في المصر ثم ابن بخاراه اخرى ينظر ان كان
 يقدر ان يذهب ونواذره ثم يجي ويصلي على الثانية بان كان الماء عنده جدير
 فلم يغيبك يعيد اليتيم وان لم يقدر يصلي بذلك اليتيم وقال محمد يعيد يقيم على

حال وذكر ابو احمد الجيني بن عبد الله العلكري في كتاب المواخذ والزواجر
 باسناد عن عبد الله بن كثير بن جعفر بن الحاج ابن يوسف دخل مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مودة الى جنب سعيد بن المسيب فجلس يرفع
 وسجد قبل الامام ويرفع قبله فلما سلم الامام عثم الحاج ان يقوم فاخذ
 سعيد ثوب الحاج فاجلسه وكان سعيد في الذكر فلما فرغ اخذ النعل
 ورفعا على راس الحاج وقاب يا سارق يا خائن صلى هذه الصلوة
 لقد علمت ان اضرب بها وجهك وتذكره ففزع الحاج فحجلا وكان حجابا فلما
 رجع من حجته وبقي الى الشام فعين قريب رجع واليا على المونية من قبل
 عبد الملك فدخل المسجد وانتهى الى سعيد وجلس بحجته فقال الناس
 ما جاء الا لينتقم منه فقال الحاج انت صاحب الكلمات فقال سعيد
 انا صاحبها يا ابن يوسف فقال له الحاج جزاك الله من معلم ومثوب
 خير الاما صليت بعدك صلاة الا واما ذكر فوكك **من الروايات**
 قال رحمه الله اذا استقبل القبلة بالبول فقد كثرتم ان تحرف لا اثم عليه
 وذكر بن شجاع استند باركانا سيا وعامرا بالبول والغايه مكرهه
 وفيه نواذر بن سماعة عن محمد بن مسلم تغيب المرأة داخل الفرج كما لم
 في نواذر ابن رستم لو امر الماء على الحية ثم حلقها بحب اموار الماء على ما
 ظهر من وجهه اما لو امسك الماء على شعر راسه ثم حلق لا يجب اموار الماء على
 شدة لو نواذره جاء اجتمع من ماء المطر في الطريق لا يجوز ما يسيل من
 المطر يجوز لو وقع في البئر جرد يعني فارة فبيرة فيخرج اربعون ولو او لا
 في القتراد شيء لو اخرجت الفارة حيف ما تنبت في البئر ولم يندج
 الماء الا بعد ما انتقص قدر ذراع مثلا ثم نزع الماء قدر البوارجب يظهر
 المواضع التي اخذها الماء وتبقى الذراع الناقص من البئر بحسب لا يظهر
 الا يغسله حتى لو زاد الماء بعدة فاخذ ذلك الذراع بقي نجسا شعث الا وقي
 وعظم لو وقع في الماء لا ينجس دم قلب الشاة ليس بنجس وكذا الطحال
 والكلب لو غيبك دم عن ثوب موده جاز الحوت الكثير اذ ايات في الماء
 وبقيت تفسد الماء عند ابن يوسف ذكره في الاملاء اذ ايات الضفدع
 او جبه الماء في الحبل يفسده عند ابن يوسف وعند محمد تكثره لو يغمى على قلعوم

من الجبل لم ينج من الماء جازوا ما لو كان ينج من الماء لم يجر **في الصلاة**
 لا يجوز ركعتا الفجر الا **اول** و يجوز السجود فيه وفي رواية اسد بن عمرو الشافعي
 هو الحجة عند ابن خنيفة لو افتتح صلاة التطوع لم طلعت الشمس او زالت
 او غابت لم ينكح لو صلى المندور بعد الفجر او بعد العصر لا اعادة عليه في رواية
 بن زياد عنه تطويك الصوت في الاذان لا اذان مكروه ذكره ابن شجاع
 في سننه عن ابن خنيفة الامام اعظم اجرا من المودن قال **مخرج** ان يرفع
 عن الاقامة في مكانه في رواية عنه يودن ويقع للقضاء قال **مخرج** يودن للاول
 ثم بعده في الصلاة ان في الصلوات ان روح المصلي بين قدميه هو افضل و سوان
 ينكح على هذا القدم مرة وعلى هذا الاخر مرة نص عليه في كتاب الاثر عن
 ابن خنيفة ومحمد ولم يحك خلافا **واذا قام** المسبوق الى قضاء ما سبق عنه
 يأتي سجاتك اللهم ويحكي والتعود ذكره في الكيسانيات لو ادرك امامه
 في ركوعه فسمع واحده فرفع الامام را سمع ثم السجود لما في ركوعه اما لو ادركه
 في اول ركوعه فانه يرفع را سمع مع امامه من غير ملك لتسبح السلات ذكره
 في كتاب الاملاء رواية شريفة غياث لو ادرك امامه في سجدة كبر ويا تي
 سبحانك اللهم ثم حر سا جرات غير تحوذ وكذا لو ادركه في التشهد الاخر
 كبر ويا تي سبحانك اللهم ثم سلم الامام قبل فروع المسبوق ثم يتم سبحة
 ثم يقرأ ولا شعية في اول كل سورة سوي الفاتحة عند ابن خنيفة خلافا لمحمد
 فيما لا يجهر اما ابو يوسف بخرا سمع الله في كل سورة وبين كل سورتين في ركعة
 واحدة وان لم يكن من اول كل سورة عند لوصلي بن نصر القرآن لم يجوز خلاف
 ذكره على الرازي صاحب ابن يوسف خلافا لما اذا قرأ الفاتحة بالفارسية
 ربا وحك ابو يوسف تكبيرة الركعة بآخر السورة وربما فصل لا يفرق
 في رابعه وركعتيه في ركوعه كبره للامام ان سجد للوعاء عقرب الظهر والعشاء
 اما المختصين ان شاء الله وان شاء قام ارسال البدوي دعاء القنوت
 وصحبا روايتان عن ابن خنيفة ولا يكبر صلاة الجمعة خلف الفاسق
 وفي رواية عن محمد بن ابي حنيفة ما في صلاة الجمعة لو صلى شهر ثم زعم ان
 في ثوبه نجاسة صيد فونه وسعيدون ما صلوا خلفه لو قال **سجد** شهرانا نصراني
 جعلناه مسلما في ختم من ردا في حق نفسه يتيقن بالقبض ان فيما صلاة الامام وقا

حجته يتيقن بالتمام وشك امامهم لا اعادة الاعلى من زعم انه يتيقن بالقبض
 اما لو قالك له عدلان انك ما اتيتك صلاة فطمة الا اعادة لا تراويع الا بعد
 العشاء كما لو نذر ذكر ابن زياد في كتاب الصلاة انه ادرك امامه بعد ركعتين
 التراويح فيخبر اليها خري ولا قضاء عليه لما فاته من الترويحات لو شك في وضوءه
 بعد فرائض الصلاة لا وضوء عليه وان غلب على طمأنينة على غير وضوء
 اذا كان مومنا يلحق كثيرا لو قدر في الركعة الثانية بالسوزة التي قرأها في الركعة
 الاولى لزمه سجدة السهو عند ابن يوسف ذكره في كتاب صلاة الاثر لو تم بالقبض
 حالة السلام ورفع ركعتيه قبل ان يسلم لزمه السهو ذكره ابن غير عن اصحابنا
 ان غفر في صلاته قال بسم الله ناسا فيدت صلاته عند ابن خنيفة لو اراد
 ان يتر بين يديه فرفع صوته سبحان الله لم يفسد صلاته لا يضره ما عدل عن
 الامام حيث لم يسمعوا الخطبة المصرا الذي يجوز فيه الجففة قاضيه ومنه تنفذ
 فيه الاحكام وسقط الحدود وقرر الشك في قدر خمسين من المسلمين وذكر في
 الهارونيات ان لم يكبر القوم حتى اخذ الامام القراء لا يجتمع له ولا لم شرايط
 تكبيرات التثنية عند ابن خنيفة البلوغ والا سلام والعنق والحوية والاقامة
 في المصروصلي صلاة المكتوبة في وقتها بجماعة يصلي في الاستسقاء وحدا
 عند ابن خنيفة ذكره في البرامكة لو قعدك ابدك الحرب صبي عندك عند ابن
 خلافا لما في تحصيل الشهد روايتان اباك المعجزة فيك بحجته حقا لا
 يفسد ولا يصلي عليه ذكره في البرامكة وكذا اللص الذي يات ثوبا في دراهم
 قاطع الطريق عليه الامام الخليفة اولى بالصلاة على الجنازة من والي البلاد
 ثم القاضي ثم امام الحج ثم الاولياء وليس لاحد ان يسبق الامام الا في ذكر
 حد الترتيب في الهارونيات ولو مات في سقفة يفسد ويكف ويصلي عليه
 لم يبر في البحر لو كانت المرأة عقيمة لا بأس بان شئت فخذها بخرقه والكفن
 على الورثة بقدر الموارث فان كان اخا وابا فليعلمها صفا وان تزكت
 زوجها غنيا فكفها على بيت المال ذكره ابن سماعه عن محمد وقال ابو يوسف
 في مال زوجها واجمعوا ان كفن الزوج على بيت المال ككفن المات وان كفنه
 من يرضه يرجع في تركه اما غيره من القوابات من لا يرثه لا يرجع صوابا
 للمرجوع او لم يشهد في المصلي من في الهارونيات احمد سيرة الرجل ونحوه

لا يخرج الوجهين الجنتين في غسله والصلاة عليه ودفنه ودخوله في قبره ذكره في البارز
وفي رواية رستم الوجهين بالصلاة جازيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه الميت
وارتفاع اللحد كدرك من الارض او اكثر قليلا وكذا تنبيه امرأة رات دما
يومئذ ما رات الا بعد غروب الشمس من اليوم الثالث فله جنس واحد الظهر
سبعة وخمسون يوما فداها ما اكثر ما موعا ونبها في الظهر بانها حدثت لثمة ايام
او عشرة ايام ثم ظهرت سبعة وخمسين يوما ثم استمر بها الدم وعن ابن رستم
عن محمد بن الربيع في الروميان سنون سنة وليس بالنايس خمس وخمسون
لورات الدم في ايام الحيض امسكت عن الصلاة ثم انقطع في آخر اليوم ثم
وقعت دلووات يومها لو اخلت السلام في آخر الليل لا يسبح الا غنما
فعليه صلوة الغنماء ولو انقطع دم حيضها على العشرة في آخر الليل جزيا
صوم الغد سواء تبي الوقت لا غنما او لم يتبق بخلاف ما لو انقطع
ما دون العشرة لو استقطت ينظر ان كان السقط ابيض فهو دليل ان
ذكر وان كان كدرا فهو انش اذا انقطع دمها بعد الولادة بيوم واحد
انقطت آخر وقت الصلاة التي انقطع فيهم تختسك وتقبل ولا تدع الصلاة
ويجي طاهرة المدة التي يتحرك الجنين في بطن امه اربعة اشهر بالايام و
الا حله على حد امساك محمد ولا بأس بان شيد الجنين والحاضن الياوم
والنساء يذبحن العضد اذا كان ملفوفا عن عطاء بن سيار عن معاوية بن
الحكم القيلي عينا انا اصابي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عجلت رجلك من
القوم فقلت رحمتك الله فزما به القوم باصباحهم فقلت وان كل امه ما شاكل
تنظرون اليه فعملوا بخبره من افحوا دمهم بدمهم فكلما رايتهم جيمعوني سكت فاما
صلى النبي صلى الله عليه وسلم فباين وامي موماراني معلما فله ولا سجد احسن تخليها
منه نحو الله بالكرسي ولا ضربني ولا شتمني قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس اما هو النبي والكبير وقراءة القرآن فقلت يرسو الله
اني حديثي عهد بالجاهلية وقد جاءني الله بالاسلام واما ما رجا لاني
الكلبان قال فلا مانع قال قلت ما رجا لي تطيرون قال ذلك شيء
يحدثه في صدورهم فلا تقربهم قال قلت وما رجا لي يطهرون قال كان
في بني اسرائيل نبي مكنى الابطياء بختل فن وافق خطم فذاك هذا الحكيم في الصالحين

من الغنا وي للمنا لحنى اسباب قال رحمه الله اذا زاد موضع الاستنجاء
على قدر الدرهم يجوز الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقا
محمد بن زاذان على المتعارفين اصاب المقعد وطرف الاحليل بخبره وقا بده
يفتضي ذلك القدر مع موضع المقعد وفي رواية ابي يوسف الذي استنجى
ولم يغسل ولطم من ذكره وحده الثمن قدر الدرهم لم يجزه استنجاء
القبلة جالته عنك السيلين من غايته وبول لا بأس وعن ابي حنيفة
روايات في التوضي في المسجد ولم يكن يقدري رواية كبره وفي رواية لا بأس
والاولى ان يتوضي في الموضع المتخذه للتوضي لا بأس للدره ان تغسل
يديها وذراعيها من الجنتين في الجنتين ذكره محمد وعنه ابي علي الزقاق
ان وصلت المرأة شعرا في ذواتها لم تغسل بالماء ذلك الشعر لم يكن الماء
مستحلا للغسل من الجنابة فرفعت اما عنك الميت عرض دون ذلك
ولهذا لو كان جنب وميت ومعه الماء ما يكفي لا حذما يغسل به الجنين ولم
الميت في رواية المحدثين عن محمد بن كبره للجنب ان يغوا كلمة الحمد لله يريدون القراء
وما ذكره في الاحكام يحكم على غدا عن مشاهير عن محمد بن رفع الماء موبى اصولهم
بالدعاء احت اليمين الاخفاء يعني بالحنوت كوا غنما من الجنابة وفي
اصوب الفخارة وسخ جزية من الجنابة وان لم يطلع الوسخ اما لو كان بين
سنانه في فوجهم فتقى طعام ما اكلم فيها لم يجز غسله ما لم يطلع ذلك الطعام
وبخرى الماء عليه كما لو كان على ما مر بدنه شيء من جلد السمك او عجين يغسل
فلم يغسل الماء عنه ذكره الشيخ عن بعض مشايخه المتأخرين عن محمد بن ثقات
الرازي حيث فاره في خطم طحنت لم يوك وقا ابو بكر المصنف الرازي
لا اخطئ قول اصحابنا في لا يغسل الا ان يكون كثيرا فاجتنبوا
الكرخي خروبا وبولها سواء يغسل ان الماء وعن محمد بن شجاع النخري
وقع في الماء ثم يغسل الماء في الحرك نجسه وعن مشاهير عن محمد بن جاجه
با حدثت فو غنم البيضة في البيروني نذبه لا يغسل الماء وفي رواية در غنما
عن محمد بن شجاع جرحه بخبره فاحصاه الدم اكثر من قدر الدرهم واداب
الثوب فتوضاء وصلى ولم يغسل الدم جازا اذا كان الجرح شديدا وشيك
الحسن البصري عن زعفران بن في ماء ليصبغوا الثوب فاق في جني قال

في نوافل رتبته ثم نام في الصلاة لا يوفى الصلاة ولا يكون مصليا والذي سبقه
الحديث يكون موافق الصلاة حتى توفى ولا يكون مصليا ولهذا الواحش فانصرف
فبينما هم راياه الماء قبل ان يعود اليه فقام لم تصيد صلاته بك بنى اما لوراه في
فقامم بعد الحديث قبل انصرفه عنده واستحب وكذا التوا انقضى وقت
مسحه على الخف بعد انصرفه لم يستحب اذا غسل رجله بنا بخلاف ما في
صلاته ذهاب وقت مسح لوزاده في التشهد الاول خوفا منها بحسب سجدة
السجود عند ابن حنيفة وعن الحسن بن مالك عن ابن حنيفة اذا بدأ بالقراءة
في موضع التشهد ثم تشهد لزمه السجود ما لو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة لا يسجد عليه
وعن ابن يوسف عن ابن حنيفة لو صلى وحده جهر فمما يخاف وجب
السجود ما لو خاف فمما يجهر لا يسجد عليه في نوافل ومحتاج لو افترغ الصلاة في
سجدة على ثيابي البحر وموضع فتطلم البرق ومو في السجدة في صلاته نوي
السفر يلزمه ان يتيم ارجا صلاة الاقامة وقاب محمد فيها صلاة السفر
قاب ابو حنيفة لا يجتمع على امدك القوي وان كان قريبا الى المصر وعند
محمد فرسخ بينهما يجب وعند ابن يوسف الى يعود الى منزله في يومه وفي
قطاع الطريق بين الشيخ ابو بكر الداربي واصحابه على قول ابن يوسف
على ما ذكره في نوافل رتبته انه صلى الى رب على خشبة وتبرك ادوا ولا
يصل على ولا حديد وانه استقبل وتصلب حياته طعنت في حنيفة
حتى تنكب والشيخ ابو العباس صاحب الاجناس يقول في المكاشفة
في مصر بالفتك فتك تولى الجار بين وعليه الفتوى وبه يفتي ابو بكر الداربي
قال عثمان اذا غسل الميت ثم خرج منه شيء غسل ذلك ولا يجاز
غسله ولا وضوءه ما وبه يأخذ ومتوفى الحسن البصري وغسلت لعل
بن الحسن بن علي بن ابن طالب شربة ام زيد بن علي امر ما بذلك محمد بن
علي بن الحسن الباقر ومحمد بن زاذ وعنده لا تغسل ام الولد مولا ما
وتوانتظر القوم صلاته على الجفارة ولم يخش الفوت لا يجوز له التيمم في
املاه ابن يوسف عن علقم قاب قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه سهرنا
ليلة في بيت ابن بكر فلما انتهى الى المسجد اذ ارجى تغسل القرآن في صلاته فقام
البي صلى الله عليه وسلم يجمع اليه فتك يا رسول الله اغتسل فغسل في بيته اسكت

ان

اسكت قاب وركع وسجد وجلس يدعوا ويستغفر قاب صلى الله عليه وسلم
سك يعظم ثم قال من ستره ان يقرأ القرآن غضا وفي رواية رطباً وفي رواية
نخلاً انزل فليقرأه ابن ام عبد فقلت انا وصاحبي انه ابن مسعود فلما
احسنت عدوت اليه لا يشتره فقام سكب بها ابو بكر وما سقيم الى حمير
قط الا سبغني اليه وكان سابقا الى الحيرات **من قاضي القضاة** في
المحور رزقي قاب رحمه الله حب غسك فرجه في حوض كبير يتوضا من ما حينه
اخرى في سطح بنائه على جانب ما جري عليه من ماء المطر بخلاف ما لو
كان في لثته جواربا وعند الميزاب وعنه في كوره احدهما لما ذكره
معصن المشايخ لا يجوز التوضي ماء الملح الذي يجد بالصيف سور ما ربي
الا على حكم سور واجته مجوسه المضمضة والا يستنشق في المسجد
نكروا عند ابن يوسف وعند محمد غير مكره في روثه رطبة وتحت في يثر
او يابسة فيها وانتلته ينزع عشرون دلوا وعن الحسن بن زياد
الكثير من السجرات في الماء ان ياخذ وجه الماء وقيل لا يخرج دلوا الا وفيها
منها شيء قاب لا يكون النزع في شيء اقل من عشرون دلوا فاما يخرج
قاره او واجته مخرجه عن يدا ومروجا غير مذب اما في غير محل لا ينزع
مشيا وعن ابن يوسف اذا نزعها فخرج كل يوم قليلا حتى نزع قدر ما كان
فيها جاز خلافا للحسن بن زياد وجته البيت موت في البير حكم القارة
عظم الانسان نجس عند ابن حنيفة رحمه الله عرق الجملالة نجس تغسل
الا كغثة الجامة من الميتة عند ما كالبيضته والسجدة قبل الجفاف
لا يابس ببسط جلد الاسد والنمر دم الحبل نجس بخلاف القوار
رجف حوض المناخرين في طعام يقع فيه خروا والقار وقيل عن محمد
لا يابس ببوله وعنه ان السجود اذا وقعت في الماء حيا مقتت
الدم لا يفسد الماء وعن ابن يوسف يفسد ويغسل الحلق اتفاقا وعن
محمد امر حبيب الحنطة من بول الحمار وروثه في الديا شته وعن ابن سلم
لا يابس به اذا ماتت القارة في الحنطة فصار خطا لم يصير طارا وان لم
يبيضغ وعن ابن يوسف جوار مسج السدين الرطب والعدرة من الخف
ومن الثوب اذا لم يبيضغ ولذا عن محمد في السدين وان كثر في الخف

نفتت

وعن ابيه محمداً فلهذا بول وقعت فيه الماء فخلوا به طيناً في المسبح جاز ولو
اصاب قدم انسان جازت الصلاة معها وان كانت النجاسة غالبة لاخبر في ذلك
الطين وكذا الروث وان كان الطين غالباً فلا بأس بالتطيين والصلاة
عند اصحابنا وعند ابي يوسف يخسك الدفن لا يظهر التنور بالاحتياج الا ان اذا
خبر بعد ذلك البلم فقدر خص فيه واذا حوت النار الدوم على راس الميت
جاز لو طبع الخسطة بالخرق ثم قليت لم يظهر الماء ويغلب الطير وعن الحسن
لو وقعت بعزته في قعر خسطة فطخت لم يوكل وقال محمد بن قيس لم يوكل
عالم بتغير لمحمداً وكذا الدفن وكذا لون اللبن لو وقع الخمر مما عجن بمخرف
ذلك فذهب فيه حتى لا يرى فانه لا بأس بالحل ولا يوكل الرقيق نفسه
وقيل يظهر الخمر خبيلة ثلاثاً وزالت رائحة الخمر ولحم ولونه وكذا في كل
شيء من خسطة وشعر وغيره ما قال ابو يوسف ما لا يوكل لا تبدأ ولا به
اذا استنبتت مواضع النجاسة على ثوب ذكر الطاهر وان يغسل كله وقيل
اذا غسلك شيئا منه فلم ان يصلي فيه كما اصاب بوب الحمار الخسطة في الرداء
قال بعض اصحابنا قالوا انما يخسك فيخسك فيخلط فحسب الكل فيحكم
بالحل قال ابو حنيفة يصلي على موضع منه ويؤم انه الطاهر ولا يخسك
النجاسة البسيرة اذا خاف قوت الكرامة لو خرج وود من المحدث
هو صنع في الماء نجس وكذا اذا الرق بالبول ما زاد على الدرع اذا
ثني الثوب يصلي على اللطاف الاعلى والا سوك نجس بمنزلة ثوبين
وتما يمسك منه الكثيف من الماء فالمختبره غالب الظن وفي الاحكام
لا يجب الغسل حتى يستيقظ ولا حلك البلاد ضرورات اذا لم يخف
على الجرح جرد الوقت كل صلاة عصاة ذكره في جامع الكوفي اذا
حدث الماء على الثوب مستمعا ساعة وعصر طهر لو صلى في ثوب صلى بالطمح
جاز لو صب الماء في الاستنجاء مرة واستيقظ جاز لو اخذ ثوبا من
الماء غسلك به ساعة وساب الماء على يده جاز اما لو غسسه في الماء
لم يجز وقيل اذا صب الماء على الارز وهو عليه طهر وان لم يغسله
وعند محمد يعصره لو اصاب النبي لما قين من الثوب فيكون الطاهر
الا على ما لطف الاول ومن شك في جفت وضوء غسله ان كان اول

اصابه وان كثر له ذلك فلا شيء عليه وكذا الشك منك بوضوءه قال محمد لا يجب
اجتلاب الماء اليه ما تحت شجر الحاجدين وقيل في حلق الشارب
اجتلاب الماء وقع عليه شجرة اذا طاب وهو ما يبدو ومن الشقة اذا وضع
النم او عض على شيء يدي بين اسنان لم يتوضا وكذا الحلال اذا ارتفع
الدم على راس الجرح وانما ينقض الوضوء عند ابي يوسف ولا ينقض
عند محمد قال ابو يوسف الغليل لا ينحس الثوب وكذا قيل عن
الكوفي وان وقع في الماء وعنده بخلافه اذا انقضض وينص الماء حوله
ثم خرج ينظر ان تغير فهو قبيح والا فلا الذبح من الذكر والفروج لا ينقض
حلالا لمحمد لو كان يري بنية تخرج من ذكر نضح سرا وبه اذا كان السيلان
لا يتغير بوضوءه لا يؤمر الصبي بالوضوء لمس المصحف ولا لميرة حمل كتاب فيه
آية اذا لم يقصد ما وكذا كتب الفقه مع خلاف الشافعي في الدروج
ز وجتم الكساية تظهر وتختفي في الحديث ملك يمس المصحف بما
اعضاء وما غسك من الاعضاء قبل كمالها وكذلك الجنب اذا
نقض منك بقوله المنع اصح عن ابي حنيفة فمن اغتسل ولم ينزل فوضوا
وصلى ثم انزل اغتسل ولم يعد وكذا اذا اغتسل في الصلاة المباشرة في الجامع
الكوفي نحوه ان كان برجله جراحه يضره المسح فليس الخف فمسح على
الاخرى الجوارب اللبوس عند ابي حنيفة ان كان استعمل ادم جاز المسح
التي بالطين لا يجوز وقيل يجوز عند ابي حنيفة خلافا لمحمد قال محمد
بيته في التيمم الوضوء وقال الرازي فيه الحديث وعن الحسن اذا
نواه التطهر جكراه وعند الكوفي استيعاب التيمم شرط وعند الحسن
الاكثر يكفي وعن محمد على المولى ان تيمم عبدة قال محمد المبرض اذا
كان خيرة الثوب لا وضوء تيمم بخلاف الكوفي في المصرتيم اذا كان الماء
يؤذي اذ به شديدا ذكره في التعريب لو استوى مواضع الصحة و
العذر تيمم عند ابي حنيفة رحم الله **في الصلاة** والاباس ان يؤذن
السوق الا في النظر والحصر فانه في السوف وينبغي ان يؤذن خارج
المسجد حيث يكون اسبح بكبره ان يؤذن واجد وان يقع اخر عند ابي حنيفة
في الاحكام قال لا بأس به وقيل في الانسان يسقط اقدم وقت العصر

عند ما عيّن ملك فانه لو كبر فتعجب لم يدور به التحليل ونحوه الا فتاح لم يجره
 لو شئ الله عند الكبير جاز والاصح انه يرفع يديه مع التكبير وقيل قبله وقيل
 مع قوله الله ويضعها مع قوله اكبر فضيلة الكبيره الاولى ان يكبر مع الامام ويخبر
 معه عند ابن خنيفة وعند ابن يوسف ان يفتح القراءة ويحمد محمد ما لم يرفع راسه
 من الركوع وعن الحسن كرامته السجدة على كور العمامة كبره الا ان كانت
 بحيث لا يولي عنقه اما للمحكمة لا بأس به وانما كبره المرور موضع السجود
 لا بأس به بالصلاة على الكرسي والطعام الا الارز فانه لا يستعمل الصلابة
 في ارض العصر اول من الطير حتى اذا كانت لمسلم فانه كبره على الطريق
 والقبر وقيل اذا وقف فيه وسوطين لم يكره وقيل اذا مضى شيئا
 فبعد صلاته لو خرا اعصر عنيا فتفسد صلاته لا تفسد وقيل على كل حرف
 في القرآن لم يطلها مطلقا لو زرع قيصم في الصلاة او نزعه لم تفسد ولذا
 لو مسح براسه وجنته وثبت اذ فتح على موضع ما مر ثم قام على موضع لما صر
 ثم قام على موضع نجس ان تحرك قبل ان يركب لا تفسد ولو نكح
 تفسد وان قلب وكذا ان كان خطاء ثم علم فلم يتحرك في الحجاب وقيل
 قليله غفو في العمد انجبا وفرا حتى ابرؤ خنيفة بالفساد وعلى هذا كشف الحوزة
 وسقوطه فدام الامام عند الزحام وعند ابن يوسف في الاخفاف عن
 القبلة اذ لم تفسد وعنه تفسد لو شئ ليذهب في صف او يدور من شجرة
 او مال عن يمينه وعن يمينه لو فدام او انك على عنقه او وجهه الى
 القبلة لم تفسد وقد ساء اذا لم يكن من عذرا ما لو استند بالقبلة فشي
 متعذرا ولم يثبت فسدت صلاته لو انتزع النعل او لبسها او سوي العمامة
 لم تفسد بخلاف ما لو اعظم او تحرت المرأة او تلبس الخف اذا لم يجد
 المرء من ينزله من المحرك لم يجر صلاته ولو صلى وفي يده عمامة وارتد
 او زمام ما فقهه وسو نجس ينظر ان كان ما فيه قبضه طامرا جاز وان تحرك
 محك النجس اما لو كان مقبضه نجس تفسد وان خوته الدابة عن موضع
 مجاوز موضع سجوده تفسد والا فلا لو طن ان الامام قد كبر فليقبله
 ثم يركب فيه روايان اما لو اذنت مضطجعا من غير عذر فخطأ انقضى
 وضوءه لو اركب امامه في السجدة الاولى فلم يسجد معه حتى يسجد اخري

اتبعه فيها ما لم يركع الاحاد في الثانية وفيه الجامع للكوني لو اركب راحلا او
 ساجدا فرفع راسه قبل ان يسجد لم يفسد ولو انشبه وقد يتعدى الامام لليلة وفيه
 وطن انها للصلاة فركع ويسجد يريد ابتاعه لم تفسد وان يسجد اخره يثبت
 ولو قال الامام هذا السجدة كنت محدثا فيه العشاء اعاد المسبوق وهذا
 اصح الروايتين اذا اخذ وقت صلاة العبد تفسد كما لو خرج وقت السجدة
 والجمعة لو تذكر الامام فاقته بعد ان يصرف للمحدث قبل ان يقدم احد فيسجد
 صلاته وصلايته ولو نوى القوم كل نفس انه يوم جئت احث الامام لم يجره
 صلى ركعة يوم ثم اذن قوم اخرين ووافقوا موافقه ما جئت اخري فاموالهم
 ان يومهم فاحرف اليهم الى موضع جاز له المشي اليه فليرسوا الاستقبال
 بهم وقطع ما مضى وقدم الا ولو ن غيرة فاقوا به لم تقطع صلاته وعنده
 صلاة الا ولين لو كان الحليقة مسبوفا بركعة فطن انه مسبوقة بثلاث فقدم
 من سلم به عند الرابعة في نفسه فلم يبع او لحن انه مسبوقة بركعة فلم
 يتعذر في الرابعة فسدت صلاته جميعا مسبوقة بركعة استخلفه الامام
 في الرابعة فشكل ملك اذكر الثانية وقد نام في الثالثة بدا بالثالثة بالارابعة
 ثم قدم مذكرا فلم يبع ثم يقضي ما سبق فقه لم يتحرك في المشكوكه وخطا
 كما يجب في التحرك ولو نام في اول ركعة فاستخلف الامام قبل
 السلام واشار اليه انه ترك اربع سجودات ولم يدرك كيف حلها قيل يسجد
 في الحجاب ويصلي سجودته على تمام صلاته ويصلي سجودته في الركعتين اخيرا
 وقيل يصلي الركعتين ويصلي سجودته في كل ركعة سجدة سجدة وعن محمد
 سبعة الحركت ينبغي ان يتنحى تحت ثيابه فان انكشف عورته تفسد وعن
 ابن سليمان انه يجوز اخضا اعتنا الطريق الماخ من الاقتداء ان يمكن
 المشي فيه عند ابن يوسف وقيل ما يمكن ان يقف فيه ملد عرجا واما
 في النهر لو لم يكن على القنطرة احد بطريق الاقتداء في النهر ماء او لم يكن
 اذا اتمت الطاهر ومو في السنة يقطع على الركعتين ثم يقضي اربعها
 وقيل يقضي ركعتين وقيل لا يقضي وهو الصحيح ويرد على ابن
 يوسف المروغوف الحايطة قوز فامة الرجل بين يدي المصلي ويكون
 شتره له وعن محمد اركب الامام الشهدا واقتدي به ثم احث قدوب

يتوضأ ثم جاء وقد فرغ الإمام ولا يدري التشهد كان للتشديد أو لا ربح فيه
يتحرك ثم سأل بعد الصلاة فإن أصابه أو لا أعاد وكذا ففتحها ثم شكها إلى
الإمام وذلك بعد ركعتين واحد على مساق وقيل يصليان فليجمع سورا
لا سبق أحدهما الآخر ولا يقرأ عنه ولا يقيد به أما لو شك بعد ثلاث
فليجمع هو الأول وإن شك بعد ركعتين فذلك وعن ابن يوسف في
ركعتين شكهما الإمام ركعا وسجدا ولم يغيرا بينهما التي خلا فان غترت
تعد وتكره الإمام في المندورة كما في التطوع وعن ابن يوسف في قراءة
السورة في الركعة الثانية ما قرأها في الأولى سهوا سجد لله سجدة فليقرأ
في الثانية سوزة ما قبل السورة التي تجزئ الأولى في الأولى ذلك هو
الله أحد وفي الثانية تحت يد الإمام لب ما لا يسجد لله سجدة ولكن قد ساءل
نعم وقيل فمن صلى على النبي في القعدة الأولى لا يسجد الحلق حتى يصلي
خلافه ولو ركع في التشهد وتبعه في سجدين السهو ثم ظهر أنه لا سهو عليه
فليجمع الإمام في سجدة واحدة أو ركعة شك أنه صلى الظهر والعصر
ثم علم لا سهو عليه بحيث يطول بحيث يجزئ سجدة واحدة إن شغل عن الأيمان
بكون آخر لو شك في صلاة ركع الصلاة أعاد في الوقت لو شك في ركوع
وسجود وسو فيها أعاد وإن كان بعد ما فلا ولو قرأ أكثر العائنة أو قراء
من آخرها حر فاعاد ما كان يسجد وعن ابن يوسف إذا شك في التعل
ليلا فحقت سجدة سوا وقد ساءل في الحمد لو ذكر سجدة بعد التشهد الأول
سجدة واحدة أو التشهد ولا يصح مع الفوات من السن إلا ركعتي الفجر
وروي أنه لا يصح بها أيضا لو شك في فاتحة وآية التوحيد ثم علم بها أعاد
كالماء يظنهم سوا ثم علم وعن ابن حبان فيمن أدرك النجوم في الصلاة ولا
يدري أنها المكتوبة أو الترتيبية وأنه يكره ويؤي المكتوبة على أنه إن لم تكن مكتوبة
يخشيها يخشي العتشاء فإذا سوي في العتشاء صح وإن كان في الترتيبية فصح له
فلا عن ابن حبان في المجرى أن الترتيبية لا ينبغي تركها وهي في بيت
أفضل وعن ابن يوسف وعن ابن حبان في المسجد أحسن الآلة وقد رأت
في بعض الكتب أن كان الرجل متقدي يني في المسجد بالإمام عنه خلاف
ما إذا لم يكن مشهورا متقدي به وقد قال بعض العلماء من أسك زمانا

أن الترتيبية تثبت بالاجماع جماعة فمن صلاها منفردة أو لم تكن تروا ويجز
الترتيبية ما عدا أساير السن غير ركعتي الفجر التطوع قبل الفجر مخفضها
وإن لمالك لا بأس ومخفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد المكتوبة عليها
بخس القراءة في الأخرين وليس على المسافر أن يصلي السن وقيل يصلي
ركعتي الفجر حاشا وقيل ركعتي المغرب أيضا إذا قعد في العار بالأي
لا يتخير ومن يقرأ أن يصلي ونقرأ سورة البقرة ثم قرأ سورة قصص لم يجز بخلاف
الصوم في الحرم يرد في الشتاء ومن يقرأ أن يصلي فليأمر في يومها قاعدا
روايتان للمسافر إذا جاوز المصير يتصور أن انصك بها القدي وقيل لا
خفى بما وزمنا يتصل بالمصير قرا ما ولو قرأه كذا روي عن ابن زبارة
وهو الصحيح والملاحح مسافر أو لا عند الجن ومن دخل دار الحرب بآمان
حيث نية الإقامة ومن أسلم منهم فلم يغيره بواله ولم يحلوا به سلامه فهو على
أقامته إذا دخلت الأسير منهم فتوى الإقامة في غار لم يغيره وكذا لو حرب
منهم ولو أسف لمئة أيام لم يغير نية بعد ذلك مخفيا إذا سافر حتى يبلغ بعد
يوم ثم بخلاف الكافر يلم وفي وجوب القراءة على المقيم فيما يتخير بعد الإمام
أما من المسافر صلاته روايتان تجمع المواضع المختلف فيها المرأة حالة الألف
الحريان يوي وقيل المرأة تحضر حرة وتقف فيها إلى الصدر وعند
محمد لا بأس بلبس الحرير للمحرم وإن لم يحضر الحدو وأذا أتاه حب للحرب
فلبسه فلا يصلي فيه إلا أن يخاف الحدو ولو صلى بها جبهه الظهر ففقدت حرمت
وم ثم من الأخرى العصر والأخرى المغرب أجزاء الظهر ويجزئ العصر
من أم في الظهر والعصر وأما المغرب فيجزي من أم فيها في رواية ابن رستم
عن محمد وفي رواية خلف سعيد ما وكذا لو سمعوا من أحد من صوما أو وجدوا
ربما فقد الحلق أبو يوسف أنه إذا صلى بهم الظهر والأخرى العصر والأخرى المغرب
أجزاء وإن أحدث الإمام فقدم أحدهما ثم أحدث الثاني فقدم الثالث
فحدث صلاتهم الأجزاء اليسير لا يفسد إذا لم يفرج وجهه عن القبلة ومن
صلى ولا يجزئ بنية القبلة ولا أنها شكك وظهر الخطأ أعادها ولو ظهر الصواب
أولم يظهر شيء من صلاته أجزاء ولو شك وجهه إلى القبلة فصلى بغير تحري
أعاد فإن ظهر الصواب يضي فيها ولذا إن ظهر صوابه سجد فراعته ومن لم يكن له رأي

في القبلة فقد قيل لا يصلي وقيل يصلي الى اربع جهات وعن ابي يوسف في
الا على اذ المكين وجهه الى القبلة فيسوي رجلك في صلاته بخبره وعن ابن المبارك
لا يخرج في الزمان ولكن يصلي في كل ثوب ثوباً فيه بول ولا يبيت الا بلس
وان كان ان المشتري جلي فيه فاحت الى ان يبين ولد الفرائش والعز ولوراي
عن ابنه بنو ضاء بانه يحس غلب على ظنه انه اخذ يقول ان اخبره فخبيره والجهل افضل
للمنفرد فيما يجهر وفيما لليل بين الجهر والاختفاء فيمن شك منك صلي ام لا انه لا
يعيد في الوقت ومن ظن ان امامه محدث او ان عليه فائتة او ان الشمس
لم تزل اعمادك ظن انه محدث او خالف تحريمه في القبلة الكنايم او احذر في
فجر اعمل لسانه بآية السجدة او لفتن الطويل تلك الالة لا يجب على السامع قيل
هذا قول محمد وروى ان عطاء طاف البيت فقواية السجدة فادى بها ذكره
ابو حنيفة وابو يوسف للباشي وانما الايا بها مخبر بجوازها في الصلاة لو علم في
سجدة التلاوة او حدث فيدت ولا تغد محاذاة المرأة في ذلك وان نوى
امامتها واختلفوا فيمن قرأ على عصف ثم انتفك الى عصف من تلك الشجرة
فكبر ما روى ان الركوع في غير الصلاة يخرج عن سجدة التلاوة لو قرأها في
الصلاة فركع بها ولا يريد السجود وقد رر ما وسور اكره فان شاء احتسب بها
وان شاء سجد للتلاوة واحاد الركعة وان ذكرها بعد ما رفع راسه فان شاء
جعلها ركعة واخرته وان شاء سجد للتلاوة واعاد الركعة وان شاء اعاد الركوع
ولم يسجد للتلاوة وسجد الشكر كبره في رواية ابي يوسف ومحمد عن ابي حنيفة
وعن محمد لا بأس به عن ابي يوسف المصرا الجاه لا سبعهم جامع واحد وعنه فيه
عشرة الآف وعنه فيه منبر وفاخي ينفذ الاحكام والحدود وقيل ما يعيش فيه
كل صانع حينا عنه من سنة الى سنة من غير اشتغال بحرفة اخرى وقيل ما يولد
فيه كل يوم ويموت وعن سعد بن ابي وقاص كان جلي ثلاثة اميال من المدينة
ربما كان يحضر للجمعة وربما يدع وعنه الجعة عن ابي حنيفة قال ابو يوسف
وقيل يخطب بالسيف في كل ليلة ففتح بالسيف ومن استعمل على الصلاة
وحده فله ان يتخلف فلو احدث الخطيب وانصرف واستخلف ثم سبق المحدث
للخليفة لا يجوز ان يتخلف وعن ابي حنيفة للامام ان يكلم في الخطبة بخلاف
ما في الاصل القروي اذا دخل المصرا لحاجة لا يجب عليه الجمعة وقال ابو يوسف

احسن ما سمعنا في التخلي انه يخصص فيه ما لم يخرج الامام من غير ان يؤذي احد
فاذا خرج فلا يتخطى لوقت الامير باب القصر واذا نزل من في الدخول فجمع
بجذبه ان صلوا ما قبل صلاة ركعتي المسجد عند من لا يريد الجمعة في موضعين
وقد اساء تترك المسجد ومن لم يداور ما فوض الوقت الظهر والجمعة انما
الفرض ما يستقر عليه فخطب ويمنع المتساكين عن السؤال وقيل ان كان يتخطى
و يجزئ بين يدي المصلي لانه ان يصلي لواء صلاة العيد لم يخطبها وان شاء
صلي اربعاً عن ابي حنيفة ما دى بالناس ليخرجوا الى المصلي للعيد والموارب
في خطبة العيد اثنان هما بالكبير والكبير قبل ان يبرز من المنبر اربع عشرة
قيل لا يبر خيفة يفيج لا ملك الكوفة وغيره ان يكبروا في ايام العشر في
لا سواق والمساجد قال نعم قيل اذا مات ليل لا يوضع على ظهره شيئاً
لئلا يتورم الحصب ثم وقيل يغسل في ثيابه ان مكث في المعركة اقل من
يوم جرح لم يغسل وان كان اكثر غسل وان كان طالبا فمات بوقوعه عنك
فان كان مظلوماً لم يغسل لو قيل انه او قتلته زوجته ولها منه ابن لم يغسل
وان سقط القصاص لو كفن ثم علم ان شيئاً منه لم يغسل فانه لا يغسل ما
ون الحضور بعد التكفين خلافاً لمحمد وعن بعض اصحابنا لو خزن شعر
الميت او طغره بذهن مع سيرة بالبخارة ولا يوقها حتى لا يتحرك الميت
صلى على الباغي اذا مات خنق انفه وقيل خلافه وبعد انقضاء الحوب
روايتان ولو شجوا سمحة فاموا خلف الامام ثلاثة صفوف يتقدم الواحد
و خلفه ثلاثة وخلفهم رجلان وخلفهما رجلان في الصفوف الثلاثة
لا يصلي على الجنائز في المسجد الا المسجد بني لها ويجوز قراءة الفاتحة عليها على وجه
الدعاء ولو ترك فيها تكبيرة تقيد عن النجس ومحمد بن الازمكرامته وعلو المستنفا
وعنه ما لك لو تركت صلاة جارية لم يصف المرأة اذارات الدم ثلث
ايام ثم انقطع جاز الوطى المستحاضة التي يجب عليها الغسل لوقت كل صلاة
فانها صلي تقراءة ثلاث ايات قصار ولا تقرا في غير الصلاة ولا تقس المحضف
ولا ياتها زوجه ولا تغد في مصلاها ولا تدخل المسجد وتطوف للزيارة
والصدر فقط عن بعض السلف يجب الوضوء للحائض عند دخول وقت الصلاة
وعنه بعض السلف انها تناب ثواب الصلاة اذا خرج الدم من شيرتها

لم تكن نفسها الا ان يخرج منه اسفلك وقيل للعالمة تاخير الصلاة وقيل وقت
الحيف والحيث ثلث عشرة سنة وقيل اول وقت الحيف تسع سنين وهو
اول وقت الويل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعائشة وبعثت
تسع وقالت عاتية ما حاضت امرأة بعد حين سنة وعن كريب مولى ابن
عباس قال مات لابن عباس ابن عبد يدو بعثمان فقال ابن عباس
يا كريب انظر ما اجتمع له من الناس قال فخرجت واذا الناس قد اجتمعوا
فاخبرته فقال ملكهم ارعون فقلت نعم قال اخرجوه فاني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل مسلم يموت فيموت على جنازة ارعون رجلا
لا يشككون بالله شيئا لا شفيعهم الله فيه **من القنابل والابن اللبث** قال
رحم الله شبل محمد بن الحسن الحوض الذي يقتل فيه الجنب قال شبل
مسجدي خدا وكان مسجدة ثمان في ثمان وفي رواية ابن سيلم عنه ان يكون عشرة
في عشرة وعن ابن مكيه ثمة عشر ولو كان عشرين لا جد في نفسي شيئا واختلفوا
في عمق بناء العذبة فكان الفقيه ابو جعفر الهندواني اذا كان الماء بحال
لورفعه انسان يكفيه ان يحس ما تحت من الارض ثم يتبعك فلا يتوضأ فيه وان
كان لا ينحس يتوضأ وبه اخذ ابو اللبث عن ابن سيلم في ماء لم يولد ماية ذراع
وعرضه ذراعين لا يتوضأ فيه وان باب فيه انسان ينحس من كل جانب عشرة
وعن ابن خزيمة لا يجرى ماؤه وطول الماء فيه بحيث لا يخلص بعضه ببعض
فانه يجوز التوضي به وبما خذ قال ما يجتمع له عمق اقل من عشرة في عشرة
يتنجس بوضوع النجاسة فيه وان انبسط بعد عشرة في عشرة نجس كما
لو كان عشرة في عشرة فو قعت النجاسة فيه فهو طاهر ثم اجتمع في موضع اقل من
عشرة في عشرة طاهر قال حوض عشرين في عشرين نجس ماؤه حتى عاد
الي اربعة اذرع وقعت فيه نجاسة ثم دخل فيه الماء حتى اتملأ ولم يخرج
بحاله نجس قال حوض صغير بماءؤه ثم دخل فيه ماء وخرج من الجانب
الاخر فيصير جارا فيكون طاهرا وان لم يخرج بقل ما فيه وبما خذ ما لم يستن
اشوا النجاسة فيه قال ما يجري عذبة انه لا يستن حركته فتوضأ به فيظن ان لم يزد
ما نفع من يده بك بدور فيه فانه لا خير فيه قال نجس في الجرد وتوضأ منه
والماء متصل بالجد وموركد الا حوط ان لا يتوضأ الا ان يكون الماء مستقلا

عذبة ملتزقة بالجد قال لو وقع الميت في الماء بنحس قبل غسله وقد
اختلفوا بعد غسله قال حبان النجاسة الاخر الجرد ينجس ثلاث مرات
ونجس فيه كل مرة اما اذا كان عذبة جرد ينجس ثلاثا من غير تخفيف
بطرف قال لو مسح راسه بطواف اجاب عنه جازان كان الماء يتقاطر اليها
قال لو مسح بجر من اصبع ثم ما لمسها فمسها فله ثلاث مرات وفي كل وضعها
موضع اخر جاز قال محمد بن الحسن لو مسح بها مية وستة منقح جاز
حيث يسع مقدار ثلاث اصابع قال لو وقع حجر العارة في دمنه او خطمة
فلجنت لم ينحس هالم يتغير طعمها وبه ما خذ قال ابو سليمان اذا وقعت
العاراة في بئر فنزع عشرين دلو او اصاب للدلو والرشا واليد طاهر الا باجاء
الي الغسل اما لو اصاب ذلك الماء شيئا خارج البئر غسلك قال ابو
يوسف نزع من بول النشاة والبعير من البئر ارعون دلو قال
محمد بن نمالك الرازي العذبة تقع في اللبن فهو طاهر ما لم يتغير لونه ولو
وقعت فيه فالعابا قبل ان تفتت لا بأس به ولا بأس بتليين القبر
قال صدق ماء في حرم صب الحز في الحوك فصار حلالا بأس به قال
بيد بالوعة حفرة وما حتى وصلت اليه الماء ولم يصل اليه ذلك نجاسة
قال ماء طاهر وجوانب البئر نجس الا ان يوسعها في العرض قال اغتسلك
من الجنابة وبينه اسنان من الطحاح لم يصب الماء لا بأس به كما في الوسخ
بين الخفارة وقيل في الوسخ ان كان بلاء في وسخه وسومته لا بأس
باصباب الماء اليه ما تحم ولا يمكن الا بان يتلغ الوسخ منه وان كان غرو
في الخفارة نراب لا يمنع وحول الماء الرية قال لو ذاب البلع وسال
ماؤه في الطريق الذي فيه نجاسة تعينت فيه الطين واخطلت به لا يبرئ
اثره يتوضأ به قال جامع امراته ما دون الفرج فدخل ماؤه فرجها
لا غسلك عليها قال الطي رجل رمى بجره في بئر فانتص من وقوعها
فاصاب ثوبه فعاب به غسله وعن ابو حنيفة بن يوسف لا يبرئ ما لم يستن اثر
النجاسة ولذا كحمار قال في ماء قيصيب منه رث ثوب لا يبرئ حتى
يستن اثربوب وبه ما خذ قال ابو حنيفة رحم الله لا فرق بين غسل
الحي وغسل الميت عند بعضهم قال ما سال من ثم النايح فهو طاهر عند

عند ابي حنيفة ومحمد وقيل ان كان له لون بمنزلة البقرة قال لو سجد المحدث
 فاضرب ونزع الماء من البئر لم يفسد صلاته قاله ابو سليمان قيل له ان ابا
 يوسف يقول يفسد قال لم يفسد ولو كان يروي عن ابي حنيفة والوليد وليس بشيء
 اما لو خرب الدلو ونزع الماء ففسد صلاته وكذا لو توضى ورجع الى موضع
 صلاته فذكر انه يفسد بقاءه في منصاته فوجب لطالبه ولو تذكر انه لم يفسد بقاءه
 قيل ان يبلغ مصلاه فيفسد واما لو تذكر بعد ما قام في موضع صلاته ففسد
 ويسجد ويستحب قال لو توضا ولا يفسد له فوضعه رجله على الواح
 المشرعة وفركها يدها من برجله فذكر لا يجب غسل رجله لاجل
 الا ان فيه ضروره ولجوي وبه ما خذ قال مني كلب على فوضعه فغسل من
 اليك لما مر الا ان يكون التلم رطبا فيفسد قال مني كلب في درعه ولبس
 ثم ولى قدمه على شيء احب اليه ان يغسل وما ياحذر الكلب باسائه ينظر
 ان اخذ حاله الغضب لا يجب غسله وان اخذه حاله المزاج غسله لان
 اخذه باسائه وشغفه والتم ومن غس يده في سمن نجس ثم غس يده
 في الماء الجاري ثلاث مرات يغسل حرمه الا ان اثر السمن يبقى على يده فهو
 لما مر فانه سمن محض بلا نجاسة قال ابو يوسف فيه ديب فغسله كما سجد
 فانه يغسل الا من ثلاث مرات ومن رغب وقت صلاته فاخذه الى اخر
 الوقت فتوضى وصلى والدم سايب ثم انقطع في وقت صلاته اخرى فغسل يده
 ما لم يدوم السيلان وقت كل صلاة كما ملك والفقير ابو جعفر عليه السلام
 في المسجد وروى ان عثمان بن عفان اخرج وارقا يلبس في المسجد قال
 ابو يوسف عزف من حوض الحمام بيده فذكر وكان الماء ينصب من الانبوب
 في الحوض والناصب خير عون من الحوض غرقا متداركا لم ينحس لو
 بال صبي على الارض تغسل الارض بان يجيب عليه الماء ثم يدلك ثم
 ينشف بشفوف او غيره ثلاثا او حسب عليه ماء كثيرا فغسله غمرا بينا لا يوحى
 فيها لون ولا رائحة فينشف الارض خف يطا بته كدبا من فركك في
 حوضه ماء نجس فغسل الخف وكله مرات ثم يلاء ماء ثلاث مرات
 فصار لها من غير عصر وكذا يلبس كبرنج جعل في نهر ايلة صار لها
 قال غسلك ثوب بجن ثلاث مرات فالتا طومنه في الثالثة يكون نجسا

وكذا

وكذا الثوب واليد الا ان يحصر بها حرقا ليد والثوب كله لما مر في المدة
 الرابعة قال في ما مر قبلك العصر في الرابعة قال الزوجه منك سائر
 المسلمين فيه وجوب التوضيعة للزوج قال ابو يوسف بشرح نزع
 ما وما كلف فينزع كل يوم عشره جلاء او اقل حتى نزع ما كان فيها من
 المقدار اجنها واجاز وبه ما خذ قال لو جامع واغتسلك وخروج
 خفة المني لا يجب اغتساله ثانيا في فوط خلفه ابوب وبه ما خذ قال لو جري
 خرج منها ماء الفحل جده غسلها لا يجب ثانيا بالانفاق قال لو جري
 الماء سيرا ينبغي ان يتوضا منه ووجهه الى ورود الماء فانه ان كان وجهه
 الى مسبك الماء لم يجز الا ان يكثر بينه كل عرقين مقدار ما يذهب غسالته
 من تحت حجر فيصير منه الثوب محكم حكم روثه لو قاعد في صلاته اقل من
 ملك فم وكلف يلمح فم اكثر من قدر الاربع يجب غسله فان احسب
 اختلفوا ما لم يكن حدثا ملك من نجس ام لا قال قال الفقير ويطهارة
 ما خذ حتى لو اصاب الثوب دم على راس البصر غيب سايب اكثر من قدر
 الدرهم فهو طاهر ويغسله ولا وضوء عليه وبعض في صلاته قال بشرح
 لم يبق نصيب يد الصبيان واما ملك الرثاق والمكارون يجوز التوضي به
 كقصحة تزيد خضع يرك فيها مع ايدهم بلا كراة لو نزع ماء سيرا نسان كله
 بخير امره لا ضمان عليه بخلاف ماء البئر فانه يومران يلاء لود
 شاة ثم مسح المديته بشفوف ثم قطع بها بجزان لم يبق عليه اثر الدم قال
 جماعة عند محمد بن يحيى الله عند فاحدث واحد منهم فقال محرم ففعل فليعد
 الوضوء قال جوبه بن عبد الله البجلي ومو كان جازا لب كلنا جميعا جعيد
 الوضوء فقال عمر كنت سيدا في التحا ملية فقيها في الاسلام قال الفقير
 هذا عيل وجه الذئب اما من طوي الحمار اذا كان على كل واحد منهم ما احث
 لا يجب عليه الوضوء كعشرة كل واحد منهم بجارية فاعفوا واحد منهم جارية
 ولا يورى من مؤفلك واحد منهم ان يغسل جاريته اذا لم يلمسها
 قال من يتنجى بالماء فيجرب الماء على خفيه رجوت ان يتبع الامو فيه او لم يكن
 في الخف خوف فان كان فيجرب الماء على خفيه رجوت ان يتبع الامو فيه او لم يكن
 به لتقلبك قتيمة وميل قال الفقير ينبغي ان يحيد كالمجوس في المحضر قال

من دهن بلا غسلك يصلي على قبرة قال لوراهن بن جابر عن ثوبان بن زيد
عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام ان يغسله بماء من ماء
ولم يترك شيئا يحب على الناس ان يكفونه من ماء من ماء
الحج اذا كان عربيا لا يحب عليهم ذلك اما لو صلى هناك عربيا
رجل مع ثوب ويصل الحارث لو سأل اعطاه فليعلم ان سبيل الماء الوضوء
في رواية شريفة عن ابي يوسف في الدم الغليظ والحذرة الغليظة
اذا يبس على القبر تحتها لا بأس ان يصلي فيه كما قلنا في المني وهذا
خلاف رواية الاصل قال لو احببنا بما شئنا بعض اعصابه فليحسبه
لنبيانه قد عذب اثرها جاز ومن شرب الخمر من ثوب في فم الزراف
ما لو كانت الحرة على ثوب طهرها ذلك الزراف وكذلك الهرة اذا اكلت
العارة ثم شربت الماء بعد وقت طويك وكذا الصبي فاه على صدر امه
ثم مضى بعد ذلك برأها بغير قال لو صلى مع وزم احببنا الله ما شئنا
في الوجين لا يجوز منزلة ثوب ذات طائفة فاحسبنا النبي شئنا مساحته
ورحم ونخدم الجانب الاخر فاحسبنا ثوب واجر قال
الا قلنا لم يغسل في الجنابة جلد راس الذكر بحزم لو اغتسل في المسجد
ينبغي ان يخرج منه ساعة فان في ليلة من الخروج يتم الصفح في البرة
اذا مات في القبر في رواية الحسن عن ابي حنيفة يغسله وعن ابي يوسف
ان يطعمه من ثوبه وعن ابي طيغ وعنه معا ولا يغسله وبه اخذ الفقهاء
ومحمد بن سنان بن شجاع وابن عاتق اما الجيفة البرية لا تغسل عند ابي حنيفة
وكذا في الضفدع في الرواية المشهورة وقال ابو يوسف ان كان لها دم
تغسله وان لم يكن له دم سبيل لا يغسله وكذا في الضفدع وبه ما خسر
قال شاذان بن جهم حرم حوض فيه عصير عذرا في عشرة وقع فيه ما شئنا
حكم حوض الماء كلب دخل الماء ثم انتفض فاحاب ثوبا اكثر من قدر الدرهم
يفسده ما من الوضوء على الزوج كما في الثوب غطام موته اسك الذمة وقبورهم
لا يمشي ولا تكسر فيها نوع فوق خلاف الحزين يوضع الميت في غسلة
كما يوضع في صلاة لو لم يده ومسح على موضع بياضه في يد يكت مرار
ليكر ان تظلم منها الماء قال جلد الانسان وتشره وقع في الماء ان بلغ

طهرا فسد والتعليق عفو لو مسح الثوب بخرقه بطلت نجاسة وحرارته شديدة
ان اكلت حرارته تلك البلية لا يجزى ما يغفر فيه وان بقيت البلية بنجس ما
سار في السكك من ماء المطر يجوز التوضي وان علم ان فيها قدر من صلي
مضطجعا بالاباء نام فيها تغسل حلاته وبه ما خذ قال ابنه المبارك لا بأس
بالتمية قدك الاستنجاء وحده ومن صلي ومعه شعرا انسان فاحسبه
نعيد وعند اخرين لا يعيد وبه ما خذ قال ابن المبارك جعل المدازة في
اصح بحر ومحم جاوزت موضع الجراحة لا بأس فانه ضرورة **استنجاء**
تغسل المدازة فاحسبه لا تدخل الا صبح فيه وبه ما خذ وكذا الرجل
يغسل مقعده ما ظهر منه قال لا يحب على المستنجى من الاستنجاء لكل
صلاة اذا لم يكن بوب ولا غايط اما ما يجيب ثوبها من دم الاستنجاء
بحسب غسلها لو قف كل صلاة وقال البلخي والهمي ولي اذا نكث
موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنج ثلثه اجماعا كيفه
وان لم يغسل وهذا ما خذ بخلاف سائر المواضع وقيل اقل الاستنجاء
ثلثه اجماعا واكثره سبع **مسح** من انكر المسح على الخفين قال الكوفي اخاف
عليه الكفر قال ابو حنيفة رحمه الله ما رأت المسح على الخفين حتى صار
عنده اخر من الشمس قال محمد بن سلمة الناس رحلان اسك القبة
واحد الحديث وسائرهم لا شئ وما يقولان بخوار المسح قال محمد بن سلمة
باساوه ان ابا حنيفة اجاز المسح على الجوربين قبل موته ثلثه ايام
قال الخفيف وبه ما خذ اذا دبت وقت مسح ونحاف فساد رحله
لشدة البرد فانه يمسح **مسح** رجل بالبادية لا ماء معه يغسله ماء زمزم
مير صوب الراس لا يجوز له التيمم الا ان يخاف على نفسه الحيل قال
كوتيمم لدخول المسجد او التلاوة القرآن لا يجوز ان يصلي به بخلاف ما لو
تيمم لصلاة الجنازة او لسجود التلاوة ولا يؤمنه اما يجوز التيمم اذا كان
الماء على قدر ميل وعن محمد بن راس ميلين وعن ابن زياد ميل
عن ميه وميل عن سيار وميلين قد ارم وعن الا وراعي مقدار ربي سهم
و موارج مائة ذراع وشتر خارج المحصر لا يسمع اصوات الناس **مسح**
رجل سار ابا بكر رضى الله عنه عن رويارة ابنه يوب وما قال انيت

امراتك في جنبها قال نعم قال لا تغدو ثوب ولم يأمره بالكفارة **قال** اذا كان المصحف
في غير غلاف لا يجوز له ان يمسه بيمينه لان ما عليه من ثياب غير ملصقة
الا نزل لموصلي وفيه رجله تغلظان وعليها قدر لا يجوز اما لو قرئت النجاس
وصلى عليها يجوز فصارت كما لو قام على اجرة جارية على الارض نجس **قال** اذا خرج
اكثر الازل حلقها حلق النساء اما لو خرج اقله فحلقها الصلاة فيخرج عنها و
وضع يدها تحتها فيحس عليه وتصلح بالامام لئلا يوذيه ولد ما **قال** واذا
خرج راس الولد ثم مات وخرج الباقي لا يحمله حلق الا جبا فحس كما مات في
البطن **قال** ابو جعفر الهندواني انما افق تكلم ابن يوسف في استعمال
العاذة في الحيض بمرة واحدة في غلظة الدم والجرثومة **قال** محمد بن احمد القمي
ابو الليث **في الصلاة** **ذكر** لو قد يوم تبلى السرايك او او غمرت ان
اكون منك هذا العبار تفسد **قال** الهندواني لم يوجد في القرآن مثله فانه لو
قراء فان حزب الله هم الكافرون او فاحشهم ولا يحشون لا يلزمه اعادة الصلاة
وكذا فسا صياح المنذر بين الكسرا والهمزة التي الباري المصور بالفتح لا تفسد
وان تعد كقراء ما ان الذين امنوا وعملوا الصالحات او وكذا صحاب النار
عن ابن المبارك وابن حنفى النجاشي انه لا يقطع **قال** الفقيه هذا جيد
بعد الصلاة ولو قرأ الحمد لله وكل مو الله احد جاز اذا لم تقدر على غيره ذلك
او ثلثا من علة **قال** الفقيه ان لم يكن ثلثا من علة ولكن جري على لسانه
ذلك يفسد لو قرأ ولا الطالين او فصحك المجرى كالمسلمين او ان الكافرون
في حيات النجم الي غير ذلك مما في القرآن لا يفسد عند الاكثرين وفسد عند
الاخرين لو قرأ العود بالله بالدال ان كان ثلثا من الكسار جاز ولا فلا لو قرأ
ذلك الدار الاخرة تفسد **قال** الفقيه ان قرأ ذلك الدار الاخرة لم
تفسد لانه في القرآن لو قرأ الحمد لله والرحمان والرحيم وغير المخصوص
بالذكر والله الحمد الثنيات لله وسبحان ربى العليم بالدال **قال** ابو ميم
بن يوسف والحن بن مطيع ان لم يكن يصحح بكن جيد وجد جاز الصلاة
وان جهد في بعض عمره فلا يسيح ان يبدل جهده في ما في عمره حتى يفسد الصلاة
فان ترك جهده تفسد **قال** الهندواني لو قرأ الثلث نسي الله لا يفسد ما نسي
عند ذلك **قال** ابو القاسم الهندي الذي لا يفسد لسانه بالقرآن فيكونه اجبت

في الصلاة كما لم يحكم بنفسه وما ملكتها واما لو قرأ في غير صلاة بنظر ان ترك
الحروف على وجه صحيح كلام الناس سوى ذلك الكلام لا ينبغي ان يقرأ
ولا يجوز على قرائته وتفسد به حالته وان امكنه ان يتخير في القرآن اما
ليس فيها حروف لا تطا ومعها لسانه يقرأ فيها غير ما تحته الكتاب فانه لا
يدعها في الصلاة وان كان يقرأ استخف وكلف لا يغير به حاله وان كان
ما قصته وان كان مدبرا اكثر قرائته متغير لا يغير على اقامتها واكثره بحال
ما انزل فهذا بمنزلة الايج فيصلي بغير القراءة **قال** الاي اذا قيدي
بالنار به فيحلم اثنتي عشر ركعة في صلاة وقا **قال** بعضهم لا تفسد
وبه ما خذ **قال** تعلم القرآن كله اقله من الصلاة النافذة لو طوى
الا وان اذالاته ليدرك الناس الصلاة جاز بلا خلاف وليس كالمطوي
الركوع والسجود والقراءة والقيام للناس **قال** ابو نصر بن محمد المصنف
تسبب الركوع وان رفع الامام راسه فانه لا يكون ذلك من رلات **قال** ابو
سليمان لو طوى سكونه في الصلاة من غير قرائته عامدا وساجدا لا تفسد
لو قرأ في حالته وموابع صح قرائته بخلاف ما لو طوى امراته في يومه
لو قرأ في الصلاة كما بلغ بها الذين امنوا رفع راسه وتحويل بيك سيدي
لا تفسد والا ولي ان لا يفتح **قال** الفقيه لا ينبغي ان يترك قراء القرآن
والدعا اذا لم تقدر على ذلك بلا خلاف والما فحكم ربا وساجدا
فان القراءة خير من الترك **قال** اذا صار المصحف بحال لا يملك القراءة
منه يحكم في حرقه طامره ويدفن في الارض فان لا يبيد فيها من قراء
القرآن كله والاخر يقرب قلبه الله احد حنة الالف مرة فان كان قارئ
فقراءة كله افضل النظر في كتاب العلم افضل من النافذة في اللب اذا
لم يكن الجمع بينهما **قال** ادريس اما من في الركوع ترك الشاويته بتسبيح
الركوع وبه ما خذ **قال** ان هذا التسبيح اكدم من ذلك الشاويته اعلم
لو قرأ وتقولون ما يؤمرون لزومه السجدة قراء النافذة مع سورة مائة
افضل في الصلاة من احدى سورة مع النافذة الا ان ما قرأ في اخرها
اطول من السورة التي اراد قرائتها **قال** بن عباس لا يصلي على احد
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ما قولنا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد

الصلاة على آله نبيها وفيها تعظيم للنبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لا يقال على
 الاضواء لو حتم القرآن وقدر المحوذين بين يديهم ثم يقوم في الركعة الثانية
 ويقرأ الفاتحة وكذا من سورة البقرة لقوله عليه السلام خير الناس الى
 الحرة تحب يعني الحاكم المستقيم والفاتحة لا تفتح خلاصة من آيات من
 البقرة قال من اراد ان يقرأ آية من القرآن واكثر ما مورى ان يقرأ التور
 ثم يتبعه التسمية وكذا في سورة التوبة ان ترك التسمية فقد اخطأ الا ان يوصل
 بأخذ الانفال القراء في المصحف احب اليه لو قراء سورة اقرا وسجد
 للتلاوة ثم قام وقرا الفاتحة وبعده الفاتحة ثم في جنوبهم سهوا لا يحب عليه
 سجدة السهو لا بأس بقراءه فكل مو الله احد ثلاث مرات في الجمع
 في غير الصلاة افضل ما قرا في سجدة التلاوة سبحانه في الاعمال في
 سجدة الصلاة لو حتم القرآن في مكانه وسجد لكل آية ثم استأنف لا يجب
 عليه يقرأ آياتها لو قرا الفاتحة في الركعة الثالثة في التور وقفت
 ولم يقرأ السورة فعليه ان يرفع راسه ويقرأ السورة ويسجد للسهو
 ابن المبارك لو قال في صلاة في صلى الله عليه محمد عليه السلام لا تقصد
 صلاته اذا لم يكن مجيبا قال ابن المبارك يجنب ان يقرأ القرآن في الحنيف
 اول النهار وفي الشتاء في اول الليل فان الملائكة تصلي عليه الى
 اخيرا قال اذا اكبر للموع ثم بداه ان يزيد في القراءة لا بأس ما لم يركع
افعال لو صلى راعيا مستعيب القلم ومومروا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه فعل على راحلته في مطر شديد قال شرا الا صاحب
 في الركوع خاضه اما في الكبير الاول مواليس وفيك ما معي قال
 ابو بكر الاسكافي الاشارة باليختم عند قوله استشهد ان لا اله الا الله حين
 في هذا الموضع خاضه قال امام صلى التراويح في مسجد من في كل مسجد
 على الكما لا يجوز قال الققيم مواجب اليه من قول من قال انه
 يجوز اما لو كان المصلي صلى في مسجد من يجوز قال مقام سالك محمد بن
 الحسن عن التراويح في المسجد احب اليك اوفي فيه قال ان كان من
 يقصد به في المسجد احب اليه لا تكلمه الصلاة بين التراويح لو سطره وسجد
 عليه عتق فله عتق ما جنة وصلي بالناس حاز اما قضاؤه لم يجز لا يجوز

ان

لا يجوز

ترك

ترك السنة فانه مستثول عنها واذا كانت لا تقضى السوا والا عظم عند
 اصحاب الجماعة اتفقوا على شيء واحد لو علم انه لا يقبل على التورم يريد
 في التراويح على التثنية وان فعل عليهم لا يتركها اما الشايباني في كل تكبيره
 لو كان بين الصفوف في مصلي العيد فليدار ما عاين ان يصلي فيه قوم
 جازت كما في المسجد لو اخذ من مؤذن يوم الجمعة بعد مؤذن الاحد في الثاني
 منك ما لا اول قال الاذان موالا و من نزل به حنيف وله
 ورد ينكر ان كان مؤرخك كثر الضيافة لا ينكر ورده وان كان في
 الاحاديث ينكر ورده اجتمعا في دار فيها مناجرة ورت الدار ومومن
 الجماعة بما دون المتاجرة ولو صلوا على جنازة والوالي لم يرض ينظر ان صلى
 معهم لم يعيد واوان لم صلى لم يجز ما قال في غير تعيد المرحلين في الصلاة
 كما في التثنية وبما اخذ لو صلى بالقوم خمسة اشهر ثم قال يوما صليت بغير
 وضوء لا تحاد اما لو كان دون شهر يعيدون قال الفقيه ابو الليث ان كان
 نعمة يجب ان لا يعيد واوان كان اكثر من خمسة اشهر لو توجه في الصلاة
 الى غير القبلة من غير ما وب لقوله فانما تولوا فم وجه الله فهو كما فر
 قال ابو يوسف لو توجاه انسان وصلى الظهر وقال له اجرت فاقول
 نعم اما لو قال تعيب مني فاقول لا ادري فان ذلك امر بين الله تعالى
 وبين عبده واما يتعيب الله من المصلي لو ترك المصلي والاشد شيئا
 في الوضوء وركعتي الفجر يورب وبحس ولا يقال وفي ترك الوتر يقال
 لو قراء القرآن في الحمام في خفية يجوز قال ابو يوسف الجماعة فوق
 البواردي جاز تحت البواردي يعني في المسجد المبنية او ما رات الام
 ترك الصلاة من ساعته وموتوا اصحابنا ولا ما خذت من قال
 تركها الى ليلة ايام كراثة المروور بين يديه المصلي مقدار ما بين الصفين
 سلم في الحمام على من انشور صلى الضحى في بيته قبل ان يخرج الى مصلي العيد
 او صلى فيه بعد ما صلى العيد قال اذا بلغ المؤذن الى قوله قد قامت
 الصلاة ان نسا الى موضع الصلاة وان شاء لم في مكانه اما كان او غيره
 لو خط في الصلوات خطه كالمحارب وبه ما خذوا علققت ابواب المسجد
 فان قلت الصفوف بجيطان المسجد جار عند ابواب يوسف وبعض الماخرون

اغتفر واما ما من ابواب مفتوحة من اية جانب كان لو كبر سنه يومه ثم كبر سنه
فخرها اخرا وتطوعا بكل الاول قال محمد لا يستظهر الدعاء بك يدعوا
لها يحضره فان المحفوظ يدع بآل زفره كوكبر الي الا فتتاح وسوا الي الركوع اقرب
سهيو قال اذا زاد ركوعا لا تغدر صلاته وان زاد سجودا فقد ما
منه اذا كان عمدا قال الفقيه هذا على من دعاه اليه يوسف ومحمد ما جعل
مدرسه اليه جنيته رحمه الله لا يغدر بالسجود ايضا فانه لا يركع سجود الشكر
فصار ركوعا وركوعا وزيدا سجودا ولو كان سهوا الزم سجدة السهو ولو
قام في التراويح اليه الثالثة سجودا الي التشهد ليسم ولو مضى وجعله اربعا
ان فقد سجدة الثالثة فقد التمسك بكونه على تسليمين اما اذا لم تغدر فكذا
عند اليه يوسف وما اخذ الفقيه وعنه ان يكون لا سكا في عن سلمية واخذ
غلاما ختم فاستيقظ بعد ما طلع الفجر فعليه قضاء العشاء وما اخذ
قام الامام عن التشهد والمخند لم يتم فانه يتم وكذا رك لو سلم الامام لمغدر
يتم ثم يسلم وما اخذ الفقيه وعنده الاخرين يقوم او يسلم قبل ان يسلم كوسجد
الامام عن سهوه على طين انه عليه فانه يتم ثم يسلم عليه قال بعض
لا تغدر صلاته وتغدر عند اخرين قال لا حوط ان بعد ركوع الامام سجدة
لو زاد الامام سجدة ما سبها فلا يجوز ان يبايعه القوم بخلاف تكبيرات
العبد لو نزل في صلاته لا يدرى صلاته ام لا فان كان في الوقت صليها
وان شئ بعد ما باب الوقت لا يشي عليه ولو شئ ان ترك ركعة من صلاته
فان كان في صلاته فليها خذ بالاحياط ولينتهي وليتعد في كل ركعة اما لو
شك بعد ما فرغ من صلاته لا يشي عليه ومو من جرت الحسن البصري وما اخذ
مفسد لو مشي في صلاته مقدار ما جا وز موضع سجدة ما يدر على ما
بين الصنفين يغدر اما لو مشي خطوه او خطوتين لم وقف ثم مشي ثلث
ثم وقف ثم مشي ثلثه هكذا حتى انتهى لثلاث في دعوات يستقر بين كل
خطوتين لم يغدر قال الفقيه لو مشي من صنف الي صنف جاز والي صنفين
تغدر لو شئ ثلاث شعرات تغدر لو جرت ازاره لم تغدر وفي شدة
اختلاف لو صلي الصلوات في مواقينها ولم يعلم انها فرضت على العباد
اولم يعلم انها الغرضية من السنة فعليه قضاها ولو اعتقد ان كلها فرضية

تصح الغرضية ولو اعتقد انها كلها سنة لم تصح ولو علم صلاة الغرضية سنة
السنة لو كان لم يعلم ان في صلاة الغرضية سنة واداب صحت صلاته لو نزل
الجملة والتعليق ثم كلف ساعة ثم قلها ثم كلف مكد لم تغدر اما لو نزل
القليل تغدر والا فغدر الكلف عنه اذا سجد وجهته الي الموضع قدم
وجهته الي امام يجوز ان كان قد مضى بجنت فقام الامام لا قبله لو قام في صلاته
فغدره فيها لم تغدر عن محمد في الا حارب بلغت حدوده الي الركوع يخفض
راسه حالة الركوع لا بأس بان يوم الصبي الذي بلغ عشر سنين في التراويح
وبه اخذ الفقيه صلى ابو بكر الصديق رضي الله عنه في ثوب واحد فالت له
بنته اسماء رضي في ثوب واحد وبها يك موضوعه قال يا بنه اخر صلاته
صلي لسوء الله صلى الله عليه وسلم تخلف في ثوب واحد قال الفقيه وبها اخذ
لو صارت المرأة وظهر فروعها كمنشوف بحزها وبها اخذ من صلى التطوع
فما عدا اذا اراد الركوع قام يميني ان يقرأ شيئا حين قام ثم يركع لكان
موافقا للسنة لو استغاث باثنين من حرف او حرفين او سقطوا عن
سلم يجب ان يقطع صلاته ومجبة قال الحسن البصري منه دخل في
الصلاة لله تعالى ثم دخله ربا قال الصلاة على ما ايسسه اولئك لو نظر في مكتوب
فقرأه في نفسه مستغفرا وفيهم تغدر عند محمد وبها اخذ وقال ابو يوسف
قولا في نفسه لا تغدر صلاته لو ابتلى بالصلاة في الطريق او في ارض سبل
ينظر ان كان الارض غير مزروعة صلى فيها الا ان يعلم ان صاحب الارض
قال الفقيه ان كانت الارض الذي لا يصلي فيها الصلاة خلف المشركين
لا يجوز قال الحسن البصري لا يصلي خلف من لم يختلف اليه العلماء وقال
ابو جميع النخعي من اثم فوجا يصير علم فهو كاذب بليك الماء في البحر لا يدرى
ما زيا وانه ولا نقصا وكذا ابو يوسف الصلاة خلف الكافر الغفلة والجهنية
والمنذرة وشيئك محمد في مخالفت عن الصلاة خلف الكافر قال لا
ولا كرامة لو دخل المسجد والمودع يقيم فانه تغدر ولا يكره قال ابو حنيفة
في الصلاة في عرف سنة يمينه ودمع له ان يقطع الصلاة وان كانت فرضية
اكثر منها حركت برقعون العبد في صلاة الجنازة ومو من جرت ابن المبارك
لو نزل الصلاة لا يجوز الا استغاثا لركب ذبا عيلما ولم يغير ولذا

وكذا اذا رايه الله تعالى لم يسجد على محلول بخوفه ان وجد الحج بانه وجبهم والا فلا
 آتت المريض في صلاته لو حجه لا تقصد وضوءه **قوله** ان يركب سيفه وبها حمله
 لو حركت الاذن على راسه بغير واحد لا تقصد اما لو اخذ مواعينه وادخل
 به نفسه وكذا لو اطلع سحبه في اسنانه لا تقصد اما لو اخذ مكانه خارج
 وانطلقها تقصد تسخير المراه حكم يجوز لا يجوز صلاتها ان كان مكنته فاف
 وان كان تحت الاذن وبها اخذ الفقيه لو ناذر بحجر الشمس فقول
 اليه الطل ثلاث خطوات لا بأس اما لو كان في الشياء فتقول من الطل
 اليه الشمس كره ولا تقصد ما لم تكن الخطوات كبره التقصير في المسجد في
 غيبه الصلاة قال من سجد الحوت فاحرق لتبصره لا بأس به
 اما لو قرأ القرآن تقصد صلاته قال الفقيه ان كان انصرف اقم حالة الجوامع
 لا بأس بتجارتها القرآن على التاليف فانه مروي عن الصحابة كوراه على ثوب
 امامه بما سجد اوله من درع ومنه رايه انه لا يجوز وان فك ومنه رايه
 الا ما جاز قدر الدرع حديد المصنوع صلاته اما لو كان من رايه الامام قبا
 الصلاة ومنه رايه المصنوع جوازه ولم يسل بذلك امامه لا يجيد المصنوع
 اما انظر اليه رايه المصنوع لو اسند ظهره الي سائر المسجد لم يرضه ولو لم يجت
 لولا السارية ما استمسك ذكر الطحاوي عن احمد بن حنبل لو حجب الوضوء وسجد
 الصلاة وهو الاخيلا لم يمسح برسوخ يقع في الماء قال الفقيه واليه ينحصر
 ولا يجوز الصلاة معه وهو **قوله** يصبر وبها حمله لو نظر اليه فخرج امرأته
 شهوة حرمت امرأته وقدت صلاته سارده الشاه كبولها حكمه مذبحه
 حكمه فاره مذبحه يجوز الصلاة معها على ما ذكر الكرخ واختار الهندوان
 بخلافه لو لم يصح ركنهم على الارض فيه سجوده لا يجزى وبها خذوه عن ابن يوسف
 جوازها فكل روايه شاذة لو صلى على الدابة وعلى سرجها او قنبرها سجد
 منه لها بها او عرفها لا بأس اما لو كانت جارية او دم الكثره قدر الدرع
 لا يجزى صلاته وبها خذ لو خاف السلام فاقصد به رجليك قبل ان تقول
 الامام عليكم لم يصح اخلا في الصلاة لو صلى ومعه مسك فاره الكثره من
 قدر الدرع يجزى فيه وبها خذ لو نوى في نفسه المولى او الزوج الا فانه
 عن سفره ولم يثبت ينبغي ان لا يلزم العبد والمرة اربعا ما لم يعلم بذلك

وكذا الاجير والمجنون لو اخذ شيئا ونسي كبره ولا يجيد **قوله** اصحاب الله
 يدون الصف الاول ما يلي المقصورة وبها خذ يعني للمجتموع وهم يجنون دخول
 العامة المقصورة اما في وقت الايع الصف الذي يلي الامام كومات وعليه
 صلوات شهور ولم يترك مالا فانه سيقدر من الورثة فقير حنيفة ورواه
 اليه مسكين ثم ان ذلك المسكين يصدق على بعض الورثة ثم تصدق على
 بعضه الورثة ثم تصدق على المسكين فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل
 يوم عشرة ايام فقير حنيفة فقير به ولا بأس بحرس شجره في المسجد للطل
 اما الحارز بيت البوارى كومات رجليه في مسجد فمحمدا وراى لكفنه ففضل
 شيء يرد اليه منه اخذه منه فان لم يحرف يحرف اليه كفن فله او تصدق
 لا يقر من مال المسجد المتولي لا لنفسه ولا لغيره وفي رواية الحسن عن ابي
 حنيفة صلى على امك البغي بعدما وضعت الحرب اوزارها اما قبله فلا
 وفي روايه محمد لا يصلي احد ورواه الحسن ناخذ وكذا في قطع الطريق
 ان قتلوا الا في قطع الطريق او ما نوا يصلي عليهم وكذا اذا مات الباعى او
 قتل لا في محاربه امك العدل رجلي عريان ومعه ميت معها ثوب
 واحد ان للميت فهو اخى وان كان للحي فهو اخى وان كان بها فالحق اولى
 فيصلي فيه ويواريه الميت في التراب لو كفن ميتا ثم وجد ذلك الثوب مع
 انسان فاخذه منه فان الذي كفنه اخى به املا ما نيت وليس له محرم يلي
 دفنها امك الصلاح من جيرانها لو اعتكف وعليه دين لرب الدينه ان
 يخرج من المسجد كثره افضل من الحق ومن الحج النافله تخرج البر
 ملحون عامر الصلاة في مسجد محله افضل وان قتل الجماعة من حضوره
 المسجد كثره الجماعة لا يذوق الميت في الدار ولا بأس بتسليمه العاطفة
 اذا لم تكن شاة فدحية كل صلاة نصف صاع من بذر والوزن انبا وكان محمد
 بنه فاعلى واربو القصر وعصام بن جميله يامرون لصلوات يوم وليلة نصف
 صاع بركا في الصوم وركب معضم عن هذا والله اعلم سيدك محمد بن الحسن
 عن عزيب الاشجار في المسجد قال لو الا انه شتم بالبيع لرايت ذلك حسنا
 لا يتخذ في المسجد بذر الماء عند ابي حنيفة وابي يوسف وخافوا ضامن لو كان
 حبيبا لا حنيفة على طامره وتخرج بالاختار ينظر امك العبارة من الحج بيت

فانه قالوا انما اجل خلاف ما يمكن الاختسان فانه لا يجتنب لحرمة التراب المسجد عند
اجتماعه ولكن اذا بسط له حوزته المسجد فمرو الا وانه لا يملك الطين عيت
ابن يوسف لا يتقود المسلم ابا الكنيسته والبيضة ولا يحكم المسجد الى المحل للمجلى
وكنف المحل يحكم اليها وسيد الكلب والهزة تناف الى الجنيعة ولا تحل الجنيعة
اليها ويحكم سراج المسجد من المسجد الى البيت ويجوز ان يحكم من البيت
اليه المسجد رجك وذلك دار الحرب بمان سبيهم ان يترك الاسارى و
يكا برهم فان استخرجهم مكانه ينظر ان كان الاسير حرا لا يثني عليه وان كان عبدا
ينبغي ان يبعث اليهم قيمته ويكون العبد له الا ان يدفع المولى قيمته اليه قال شداد
الاسير في ايدي العدو يقيم من الوضوء والصلاة يتيم وصلي وان راى الماء
قريب ولا يحد الا انما منهم قال الفقيه حديد بن قولك علمنا بيا الثلثة وكره
الحسن السجري وخلف ابن ايوب وجماعة ان يصلي شيئا لسؤال المسجد يوم
الجمعة اشتد الكرامة قال الفقيه ان كان السالك لا يتخطى رفاة الناس ولا
يمر بين يدي المصلي فلا بأس باعطائه وان كان بخلافه فالتصديق مكره
اذا عجز المرحض عن الاياه فلا كفارة عليه ان مات وان براه الاقتضا اذا كان
اكثر من يوم وليمة كما في المصلي عليه وان كان اقل يغني والاد اعلم عن الزمرد بن
اسامة ما كان ان المكنية في صلاة النحر يوم لا تبيد واروي بكره جلي بالناس
فبينما هم في الصلاة فاجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كشف صدره
عاشية ربه الله عنها فنظر اليهم وهم في صفوف الصلاة فلما وضع لنا وجه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظرنا كمنظرا قد كان اعجب البنا من وجهه
حين وضع ثم تبسم للضحك لانه اخاه المسجد فكعب ابو بكر بن علقمة ليحك
اليه الصف لكان منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد ان يخرج الى الصلاة
وعم المسلمون ان يقتلتوا في صلاتهم فوحا بتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم
من موضع فادى بيده اليه بكره الصدوق روى الله عنه ان تقدموا اشار اليه النعم
ان انما صلاتكم ثم دخل المحبرة وارضى الشتر فتوفي في يومه فلم تغير عليه
حتى مات فكان اكثر منظر رايه صلوات الله عليه **في رواية** قال
وجه الله خير من حاء الماء ثم اجاب من لمة توب انسان بخوز الصلاة مع ان لم
يصبه شيء من الحاء ولد الكلب من نوحه عقيب ان يقول من غير ذلك جاز من غير

ان يتطهر حتى وقت لواء ركعة الصلاة فيه الجبابة بخاف غوث الصلاة ان ذهب
اليه جلب الماء يتيم وصلي قال كبره منب الصبيان المصاحف في الكتاب علي عبي
طهارة منه تقدمه جكر احم وعليه عصاة مشدودة حول القدم بيطوان المكنة
عليها وغسل حوائج الجراحم يجب ان يحك ويغسل ويصم على وواجرم
ان امكنه وان خاف حله من سقوطه ووايه او روى دم وريادة وحلم يحلم
وكلف يصم على جميع ذلك وكذا موضع الاغتصاف وذكر حرا استرجاء المصاحف
امتداد السجود بحيث لا يثني به وفيه شيء سمعهم او علم **مسألة** لو افتتح الصلاة
بنية الفرض ثم غيبر نية في الصلاة وجعلها تطوعا صار تطوعا لوجهه تطوعا وروي
ثوابها لا ستاذه يوجز لها لو نذر ان يصلي خلف من ركعتين صح لا يخرج المصلي
عن الصلاة سلام الامام ما لم يسلم لو كانت جارية في صلاة فدعاها المولى لا
تقطعها وعذر ابن يوسف يد المراه لسبب مجوزة وعن بعض اصحابنا ان
عوزته وكذا في ساعد ما روي ان الصلاة بالجماعة في العتمة قبل غيوبة
البيان اخذك ام وحده في بيته بعد البياض قال ينبغي ان يصلي وحده
بالبيان قال ابو يوسف من شذخ في التطوع بعد العصر يؤمر بالقطع
ثم يؤمر بالقضا اما لو دخل فيها على من ان العصر عليه ثم تبين انه ليس
عليه يؤمر بالانعام كومات وعليه صلوات ويستغفر الورثة عنها يرجح له
توابعه فانه صلوات كثيرة ثم يغيبها من غير تحريم في مقدار ما غيبره ما يتعلها
قد فانه لا يجزيه ما لم يؤكل سلطانها ملك يكره عند الرجال اليه مشهد
طوس بن علي بن موسى الرضا وغير ذلك لا يكره من لم تترك الركوع والسجود في
النافلة باثم لم توفرا في صلاة قرأت شاذ ان كان اما ما يكره وان كان منفردا
لا يكره لو اشرف بحضرة الوتر على الكفن بخير رضى اليه فين فانه يقيم
لومات عن صلاة كثيرة لا مال سوي توب لم يبلغ قيمته قدرية كلها فانه ينبغي
ان يصح من موزة كل الثوب شي يبلغ قيمته تمام القدرية وقضت ثمنه من
المغدير ثم دفع اليه بنية تلك القدرية وعن ابن ميسود قال جاء رجل في
رسول الله الى لا تاخر عن الصلاة في النحر ما يحل بنا فلان بها فغضب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رايته غضب في موضع ابند عضاضه يؤميد
ثم قال يا ايها الناس ان منكم منغرين من ام الناس فليتيقنوا فان خلف

الصغير والكبير وذو الحاجة واليه لا تقوم فيه الصلاة اريد ان اطولها فما سمع بكاء صبي
فاجوز فيه صلاته كرايته ان استيق على اتمه **من مسالك شتى** قال الشيخ
ابو بكر الرازي رحمه الله في احكام القرآن بسم الله الرحمن الرحيم في الوضوء تنك
لكا في الاكل والشرب وقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ليقي
الفضيلة اما في الذبيحة فرض وانها من القرآن في سورة النمل فقط وفي
او آيات السور للتبرك غير ان الاختلاف في انها من العائنة ام لا فعدنا
الكوفيون انها منها ولم يجدنا في البصرة واليمن من اصحابنا رواية فيها غير ان
شيخنا ابا الحسن يقول نك الجهر بها يدل من منسبهم انها ليست بآية
منها وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اول ما يلقي علي من
الوجي بسم الله الرحمن الرحيم والمشهورة ان اول ما نزل اقرأ باسم
ربك الذي خلق وعين ابن يوسف عن ابي حنيفة انها شعرا في كل ركعة من
عند ابتداء قراءة العائنة ولا يجيد ما مع السورة وفي رواية محمد بن زبارة
اذا قرأها في اول ركعة في ابتدائها حتى يسلم قال وان قرأها مع كل سورة
فحينئذ قد أمضيت محمد ولم يجزها في الصلاة ابو بكر وعمر وعثمان وعلي بن
وانس وعبد الله بن مغفل واما ابن عمر ومحمد بن عيسى روايتان
قال سورة العائنة مكية وثمنا وزينة ولها اسمها فائنة الكتاب واما الكتاب
وام القرآن والسبع المكية وان قرأها واجتهد في ركني العرضين من ركعتي
ولا يجوز السجود لغير الله وما كان من الملائكة لا تقوم كانت السجدة لله طاعت
وعبادته ولا تخم كونه من الله وقيل انه يفتي مشروعا الى زمن يوسف
ثم نسخ اصلا لا يجوز الا لله سبحانه خاصة واصحابنا يجيزون وحول احك
الائمة المساجد وسجن الطاعة قالوا كان النبي صلى الله عليه وسلم يجزها بالتوجه
الي آية جنته شاة في صلاته فاختر التوجه الي بيت المقدس لانه جنت
الايحيا به الي ان امره الله تعالى بالتوجه الي الكعبة قال لا يجوز الانشراح
بالحنية الا بالكتاب والكتاب الجوارح غير الجوارح والسمك الا ان يكون طافا
سلك ابن المبارك ايا حنيفة عن قور على الباب فيها لم تفتح فيها طاف
قال ابو حنيفة ان وقع حالة العليان تهراق المرقمة ولا يوكل اللحم
ولن وقع حاش مفقودة وسكون تهراق المرقمة وبعينك اللحم ثم يوكل

وقال

اللبنة بن سعد بن جيسك اللحم مرارا ونحى عنه النار حتى يذهب ما فيه قال ابو حنيفة
اللبنة الذي فيه الميتة طاهر وكذا الاثمة وعندنا جميعه كبره واجموا فيه بيعة وحاشية
ميتة لا بأس بها وخذير ما يحرم الاكل كخزير البتر وكذلك انسان الماء
وعندنا ابنه ابيه ليلى وماكك والشايعي ولا وزاعي خنزير الماء لا بأس به
وسيمونه حار الماء المصطر عندنا ياكل من الميتة ما يحصى رنقه وشرب من الخمر
تملك ذلك الصلاة الواسط عند زيد بن ثابت الطهر وعن ابنه جابر بن عبد الله
الحصر وسوموسر عا شية وحفص ويومس ولي عن علي والبراء بن عازب
وابن مويجة والي بن كعب وقال حنيفة بن **رويب** المخرب وفي رواية
عن ابن عباس عن صلاة النحر تدرك بيت النحر والليل الجنب لا يدخل المسجد
لا نخوذ الا لا خيرا را عنهما وقال اللب لا يعتد به الا ان يكون بابه الى المسجد
وقال الشايعي يمد فيه ولا تحيد والي بن علي الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف
في حرة بني سليم على نحو مناهة استقبل القبلة والحد في غير القبلة
فجعل صفا بآراء الحد وركع صنف معه من روايت بن مسعود وفي حرة
مزند بن واما تلك الصلاة من النبي صلى الله عليه وسلم بدأت فصلي كل
طائفة ركعتين فيكون اربعاً قال عروة بن الزبير سار من و ان
ابا سريته ملك صلبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف
قال نعم قال بنى قال ابو سريته عام غزوة خندق النبي صلى الله عليه وسلم
الي صلاة العصر فحك الناس لما يفتين على ما مودع طينة وظهوره الى القبلة
موا جهن الى الحد وحيي ابو بكر وجعل الله عنه صلاة مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما مودعهم فقد اختلفت الروايات فيها لا جرم اختلف الحكماء في
حاش الكتاب لا تصح صلاتهم عندنا وقال الثوري وماكك بجلي بالاياء
وقال الحسن بن صالح كبر يدل كل ركعة تكبيرة مدرا اذ لم يقدر على
الركوع والسجود وقال الشايعي رحمه الله لا بأس ان يضرب فيها ضربا
او طعن طعنة اما لو نجا نفسه صلاته وصلي النبي صلى الله عليه وسلم صلاة
الخوف بحسبنا وعلي الحد خالد بن الوليد في اليسير الى الحد بيت
اما صلاته في غزوة خندق كما قال ابن عباس رضي الله عنهما جنت غنونا في
المحرب والقتال وحينئذ يصحون النحر وعشيا العصر وحينئذ الطهر للاخلا

ابن عباس في الجنب يدخل الحمام ان الماء لا ينحس وعن ابن مسروق في الماء نزل
 السماع والكتاب فقال الماء لا ينحس وعن سعيد بن المسيب انزل الله
 الماء طهورا لا ينحس شيء وقال الحسن والزهرية في البول في الماء لا ينحس
 ما لم يغيره بلون او ريح او طعم وعن عطاء وسعيد بن جبيرة وعبد الرحمن
 بن ابي ليلى لا ينحس شيء ونقله عن القاسم وسالم وابي العالبة وسوقول ربيعة
قال ابو مريضة لا ينحس ارجف ولو اشي ولو قوت سعيد بن جبيرة
وقال ابن عمر رضي الله عنه اذا كان الماء ارجف فانه لم ينحس وقال
 ابن عباس الحوض لا ينحس فيه جذب الا ان يكون فيه ارجف غرابا ومو
 قوت محمد بن كعب القزيلي وقال مسروق وابراهيم النخعي ومحمد بن
 سيرين اذا كان الماء لم لم ينحس شيء وقال مجاهد اذا كان الماء فلتين
 لم ينحس شيء وقال مالك والا وراعي لا ينحس الماء بالجماعة الا ان يغير
 لحم او ريح وقال عبيد بن عمير لو ان قطرة من مسكر قطرت في قربة
 من الماء تحرم على اسلم وكذا الماء عند علقمة وابن سيرين ملته الاف رطل
 ومات يارطك وعن جابر بن عبد الله وابي سعيد الخدري قال لا يسمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في سفر فانه ياتي الى غدير فيه جيفة فكفنها حتى اصابها النبي
 صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينحس شيء قال سفيان قال
 النخعي والشعبي او بار السجود ركعتان بعد المغرب وادبار النجوم ركعتان
 قبل الفجر قال ابو بكر الرازي قوله فسم محمد بن قيس لم يسمع النخعي
 صلاة الفجر وفيك الغروب والظهر والعصر ومن المليك فسم المغرب
 والعشاء قال مالك يسمع في كل قرية الجمعة اذا كان بيوت واسواق متصلة
 بغير من رجل غلب ويصل بم الجمعة ان لم يكن لهم امام وقال الشافعي
 اذا كانت قرية مجتمع البناء والمنازل لا ينحس اكلها عنها الا لغير
 حاجته ومن اراد رجلا حرا بالغا قالا وجبت عليهم الجمعة واصحابنا
 فسكوا باروي على بن عبد الله عليه وسلم لا الجمعة ولا شريق الا في مصر جامع
 وقد بلغ الحسن ان الجمع وضع الجمعة بالاموار قال الحسن الله الحجاج
 يقول الجمعة في الامصار ويجمع في حلاقم البلاد وقال عمر ابن الخطاب
 لا تجنس الجمعة عن سفر يعني لا كرامة في السفر يوم الجمعة ولا تعرف عن خبر

من السفر خلافة والمختب ان لم يخرج فذلك لم يسمع الشمس الا يخرج حتى يخرج
 اما آداب الوضوء ان ياخذ الوضوء بمضموع ويخرج الماء على شماله ولا يدرك
 في الاماء حتى يغسل ولا يستحب فيه الاستنجاء ولا سبيل يرمي ولا يتكلم على
 الاستنجاء ويبيع يده على الحائط ولا يرضى اذا فرغ من الاستنجاء وان
 يجلس في موضع يجرر الماء المستحب بحيث لا يتقطر من الارض اليه
 ويغسل عورته اسرع ما يمكن جنب وريح ولا يتكلم عن عورته حتى يدنو
 الى الارض ويستنشق بين يديه ويستنثر انفه بشماله ويخرج الماء بين يديه
 ويغسل رجله بشماله وقيل بك يغسل رجله اليمنى بين يديه واليسرى بشماله
 ويغسل الحشم واسماحه ويتعنى بالمغارات في الغسل والوضوء والمكبات
 والبركة في الغسل والابطاء وعبارات الاذنين ولا يبرق في الماء ولا يخط
 في الماء ولا يتنخم ولا يستنجي برون ولا يغمض ولا يجاح والغسل المندوب
 يوم الجمعة والحديد والاحرام ووجوب مكة وكذا ياتيه بيت الله وللناس
 والفاوم من سفره ومن اسلم ومن افاق عن جنون والا وراك ومن يرد
 قلمه وملك اخيه ومن غسل المكيت واذا انقطع دم الاستحاضة بعد زمان
 وحكم القنفذ حكم البقرة والحيتة واليتم في قول ابن عباس الى الكرموعين
 وبار خذوا محمد بن حنبل وابو عبد الله الكرام وعن الزمزمي الى الكفيع بن
 اذا دخل الخلاء يدا برجله اليسرى وعند خروجه برجله اليمنى ولا يبرز
 عورته للشمس والقمر ولا ينظر الى السماء ولكن ينظر الى الارض ويخفض
 طرفه ولا يلجئ الجلوس ولا يبرز في بوله ويغسل على رجله اليسرى
 اذا جلس في حلاية ولا يستنجي بالرجيع والنجس ولا يجلس لقضاء حاجته
 تحت شجرة مثمرة او على طريق ولا يستحب الزرع بالبول واذا دخل
 المسجد يدا برجله اليمنى واذا خرج برجله اليسرى ولا يرفع راسه عند الجنازة
 ويخفض صوته في الخطاس ويبيع ان يغسل يوم الجمعة ويلبس
 ثيابه ويتكلم ان وجد وتعلم الاطهار وتبص الثياب وبياد المسجد
 الجامع في الكثرة وسبع ما شيا وعليه السكينة والوقار ويقارب الخطا ويدنو
 من الامام ما استطاع ويذكر الله كثيرا ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا
 ولا يتجمل زقاب الناس ولا يراحم الناس ولا يفتق عليهم ويبيع اذا قرب

باب المسجد ان ينظر فيه يعلم فان كان فيه اذني سمع خارج المسجد وعن الشيخ
ابن العباس النافعي باسناوه عن ابي عبد الله عن ابي بصير قال
سألت ابا جعفر عن الزاوية في رمضان وما فعله عمر فقال التواضع
سنة مؤكدة ولم يحرره عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ثلثاء نفسه
ولم يكن فيه مندعا ولم يأمروا المسلمين الا من اصاب له عهد من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولقد سئل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما فعله
من اوقاف وعلما وعلم ومصابيحهم منهم عبد الله بن مسعود الجبري العالم الاول
قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رحبت لآمتي ما رضى لها ان
ام عبد وعلمي بن ابي طالب العالم بالله الراي في العلم الذي قال فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا ان عليا جعل للعلم مويلا وتلك عين مقفلة والشهيد
المظلوم عثمان بن عفان الذي استخفى منه الملائكة وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لقد ملأ قلب عثمان فقهها وعلمها ورايا احبها وايمانا متعلا وطلحة
والزبير حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيها لقد امتحن الله
قلوبها للتقوى وسعد بن ابى وقاص وابو عبيدة امين هذه الامم
وبها قال النبي صلى الله عليه وسلم ما تمسك بالثروة الوثقى والزمها
كلمة التقوى وعبد الرحمن بن عوف المختار المرحي عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم والعباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وصنوايه
وسعيد بن زيد عاشر العشرة الذين شروا بالجنة وابن عباس مفيد
القرآن العالم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو موسى الاشعري
العالم الحديث وصهيب بن سنان البصري من المهاجرين الاولين
وعمار بن ياسر الذي خلط الله الايمان بلحمه وبدنه وكان مع الحق وسلمان
الفارسي الذي قال فيه علي بن ابي طالب رضي الله عنه عرخ من لك
يلقيان علم علم الاولين وعلم الاخرين وسونسا والنيا اهلك البيت ومعاذ
ابن جبل الذي قال عليه السلام اعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل
وابن بن كعب مفرجه الصحابة الذين قال عليهم السلام اميرين الله ان
اقروا القرآن على ابي بن كعب فهو لا روعه من المهاجرين والاشعار
بحوم يتندي بهم والية يتقدي بهم فاعادوا ما سنت لهم من قيام شهر رمضان

بك ما عدوه على ذلك وساروا اليه فامروا الناس بذلك وزجروا
من تركه ولقد قال لهم عمر ذات يوم علي الجعفي يا اصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم والله اريد لمنيع وما انا بمنيع ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقيم الحشر الا واخر من شهر رمضان وترك الشهر كله ليلا تخرج ائمة ولو
قام اجمع لوجب عليكم قيامه وانما ترك ذلك ليلا يخرج ائمة ولقد امرنا ان نضوم
ماشه ايام من كل شهر ايام البيض وارغبنا فيه وترك ذلك ليلا يخرج ائمة
ولقد امرنا بحبلة اليمى وذكر فضلا واخر اعطينا وربما فعلها وربما تركها
ليلا يخرج ائمة فقام اليه علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقال ما امير المؤمنين
سئلت لنا سنة اشتقت من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته
يقول لو لان اثنى علي ائمة لخدمت عليهم قيام شهر رمضان ولقد قلت
له ذات يوم يا نبي الله لو امرنا به فقال يا محمد يا رسول الله فابنوه ولا
صروه وانما حلت من كان قبلكم كفته احتلا فقم علي ابياتيهم ولت تذاك ائمة
يخبر فقيه حوار الله تعالى وخلفكم ما لم يرد واعلى اصحابهم ولم يقولوا فيهم
منكرات من القلوب وزور اثم قام اليه ابن مسعود فقال يا امير المؤمنين
نحن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خذك ورعينك وما انت عندنا
بجنتي فيما سنت لنا من قيام شهر رمضان ولقد سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول ان في اصحابي من ينور مسا جد المسلمين في شهر رمضان واين
اسباب الله تعالى ان ينور قلبه وجره ولسانه وشعره فقلنا يا نبي الله من
موقن فقه قال ذلك العاروف محمد الاوانه سبقت لكم قيام شهر رمضان
فابنوه ولا تخافوه وان لكل نبي صفوة يتوهم سرايره وابو بكر وعمر
وعثمان وعلي ائمة علي ما استودعهم من السراير المأثورة ثم قام عثمت وقال
يا امير المؤمنين ختم بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحشر الا واخر من شهر
رمضان فقلنا يا نبي الله لو امرنا بقيام الشهر اجمع فقال لعبد الخطاب
فيكم سنة جنة مهيبة منبعم ثم قام اليه عمار بن ياسر والحكم والزبير فلو ايا
امير المؤمنين انه خرج اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول ليلة من شهر
رمضان وقال لقد سمعت ان امير الانبياء في الناس ان يقولوا الشهر كله
فهنا في عن ذلك الروح الامين جبريل عليه السلام فقال يا محمد تريد ان تخرج ائمة

وسببها فيه من بعد ان قوم يقومون شهر رمضان وتكون ثواب الله تعالى والذرية
لهم قيامه مثل اجورهم من عبيد ان ينقص من اجورهم والله اعلم وعليه توكلت
وسبب اعتمده **كتاب الزكاة** في سائر ما قاله الاستاذ
خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها الآية وفي الحديث المشهور عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لا اثم كان له اثم او نفرا وعلم لم يود زكاتها لم
له يوم القيامة نجا مع فرق تطاه باخفافها وتنظفهم نفوسها كما نفدت آخرها
عما ذنوبهم ولا ما قال محمد بن الحسن رحمه الله في اربع من الابل التساوية
صدقة فاذا كانت خمس فيها شاة وفي العشرين شاة وفي الخمسة عشر شاة
شاة وفي العشرين اربع شاة وفي خمسة وعشرين بنت مخاض وفي ستة
وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين خنم وفي احدى وستين خدعة وفي
وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين خنما في مائة وعشرين فاذا
زادت عليها استوفيت الفريضة فكان في مائة وخمسة وعشرين خنما
وشاة وفي مائة واربعين خنما وشاة وفي مائة واربعين خنما واربع
شاة وفي مائة وخمسة واربعين خنما واربعة بنت مخاض وفي مائة وستين
فاذا زادت عليها واحدة استوفيت الفريضة فيكون في كل خمس شاة في
الزيادة الى ان يبلغ خمسة وعشرين فيكون فيها ابنة مخاض وابلات خنم
وفي ستة وثلاثين بنت لبون وفي سبع واربعين مع الخنم بقى الثلاث الى تمام
المائة ثم شتات الفريضة كذلك ويعتبر نصيبا كالمائة حتى كل واحد من
الخليطين كمالا نفوا وان لم يوجد فيها الفريضة ان شاء المصدق اخذ قيمتها
او اخرجوا منها ثم زادوا بالفضل وقال ابو يوسف ان لم يجد بنت مخاض
ياخذ ابنه لبون اربع في الجملان والفصلان والجماجيم صدقة خلا فلا يوسف
لوقال جريح دين محيط بالدين ولم يحك الحول او يذره لبيت سبائة او ادعي
انه اخذ ما صدق آخره فيكون ان كان قبله مصدق اخر صدق والا فلا لادعي
انه دفع الى المساكين لم يصدق لانه لم يخل الحبي والمجنون والمكاتب والصدا المأذون
المديون وان لم يكن عليه دين فعلى مولاة زكاته والميتة وفي اثناء الحول تصنع
الى النصاب لو استند السائمة بنفسها او بغير جنسها في خلاف الحول
استوفت الحول ثمن الابل المزكاة لا تصنع الى النصاب عند ابي حنيفة رحمه الله

مكرر

خلافا لما اتاها من لحام آية عشرة وثمن عبد المحدثه وفيرا وفي صدقة الفطر عنه
يضمن في الخلف والمهر الواجبان في الزمة لازمة الا بعد القرض والحول
وبالنية لا ينطرح حكم الاسامة ما لم يستعملها او ينقلها لازمة في الضالة و
المقصود والادوية المحرورة لا يثبت عليها الخبز والعجوة والصيغة والاكيلة
والما خضف والجمك ولا يوجدتها شي فان الواجب الوسيط باع ساجية بمضرة
المصدق ان شاء اخذ الفريضة من المشتري وان شاء اخذ من البايع القيمة
ولو تفرق عالم ياخذ من المشتري سقط الزكاة بطلان المالك وبالا سبيل لا
ينقطع لو ملك البعض وبقي البعض فيجب تقدير ما بقي بغير الزكاة بعد
المالك النصاب لسيف جائز لو اشترى السائمة لتجارتها يذكي بغيرها ولا يذكي
الحدود واذا جعلها سائمة فيعتبر الحول من وقت جعله في سائمة يني تحلب
صنف ما على المسلم ويؤخذ من سائمة ما يؤخذ من رجالم ولا يؤخذ من
صبياتهم ومواليهم والخنزيرة تؤخذ من مواليهم وما يؤخذ منهم بوضع موضع الخراج
اذا اخذ ملك البني صدقاتهم لا ياخذهم امام العدل ما يبا ومائة من النعالي
وبينهم ان يود واليتا يبي المسكين وتوضع صدقة كل مائة في فقراهم ومن كان
في عسكر الخوارج سبعمائة مات ولم يرد صدقة لا يؤخذ بها وقيامه وبين
الله تعالى ان يوديها وكذا الحكم لم اقام في دار الحرب سبعمائة خرج النيا وياخذ
الحا شرا الصدقة من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ياخذ من المسلم لو حلف انه ادى
صدقة الى مصدق اخر ثم ظهر كذبه يؤخذ بها وان كان بعد سبعمائة **عنه** ليس في ذلك
منه اربعة شاة سائمة صدقة وفي اربعين شاة وفي احدى وعشرين ومائة شاة
وفي مائة وثلاث شاة وفي اربع مائة اربع شاة وفي مائة شاة
له مائة درهم وعليه مثلها دين وله اربعون شاة فخير زكاتها ويصرف الدين
اليه الدوران فان لم يخسر المصدق وقيمة الخنم مائة في ذكي ايها شاة لو كان عنده
خمس من الابل شاة ودين مائة واربعون شاة شاة مائة وعليه مائة
دين ان ادعي بنفسه يودي من ايها شاة وان اخذ المصدق ياخذ زكاة الابل
لومات وعليه زكاة ان ادعي يودي من الثلث وان لم يوص لم يجب قوله لا يعرف
بين مجتمع الى لا يعرف اربعين فيجعلها عشرين ليليا اخذ المصدق شاة
ولا يجمع بين مصدق بين رجلين اربعين من الصنم فلا يجعل نصيبا في كل واحد

وصديق التخلي بان حلف ان هذا المال ليس له اوقاف علي دين وفيه الجزر
 لا يصدق الا في قول مولا المات اولادي ومولا اولادي **فجر** لازكاة فيه اوقاف
 بل في بقية ما ياتي فاذا بلغت ثلثين بحت ببيع او تبيعه وبيع التي تمت لها حول
 وطلع في الثالثة وفي اربعين مائة وبيع التي لم تمت في الثالثة وما زاد عليه
 فيمساك ذلك عند ابن حنيفة رحمه الله وفي رواية الحسن عنه لا شيء في الزكاة
 يبلغ خمسين فيها مائة ورجل مائة وفي رواية اسد بن عمر وعنه لا يجب في الزكاة
 حتى يبلغ ستين فيها مائة وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان
 فقيمة مائة وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان وبيعان
 علي هذا القياس والجواب ليس بمذكرة **فجر** في كل قريب ونيار وبيع
 بدرايم في كل ما ياتي دريم تحت دراعم ان كانت الخيل وكورا وانما خلصا اما لو كانت
 وكورا خلصا لا صدق فيها مائة من مائة من مائة وعندها لا صدق فيها
 اما النحال والحجير لا شيء فيها وان كانت سائمة بالانفاق **عين** ليس في اهل
 من ما ياتي ودرم زكاة وفي الماتين تحت دراعم اذا حال الحول ولا يجب في
 الزيادة حتى تبلغ اربعين فيها مائة ودرام عند ابن حنيفة رحمه الله وعندها في
 الزيادة بحسب ذلك الجاني والتمير والمضروب والمكسور سواء في النجاسة
 او لم ينو ويؤتم اموال النجاسة بالدرام وبالذباير ولا يعتبر النقصان في اثناء
 الحول اذ الملك في طوق الحول اما لو ملك في اثناء الحول بطل حكم الحول
 فما استغاد ما بعده شيئا نف له الحول وباتك احد الفقهاء بالآخر وبيع
 عند ابن حنيفة بالقيمة بان ملك مائة ودرم وخمسة وثمانين مائة وعندها
 بيمين بالاجزاء بان ملك مائة وعشرة وثمانين مائة ودرم الزكاة عن دين
 النجاسة حتى يقبض اربعين ودرم فيخرج وربما وكذا في كل اربعين عند
 ابن حنيفة ولذا في اخره دار النجاسة اقامت الا استدراك لازكاة حتى يقبض منه
 ما يتيقن بعد الحول وعندها الذيون كلها سواء ما قبض بركب منه بقوله الا في بدل
 الكتابة فان قولها فيه ملك فوب ابن حنيفة وما يجب لا بد من حاله كما هو
 وبذل الخلع لا يجب حتى يحول الحول بعد القبض عندها ما ياتي ودرم يجب
 فيها الزكاة فاشترى بها عبدا للنجاسة فان العبد سقطت عنه الزكاة وان اشترى النجاسة
 لم يسقط له الف ودرم وعليه الف ودرم وله دار وخادم لعبدا للنجاسة فقيمة ذلك عشرة آلاف

لازكاة عليه لو اشترى فلو ساء المنفعة لازكاة فيها وكذا اللؤلؤ والمناجيع لغير النجاسة
 اما لو اشترى ما للنجاسة ثم بدله فليس له المنفعة فتصير للمنفعة اما لو اشترى ما للمنفعة
 ثم جعلت للنجاسة لم تصير للنجاسة حتى يبيعها **فجر** لو اشترى على ما ياتي فليس عليه
 ملك او شيء او حزين لا يؤخذ وان علم في منزله مال يؤخذ من المملوك ربع عشرة
 ومن الذي نصف عشرة ومن الحزني عشرة الا ان يؤخذ وان نجاها اكثر او قل
 فيؤخذ منه ثلث ولا يؤخذ من مال المالك واليتم لو قال هذا قولي وفي نسخة
 صرت بخلقه ولا يؤخذ من المضارب زكاة او امره الحزني عشرة ثم لم يخل له
 ما دام في داره فان رجع اليه دار الحرب ثم عاد فاعادها فانه عا د من يومه ولم يزل
 من العبد المأذون الا ان يكون مولا حاضرا ولذا يؤخذ من المضارب ان كان
 رب المال حاضرا ولا يجزى له المضارب لو اخذه عا شرا على البغي لا يبيع
 عا شرا على الحول ولا يجزى من الزكاة عتق او حج او قضاء دين ميت
 او تكفينه او بناء مسجد ولا بأس بان يبيع به حاجا متعلقا او غاريا او مكائنا
 او يقضي به دين مكرم ولا يبيع كما فر الوا على بغيته ما وجب عليه ان يفسد
 كان اجزاء لو تصدق به يبيع على الذي عليه من زكاة جاز عن زكاة ذلك
 الدين ولم يجز عن الدين ولا عن دين عن غيره وعلى المضارب زكاة حصة
 ربحه والباقي على رب المال لا يؤخذ العا شرا من مكانه اهلك الحرب ومن
 حبيبا منهم الا ان يؤخذوا فاقا خرمهم وكذا ان يؤخذوا في دار الحرب اخذوا
 منهم ثلثه لو مز بها بنية ربح اليه الفساده النجاسة كالمزبان والعنب والبطيخ
 لم يشتر خلافا لما يشترى من النجاسة والحزني من قيمتها دون الحزير ولو وجد
 نصابه في خلال الحول ثم رجع استأنف الحول ولو رجع بعد الحول
 لازكاة علي واحد منهما لو باع الطعام المشتور باخذ العشر من المشتري وان
 تفردا لو باع ارض العشر وفيها زرع قد ادرى على البايح عشرة وان كان
 نفلا فعلى المشتري ان يتركه حتى حصدا ما لو قطع فعلى البايح في الثمر لو اشترى
 نرجا وتركه باذن البايح ليستحصد فعلى المشتري وكذا لو اشترى ثمن شجرة
 لو اشترى ارض عشرين اذ خرج للنجاسة فعليه وضيقة الارض من عشرة وخارج
 ولا يجب فيها الزكاة فان العشر والزكاة لا يمتنعان في الارض وكذا الخراج
 والعشر اما لو اشترى دارا للنجاسة ففي قيمتها زكاة يؤخذ العشر من الثمرة

انها

وفي رواية انه المالك عن ابي حنيفة لا عثر فيها كالزكوة سفيط رطبة في ارض العثر
تقطع في كل اربعين يوما يؤخذ العثر كما قطعت كواع الحوت او الزبيب او
العصير يؤخذ عثر ثمنه اما كواع بعد ما جعله ناعفا يؤخذ عثر ثمنه العثر لا زكوة
في الدين على الحاكم وكذا لو دسعة او تزوجها على الف معينه فلم يسلم اليها
حتى حال الحول لا زكوة على واحد منها عند ابي حنيفة وعندنا عليه زكوة
اما لو قبضت ثم طلقها قبل الدخول زلت الالف كلها اما لو كانت سائمة او
متا عازلت نعتها لو اذيل كل واحد من شتر يلى المعاد وضمة زكوة المالك يغير دن
صاحبهم حتى كل واحد يصيب صاحبه اما لو امركل واحد صاحبه بذلك فله ان
يقتل ذلك ولو سفيط احد ثمانية ادر جاز وحسن الاخر نصيب صاحبه ولم يضمن
الاول عند ابي حنيفة وعندنا لا يضمن لو دس مال في ارضه ونسي فهو ضامن لا
زكوة عليه اما لو كان مدفيا في بنية او داره او شئانه فعليه زكوة **معدن** هي ما يؤخذ
من معدن الذهب والفضة واليأس والحديد والرصاص فليلا او كثيرا عندنا
او حرا ذى او سلم او صبي في ارض العثر او الخراج فيمنه الخمس والثاني للواحد
او باخذ ما ذن الا امام خمسين وكذلك لا شئ في اللؤلؤ والعنبر والمسك مما يستخرج
من البحر عندنا وقال ابو يوسف في اللؤلؤ والعنبر الخمس ولدين في اليافوت والزبرجد
والفيروز شئ وكذا ما يوفى جواهر الارض كاللؤلؤ والزرنيخ والنزرة والمخزوم
الحصب فتح الزبيب الخمس والثاني لواجده مسلما صوام ودينار او مكانا او صبيبا
اما لو وجد في دار الخمس والثاني للمحيط والا دون المشتري وقال ابو يوسف
للذبي وحده وحل دار الحرب بامان فوجد الزكوة في دار احد مروه عليه اما
لو وجد في الصحراء فهو له ولا خمس فيه وعند ابي حنيفة لو اصاب مسلما او ذى ممدنا
في داره لا خمس فيه وعندنا فيه الخمس وجميعه لو وجد في الصحراء يجب حمله
ما في دار بامان واصاب معدنا او ذى يؤخذ منه كله اما لو كان باذن الامام خمس
وله اربعة الا خمس لا شئ في العسل اذا كان نخله في ارض الخراج وان كان في
ارض العثر فيمنه العثر اما في الجبال ولا شئ في عين الغدير والنظ والبلح وان
كان في ارض العثر ولو استأجر اجيرا للحمك في المعدن فالمصاحب للمناجر ولا
سفيط الخمس يوزم الواجد **عثر** كل ما يخرج من الارض العثرية من الجيوب والفقر
والرطاب والرياحين والزعفران والورد والاس وقصب البكر وقصب الذريرة

دخل

والوسم فيه العثر او اسفحة السماء وخسف العثران سفيط بغير اود البه
او سائمة عند ابي حنيفة وعندنا لا يجب الا في حال ثمة باقية كما لو زعفران والذريرة
والجبوب اما المحضرات والفقول والرطاب لا شئ فيها عند ابي حنيفة
يجب في القليل والكثير وما اعثر النصاب قالوا لا يجب فيما دون خمس او سفيط
جعلوا ذلك نصا با والوسق سقون صاحبها وكل صاحب ثمانية ارجال العثر لا شئ
بالدين كالمخراج ويجب العثر في ارض الصبي والمكاتب والمجنون او الاجار عند
يجب العثر على رب الارض عند ابي حنيفة وعندنا على المتاجر وجميعها في
المختصير يجب عليه اما المخراج على رب الارض في الموضعين مسلم استولى ارض
خراج منه كغيره في خراجية ولو اشتري ارض عثر حوات خراجيه عند
ابي حنيفة كما لو اشتري الذي داره شيئا وعند ابي حنيفة يوسف نصا يجب
عليه العثر ويوضع موضع الخراج وعند محمد عليه عشر واحد ويوضع موضع
العثرية ولو باع مسلم ارض عثرية ذى على ربه بالخير او البيع فاسد ففاسد
او اخذ ما فيه شفع بعت عشرة لو اشتري بونعت ارض عثرية فهو عثر
عليه العثرية لو اشترى عليها او باعها من مسلم بعت ففاسد كما كان عند ابي حنيفة
وعند ابي يوسف لزمت عشرة واحد وعشر محمد واثنيان ارض المحار والشراب
والابا وبع عشرة وكذا ما اخذ من ارض السواد مما لا يبلغ ما الا بهار العظام
ومع ارض عثرية وكذا الدار التي اسلم عليها املاكها اما ارض الجبل في السواد
وحقت المحلون عليها فهي خراجية لو اسلم قوم من امك الحرب فاربعة عشرية
وكل ما فتح عتوة وقسم بينه الخزاة فهي عثرية وما فتح عتوة ومن على اهلكه ولم يفتح
فهو خراجية وما ارجاه بقاء بغير اخرج العجم خراجية اما ما لا يخرج من الانهار
العظام كدجلة والفرات فهي عثرية لو دى العثر جاز بينه وبين الله تعالى
ولكن للامام اخذ ما كانا كالمخراج ولا حديق في يمينه كوجع العثر في الزراعة
لم يخر خلافا لابي يوسف فانه ايجان ذلك وفيه ثمن النخل حورس اما بعد
الزراعة وبدق الثمرة يجوز عندنا **معدن** لا يعلى العثر ولده ولده ولده
ولا ابوه واجداه ممن لا يقبل شيئا منه لهم ويعلى من سواهم من الثغرة لو
اعطت المرأة زوجها ما لم يخر عند ابي حنيفة وعندنا يجوز اما لو اعطى لا يجوز
امراته ولا عبده ولا مديرة وام ولده ومكاتبه لا يجوز لو اعطى واحدا من هؤلاء

او حربا ومولا يعلم به حين سأل جاز عندنا الا في مما ليكم ومكانه وقال ابو
لا يحرز ويكره ان يعطيه نصابا اذ لم يكن عليه دين او عيال ونحو الصدقة
لانه السبيل وان كان له مال في بلد ولا يحب عليه الاداء حتى يرجع الى ماله
لو تصدق غيره بخير امره فبلغه فرضي به لم يحرز وان كان بموه جاز له طعام
لثباته قيمة ما تبا ورم نخل عليه الحول فلم يوزن كانه حتى صار ث قيمته ما تبا
ان اوى منه فيوديه خمسة اقعة وان اوى قيمته يوزن تحت وراعى اذا كان يتغير
سجده عند ابي حنيفة وعندهما ودرمان ونصف وفيه فليكن العسل وكثيره عشر
عند ابي حنيفة اذا كان في ارض العشر وعن ابي يوسف اذ بلغ عشرة ارطاب وعن
محمد اذ بلغ تحت افراف وثلث فوف شته وثلثون رطلا بالعرفان في ارض عشر
نخل ولا يعطى صاحبها رجلا واخذ ما هو لصاحب الارض وعليه العشر
اخيما وقال ابو يوسف لا عشرة في زعفران حتى يبلغ قيمته خمس اوسق اولى
ما يكون قيمة الوسق وقال محمد حتى يبلغ تحت انها وكذا نصب السكدر **خمس**
من اصحاب ركاذا وتصدق خمس بنفسه ليس للامام ان يأخذ ثانيا ويجوز صرف
نعم الي نفسه ولما به واولاده واقارب شرط الحاجة بخلاف عشر الخراج يعرف
عطايا المعاملة وسد الثغور وبناء الرباطات والفتاخر ولا وضع موضع الزكوة
الا اذا كان للفقراء حاجة الجزية وما يأخذها العاشر موضع موضع الخراج
وموضع العشر موضع الزكوة ويعطى الزكوة املك عليه ويكره اخراجها الى غيره
وكذا صدقات اهل الكوفة وثلاث عليهم وكذا صدقة الفطر وعن ابن المبارك عن
ابي حنيفة لا يخرج الزكوة من بلد الى بلد الا في ذواته وما اخذ من بني تغلب موضع
موضع الجزية والخراج ومن لم يلى امرائه انور المسلمين لا يجعله من الخراج شيئا
وينبغي ان سقى الله الامام فلا يدع فقيرا الا اعطاه حق من الصدقات حتى يعينه
وعيله ومعرض العالمين بقدر ما يري ويستحق الامام لنفسه من بيت المال
قدر ما يحسن ويجوز الصرف اليه نصف وارحمة الفقراء والمساكين وانه السبيل
وسم المولفة فلو تم ساقطه ولا شيء لا ملك الذمة في بيت المال وان كانوا فقراء
ولا يد عليهم ما اخذ منهم وامير الجيش يخذله رجل من الجند في الضميمة
قال المير في الكمال في من اليمن بدسب قسم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
اربا عا يعطى رجلا الا قرضه حاسب المجاشيع ورجل زيد الخليل الطائي

ورجلا علقمة ابن علقمة الكلابي ورجلا عيسى بن حصن الغزالي تمام البه رجل
مضطرب الخلق غابر الحسنة نائبة الجعنة فقال لقد رايت قسما لا يرو بها
وجه الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تورم خداه ثم قال اما مني
الله عز وجل على اهل الارض ولاتا منوني تمام اليه عمر بن الخطاب وقال
الا تعلم يا رسول الله فقال عليه السلام نعم انه سيكون من حنيفة هذا
قوم يرفون من الدين كما يرف السهم من الرمية فوله من حنيفة هذا اليه من
جنس هذا من **الجميع الكبير** **لصاح** ملك رحم الله ما تبا فقير غنمة للجزية
فيتمها ما تبا ورم فاسحق شعربا بعد الحول اليه ما به لوزاوت اليه ارجا
فخذ اليه حنيفة بجند حاله الوجوب فيكون تحت اقعة او تحت دراهم من قيمتها
وعندهما حالة الاداء حالة النقصان قدر زمان ونصف ان زكاهما بالقيمة وكذا
ياخذه العاشر وكذا لو استهلكها بعد الحول ثم تصير من قيمتها وعلى هذا كل
ما يكال او يوزن او بعد مما يكال في الزمة مثله اما لو انتقصت وانها ما تبا
الما بعد الحول فحادث فيتمها ما تبا ولو كانت ندبة فيبست فازدات ارجا
فيغفر القيمة وقت الوجوب في الزيادة ووقت الاداء في النقصان بالانفاق
بمذلة جارية للجزية تسادى ما تبت فاعوزت بعد الحول فحادث اليه ما تبا
ان اوى منها فادى ربع عشرها وان اوى من قيمتها قدر زمان ونصف ولو كانت
عوزا من الاصل سبوا في ما تبت فاجب البياض بعد الحول فصارت ارجا
فيوديه ربع عشر قيمتها يوم تمام الحول ويبي تحت دراهم كواوي اربعة اقعة
جيدة مثلا وي تحت منها لا يجوز فليكن فقيرا اخر وكذا لو اوى اربعة دراهم
جيدة عن تحت بهرجم فليكن درهم اخر اما لو اوى من نصف آخر فاما يكال
او يوزن يبلغ قيمته قيمة ما وجب عليه جاز الف لو اشترى باللف درهم
بعد الحول جازية للجزية تسادى سبوا في خمسين ثم ملكت سقطت
الزكوة اما لو تسادى خمسين مائة فعليه زكوة خمسين التي بين يديه من نصف
او لم يعلم اما لو اشترى بها عبدا للمخدمة او لب الخبير البجارة غنم زكوة الالف
ملك ما اشترى او لم يملك ولو سب تلك الالف بعد الحول ثم رجع نقص
او غنم ثم ملكت عنده لا زكوة عليه لو اشترى بها عبدا للمخدمة ثم رد بعير
واشرد الالف معصا او غيره فملك الالف في يده لا يسقط الزكوة ولو كان

عوض مكانه الا ان فيه سقطت الزكوة ان رده بنفسه او كان يغير قضاء عنه قدر
 الزكوة ولو اشتريه بالقرض الذي هو للزكاة جازية للفقرة ثم باع الجارية بعوض
 ونوبه النجاسة وحال الحول ووجبت الزكوة ثم ردت الجارية بحبس و
 استرد العوض بنفسه فلا زكوة على البايع في العوض ولا في الجارية المستردة
 فانها عادت للخدمة حتى تحبس حرمه العوض ولا على المشتري زكوة العوض
 اما لو كان الراد يغير قضاء فعلى بايع الجارية زكوة العوض للخدمة الماضية وصارت
 الجارية للنجاسة حين قبلها وان لم يتوسل حتى لو ملكت الجارية سقطت عنه زكوة
 العوض ولو نوبه الجارية حين قبلها فلا سقطت عنه الزكوة وان ملكت الجارية
 كوتن ورج امرأة على الف ثم سلكها ثم حلقها بعد الحول قبل الحول بها فقبلها
 زكوة الف ولو كان سائمة فقبلها زكوة نصفها ولو رأت قيمته السائمة في يومها
 فقبلها زكوة كلها ولو كان مكان الطلاق قبلها ابنة زوجها فزكوة كلها ولا زكوة
 عليها لو كان له عبدان ابنة واحدة ولا زكوة عليها ولو كان له ابنة واحدة فزكوة
 قبلها وبناتها ثم مضت سنة اخرى والاموال لها عينة كسروا وحول العبد
 بياضا فانقصت قيمته من مائتين فزكوة نصفها او غيره فلا زكوة على واحد
 منهما وكذا ان لم يرد له اما لو حال عبد الشتر فعلى المشتري العبد الذي قيمته
 الف زكوة ولا يجب على الاخر ولو رده صاحب الف بعد الحول
 من البيع بحبس العوض بنفسه فعلى الاخر زكوة مائة والباقي كالمالك ولو رده
 بغير قضاء فعليه زكوة شتمائة وبنار وبيع زكوة مائة في العبد الا عور ولو لم يكن
 تحليل القيمة عيب فبأبدا بعد سنة اشترى ثم مضت سنة اشترى اخرى لم وحسد
 بغير عيبا ينقصه ما يبيع درهم فزكوة قيمته المردود فمائة نقضارده او غيره
 نقضار الاخرين العبد المردود بغير رجكين كلها واحده عبد شتمائة في النجاسة
 فبأبدا وبناتها فما اشترى كل واحد يكون للنجاسة او لم ينوب شتمائة ان نوبها للخدمة
 فما للخدمة وان كان احدهما للخدمة والاخر للنجاسة فبأبدا ولم يخص شتمائة فالزكاة
 عنده كان للنجاسة فما اشترى للخدمة ويكون الاخر للخدمة وان نوب للخدمة فبأبدا
 للنجاسة وكذا لو نوب للخدمة فبأبدا ونوب الاخر للخدمة وان نوب للخدمة فبأبدا
 المردودة ثم ذهب له شيء واستفاد ما لا يبيع اليه فليس بها حولا اما الارباح والاولاد
 يبيع اليه الا حول بمذلة الزكاة المستقلة بخلاف الكسب والهنه من لم يبيع من

العين والسوايم وهو دين النجاسة وعليه دينه يستغرق الاموال بغير
 الدين اليه الدراهم والدينا يترتب بالسائمة من الابك والعين ما لم يبيع الابك
 خمساً ومشتريه فبأبدا بالبيع اليها تصرف اليه الغنم فان فصل الدين سقطت البيع
 وابنة المحاضن ابها اقل قيمته بعرف الدين اليه بكماله اذا بعرف الدين اليه
 اقل زكوة وبطلان الوقف لا يسقط شيء من الزكوة عند وفاء عبد محمد
 سيق بعد ربه بان كانت له مائة وعشرون شاة فملكها الاربعون شاة
 عندنا وعند محمد يجب له ثلث الشاة اما لو كانت له ثمانون شاة فبأبدا عليه الحولان
 ثم ملك اربعون وجبت شاة واحدة بالانفاق وكذا لو ملكت سنون بقت
 عشرون فعليه نصف شاة واما لو كانت عشرون وبقت سنون بقتان
 وعند محمد شاة ونصف ولو كانت مائة واحد وعشرون شاة فملكها
 الاربعون وجبت شاة واحدة عند ابن حنيفة وعند محمد يجب اربعون
 جزءا من مائة واحد وعشرون جزءا من ثمانين وذكر في الاملاء قول
 ابن جبر بن محمد لو اشتريه المضارب زقفا وسلعة واشترى له لمع لمعها
 وكسوة وحولته فعلى رب المال زكوة اصل المال وربح وعمل المضارب
 زكوة حصته من جميع ربحه بحسب ما سقى على الزقفا اما لو اشتريه
 رب المال ما سقى عبده ولم يسوم لارزكوة فيه ما لم سقى له دين على غنى مومنه
 بعد الحول ونوبه عن زكوة لم يبيع عن زكوة وان كان مبيعاً فومنه ماله ونوبه
 عن زكوة صح ونوبه عن غنى عينه مال فيه يده او عن دين على انسان اخر لم
 يبيع اما اذا لم يصدق ببيع من الدين على الزكاة عليه وكل الدين وهو مفسر
 والدين مائتان ونوبه عن زكوة كلها لم يبيع الا عن خمسة مائتين وموتن درهم
 لان في العاقبة صار ما بقي عينا بالقبض فيكون موديا ويضمن عنده لو وجبت
 الزكوة في مائتين درهم فنقصت بها على المساكين لا ينوب زكوة ولا غيره مما يبيع
 عن زكوة لو ملك ما يبيع درهم فملك خمسة وعشرين درهماً ثم استفاد تمام
 الف مع المبيع وكذا شاة وبن المائتين لم يبيع له حساب وجب ونصاب فزكوة
 فملك زكوة النصف فملك النصف في الحول يبيع المودى عن الذمبة ولو رده
 بعد الحول ثم سلك المودى عنه لم يبيع اليه الباقي اما لو بقي المالا في رواية
 عند الكتاب ينقص على النصاب وفي نوازل الزكوة عن الذي عينة حاضنة له خمسون

منه الا انك واربعون من الفم فمك زكوة الفم ثم ملكك الفم قبل الحول لم ينجح
الا انك كيف ما كان لو جعلك ختم من مائة درهم ورم الحول قبل ان يستفيد
شباب لم ينجح ما كان زكوة وان استفاد بعده اما لو لم الحول ثم ادعى عشره درهم
ختم عن الحول الاول وختم عليها عن الحول الثاني مع ذلك اذا استفاد
عشره قبل تمام الحول الباقي وقاب عيسى بن امان لم يجمع الختم عن الحول
الثاني **فصل** لا عشرين ابلا سائمة ثم وجبت اربع شياء فاولها ثلثا سمانا
ثانيا واربعا وسلا جاز بخلاف اموال الربوا وبخلاف مال الوارث فواجبا
مكينا في الكفاية جدير ثانيا لم يجر الا عن ثوب وكذا لو ادعى ثلثي بنت لبون
عن بنت فحان او نصف ختم عنها سائمة ذلك جاز ولو ادعى ختم درهم
بهرجه عن ختم جبار جاز خلا فالجهر والجمو لو ادعى اربعة جبار عن ختم
بهرجه لم يجر له اربعين فضة وزنه مائة مائة وقيمة ثمانمائة فادعى عنه ختم جاز وعقد
محمد بن سبعة ونصف درهم اما لو ادعى الذهب عنه بعتة ختم درهم لم يجره
ولو كان وزنه مائة وثمانون وقيمة مائة مائة ان لا زكوة للحمل ان اعتق عبدين وسطين
فما اعتق عبدا يبلغ قيمته وسطين لم يجر وكذا لو ادعى ثمانين وسطا فادعى سائمة
عقبت لم يجره اما لو قال له على ان اخذت ثمانين وسطين فتصرفوا بواحدة
عقبت جاز لو ادعى سائمة عظمى عن ثمانين وسطين في الزكوة لم يجر ان انصرفت
تفقدت وكل على المساكين فتصرف تفقدت فارجع ببيع قيمته تفقدت وكل لم يجره
ولو ادعى من نصف اخر جاز بالقيمة مائة درهم اما لو ادعى عبدا واستفدت
في الحول ختم افقره حطمت لغير التجارة ثم جاز الحول والا فقرة فاقية
لا زكوة فيه درهم ولا في حنطة الا ان يري لو تروى امواله على ونصف وله مائة درهم
ووسيت لغير التجارة لا يجب الزكوة وكذا يجب السائمة ختم له مائة درهم
فقال له على ان اخذت مائة مائة لم يلزم الحول يلزم زكوة ختم منها وعليه
ان يصدق بسبعة وسعين ونصف درهم اما لو لم يملك منها بركة ختم ونصف
بما به واما الذين انفق لا مطالب لها من قبل العباد في الدنيا كالتزوير والكفارات
والج لا ينجح وجوب الزكوة واما ما لم مطالب في الدنيا كالتزوير والكفارات
فجوزها ولا ما خرج من عليه القاضي من نفقة الزوجات وذوي الارحام فلم يوجبها
حتى صار ذبا عليه لو الف النصاب جدد وجوب زكوة ثم استفاد نصا بالآخر

منع وجوبها **وقاب** ابو يوسف لا يمنع له ختم منه الا انك واربعون سائمة فمال
الحول على الا انك فاطمها كلها وبعده سحاب الحول على نصاب الفم لا زكوة عليه
اجرة له الف درهم فاستاجر بها دارا عشر سنين ودفع الف الى رب الدار
والامان لهما غير ذلك ولم يكن الدار حتى مضت المدة ولم يملك الدار اليه بزي السنة
الاولي عن شحاتة وفي الثانية عن ثمان مائة الا قدر زكوة السنة الاولي ثم سقط
لكل سنة زكوة مائة وزكوة مائة من السنين حتى يعود الى اقل من ثمان مائة
اما المتاجر فقد وجب له مائة تمام الحول الاول ومائة تمام الحول الثاني
فانعتق الحول الثالث وتم له ثمان مائة يلزم زكوة ثمان مائة في الحول الرابع زكوة
ارب مائة اما لزمه ولا يوالي يرد اربعة مائة في كل حول حتى يصير النفا على هذا
اصليا عند اليه ختم لا زكوة في الكسور فتجب في السنة الاولي على الاجرة مائة
ثمان مائة وثمانين وعلى المتاجر في السنة الثانية زكوة مائة وثمانين في كل
حول ولو كانت الاجرة جازية للتجارة تساوى النفا والمسلة بحال الاجر
على الاجر وينقسم الحول في كل سنة عن عشر مائة واما المتاجر بركة عن
التجارة في تمام السنة الثالثة ثلثة اعشارها وفي الرابعة اربعة اعشارها
على ما سبق والحر وعن والميك والموزون المعين بتدلة التجارة وما ليس
بمعين ويجب في الزمة بمنزلة الدار والدرهم ولو سلم الدار ولم يقض الاجرة سقط
المسلة فيحصر حكم المتاجر حكم المجرى وحكم المجرى حكم المتاجر على ما بيننا والتجارة
منه ذوات الاقنات المعينة بمنزلة الدار ثم ما هنا ولو قضى المتاجر الدار
وقضى المجرى الاجرة درهم وعروض ينوي بها التجارة فلا زكوة على المتاجر
في شيء وعلى المتاجر زكوة على الاجرة للسنة الاولي وذكر البزور في شرحه
يحكم عن محمد بن الفضل النخعي كان يقول في الاجارة الحولية التي تعارف
احل بخار يجب زكوة المحل على الاجرة فانه ملكه ولا ينقص ختم الاجارة
ملكه واما لحنه دين جدد **وقاب** البزور وفيه عندي يجب الزكوة على المتاجر
اغتيا لانه يجده مال له عند الآخر وكذا في بيع الذي يقياد اسك فده
البلدة ويبيع الوفا فزكوة ذلك المال على البايح وان بقي فيه لانه ملكه بلا
اشكال ويجب ان يلزم المشتري اغتيا لانه يجده مال له ثم هو عند بايعه
واما يوجد النفا وما عندهم **وقاب** مشايخنا في رجل عليه مائة مائة

لا مودة وهو لا يداداه فلا يجعل ما نفعك الزكوة لعدم مطالبة في العلم
والله اعلم عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن عطاء بن الحسن ابنه محمد بن
الحكم بن الحسن بن مالك مصدقا فاته الى عمر شيئا في الجهاد
لا عمر او لست في الجهاد وقال في ابيه والاسد بن عمرو بن ابي الحكم قال
سمي ذلك قال يا امير المؤمنين يقولون بحسب علينا النجاة في الحدود
قال عمر اجيبها وان جاء بها الراعي على كنفه او لست ندع لهم الا خضب
والرب والاكيلة ونبيس العنق **من** **الجماع الصغير** قال رحمه الله كل شيء
اخرجته الارض مما ينبت بها فيك العشر ولا يجسد فيك اجر العالم ونفقة
السفر وحدار من الحرب التي هي عشرة في اقصى عدن الى عذب من فلك
الحرب الى اقصى مصر الى اليمن الى اول حدود الشام والى رجم العراق
في الطول وفي العرض من جده وما والاها من الساحل الى الخراف
الشام من اقصى الى اقصى ومن ابي عبيدة صاحب الخلاف ومسانة ما
يدور حول ارض العرب ما بين وسنن موحدة كلها عشيرة لاخراج
فيها لا خيرة على جميع ارض العرب بمنزلة امصار لا يترك فيها
سبح خمر ولا خمر ولا كافور الا بخمار الو جمل المسلم داره ثمانية اوجا
ارضا يتبعها بماء السماء والحيون او البئر عشرة كما لو اسلم عليها احلها
اما الذي جعل داره ثمانية اوجا ارضا في حراجه وكذا اكل ارض سبي
بماء الخراج وبيع الانهار الصغار في ارض النخج وقال محمد بن سفيان والنفقات
و دجلة عشيرة وقال ابو يوسف خراجته الو سني سنون صاعا فيكون
كل و سني مائتين واربعون مائة والحمة الا وساف الف ومائتين مائة
قول اكل الكوفة وعندك البصرة الوسطى لهما مائة ومائة عن
حك سعيد في كلام العرب وصاعا صاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو
صاع العراف ابي به الجراح من المدينة ومائة اربعة ارباب وسواربعة
اموا وعندك الجراح حمة ارباب وثلث رطل كل ما ينبت في الارض
بحسب فيه العشر عن ابي حنيفة نحو قوائم الخلاف والتعب في كل سنة
او سنيه وبيع وكذا الخيش الذي يوصل وبيع وما يستحب من ثمار
الجبال بحسب فيها العشر في رواية اسد بن عمرو وهو مطلق جواب الكتاب

وعند ابي يوسف وابن زياد لا شيء فيها ولا يحل الزكوة ولا لالة ولد ابن الالة
وتوا حط الزرع اربعة سماوي شريط الخراج بخلاف ما لو عطل الارض
لا خيرة الا على ممتلك ان كان مقصدا فاشي عشر وان كان وسطا فاربعة
وعشرون وان كان موسرا فمائة واربعون درهما والممتلك الذي يغير على
الملك ولان لم يحسن علمه في حرقته والخصا تيفا وت حدوده تنافوت الامصار
محدود التحد يد من ملك ما دون المائتين وسوم ممتلك فعليه اثني عشر ومن
ملك مائتين فصا عد الى عشرة الاف درهم فعليه اربعة وعشرون ومن
ملك عشرة الاف الى مالا غاية له فعليه ثمانية واربعون شوطا ان يملك ولا يجب
على النساء عني ما بال الصلح مع المسلمين كما في بني تغلب ويحلي عالم الصدقة
الذي بعثه الامام لمج المصدقات يحل ما سيعم ويبع اعوانه وان كان غنيا
ولا يحل لها شيء وان كان عاملا بوضع الخراج على ارض النبتان على قدر ما
يلحق حتى ان ارضه لم يخرج من الخانة الا قدر فقيرين ودرهمين وبيع حبيب
فخر اجها فقير ودرهم ركزه في السر الكبير مو قسم كل حبيب من الخا فلك
فقير ودرهم وبيع حبيب الكرم عشرة وبيع حبيب الرطبة خمسة فمالتي صبيح
لله عنوان بوضع عليها قدر ما يلحق فلو عدل عن الزعفران الى زرع الجوز
فيها من غير عذر يؤخذ خراج الزعفران وكذا اكل ما ينتقل الى احسن الامرين
بلا عذر وسدائما بجوف ولا يفتي به حتى لا يتسلط الطلعة على اموال الناس له
الف على رجل فحده سني ثم اقام البيعة بها عليه لا يذكيها لما مضى اما لو
كان مخترفا ولكن مخلص فهو نصاب عندنا وقال محمد بن نصاب عن ابي بكر
بن محمد الامصار في قيل لا يركب الصدوق يا خليفة رسول الله الا يتنحى اهل بدر
قال ابي اري مكاظم ولكن اكره ان ادر سهم بالدرنا فلم يتنحى من اهل بدر احدا
على عمل الصدقات كرامة لهم **من** **الزكاة** **في** **تجيب** قال رحمه الله
لو افرز زكوة ماله فصا حقت غده لم يجوز ولو ضا حقت في يد المصدق بخيرة كوتر
عليه عا شربا يتي ودرم فطلب منه العا شران يحل حمة درهم ففعل ينظر
ان ضاع في يد العا شر ولم يتفقد صاحب المال حمة اخري ملك على ما كك
رب المال وكذا لو ضاع عليه العفرا قبل تمام الحوب فلم يكن زكوة لو كانت
الحمة في يد المصدق بها لاقتم الحوب ونفت زكوة استحسننا فصارا لها في يد

ما كلها بخلاف الضيق واما لو استنفاد ختمه اخريه فالمسئلة بحالها تنفع المودع
 من الزكوة ولا يجب شي في هذه الحقة فان في الكسور لا يجب شي عند اليه حيث
 وعند ما يجب ويد السابح يد الضيق وجه ويد المالك من وجهه او اخصا
 الحقة المجمل فلم يوجد الا بعد الحوب لم يجب الزكوة فيعلم ان يرد ما الي صاحب
 المال وان كان مصدق بها جاز ولم يضمن شيئا اما لو اكلها المصدق او اخذها
 لعمالة ولم يتقدم صاحب ختمه اخريه فاما ان يكون قد ضاع على المصدق كانه في يده
 فيكون زكوة استحصانا ولو كان صاحب المال انفق ورعا ما في يده فحاله
 الحوب والحقة باقية في يد المصدق استرد منه اما لو اداسا الي الفقير او اكلها
 على سيدك المسكنه لتضم لم يضمن واما لو اكلها قرضا وموعني واخذها لعمالة
 فاستهلكها ضمن وان كانت قايمة ومع ما في يد صاحب المال حساب هذه الحقة
 تنفع زكوة فلو انقص درهم فيما عنده فيسترد هذه الحقة فان لم يسترد شي تصدق
 بها السابح على الفقير او لو عجز ختم ثم ملك الباقي الا درجانه في يده قبل
 الحوب ليس له ان يسترد المودع قبل تمام الحوب اشتري شيئا على ان البايع
 بالخير لثلاثة ايام ثم عجز الثمن فليس له ان يسترد في هذه الخيار وكذلك لو انفق
 صاحب المال جميع ما في يده لم يسترد الحقة من يد السابح قبل تمام الحوب ولو
 لو اكلها المصدق قرضا او بعمالة وان دبت عليه فحاله كان حسب النصاب
 بما قيمه رجل له ما تبادر ثم فزع كلها الي المصدق لم يسترد منه شيئا ما لم يتبع الحوب كما
 في يده حالي لا احتمال ان يستفيد منها بانيه وكذا لو ادفعها الي المساكين كلها على بيته
 تجيبك الزكوة لم يملك ان يسترد فان استنفاد في الحوب ما يجبر المودع زكوة
 مع وكذلك لو استنفاد الفاتح ختمه وعشرون في الماتين البرق وفعها اليهم
 زكوة هذا القدر علم عن الوجوب ولزم زكوة ما بقي وذلك ما به دختة وسبعون
 يا خذ من ذلك زكوة ورد الباقي لو استنفاد ثمانية مع الكل رجل له ختمه وعشرون
 من الاكل فجعل بنت فحاض اليه المصدق ثم حال الحوب ولم يتقدم شيئا فان
 القياس ان يكون قدر اربع شياء زكوة ويرد الباقي وفي الاستحصان كلها زكوة
 اما لو استنفاد بغير اخري الحوب فالمودع زكوة في الوجهين ولو ملك بغير
 في الحوب امسك المصدق قدر اربع شياء ويرد الباقي من بنت الخاض ولو
 انفقها المصدق قرضا ضمن قيمتها وان اكلها عماله له ضمن حصته صاحب المال اما

حصنة الفقير فلا رجل له اربعين ثمانية فجعل ثمانية منها وتصدق السابح بها على
 الفقير او باعها وتصدق بثمنها وتم الحوب ولم يتقدم شيئا لم يكن زكوة ومع البيع
 ولو باعها في الحوب واخذ ثمنها عماله له والمسئلة بحالها لم يكن زكوة وعلى المصدق
 قيمتها ما يتيان واربعون ودرهما فجعل منها ستة ودرهم فتم الحوب وبقي قايمة
 عند المصدق فان القياس عند اليه حيث جعل الحقة زكوة ويرد درهما
 وفي الاستحصان الكل زكوة وعند ما الخمس زكوة من الماتين وان لم يرد ختم
 وملتون جزا من احدى اربعين جزا من درهم قايما ويرد الباقي وفي الاستحصان
 لا يرد ولو ملك من المال مما في يده ما جرم بعد التجيب درهم وبقيت
 ما يتيان وملكه وملتون فالمصدق يرد درهما عند اليه حيث جعله وعند ما يرد
 ستة اجزاء من احدى اربعين جزا من ذلك الدرهم السادس ولو عجز
 ثمانية من اربعين فاعطاه الا ما ح المصدق من عماله ثم تم الحوب وعند
 رب المال اربعون فهي زكوة اما ان تم الحوب وعند ستة فملتون
 ثمانية فيسترد صاحب المال ما دفعه ولم يكن زكوة ولو باعها للمساكين
 قبل الحوب لا لعمالة مع فان تصدق بثمنها لم تم الحوب لم يكن زكوة ولا ضمان
 على المصدق فانه ما ثور بالاداء الي الفقير وكذا لو باعها بعد الحوب للفقير
 وتصدق بثمنها علم بنقصان النصاب او لم يعلم فانه مع ولا ضمان عليه رجل له
 اربعون بقية سائمة فجعل فيها خمسة ثم ملكت واحدة في الحوب جرم
 المصدق من الحقة قدر التبيع او يتبعه ورد الفضل ولو اراد المصدق
 او صاحب المال ان يرد الكل وياخذ التبيع ليس لهما ذلك الا بتواضعها
 اما لو عدها المصدق اربعين واخذ الحقة ثم اعاد العدة فاذا ظهرت قد
 اخطأ في الحساب فاتها تسع وملتون فلصاحب البقر ان يسترد ما رده و
 يرد في التبيع ثمانية المصدق او اربع فان لم يرد حتى ضاع او تصدق بها ينظر
 ان اداسا صاحب البقرة باختياره لا ضمان على المصدق في الفضل على التبيع
 وجاز قدر التبيع اما لو اكره على الاداء على انه واجب عليه زكوة اربعين
 فان لم يرد بالمساكين ضمنه الفضل على التبيع وان لم يلفظ به لم يملك لصاحب
 المال قيمة الفضل من كمال الزكوة فصار كالحاكم اذا اخطأ لا ضمان عليه
 وانما يجب في بيت المال الا ان يرد في اخذ الحقة مع علم انها غير لازم ضمن الفضل

من ماله رجل له اربعون بقرة فلما حال الموت فاته المصدق فقال صاحب
المال اني قد ادرت الغلام سبع عشرة منها قبل ذلك ولعلم ما بها فخذ هذا
التيس فان كان قد باعها فخذ الباقي وان لم يزلها والا فخذها لك فاحذرت المصدق على
هذا ثم نظر ان الغلام لم يبع ليس للمصدق رد ما قبض ولا لصاحب المال
استرد اياه الا بتراض بينهما وذكر ان رجلا عجل شاة عن ارجل فذلك
المال كله في الجوز ثم اريد المصدق الشاة الى الفقير لا يضمن علم او لم يعلم
وكذا فيمن طار ثم وكل انسانا بالكيفية مال اعطاه ثم فعله بنفسه ثم فعله
الوكيل لا يضمن وان اغتافه واخطاه بما يرض علم او لم يعلم وكذلك في كفارة
القتل اذا وكله باغتاف عبد فارتد العبد نحو ما لا بد منه ثم اعتقه الوكيل
فمؤي يعلم او لم يعلم وان لم يبع عن الكفارة وكذلك ان كان العبد كافرا في
الاصل والوكيل لم يعلم فاعتقه الوكيل بعد عتقه ولم يجز عن الكفارة علم
الوكيل او لم يعلم **قوله** اي حبيبة وفي الوكالة لو وكله بقتل دابة
ثم قضاها الموكل بنفسه ثم قضاها الوكيل وقد ملك المال عند الفاعل ان لم يعلم
به الوكيل لم يضمن وان علم حين والله اعلم **جامع** له شقة وستون جملا وثلاثة
جب شاة وسط وحسب البقر معها ولو ملكك البقرة بعد الجوز بطل الواجب
عنده **قوله** ابو يوسف يجب في الباقي شقة وستون جزا من ارجل جزا من
جب ولو ملك الكل الا المشقة يجب فيها بقدر ما كان لكل مساهما وكذلك
رجل له اربعة وعشرون خيلا وبنيت نخاض سمينة وسطا وشقة وستون
محولا ومعايشهم رجل له شقة وستون جملا وشاة بمحفا سمينة لا شاة ولا شاة
وسطا لم يجب فيها الا هذه البقرة رجل له خمس من الابل مهازيل بنات
نخاض اوبان لبون او قوف وكلها عجاف لا سبواوي واحدها بنت
نخاض وسطا وجناها شاة بقدر ما ينظر لو كان فيها واحدة سعدت بنت
نخاض وسطا فالواجب فيها شاة وسطا وان لم يكن نظرا الى افضليها ونظرا
الى بنت نخاض وسطا فان كانت قيمة افضليها خمسين وقيمة بنت النخاض
الوسطا ثمانية عكست انه لو كان فيها بنت نخاض وسطا وجبت وسطا فتمت
عشرون فيجب حاشا شاة فتمت عشرون ولا يجوز ايجاب الشاة الوسطا لو كان
له خمس وعشرون بنات نخاض او قوف وكل فيها بنت نخاض وسطا

في الواجب اما لو كانت كلها دون بنت النخاض الوسطا وجبت واحدها لو
كانت له عشرة بنات نخاض او خمس عشر وعشرون وواحدة بنت نخاض
وسطا والباقي عجاف كلها يجب فيه كل حتم شاة وسطا لو كانت كلها سبواوي
لو كانت له خمس من الابل بنات لبون او قواف او سبواوي كلها عجاف
نظرا الى افضليها فان كانت قيمته ثلث قيمة بنت النخاض الوسطا وجبت
وسطا وان كان ينقص من قيمة الوسطا نقصا بقدره من قيمة الشاة الوسطا
ولو كانت خمس وعشرون والمساواة بجالها وفيها واحدة بنت نخاض وسطا
في الواجب وان كانت دون بنت نخاض وجبت واحدة منها افضليها
وان كان ستا وثلثين كذلك فان كانت قيمة كل واحدة منها ثلث قيمة بنت نخاض
وسطا وجبت فيها بنت لبون وسطا بخلاف ما سبق وان كانت له ستة
وثلثون حقة عجاف لا سبواوي واحدة منها بنت نخاض وسطا وجب فيها
بنت لبون بقدر ما له خمسون خيلا الا واحدة من خمسة او بنت لبون او بنت نخاض
وجبت هذه وان كانت خمسون عجافا الا واحدة من بنات نخاض سمينة
فيها حقة وسطا **قوله** له اربعون شاة جملا عجافا الا واحدة ثمانية سمينة
فيجب شاة وسطا سمينة وان لم يوجد ذلك ففيها افضليها الى عشرين وما
فان راوت واحدة ففيها واحدة سمينة فحول ثمانية وسطا وجبت هذه
والخريه افضليها من الباقي الى مائتين وشاة وان كانت كذلك ففيها هذه
الواحدة وعجاف واخرى من افضلك البواقي فان ملكك هذه السمينة
جعلت مكان لم يكن فانه لا يجب في الحملان شي لو كانت له مائتا شاة وشاة واحدة
فيها سمينة ثم ملكك الكل بعد الجوز الا السمينة فان الزيادة على النصاب
الاول كان لم يكن عند اي حبيبة وكان ماله اربعون ففيها شاة واحدة سمينة
ووجب في الباقي جزئين ارجل جزا من سمينة فان ملكك هذه السمينة
كان لم تكن عند اي حبيبة واي يوسف لان في المال عفو فيجب في الباقي
حقة بعد رخص لو كان نصاب البقر عجافا وفيها واحدة فحول ثمانية يبيع
وجب يبيع وان لم يوجد فيها ذلك فعليه افضليها على ما سبق ومن ابن
سعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل لا يورث زكوة ماله
الا نكح له يوم القيمة شاة عا اقرع فقرهه ومو يبيع حتى تكوفه في عتقه

ثم قرأ عاتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم سبطون ما بخلوا به يوم القيمة
والله اعلم **من المجهول قال** رحمه الله اذا قبض من دينه تجازته وتوصاه
قد جاز عليه المهور اربعين درهما يركه درهما وان قبض ثمانين قدر ثمانين
من جبال الى اخره الا اذا افاق المحتواه والمجنون سيقبل بانه حولا لو اعطى
زكاته مملوكا جازا وان كان مولا له محتاجا لو اعطى العا او اكثر من زكاته
محتاجا ودفعة واحدة اجزاء اما لو اعطاه ما تنبه اولام بجزان يعطيه حده
لو انفق على قرايته من جوارثها وانه لم يعم محتاجون ونوازكته جاز فرفض
عليه القاضي نفقته ولم يفرص في عياله او لم يكن وفي نوادر مشاهير اذا فرض
القاضي نفقته لم يفرص عن ابي يوسف لو اعطاه ما عبده وسولا يعلم يصح خلاف
الا ان لو مزرع عدا ومكانه او مزرعة على ما شئت لا يشتره وفي الجامع الصغير
يعشر العبد ما لو دخل في دارا مملوك حزبي او مكانه او مزرعة او غلام
مراشون ثم لم يعثر حزبي اسلم في دار الحرب اقام في دارهم سنة او لم يقسم
فخرج اليها مولا لم يعثره باخي يتناف حول دخل في خمس املك
التعلي شتان وفي اربعين شاة شتان كذلك شاة عفا اما لو كان عليه دين
لا يجب عليه زكوة كما على المسلم ولسه في ساية الذي عند التعلي زكوة فاكسفي
بالحرية ولا عشر في الخطبة والتفن والخلاف واشباه ذلك والعشر
يجب على الصبي والمجنون والمكاتب وعن محمد بن الحنفية **قال** لو كان على
ابن ابي طالب رضى الله عنه ذكرا عثمان بسوء ذكره يوم جاء ما سب شيكوا اليه
من شاة عثمان رضى الله عنه فقال على رضى الله عنه يا محمد اذ به هذا
الكتاب الي عثمان واخبره ان فيه حذره رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعه
سعا تك بخلون بها فانيته بذلك فقال عثمان اعنيها عنا فانيته بها عاتيا
فقال على لا عليك صنعها حيث اخذتها **قال** سليمان بن عبيدة التمار زه
عثمان رضى الله عنه لان عنده علم من ذلك فاستخفى عنه والله اعلم **من المتفق**
عشر **قال** رحمه الله عن ابي حنيفة في ايمان مختلفه يوحذف كل نوع عشره
بحسبه لو منع ارضه كما فعل البزرعة بعشره على المسلم لو ادعى لصبي ابوه الجراح و
العشر ضمن وكذا لو وجع وانما يجب ان يدفعه الي السلطان لو باع بخلاف قطع
لا عشر في غيره وعن ابي يوسف في السر والكسيرة وكل بذر يدخر لا لزراعة فيه

العشر ولا عشر في المهور الي بس الموقوف ومورسك العشر الي السلطان
لا على رب الارض ولا يثبت على صاحب الارض ما المجمع عياله وجيرانه ومعه
وما بقي فيه العشر ان بلغ خمس اوسق ولا يجمع اليه حنيفة ايضا ولا يرد ابو حنيفة
المحصر شيئا وعن محمد بن حنيفة ما اكله واوكل غيره من شاة اعتباره وفيه الرشق
المحصر وما اصاب من ثمار ارض الموات العشر ولا عشر في شجرة لا تحل مثل
الخلاف والتب والتوت ولا في بذر تفك يدخر للزراعة كبذر النجمل والخمر
والكوات وان مات الوازع فعشره على ورثته وما ناف من البذر وغيره سقط
العشر بقدره ولا مع السلطان زكوة الساية وعشر الخراج زكوة الحنيفة من
صاحبه قبل قبضه **خراج** عن ابي حنيفة في ارض فيها غنك متصرفه يكن
زارعتها لا يزد على درهم وقبض اما لو كانت ملتقة سوط ما يطبق ولا يزد
على عشره ورام ليس على املك الخراج ارض الفحل وموتهم ولا ثمن الصنف
الا ان يمو السلطان الذي فوقه وعن ابي يوسف ترك الخراج من دالي حراسان
ملكه ومن دالي المزارع لا يجوز اما ترك العشر لا يجوز منه السلطان ولا يسع
رب الارض الا ان يحلب الفحل لوزرع الحاصب فالخراج على رب الارض
وكذا لو اعارها لو صالح املك دار الحرب على شاة لم يطبقوه فتي صاروا ذمة
لنا رد ذلك اليه ما يطبقون وموان ينزل كل رجل برعم ما تقوته ويقت
عياله وبدره في ارضه اليه ان يعود الزرع من فاك ثم يوحذ الوظيف من
اليه في خدافه اصحابا جميعا وعن محمد بن عجل الخراج ثم غرفت الارض
مستردة وبالموت سقط الخراج لو اشتري ارضا عشرية ثم باعها بعد شهر لم باع
الساية ملكه في ثوانت عليها عقود خمس في السنة بحيث لا يمكن زراعتها لخراج
على احد **سوم** عن ابي حنيفة رحمه الله حزبي دخل دارا با مان مع ساية بعشر
وما ليس ساية ولا ليجازة فيه روايان ويضم المجرم الي البقر والبخت الي
الحراب والمخز الي الخنا عن ابي يوسف له نصيب ابل ونصاب غنم فادى
شاة الي المصدق ولا يملكه فله ان يصرف اليه اليه المضامين شاة ولو رت ساية
ولم يوشها في ساية والبعي ونفطوع المتوايم ليست ساية له خمس املك عجاف
مساوي كل املك شاة ان شاة اعطى شاة او ابل عن محمد بن شاة للحلب فعليه
حذوها الا ان يباعها نصف السنة او اكثر لو نوبه الساية ان يكون للمجول او للحم

يذبح كل يوم ثمانية بركات الا سائده **نوع** عن محمد بن الف ورم وحاتم فثبت فبكت الف
 وثني الف ثم ثم المولى على تمام النصاب بحسب الزكوة اشتري عبيد النجاسة فتم
 ثم تحلك بئى للنجاسة وكذا النومات حيوان وبيع جلد وكراد وبيع عبد النجاسة واسب
 ثم دار الاسلام موضع الامم الى مصر من الامصار اذ به موضع اليه فيجوز عليه
 احكام ذلك المصروف تصدق بعض نصابه سقط الزكوة بقدره وقاب ابو يوسف
 لا سيطر ما لم يصدق بالكل **دا** عن ابن يوسف لو امر رجلا ان يذبح زكوة ماله
 لم يرجع على الامور شيئا وكذا اذا المولى تركه المعاد من العمار الا ان يقول او ما
 على ان يذبح كذا اشتري ثمانية ثلثين بقدر سائبة قد دفع الفقير ولم يورى الغنى حتى حار
 المولى ثم راسا فرد ما يجازى الروية واسترد الفقير لا زكاة على واحد منهما في شي
 منها وعن محمد بن قاف ما صدقت به الى اخر السنة فقدرت من الزكوة ثم جعل
 تصدق ولا تحضره البهائم ورجوان يجزى ثلث على الزكوة فافق الصوم والحج والصلوة
 من رغبة له ما يذبح عليه من الزكوة ثلثا لم يسجد ان تحلبها المساكين عن زكوة ولو
 احلها كاللوزة ان يذبحها في ثلثها كذا مودعه ان يذبح زكوة الالف التي هي
 ودرية غدا ثم اذبح الامر عبد المولى من مات اخرتم اذبح المأمور حتى علم
 الامر ولم يعلم وروى عن ابن حنيفة **وقال** ابو يوسف ان علم حتى والافلا و
 اجمعوا كذا وضع فخم وراى الى رجل ليذبحها من زكوة ثم اذبح الا مزم في المأمور
 لم يضمن لو اذبح ثوبا من مال النجاسة ففول لان زكوة فيه الف وانه حوله فخلط
 بها الف اخرى ثم ضاعف من الجمل الف لا يحرف بركن خمسين مما تلى احوالها ثلث خمس
 وعشرون اذبا فخم حوله فخلط بها عشرة من الالف ثم ضاعف عشرة لا يحرف تعليم
 ثلث شياء وحيثما سبحة تحت اسباع بنت مخاض **دين** عن ابن يوسف
 له وبن عبد الله ان فابراه عبد المولى وافرغ منه العاظم ابراه عبد المولى اذبا
 سلطنة بجارية عبد المولى ثم ابراه من ثوبا او استهلك عليه مال النجاسة فابراه
 الطالب لان زكوة فيه شيئا من ذلك الا ان يريد به البقرة من الزكوة يذبحها لوزكوة لو اشتري
 سائبة وبنو سائبة فلم يضمن حتى حار المولى لا زكوة فيها وعن محمد بن
 جارية النجاسة تساديه النجاسة بالف بيعا فاسدا وتاخر ثم ردها عبد المولى
 شخصيا بركن الباج الغنى كذا ورم العا فبقي ثم تذكر بعد سنين لان زكوة لم يضمن له على
 انسان الف فحده ولم يضمنه فقدر على انباتها فلم يضمنك الا بعد سنين فلما احضره مجلس

القاضى فافتر بدنيه لم يجب عليه زكوة ما مضى لان زكوة فيه مال على مجلس وعند
 الى حنيفة يجب وكذا لا يجب الزكوة فيه دين على سلطان فقير ولكن لا يعطيه
 وبنو حازم عن قيس بن سعد بن مسكين لا شيء عليه وكذا لو سرب المدين سنين ومولا
 لا يقدر عليه وجر ما لو باع عبده للنجاسة ما بين وقبض الثمن ولم يقبض
 المشتري العبد حتى مات في يد البايع عبد المولى بحسب الزكوة عليها في
 المال بينه يصدق بالالف القليلة بشرط الضمان وله الف بحسب فيها الزكوة
 له نصابه العا من انسان ثم يخصب منه غاصبه اخر هذه الالف تحاب المولى
 على المال بينه يجب على العا من الاول زكوة الفه ولا زكوة على العا من
 الثاني في مال فان قرار الضمان عليه **دي** عن ابن يوسف من اختم من
 في خلاف السنة او افاق عن جنونه او عتق فملك لم اوصار الحزين
 ذيبا لا يوزن لملك السنة شيئا وحي وضع الخراج فلما مضى شهران او نحو
 ذلك يوزن شيئا فشيئا كالا جزه ولا يوزن كلها الا بعد اتمام السنة لا ينبغي
 لا ميران يوزن خراج راس ودي وعن محمد وحي لا يضمنك لبيد في عياله
 يوزن خراج راسه كوعمل النجاسة ثم اسلم زدت اليه **مصرف** عن ابن حنيفة
 رحمه الله امرأة فقيرة يجوز صرف الزكوة اليها مع ان زوجها عنى لوفاك
 بعد ان ان الحزم مساكين فقرا احل الذمة جاز وكذا صرف صدقة القطر اليهم
 اما الكفار انما فلا ويعطى الزكوة لمن له عر من ما سبوا و ما بين سوا المسكين
 والخدام ومناع البيت ونياب القيس ولا ينبغي لا جوار ان يبالى الناس
 وعنده قوت يومه لا ينبغي لها شي ان يتيك العك من الحليقة وان عك لا يذبح
 زكوة من الصدقة وان يوزن من غنيمتها يجوز صدق **ابن** يوسف
 وعن ابن عسمة عن ابن حنيفة يحل الصدقة ليس ما شتم وفقير فيها كفقير
 غيرهم عن ابن يوسف رجل له مائة درهم وشعة وشعوان تصدق عليه
 الزكوة به رخصت فانما يذبح ورم وديا وتحل الصدقة والعشور
 وغنيمتها لالبنة الكبيرة في عيال اب غنى اذ كانت محتاجة لو اعطى لعبد من
 لبيد في عيال مولا ولا يذبح شيئا جزاه وكذا ان كان مولا غنيا عاليا لو قدر
 على اب مائة درهم تقطعت البنية الكبيرة لا يحل لها الصدقة خلافا لمحمد وكذا امرأة غنى
 قرص عليها ثمنها وبيع ثمنه لو قال له عيال انما صيب مائة درهم ان الصدقة

بجنته وراثة زكواتها لا يبيع عليه ولا يبيعه ان اصدق هذا المال على هذا المسكين بعينه
فقد صدق كبره غيره جاز وتوفيق ابي حنيفة وكذا على من يبيع المسكين فصدق
على احدثا وكذا في قوله هذه الصدقة ثم صدق بغيره اخره جاز كله وعن محمد
لا يبيع الزكوة لصغير بوجه خفيان منه كذا ارضا وحوادث غلة لا يدخل منها ما
يكفيه ويصالح حلت له الصدقة فانما انظر اليه العلة الكافية لارائه قيمته ملكه ومن
لا تمنع عشره من مال ذمب شيئا ولا يملكه في ربح حلت له الصدقة وليس عليه صدقة
الراس لو اصابه ثم ظهر له انه غني لا يسترد ولم يقع عن زكوة الفراج ومما
الموا دعه وتركه الذي لا وارث له للعائلة وداراهم فان فضل منهم يصر
اليه فقروا المسكين وان فضل يصر اليه اغنياء المسكين ولا يبيع الفقراء بحيث
التحقوا بالاغنياء واما يبيعهم الكفاية لو قال له علة ان اصدق بهذا الدرهم
فضاع فقال له علة مكان ذلك الدرهم ان اصدق بهذا الدنيا ربحه وجر
ذلك الدرهم يتصدق به ولا يجب ان يتصدق بالدينار ربحه وليست كالا حجة
منى ضاعت عن غلبت بلزمت مكانها اخره عن قتيبة ان عمر بن الخطاب قال
للمصدق لا يحبس الناس اولهم على اخرهم فان الدرهم لما سببه ما بها صدر به
ولها ملك **من الاغنياء** قال رحمه الله في رواية شريفة الوليد عن
ابي حنيفة الاجرة كالميراث والوصية والمهر وبدل دم الحمد وبدل الكفاية لازكوة
فيها حتى يقبض النصاب كله ويجوز عليه الحول غده اما اذا كانت الدار والعبد
للمتجارة فاخراها فخذ اربعين وربما يتصدق بغيره لو جعل بنت فاح
من حتم وعشره فيم الحول وبيع في يد المصدق وارثه وعشرون في يد صاحب
المال فالجود له زكوة ويملك به النصاب وفي رواية شريفة الوليد لا يملك النصاب
ما في يد المصدق فيجب رد ما اليه المالك وما خذ اربع شيئا ولو باعها المصدق
وبيع فانيه في يد المشتري عند تمام الحول جاز عن زكوة كافي يد المصدق اما
لو اختلفا لم يجر ولم يملك في الزيادة بينه فبما في يد المشتري وبيع مالا
فلم يملك به النصاب بخلاف ما في يد المصدق اما لو اخذ ما العامل له حاله
واكفها يرد اليه ما زاد على اربع شيئا لو ملك مائة وختم وسعين وربما
وثوبا شيئا ويختم فجعل الثوب فاحزه المصدق وقطع قميصا ولبس
بجزء من زكوة فان قيمته وراثة فيضم الي النصاب وذكر في الاملاء لو كان له مائتان

فضاعفت منها ما يبيع ثم يبيع ثم استغنى وتمام النصاب فالجود في زكوة وفي
الاملاء له ختم بابل حواله فيجوز ثبوتها عنها وعن ثبوتها في الحول
اخره لو كانت مسابقة موهوبة لا يجب الزكوة كالمقصود عن محمد ابن شجاع
عن ابن زياد عن ابي يوسف قال سالت ابا حنيفة عن اربعين جملا
فيها مائة قلت له ان كانت المينة اكثر قيمة من الجمالان اوجب اكثر من قيمته
المال المزكوة قال يوجب حرك منها فلت يوجب الحرك في الزكوة فاحرق
راسه ثم قال لا يبيع فيها فقوله الا وله اخذ به زفر وشوكة الثاني اخذ يوسف
وقوله الثالث اخذ محمد وعنه محمد بن الخطاب رضي الله عنه ولي رجلا بلدا في
التيام نحو فذ عليه بعد زمان فحيا مدنها جنس البزة والبنية له روافي جسمه
ونجاس ثياب ففطر اليه عمر وقال يا هذا انك اذ ذرت فقد عرفت انك
ثم وقع اليه مخيمات يربعا ما لبثت المال في البرية فجا بعد مدة بالشا في
اشعث الراس وعليه طمرن الخلسين فذكر لعمري حاله خرد اليه عمله وقال
كلوا واشربوا وادمنوا والله فانكم تعلمون ما تنهون عنه **من الكرخي**
قال رحمه الله وجوب الزكوة على الفقور حتى ان لم يور بعد الوجوب لم يفتك
ثبها وانه عند محمد واثم بالاجر وعن ابي بكر الرازي يجب على التاجر وجميع
العمر وقت الاداء وذكر ابن شجاع عن اصحابنا منك ذلك وما سوي الايمان
لم يصر نصابا للزكوة بمجرد البنية حتى يطلب النصاب لبيع او لا سائمه وتجب الزكوة
في الغنم والبنم والاربع وغيرها مما يستعمل الصباغون ماله اثر في الثوب ويجب
فيه غرض ذلك من الاجرة اما ما لا اثر له كالحصان والاشنان مما لا اثر له
يستعمل الصباغون لا يبيع فيه وكذا ما اشترى النصاب من النصاب والجلال
لحفظ الدواب التي اشترى ما للثبارة ان كوة فيها منزلة آلات الصباغين ووجبه
اسلخهم وخروف المواليم الا ان شمع مع الدواب او مع المتاع يركن ولا يملك
الاسائمه الا بترك رعيها لو باع النصاب بعد وجوب الزكوة **من**
لا يجد الحرك ما لم يبيعه من الام انية المباح التي طعنت في السنة
الثانية واثبة لبون التي طعنت في السنة الثالثة والخمسة التي طعنت في الرابعة
والخامسة التي طعنت في الخامسة اما الثلث ما طعن في السنة الثانية والثلث
ما طعنت في السنة اما السني من الغنم ما لم يركن الحول وطعنت في الثانية وكذا من

من المخرج والمخرج منه الضمان ما في عليه أكثر الحول يجوز فيه الصدقة في رتبة
 الحسن عن ابن حنيفة أما في المقتضى المخرج ما لم له الحول والشيء ما لم له حولا
 المتولد من الغنم والبطايا المحضين جازب الام التسمية مع الحق الاغلب عليها الرعي
 فيه الجبل المذكور المحض والاثاث المحض روايتان عن ابن حنيفة **نوع**
 عن ابن حنيفة الفقير هو الذي لا يملك والمكين هو الذي يملك وحاجته
 اشتد وما يملك في يد المصدق سقط حقه وبحره من صاحبها التملك شرط
 لصحة اداء الزكوة وذلك بالتسليم الى الامام او الفقير ويجوز دفعها الى مكاتب
 الخي اذا دفعها الى ما شئى باجتها وان لم ينفذ له يجوز ما في الخي خلافا لابي
 يوسف وكذا دفعها الى الخبز باجتها في رواية الاصل ولا يجوز دفعها
 الى مواله في ما شئى وتحرم على من ماله من الزكوة والصنوبر والندور والكفارات
 وعروضهم بحسب الحق وقيل القيمة في سائر ما يجوز الزكوة والفقير من ماله
 يملك ما يبيع ويرمى بركن اذا كان الغالب فيها النقص اما السوف لا يجب
 فيها حتى يبلغ قيمتها خصالا لا تصدق بغيره زكوة والطوع وقيل زكوة
 عند ابن يوسف وعند محمد وقيل تطوعا كالتسليم الحلم لا بعد في الغنا كالتسليم
دين قال ابو حنيفة رحم الله الذين عند علي اذ اخرج منها ما يملك بغير
 فعله ولا موهب بل على شيء كالبيعات ومنها ما يملك بفعله ولكن ليس بدول
 عن شيء كالوصية والهبة ومنها ما يملك بدول مما ليس بالزكوة والمهر ودول
 الخلع والصلح في دم العبد وما بالكتابة لا زكوة في هذه الدون كلها حتى يقبض
 صاحبها ويجوز عليه السور ومنها ما هو بدول عن ماله من النجاسة كقطن عبد
 المحدثه ونساج البدل فيه روايتان في رواية الاصل اذا قبض ما يبيع ويرمى
 في كاهن مريض وفي رواية لا زكوة حتى يقبض ويجوز حوله كالدية وما اخذها
 ومنها ما هو بدول عن ماله النجاسة كقطن عبد النجاسة فالزكوة واجبة ولا
 يجب المخرج حتى يقبض اربعين درهما وعند صاحب جيب الدين كلها سواء وهي
 سبب لوجوب الزكوة ويجب الاخراج تصويرا قبض قليلا قبض او كثيرا الا الذي
 والكتابة فهو كالموت قال ابو حنيفة عند الذم يكن له ما عبيد الدين اما لو كان له مال
 عبيد فاقبض من الدين بمنزلة العايزة فيضم اليه ما عنده من النصاب لو طالع الساعي
 بالاداء فلم يوفى حتى حلك النصاب ضمن عند ابن الحسن الكوفي ولا يضمن عند

بعضهم

بعضهم وتنقطع الزكوة بالردة وينقطع حكم الحول بالموت ولا يقدر المحض في
 تمام النصاب لو استسلمت الامام الزكوة فذلك في يده لم يضمن **عشر** اذا عاد
 الخبز الى دار الحرب ولم يعلمه العاشر ثم خرج ما يملك ما خذه لا يضمن بخلاف
 المسلم والذي اذا مر عليه وسولا يعلم ثم علم في الثانية ياخذ منها شيئا حضور المالك
 والمالك حتى يغير ولو شئى في بعض السنة كسحا وفي بعضه بالمال فالمحضر هو المالك
 الاغلب لو استسلمت الارض بزيادة الفاضل وضمن المقتضيان فالعشر على
 رب الارض وان لم يبتع لاعترا عليه يجب العشر فيما اسبق عليه منه يفي وعما
 واخره حاقط وعند ابن حنيفة الوجوب عند ظهور الثمرة وعند محمد عند استحقاقها
 وحصولها في الخطاير وما اكل من الثمن ضمن عشرها عند ابن حنيفة خلافا لابن يوسف
 وارض الحرب من غريب الى ملكة وحدث ابن ابي مريم في اقصى اليمن وارض
 السوا وكلها خراجية وينبغي من غريب الى حلو ان قال ابو يوسف ما كان من حيز
 ارض العشر فهي عشرية وما كان من حيز ارض الخراج فهي خراجية وما يوجد
 في الجبال من عسل وفواكه يخر في رواية محمد ولا يخر في رواية ابن يوسف
 ما ينطبع جواره كالذهب والفضة والحديد والرصاص فيه المخرج اما ما هو
 ما يبع كالكفط والصابون ما يبع ولا ينطبع كالموزة والخص لا يبيح فيها قال
 ابو يوسف كان ابو حنيفة لا يبيح المخرج في الرقيق فلم ازل به حتى قال فيه المخرج
 عن شريك بن سعيد ان ابنه السعيد المالك قال استعجلني عمر بن الخطاب على
 الصدقة فلما خرجت منها وادتها اليه امرني بحاله فقلت يا امير المؤمنين انما
 عملت له واجري على الف دينار خذ ما اعطيتك فاني قد عملت لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت له ثلث طقلت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اعطيت
 شيئا من عيران ثلث طقلت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اعطيت
 في كفته ووضع علم عمر بن الخطاب في كفته لرجل علم عمر بن الخطاب **من الطحاوي**
قال رحم الله سرايط الزكوة ثمانية خمسة في المالك وسكونه عاقل بالاعا خرا
 ملكا عبيد مدين وثلث في المملوك وسكونه نصابا وجولي وسوميا او للنجاسة لثلاثون
 بقوه كلها محاق ليس فيها ما شئى في خمسة بوزن من فضلهما ودين النصف في المالك
 ما يوزن ثمانية المخاص وفي السقوت يبيع وفي الغنم ثني اما في الجوز اختلاف لا يضمن
 من المالك فلم يترك سبب يجب السنة الاولى ثمانية ولا شيء للثانية وثلاثون

للجنة الاولي ثمانان وثلاثمائة شاة وفي خمس وعشرين بحب اثنتان من
 للجنة الاولى واربع شاة للثانية لآزكوه في مال المستعجب والمكاتب وفي مال
 المال دون عيل سيدة واختلفت الروايات في عشر الزرع بعد الزرع فيك
 النبات ولا تظهر ان لا يجزيه عندها خلافا لابي يوسف وعنده جازية لا يباقي
 وتجعل ما التزم بالنذر في قوله لله علي ان اخذ في بد رم يوم الجمعة
 يوم الخميس وفي موضع كذا وقال لله ان احب في موضع كذا كعنت في
 موضع اخر يجزيه اما لو كان معلقا بالشروط في قوله لله علي ان اخذ في
 بد رم ان شاء الله مريض او صوم يوم ما ان رآه غايبي لا يجوز تجيله لو
 احب ان في اشتراط الزكوة بنوع من الضوابط لا يكونه عند ابي يوسف وعنده
 محمد كايه وحكي عند الاختلاف في الطاب التفتحة فيك الوجوب لا بعده
 واختلفوا في مال ليل بحب الحن لم يكونه لوباع مال العشر فلكل حال
 اخذ العشر من ايتها شاء تقوف العاقدان او لم يتخفزا اما في بيع السائمة
 لا ياخذ من المشتري بعد التفريق وفي رواية الكوفي يراعي اشتراط السائمة
 المبينة في موضع البيع ولم يجز تقوف العاقدين ومورواية عن محمد
 المشتري يؤخذ من التركة ولا يؤخذ الزكوة المذكور المخلص والامان المخلص
 في السؤال سوية الجيك ارض الجيز حلة وتهامة واليمن والطائف والبرية
 عشرية كل قضاء مستبطة في ارض العشر عشرية وكذا لو اتفق داره ثمانا
 ولم يبق بقاء المخرج عشرية الجريب سنون در اعطاه لولا وسنون ذراعا
 عرضا بذرايع كسوية فعلى ذراع العائمة تسع قصبات لو اخرج الارض قدر
 المخرج يؤخذ نصفه وان اخرج ينسب المخرج يؤخذ جميع المخرج الموضوع عليها
 النقصان عن موضوع محو في المخرج يجوز عند عدم الطاقة اما الزيادة
 عليه لا يجوز عند ابي يوسف وقال محمد يجوز وفي شجر الخلاف الذي يقطع
 في كل ثلاث سنين واربع سنين بحب العشر ولا عشر في القصب الفارسي
 فيك اذا لم يسم به الارض ويكون في الحواف الشبان اما اذا اتفق الارض
 بمقتضى وجب المخرج على الناصب ان لم ينقص الارض بذراعتيه وان نقص
 فيبقى رب الارض اما العشر فعلى الناصب وروي عن ابي حنيفة فعلى رب الارض
 وقال محمد يظن ان كان النقصان اكثر من المخرج فعلى رب الارض خراجها

والا فعلى الناصب وسبقه عند ضمان النقصان لوباع الزرع بدون الارض
 او فصله المشتري فعشره على الباع وان تركه حتى ادرى فعلى المشتري وقال
 ابو يوسف مقدار النقص على الباع وفي الزيادة على المشتري ومكان الحكم
 في الثمار العشرية كالخوخ في جواب المتقدمين وعند المتأخرين بحسب
 فيها الزكوة فانها انما اليوم يجوز صرف المحس اليه نفسه وولده وولده
 عند الحاجة بخلاف الزكوة والعشر وحدهم النقص والكفاية والنذر وما دخل
 في ملكه بالهبة والصدقة او تحاشا بما دللنا ليل بال كالمرو وبك الخلع
 واخوانه بمجرد الهبة بصير للمجازة في رواية الطحاوي وعند محمد لا يصير في رواية
 عنه يصير فيك عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يصير للمجازة كالهدية عن ابي
 في ملكه لا يصير الا بالبيع والمشتري لو قضى دين ج بامره ونوى الزكوة جاز و
 بخير امه لم يجز لا يحل السؤال لمن له قوت يومه وسنن عورته وتوضعت
 عن رجل بخير امه لم يتج عن زكوة ولا عن زكوة ذلك الرجل وان ايجاز
 مصرف المحس والمخرج والجزية المتألمة وسد الثغور ورصد الطرف
 في دار الاسلام عن المصوح وقطاع الطريق والولاء والنفقة والمغني
 والمعلم والمجنس وعمارة الرباطات والقمار والحصون وكري الانهار
 العظام كمال دجلة والفرات وكل ما فيه عمارة دار الاسلام وصالح الدين
 وكذا نفقة المرحى وكفن الموتي ونفقة المقتطة والعاجز عن الكسب
 ولا منفق لهم وعقل الجنانية وكيفية الصرف مفوض اليه اجتهاد الوالي في
 التقادرات فلو قصر السلطان فيه يصير لما غاشما وكتب عمر بن الخطاب الى ابي
 موسى الاشعري وموروا الى البصرة اما بعد يا بني ان اسعد الرعاية من سعرت
 به رعيته واشتتت الرعاية من شقيته واما ان ترضع فيرضع عما لك
 فيكون عند ذلك ثلث البهيمة نظرت اليه تحضره من الارض موب عليها ترضي
 تفتني السمن واما حنيفة في سمنها والله المتفقان **من العيون** قال رحمه الله
 ثمانون شاة بين رجلين كل واحد منهما من كل شاة نصفها شاة حتى صار له اربعون
 شاة شاة واحدة لآزكوه عليه عندنا وقال ابو يوسف بحسب وعن محمد لو اشتري
 عبد المخدمه ولكن ينوي ان وجدر بها بعم لا زكوة فيه لو ادعى مال من يعرفه
 ثم سبه ثم احب به بعد سنين يزي لا يفي اما لو ادعى من لم يعرفه لآزكوة عليه

لو يولي الموصوب له عند قبض اليمين النجاسة لم تصح النجاسة وكذا المهر والمحل وتضمن
 الغاصب وإنما يصير النجاسة بالاجازة والبيع **قائ** أبو حنيفة له عشرة من شاة في
 الجبك وعشرون في السواد ومصدرهما مختلف يأخذ كل واحد منها نصف شاة
قائ محمد لو دفع الطعام اليه يتم فيه عياله ينوي زكوة تجزئها لكسوة ولو كان
 له الف درهم فعلى زكوة عشرون درهما فجاء المحول ثم ملك الالف الا
 ما بقي درهم فعليه ان يودي منها درهما آخر فيجعل كأنه قد ادى عن كل ما تبين غنمه
 اما لو ملك قبل المحول فليس عليه في الباقي فيصرف المودي الي الباقي عن
 منقام عن ابي يوسف اذا دفع السلطان خراج ارض انسان يجوز من ذلك
 الجزية وعن محمد روايان عن شرح جبك بن مسلم كان غلمان يطعم الطعام
 للناس لحام الامانة يعني من بيت المال وكانوا يدخل البيت فيأكل كل واحد
 والزيت **قائ** عبد الله بن سداد رايت عثف رضي الله عنه على المبر يوم
 الجحتم وعليه ازار غليظ سيادي ارضه دراهم وخمسة وربعه كوفيه مستقيم
من الروضة **قائ** رحمه الله ارض الجبك الذي لا جبك اليها ماء انها لا عاجم
 عشرية وكذا كل ارض استخراج لها ماء بيرة وقناه ارض الصليبية عشرية عند
 ابي يوسف خراجية عند محمد الجواب شون ذراعا في الطول والعرض
 بذراع ملك كسري سبع مائتي و ذلك تسع قصبات يذير على ذراع
 العامة بقضية الزيادة في الجراج على وخيفة عمر لا يجوز عند ابي حنيفة و ابي يوسف
 توابع ارضه واقتطعت خراجها ونقص اوزار يفسد البيع لا عشر في الصنوبر
 والدلب والطرفا والغت والبن كما في القصب والحطب بلا خلاف اذا مات
 يورثه العشرة تركته وعن ابن المبارك سقط بالموت خراج الارض يجب عند بلوغ
 الغلة على اختلاف البلدان والامور **قائ** من له خيفة ثينة ولكن لا يخرج من
 غلبها ما يفيقه سنة لا بأس برفع الزكوة اليه و جاز له اخذها **قائ** ابو حنيفة
 يجوز للورثة ان يجمعوا ويشتد عن الميت بخله ارضه وان لم يوص الميت بذلك
 وكان على حذقات بني سليم العماء وعلى حذقات بني يربوع مالك بن نويرة
 وعلى حذقات بني قزارة طليحة بن حويلد وعلى حذقات بني سعد الزبير فان
 وعلى حذقات علي بن عبد بن حاتم كل من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلهم ما رسل الله عليه وسلم وارثون العرب وعند مولاهم اموال كثيرة

يخبرنا **ابو حنيفة** شيا عن المجنون حوالا من جبن اخاف اذا بلغ مجنونا
 انما لو لم يكن كفى ان يقتل في بعض الا ان يتبع سنة فيكون كالا صلي وعندي
 انه يكتفى ان يقتل في الحوب ساعة وعن **ابو يوسف** يقتل اكثر الحول
 وعن **محمد بن** لو كان له عبد قيمته الف وبعده الحوب الف ثمان وثلث
 الي خمس مائة بياض في العينة ثم زال اليها من ثلثت بده ثمان وثلث
 الي خمس مائة بياض بعد الشك وكذا ان عاد اليها من بخلاف بياض
 بحدت فبذلك تمام الحول ويذون بعده وما زاد في البدن بعد الحول يجب
 ربع العشر فبذلك الزيادة بخلاف الطعام ما وضمه في عبد حرره فبذلك
 فيكون ضمان الخلف ما هو مدخول في الحرز لو تزوج امرأة واعطى ما المهر
 فظهر بعد الحول انها امه ولم يجر الحول لا زكوة في المهر وكذا حاقن لحيته
 انسان وضمين ثم نبتت لا زكوة عليه واحذر لو اشتري باللف من البايح ثم استغنى
 البايح العا فخال الحوب ثم ردو العبد يجب فلا زكوة على البايح فان
 مدخول ولو تصدق بالنصاب لا ينوي زكوة او ينوي نكوحا اجزاء اشخصا
 وعن **محمد بن** لا يجزيه وان كان على الشارب في مجلس او مجلس فعت
ابو يوسف ان كان نوي في الانذار ان تصدق بجميعه جاز والافلا وكذلك
 عنه ان نوي ان يعطيه الفان زكوة فكان من مائة وبعي متفرقا اجزاء
 اذا كان في المجلس فكانت الف حاضرة جبن نوي او قال اعطيك الف
 من زكوتي والاحراء وزنة واحدة ولو وضعها على كفه فانتهى بها جاز ولو
 سقطت فرفعها فغيره جاز ان كان يعرفه وكانت فاية وعن **ابو يوسف**
 ان نذر بعد الحوب ان تصدق بالنصاب فتصدق به بنوي الزكوة والنذر
 اجزيه عنها مطلقا الزكوة بمنزلة مطلق الحصون النصاب لو باع جارية للتمارة
 باللف وقيمتها الفان بياض سدا وسلمها فخال الحوب ثم استردوها وصقلت
 زكوة البايح العينة والمشتري انما المأمور باء الزكوة لا يرجع على الامر الا
 بالشرط وبجزيه الشاة عن الثمانين بالقيمة وعن ابن شجاع عن اصحابنا
 لا يأنم بالغير من الزكوة فقد اطلق **ابو يوسف** في رواية ابن سامة خلافا
 لمحمد وسبيك الا فقرا العزلة عندهما وعن **محمد بن** الحاج اجبا ويجوز الزكوة الواحد
 وعن **محمد بن** لاثنين للها شئ فذبح الزكوة الي الها شئ في احداهما رواه **ابو يوسف**

وسور واية **ابو حنيفة** وعن **ابو حنيفة** يجوز ملكها وانما كان لا يجوز فيه ذلك
 الوقت ويجوز النكاح بالاجماع وكثيره للها شئ ان يملك لها خذنها رزعا عند
ابو يوسف خلاف **محمد بن** ولا يكره للحنى ويجوز الا لحام عند **ابو يوسف** خلافا لمحمد
 لو قال تصدق به علي من اجبت او اعطته منه اجبت لم يعط نفسه وقال
ابو يوسف يعطيه استخدا انما يصبي الذبيحة مولد الهبة وقبض الصدقة من يفتك
 ولا يرد ولا يدرع عنه كالبائع لو نذر ان تصدق بهذا المال على مسكين بعينه
 جاز ان يعطيه غيره خلافا لـ **ابو يوسف** الاول اما لو كان المال مرسوما
 لم يجر الا الاول وروى **ابو يوسف** ان نذر ان تصدق على الزوجي او على المساكين
 او على مساكين مائة جاز في عيهم بخلاف الوصية ويجوز اذا اراد مائة ولو نذر
 ان تصدق بالنصاب فخال الحوب فزكوة تصدق باللفي وتقدر الزكوة لو
 نذر ان تصدق بهذا ان دخل الدار ثم نذر ان تصدق بان كلمة ثم فعلك
 الامر به جاز منها وعن **محمد بن** لا عشر في البصك والثوم وعنه يجب في البصك
 ولا يجب في الحنك والوسنة وعن **ابو يوسف** يجب في الحنك والبصك والثوم
 والا يجزى ان دلكمون والحدوك والكزبرة وبزر الكروان وقال لا يجوز في نذر
 له يسلح الا للزراعة ولا في بزر البصل والحمي والاشنان ويجب في بزر الصنوبر
 ولا يجب في خبثه وعن **ابو يوسف** اذا باع الوالي الصدقة وقال المشتري
 خذ ما لم يجزه وان باع المشتري ذلك بعد القبض لم يرد وكثيره الاول والباقي
 لو اشتري السابكية للبخارة يا خذ ما المصدق زكوتها **ابو حنيفة** لا يرد الخرص
 ويراه **ابو يوسف** وما يجزي من ثمار الجبل وفيه ارض البايح فيها العشر
 عن **ابو حنيفة** وعن **ابو يوسف** لا عشر واجمعوا انه لا شئ في سبابك التقطت
 من الزروع وثمار الكروم والتمريك ولا ينبغي ان ياكل الغلة حتى يودي حق
 الارض البصرة عشرة بلا خلاف وعن **ابو يوسف** اذا اجبا مائة في جبال
 بالابار والفتاة او السبيك اعتبر ذلك البلد الذي يبيع فيه ما جنته وكذا جعل
 داره مزرعة او سبانا فان كان الحمره عشر وعن اصحابنا فبئس اجبا مائة
 في بلد خارجي فان شابه الامام وضع الخراج او العشر فايها وضع لم يتعلم الي الاخر
 وان كانا البلد عشري فليس الا العشر وما فسخ عنوة وسبي مزارعه بالقرات
 او دجلة فيهم الخراج ومن جعل في داره خيلا لا شئ فيها الا ان يجعل كل

شتينا ومن رعة ولا يتحول الخراج اليه العشر عند ابن خزيمة وابن يوسف وعند
 محمد بن قيسر الا ابتداء الخراجية الارض الذي فخت عتوة ومن جلي اسكنها او ينفك
 اليها عتدم وما ومانه انهار الا عاجم وعن ابن يوسف لا يصحب الماء ولم يحك
 خلافا وسوال الصبي ولو احيى مواتا لم يركب ومن ارض خراج فالعشر والعقير مو
 صاع الخطة او الشيع وفي الارض المجتعة الشجر كما المخذلة او الكرم عترة
 وراعي وما يقطع كالطرفاء والرب والصنوبر والصنوبر في ارض العشر ورم فقير
 البحرية سنون ذراع في ذراع الملك وسوسع قصبات وسونيد يد على ذراع
 الكامة بقبضة وسوالف وماتيا باع وبيع لثة لاف وسمائة ذراع وسوال صبيح
 وقيل مائة قصبة في مائة قصبة ثمانية اذرع وقيل بزر مائة رطل وقيل
 بزر مائة رطل وقيل القنصات عشرة منصوبة الا بهام ولا شيع في الاشجار
 حوالية الارض ولو كان في الارض فطخه سبعة لا يبلغها الماء سقط خبرها وان
 امكن احلاها لم سيط واذ كان الكرم لا ينمي الا بعد سنين فعليه كاشة ورم
 فقير حتى يثمر وان اخرج شيئا عليه لا قدر فقيرين ودرهمين اخذ فقير ورم
 وكذا في الاقل الا ان يكون النصف اقل من فقير ورم ولا شيع في الاشجار
 غير مثمرة في ارض العشر ولو ادمى رجل في ارض الاعاجم ان التي في يده عشيرة
 وقال اخرون خراجية في خراجية حتى تقيم البيعة او يكون ثانيا في ديوان جميع
 لو جعل الامام الخراجية عشيرة لا سلام احلها لم يفسخ من بعده ولو غلب
 اهل الحرب على ارض المسلمين غلب المسلمون ينظرون قسمها الامام وخمسها
 في عشيرة وان تولها على احلها خراجية وان حضر صاحبها قبل القسمة وتوليف
 الخراج اخذوا على احلها عشيرة وخراج اما لو حضر واحد من
 خدمه اخذوا بالقيمة كذا لو عرس المستعير والبيتا جر كرم او رطاما
 فالخراج عليه وقيل يجب على رب الارض عند ابن خزيمة فقير ورم والزيادة
 على المستعير والمتاجر لو باع الارض او وبعها قبل وضع الخراج فهو على المالك
 الاول وان كان بعده فعلى الاول وعند محمد ان كانت في يده من وقت الزراعة
 اليه وقت الحصاد فعليه والا فعلى الثاني وتجييك الخراج لسنة واكثر جائز
 وبطلان الخراج من مائة الصدقات المتألفة في ارض اقم وارضاني عيالا اتم
 ثم باعك الامصار منهم لسنة سنة وتوحيك الاستخانة في كسنتهم صرف اليه اهلك

والصدقة وان لم يتجاوا وانما جوا اليه جسه للسنة الثانية حبسوا وتوقصر الخراج
 عن المتألفة صرف اليهم من الصدقة كما صرف الخراج اليه الفقراء ما فضل من المتألفة
 مصرف خمس الحد مصرف خمس القيمة وعن محمد بن يوسف ذلك اليه ملكة الخراج
 ودار المرضي وكتبه الامراء والرو والدواب عن القسم بن محمد بن ابي بكر الصدوق
 قسم ابو بكر الصدوق مالا بين الرجال والنساء لكل انسان دينارين ودينارين
 فبعث بدينارين اليه امواته من الاضمار من بني النجار احدي حالات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكانت قد وصلت اليه القبايل فكانت ما سدان قبل بعث بها
 ابي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسم الناس فبعث ابي بكر بمائة
 اعطى سائر الناس فكانت ثمانية على ديني ابيه والله ما اسلمت الدينار ولا حجة
 اليه برقة وه عليه فاجرا ابو بكر خبر ما فعل برحمها الله برحمها الله **من الغناوي**
 قال رحمه الله من له مصاحف القرآن وكتب الفقه والحديث والادب وسو
 يحتاج اليه دراستها ولا ماله لا غنيها حلت له الصدقة وان باعته فبها مائة
 الف وخرج الزكوة اليه اخوة ولها فيه ذمة زوجها ما يتي مهر وسومير جاز اما
 لو قدر الزوج على الاداء ولكنها لم تقابل به لا يجوز دفع رجلان كل واحد
 زكوة ماله اليه رجل ليتصدق بها فحلهما ثم يتصدق عنهما لهما والصدقة عن
 نفسه وكذا لو كسب في يده اموال الوقف مختلفة الوجوه فحلهما اموال الغلات
 عنهما قال الحسن بن زيار رجل له مائة درهم فمال الحول الا يوما فجهل
 من زكوة ورحما ثم مال الحول بل ما يتي فلا زكوة عليه فان مكثت عنده
 بعد ذلك سنة اظهر ثم استفا ودرهما قال ابو يوسف استغنى لها حولا
 ما باخذ سلطان زمانا من الصدقات والعشور ينبغي ان يعطى ثانيا فانهم لم
 ينعصوا موصفا اما الخراج لهم اخذ قال ابو بكر الاسكافي لو نوي التصرف
 على السلطان حين دفعها اليه جاز فانه فقير وما يده لو حشر بها عليه لم يبايعه
 وقال الهندواني اخذ جاز فان لا اخذ حقه وسقط عن صاحب المال وان
 لم يضع موضعها لم يملك حق اخذ لو اشتري جوالق بعثه لاف ورم
 ليواجر ما الناس لا زكوة عليه لو اشتري اسلا سائمة فلم يقبضها حتى حال
 الحول لا زكوة عليه سواها رار على العشر ذميا ليزرعها فعليه عشرون من لا يحك
 له الصدقة لا ينبغي ان يقبل جازيه السلطان متى علم انه مغصوب اما لو غلط

المحضوب قال نفسه لا بأس بأخذه على قوت **قوله** فيه حبيته فانه استهلاك خلاص
 له اذا جار الوالي انخرط وعند بعضهم ان اقربا بحور انخرط والا فلا
 بعضهم انخرط الحاكم بحور ما لا مير فلا واختلف المتتابع فيه الاخذ من مولا
 الولاء ونحوه بينه الغفرا فهذا الفصل او ترك الاخذ لو قال ما به صدقتم
 على فقراء ماله فتصدق بالكلية جاز خلافا لفرقة سنن في داره ثبنا وفي ما بين
 وتبين موته مرافق الوار ولا موته يحتاج اليه لم يحله الزكوة وانما يحل لا علم
 وولده لو اسلم ملك قوته بعد ما ذاب العسكر بسيرة يوم اواكله فاراضهم عشيرة
 لا يجوز وضع الخراج عليها **قوله** محمد لو احدث ارض غيره ماء الملح لا ينج عليه
 اما لو اخذه بعد ما صار ملكا لا يجوز وكذا اذا كان في ارض رجل جلب الملح
 او نوره او مخرجه او زرع او ياقوت او زبرجرا ومعدن ذهب او فضة
 او نحاس او زئبق فلهما جاز الا ارض ومن اخذ ما يغني عنه من حنن له لو انفق
 ماء نهر في ارض رجل وكان في الماء طين فوضع السيل في ارضه قدر ذراع
 طينه فهذا الصاحب الا ارض ومن اخذه حنن وكذا العسل اما البيض والعبيد
 وما لا قرار له فهو لمن اخذه لا يجوز اخذ الحطب من المروج في ارض غيره **قوله**
 ابو حنيفة لا بأس بالاختطاب في ارض يئس اليه فريه وليس له مالك وكذا
 الزرع والكرية والعار وثمار المروج والجدال والادوية وعن شريك بن الوليد
 في النخيل من املك الذمة منهم من ملك عشرة آلاف درهم والوسط من ملك ما بين
 والفقير من لا يملك ما بين **قوله** عيسى بن ابيان انظر الى ما يبيعهم وعبادهم
 وخصمك فهو غني وان لم يخصمك فهو وسط ومن لم يملك الكفاية فهو فقير **قوله**
 الهند وانه انظر الى عاقبة كل بلد فانها مختلفة لان صاحب عشرة آلاف درهم
 لا يحد من المكثرين بلد بلح ما لم يكن صاحب خمسين الفا وخمسة وعشرين
 البلاء ويحد صاحب عشرة آلاف مكثرا غنيا واما في البلاء والجناس نحو بغداد
 لا يحد صاحب خمسين الف درهم من المكثرين رجلا له حبيته فيمنها مائة آلاف
 درهم وله عيال ولا يخرج من غلتها ما يكفيه سنة لا ياخذ الزكوة عند اي يوسف
 وبه اخذ النبي **قوله** محمد يجوز الاعطاء منه وله اخذ ما وبه اخذ محمد بن قيس
 ومحمد بن سلمة واختلفوا فيمن اشترى طعاما سنة بيا وفي ما بين درهم جاز اعطاء
 الزكوة اليه عند البعض ولا يجوز عند البعض اما لو كان له كسوة شتاء لا يحتاج اليه

في الصيف جاز الاعطاء منه **قوله** الهند وانه المشر منعت سباق الزرع فلما ادرت
 الحنطة تقول اليه الجب فلا ينج في النخل والبنين ولا زكوة في الخيل كيف ما كان
 كما قال ما جاء وبه ما اخذ لا عشر في ثمة سجدة داروان كانت البلدة عشرة
 ثمانية زكوة اليه فيقول له ان سيرة ومنه ليدفع اليه غيره وليس للفقير ان يديه
 وبه اخذ زكوة مال الغني بعد الوجوب بغيره **قوله** فان اخذ ما فهو ضامن لو ارد
 ولحق بدار الحرب وخلف الفا وزرعا ونبعا علم اسلم ورجع لا زكوة لما مضى
 والعشر يوجز كما اخراج لو عجل زكوة خمسين فيم بين ان ماله اربعين فيعلم ان
 يحسب الزكاة لثمة القابلة ومن له ما بين درهم وخمسة وراعي نخال الحول
 فعليه عشرة وراعي للثمن عند اي حبيته وعند ما لا يجب السنة الثانية شي لو
 شك في انه ملك ارض الزكوة ام لم يوجز بجهل ان يوري بخلاف الصلوة بعد ما
 ذهب وقها لا يجب بالشكل شي من اربع من الابل وخمس ولشون من الغنم
 وعشرون من البقر ومائة وخمسون وراعي اختلف المتتابع في ملك الصنوق
 له لو استعمل عامله فيك الوجوب فان رايه الامام ان يحل له جاز ولا فصل
 ان لا ياخذ وكذا رزق القاضي والامير عن جيمون بن مهران كان لمحرب
 عبد العزيز ابن يثرب الى الكتاب فقال يوما اني الى لا اذهب الى الكتاب
 فان الصبيان يعبثون بجلعان ثيابي فبعت امير المؤمنين اليه جازن جيت
 الملبس ومو جيمون زعمه يستعمله رزقه وقال ان رايت ان اتوجه اليه من
 رزقي الذي سيجب لي راس الشهر مقدار ما اشترى به ثيابا للصبي فافعل
 فكتب اليه الجازن انا كذا نعلك كذا ما ومنت ما مر وما بالما عنه فاما اذا امرنا
 بالبحر فانا لا نعلك كذا ثم انك ان صفت لي نفسك بان تبقى بملك المسلمين
 الي راس الشهر وجهت اليك ما سالت فاما نطرح عن عبد العزيز في الكتاب
 قال لا ينبغي ان ياتي الي الكتاب مع خلفائك وان يحترق الصبيان فان اباك
 لا تقدر على جدي ثيابك والله المستعان **قوله** **الصوم قال الله**
 سبحانه وتعالى كتب عليكم الصيام الاية **قوله** النبي صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
 وافطروا لرؤيته **قوله** فانك افطر يوما من رمضان لم يقضه الله منكم **قوله**
 محمد بن الحسن رحمه الله لو سحر علي بن ابي النجاشي لم يطلع فاذا امس لم يطلع وافطر
 علي بن ابي النجاشي قد غرت ويمنه غير غارت عليه القضاء دون الكفاية لو اصاب

منتهى او ختم في شهر رمضان لا يفطره وكذا الوذرعه التي اما لو بقا مخترا فعليه القضاء
 وان اختم لم يفطره وكذا التقييد اذا امن على نفسه طهرت عن الحيض في بعض
 النهار لو قدم المسافر وافاق المجنون او بلغ الصبي او اسلم الكافر وراه المبرح
 يسكن بغيره وان اكل لم يلزمه شيء سوى المسافر لو نظر الى امرأة شهوة فارت
 لم يفطره اما لو لمسها او قبلها فانزل لزمه القضاء والا فلا شيء لو استنبح على الماسور
 شهر رمضان فصام تحريا ينظر ان صام عن ايام العيد وايام الشرب يجوز وقيله
 لا يجوز لو صام رمضان بنية التطوع وقع فرضا كيف ما كان وكذا لو اكل في البيت
 او اجمع فطرته ثم نوى قبل الزوال ولم يكن ياكل اما بعد الزوال لم يصح لا يخالف
 انما يصح بعد الصوم وان كان جوازا يوما كان صومه لا يكره لو صام يوم التشك
 تطوعا لا يكره لو ابرأ من رمضان وحده صوم فان افطر لا كفارة عليه جامع
 او اكل ما سبى لم ينظر بضم سنن الماء حلقه فعليه القضاء ان كان ذاكر الصوم
 وكذا لو افطر مكرما واحب المطر في حلقه الكحل لا يفطره وان وجد طعم في
 حلقه اما السحوط والخفنة والظهور يفطره فعليه القضاء دون الكفارة **وقال**
 ابو يوسف في السحوط الكفارة الا قطار في الا حليل لا يفطره **وقال** ابو يوسف
 يفطره لو اوى جانبا او امد بدواه يا بس لا يفطره واما لو كان رطبا ففسده عند
 ابي حنيفة خلافا لما سبى فر بعد طلع الفجر يكره الا فطر ولو شرب في صوم التطوع
 ثم اقبده عليه القضاء لو نوى الصوم لم ياكل ثم اعطى عليه حتى عزيت الشمس من الغد
 حتى صوم اليوم الاول دون الثاني بجمع مخترا فعليه القضاء ويكفر باغراق رقبته
 فان لم يجد فصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وكذا اذا
 اكل او شرب متعمدا وبحب الكفارة جل المرأة طار وعنه في الجماع وان كانت مكرمة
 عليها القضاء دون الكفارة لو افطر محررا او يلبس كفازة واجده الا ان كفرت فافطر
 بحبه اخري كل صوم ذكره الله مطلقا مثل كفارة الصبي ان شاء باس وان شاء فرق
 وما ذكره متساعا لا يفرق وصوم كفارة اليمين متساعا فطرته عدا ثم حاصت
 في يومها او مرضت لا كفارة اما لو افطر ثم سافر فكيف لو شرب في ملوح الفجر
 لا يتيسر كما لو غلب جملته انه طلع لو جامع ولم ينزل عليه القضاء والكفارة
 والخسك افطر ما سبى فكل ان افطره فاكل بعده محمدا لا كفارة عليه قبل هذا
 اذا لم يملكه الفجر والفتوى لو اسلم الكافر في رمضان صوم بقية يومه وان افطر

واوله

لا قضاء عليه ولا ما مضى من الشهر ولا الصوم الحايض وتقصيه ولا تقضي الصلوة
 والنساء كما يحايض ولا يقوم في العيدين وايام التثنية غير واجب لو افطر
 المكفر يوما فيه كفارة شهرين يستحب اما المرأة لو افطرت لحذر حيضها ونفاسها
 لا يستحب ولكن تحب حين تطهر حتى اذا لم تحب سقيت لو صام شهرين
 كفارة فطرا ولها راحة الشهرين رمضان لم ينع عن الكفارة وانما يجوز رمضان
 وله ان يفترق قضاء رمضان وصوم المحتج وصوم خيرا الصبي لو جامع الخطاء
 بالليل استحب الصوم وكذا ان جامعها بالهارنا سبى عنها **وقال** ابو يوسف
 لا يستحب ولا يجزئ ان اكل او شرب اصبح حيا يا يوفيه قضاء رمضان ثم
 علم انه ليس عليه شيء فافطر لا شيء عليه وان اكل ثم هو احسن وكذا ان ابرأ في حاله
 صوم كفارة لو صحت حايضة متطوعة ثم افطرت او حاصت فعليه القضاء
 وكل صوم غير متعين لا يجوز الا بنية من اليلك اما بعد انقضاء النهار لا
 تصح فيه صوم اما لو اصبح بنية الفطر ثم صام ثم لحن ان يقبض عليه صوم
 وافترى له بذلك فاكل لا كفارة عليه لو اعطى كل الشهر عليه قضاؤه وان جن كلفه لم
 يتقضه الا اذا افاق فيه شيء منه فيقضي لو جن في رمضان فافاق بعد سبسين
 في رمضان تقضي الشهر الذي جن فيه واخر الذي افاق فيه افطر لم يرض ثم
 مات لم يلزمه ولا صوم احد عن احد ولو وجب له الجمع عنه مكان كل يوم صحت
 صاع تبر وان سج عشرة ايام ثم مات لزمه بقدر ما صح وكذا حكم المسافر مسافر
 اصبح ما ياقدم المصرا فاقى بان صومه لا يجوز وانما عاصي فافطر لا كفارة عليه
 الفطر في السفر مخففة لو ذاق لبسا بكرة وان لم يدخل حلقه لو دخل
 الذباب جوفه او بين اسنانه شيء دخل جوفه وسو كاد لم يفطره **وقال** ابو حنيفة
 صوم شهر فله ان يصومه منفردا ما لم ينو متساعا وان سبي شهرا بعينه فلم يصم فعليه
 قضاؤه وان اراد محسا يكفر ولان يفترق قضاؤه وان افطر يوما من ذلك الشهر
 تقضي ذلك اليوم وحده ويكفر ان نوى ميتا وكذا ان قال متساعا وروي عن
 ابي يوسف لا يجمع القضاء والكفارة وانما عليه القضاء دون الكفارة مع انه
 نوى ميتا لو نذر صوم سنة بعينها فافطر الحدين وايام الشربين ثم قضى
 قضاؤه الا ايام وكذا حكم المرأة غير انها تقضي ايام حيضها مع منه الا ايام لو نذر صوم
 كل خميس ثم افطر خميسا فعليه القضاء والكفارة ان نوى ميتا بالذبح ثم افطر

خميساً آخر فضاه ولا كفارة تأيلاً لو نذر ان يصوم يوم يقدم فلان فقدم ليلة وفي يوم
الكل فيه لا شيء عليه او قدم بعد الزوال لو نذر صوم يوم الا يعني ان صام جاز وان
لم يصم يقضي لو نذر ان يصوم يوم حينها لم يصم كما لو قال ان يصوم فلان
اليوم ويصح ما فيه او قد اكلت فبطل او دخل حلقه بخيار او كان لا شيء عليه لو صمت
الى ان في حلقه مكرماً او تأيلاً لزمه القضاء دون الكفارة للصيام ان شيك سواك رطب
او بيله بالادوية او النهار واخره لو حافت الحامك او المرضع على ولده ما
افطرت وقضت بالكفارة ويغفر الشيخ الكبير الذي لا ينفق الصوم اطعم كل يوم
نصف صاع لو اكل لبناً او حباً متعذر لزمه القضاء دون الكفارة كبره مضغ
الحلك ولا يغفركه ولا بأس للمرأة ان يصنع لبنها لحماً ما اذا لم تجد معه بديلاً
حذفه فطر يودي المورس زكوة الفطر عن نفسه وعن من عاين ولده وبما ليك
للمنفقة ما خلا المال بين كافر مملوكه او مسلم لو ادب الاب من مال ولده الصغير جاز
استحساناً وكذا الوصي ولا يودي الاب من مال من يورثه من ماله من ماله من ماله
لا يجب عليه زكوة مما ليك ابنه الصغير ولكن يودي من مال الابن ان كان له مال
وكذا المصنوع خلافاً للمحرر لا يودي عن كبره ولده ونوافله الصغار وان كانوا
فيه عيال ولا عن زوجته ولا عن ابويه وفرائضه ليس على الفقير منه الصدقة
يستحب ان يودي قبل ان يخرج الى المحصل الى العبد يود المولى والاب حيث
مو بخلاف الزكوة مما ليك بينه رجلين لا شيء عليهما وفي رواية يجب عند ما على
كل واحد منهما نصفه وعند أبي حنيفة لا يجب وما كان للثلاثة لا صدقة لراسد
لو اعطى لسكين واحد صدقات روي جاز ومن مات فيه ليلة الفطر
لا صدقة بسببه وان مات بعد الصبح يجب ولو اشترى يوم الفطر واحداً من خيار
بجب الصدقة على من يصير الملك اليه وكذا زكوة النجاسة اما ان لم يكن في البيع
خيار ولكن لم يقبضه المشتري حتى يترجم الفطر فعليه صدقة وان مات قبل ان
يقبضه لا صدقة على واحد من العاقدين كورده بعب او خيار قبل القبض
فعلى البايع وان رده بعد القبض بعب او خيار روي فعلى المشتري وان كان
المشتري قد اكل من قبضه يوم الفطر وقبضه ورده فعلى البايع اما لو قبضه و
اعتقه فعلى المشتري ولا يجب من الابن والمصوب والمأثور ولا ينفق
فنده الصدقة وان طالت مديته ويجوز دفعها الى اسك الذمة له وارواح

وخادم لا غير لا صدقة عليه ونصبت على المأذون الذي استغرق فيه
والعبد المذموم ان وجد وفاء بالدين وماتياً ورثت نصفه وعن العبد
الجاهل قبل الدفع اما العبد الموصى بالخدمة فصاح ما اكل الزكوة لو كان رتب
عبد له للنجاسة ثم عجز لم يجد الي التجارة وفيه زكوة الخدمة لو مات ولده
الصغير او مملوكه يوم الفطر لا ينفق عنه صدقة لو ولد له ولداً وملك عبداً
واسلم كافر يوم العبد بعد الفطر لا يجب الصدقة **اعطاك** لا اعطاك
الا في مملوكه جماعة والمرأة في مسجد بينها وكل مسجد اكثر من مائة فمواويل ويخرج
الي المجمع حال الزوال يثبت قدر ما يصلي قبلها اربعاً وسبعة اربعاً
او ثمانية يخرج ساعة لحياته مريضاً وصلاة جازة انتقض عند ابي
حنيفة وعند مالك لا ينتقض الا اذا خرج اكثر من نصف يوم لو افطر بطل
اعطاك فم ولذا لو جامع ليلة او نهاراً او قبل فائزاً ما ساء كان او غامداً
وبجوز النوم والاكل في مملوكه لو اوجب اعطاك شهر حينه او غير حينه
او لم يبين يوماً لزمه منها ما شئ ان لم يبين وان فرق استصحب ولو
ترك اعطاك يوم في الشهر الذي عينه يقضي ذلك اليوم ويغفران يوي حينا
نذر المرأة اعطاك شهر فحاضت يقضي ايام حيضها متصلاً بالشهر والا
استعبدت ولو يوي شهر بالانهار دون الليل فهو كسنة ولم ينفق لا
يجب بنته في تخصيص النهار اعطاك تطوعاً ثم قطع لا شيء عليه ان اهدم
المسجد جاز ان يخرج عنه للمعتكف ان يبيع ويشترى ويحرق بما دله في
غيبه ما عظم لو اخرجهم سلطان مملوكه في اعطاك واجب فزحك مسجداً
اخر جازاً استحساناً وكذا لو اخرجهم عن طريق ساعة ويخرج ليوم وغاية
والجمعة ولو خرج لغيبه ذلك فسد اعطاك فم عند ابي حنيفة اذا اعطاك
يومين بالندى ينبغي ان يدخل المسجد قبل غروب الشمس فاقام به
ليلة ويوم وليلة اخري ويومها ان تغرب الشمس على هذا القياس
لو با شيئاً مواته فيما دون الفرح لم يبرز لم يفسد اعطاك فم وقدماء لو
اوجب اعطاك ايام عليه نفسه ثم مات قبل فعله اطعم عنه كل يوم
نصف صاع بدي ولو كان مريضاً حين اوجب ومات لا شيء عليه ولو كان
مريضاً وعاش عشرة ايام ثم مات اطعم عن جميع القبول لا غير محمد فانه قال

يؤمره قدر ما قدر عليه كما في الصوم فلم يجد الوتره على الاطعام لو نذر اغتصاف
ليلته واغتصاف يومه قد اكل فيه لم يلزمه شيء وان احرم في اغتصافه لم يلزمه
الا حرام للجمعة او عجرة ولكن خرج بعد ما فرغ منه ثم مضى في احرامه الا ان
يخاف فوات الحج فيدع اغتصافه ويحج ثم يستقبل الاغتصاف والاغتصاف
في المسجد الحرام اخص ثم مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد الجامع
اخص من مساجد غيره غير المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد بيت
المقدس وكذا وجهه على نفسه ثم اراد ثم اسلم سقط ما اوجب لو نذر الملوك
اغتصافا لولا منعه وقضى من الغنى وكذا الكبر وجنة اما الملك لا يمنع
ولو اكل ما سبى لم يفيد صومه ولا اغتصافه بخلاف جماع الناس والخروج
ما سبى لو اعمى المختلف او اصابه لم يستقبل اذا سبى وان تعاوب به معا بخلاف
الصلاة كبر للزوج منع زوجته عن الاغتصاف بعد ما اذن لها وكذا المولى
ايجاب اغتصاف عبده بعد ما اذناه ولا يغتصاف بالاسباب والحوادث
والسكر ليل الاذان والطيب والنوم وكذا ان يخرج الى المذبح وان كان
بابها خارج المسجد ولا بأس بان يخرج راسه من المسجد الى بعض اسلم ليغسله
وان غسله في المسجد في الماء لا بأس به ولو نذر اغتصاف ايام الصيد قضاء
في وقت اخر وكذا بينه ان اراد به ميتا وان اغتصاف فيها اجزاء وقد ساء
عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتصف
في كل رمضان فاذا جاء صلي الصلاة جاء مكانه الذي اغتصاف فيه قالت فاستأذنته
ان اغتصاف فاذا نضرت في المسجد فبنت فسمعت حصته بذلك فضربت
فبنت فسمعت زبيب بذلك فضربت فبنت اخرين فلما انصرف النبي صلى الله
عليه وسلم من الصلاة اجبر ارج فبات قعاب ما ساء فاخبر خبر عن قعاب
عليه السلام ما جعله على صدره الا نزع عموه فلا ارادها فزعت فلم يغتصف
في رمضان اخذ اخر النحرين مثوان اغتصاف ومدا في الجمع بين الصلوتين
وذكر في الموطا ايضا ان عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتصفا
في المسجد لا يدخل البيت الا لحاجة الا انسانا وانما ارتحل راسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانما جاء به ان يدخل الى راسه من المسجد وانما في حجرين
و هو في المسجد في صغركم **من الجامع الكبير** قال رحمه الله عليه

اغتصاف شهر فله ان يغتصاف اية شهر شاء كما لو قال لله علي ان اصوم شهر اغتصاف
ما لو قال والله لا اكل فلانا شهرا واجرت منك مائة الدار شهرا ونزكت
الصوم شهرا ينصرف اليك الشهر الذي يليه ولو قال نويت ايام هذا الشهر دون
اليام لغت نيته بخلاف ما لو قال لله علي ان اصوم شهرا غير محين
ولا متباح فله تفرقة لو قال لله علي اغتصاف ثلثين ليلة وحك فيه الايام
وكذا لو ذكر الايام وحلفت فيها لليالي بمنزلة الشهر بخلاف ما لو نذر ليل لم
يصح ولو قال نويت ثلثين ليلة دونها رعا لم يلزمه شيء ولو قال نويت
الايام دون الليالي فهو كما نوى ولم ان يغتصاف اغتصافه ولو نذر اغتصاف
رمضان صح ولم يلزمه بلياليه وان صام ولم يغتصاف لزمه اغتصاف شهر
بلياليه متباين بالصوم قضاء ولو قضاه في رمضان القابل لم يصح ولو لم يصح رمضان
ثم قضا صومه في شهر اخر مع اغتصاف مع عن المندور متى كان متباين لو نذر
اغتصاف رجب وجب ولو افطر يوما قضا ما اغتصافه فان اغتصاف مكانه
رمضان لم يجز لو نذر اغتصاف رجب ثم اغتصاف مكانه ربيعا جاز عند ابن
يوسف خلافه للمحدث وكذا نذر صوم يوم الخميس بتمام قبله وفي الاما ليج
يصح التقديم بلا خلاف اما اذا قال اذا جاء غد فله علي ان اغتصاف
بد ربح او اذا قدم فلان فله علي ان اصلي ركعتين او اصوم يوما او اغتصاف
بد ربح ثم فعل قبله لم يجز بالاتفاق مكذبا سائر التعليلات لو نذر صوم شهر
متتابع ولم ينو شهرا جبهة لزمه صوم اية شهر شيا تضمن المتتابع حتى لو افطر يوما
لزمه الا استيقظ بخلاف ما لو عين شهرا ثم افطر يوما لا يجب استيقاظه
لو قال لله علي صوم يوم ثم اصبح من الغد لا ينوي صوما ثم نوى صومه المندور
ولا يصح كما في قضاء رمضان بخلاف ما لو عين يوما صح بتمامه النهار قبل
الذوال كما في رمضان حتى لو نوى التغل يقع عن المندور لو قال لله علي ان
اصوم رجب ثم صام عن كذا له لغيره شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاء
بخلاف ما لو كان احدهما رمضان لو نذر صوم جميع عمره ثم يجب صيام شهرين
من لغيره فصام عنهما صح وكذا لو وجب صوم شهرين متتابعين ثم قضا فيه صوم
رمضان جاز من غير ان يلزمه شيء اخر عن سليمان بن بريدة عن ابيه قال
حك بلاء علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتخير في قعاب

الخدايا بلاب فقال اني صائم يا رسول الله فقال عليه السلام يا كل من رزقنا
 ونفك رزق بلاب في الجنة اما شئت يا بلاب ان الصائم يسمع غلامه و
 تتخضر له الملايكة باكل عنده **من الجاهل الصائم** **رحم الله جاهل**
 لا يصوم يوم الشك الا تطوعا ويوم الشك هو آخر يوم من شعبان يفتك انه اول
 رمضان او آخر شعبان واليه ان يصوم على انه ان كان من رمضان فهذا الصوم
 لرمضان وان كان من شعبان فهذا تطوعا فان افطر بعد اليوم لا قضاء عليه وان
 صام فيه عن صوم آخر واجب عليه فيكون مكروها ويكون دون الاول فيه الكبرية
 فان طهرانه رمضان وقع عن فرض رمضان ولا فهو تطوع عند بعض مشايخنا
 لكن صام يوم العيد عن واجب والاصواب انه يجزئ عن الواجب الذي نواه
 ولو افطر لم يقضه والواجب عليه بحاله ولو توبى التطوع كره بعض الناس
 اجبا وسواختيار صاحب الطعن وانفقنا انه لو وافق ما كان يصوم
 فالصوم افضل يجوز ان يجزئ صوم كل خميس فيوافق هذا اليوم لو اعتاد
 صوم المكثرا لا وآخر من شعبان اما لو حذر بالانه صائم ان كان غدا رمضان
 ونيطران كان شعبان لم يجز صايا ولو حذر بالانه وجد غدا كان مفطرا
 غدا وان لم يجد كان صايا لم يجز صومه بحال ولو توبى ان كان غدا من رمضان
 فاني صائم فيه وان كان شعبان فعن واجب فيه ومنه فان طهرانه من رمضان
 اجزاء ولا فهو تطوع وكبره ولو افطر لم يقضه كما لو توبى تطوعا كان هذا
 الواجب فيه ومنه ولو اجمع يوم الشك فتوبى الا فطر ثم استبان انه من رمضان
 فينبوي الصوم قبل الزوال صح وبعده لا ولكن يجب بنية يومه وذكر مشايخنا
 انما يجمع اليوم الى الضحوة الكبرى لكونه في الاثر صايا والمعتبر بضعف من جئت
 طالع الفجر لا طالع الشمس فيكون نصف الصوم وقت الضحوة الكبرى لا الزوال
 كبره العلك للصائم قبل هذا اذا علك قبله مرة اما اذا لم يعلك اصلا فينبغي
 ان يقضي صومه لا ختم دخول جوفه ماؤه وبعض فتاة ويستحب ترك العلك
 لغير الصائم لانه عذر ولا كبره للنساء في عبيد الصوم لو لمخ الخلام في نهار
 رمضان قبل ان تنصاف النهار وتوبى الصوم لا يجمع الاطلا ولا فرضا بخلاف
 خارج رمضان والحائض والنفساء والذية اسلم واخاف عن جنونه او اقام
 عن سفره فانه لا يجمع صومها جنب طهرانه من الحيض عبيد النفساء في يومه وكذا

اذا سلم

اذا سلم على ما عليه اكثر مشايخنا ويجب على الكل امساك ببقية اليوم لو اخرج فطر
 على من انه قد افطره بالحيثية ينظر ان اعتذر على الحديث لا كفارة عليه اما لو اخرج
 ما ولم يزل منه الكفارة ايا في الاغتيا بزمته الكفارة بلغة الحديث واعتذر او لم
 يبلغه او لم يجده اما لو كان ناسيا ثم افطر معتدلا لكفارة كيف ما كان وفيه
 رواية الحسن عنه ان بلغه الحديث لزمته الكفارة لو اجمع يوم النحر وما الصوم
 ثم افطر لا قضاء عليه وفي النوا ور عليه القضاء عند صاحب جيبه لو صب الماء في
 ان لم يفيطره مكررا عند بعض مشايخنا اما الذين اذا دخل في اذنه
 فعليه او يجزئ فعله لزمه القضاء اما الفتي ينظر ان يفي الصائم اقل من ملا الفم
 فيخورد بعضه وسواء اكر صومه لم يفيطره اما لو استنفا بعد ان ملأ فم يقضي
 وان لم يملأ فذلك عند ابن يوسف لا يفسد صومه في الغليل لو فاء ملا الفم
 او اقل لا يفسد صومه وتوفاه ملا الفم ثم عاد بنفسه ففسد صومه عند ابن
 يوسف وقال محمد لا يفسد وسوا الصحيح انما لو اعاده يفسده بالانفاق
 كما لو جمع رتبه في كفه ثم ابتلع وان فاء اقل من ملا الفم ثم عاد لم يفسد
 صومه بل لا يجمع له ما لو اعاده لم يفسد ايضا عند ابن يوسف ايضا وقال محمد
 يفسد ولو قيل ملا الفم يفسد صومه عاد او لم يجدا ما ان بقيا اقل من
 ملا الفم فكذا عند محمد وعنه ابن يوسف بخلافه اكل ما بين اسنانه لا يفسد
 الا اذا كان اكبر من خمسة لزمه القضاء اما لو اخرج من فم بيده ثم اعاده
 فانتلعه يفسد صومه وان كان اصغر من خمسة وعنه محمد لو اطلع بلسنته
 في اسنانه لم يفسد صومه اما لو اخرج من فم من اسنانه فانتلعه يفسد ولا كفارة
 فيه ولو مضغها لم يفسد صومه ومن لم ينو الصوم ولا الفطر في رمضان فعليه
 القضاء ولو خاف المراجعة زيادة من ماء او دما ب عضو ينظر لو دخل
 الصائم ماء ليبرده وجعل الماء في فم ومجته كبره عن اسنانه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يفيطره قبل ان يفي برطبات فان لم يكن فتمرات فان لم يكن
 حبي حسوات من ماء وفيه رواية الضبي قال عليه السلام اذا فطرت فافطر
 على تمرات واذا وجرت الماء فافطر فانه طهر **من المجتود** **رحم الله**
 لو استند على ملااب رمضان عند عبد او محروود في فذف قداب او امرأة
 محذرة او اتم قبلت عند ابن حنيفة فان اتوا لميتين يوما فلم يروا محلالا شوالا صاموا يوما آخر

اخيرا لما ولا يقبل شيئا من هذه المراتب من غير ان كان كذا واما لم يبلغوا اجل مطلق رمضان
 وكذا الروحانيات الغساق ولو شهد عدلا او امران وحدث عليه صاموا
 ثلثين يوما ثم افطروا مع انهم لم يدوا سلال شوال من علة غير ولا
 يقبل عليه مطلق شوال الا شيئا من رجلين عدلين او رجل واحد من اثنين
 عدول لو تفرق بروية سلال رمضان بحسب ان يصوم وان ردت شهادة
 وكذا لو تفرق بروية سلال شوال لا يفطر الا مع الناس للمسا فوان
 يفطر يوم يخرج ولا يفطر يوم يدخل مصر لو صام في سنة في رمضان من
 كان ظهرا وعبره ساجار ويقضي لرمضان مع ان لا يجوز للمقيم ذلك لو
 دافعه جرح خوفه بدوار رطبه يترك الى جوفه واكر الصوم فليطعم فقاهه ولو
 تقيا ما سبب سلاله في لا يفطر صومه في لو فاق بنفسه لو خرج الى حلقه بحيث يفطر
 ان يريه رموزا كرفيره لزمه قضاء وه البحر المسطوح في وسط السماء لا يحرم
 الطعام ويحرم الا فطار حين يغيب الشمس ونبي عن صوم الرصاص وصوم
 الحنك لو احتل الفلاح واسلم المزارع في صور النهار يصوم في كل ما كل
 وان افطر فلا فطره لو فاقا المجهول في اخر يوم من رمضان قبل غروب
 الشمس يقضي لو التحك او اجتمع فاق في لقيمته كيطر لزمه القضاء دون
 الكفاة لو اوجرد واه وهو صحيح واكر لصومه فليطعم الكفاة اما الدفن في الاذن
 يحكم اليه راسا وحلقه او يحكم الى جوفه من جرح لزمه القضاء دون الكفاة
 لو جامع فيما دون الفرج ولم يذرب فاق في لقيمته فافطر من بعد سقطت الكفاة
 والا فلا لو اجمع نيوي الا فطر ثم نيوي الصوم قبل الزوال ثم افطر على طعن
 ان صومه لم يجمع لا كفاه عليه لو افطر المصا فربما نيوي لا كفاة عليه لو لم يجمع
 رمضان وقد اتفق انه تسع وعشرون يوما فيقضي في شهر اتفق ثلثين
 يوما فيصوم تسعا وعشرين ويفطر اليوم الاخر لو افطر اول يوم رمضان ثم
 قضى في شوال نيوي اليوم الثاني من رمضان جلي انه كان افطر في الثاني
 ثم طهر انه قد غلط لزمه ان يقضي اليوم الاول اما لو نيوي بالقضاء الصوم الذي عليه
 وفيه ولكنه انه اليوم الثاني جاز وكذا لو افطر رمضان كله ثم طعن ان فطره
 احدي وتسعين واما في فضاء شهر نيوية القضاء بما عليه من رمضان ثم علم بعده
 ان ما عليه صوم تسع وتسعين واما اجزاء اما لو نيوي قضاء رمضان سنة احدي

وتسعين واما لم يجزه لو افطر المصا فربما نيوي في سنة حتى مات لا شيء عليه
 وكذا المربي اما لو افطر او صح اياما ولم يصم اطعم صوم ما صح لو افطر لم يصم
 ثم سا في يوم الفطر فلم يذرب مسافرا حتى مات لا شيء عليه **توقاف** والله لا صوم
 رجب ثم افطر لزمه الكفاة دون القضاء بخلاف النذر لو نذر ان يصوم رجب
 ثم جن حتى ذهب رجب عليه القضاء **توقاف** لله عالج ان يصوم يوما ويوما لا
 ولا نيبة لزمه صوم يوم واحد اما لو نيوي شهر او سنة فهو كما نيوي بصوم يوما
 ولا يصوم يوما وكذا نذر صوم يوم الخميس ولا نيبة لزمه صوم اول الخميس
 اذ ركه اما لو نيوي عمره فهو كما نيوي وان افطر خميسا قضاء ولو نيوي نيا يكفر
 مع القضاء ثم لو افطر خميسا اخر لزمه القضاء دون الكفاة لا يصوم الا جبر
 تطوعا بخير رضا المتاجر الا اذا لم يضر خدمته المتاجر كما لمراء وام الولد
 والقنن لو افطر رمضان لزمه لكل رمضان كفاة واحده لو اسلم الحران
 هناك ولم يعلم بوجوب الصوم لا يلزمه قضاء ما مضى بخلاف ما في دار
 الاسلام والعلم بحكم خبر رجلين او رجل واحد من اثنين عدول اما بخبر رجل
 او نسأ او عبيدا ونسأف احرار لم يلزمه بخبر عن قول ابن حنيفة لو نيوي
 الا غلظ لم افطر وخرج من المسجد لزمه قضاء ويحل الجحد صدقة فطر
 ولو ولد له اذ مات ابوه بخلاف ما في الاصل ويجب ان يعطى صدقة الفطر
 قبل ان يفرق والى المصلي عن عاقبة حالت كان يوم عاشورا ففطره فربما
 في الجا صليته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم قبل ان يفرض رمضان
 وكان يوما سنز فيه الكعبة فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وامر
 بصيامه فلما فرض رمضان قال عليه السلام منه شاء صامه ومن شاء تركه
من المنعقد كما **روى** قال رحمه الله عن ابن حنيفة شهد عدول جلي سلال
 رمضان يقبل شيئا منه بالسما عليه او لم يكن يصومون ثلثين يوما فان لم يروا
 الهلال صاموا يوما اخر وعن ابن يوسف صام اربك ليلة ثلثين يوما للروية
 و صام اربك ليلة اخر تسعة وعشرين للروية ثم علموا انه قضوا يوما صوم المربي
 والمسا فربنية من النهار جاز خلا فالنذر عن الحسن بن زياد ولو غاب الهلال
 بعد الشفق فهو ليلة الماشية وان غاب قبله فليلته **قضا** وعن ابن حنيفة
 استثنى غوص الماء الى وما غمر او صب فيه اقبله فوهك الى ثمانية لزمه القضاء

تجبا موارا في موطن واحد كل مئة اقل من ملاء الفم بحيث لو اعتبر الكحل بلغ
ملاء الفم لزمه القضاء وان كان في موطن او متبعا غدة ثم نصف النهار ثم
عشيم لا يبيح عليه وعن ابن يوسف فليس اقل من ملاء الفم ثم اقبلهم محمد
قد رخصته قضاءه ووجب الكفارة بالسحوط والوجور والكدره وعن محمد لو
زرع المبيح مع الفجر ثم امني بعد الفجر لا يبيح عليه ووجب الكفارة بكل الطين
الارمني خلافا لابن يوسف وارجحوا ان لا كفارة بالطين المدرى لو ادخل
قطنة في دبره او جليله فغيبه ثم خرج قضاءه وان كان طرفا خارجا منه لا قضاء
ولا وضوء وفي الاجليل يجب الوضوء ولم يطره **كساره** عن ابن جنيته
در خيه اصبح صايا لم يصح ثم افطره لا كفارة عليه لو افطر ثم اغنى ساعة او سافر
به سلطان كذا لا كفارة عليه لو اكل قبله انك صائم واليوم يوم رمضان
فلم يترك لا كفارة عليه وعن ابن يوسف اولح امراته مع ملكوع الفجر كفر
وقضاه لو خرج البصاف من الفم ثم رجع اليه فدخل حلقه بان منه ولم يبين
ينظر ان كان قد رما لو اصاب الصائم افطره لزمه القضاء اما لو كان في الفم فاتباعه
لم يطره استفتاء فخرج اقل من ملاء الفم فعليه القضاء ولا ينقض
وضوءه لو فزف محضه فطن انه فطره ثم افطره فحله حكمه حكم الاغتيا ب
وعن محمد اكل ورق شجرة مما يؤكل كفر كبقلة ما كوله لو اكل فطن انه
افطره ثم اكل عمدا ينظر ان حكمه الاغتيا ب كفر ولا فلا كفارة وان اكل من
شارب فطن انه افطره بمنزله الا كحل ولا اختلاص لو كان عليه قضاء يوم الجمعة
فصام قضاء عن يوم الخميس فطامنه انه كان يوم الخميس لم يجزه اما لو نوى
ما عليه ولكن فطن انه يوم الخميس جاز بخلاف الصلوة فانه لو نوى ما عليه لم
يصح ما لم ينو ما جنبها صام شهرين متتابعين عن طهار بر وية الهلال
ولم يبلغ شهرين يوما جاز وان صام بعد الايام يعتبر شهرين يوما وعن
ابن يوسف حيوم من وقت الوجوب الي ان يهلك ثم يصوم ذلك الشهر
بالهلال ثم يصوم عددا ما بقي عليه من ايام الشهر الذي صام نصفه حتى يكمل
شهرين يوما وكذا في النذور ومدة الاسلاء **اعراف** عن ابن جنيته لو
تحوّل من مسجد الى مسجد حلت اغلقه لو اصبغ صايا تطوعا ثم قال
له علي ان اعكف ذلك اليوم لا يصح وعن ابن يوسف ان قال ذلك

فيل الزوال يلزمه بكراهة الجحالة والخمر للمعتكف قال ابو يوسف
لو اصبغ فطر ثم قال قبل الزوال انه علي ان اعكف من اليوم يلزمه
صومه ولو قال له علي ان اعكف ليلة ونوى بها لزمه لو قال لله
علي ان اعكف شهرين يصوم لزمه صومه ولا يصح الا بيا ب بالية
ما لم ينكح به **عند قس** عن ابن جنيته اعطى نصف صاع بدعفن معيب
يعطى نصفه اما لو اعطى روبا وقد بلغ قيمته نصف صاع وسطر جاز
وان لم يبلغ يتصدق قدر النصفان وكذا الدقيق والسويق اما لو اعطى
قيمة صاع شتر او زبيب او تمر وسط ويصلح قيمته نصف صاع حطبه
اجزاء لو اعطى من امراته او ابنه الكبير في عياله بخير امره اجزاء استحبابا
وعن ابن يوسف مكنت المسافر الى اهلكم ليحطوا عنه صدقة فطره حيث
سقم فهذا اول من اعطاه حيث هو فقير ايسر يوم الفطر لا صدقة عليه لو
اعطى ما قبل الوقت اجزاء سمين ولا يجوز من المذنبون الا بعد ان
يقطعه ثم يرد في الماضي وكذا الاثني والمغصوب بعد الرجوع يتصدق لها
ما مضى خلافا لمحمد قال محمد لو اعطى اربعة اذنا خبثه وزنا لا يجزيه
الا كبريا لو قال لعبد اذ جاء يوم الفطر فانت حر فجاه جعله صدقة
ولا يجوز ان يرضى من مريون لا وفاء عند الزمان ويجب عن الذين اجروا عن
المودعة ولا صدقة في رضى الاخماس ورضي القوام على مرائق زمام
وفيه ولد جارية مشتركة بين رجلين او عياله يملك كل واحد صدقة مائة عند
ابن يوسف وقال محمد صدقة واحدة عليها معا **وقتب** عن ابن جنيته
ان شاء صام في عشر الايام وان شاء افطن قال ايام البيضين مائة عشر
واربعة عشر وخمسة عشر وعن ابن يوسف لو قال لله علي ان اصوم شهرين
فان من يومه لزمه شهرين او عشرين شهرين ما ت من يومه قال محمد اشدك
فمن عوب ابن يوسف انه لا يلزمه ما شاء وانما فيه مهلة النظر لو نكح فجاه
على لسانه من بين اسنانه قدر رخصته فاتباعه يفيد صومه **نذر**
عن ابن جنيته لو قال لله علي ان اصوم هذه السنة ثم صام يوم السبت
ايام التشريق يجزيه وقد ابداه وعن ابن يوسف قالت علي صوم يوم الخميس
فماضت فيه عليها القضاء لو قال لله علي ان اصوم مكة فصام بالكلية

لو قال في حجة ان الصوم غدا فما حلت غدا عليها القضا ولو قال في حجة لله
 ثم مات من سنة يلزمه كما الصوم لله حجة صوم يوم يقدم فلان فقدم فلان في
 يوم مواعيد من رمضان او تطوعا او غيره لزمه قضاءه بعدة لوقا انضا الله
 مريض حتى صلت كذا لا يلزمه حتى يقول فيحكي ان افعلك لوقا والله لا صوم من
 اليوم وقد امكن يلزمه الكفارة وعن محمد بن علي صوم ستة ايام عشر شهرا
 وله ان يقول لوقا والله لا صوم من الابد وعني يوما واحدا من الابد فهو
 كما نوي وكذا في الاجاب رجب يريد ان يقول لله على صوم يوم فنجوي على العباد
 يوم سنة يلزمه صوم سنة وكذا في الطلاق والعتاق والبدن والبدن
 ما حكم به دون ما نوي سيدك محمد بن علي قال لله على صوم سنة فمنا به
 قال عليه صوم احد عشر شهرا سوى رمضان فانه فرض وسوي ايام الصديقين
 والتشريع لله على صوم هذا اليوم شهر فاعلمه صوم ذلك اليوم كما دار في الشهر
 حتى يتم الشهر قال ابو بكر الرازي حتى يتم ثلثين يوما ولو قال لله على ان
 ا صوم هذا الشهر يوما فاعلمه ان يصوم ذلك الشهر حينه متى شاء ما بينه وبين
 موته لو قال عليه صوم هذا اليوم غدا فاعلمه صوم يومه لو كان قبل الزوال
 ولم ياكل فيه ولا شرب حتى ولو قال بعد الزوال او بعد الاكل لا شيء عليه
 على صوم ايسر غدا لم يلزمه شيء وفي قوله صوم غدا اليوم لزمه صوم الغد
 والما يدعي اللفظ الاول لو قال على صوم الجمع هذا الشهر فاعلمه صوم كل حقة
 ذلك الشهر وان قال ايام الجمع لزمه سبعة ايام وفي قوله صوم خمسة ايام
 صوم ايام خمسة ومن سبعة ايام ان لم يكن له بينة ولو نوى يوم الجمعة فهو كما نوي
 لو قال عليه صوم يوم كذا فذا يوم ما فعلني احد عشر يوما وفي خمسة عشر
 لزمه ثلثة عشر يوما لو قال على صوم عمر فاعلمه صوم يوم واحد اما في قوله
 على صوم العمر فاعلمه الابد وكذا صوم الزمان ما صوم واما كذا لحيث عن الموقوف
 النجاشي عن ابن عباس قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبع فذا
 الصائم ومنه المفطر فلا يصيب الصائم المفطر ولا المفطر على الصائم فذرانا من ذلك
 في يوم نجا من كسرنا لعلنا نجا من كسرنا فذا من يثق الشك بده قال قال
 منقطع الصوم وقام المفطر فذا من يثق الشك بده قال قال
 ذهب المفطر من اليوم بالاجرة **ابن حبان** قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم

نواور محمد بن عباس قال لو قال لله على عتق عبد من ثم اعتقه عن الكفارة
 جاز ولو بعتق بدرم يبيد كفارة عتق الزكوة فهو من الزكوة اما لو نوى كفارة
 لغيره والزكوة جعله الله لغيره وذكر في املا الصيام نوى بالصلوة والطهر والعصر
 وما عليه فهو عن الطهر ان كانت اوله وان كان العصر ولا في منه اما في الطهر
 وعصره فهو نعم الطهر ان كان في وقتهم وان كان في آخر وقت العصر بخلاف
 فونه يفتح عن العصر وان بدا بالطهر وعن محمد بن عباس في الاملاء لوسا
 لعمامة من فيه الى ذنقه من غير ان يتقطع من ذنقه فمتم رده اليه فيه وانقطع
 لا يطره بخلاف ما انقطع كود حكة ومعة عينية او عتق جبينه او دم عتقه
 لفطره لو وقع فطره مطر في حلقه حال نومه فطره لو اتبع فذر حقة بين
 اسنانه فطره عن ابن حنيفة في نواور رمضان في حلقه الذي يشرب
 للدواء يجب القضاء والكفارة عن محمد بن علي لا رمي الكفارة لو اتبع حوزة
 رطبة لا كفارة وفي التوزة الرطبة الكفارة وان مضى الجوزة الرطبة مع قشرها
 والكل كثر لو اتبع نفا حنيفة منعرا كثر لو اتبع قشر الزمان او شحم او رمانة
 او بيضة لا كفارة وفي كتاب الصيام حسن بن ياد في قشر رمانة رطبة وجوزة
 رطبة ولو ز رطب فيه كلفه كفارة وفي ابنه لا كفارة لو اتبع بلوطة او عصنة
 منذ وع القشر كثر في قشر الجوز واللوز الياس لا كفارة وفي الما موبين
 للمحسن في انبلا عترة ياست او كيرة خيرة ياست كثر في انبلا عترة ياست
 صبرة او رطبة او حليفته او مسكر او زعفران او غالية كفارة وكذا كل ما يندوي
 به ما به عبد بن رجلى لا صدقة الفطر عليها في قوله ابن حنيفة واري يوسف
 وقال محمد بن علي ولو كان ثمانية ثمانية بين رجلى يجب زكوة الصوم وكذا
 جارية بين رجلى على كل واحد صدقة ثمانية وعن محمد بن علي عترة عليها
 ولا حد الا يوتيه ان يشترى ويبيع ماله مع حضور الاخر في رواية بشر بن ابي
 حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الا مال لا بد منه من لحام او كسوة ولا حد الا يوتيه
 نزل وجه اياه في صبرة مع حضور الاخر ولا يجاز له ذكره في الزيادة وفي
 رواية لا يجوز وهو من عبد ابن يوسف لو بلغ مائة من الفطرا ما لو
 كان حاقا فلا ثم جن فلا عبد ابن سديد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله
 يقول الصوم لي واما اجزي به فمن كان صايا فلا يرفق ولا يجزى وان امره شانه

اذ جاءه فليغلب ابن حيايم ابن حيايم والذي يغلب بيده الخوف ثم الصائم الجيد عند
 الله من ربح المسك **من الكبر** قال رحمه الله الخوف والطمع والاسلام
 شرط وجوب الصوم اما الصحة والافاقة شرط وجوب الاداء لو شك في ليلة
 مشقة او متعبة في ملكه الفجر يدع الاكل والشرب لو غلب على كونه انه لا يجد
 طموح الفجر لا قضاء عليه في الشهر الروايات ولو شك في غروب الشمس لا يفطر
 فان غلب على كونه انه اكل قبل غروبه فليجزم القضاء وعن محمد بن زور صوم يوم
 معيب فصام فزول النذر وكفاية اليه فهو على النذر لو غلبا ملكه الكفر لم
 ينقض صومه وطهارة خلافا لابن يوسف لم يفسد بدمع ان بقي الرخ في جوفه
 ا فطره وان نزعه لا يفطره وما وجد في حلقه من طعم الادوية لا يفطره بخلافه الزمان
 ما استغنى بالليل فخرج بالليل لم يفطره فضا رمضان على التراجي وهو الصحيح
 لو نذر المريض صوم شهر فوات قبل ان يصح لم يلزمه شيء وان صح يوما واحدا لم يلزمه
 كله وان وصى الجميع الشتر عندنا خلافا لمحمد فان عنده فخر ما صح كما فيه قضاء
 ومضن وفي الجنون الاصيل اذا افاق في الشهر لا يفرض عند محمد ويقضي لما مضى
 عند ابن يوسف كالجنون الطارء لو استنكس ببول بالماء لا يلزمه وقا
 ابو يوسف بكبره وكذا المغيضة والاستغفار لغير الوضوء والاعتقاد
 وصت الماء على الرأس والتلف بنبوب مبول بكبره خلافا لابن يوسف الذي
 بالصوم قبل رمضان بيومين وثلاثة قال ابو يوسف يلزمون ان يتبعوا رمضان
 جيبا ما فحقت الحقايق ذلك بالفرعية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عندنا وعند
 ابن يوسف بكبره وكبره التعمد بالصوم يوم النيروز والمهرجان الا ان يوافق
 صومه ويستحب صوم ايام البيض ولو صام واكمل ما لا يبعد في الكفاية وفي
 اللواطة عن ابن خنيفة روايتان في وجوب الكفاية ولا كفارة في تناوب الدقيق
 والحجين لو شرب الماء قطعهم مع طموح الفجر واليخى للفتة والناهي ينزع عن
 امراته عند تذكره صومه خلافا لغيره ولو تذكر ولم ينزع ا وطلع الفجر ولم
 ينزع لم يفسد القضاء دون الكفاية وعن ابن يوسف ان دوام جيل الروح
 بعد طموح الفجر كغيره لو دوام الناس بعد تذكره لم يكفر لو فطر في رمضان
 يلزمه لكل رمضان كفارة وعن محمد عليه كفارة واحدة كما لو فطر في رمضان مرتين
 وكفارة الصوم سقط بالشهيد دون غيره من الكفارات اذا اغم على الناس مغلان

رمضان اكلوا ما شئوا يوما من شعبان ثم صاموا بشعبان وادخلوا شهره واحدا
 مقبول كما في الاخبار واذا لم يكن بالسماح علم لم يقبل الا شهره الذي يقع العلم
 بشهره ونعم وقيل يقبل شهره اسك محلة ولو كان واحدا جاء من خارج
 المصر في هذا لا يقبل شهره وفي رواية الطحاوي يقبل واما في سلال
 شتوان ان كانت السماء مغيضة لم يقبل الا شهره جماعته في سلال ذي الحجة
 كسلال شتوان ولا يفطر روية السلال قبل الزوال وعنده ومن الليل المستقلة
 وعن ابن يوسف قبل الزوال لليلة الماضية كلما اوجب على نفسه بغير ان
 كان له صك في الواجبات يلزمه وما لا فلا يلزمه نحو حيازة المريض لو نذر صوم
 رجب ثم لا يستطيع الا يفطر يفطره ويقضي كما في رمضان ولو اذكره وموثره
 فوات قبل البر ولا شيء عليه الناس والذاكر في الاعتكاف سواء لا يفطر بمأسره
 مخمورا وفي التطوع لا بأس بحيازة المريض في رواية عن ابن خنيفة وفي
 روايته يفدا اعتكافا ذالم يوجب الاعتكاف على نفسه جاز ان يختلف ساعته
 من النهار وان قل وبورواية الا صك وسوقه محمد وفي رواية الحسن
 عن ابن خنيفة لا يكون الاعتكاف اذ لم يوفى عنه اي قفاة الانصاري
 كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاباه رجب وقال كيف صوم فغضب
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما راي عمر غصبه قال رخصا بالله ربنا وبالا سلام ديننا ومحمد
 نبينا نحو ذاب الله من غصبه الله وغصبه رسول الله فجعك يرد وهذا الكلام
 حتى سكن غصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال محمد يا رسول الله كيف
 بمن صوم الدر كمة قال لا صام ولا افطر قال كيف بمن صوم يومين ويفطر
 يوما قال او يطيق ذلك احدا قال كيف بمن صوم يوما ويفطر يوما
 قال ذلك صوم داوود قال كيف بمن صوم يوما ويفطر يومين قال
 وودت اني ملوكت ذلك ثم قال ثلث من كل شهر يعني ايام البيض ورمضان
 اليه رمضان فهذا صيام الدر كمة **من العيون** قال رحمه الله لو وضع لقمه ناسيا
 ثم تذكره فاختلف مشايخنا فيه فاحسن ما قيل فيه ان يتلعبا بعد ما تذكره فعليه
 الكفاية اما لو اخرجهما فعليه الكفاية اما لو اخرجهما من ثم ثم اعا وضا فالتلعبا فليس
 ولا كفارة عليه لانه سعة وتعين ورما ليس عليه صدقة الفطر وعن ابن خنيفة
 المأذون لو اشترى عبد التجارة فعلى المولى صدقة فان كان عليه دين يحيط

يؤديه صدقه المادون دون ما اشتراه للخرقة وعندما يودون غيبا وعن ابن حنيفة
لو ظهر ذبح ابنه وابنه ابنه وابنه ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته
وامم وخلاهم لم يصح نذره وقال محمد بن ابي الامام لو كان نكح قمار لله على
المشقة الى بيت الله يلزمه المشقة الى بيت الله حتى يفرغ من الحج وان شاء اعتزل فخرج الى
التجيم لم ياتيه ما شيا نواف لله على ان اخذت في الجاهل دخل فيه مال الزكوة
وارض الشر دون ارض الخراج سدا قلوب ابن يوسف اما عند ابن حنيفة
لا يدخل الارض فيه الا اذا كان فيها زرع او نذر نواف لله على ان اطلع هذا
المكين فاعطاء غيره اجزاء نواف لله على ان اصوم يوم فقدم طان شكل
له واراوه منيا فقدم في يوم رمضان وسو حيا لم يزد كفارة ولا قضاء عليه اما
لوم يوم صوم رمضان فما صام في يومه بتر في يمينه ولا شيء عليه مع انه يصوم يومه
لرمضان نواف ككلمة ركبته وانه فعل في درهم فركبها الى الليل يلزمه درهم
واحد اما لو اثار الى وانه نواف لله على ان فعله الدابة فعليه ان يتصدق بعدد
وقت يقدر ان ينزل فلم ينزل ودعا حتى اذا كان ركبته وقت اليمين
والا فلا فرق بين المسلمين عن ابن عباس قال بينا نخطب رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذ راي رجلا قائما في الشمس فقال لو ان هذا ابو
اسراييل نذر ان يصوم في الشمس فلا يستطك ولا يتعبد ولا يتكلم ولا يخطو
فقال عليه السلام مروه ليتعبد وليستطك وليتكلم وليصوم ولا يخطو **من**
الحكاوي قال رحمه الله اذ ابيض في شعبان تسعة وعشرين يوما
يطلب الهلال فان لم يره والكلوا شعبان تكثيف يوما ويوم الشكر في يوم
الثلاثين من شعبان وينبغي ان يصوم يوم الشكر فطورا نكحوا غير اكل ولا على
الصوم عازما حتى اذ تبين انه من رمضان قبل الزوال نوى الصوم والا
افطر وعليه الفقوي لو خرج من اسنانه دم ان غلب على البزاق افكده
والا فلا الدقة الكافرة عن كفارة الفطر جائزة كما في الطهارة ويجوز حاش
المكفر وقت الاداء لا وقت الوجوب ولو افطر في مثل من غروب الشمس
ان لم يتبين فلا يتيقن عليه وان تبين انه لم يجز في غيب الفدية عن صوم كفارة
اليمين والعكس لا يجوز حالة الجحود وكذا كل ما سوي بخلاف ما اوجز
عن صوم كفارة الطهارة وصوم رمضان المرصين الذين يباح له الفطر بخلاف

وجها وحاجة بتدبيرة زائدة على ما كان لو اسلم الكافر قبل الفجر سبعة صوم عنده
ومعه لم يصح لافرضه ولا نفلا وقال بعضك مثنا بخنا يصح القفل بدلالة
ما ذكر في الجراح الصبر اخا اسلم في صدر النهار عزلة الطعام اذا بلغ قيم
لم التطوع من الغلام يجب ان يصح ملك الكافر اذا اسلم والمجاهد والنفساء
اذا ظهرت في صدر النهار والاولى اصح اما اذا اقبل المجنون في صدر النهار
يصح التطوع ليلوغ العبي ولا يصح منها الفرض بخلاف المريض اذا ابرأه
والمسا فراه الاقام في صدره ونوى الفرض يصح وكذا عن جنون طارئة يفتي
عند من فصل بين الاصل والمعارض اذا انفرد بدوثة الهلال ثم اظهر
فيل ان يرد الفاضل شيئا ولم يفر عن بعض المتأخرين دون البعض اذا
لم يكن بالسماحة لا يصح الا شيئا في جماعة حدة او يوسف بن حنيفة ما في
الغسالة وعن بعضهم بانه وفي رواية الحسن عن ابن حنيفة يفرق شيئا
عديت وان كانت السماء مغيمة هذا كله في ملال شتوات وذي الحجة
عن عطاء بن ابي رباح سألت عائشة رضي الله عنها كيف كان يصوم رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذ اذ دخل شهر رمضان قالت كان عليه السلام ينام
ويأكل ويشرب ويحكي حتى اذا كان الخثر البواقي نذر الميزر وشتر عن كسافه
وانقطع اكله ولبس لثم الا الصلاة والدعاء وفي رواية انه لم يشك الا بحكاف
في اواخر رمضان الا في شهر واحد لعذر ثم قضاه في آخر شوال
من الروضة قال رحمه الله ذكر في المأزني يفرق شيئا واحدا في ملال
رمضان والسماحة مصيئة خلافا لها وذكر في المأزني ان من جى جماعة كثيرة
نحسون او نحوهم وقال خلف بن ابوبن خنيسه بنيلد لمخ في ذلك هذا فليكن
وعن محمد بن يحيى ان صوم ليلة يوم الشكر على ان كانا عدا من رمضان فهو صايغ
عن رمضان وان لم يكن من رمضان فليس صايغ هذا منسوب اصحابنا اجمع بكبره
المصنعة للصايغ لغير الوضوء ولا بكبره الاعتساب وبك الثوب وكبره العكسة لافران
المختلف ولا بكبره للصيام اذ الامن لو يوي ان يفسح في آخر الليل ثم يصح صايغ لا يصح
الصوم بدون اليه كالووي بعد العصر لصوم الغدا واجب صوم الا بد فطر
الحيد بن دايم التثنية ولا يصح قبل موته ولكن يوصي ليطعم ويرثه بعد
موته وكذا يوصي صوم كفارة اليمين والعكس ولا يجوز في حيوته وفي صوم المتفق

صحيح

يوصي بان يدعى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاء شهر رمضان فتحت ابواب
 الجنة فلم يخلت منها باب وغلفت ابواب البئر ان فلت يفتح منها باب وصعدت
 الشياطين وما دى منها دى باعج البحر فيك وما باعج الشرا فصر ولله في كل
 ليلة من رمضان عتقاء من النار **فتاوى الناجي** قال عروبة
 ابيه عمرو سمعت محمد بن الحسن يقول اذا اصرق الهلال في اول النهار
 او في اخره فان كان قد دام الشمس فاليوم من الشهر وان كان خلف الشمس
 فالغدر من الشهر الداخل ولا يطر ولا اذا راوا الهلال بالنهار حتى يروى بعد
 غيبوبة الشمس وعن محمد بن عوف قال لا امرأة انت طالق ليلة القدر وقد مضى
 من رمضان ايام لا تطلق حتى تضي ذلك الايام من شهر رمضان فابك وشيك
 محمد بن يحيى ليلة القدر قال لا عن ابي ذر الغفاري سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن ليلة القدر واقسم عليه لتخبرني بها فعصبت النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال لو اذن الله تعالى لي ان اخبركم لا اخبركم ثم قال لا امن ان يكون
 احد السبعين حتى في العشر الاواخر سبع يخلون منها اوسع بعين فيها
 وهي ليلة ثلاث وعشرون اوسع وعشرون وفي رواية تحرق ليلة القدر في
 التور في العشر الاواخر من رمضان وان الشرا انزل اربع وعشرون
 من رمضان **فتاوى الناجي** قال رحم الله شهابه الواحد اذا جاء
 من خارج المصنوعة في روية سلال شوال والسما مصيصة وكرة الطحوي
 ولدايك في المكان المرتفع وعن ابي يوسف انك شهاذة الاثنين في شوال
 اذا قدما وانما اعتبر الجماعة في البلد **فتاوى الناجي** لا اعلم خلافا عن ابي
 حنيفة العبدانة شرط في شهاذة الشهاذة وفي قول الطحاوي ليس شرط كيتفي
 بالعدالة الطاهرة وفي شهاذة المحدود وفي القذف روايتان عن ابي حنيفة بالطلاق
 وتجب شهاذة عند رجل شهاذة عند كذا المرأة بخلاف المرافقة امك الاسكندرية
 يطرول اذا عزبت الشمس ولا يطرول على ما زها فانه يدان حتى تحرق
 لا ولا يخرج من الصوم بينة الفطر وعن محمد بن عوف قال لا يصليان المغرب
 لم يطران والمخارق المختار وغير المختار سواء عند ابي حنيفة فيما يجب
 اليه الحروف والرداغ في فساد الصوم فيك فمن امسك في شيء لا يוכל
 فوصل اليه خوفه انه لا يفسد صومه وكذا عليك الدرع لا يفسد اما البزاق اذا

خرج من النعم وجاوز حمة الشفة بحيث لو وضع النعم فهو طاهر ثم اعاد ففسد صومه
 وعن ابي حنيفة فيمن صلب في حلقه او جوفه نائمة او يخلون لا يفسد كقول
 زهير ولو كان ما سب فذكر فلم يندكر ففسد صومه عند ابي حنيفة ولا كفارة عليه
 وعند زهير والحسن لا يفسد شيك محمد بن الحسن الطمين الذي يغلي ويترك
 لا ادرى يعني لا ادرى ان يد اوى ام لا وعن ابي حنيفة فيمن اخرج لقمته من فمه
 ثم اعادها فابتلعها وجرت الكفارات كان قبل ان يروى وقيل عكسه ولا كفارة
 في المينة اذا دوت واختلف المنيح فيمن افاف عن جنوبه ثم عاد من
 ساعته ويكره صوم السبت ولم يلقنا من السلف صومه وتوقيت الصوم
 بكرة وعنده بعضه وان بعضه وكما نوايهمون صوم يوم عاشوراء ويوما
 قبله ويوما بعده خلافا لملك الكتاب وصوم عرفة مندوب وكذا يوم النوبة
 وعنده بعضهم مني **فتاوى الناجي** ابو يوسف الرقي احب الي في صدقة الفطر
 من الحنطة والدرهم احب اليه من الدقيق اما الاقط يجزئ فيمنه وقيل
 مواجك ويجزئ ما راو في العنا على الدار الواحدة والكتاب والقرسين
 للغازي والزبادة على واحدة من الدواب من فرس او حمار الدقان
 وما راو على ثياب البيت مما سار من كتب الفقه ما راو على شقة
 من رواية واحدة وفي النقيس والحديث ما راو على اثنين وفي المصاحف
 ما راو على واحد فيك هذا كله يجزئ وقيل في المصنف حاشه وارتب
 الطب والادب والنجوم كلها مجزئ وللخار مع ما راو على ثورين والتم الحارثين
 ويجزئ قيمته الكرم والضيقة عند ابي يوسف وقيل يجزئ قيمته الخلعة عند
 ابي حنيفة وعند ما يجزئ الفضل عن الكفارة مع حياله الي القابل وعند
 محمد بن عيسى في غلة الخوايت والدور الكفارة عن ابن شجاع اذا كان له دار
 لا يملكها يجزئ قيمتها بواجرها ولا بواجرها وعن ابي يوسف اذا قدر ابن
 السبيك على القرض فذا ان فضلك له من اخذ الصدقة وعن ابي سلمة
 عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يختلف العشر الاوّل في
 رمضان رجاء لصا ليلة القدر فانها جبريك عليه السلام وقال ان
 الذي يطالبه اياك ثم اعطيك العشر الاوّل في فقه نركبه على سبيلها جبر
 فاخذ الحيسر بيده فيما في ما حقه العيلة ثم اطلع راسه فطعم الناس فيدوا منه

فقال ابنه اغتسل الطهرا والاول النيس من هذه الليلة ثم اغتسل الا وسطا ثم
 انتب فغسل يديه في العشر الاواخر من اربعين يوما ان يغتسل فيلغسل
 فاعطى الناس منه قال ابنه لرايتها وبرو ان اسجد في صبيحتها في طين
 وماء فاصبح من ليلة احدى وعشرين وقد قام الى الصبح قطرت السماء فوق
 المسجد فاصبحت الطين والماء حيث فرغ من طهارة الصبح في حينه وانتهى
من الغنا **وي** قال الفقيه ابو القاسم رحمه الله عن مشايخه اذ اوجلت
 دموع الصالح في قمران او نحوهما لم يخبره اما لو اجتمع كثرة ووجد ما وجدها
 ينقص صومه وصلوته وان اكل منه مدقة لا كفارة عليه لو اطلع من مكان
 او لحرقه بيرة لا يثني عليه لو نزل الحمار عليه ثم انحس حتى دخل خلفه
 على شدة من لا يثني عليه لو اطلع براق غيره لا كفارة عليه لو عالم ذكره بده
 فامني لزمه القضاء لو ادرى في رمضان وهو يحسن ثم افاق في صدر
 النهار لا يجوز صومه في ذلك اليوم بخلاف ما جاز بعد الاذكار ثم افاق
 قبل الزوال ونوى صومه جاز ولو افطر لا قضاء عليه لو اطلع حتم
 حنطة كبر وان مضغها لا يكفر بوجع المسافر من مصر ما عاين رحمه الله
 منزله لشيء سيم فافطر في منزله ثم خرج الى سفر كبر استسما كورا ان
 حلال الفطر وحده لا ياكل ولا يؤكل الصوم وقيل ان يتقن بروية
 له ان يغير لورايه الامام سلال شوال وحده لا ينبغي ان يامر الناس
 بالخرق لو تغرد واحد بويته الهالك في قرية ليس فيها والى ولم مات
 مصره ليشهد وسوقه صوم الناس تقول وكذا في الفطر واشهد رجلا ان
 عدلان لم انا بفطر والوصف المحتسب الماء في اونه عدا لزمه القضاء والا
 فلا لو فاك على صوم شهر نيك شهر رمضان ولايته له في الناحية ان
 يعرف لو نذر ان يصوم ابدا فضعف عن الصوم لا شغاله بالحديث له ان
 يفطر ويبيع بكل يوم صنف ضاع بتر لورايه صايا ياكل ما ساء بكرة ان لا يجد
 الا اذ ارايه صنف لا يؤكل على الصوم الى اللب سيم ان لا يخبره لو اصابه
 سهم ونفذ من الجانب الاخر والى جيرا في الجانية فذكر في خوفه لا يتنقص
 صومه لو كان بازاء الحد وعلم انه يوافي الحد ويحاف الضيف له ان
 يغير بيتها كان او مسافرا لو جازم احد وسنتين يوما عن كفارة الفطر ولم

بعين الغنا يوما قالوا لا يجزيه **وقال** الفقيه ابو القاسم بخبره وجعلك اليوم
 الاول للقضاء عن اليه سلمه وسعيد عن عبد الله بن عروة عن العاصم قال
 اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان اقول والله لا صوم من النهار ولا صوم من الليل
 ما جئت فجاه النبي صلى الله عليه وسلم اليه من يه قال لعين له وسأله فجلس على
 الارض قال اقلت لراؤك اقلت لي فذكر لي واتي قال عليه السلام انك
 لا تستطيع ذلك وانك لا تدري هل يحول بك عجزك فلا تغتسل صم وافطر
 ولم فمضت لحسبك عليك بما وان لعينك عليك بما ولحسبك ان صوم كل شهر
 مثله ايام فان لك كل سنة عشر اثمها فاذا ذاك حياكم الله من غلات ان
 الحقيق افضل من ذلك قال صم يوما وافطر يومين فلت ابن الحقيق
 افضل من ذلك قال صم صيام نبي الله واو عليه السلام كان اجد اناس
 كان يصوم يوما ويفطر يوما فلا يبرح عليه وفي رواية الزمري قال غلبت ابن
 الحقيق افضل من ذلك قال عليه السلام لا افضل من ذلك وروى انه قد
 طالت له عمره وضعف عن الصوم وكان يتي وتقول شدة فشدت على
 لينتي اجنت بني الله فيما اوصاني **كبا** **المنا سكت** **ه** **تليهم**
 قال الله سبحانه وتعالى ولله جل الجانب جع البيت من استطاع اليه سبيلا
 قال النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من بيته حاجا او مقصدا فأتى اجزله اجزله الحاج
 المحترم الى يوم القيامة ومن مات في احد الحرمين لم يحضره ولم يحاسب
 وقيل له اوحك الجنة **قال** محمد بن الحسن اذا روت ان تحرم بالبحر ان
 شاء الله فافطر او توفى والخسب افضل ثم تلبس ازار وروى
 جديديا وعسكيري واد من باي ومن شئت وحك رخصتين وقيل
 اللهم ابريد البحر فيسره لي وتعلم مني ثم لب في وبره كلوك وبعد ما سمعت
 را جئتكم والتليهم ان يقول اللهم كسبك كسبك لا شريك لك كسبك ان الحمد
 والنعمة لك والملك لا شريك لك فاذا البيت فقد احرمت وارتى ما يلى الله
 من ذلك الصبر والبرق والفضوق والجزال ولا تشبه الى صبي ولا تترك
 عليه ولا تغلبى وحك ولا تلتك ولا تلبس قباء ولا قميصا ولا سراويل
 ولا قلنسوة ولا ثوبا مصوغا بمصنوع وزعفران او ورش وان كان يثني من
 فاعطى ثم تلبس ولا تحسب طيبا ولا ترمي وارفق بحك راسك ولا تغتسل

راسك ولجنتك ولا تقصن الخمارن واكثر من التلبية فيه ذبر كل صائفة وكلما التفت
 ركبنا او علوت شرفا او صليتك واوي بالاسير فاذا اذنت مكة لا يفر ليللا
 وخلصنا او نهارا فاذا دخلك المسجد واداء بالبحر الاسود واستلم ان استطعت
 بن خيران ثوبه مسك والافا ستغلبه وكبر وعلك ورحم الله ثم صلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم خذ عن عينك على باب الكعبة فطع سجا استواط نزلك
 في السنة الاولى في كل شوط من البحر الى البحر فان زحمت الناس في رملك
 فقم حتى تجد مسلما فارمك ونطوف الاربع بعد ما ما شيا على مبيتك هكذا
 مررت بالبحر في طوافك فاستلم ان استطعت والافا ستغلبه مكبرا مهلا
 ولتطف من وراء الجبل ثم ايت المقام فصل ركعتين او حيث تيسر عليك
 من المسجد ثم عد الى البحر مكبرا على ما ذكرنا ثم اخرج الى الصفا وايد بها وقم عليها
 مستقبلا الكعبة تحمد الله وتبني عليه وهلك وكبر ويكي وضلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 وتذعوا جارك ثم اسبط الى نحو المروة فامش على مبيتك حتى انتب بطن
 الواوي فاسع سحبا في بطنه فاذا اخرجت منه فامش على مبيتك حتى تصعد
 عليها وتقوم مستقبلا الكعبة تحمد الله وتبني عليه على ما وصفتنا في الصفا هكذا اسبغ
 استواط ثم ختم بالمروة وتضع مكة حراما ونطوف بالبيت كما بدالك وصلي لكل اسبوع
 ركعتين ثم تروح مع الناس يوم التروية الى منى وتبيت بها ليلة عرفة ثم تخذوا
 بعد صلاة العشاء الى عرفات فتقف بها مع الناس وصلي الظهر والعصر مع الامام
 معا وان صليت بها في رملك فكل حلوه لوفها عند اي حينته وعند ما يصليها في
 وقت واحد ان شاء ثم راح بعد العصر الى الموقف فوقف به تحمد الله وطلب
 وكبر ولبي وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا حاجته فاذا غربت الشمس وضع
 على مبيتة حتى ياتي المزدلفة فصلي بها المغرب والعشاء باذان واقامة ثم تبيت
 بها فاذا انشق له الفجر صلي الفجر ووقف مع الناس تحمد الله كما دعا حراما
 واذا اسفر وقع قبلك طلوع الشمس حتى ياتي منا فيزري حجرة العقبة من بطن الواوي
 حصيات تلك حصي الخذف ويكبر مع كل حصاة وينقطع البلية عند اول حصاة
 ولا يري يومئذ غريبا ولم يترك يات رجله فيماني ويقتصر والخلق افضل ثم حل
 له كل شئ سوى النساء ثم نزول البيت من يومه ان استطاع او من الغدا ومن
 بعد الضحى ولا يؤخر بعده ويلبوس سجا وصلي ركعتين ثم حل له النساء ثم رجع

ثم رجع اليه فمات ثم يري الحمار من العدة ويوم يوم النحر الحمار الثالث حيث تزور الشمس
 فيبدأ بالتي الى المسجد فيرملها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم ياتي المقام الذي
 فيه الناس فيقوم ويحمد الله وتبني عليه ويكبر ويهلك وضلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويدعو الله عما حرم ثم ياتي حجرة الوصيل فيرملها سبع حصيات كذلك ثم تقوم
 حنيف تقوم الناس ويحمد الله كما وصفتنا في الاول ثم ياتي حجرة العقبة فيرملها
 من بطن الواوي سبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا تقوم عند ما ثم يري من الغدا
 الحمار الثالث حيث تزور الشمس ثم ينظر ان احب من يومه وان شاء اقام
 الى الضوف فعل كما فعل بالاسير ثم نحر ويكبر اذا انظر ان يقوم حله ثم ياتي
 الا بلح فينزل بها ساعة ويلبوس طواف الصدر وصلي ركعتين ثم يرجع
 الى اسك والذين ايت مكة لطواف الزيارة يات بها عدا وفي الطريق قد ايساء
 واما القارن فعلى ذلك ما ذكرنا عند انه يقول اللهم اني اريد العمرة والالحاق بها
 لي وتقبلها مني وبلقي بها فيقول لك اللهم حجرة وحجة معا واذا وحل مكة
 يبدأ بطواف العمرة وسبعها ويندج الهدى يوم النحر بعد ربي حجرة العقبة
 بالبحر وافضل من البقرة والبقرة افضل من الشاة وان شاء ساق
 صدي معه افضل من ذلك كله ثم يخلق او تقصر ولا فضل ان يؤخر طواف
 الصدر الى حين اراد الخروج اما الحرة المفردة متى في احرامها ما بقي في
 احرام الحج والطواف والسعي على ما وصفتنا ثم يخلق او تقصر يحكم له كما شئ
 وتطيع النابية فيها حتى يستلم الحجر عند اول شرط من الطواف وكذا اذا اراد
 المتنع ولم يبق مديا فيقصر مكة بعد الفراغ من العمرة وحله لا فاد كان يوم التروية
 اراد الدواح الى ما لبس الارزاد والرواد وليج بالبحر ان شاء من المسجد ومن
 الا بلح وناب اي احرم شاء وان شاء احرم بالبحر قبل يوم التروية فانه افضل
 فيروح الى منى ويبيت بها ليلة عرفة ثم بجود الى عرفات فاما كان طوافه للعمرة
 في اشهر الحج فعليه مدي المتنع يذبح يوم النحر بعد ربي الحج ويخلق راسه
 ثم يزور البيت على ما وصفتنا في المفردة فان ساق الهدى للتمتع فعل في
 العمرة على ما وصفتنا وقلد مدي حين احرم فاذا فرغ من العمرة اقام محرما
 ولم يقصر فاذا كانت عتية الروية احرم بالبحر وكذا من لم يبق الهدى والمرء كالحك
 في جميع ما وصفتنا عند انها تكس الدرع المحيط والحمار والحف والغارزين

وتغطي رأسها بدون وجهها ولا لبس المحسوس إلا منسولا كالرجل وعليها التقصير
 لا الحلق ولا رمل عليها في الطواف ولا السجى بين الصفا والمروة ولكن يمشي مشيا
 وتتركها يمشي إلا الوجه فانه مشدود عليه ويحيط به من وجهها **طواف الواجب**
 في الحج من الطواف طواف الزيادة وطواف الصدر كوقوف الممارن يعرفه
 قوله ان يخرج فيكون رافضا لعمرته ثم لزمه دم رفضها وسقط عنه دم القران اما
 لو طاف قبل الوقوف اربعة اشواط لم يلزم رافضا وبتمام يوم النحر ومنه فان
 لو طاف للزيادة جنباً ولم يلزم للصدر حتى يرجع الى الكوفة فانه يعود الى مكة
 با حرام جريد ويلبى للزيادة ويرتقي وما لثا خيره ويلبى للصدر فان لم يجد
 فعليه بدنه لوطاف الزيادة وثلاثة لترك الصدر اما لو طاف جنباً للزيادة ثم طاف
 في آخر يوم التشرية للصدر فيقع فدا عن الزيادة وعليه دم لما خيره وكان لم
 يلزم الصدر فعليه لا حكم دم آخر وعند صاحبه لا دم لما خيره طواف الزيادة لو طاف
 للزيادة بجنبه ثم طاف للصدر في آخر يوم التشرية يكمل طواف الزيادة من الصدر
 وعليه دم لما خيره عند ابن جبريت ان كان المتزكك الشرا ما لو كان اقل من ثلث
 يكمل من الصدر وعليه دم لكل شوط خفف صاع لمكسبه وان طاف للصدر
 جنباً عليه دم وعلى غيره صوته صدقة وفي رواية ان يخصص سبون الجنب والمحدث
 فيه ولو طاف للزيادة جنباً فاعاد فان لم يجد بجنبه بدنه وان كان على غيره صوته
 نجس ثلثه في طوافه منكوسا ومحو لا واكثر لذلك بخبر عن اعادة ان كان هناك
 وان لم يكن هناك عليه ثلثه ولذا سعيه بين الصفا والمروة بمحو لا او ركاها لوجامع
 المحتر بعد طواف التره لم يفسد عمرته وعليه دم ويصلي على امامه وان كان اقله
 يفسد ونجس فيها وعليه دم وعمرته مكانها كوقوف طاف لعمرته ثلثة اشواط في الشهر
 الحج وحلت ورجع احله ثم ذكر ذلك رجع ويقضي ما تبقى من طوافه وسعيه وحل
 ورجع عامه فهو منقطع اما لو طاف اربعة اشواط لم يفسد تمتعا لو ترك الرمل في
 طواف الحج والعمره والسعي في بطن الوادي لا يجب شي غير ان يمشي او كان بخير
 عذر ولذا تتركه الاستسلام لو طاف في خوف الجحيم اعادة ما دام عليه وان رجع
 يرتقي وما يكبره الحج بين السجوعين من الطواف قبل ان يصلي عندا وقاف
 ابو يوسف لا بأس بعد ما انصرف عن وتز ثلثة او حتمه لو طاف قبل طلوع
 الشمس لم يصلي حتى تطلع وبعد العصر حتى يصلي المغرب ويكره انشاء الشوق وطوافه

ولا يرفع صوته بقراءة القرآن ولا بأس بما قرأه في نحره لو طاف المرأة مع الرجل
 لم يفسد طواف الرجل لو خرج من انشاء طوافه لحاجته ثم عاد بني لوانخر ركعتي
 الطواف حتى يخرج من مكة لم يفسد صلاته الطلوع لا حلت مكة ارجت اليه والخبر
 الطواف بكبره ان يطوف وعلى خضم او ثوبه استر من قدر الدرهم نجاسته ولا
 شيء عليه استسلام الركن اليماني حين وتذكره لا يفسد طوافه لا شيء عليه
 لو مشى في الشوبا الا وشم ذكر لم يرمك الا في الشوليين وكذلك في اللث
 الا ان يمشي ثم ذكر لم يرمك فيما بقي لو طاف بالبيت من دار مخرج او غريبا
 من تلك المسجدا جزاء اما لو طاف من وراء المسجد فكانت جفاته بين وبين
 الكعبة لم يفسد سعيه رمل في سعيه مكة او مشى في جنيحته لا شيء عليه ولو دنا بالمروة
 وختم بالصفا اعادة شوطا واحدا لو ترك السعي في حجه او عمره لزمه دم ولذا
 في الكبره اما لو ترك ثلثة اشواط لكل شوط خفف صاع يوم لم يبلغ وما ان بلغ وجب
 ما شامته وكذا ان فعله ركنه وبحوز سعي الجنب والخاص بغيره بخلاف الطواف
 ولا يجوز قبل الطواف او قبل الكثرة ويكره ترك صحوه على الصفا والمروة
 وسعيه ولا يلزمه تركه شيء وان سعى بعد ما حل من محنته وواقع النساء بجزبه
 وان اخره حتى مضت ايام النحر لزمه دم ان رجع الى اسلامه وان كان عليه تسعي ولا
 شيء عليه والسعي واجب في الحج والعمره **سعي** يستحب ان يصلي الظهر يوم التروية
 نجا ويقع بها الى صبيحة عرفة وان بات ليلة عرفة بمكة ثم غدا الى عرفات
 ومثليها فقد اساء وينذر من عرفات حيث اجبت وصحبه الامام المنبر ثم
 يخرج الى المودن ثم قام وخطب ثم يقيم المودن ثم يصلي الظهر فقام المودن فيصلي
 العصر ولا تطوع بينهما ولو ترك الخطبة فقد اساء ولا يجتمع بعرفة لو نفر الناس
 عن الامام فصلى صلواته وحده اجزاء او ما يعجز عنه الزوال اليه اشتاق النبي
 لو مر بها ما رآه في هذه المدة اجزاء عرفها او لم يعرفها ومن افاض منها بعد
 زوال الشمس او قبل غروبها ولم يغيب اجزاء وعليه دم ولا سعي عند الرمي
 برجوعه اليها بعد الغروب وان وقف بها جنب او حاضا او مشى عليه او لم يصلي
 الصلوات صحح لو وقف الممارن بعرفة ولم يلزم للجمعة ثم جامع لزمه جزو ر
 للجماع ودم لرفض العمرة وقضاها بعد ايام التشرية ومن دخل مكة بغير حرام
 يحاق الفوات ان رجع الى المنبقات فاحرم ووقف بعرفة اجزاء وعليه دم

لو وقف الحاج بحرفة ثم اسل فيها بحنة اخرى فانه يرفضها وعليه دم وسوم في فيها
وعليه جنة وعمره مكانها وكذا ان اسلك بحنة فيها رفضها وعليه دم وعمره مكانها ويحصى
فيه جنة وكذا لو اسلك ليلته المزدلفة فهو رافض ساغت اسلك وكذا لو اسلك بحنة بها
والمزدلفة كلها موقف الا محصر وعمره كلها موقف الا بطر عرفة واجتبه الله ان
ينف بالحد ولقمة عند الجبل الذي يقال له قرح والوقوف بحرفة من وراء الامام
وكذا لو وقف بالمزدلفة ثم لم يزل بعد العجوة من عند ان يبيت به لم يكن عليه
شيء وكذا ان كان نائما ومضى عليه ولو فاض بعد العجوة قبل ان يصلي الناس النحر
فقد اساء **س** اذا وافق منا يري حنة الحقة ثم يدع ان كان قاربا او متمسكا
ثم يخلق فان لم يرم يوم النحر الى اللبك يرميها ليللا ولا يسي عليه وقد اذن النبي صلى الله
عليه وسلم للرعاة الرمي ليللا اما لو واقفا من الحد لزمه دم لما خير عند ابن حنيفة
خاصته وعليه صدان ترك اكثر الرمي اما لو ترك حصاة او حصاتين تنجذ كل حصاة
نصف صاع ثم لا ان يبلغ وما في نصف صاع شاة ولو ترك الرمي في سائر الايام
رما على الترتيب في حركه وعليه دم عند ابن حنيفة للتأخير اما اذا لم يرم حتى
غابت الشمس في آخر ايام الرمي لزمه دم بالانقاف وتوري حنة الحقة من
فوق الحقة ولم يكسر كل حصاة او سلك مكان اللبك ورمي بحاة او طين بايس
اجزاء فان رمي احدى الجاربع حصيات دفعة في واحدة يرميها ستة وان رمي
اكثر من سبع حصيات لم يخبره وان نقص حصاة لا يدري من اينه يرفضها اعاد
جبل كل واحد من حصاة لو اقام عند الحجرة ووضع الحصاة لم يجز اما ان طرحها طرعا
اجزاء وقد اساء توري بحصاة اخذها عند الحجرة اجزاء وقد اساء توري من جديد
وكن ينع الحصاة فريها من الحجرة اجزاء والا فلا ولو لم ينع عند الحجرين لا ينع عليه
ولو اقام مكانه ايام الرمي وما ينع شافيرها لا ينع عليه وقد اساء توري يوم النحر
بعد العجوة قبل طلوع الشمس اجزاء وقد اساء اما لو رمي يوم الثاني والثالث
قبل الزوال لم يجز وفي الرابع يجزى عند ابن حنيفة خلافا لما والرجل والمرة
في الرمي سوا ويرفع يديه خذاه ملكه توري ركبا جاز توري عن يمين عليه اخر
ما جاز لوجه الصبي مع ابيه وترك الرمي لا ينع عليه وكذا الجنون وكان ابو يما يجرعها
خلق الحلقى افضل من التفضير اما المزة تفرضك افله لو اخر الحلقى حتى يصلي ايام
النحر لزمه دم عند ابن حنيفة خلافا لما لو اخر الحلقى حتى يخرج عن الحرم ثم يخلق بحرية

ولزمه في حرم او عمره **ف** ابو يوسف لا ينع لو اخر الحلقى الى شهر في العزة وهو
كانه ينع لا ينع عليه ومو حرام حتى يخلق لو لم يكن على راسه شئ جري المو ينع عليه راسه
ومو حرك اليه من النورة وليس على المحصر خلق وليس على الحاج تعبير الحنة ولا
نقص الحفارة وتشاربه محرم خلق راس حلال تصدق بشئ وان خلق راس
محرم باذنه او خيرا او نه في المحلوق دم وعلى الحلق صدقة وكذا نقص الا الحافير
لو اخر المحرم من شاربه او راسه او مسح الحنة فان شربها شقور عليه صدقة
وفي ثلث راسه او لحيته او نصف احد ابعينه او على بيوتة دم كما في خلق
كمه وفي خلق موضع الحكة دم عند ابن حنيفة وعند ما صدقة لو خلق محرم
راسه من اذنه فعليه فدية من حياض وبيع ثلثة ايام او صدقة وبيع اصوم من بر
تصديق على ستة مساكين لو نسك كما في الكتاب وبيع شاة وكذا لو فعله
مضطر لزمه اية الكفارات شاة بغيره في ان لم يشاء الا النسك بمضطر وكذا
المضطر لا يجزيه الا الدم وكل دم وجب فيه شيء امر الحج والعزة لا يد بحرم
الاكمة حيث شاء من الحرم وما وجب عليه من الدماء يجوز دبحها قبل يوم
النحر وسعد عند ابن حنيفة الا دم القران والمنفعة فانه لا يجوز قبله خلافا لما
وكذا دم المحصر بالحج لا يجزيه قبله ووجه يوم النحر افضل ولا ياكل شئ من البدن
الا من مريض المنقة والقران والتطوع والاضحية فانه ياكلها وتصديق بالثلث
وله ان يتفقع بجلود هذه الارضه وان اعطى للجزار لزمه التصديق بجمته واذا لم
يتن على المحرم عند التعبير فبدا تعلم الا الحافير او قص الشارب او اخذ الحنة
لزمه كفارة ذلك **ف** لو نقص المحرم الحفار يديه ورجليه لزمه دم
اما لو نقص واحدة او اثنين لزمه كل طرف صدقة الا ان يبلغ وما فيصنع ما شاء
اما لو نقص ثلثة الحفارة لزمه دم استحسا ثم رجع عنه او جنيته وقار **س** لا دم عليه
فمن قص الحفار يد كاملة او رجل كاملة وسوقها **ف** محرم لو نقص حنة الحفار
من اليدين لزمه دم وعند ابن حنيفة كل طرف صدقة نقص احدى اليدين ولم
يلغ حتى قص الاخرى او الرجل ينظر ان كان فيه محكس واحد عليه دم واحد
وان كان فيه محكسين عليه ومان وقار محمد دم واحد ما لم يكفر وكذا حكم الجماع
مرة صدقة مع امرأة واحدة او سنة لو اصاب اذنه في الحفارة فقصها عليه ان
الكفارات شاة لو انكر شيطنة من الحفرة منعاق منه لا ينع عليه **س**

محرم دل محرما و حلالا على صيد ففقطه فحلي الدال الجزا اما لو كان الدال
حلالا في المحرم لا شيء عليه لو اشتد المحرمون في ذلك صيد على كل واحد جزء
كما ملك و على العار جزا لو فلك الحلالا ان صيد المحرم على كل واحد نصف الجزا
فلك المحرم صيدا على عدلان فيمنه في الموضع الذي اصابهم ثم العاك بالبحار
ان شاء كسرا لهدى او بالاطعام او الصوم عند ابن حنيفة قال محمد الجبار
الى الحكيم فيما وجبا عليه فان حكمنا عليه صيدا نظرا الى نظيره من النعم ما يشبه
في المنظر لا النعم وفي النبي ثناء وفي الارب غناق او جدي وملك لا يوجد
نظيره من النعم فلك المحرم فيه النعم لو ربي الحلال صيدا من الحك في
الحرم او من المحرم الحك عليه جزاوه وذا الرساب الكلب ولا يحك ذبنة
المحرم من الصيد حتى اذا اذى جزاه ثم الكلى منه فعليه قيمته ما اكل منه وقال
صاحبه يستغفر الله ولا شيء عليه وانفقوا لوقلم غيره لا شيء عليه في الكله وما صاد
الحلال في الحك لا بأس بالمحرم بالكلم محرم كسر بضة طير عليه فيمنه وان كان
جها فخرج لزمه فيمنه جها وكذا ان ضرب بفض صيد فالتقت جها ميتا ثم ماتت
فعليه جزاوه وما عطب فيما يجره المحرم للماء او يخطف بفسطاطه
فخرج منه فاشته حتى يكسر لا شيء عليه فان افرغ منه او حركه حين محرم اربك
من يد محرم صيدا لا شيء عليه لو قلمه في يده فعلى كل واحد جزءا و على العاك
فيمنه للذي في يده لصاحب اليد ان اصطا في احرامه اما لو كان اصطا
فيك احرامه قال ابو حنيفة رحمه الله على المريب صان وقال صاحبه
لا شيء عليه وانفقوا انه يجب على ذي اليد ارساله ثم لو ارسله فلما حلت راء في
يد اخر له ان ياخذ منه الا ما صار في احرامه فالذي في يده من بعده اتفق لو ابتداء
بنيك سبع لزمه فيمنه لا يجوز وما ان سبع كان سوى الذيب والكلب فانه
لا شيء فيها قال عليه السلام فيك المحرم العارة والخراب والحراة
والعقب والجبنه والكلب الغفور اما لو ابتداء الصيد فلا حرام عليه ذي اليد بوع
والارب النعم محرم جرح صيدا فكم من فلك بعده بعب كعارة اخرى اما اذا
لم يفرغ من الجرح الاول كعارة الاخره سواء ما قصه الجراحه الاول كوسم
ثم كفرة ثم مات الصيد جزاه ولا يجب على المحرم ارسال ما فيه ثبته من
الصيد للمحرم ذبح الحيوان الا على الشاة والبطل والاباجنة وما ليس بصيد ولم

علم برخص في الحكم فان اصله صيد ولا يبرخص في صيد البحر سوى السمك صاود
المحرم طينه فولد في يده في المحرم والحكم فذبحها لزمه جزاوهما ومن المحرم
من شوي الصيد حتى لو اشتراه وبعط في يده فعليه جزاوه وعلى الرابح ايضا
ان كان محرم ما جرح محرم او حلال صيدا من المحرم يوم بالرد اليه حتى لو ارسله
في الحك فعليه جزاوه لا ينبغي للحلال ان يحبس المحرم على ذبح الصيد فان فعله
لزمه الا استغفار وما فلك الحلال من صيد المحرم لزمه فيمنه وكذا ان يهدي او
يطعم ولا يجوز الصوم من اذى الحك المحرم بازي او صنف اعليه ارساله وما صاد
الارب بعد ارساله لا شيء عليه لو ربي صيدا بعض فواتيه في المحرم لزمه جزاوه واكر
الكلمه اما لو كان الرابي والصيد في الحك ولكن السهم يقطع من المحرم لا بأس
بالكلمه ذبح الهدي بالكتوفه جزاوه من الطعام اذا احاط كل مسكين قيمته نصف صاع
متر ولا يجوز من الهدي لو اكل من الجزا عليه قيمته ما اكل ان شاء اعطى مسكينا او
مسكينين بخلاف ما لو اطعم فانه لا يجوز اكل من نصف صاع بل لكل مسكين ولا
اكثر منه ولو فضلك من خندق به حمل مسكين وان شاء صام به يوما في فلك جزاه
نحوه ولا شيء في فلك الذباب والبعوض والنملة والحكم والقراة ولبوة فلك النملة
وما تصيد في جبر منها لو شوي محرم بهض صيد عليه جزاوه وللحلال ان ياكلها
لو فلك صيدوا على صيد الا حلالا عليه لاكلها وم اما لو كان على نية الاحرام فلكل
جزاه على جزاه ولا تصيد في جزاه لولده وان سفلوا ولا لا يوم واحد او وان اكل
في جزاه لا تغاير في صيد الاحصار وجزا الصيد والكفارات ولا تجزى من الصيد
على غضن يتدلى الى المحرم واسلم في الحك ولا يقطع وفي قطع شجر المحرم قيمته وجزاه
وان كان قارنا وما رتبته الا من فلا بأس بقطعهم لا يجب ان ينتفع بشجره
منها المالح وكل من حرقه قطعهم وما يبيع فلا بأس بالانتفاع به ولا يحلي
حنثيش المحرم الا الاخره قال ابو يوسف لا بأس ببيع الحنثيش ولكن لا
يحلي لو فلك المحرم الباري المعلم لزمه فيمنه غير محرم ~~محرم~~ نعت المحرم بالحج تمت
الهدي يتريه كعله فيذبح عنه يوم النحر ويك ويحليه مكانا حجة وعمره فاداعث
به ان شاء اقام مكانا ورجع اما المحصر بالخره بواعد لم يذبح الهدي عنه فيه
ثم حل بعد ذبحه وعليه عمره مكانا اما العارن بعت بهديين وعليه عمران وحجة
يخصها بقران او افراد كما شاء لو بحث الهدي ثم قدر ان يذركه فلك ذبحه لم يسيم

ان يقيم ولم يحك بالهدية الا اذا لم يغير محلها وراكه والاحصاء بالهدية والهدية سواء
المراة اذا حرمت ونسب لها محرم يخرج معها في منزلة المحصر لو اختلفت بحجة
نظروا فمحصن زوجها وحللها به في ما يحرم عليها من نصيب الفخار وغيره ولا يخرج
بالنهي والقول تجللك والمملوك بمنزلة المرأة وان حلت فذلك ان يخرج عنه بقدر حرامها
كما كان في غيره وعليه دم لا حلاله ولن يحك المحصر اذ لا يلدن وان كان محصرا
لوزن الالمنع وذمت فادر كسديه جنت به ما شاء لو ذبح الهدي عنه في غير المحرم
لم يجزه وما اكل منه الذي مومعه من فية ما اكل في تصدق به عن المحصر وجهد
الوقوف بحرفة الاحصار ونبي مجرما حتى يطوف للزينة وعليه دم لذكر الوقوف
بالحز ولغة ودم لرمي الحجر ودم لاجتر الحاق والطواف عند ابن خنيفة خاصة
ولا احصار مكة اذا سعت القارن بهدين لا يجب تجنبها للحجته ما هو وللحجزة ما هو
لو ملك حجر نينه فاحصره فحجب ان يبعث بهدين ويقتضيه من فاك اما لو سعت
بهدين واحدا يحك من عمره واحزة وحبر رافضا للاخر لو ملك بواحد لا يبيو
حجته ولا عمره فله ان يختار ايها شاء فلو طاف او جامع قبل ان يبيو شيئا جعلته
عمره ولو احصر فيه بعث بهدين فيحك وعليه عمرة اما لو ملك بواحد وسما
ولكن سم فاحصر بعث بهدين واحدا وعليه حجة وعمره وكذا ان لم يحصر ووصل
الي البيت لزم حجة وعمره واحدا لسم وعليه ما على القارن ولو ملك بشين
ثم شينها ثم احصر بعث بهدين وعليه عمرتان وحجة واجعله كالقارن وكان
القياس ان يكون عليه عمرتان وحجتان وكذا ان لم يحصر ووصل الي البيت يحك
محك القارن والقياس ان يقضي عمره وحجته مع الناس وعليه دم القارن
وعليه دم آخر وعمره وحجته **جامع** جامع قبل ان يقضي حرفة فعلى كل واحد
ثلاثة ويضيان في حجتها وعليها الحج من فاك ولا سقران ولو كان قارنا فطليه ثمانية
وقضي حجة وعمره ان لم يكن طاف بالبيت وان كان طاف سقط دم القارن
ولو جامع بعد الوقوف لزم جزور وشاة وان لم يكن قارنا فامره جزورا
ولو جامع جدا طاف اربعة اشواط للزينة وحلق لا يبيو عليه ولو جامع قبل
الحلق فحليه دم ولا يفسد الاحرام بالمس والتفتيك بشهوة والجماع فيما دون
المنج والانزال ولكن وجب دم ولا يبيو بالنظر والجماع في الحج والعمرة عامدا
وكلمها او سببا سببا في الحكم والما يقتضيه في الاثم لو ملك سجدة وجامع فيها

ثم ملك

ثم املك باخرى يبيو فضا ما قال يبيو وعليه دم عمره وكذا في الحجته لو جامع في
العمرة ثم اضاف اليها حجة لم يجز قارنا ويقتضيه ولا يبيو دم القارن محرم حجة
جامع وادام حلالا صنع ما صنع الحلال من الصبي والطيب والجماع عليه ان يعود
حراما ويبيو في عمرته وعليه دم واحد لجميع ذلك ثم يقضي عمرته **وسب** لو اختلف
بينفسح وزيتي او غيره من الايمان عليه دم اما لو كان في زيت عبيد مطبوخ
يلعب عند ابن خنيفة دم وعند ما صدق لو اذ من شقاق رجله بزي او شحم
او سمن لا يبيو عليه لو اذ من قبل احرامه ثم وجد رجم بعد ما احرم لم يجزه **يلعب**
كبره ثم الري حيت وان لم شينها ولا يبيو شينها ولا باس باكل طعاف قد صنع فيه الزعفران
وان لم ينسبه اكل في الملح وان اكل الزعفران وحده عليه دم كما يوكل الزيت ولا
يد من به ان مس طيبا لا يبيو عليه الا اذا الرق بيده عليه دم لا باس باكله وان
كان فيه ليلب يتصدق صدقه الا ان يلحقك به ميرا الرزم دم وكذا لو نزل في بدواء
فيه ليلب فالصنف على جراخه او شرب منه وان خرجت فرخته اخري فدوي به
مع الاول يلقيه كفارة واحدة ما لم يبر الاولي وللمحرم بطل القرحة وجبر الكسر
ونزع الطرس لو جمع ودخول الحمام وغسل راسه ولحيته والاحجام اما لو
اغسل راسه ولحيته بالخطي عليه دم عند ابن خنيفة وعند ما صدق ان احضبت
راسه ولحيته بالخط عليه دم وان خضها بالوسخة لا يبيو فيه ما لم يغسل راسه وان
خاف ان يعلك الدواب الملع شيا لو خضبت امراته يد ما بالخط عليها دم **لبس**
لا باس بلبس قباء يدخل فيه منكبيه لا يبيو لو ابرز ريو ما فقيه دم وان اقل
من يوم فصدقه لا باس بلبس الخنز والنز والهوي والمروية وان لبس مصبوعا
بعضه وورس او زعفران مسبا يوما واكثر عليه دم وان كان اقل صدقة
ولذا ان لبس يوما وبلا او قميصا او فلسفة يوما لزمه وانما جمع كله في يوم لزمه
دم وان غطي وجهه يوما لزمه دم لا باس بلبس البهيان والمنطقة والموشغ ثوب
من غير عقد على عتقه ويجللك وان فعل كبره ولا يبيو فيه وان عصبه لاسم
يوما او اكثر فحليه صدقة المحرمة تغلي كل شئ الا وجهها فان غطته يوما قدم لو
لبس الثياب والنفخ يوما واكثر لضره عليه ان الكفارات ثمانية وان غدي
المساكين وعشائهم منها جاز عند ابن يونس خلة فالحمد ولا باس بلبس الطيلسان
ولا يذره فان زره يوما فقيه دم وان دخل تحت سدة الكعبة فطاه لا يبيو عليه

الا ان احساب راسه ووجهه فيكره لو غلب رجل محرمنا وجهه وراسه ثوب يوما كاملا
 فعليه دم **نذر** فحلف باليمين الى بيت الله الحرام لزمه حنطه او عجزه فلم يرب في
 الحنطه حتى يكون للزينة وان ركب لزمه دم وكل دم في الماسك جازكه ان تشارك
 شته نذر قد وجبت عليهم الدما فيها وان اخلقت الجنازة منعت واحصار
 وجرا صيد وعبيده وان احدث الجنس اوجب **توقا** لاخر عجل حنطه ان ثبتت انت
 فقال قد ثبتت لزمته حنطه ولم يصير محرمنا سا عند ما لم يجرم **توقا** عجل ان ايج
 فلا ما عليه ان يحجم **توقا** عجل ان اسدي عده الدار فعليه ان يهدي فيمنها وكذا كل ما
 لا يستطيع ان يهدي وما اوجب مديته تصديق به على مساكنه ملة وكل مدي
 جعله على نفسه من المباح والرفيق فعليه ان يبيع وتصديق به على مساكنه ملة
 وان صدق بالكوفة يحرم وكل مدي جعله على نفسه من الابك والنقر والغنم
 فعليه ان يبيع ماله وان لم يكن ايام النحر تصديق به على المساكنه وان كان في ايام
 النحر يذبح بمنا **توقا** ان فعلت كذا فعلى مديته ثم فعلت يلزمه ذبحها بمكة
 مما نوي من الانعام والبدنة الجوز والنفق ينحر ما جرت شاة ان لم ينوي في
 وجوب ذبح مكة وعند ابي يوسف مقيد بمكة ولا تغلدا الا مديته منقمة او قران
 او تطرح من النقر والابك والغنم والتجلىك جنس وتركه لم يضره والتعليق اوجب
 فان حلقه مع التعليق فهو حسن **فان** ابو حنيفة اكره الا شعاع للبدن خلافا لما
 وان لم يتغير لم يضر ومن ساق الهدي ونوام البيت ثم قلده فعليه الا حرام
 من حنطه او عجزه مما نوي وان لم ينو فالحيا ر اليه اما لو حنط مديته متعلدا ثم خرج
 لم يصير محرما حتى يذبحه الا في بدنة المنتعم يصير محرما حين خرج وان اشترك
 قوم في مديته المنتمة ويقيمون البيت قلده بعضهم بامر صاحبهم فقد احرموا
 وان قلده بغير امر صاحبهم صار محرما وحده دون صاحبهم وتقلده بما
 شاء من نعل او عبيده لو ساق بدنة الى مكة لا ينوي مديته فهو مديته استتري
 مديته ثم ضحك فاشترى مكانه اخر وقلده ثم وجد الاول ففرض ما افضلك وان نحر
 الاول وباع الاخر اجزاء وكذا لو باع الاول ونحر الاخر الا ان يكون قيمته الاول
 اكثر فيصدق بالفضلك لو اشترى بدنة لمنتقم ثم اشترك فيه شته بغير بعد ما
 اوجيها على نفسه خاصة لا سعيه في ذلك وان اشترك في وقت الشراء وسعه ان
 ولدت البدنة ذبح معها وان باعه تصديق بيمينته لو اشترى بيمينته مديته

يذبحه لو مات احد الشركاء في البدنة والا شجينة فرضي وارثه ينحره عن الميت
 اجزاء ولو اراد احد من اللحم لم ينزله ولو كان احد من كذا ولا يركب البدنة
 ولا تحلب ولكن ينضح بها كما اذا بارذ فان حلب تصديق به او يمينته ان استنكاه
 ولو حلب عليها او ركبا ضيق ما نقص منه وان اشركا نحرهما يوم النحر اجزاء ولو
 حلب البدنة في الطريق نحره عن واجبه فلصا حنطه ان يصنع به ماشا وعليه
 ما نحره وان كان يطوعا نحره وصنع نحل مديته وحرب به صحتهم ولم ياكل منه
 وتصديق فان اكل منه او اجمع غنما فتصدق بقتة ذلك وتصديق بجلته
 وخطايم ولو اخطا رجلان فحرك كل واحد مديته صاحبهما لنفسه اجزاء كما في
 الا شجينة استحسانا وبما خذ كل واحد منهما مديته من صاحبهم ولا يجوز الذبح يوم
 النحر قبل طلوع الفجر ان كان لمنتقم ويجوز بعده لو نحر مديته قايما وتصديق
 ساقا فهو حسن بخلافه عن الصبي نحر مديته ثم قياها معقولة لا يدي البدر
الحاج لو انفق المذبحون اليه من مال نفسه غدا ان الكري وعاقته النفقة مثا
 الميت جاز والا فهو ضامن لماك الميت ليج من حيث يبلغ وان كان في مال
 الميت وقاء رجع في ماله بما انفق من ماله نذر ان كان قد دفع اليه المال كقول
 الا قامة مكة بعد النفر حنطه عشر يوما لا ينفق من مال الميت وان بدله المصاحم
 رجع بنفقة فيه لو اوصى ان يح عنه بالف قبلت الالف مجي ان شاء الوصي حج
 عنه رجالا في شته واحزة وسوا فضلك وان شاء دفع كل سنة لحجة كوجه العبد
 باذن الوصي فاحصا صيدا فعليه الصيام وان جامع يعني فيه وعليه مديته اذا انفق
 مكانه سوي بحنطه الاسلام اما لو فات الحج حلك بالكواف والسعي والحلق وعليه
 بحنطه الاسلام من عتق وكل شيء يجب فيه الدم يواخر به بعد اتمامه واما
 الصوم يجب قبله ولا يجوز المعام المولي عنه الا في الاحصاء فان ساء
 عنه يهدي ليحلك موفا اذا عتق فعليه حنطه وعجزه واجبت اليه ان ايج رجلا قد
 حج عن نفسه وان كانت الحجة عن الزبيح فالضرورة اوجب اليه ويجوز حنطه الاسلام
 عن المرصبة اذا مات فيه وان صح فعليه حنطه الاسلام ولو جامع في احرام
 فعليه ان يودي النفقة وعليه ما عجل الجماع ولو فرق صار ماله عند ايه حنطته
 وعند ما اجزاه استحسانا عن الميت وقدم القرآن عن المحرم وكذا لو امره بالعزة
 ففقد اياها لو امره بالبح عنه فاعتق ثم حنطه ملة صار ماله بالانفاق وكل دم يجب

على الجحش فهو عليه من ماله غير مالا لا يحصر فانه من مال الميت ويرد ما بقي
من مال الميت الى الوصي ليصح به انشاء ما من حيث يرضى وعلى المجرى ما على المحصر لو
امره رجلان بالبيع فاحك بجهة عنهما حينئذ لهما جميعا ولا يستطيع ان يبعك الجهة
لو احدهما لو امره احدهما بالجهة والاخرى لعمه فجميعا جاز وان لم يأمره فهو مخالف
وعليه مدية النخعة من ماله ونصيب ان كان مجسرا ولا يجوز الا جازة بدل الجهة
و يجوز جهة الاسلام عن المبيعين او امانات قبل ان يخرج والحاج عن غيره
ان شاء قال كبيك عن فلان وان شاء انشئ باليه لو امره رجلان
في بيع كل واحد منهما بواحد بجهة عن احدكما لا يتوي واحدا منهما
فانه ان يصرها الى ايهما شاء استحسانا وقاب **ابو يوسف** انه ان
البيع عنه ويوصاهما لنفسها وكذا لو اهلك عن ابيه وامه يجعلها عن ايهما
شاء لو اهلك عن نفسه وعن ابنه وهو صغير فم اصاب صبي الزم
دم واحدا يلزمه بصلالة عن ابنه نبي لو اعني فاعطى عنه اصباه بالبيع وقفا
في المواف وقضوا به النكاح فانه بجزء عن جهة اسلامه عند ان يبيته
وقالا لا يجوز ولو اصاب صبي الزم الجرا يحرم نفسه لا يبيعه من جهة
اسلامه عن المني عليه لو حج عن والده من غير وصية منها بجزء ان شاء الله
لو اوصى بالجهة فاجع الوصي رجلا فبطلت النخعة بجزء من ثلث ما بقي اوصى
بجهة من ثلثه فحصره بوجه جميع الثلث لو قال اجزأ فلانا بجهة ولم يعل عني
ولم يسم كمن يبيعه قدر ما يحول له ان لا يحول له لو اوصى المراء بجهة الاسلام
ومعها محرم ليس للزوج منها وله منها بغير جهة الاسلام لو اذن لبعده ثم باع
للمتخريه ان يحاله **فيها** **بعض** عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لا اهلك للموت
ذو الحليقة ولا اهلك الشام المحقة ولا اهلك تجردون ولا اهلك الكواف ذات عرق
وقاب من وقت له وقفا فهو له وقت ولين موب من غير علم عن ارادة الحج او
العمرة ومن اراد دخول مكة قبل ان يعمد كان والوقت بينه وبينها لا يجوز
الوقت الا محرم ومن كان وراة الوقت فلم دخولها كما جنة بغير جرام ومن
اراد الاحرام وراة فيه واهلك الوقت فوفته من ذبته اسلمه وان نعداه
حتى دامن الحرم ثم احرم اجزاه ولا يبيعه عليه فان دخل مكة فاحرم فيها فعليه ان
يخرج من الحرم فيلبي وان لم يبعك حتى يطوف بالبيت عليه دم كوفي دخل

سنان بني عامر لما جنة ثم بدله ان يحج فاحرم من السنان فلا شيء عليه ولا ان يدخل مكة
مكة فلا احرام وكذا الكلي خرج من مكة ولم يجاوز الوقت اما ان جاوز لا يدخل الا
بلا حرام وليس لا اهلك الحوافيت ومن دونها الى مكة القوان والتخخ كما يكي
و وقت اهلك مكة الحرم للبح والتبعية للعمرة فان اهلك بالعمرة خارج حرم الحرم
من غير التبعية جاز وذلك وقت له كوفي دخل مكة ثم احرم بالبح ووقف بغير
وعليه دم لتزك الوقت فان رجع الى الميقات قبل ان ياتي عرفه فلم يلبي بمنزله
من لم يجمع عند ابي حنيفة وعند مالكا وارجع الى الوقت سقط عنه الدم اما
لو لبي جنب رجع سقط بالانفاق وان قون ولم يرجع لزمه دم لتزك الوقت
كوفي دخل مكة بغير احرام لزمه جهة او عمرة ايها شاء وان رجع الى وقت
وان ملك بجهة الاسلام اجزاه من جهة ومن دخوله بغير احرام استحسانا ولو
اقام مكة حتى ذهب عاقبة ذلك ثم احرم بجهة الاسلام من الوقت لم يجزه عن
دخوله الا اول بغير احرام فعليه جهة او عمرة لذلك الدخول لو جاوز الوقت
ثم احرم بالبح فعاقبة سقط عنه دم لتزك الوقت ومن جاوز وقته غير محرم
ثم انما وقفا احرم منه اجزاه بعد دخل مكة مع مولا بغير احرام ثم ان
له مولا فاحرم بالبح لزمه دم اذا اعتق لتزك الوقت بخلاف النصراني
بدخل مكة ثم سلم ثم يخرج من مكة غلام دخل مكة ثم اخل مكة ثم احرم
بالبح لا شيء عليه لتزك الوقت وان كان املك به قبل اخلامه ثم اخل مكة قبل ان
يطوف وقبل ان يفت بجزء لم يجزه من جهة الاسلام الا ان يجد احرامه
قبل ان يفت بجزء فيجزيه اما الحمد لا يجزى وان جدد بعد العتق واما
يجزى اذا املك بعد عتقه **هو** رجل اهلك بجهة ففاته عك بجزء عليه
الحج من قايك وان كان قارنا بطوف ويسعى لعمرة وكذا ك لجهة ويحك
وعليه الحج من قايك وما اصاب في احرامه من صيد وغيره فعليه كفارة ولما عت
دم فان اقام محرما حتى يح من قايك بذلك الاحرام لا يجوز من جهة فانه اذا
فاته الحج حرام احرامه للعمرة لو املك بجهتين وقفا فانه الحج يحل بجزء وعليه عمرة
و جثمان و دم ولو ساق مديا للقوان وقفا فانه يصح بديه ما شاء ولذا ان
لم يفت ولكن جامع حرم قدم مكة ولما ف ثم احصر حتى قات حجه عليه ان يحل
بجزء بعد يوم النحر ولا يبيعه الطواف الا اول لو املك بجزء في الشهر الحج فقبض

عمرته بعد يوم النحر جاز ولو ملك الحاج يوم النحر حجة اخرى لزمته وتبقى ما بقي عليه ولزمه دم لمجتمعه بينهما ويقيم حرا ما ابله الحوب كوا ملك بمجنين او عمرته يكون رافضا لا حديما جنت سيرتوا جها مكنة في قول **ابو حنيفة** وان لم يوفى **ابو يوسف** اراه رافضا جنت املك قبل ان يسير وقاب **محمد** لا يلزم الا احديهما وكذا لو املك با حديهما ثم بال اخرى لو حاصت مضت في مجتبا عديا لها لا تطوف حتى تطهر وعليها طواف الصدر ولا كفارة عليها لتاخيرها طواف الزيادة لعذر المنيعة اما لو طافت للزيادة يوم النحر ثم حاصت ليس عليها طواف الصدر ورأس علي املك مكنة ومن دون المنيقات طواف الصدر ولذا لا فاق في اذا اتخذ مكنة دارا حتى لو براله الخروج بعده لم يلزمه اجبا اما لو نوى الا فاقته مكنة ايا ما لم يشط عنه طواف الصدر وان طالت ومن فاقته الحج لم يسعه ان يقيم حرا في منزله ملك غير عذر ولا يملك بالهدية الا ان سبعت **احرامان** لا يخاف العزة الي الحج والحج يخاف الي العزة ومن املك بمكنة ثم اضاف اليها عمرته لزمه وموافارن وقد اساء امانت املك بالعزة ثم املك بالحج فهو فارن وقد اجبت فان املك بالحج وطاف له استواط ثم املك بالعزة رفضها وعليه فسادا ولزمه للرفض دم اما المكي لا تغرب بحار فان قرن يرفض العزة وبعض في الحجة وكذا املك المواقيت لا تشتم ولا قران لهم فان جمع بينهما بملك لزمه دم وان طاف للعزة ماشا استواط ثم احرم بالحج رفض في قول **ابو حنيفة** وعندهما يرفض العزة اما لو طاف ارشها استواط ثم املك بالحج فانه يخرج مما بقي من عمرته ثم من حنجه وعليه دم وان كان كوفيا الا دم عليه كوفي طاف للحنجة ثم احرم بعزة يرفض عمرته وكذا ان املك في ايام النحر قبل ان يبرغ الاول فان املك بها بعد ما حل الاول مضى عليها وليس عليه شيء محرم بعزة جامع ثم اضاف اليها عمره اخرى يرفض منه ويضى في الاول كوا ملك بمجنين ثم جامع لزمه دمان ويضى في احديهما ويرفض الاخرى وعليه قضاء التي مضى فيها وعمره وحجة ودم مكان الحجة المرفوضة اما ان جامع بعد ما سار عليه دم واحد عدا **ابو حنيفة** كوفي له املك مكنة وا ملك كوفي لم يكن له منع وان لم يكن له املك عليه فاعمر من الكوفة في اشهر الحج ورفض عمرته ثم خرج الي مصر ليس فيه اعله ثم حج من عامه فهو متمتع اما ان رجع الي مصر

الافاقه

الذي فيه اعله لم يصبر متمتعا ما اعتمر من الكوفة وحج من عامه لم يكن متمتعا اما لو قرن من الكوفة كان قارنا كوفي قرن فطاف لعمرته في اشهر الحج ثم رجع اليه املك ثم وافي الحج فحج كان قارنا ولم يخطعه ومن القرآن سبب رجوعه عن بخلاف المتبع كوفي اعتمر في اشهر الحج وساف صديا لعمرته وسو بر يد الحج فطاف لعمرته ولم يخطي ثم يرجع اليه اعله ثم حج من عامه كان متمتعا اذا لم يرجع اليه اعله خلا لا وقاب **محمد بن جعفر** املك كوفي اعله بعد ما طاف الا انش فهو متمتعا امله لا تمتعه له املك بعمرته في اشهر الحج ثم افسد بها بالجماع فلما فرغ منها اهلك بما خرب ينوي فصاها ثم حج من عامه لم يكن متمتعا اما ان خرج من مكنة وجاوز فقامت المواقيت ثم املك بعمرته في اشهر الحج وحج من عامه ينظر ان كان جاوز الوقت قبل اشهر الحج يكون متمتعا وان جاوز في اشهر الحج ليس بمتمتع ويكون عذله املك مكنة عن محرم الحن في كتاب انا راي حنيفة روى **ابو حنيفة** عن محمد بن مالك البجلي عن ابيه قال خرجنا في رسله يزيد مكنة حتى كنا بالبريدة رفعت لنا حنيفة فاذا فيها ابو ذر الغفاري فابينا ما وسما عليه فرفع جانب الخيم فرد السلام وقال من اين انك القوم قلنا من النخع العتيق قال اين تريدون قلنا البيت العتيق قال الله الذي لا اله الا هو ما عير الحج فكرر عليها ذلك مرارا فخلعنا له ثيابا انطلقوا فاقضوا نكلمهم استأمنوا اليهم **من الجامع الكبير حبيب** قال رحمه الله حكاه جرج صديا في الحرم وقبته غزوه ثم صارت قبته تحت عشرين عينا وسعرت مائت من ذلك عليه ما يقصه جرحه وقبته يوم مات زايد فان دبت شيء من العين بغير حيايم رفع ذلك عنه وان انتقص سعره لم يخط عنه شيء وان كان جرحه وقبته غزوه فلفر عنه ثم رات قبته فصارت قبته تحت عشرين عينا وسعرت مائت ففعل الجرح فصلت القبته ومذا الجلف وانه جرحها انسانا فزادت قبته في بدن ثم ماتت لا يمين الزيادة وبخلاف ما لو اخذ صديا ثم انتقص من عينه شيء بغير فعله لم يرفع عنه حلال ربي سيما من المحرم الي الحلال فخرج صديا ومات منه بيمين حلالا لئلا يفران كانت قبته عشرين صارت تحت عشرين عينا وسعرت مائت من جرحه ففعل قبته يوم مات فان كان كفر عنه ثم اراد قبته ثم مات لم يمين الزيادة بخلاف ما اذا

من الصبي في الحرم رجل اخرج لينة من الحرم فباعها صح البيع ولو ذبحها كانت
 ذكية غنيمة بكرة هذا الفعل فان ولدت بعد البيع وازادته فتمت في بطن او
 سحر ثم ماتت بهي واولادها ضمن قيمتها يوم ماتت وبعث اولادها يوم ماتت
 لو اذبح حراما قبل البيع او بعده ثم اذادته وولدت بكت مع اولادها
 لا شيء عليه في زنا ذبحها واولادها محرم جرح صبي في الحرم ثم حلت من احرامه
 ثم اذادته او ذبحها او سحر ثم ماتت عليه قيمته يوم ماتت فان كان اذبح جزءا
 ثم اذادته ثم حلت من جرحه لم يضمن شيئا واذالم يكفر لم يبرأ بدهاء غفوا
 فان كان محرم على حاله ففداء ثم اذادته ثم حلت من الفضل ولذا لو كان اخذ
 الصبي ثم حلت ثم اذادته ثم ماتت ضمن الفضل فان اخذه بعد ما حلت ثم اذادته
 ثم مات لم يضمن الزيادة والحلال اذا اخذ صبي في الحرم ففداء ثم ايسله ثم
 زاد ثم مات ضمن قيمته اخذ يوم مات زادا فان امسكه جناية اخذ
 ثم ذكر مسئلة البيع رجل اوجبت بدنة وقلدها نعلوها او من فرجته عليه
 ثم باعها وسلمها جاز البيع كبيع النصاب بعد الحول **صبي** حلال جرح
 صبي في الحرم جرحا لا يستهلكه ثم جرحه اخرج جرحا لا يستهلكه ثم ماتت منها جميعا
 فان الاول ايضن ما نقصته جرحا ختمت من قيمته صحيحا والباقي ايضن ما نقصته
 جرحا ختمت وبه الجرح الاول اما لو كان جرح الاول استهلكه بقطع يد والباقي
 كذلك بقطع رجل فعلى الاول قيمته صحيحا ولو لم يهلك بالجرح الاول وانما
 استهلك الثاني بجرحه وماتت منها فعلى الاول ما نقصه جرحه وعلى الثاني
 قيمته كاملة وبه الجرح الاول محرم جرح صبي جرحا لا يستهلكه وجرحه محرم
 آخر كذلك ثم ماتت منها ضمن الاول قيمته وبه الجرح الثاني وعلى الثاني قيمته
 وبه الجرح الاول الا ان يضر من قتل صبي بغيره كان على كل واحد منهما
 قيمة كاملة ولو قتل حلالا بغيره كان على كل واحد نصف قيمته صحيحا ولو كان
 الحلالان قتلوا بغيره بغيره فعلى الاول ما نقصه جرحه من قيمته صحيحا وعلى الثاني
 ما نقصه من قيمته بجرحه بالجرح الاول وما بقي فعليه نصيبان المحرم في الحرم
 بمنزلة المحرم في غير الحرم لو جرحه فارق جرحا لم يستهلكه ثم جرحه محرم جرح
 آخر جرحا لا يستهلكه ثم ماتت منها فعلى الاول قيمته وبه الجرح الثاني وعلى
 الثاني قيمته وبه الجرح الاول اما لو كان الثاني قارنا انصبا فعليه قيمته وبه الجرح

الاول حلال جرح صبي جرحا لا يستهلكه ثم جرح حلالا آخر كذلك والصبي في الحرم
 ثم جرح حلالا آخر كذلك والصبي في الحرم ثم اذادته ثم ماتت وقد برع من ان
 ضمان الزيادة عليها نصفين ولو كانت الزيادة بين الجرحين كان على الاول
 ما نقصه جرحه من قيمته غنيمة غنيمة زيدا وعلى الثاني ما نقصه جرحه من قيمته زيدا
 ثم ماتت بقي من قيمته زيدا فعليه نصيبان لو كان الاول قطع يد الصبي ثم زاد
 ثم قطع الثاني رجله فعلى الاول ما نقصه جرحه من قيمته زيدا وعزم الثاني
 ما نقصه من قيمته به الجرح الاول زيدا ولو كان الاول لم يستهلكه والمصلحة بجانها
 فعلى الاول ما نقصه بلا اشكال ثم عليه نصف قيمته زيدا به الجرحان
 جميعا وعلى الثاني قيمته زيدا به الجرح الاول وكذلك لو كانت الزيادة بعد
 الجنايتين **نوع** محرم جرح صبي جرحا لا يستهلكه ثم احرم بجرحه ثم جرحه
 جرحا آخر فذلك من ذلك كله فعليه قيمته صحيحا للحمزة وعليه قيمته به الجرح
 الاول للحمز ولو حلت من عمرته بعد الجرح الاول ثم احرم بالحمز ثم جرحه ثم ماتت
 منها فعليه قيمته للحمزة وبه الجرح الثاني وعليه قيمته للحمز به الجرح الاول ولو حلت
 من عمرته ثم قرح حمزة وعمرته ثم جرحه جرحا اخر فعليه قيمته للحمزة به الجرح
 الثاني وعليه قيمته للقران به الجرح الاول ولو كان الجرح الاول يستهلكه والمصلحة
 بجانها فعليه قيمته صحيحا للحمزة ولو كان الثاني قطع يد اخيه او رجله كان كذلك
 محرم وحلال قتل صبي في الحرم بغيره وارحمه فعلى الحلال نصف قيمته
 صحيحا وعلى المحرم قيمته صحيحا انصبا ولو قتلاه بغيره بغيره وقضا معا فعلى كل واحد
 منها ما نقصته ضرته ولو جرحه الحلال ثم جرحه المحرم فعلى الحلال ما نقصه
 جرحه من قيمته صحيحا وعلى المحرم ما نقصه جرحه من قيمته بجرحه ثم جرحه على الحلال
 نصف قيمته به الجرحان وعلى المحرم قيمته به الجرحان مفرد وقارن وحلال
 قتلوا صبي بغيره وارحمه فعلى الحلال ثلث قيمته صحيحا وعلى المفرد قيمته
 وعلى القارن قيمته ان ولو بد الحلال ثم ثني المفرد ثم ثلث القارن فماتت
 من كله فعلى الحلال ما نقصته جرحا ختمت من قيمته صحيحا وعليه ثلث قيمته به الجرحان
 الباقيان وعلى المفرد ما نقصه جرحه من قيمته بجرحه والجرح الاول وعلى
 قيمته به الجرح الاول وعلى القارن ما نقصه جرحه من قيمته به الجرحان الاولان وعليه
 قيمته به الجرحان الاولان ولو كانت الجناية الاولى يستهلكه والثانية يستهلكه والمصلحة

بها فحلي الحلال فتمت صحيحا وعلى المفرد قيمته وبه الجرح الاول ويرفع عند
 الجرح الثالث وجمعك في هذا الجرح الاول قطع الرجل وفيه الناميه فحق الضمين
 وهذا يخالف الاول لتغاير الجنائين وفيه المسئلة الاول قطع يد وتقطع رجل
 فيكون من جنس واحد اما العازل يعزب فتمت به الجنائين مفردة بجرح جرح
 صيدا ثم جرحه حلالا ثم اضاف المفرد اليه عزبه حجة ثم جرحه جرحا آخر فمات
 من كفه فحلي المفرد قيمته لعزبه به الجرح الا وسطا وعليه قيمته للجرح به الجرحان الاولان
 اما الحلال فعليه ما نقصم جرحه به الجرح الاول ثم عليه نصف قيمته به الجرحات
 كلها ولو حلت المفرد بعزبه جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن المفرد ثم جرحه
 فعلى المفرد قيمته لعزبه به الجرحان الاخران وعليه قيمتان للقران به الجرحان
 الاولان وعلى الحلال ما نقصم جرحه وعليه نصف قيمته بجرحا بالجرحات
 كلها ولو كانت الجرحات كلها استهلاكا قطع يد ورجل وفقا عينيين فعلى المفرد
 باللعزبه قيمته صحيحا وعليه للقران قيمتان به الجرحان الاولان وعلى الحلال
 ما نقصم جرحه ونصف قيمته به الجرحات الثلاث وتأويك المسئلة ان الاول
 قطع يده والحلال قطع رجله ثم القارن فحق عينيه حلالا اخذ صبيبا من الحرم
 فقتله محرم في يده فعلى الحلال جزاؤه وعليه المحرم جزاؤه ورجع عليه الحلال
 بما صحن ولو اخذه المحرم فقتله الحلال في يده وموت في الحرم فعلى المحرم قيمته
 بما لاخذ وعليه الحلال قيمته بالقتل ورجع عليه المحرم بما عزم فان قتل صبيبا
 او خرا في لم يلزمه شي حلالا ولا محرما على صيدا وحلا الا او خرا بها
 او صبيبا فقتله المدلول فلا شيء على الحلال ولو كان محرما فدر عليه فقتله
 المدلول فعلى الدال الجزا عن ابن عباس ان جبريل عليه السلام وقف على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عصاة حمرا قد علما بها العباد فقال
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا العباد الذي اري على عصاة تنكب اياها الروح
 الامنية قال نزلت به البيت يعني الكعبة فاذ حجت الملائكة على الدكن فهذا
 العباد يري ما تنبئ الملائكة باجنحتها والله اعلم **من الجاهل مع الصغير قال**
 رحمه الله لو طاف في خوف الجرح بعبد الطواف ما دام مكثه ولو اعدا على الحجر
 اخراه وذلك بان ينسور الجاهل فيطوف حول الميعة خاصة سبعة اشواط
 وان شاء اخذ منه الجانب الشرقي من الجاهل فيبدا به حتى ينتهي الى الجانب الغربي

منه فهذا استوطنت بيوت الى الجانب الشرقي ولا يحيد هذا الحدود شوطا كلون منكون بها
 ثم يعود من الجانب الشرقي الى الجانب الغربي فهذا الشوط فلا يزال كذلك حتى
 يتم سبعة ونقص من الحرم ان كان فيه رمل ثم لا شيء عليه وانما الرمل
 في الحواف العزبه وحواف القدر ومفردا كان او فارما وان كان متمصا ان شاء
 طاف للقدر للبحر ورمي وسبي ثم لم يرمي عبده فيه ذلك الحج وان لم يلحق
 المتمص للقدر ينبغي ان يرمي في حواف الزبارة وسبي عبده وانما الرمل في
 حواف عمده سبي ولو طاف للزبارة جنبا وطاف للصدر طافا انتفك هذا
 اليه الزبارة ولزمه للنا جبر عند ابي جبرئيل فاحتمل واما لو كان في الزبارة حجر
 لم ينتفك الثاني اليه ولكن يلزمه شاة ان رجح اليه اعله قبل اعادة وتو طواف
 للزبارة جنبا ولم يعيد حتى رجح اليه اعله لزمه جزو وفي المختصر من طاف جنبا
 ثم رجح اليه اعله لزمه شاة المحرمون اربعة مفرد بالجرح مفرد باللعزبه قارن
 متمص والطواف في الحج ملثه حواف التيمم يقال له طواف القدر وطواف
 اللها وطواف احداث العهد بالبيت وسداسته والثاني طواف الزبارة
 ويقال له طواف الافاضة وطواف يوم النحر فهذا فرض والثالث طواف
 الصدر يقال له طواف الوداع وهذا واجب لو احرم عن احد الابوين
 له ان يحرف اليه احدهما اما لو احرم عن الاثنين لا يصح الا ان يحيد احدهما
 قبل ان يضي الدماء ملثه ما يجب جزاء عن جنابة كجزاء الصيد والحلق و
 اللبس والتغيب والثاني القران والتمتع وجب شكرا فهو بمنزلة الاصحى و
 الثالث دم الاحصاء والاحرام على ملثه اسواغ لا ملثه من خوف المحرم
 للحج واما للعمرة منه اربعة المحرم وسوا التيمم ولا ملثه ما ورا المنيق يحرمن
 من اوطانهم ولا ملثه الا فاف يحرمن من المواقيت لا ملثه الحواف الحقيقية
 ومواقيت عرق ولا ملثه اليمن يلزم ولا ملثه المدينة ذوال الحليفة ولا ملثه حجر
 قرن ولا ملثه الشام المحقة محرم بخصب راسه او لحيته بالحناء ملثه لزمه وان
 دم طيب ودم النخيلية وان كان ما بجا قدم واحد للطيب ومن اوجب
 الحج على نفسه ما شابه يلزمه المشي من حيث احرم اليه ان يطوف للزبارة فلا يلزم
 شي قبل ان يحرم وان ركب نحو ما احرم لزمه دم اليه ان يركب في الاقل من
 افعال الحج تصدق بقدره من قيمته شاة وسطا ولا يلزمه المشي في طواف الصدر

قال الهندوان ان قربة المسافة والناور خفاء الميثى بلا مشقة زائدة ما ينبغي
ان يركب يكي يخرج من الحرم ثم يخرج للحج فعليه ان يعد الى الحرم فيلي ذلك ان
يقف بحرفة وثلاثة ايام ثم يركب فله ان يركب من نفسه تصديق بشي سبر
اما لو قبلها بعد ما سقطت من يده لا ينبغي عليه لعود ارتحاقه لو خلق
القارن قبل الزبح لزمه دمان عند ابن حنيفة وعند سب عليه الا دم القران
لو خلق النفا وحده لزمه دم وكذا الناصية كما مو عا ذة العرب وعادة الديلم
من خلق النواصي والنفا وكذا ربح اللجينة كما مو عا ذة اسك الحراف وكذا
في خلق عضو كما ملك كالساق والصدر والابد والحانة لو شوي الحرم بيضه
او جردا وصنفه ثم ان الكلمة لا جزاء عليه ولا يجرى ذلك بخلاف الصيد فانه اذا
ذبح الحرم فحكم الميت ومن اراد ان يمتنع فيصوم فيه ثلثة ايام ثم يمتنع
لا يخرجه من التمتع وانما يخرجه اذا صام بعد ما جاز الاحرام وان لم يمتنع يذبح
يوم النحر بعد ما صلى احد المسجد فيك ان يخطب الامام جاز فهذا هو اليك
على جواز صلوة العيدين في موضعين من مصر واحد كيف ما كان الحمام المصروف
صديق سدا قوت ابن حنيفة والله اعلم عن محمد بن علي بن زين العابدين عن جابر
بن عبد الله قال كنت خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
فلما انتهينا الى ذي الحليفة فركب النبي صلى الله عليه وسلم القصوي فلما استوت به
واحلته على السبيل نظرت الى فرايت ملا سبري من بين يدي من ركب وما شئ
وعن عينة ذلك ذلك وعن شماله ذلك ذلك ومن خلفه ذلك ذلك والنبي
صلى الله عليه وسلم بينه وبين الكواكب وعليه نزل القرآن ومولاي ورفع
الصوت واسمك الناس باسلامه وكان معه مائة مدي فخر لثا وستين بدنة
ثم دفع الحرة الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه وامره ان يجره اليه ثم امر
بفتحها واكل من لحمها وفتها ثم ركب ومضى من ثا حتى الى مكة وصلى الظهر بمكة
والله اعلم من **المحرفة** رجم الله على الاعمي والمفقد والترمذ والحج
اذا كان كمو سيرا وله من يرفقه جيعه وبركه وتقوده الى ثا سكه وحواجه
لوا يجره المرأة الخروج معها لا يجرها نفقة وكراه من مالها فجعلها ان
يتلفك فم ذلك ان وفاء ذلك مالها لو اسلم النصراني وبلغ الصبي وحاظت
الحارة قبل وقت الحج فحقوا الموت وتم موسكرون فعليه لاجبا بالحج لو

اسلم

اسلم في دار الحرب وموسو سركا ث فيها سنية ثم تحول الى دار الاسلام
فلم يبلغ بوجوب الحج الا بعد مضي سنية فيها اجبا لا يجب عليه حتى علم بخبر عديدين
او رطل او سراكين ولدان يحرم من حيث فائس عليه وكلا حال احرامه
فهو افضل ولا يجرى قبل الشرح والحج ركب افضل ولو ساق يديه افضل
ولا تغلب ما حتى يحرم وان قلده ما قبل ان يحرم صار بالتفانيد محرم ما ولا يبلغ
الحاج بدمي يمين ومو قريه من الا بلح نزل واغتنيل او نوصا ان احب
ليتهيا له حوز ملكه وللطواف يلي في طواف العزة وفي سعيها ولا يملك
انك مكة بالحج ينبغي ان يد وحوالي من يوم التروية بمقدار ما يصلي الظهر بمكة
بخطب الامام ثلث خطب احد بين قبل يوم التروية بيوم بعد الظهر خطبة
واحدة والاخرى يوم عرفة بعد الزوال قبل الظهر فخطبتين
بغيرها جلسته كما في يوم الجمعة بعد ما يؤذن للظهر والثالثة يوم النحر بعد الظهر
خطبة واحدة فاما الاول ويخير بين ما يفي ثا سلم وطواف الصدر لو
سقطت حصاة من يده عند الحجزة فباخذ حصاة من غير حصاة الحجزة فيري
بها مكانها وان اخذ ما من حصاة الحجزة فقد اساء **قال** ابو حنيفة وجوز
البيت جنب وبركه لا يضرو مني وخاله يصلي ركعتين او اربعاً وذكر الله تعالى
في الطواف افضل من فراه القرآن والحنث في الطواف افضل من الحنث
وكبره ابو حنيفة الجواز مكة والمقام بها وتوف ما جرسوب الله جل الله
عليه وسلم فيها وبالتسبيح والتحميد صار محرما اذا نوي به اليه **حط** لو احرم
في ازار فيه طيب او دمن توجد رايحة قدر شبر في شبر فكلت ساعة
الطعم نصف صاع بد وان اقل فبعض الا اذا دام يوما فنصف صاع بد
وفي الكثير العا حش دم اذا كان يوما ولذا في لبس ثا سنة او خفيف يوما
قدم وفي ساعة نصف صاع بد في شح من ساعة فقبضة من بد وعلى القارن
نصف صاع على المفرد وتبغيطه نصف صاع ورجع راسه ما يجب بلكه لو
نتف من انهم او ثا به شعرات لزم كل شعرة قبضة وفي خصلته نصف صاع
بد لو انش فاته من راسه الطعم كسرة وفي الثلث قبضة وفي الكثير نصف صاع ولا يفت
بالسواك ولا يكتف الحصى الا صفر فيها طيب ولا يغسل الثعلب ولا العلب والغبر
والاسد والسبع ولا يابس ثعلب العظايم وسام ابرص والعازة والريشور

والبر عنون والبر عنون والضرب الاثني لود حلالا لا يعمل حديد في الحرم
فصله فليكن العاتك فتمته وعلى الدار نصف الغنم **وقال** ابو يوسف لا شيء على
الدار ولا بأس بتطبخ ما ينبت الناس فيه الزروع والنبات ولما ان يطبخ خيش
الحك وشجره ما شاء وان طاف عريانا ولم يجد عليه دم كما لو طاف بغيره
او مكسوسا ولو طافت المرأة مكشوفة الرأس اجراما لو طاف به على ان اخر
ولديه ولد خمس بنين او اكثر لزمه مكان كل ابنه ثناء يد بها لو طاف ان
فعلت كذا فله على ما يكون حتم ففعله لزمه يلقون حتم ان شاء من مكة او
من اعلم عن ابنه **عنه** اقبل موسى عليه السلام ليحج من البيت مع بني
اسرائيل وعليه صبايان فطوا بينان لبني نجابه حاك الشمام كان على
جمل احمر **قال** ابن الزبير كان يحج هذا البيت سبعين الف من بني اسرائيل
فاذا بلغوا ذا الحليفة فطوا بينا لم يخطوا للحرم ويدخلون خفاة **من المنفقا**
قال رحمه الله عند ابن حنيفة الحج افضل من الصدقة والصدقة اعظم اجرا
من الصدقة واليومية بالصدقة افضل من الحج ثم بالصدق المرأة تحرم نفقة
المحرم وكراهه ان احتاج وعند ابن يوسف لا يلزم الحج الا ان لم يكن
وخادم ونياب كفاية ولحام وفتاح لنفسه ولعياله وفوق سنة من ذلك
كله فاضلا ما يبلغه الى الحج اما اذا لم يكن له ذلك ولكن له درهم ما يبلغه و
يبلغ من ماله الا شيئا عليه الحج في لو كان فيه وقت خروج احل لمده ليس
له ان يصرف ماله الدرهم الى وجه آخر وان كان قبل ذلك له صرفه وعند
محمد لا حج على المقعد وبابك الا عسلا لا يستطيع المشي والقيام وان وجد
معيلا على ذلك اما الا على لزمه اذا وجد فادان في شرط في دار الحج يعني تلف
ماله فيستوفى ويحج فان مات قبل اداءه ونه رجوت ان لا يات من عليه
زكوة ماله الف وحج وفيه يده الف يصرف الى الزكوة الا ان يكون ملك الا الف
من غيره ماله الزكوة فيصرف الى الحج ان اصابها فيه وان الحج اصابها
في غير اوانه يصرف الى الزكوة **احرام** عن ابن حنيفة رحمه الله لو احرم
العبد بخيرا من المولى فاحصره عن المولى الهدية تدبها لا تخم اما لو احرم
بما ذنب يحج على نفقة وكذا ان ضاعت نفقة **اجب** اليه ان يدا مكنه
فيحج ثم يتوب لماله فينور قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبور الشهداء لو احرم

من مصر افضل لو لم يحج يربد العترة او على الصدقة فهو كما نوب عن ابن يوسف
محرمه تطوعا تزوجت بزوج ففكزوج تحللها ومن نوب الزخول في الحرم
كان محرم لو احرم لم ينو شيئا ثم احرم بحجة فالاول لعمرته ثناء واني وان
احرم الثاني بغيره فالاول بحجة ايضا وعند محمد احرمت باذن الزوج قبل
اشهر الحج فله ان يحللها الا اذا احرمت من بلد بعيد لو احرمت تطوعا باذن فاحلها
ثم اذن لها فاحرمت ثم احلها مكذبة مرارا ثم حجت من عامها بجزءها عن كل
ولا عمره عليها اما اذا لم يحج من عامها فحلتها لكل تحللها بعمرته الا الذي حجت
من عامها اية عام لان لو احرمت بحج التطوع فاحلها ثم احرمت بحجة الاسلام
وحجت فحلتها لا اور حج وعمره ودم لو احرمت امنه مكسوخة باذن مولا عا بالحج
ليس للزوج تحللها لو انتمى اليه المنيقات معز وحته وانته وعزم وخول مكنته
معه فاحرمت ليس له ان يحللها الا ان ينصرف قبل دخولها والا ذن موان
يقول لها اذا احرمت بخيرا ذني احصت او اجزت او وفقت او رخصت
فحكك او اجزت كل او اذنت كل الميراث مكنته لو استحق ماله المتع لم
يبطلك تمنع لو احرم بها مجارا ولا سببا بجزءه وبنوكه كوفي وحك مكنته
مرارا بل احرام يلزمه لكل منز حتم وعمره لو احرم بعد ما جاوز المنيقات
فان استلم الحجر ليس له ان يرجع وقطع الزينة لو وقف بعرفة فدا له ان يرجع الى
مكة وطاف للفقير ثم عاد الى عرفته قبل افاضة الامام لا بجزءه من قرويه
وقد لم يوقوفه الا اور لو سعى بين الضفا والمروة وسك حذاء ولكن بقيت اليها
بينه وبين المروة مقدار الثلث ثم رجع الى الضفا مكنته فحك سبع مرات
بجزءه وعليه دم **عنه** عن ابن حنيفة لو حصل بعرفة ومو حلالا لم يربد
ان يحرم بالحج يجب ان يحرم قبل مكنة النظر حتى يسلح الحج بينها وعند محمد لو راي
البطال وجده لا ينف وحره وان علم ان امانة قد اخطأه نيا خيره الى
الغد لو شهدوا بان هذا اليوم يوم عرفته فلم يتيك شيئا وتتم ثم يتيك الامام
يوم النحر لا يجوز للشهود ان يغيروا الامام لو اخر الامام الوقوف بعرفة
الي يوم النحر لا من حاقه لم يجر الوقوف مع العلم **طواف** عن ابن يوسف
طاف المحرم بالحج يوم النحر عن نذر عليه فيج عن طواف الزيادة عن محمد
لو استاجر جرك قوم ليحملوا امرأة ولما فواها ففعلوا وبنون عن طوافهم

إليه يلهو بعد عزه خلقه وليس لا شيء عليه وإن باله المقام فيكلمه لمخلفه دم ولجميع ما صنع
 من جماع ولبس وطيب دم آخر لو لم يحرم بعد ما قضى حخته فيه أيام التشريق عليه
 أن يقسم حراما حتى يقضي أيام التشريق ثم يطوف ويسبح ولا شيء عليه **وحديث**
 عن أبي حنيفة أوجب بالجماع فيج من وطئ أو من موضع يقرب إلى وطئ بان يقضي اليه
 ويرجع إلى وطئ من ليلة لوقا **وقال** أجوا عني فلا يبيع غيره جازاما لوقا
 أجوا عني فلا يبيع من إلا موافات ذلك الرجل يدفع إلى ورثته ولا يجوز
 أن يدفع إلى غيره بعده لو قدم مكنة قبل يوم النذوية بتلكه أيام فنفقته من ماله
ولوقا أعطوا مالي فلا يبيع ولم ينفق في جاز فيأخذ المال وله أن لا يبيع وعن
 أبي يوسف وجب وعلى إنسان مكنون حخته فوات قبل وقت الجماع عنه ثلثين
 حخته رجلا لوقا **لا يبيع** عن أبي حنيفة رجله عنده رجله لا يبيع عن
 ميت وإن جماع لوقا قام الوصي البينة على المحرم بالكنوفة يوم النحر ولم يجم وزرع
 المحرم إن جماع فالقوب قوله ولا ينفق منه الوصي بعد ما فوات الجماع لا ينفق من مال
 الميت وما انفق قبله لا يضمن إذا مرض المحرم لم ينفق من مال الميت الذي
 دفع إليه لنفقته إلى غيره في الطريق إلا أن يطبق له ذلك لو استرد الأمر ما لم
 بعد ما حرم المحرم له ذلك والمحرّم يبيع في أحرامه وحده فراعته من المحرم له
 استرداؤه حتى يرجع إلى أصله فان فضلك شيء من نفقته يرد له رجله لا مال
 له غيره ما قد فقهها إلى رجله ليجمع عنه ثم مات للورثة استرداؤه وتضمن ما انفق
 منها وإن مات بعد ما حرم المذموم الكيف حتى لو بغي فيه يده وتم المحرم بحسب الزكوة
 على الورثة سواء ما انفق لزوج الوارث عن الميت على أن لا يرجع فيه الزكوة
 لم يبيع عن الميت عن فرضه وإن أمر به الميت وكذا الكفارة والزكوة على هذا
لوقا عت النفقة في الطريق فيج المأثور عن الميت من مال نفقته فانه يطوع
 للميت فيجمع عن الميت فرضه إلا أن ضاعته بعد ما حرم يجوز عن فرضه الميت
 ولا يرجع بالنفقة على أحد لو استأجر المأثور رجلا ليخدمه وسوم من يحرم
 له جاز ولا فهو من ماله لو مرض المأثور ينفق من مال الميت قدر ملكه العاقلة
لو شرط المأثور ما فضلك من مال الميت فهو له فالشرط باطلك وبحسب الرد
 إلى الوارث لو مرض وانفق جميع ماله لا يجب على الوصي أن ينفق ماله ليرجع
 إليه أصله **ولوقا** الوصي لو نفق المال استقرض من على قضاءه صح هذا الصالح

منه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على الجحون يوم فتح مكة فقال والله أنك خير
 أرض وأحب أرض الله اليك لولا أني أخرجت منك لما خرجت والله الموفق
من الأجناس عن الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله لو وقع ثاخر العصر عن
 الطهر والحشاء عن المغرب منه حخته الإمام لا يكبره للموتخ أن يصلي ركعتين بينيما
 وقد خلت الروايات عن أبي حنيفة إذا صلى الإمام الطهر قبل أحرام
 بالجماع ملك له أن يصلي العصر منه في وقت الطهر لو صلى في وقت العصر المزدلفة لعذر
 مرض أو غيره ثم بلغ المزدلفة قبل الموضع الغمر لم يجز لو نذر غيره من عزفات فقتعه
 حتى خرج من عزفات قبل دفع الإمام أو أخرجه البصر عليه دم بالعود إليه لا خط
 ذكره فيه إمامه المسك **وقال** أبو يوسف لا يحفظ عن أبي حنيفة فيه شيء عن أبي
 يوسف عن أبي حنيفة في جزاء الصيد إذا سرف بعد الذبح عليه بدله وفي دم الممقت
 والقران جاز ولا بدل عليه وفي النذر عليه بدله كجزاء الصيد لو نذر أن يبدله شيئا
 فتصدق به على المساكين في آية موضع كان أجزاءها لو بدله بغيره النذر لا يجوز
 إلا أن يبيع مكنة ويصدق به ولو صدق به جبالا يجوز وفي نوا ور ابن سماعه
 لله على أن ادع ثمانية ولم ينفق صدقة لا شيء عليه وفي رواية شريفة جيات
 ليس له أن ياكل من هذا المصدق لو استغفار سكتا ليدفع صيدا في الحرم لا شيء
 على الدافع ولكن كيوه محرم راي صيدا لا يقدر على أخذه فله محرم آخر طريفا البه
 فذهب إليه فقتله فعلى الدال الجزاء وفي الدال جزاؤه وكذا الرد
 فلم ينفذ باب النصار فله محرم على باب النصار على الدال جزاؤه وكذا الرد
 على قوس لبوي صيدا لم يقدر عليه فعلى هذه المسايك ولا لا على الجزاء
 بحسب على دافع السكتا أو الم بعد سكتا غيرة أو أخيره محرم بصيد علم يره حتى
 أخيره محرم آخر فذهب وقوله على كل واحد منها الجزاء كما على العاقل إلا أن
 كذب الصايد بخبره الأول لو أن محرما أرسل محرما إلى محرم أن فلا ما يقرب
 بموضع كذا صيد كذا فذهب وقوله على الرسوب والمركب والعامل جزاها
 لو كان العاقل براه ويحلم به لا شيء على أحد سوى العاقل وذكر في الباروني حال
 اصطاد صيدا الحرم فذهب إلى حلال آخر ثم دفع الباقي إلى آخر فذهب على كل واحد
 نفقته تامة شريطة بالكوود حلالا على صيد في الحرم ثم أن المولود ذلك
 حلالا آخر فقتله على العاقل ملك فيمنه وعلى الدالين ملكا القيمة لو أمره بقتل صيد فلم

يقتل المأثور وامر غيره فقتله كان على الفاعل قيمته وعلى الامر نصف القيمة ولا شيء
على الامر الاول ذكره في البارودي وفي نوادر عثمان عن ابي يوسف قال اربعة
غير محرمين نزلوا بيتا بكنة فامر لثمة منهم راجعهم بخلاف الباب وخرجوا الى منافق
وجعلوا وجدوا في البيت نواصب وحمامات قد قتلن بطائشا فعلى كل واحد
جزاؤه اشارة الى حبيد فذبح فاخذه واخذ هناك لم تقع الاشارة اليه فعلى الدال
جزاؤه ما اشار وحده لو اشار الى جراه لم يردوه الا بدلالة فاحذوه بحسب على الدال
كل جراه ثمة لو ارسل صيدا من يد المحرم لا ضمان عليه كالودج اضمنه انسان
بعد ما اضمنه للذبح لو اصطاد محرم صيدا فقتله انسان في يده فعلى المحرم قيمته
ويرجع على الفاعل **قار** ابو عبد الله الجرجاني ان كثره بالصوم لا يرجع وان نوره
بملك يرجع اما لو حلق راس محرم مكرها لم يردم ولا يرجع على الفاعل
وان تباع ان وطئ امرأة وبقي مهره مكرها فسد مهرها ولم يردم ولا يرجع
بذلك على زوجها وكان ابو حازم يقول ترجع عليه ولا يجوز بيع المحرم صيدا
في يده او قبضه او ينزل في الحك وكذا البنت والصدقة كيف ما كان اذا كان احد
المشتاقين محرما وفي كتاب الحسن بن محمد صيدا في الحرم ثم اخرجهم الى الحل
ثم باعه في الحل من حلال او محرم فالبيع بالحك حلال وحكم في الحرم
فيما ع صيدا في الحرم من حلال جائز ببيع في الحرم ولكن سلم بعد ما خرج الى
الحك وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن يحيى ببيع في الحرم لو باعها صيدا
في الحكم ثم احرم او احرم احد ما ثم وجد المشتري به مجبها لم يملك رده ولكن
رجع بنتان الثمن ويك ذلك لو خصب صيدا ثم احرم الفاعل دون
المخضوب منه والصيد في يده فيرسله ومن قيمته للمخضوب منه ولو رده عليه
فقد اساء وعليه قيمته في الكفارة ولو احرم المخضوب يوم هو الفاعل بتخليته
سبيله ومن قيمته للمخضوب منه ولو رده اليه بولي من ضمان قيمته وان عطل في يد
المخضوب منه عليه الكفارة وعلى الفاعل كفارة ايضا **عن** داود بن سعيد
عن محمد بن محمد اصطاد صيدا فجاءه مجوسي فذبحه عليه الجرا ويرجع على المجوسي
بقيته لو قطع شجرة في الحرم عليه قيمتها ولا يفتخ بها شجرة في الحكم اصلها وتذلت
اغصانها في الحرم لا ضمان على الفاعل في اغصانها ولا في اصلها اما لو كانت
الشجرة في الحرم واغصانها في الحكم او احد الشجرة بعضه في الحرم وبعضه في

في الحكم فعلى الفاعل ضمانا واغصانها وان لم يكن الاغصان في الحرم اما لو
وقع على اغصانها طير ينطير كقبيذ وقع على اغصان تذلت على الحرم واصطاد في
الحل او على الحكم بعينه موضع الصيد لا احدك الشجرة ان كان في الحرم
يضمن فاعلمه والا فلا ذكره في الاصلك وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد
في طائر قابض في الحل وراسه في الحرم فقتله انسان لا شيء عليه وان كان راسه
في الحكم وراسه موضع في الحرم عليه قيمته **عن** الحسن بن زياد يقول
عند كل حصاة يرميها بسم الله والله اكبر يرمي بيده واخذه بيده الجني ثم رجع
بيده كلما يرمي بحصاة ويقول اللهم اجعله حيا مبرورا وفيه ما يمشي
وخصي الرمي فقتل النواة واغصانها ولا شيء ان يكبر عن حصاة الخوف
لو لم يرم يوم النحر حتى زالت الشمس وقصر فقتل ان يرمي لا يجب للتقصير
شيء **عن** ابن ابي شيعة عن ابي سعيد قال دخلت على ابي يوسف في موضع
موجوده فبني عليه ففتح عينه فقال يا ابا عبد الله الا فقتل المحرم
الرمي راكبا ام ماشيا قلت راجلا فخطا في فقلت راكبا فخطا في ثم قال ان كان
يقف عند ما يرميها راجلا ومالا سوف عندك فالا فقتل ان يرميها راكبا
قال فخرجت من عنده فلما بلغت الباب سمعت صياح ابيها عليه انه
توفي رحمه الله فسمعت من جرحه على مذكرة العلم **في الكبر** **قار**
رحم الله الزاد والراجل من شرائط وجوب الحج لمن تمكن من مكة واره اما
ا ملك مكة ومن جوارحه جرح عليه مني قدروا بخير زاد وراجله بمنزلة السبي
الى الجنة ولا بد من نفقة عياله في المنزل على غارب المسافة ومن صحابته
جعلوا من الطريق شرط الوجوب كالزاد والراجله ومنهم من جعله شرط
وجوب الاداء وجوب الحج على الزاني عند محمد **عن** ابن ابي شيعة عن ابي حنيفة
نسك وعبد الله بن يوسف على الفور والمحرم شرط الوجوب في حق المرأة ام شرط
الاداء على نسك اختلافهم في انس الطريق وصحة المحرم محرم المناكحة على اليا بيد
نفراته او صهرته او رضاعه لا يكون محسوبا ولا محنونا ولا حبسا ولا يذمها الا نفاق
على المحرم وعنده ابن حنيفة الحائض يختص بزمان وبوابح النحر ويكاف وهو
المحرم فان رجعه عن زمانه او فعله في الحل لم يردم **قار** ابو يوسف لا يختص
بواحد منها **قار** محمد بن يحيى بالمكان دون الزمان **قار** ابو يوسف اجب

بإسك اليمين بيمينكم وبإسك الشمال بشمالكم بإسك العراف عرافكم وكان رغبتم في المعام
بالمدنية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استطاع أن يموت بالمدينة
فليمت فإنه لن يموت بها جدارا لا يمت له شيئا يوم القيامة **فتاوى الناطق**
قال رحمه الله عن محمد بن يحيى عن أبيه في كتاب المنايا من تصيفه في مرضه
شيخ دفع إليه رجل مالا ليح عنه حجة الاسلام واراوان يخال يخله حتى ما ينفق
فيه يده من النفقة والنياب يكون المدفوع اليه حذرا عنه من الحج فيقول دفع
المال قد وكلت بان ينفق ذلك المال من نفسك وتقضه لنفسك قال
المدفوع اليه بعد دفعه من الحج ورجوعه الى المنزل قد وديت مزا من نفسي و
قبضته لنفسه فإنه جازي لوفاء المجزى قد عجزت عن الميت واجرته الورثة
قال فيقول قولهم معي من حج اللهم الا ان يكون للورثة مال الميت فإنه
لا يصير في حق عمره الميت الا بالحق كواخذ مال الميت وخلق ما يشبهه
وحج عنه وانفق خمسين قال محمد بن جعفر عن أبيه عن الميت ولا يحل عليه بالخلق
لواخذ المجزى المال وانجز ورج فيه وحج عن الميت قال ابو حنيفة مجزى الحجة
ووقوف اليه يوسف وقال محمد بن يحيى جميع المال للميت والحج عن نفسه
لوا وصي ان يحج عنه بعض الورثة واجازة سائر الورثة وتم كبر وان كانوا احملا
وغيبا وصحارا وكان رالم يحز لو سلك المجزى طريقا بعد ولا نفقات فيه اكثر
ينظر ان كان طريقا مستورا لا يقع عليه ثوبا المجزى بالجرة لنفسه ولا ثم حج عن الميت
حين جميع النفقة والحجة لنفسه اما لو يدا بالحج للميت جاز وعدها والاعتر
لنفسه ينبغي ان ينفق من مال نفسه حتى يفي بغيرها ثم تعود النفقة اليه
مال الميت عن سيف بن عيينة ان علي بن الحسين زين العابدين حج فلما احرص
واستوت براحلته اصغر لونه وانقص جسده واخذته الدعة فلم يستطيع ان
يحيى ففعلك له فيه ذلك لم لا يلبى قال اخشى ان اقرب اليك اللهم ليكن ثوب
لي لا ليبيك ولا يسعدك ثم لما لبى غشي عليه وسقط من راحلته فلم يزل يعطيه
ذلك حتى قضى سلمه رضي الله عنه **فتاوى الناطق** قال رحمه الله المحرم
شروط الوجوب للمرأة مسكها او كما فرأها كان او عدا جاز خيرا لموسى
ومن استباحها وللزوج ان يمنعها من الا حرام اليه اذ في المواقف من مكة عن
محمد بن كريك ان المحرم بالحض وعن الكسائي بالنصب فإنه افسح اذا نوءه الاخر

ولس ثوب ولبى ركعتين وهو يرد الاحرام فتوبه بقلبه وحرك لسانه كان محرم
ويخرج الى الضحى ان شاء بكرة ان يذر الطيلسان او حلك الازرار و
يقطع الازرار على عظمه او او سمع من المحرم ان يقصد ويحتمل وجهر الكيسر ويستم
بالوسمة لو وضع ثوبه الى رحك ليصنع ما فيه من الثوب او شاك اليه قلعة صنف
وكذا ان وضع ثوبه في الشمس لموت الثوب بالشمس وان لم يقصد ذلك لم يحن
وكذا غسله ورويه لانا عن نفسك الثوب المحرم كما لو وضعه في موضع حتى
مات الثوب الذي فيه ثوب ثوب طيب كثير ينبغي ان يامر غيره بخله العسل
طيب المرأة بخله النع لو غطي وجهه ووجهه لزمه وم العضو سوا الساق والفخذ
والرأس ونحوه لو طيب اقل من عضو صنف لا شيء فيه ذلك الهواء
والسكنية ويجب في الصنث والعاره ولا شيء في ابن عرس حلا فلا يوسنك
لو شويه بغير صيد وادى جزاه فالحلال كله وكبره بيمينك ذلك فان
بعمه جاز وجعل ثمنه في الفدا ان شاء وكذا شجر الحرم واللبن وكان ابو حنيفة
لا يريه في سن النوى شيئا عن ابن جريح قال لا يه خيفة ما يمنع بالرمي قال
لا يجد في الآثار كل ما يحتاج اليه قال مات اصعب ما عندك قال ما يجب
علي محرم كسرسن ثعلب مات الجواب منه الا ان اثاره وادى جريح مرتين
وسكت لوفاء المحرم خزا احد مدين الصبيد فاخذ ما المأمور بنظر ان
را ما المأمور فعلى الدال ضمان واحدا وان كان لم يرها قبل ولا لثة فعلى الدال
ضمانها لو دت المدلول غيره ضما جميعا لو نفق صيدا ففعلك صيدا ضما
لو قتل المحرم في غلة لا قيمته تقوم من اقرب المواضع اليه لو ارسل الحلال
لحجر على صيد فزجره محرم حن لوجا وز الميتات ثم قرن فعليه دم واحد
استحسانا فخرج اليه عرفات بعد طلوع الشمس والا ففعلك ان تعيق راكبا
للدعاء واستعمال القبلة افضل وعن محمد بن ميثم مات بعد وقوفه
بعدقة وسويى با تمام الحج يذبح يده عنه للمزدلفة والري والزياره والصدر
لوري بعضا ثين احدها لنفسه والاخرى لا يخرجها لو طاف بعد العصر
صلى ركعتي الطواف قبل ركعتي المغرب فربط لا يستطيع الطواف الا محولا
فطاف به احيا به و هو يلم من غير غشي لم يجز اما لو ارسله ذلك ثم قام جان
لوا امراسا ان يتي جرحه فوما فيطوفون به فتشاكل المأمور طويلا ثم فعلك

فجاءه وهو يابح لم يجر ولا جيرة له لا زنته وقاب محمد فان كان فيه فوره يجوز
استحسانا لو طاف القارن لحوا فيه محمدنا وسعي سبعين فعليه دم لوطاف
الجزيرة وبرك في طواف يوم النحر وسعي استحسانا وان لم يتحاك فلا شيء عليه
وان اعاد الطواف فهو افضل وعليه الدم في كل حال لو امكن المحصور ان يركب
الحج فلم يفعل فهو بمنزلة قاتل الحج وان كان بعد الذبح الا ان يكون الذبح بعد يوم
النحر ولو اعد يوم ذبح الهدى يوما فذبحه قبله يوم جاز استحسانا لو حلت قبل
الذبح يوم ثم ذبح حل بالذبح وعليه دم الحج يقع عن الحاج والمجحر لاجل النظم
وان كان لفظ الكتاب يوم طاف مكة لبي اوصى بالقران بالترتيب فمن ارى وان
اوصى بالحج فمن مكة عند ابي يوسف لو طاف الوجه للمجحر اوصى بوضوئه فادخ
اليه غير ذلك فلا بأس وبجوز للوارث ان يتفق من قال نفسه ليرجع الى
قال الميت وان لم يبلغ ما اوصى به الا ما شيا فمعه من حيث بلغ ركبنا وان
قال رجل انا ارجع بما شيا لا يلتفت اليه لو رجع المجهر يقول شئت صدق
وكان لما لم يصنع نعمت الذموم وله ان يتفق بوجوبه او ثلثة رجاء فتح الطريق
من مال الميت لو نذر ان يحج العام تطوعا فحجته الاسلام جمع للنداء واما
على ان ارجع حجة الاسلام تطوعا فلا يلزم لو قال المرحض ان يرات فلله على ان
ارجع انه عليه حجة الاسلام ان ليست من عزلك فان ارجع به لزم الحج ويحج متى شاء
عن محمد حيث يقيم ماله الى مكة ليشترى بها عبدا فكان قدع عنه كذا اذا
طاف المحضر اربعة اشواط ثم خلق قبل ان يسعي فلا شيء عليه وان اضطر المحرم
الي مينه وصبيد فالجنته اولي عند اصحابنا عند ابي يوسف والحسن فان ذبح الصبيد
اولي عندهما وان كان الصبيد مندوبا فهو اولي عند اصحابنا جميعا ولو وجد حبيدا
وكلبا فالكلب اولي وان وجد حبيدا ومات انسان ذبح الصبيد ولم يأخذ الماء ولذا
ذبح الصبيد اولي من الحج للاسان وعن محمد الصبيد اولي من الحج خنزير وعن ابن سمام
الخصيب اولي من المينم وبنو جنبار الطيولي ومحمد الكوفي مخبرين اخذ مال
الخنزير وتركه وردى لا يستوفى الصبيد ولو لم يجز في الحرم وكذا المجزى اذا ذبح
الحرم لم يغير ضلته وعن حنوف الطعام ونحوه ولا يقطع السارق عنده خلافا لما وعن
ابي يوسف يخرج الفضاض والحرم عن الحرم وعن محمد لا يجمع عن ساء العامة
وعن ابراهيم الرجل افضل من المحرم عن محمد عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم

بين عمر بن الخطاب واقف يجمع اذ جاءه رجل فقال يا امير المؤمنين قد تم
ارض مكة الساعة واما بيتك بالبحر وقد خشي من اللدك ما مضى فقال له عمر اني
الي عرفت فقال لا فارسل عمر معه رجلا فقال انطلق به الى عرفات
فليقف بها ثم ليحجك على فاني حاسب الناس عليك فلما اجمع عمر وقف الناس
منتظرين عمر ليزدب اليه فبالرعي الجزيرة ثم جعل عمر يقول ملك جاء الرجل
فقالوا لا فلي يترك عمر واقفا بالناس حتى جاء الرجل فينزل رقع الناس
اهواهم قد جاء الرجل يا امير المؤمنين فافان عمر والناس معه الي منى
للرعي والكذب والحلق **باب في ابي الدث** قال رحمه الله ينبغي
للرجل يخرج الى الحج يتعبد بونه وبرضى خصومه وتترك نفقه عياله وينفق الا
في حديقته ويكثر ذكر الله عند وجك ونيف الضرب ويحج عن الناس
وتترك ما لا يعينه واستحب السكنية والوفاء واستحب قصر ثيابه والمخاض
وحلق عانته حين اراد ان يحرم ويغتسل ويكسر ثوبه ويصلي ركعتين
ثم يلي واذا ركب البعير يقول بسم الله الحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا له موقنين واما
عائيا بمحمد صلى الله عليه وسلم سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين واما الى
ربنا المنقلبون واذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك
والصبيد عبيدك فوفقني لما تحب وترضى فاذا انظر الى البيت يقول اللهم انك
السلام ومنك السلام جينا ربنا بالسلام وبرار بالبحر الاسود ونقول عند
استلام الحج بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي واشرح
لي صدري وسريري امرئ وعافني فحج تحافه وان لم يقدر على استلامه
فكان الزحام فليتم حجيا له ويرض يديه ويجوب الله اكبر الله اكبر اللهم اياك
وخديتيا كياك وفاء بعبتك واتباعا لشدتك وسنة بيتك عليه السلام
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله امنت بالله
وكفرت بالجهنم والفاغوت وفي الطواف يقول اللهم ربنا انتا في الدنيا
حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار ويقول تحت الميزاب اللهم
الحياتي تحت عرشك يوم لا تلک الا تلک ولا اله الا الله وحده لا شريك له
بلمر حيل الصفا ويجوب بين كل تكبير بين لا اله الا الله وحده لا شريك له
الحلک وله الحمد يحي ويحيى لا يموت بده الحى وسو على كل شئ قدير

ولا تحمد الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون ثم ياتي اليه اخره وسبح بين الميئين
الا تحضرني فيه يكن الوادي سعيًا ويقول في سعيه رب اغفر وارحم وكن لي
عالمًا تعلم انك انت العزيز الكريم وادعني للتي بي اقوم فانك تعلم والا اعلم ثم يقول
عليك المروة ما قلت على الضيف وتبين عاتمة و عاتبة بعدد لاله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخروج والرجوع
كل شئ قد يدرك ذكره على الضيف ثم يقول اللهم انت قلت ادعوني استجب
لكم وانك لا تخلف الميعاد اللهم وهذا مقام المسحوق العائد من النار فاجزي
من النار عصفوك وادخلني الجنة برحمتك ثم يدعوا الموقف المزدلف ثم يدعوا
بمعرفة ويكبر مع كل صلاة ويقول اللهم اجعله مبرورًا وسعيًا مشكورًا وذنبًا
مغفورًا واذا توجه مدي للذبح فيقول وجبت وجهي للذي فطر السموات
والارض حنيفًا وما انا من المشركين ان صلواتي وسكنتي ومحاسني ومحاسني لله
رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين واذا اراد في الجزة
الاولي فاتبع المقام الذي هناك ويقول اللهم اني اعوذ بك من
الشرك والشيك والفتنة والفساد وسوء الاخلاق وجنبني الصدر
وعذاب القبر وخسف الدجال وسوء المنقلب وسوء المنظر في الاصل
والمال ومنك في الجنة الوسيلة والالفة واذا شرب من ماء زمزم يقول
اللهم اجعل من رزقي واسعا وعلى نافعها وسقيا من كل داريا رحم الراحمين
واذا رجع يقول ابيون يا بيون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده
ونصر عبده وسدّم الاحزاب وحده والمجد لله الذي مدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان مدانا الله اللهم فكما هديتنا لذلك فتعلم منا ولا تجعله آخر العهد من
وارزقنا العود اليه حتى نرضي عنابر حنك يا ارحم الراحمين ويقول عند قبر
النبي صلى الله عليه وسلم اللهم رب البلد الحرام والكرن والمقام ورب المشعر الحرام
بلغ روح محمد مني في هذا اليوم النجيم والسلام اللهم اعط محمد الرزق والوسيلة
والرفع والفضيلة اللهم اوردنا حوضك واستغن بكاسه واجعلنا
من رفقاء يوم القيمة وسلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسلم على ابي بكر وعمر
وتبرحم عليهما وسلي واذا اراد دخول المدينة ان يجتنب ويخطب ويلبس
احسن ثياب ثم يدخلها متواضعا معجبا ويقول سبح الله وحلي ملة رسول الله

رت اذ جلني مذحك صدق واخرني مخرج صدق واجعلك لي من ذلك سلطانا
خير لم تصعد المسجد وحلي رخصين بحب المنبر وجعلك محمودا المبرج خذ
منكبي الا يمن وتنتعلك السارية التي الي جنبها الصندوق عن ابن عمر استعبدك
الحاج خارج مكة فاذا نظر اليهم فراه اكثر من في المصالح مما اراد حدث الحاج فقال
ابن عمر الحاج قليل والكرب كثير في هذا العام ثم نظرت البيت استعنت
اعبر مسكن تحت جوارق فقال هذا نعم الحاج **من مسايك شفتي**
في حق كل لو قلت لاسنان اصايك انت قال انا صايك عند ابن حنيفة
غير صايك عند الشافعي ومذارك بنبوي الصوم بعد الفجر فعلي هذا جميع جواب
مسايك مختلفة بينها من اختلاف بلا صوم والصيام في ايام العيد وروية
الدم ما جاء في الحرة الي خمسة عشر لوقا لله على صوم يومين في هذا اليوم
فلزمه صوم يومه ذلك تحسب اما لوقا لله على حجتان او قال عشرة
حجرات هذه السنة لزمه كلها في تلك السنة بخلاف الصوم لوقا ان دخلت
هذه الدار فليكن ان اخذت هذه الدراهم فلما دخل الدار نوى ان يصوم
بها عن زكوة لم يجز عن زكوة لودفع رجلان الي رجل مالا من دراهم لينصرف
بها عن زكوة مالهما فخلطه دراهمهم ثم مضى يصوم الوكيل مالهما وما مضى
يبيع عن نفسه وكذا المنيوي اختلط ماله الا وقاف المختلفة ضمن شدة الرحا
الي مزار مشهور بحوكر بلا ومشهد طوس الاكبره عن بعض منسأ بخنا لوصام
رمضان بعد الزوال لا يجوز بالاجماع غير خديعة بن اليمان من الصلوة فانه اجاز
اذا نواه قبل غروب الشمس اذ لم يستوف في يومه يقتضيه وليد على هذا
المذهب الا اصحاب ابي عبد الله الكرام ورأيت في بعض النسخ الشريك
لا يصوم عملا الا باذن شريكه مني اخر ذلك في العكس وذلك في شركة الا اذا كان
كالا جبر والعبيد واري ان هذا ليس بمذهب اصحابنا الموصفة اذا امكن لكون
يومها ثم استرضعت او امنت على والدنا فانها امسكت بغيره اليوم كمن افطر عن
شبهة ثم ارتفعت الشبهة بمسك بغيره يومه لوسا فراقك من ليلة ايام وافطر
على ظن انه مباح له ثم علم ان السفر ليلة ايام لا كفارة عليه ويمسك بغيره يومه
والتيك عند مكره للشيوخ في رمضان سايم عند بعض منسأ بخنا مطلقا وفي
الشبان مفيد بالا من اجل النفس الصايك اذا اراد ثم اسلم في يومه قبل الافطار

وقال الثوري والحنس بن صالح لا يأخذ الزكوة من له خمسون درهما وقال عبيد
بن الحسن من لا يكون له ما يفقه أو يكفيه ستة فانه مخطئ من الصدقة وقال
الشافعي يخطئ الرجل عليه قدر حاجته حتى يخرج من ذلك من صدقة الفطر التي هي
والأحد فيه هذا قال الزمريه كلف المسجد الحرام ومكة الحرم كله ونحن على ما
اليه طالب والحنس الكعبة أول بيت وضع للعبادة وقال مجاهد لم يوضع
على الأرض بيت قبله ومقام إبراهيم خارج البيت يقولون ومن منعه كان
أما جميع الحرم الذي هو معلوم حدوده حول مكة بنصب الأعلام وذكر
ابو بكر الرازي ان الله تعالى شوط الزاوية والبراهمة ليصير مستطيقا لمن
أهلك الجحش قال إذا لم يجتمع وجود الزاوية والبراهمة فلم يكن مستطيقا فعلى
من بعدهم من معذرون غير ملومين والحق غير لازم وهذا حرق لا جامع للفتنة
والناجيت وجمهور فقهاء الأصاير لا يأخذ شيئا من استبان الكعبة وما فيها
فهي فلفظ لا يعم لا بأس ان يشتري بحد منه الفقراء ولا يجوز بيع شيء من أرض
الحرم أما ما رواه وخشيه يجوز كونه مرة بجمع عن الرجل جازع الكعبة
ولا ير من المرح راسه ولجنته على رجل الف درهم ودينه فخلق عنه عشرة
رجل كل رجل منهم بكل ألف وكل واحد من الكفلاء الف مملوك في يده
لا يحب عليه زكوة وفتح إلى رجل أربعين درهم وقال ما بيني وبين زكوة
ما بيني وبينه وبينه مني كل ينظر ان يعطي المائتين أو لا للزكوة ثم اعطى المائتين
مدية يجوز ذلك عن زكوة اما لو اعطى الهدية أو لا يجوز اما لو دفعها كلها
دفعة واحدة يجوز عن الزكوة خلافا لغيره فمائة وعشرين شاة بينه وبينه
لا حد ما ارعون والباقي لا خير يحب بعد الجوار على كل واحد شاة إذا لم يكن
مقتلك اما لو كانت مختلفين واحد المصدق شاتين وسطين فصاحب الشاتين يرجع
على صاحب الاربعين ثلث شاة لان الغنم كلها بينهما على الثلث والثلثين لكل
شاة بينهما اثلاثا فاحذر المصدق اربعة اصحاب الثمانية وسبعان لصاحب
الاربعة فيرجع صاحب الاكثر ثلث شاة على شريكه عشرة ما بينا وبينه ثلثان
له ودعته وحلها الحول ثم علم انها له يحب فيها الزكوة صام لا سب
فيه دار الحرب عشر سنين ثم طهرانه صام كلها قبل شهر رمضان فانه يحب عليه
قضاء شهر واحد وصح الباقي فحصل صيام السنة الثانية قضاء عن الاول والثالثة

وقيل الزوال يحكم الكافر الاصلح اذا سلم في نهار رمضان وخوف الضار
في الحلق عند الحرب وفي الطارخون من عبادا الذين حلق الدباب والبعوض
وعند بعض الناس لا يكره المصنف ما يستثنى من اعتكافه بحر حضور المجلس
والمواعظ والنجار والعبادة فانه ان شئت ذلك صح فصار هذا كله مستثنى
ولا اري من شياطين هذا وقد سب ذلك بعضهم اليه علي بن ابي طالب رضي
الله عنه والله اعلم ولا يحب على المولى صدقة عبده الا بغيره والمغصوب والمعتق
بعضه وعند الشافعي يجمع صدقة الفطر على من يجد فضلك فوت يومه
لا زكوة في المال الحرام وان شئت ولكن يجب رده الى المالك ان علم ولا تصدق
بالكل ولا يحل له التصرف فيه من عند هذا الوجه وكل شيء يخرج من الارض
بلا علاج فانه لا تحس فيه وكل دين في الاسلام فحكم حكم اللقطة لا تحس فيه
امن الطريق شوط الوجوب فان الطريق اذا كان مخوف لا يحب عليه
الخروج الى الحج ولا يحب بئس تبرك لطواف القدوم وانما يجب تبرك لطواف
الصدور بشاة وتبرك لطواف الزيارة بدنة كوطاف في حرف الكعبة فليس
بمختبر والسعي بين الصفا والمروة واجب واجب وانما ينعى للمطواف فالكوف
يعرفه ركن فبقواته فالتح وطواف الزيارة فرض يحكم رفع بعد ما انحل
الا حرام الا عن جماع ثم ما ورد ذلك كله واجبات وسنن واجاب والاحرام
شركة لا صفا والنسك كالكبير الاول عند علي واد الصلوة والمكين بالسماحة
لا يفتيك الا شهادته جماعة بوجبه العلم بها وحذروا بوجبه نجس رجلا وكذا
في حلال شوال وذو الحجة كما في ملاح رمضان على سوا واما الفرف عندنا
ان في ملاح رمضان يفتيك بشهادة رجل عدل اذا كان بالسماحة علمه وفي
ملاح شوال وذو الحجة لا يفتيك الا شهادته رجلين عدلين كما في سابع
المفتوف وقال ابو حنيفة رحمه الله كل صدقة لسبب او ما الى الامام حجاب
اعطى ما ملك الذمة وما كان اخذ ما الى الامام لا يعطى ملك الذمة فحاشا هذا
النذور والكفارات وصدقة الفطر يجوز اعطائها لملك الذمة وقال ابو يوسف
كل صدقة واجبه فغير جائز دفعها الى الكفار قال صاحبنا اذا فضلك عن
سكنه وكسوته واثاثه وجاهه وفرسه وما يبيد ويما بينه وبينه لم يملك له الصدقة
وان كان اقل من ما يتا درهم حلت وقال مالك لا يعطى من له اربعون درهما

عن الثانية اليه اخر ما كونا نفع الصائم فيستغفر فينظر ان يكن مقتضوئه الواجب عليه
الكفارة مع الغضاضة والافاقضاضة وحده كوقال لله عجل منوم سبعة عليه صوم
بث سبعة اياما كوقال صوم السنين لزمه صوم الزمر عند ما وعده الله في حقيقته
فجعل عشر سنين ان لم يكن له بنية ولا فهو على ما يوجب رجب وفتح الى امراته بغيره
من جنسها ليقود في عنده صفة الخطر تخلط المرأة بغيره صام اجزئها وفتح
عن جنسها وعن زوجها فجاز عن نفسها ولم يحز عن زوجها واذا تخلطت بغير
اخر زوجها امراته اراوت الحج واراو الاب ان بعتت معها محرما ولا زوج
لها ولا محرم غير الاب فان للاب زوجها من بعده بغير علمه ليصير محرم لها
واختلف مثنا في هذا فعند بعضهم علم المرأة بزوجها اياه شرط لصحة النكاح ولم
يشترط الاخر وان لم يزوجها رجع من الحج واراو الاب ان يباح النكاح يثبت العبد
لها او يبيعه منها ومن ذلك لو لحق الصلوة رجب لم يبيح العدة غيرها وعلى
اخرج صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء في كل يوم قال فن كل عشر صلوات
سنت صلوات فاسدته وارفع منها جائزة فانه سقط الترتيب عند تركه الفجر من
اليوم الثاني فما صام بعد ذلك من اربع صلوات في يومه بجمع ثم من الغد وسوا اليوم
الثالث لما ترك الفجر عا والتركيب اليه تركه الفجر الرابع ثم سقط وجمع اربع بعد
تلك اليه اخر ما كونا نفع الصائم فيستغفر فينظر ان يكن مقتضوئه الواجب عليه
فجعل عشر سنين ان لم يكن له بنية ولا فهو على ما يوجب رجب وفتح الى امراته بغيره
من جنسها ليقود في عنده صفة الخطر تخلط المرأة بغيره صام اجزئها وفتح
عن جنسها وعن زوجها فجاز عن نفسها ولم يحز عن زوجها واذا تخلطت بغير
اخر زوجها امراته اراوت الحج واراو الاب ان بعتت معها محرما ولا زوج
لها ولا محرم غير الاب فان للاب زوجها من بعده بغير علمه ليصير محرم لها
واختلف مثنا في هذا فعند بعضهم علم المرأة بزوجها اياه شرط لصحة النكاح ولم
يشترط الاخر وان لم يزوجها رجع من الحج واراو الاب ان يباح النكاح يثبت العبد
لها او يبيعه منها ومن ذلك لو لحق الصلوة رجب لم يبيح العدة غيرها وعلى
اخرج صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء في كل يوم قال فن كل عشر صلوات
سنت صلوات فاسدته وارفع منها جائزة فانه سقط الترتيب عند تركه الفجر من
اليوم الثاني فما صام بعد ذلك من اربع صلوات في يومه بجمع ثم من الغد وسوا اليوم
الثالث لما ترك الفجر عا والتركيب اليه تركه الفجر الرابع ثم سقط وجمع اربع بعد
تلك اليه اخر ما كونا نفع الصائم فيستغفر فينظر ان يكن مقتضوئه الواجب عليه

الرابعة فخلية قضاء ركعة وسجدة فان صلى ثلاث ركعات غيب سجدة من سجدة
عن رجب لم يبيح شهره وجعل في ثوب نجس ثم علم فغضاضت فيصلي العدة ثنتين
صلوة وصلي الظهر ثنتين صلوة والعصر ثنتين صلوة والمغرب ثنتين صلوة وصلي
العشاء ثنتين صلوة ما حال هذه الصلوات فقال صلوة الفجر الاولى جائزة
والثانية فاسدة وما وراء ذلك كلها جائزة اما الظهر الاولى جائزة والثانية والثالثة
فاسدة وما وراء ذلك كلها جائزة واما العصر الاولى جائزة والثانية والثالثة
والرابعة فاسدة وما وراء ذلك كلها جائزة واما المغرب فالاولى جائزة والثانية
والثالثة والرابعة فاسدة وما وراء ذلك جائزة واما العشاء كلها
جائزة لانها صلي جميع الصلوات مسافرا فتدري بغيره ولم يجلس الا امام فيه الركعتين
اختلف المأخرون قالوا لم يجمع صلوة المسافر وقاب بعضهم لا يصح لان
الفقهاء الاولي فرض عليه والباقي انما يصلي فاما خلفه الامام حاشي خرجت الي
سفر ثلاث مراحل فظهرت بعد المرحلتين فانها صلي صلوة السفر اما لو كان
صيبا مكانها فادرك لم يبيح صلوة السفر وكذا في المجنون او العاقل في بعض
سفره والكافر مسلم فيه فدينه من سفره او في من لم يمس ايام وقاب بعضهم المجنون
الكافر اذا سلم ما ركب فركبته فركبته صلوات في سفره بالتحريم فاما خلفه احدثا
والاخر مسوق بركعة وكما نوا مسافرين ثم علموا بعد ما سلم الامام انه صلي العدة
القبلة فركبته صلوة الباب وجازت صلوة المسبوق ونحو ذلك اليه الجنة القبلة
ومضي في صلوة رجب صلي وفي يده جيب مشرود على عنق كلب ينظر ان سقط
وسط الجيب على الارض جازت صلوته والا فلا يجوز كما لو صلي وعكبه لحرف
عمامة طويلة والحرف الثاني على الارض وسوى من مسافر مسافر فركب
فتوي احدثا خلفه الا فاقته فركبته صلوة الامام والقوم جميعا فركبته فركبته
مولا لا يصلي بهم ثم نوب المولى خلفه الا فاقته صار العبد مقبلا ومولا يعلم تركه
وسلم على راس الركعتين محضون غسلا في مكانه لم يحز وان مسحه لم يحز وان
يتمم لا يحز به فركبته تركه احدثا خلفه ليس له الا نزع الحنف الاخر تركه عشرة
سجرات من صلوات شهره فانه يقضي صلوة عشرة ايام لو صلي مع درع واحد وجميعه
نجس جازت صلوته وان نجس الوجهان لم يحز اما درعان وجهين نجس
لا يصح ان كان في سر او يلبس منه قدر وفتح وفيه فيصير مثله جازت صلوته لا يجمع

كما لا جمع خروف الخفيف اما القفا اذا لم ينسج خروفه من الجانبيين
 حتى يحكم حكم ثوب واحد سلم المسبوق مع امامه عليه من انه مدرس اوله صلواته
 ثم تذكر من سك عنه ثم قام وصلى ما ينبغي ثم ينظر ان سلم مع الامام لا يسجد للسجد
 وان سلم بعده سجد مع الزوجان في فرائض واحد فوجدوا بلالا يدري من ايها
 من ينظر ان كان احسن فعلى المرأة الخسك وان كان ابيض فعلى الرجل صلاه
 يوم وليته بوضوء واحد جازت الفجوة ونحو ذلك على ثوبه ومنه نحن قدر
 ورمي في اول اليوم ثم انتشر فدا على ورمي وقت الظهر وكذا غنك الجنب ونسي
 المصنعة وصلى صلوات اليوم ثم افطر وشرب وصلى المغرب صحت المغرب دون غيرها
 مستحب على الخفيف ثم خاص ماء دخل واحد جلبيه بحب خمدك رجله الاخرى
 ان بلغ ذلك الماء كعبه نذكر ما ث صلوات في تلك ايام الظهر من يوم والعصر من يوم
 والمغرب من يوم ولا يدري اينهن ولا يصلي سبع صلوات الظهر ولا ثم العصر
 ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم العصر
 في الفجر ثم نذكر ان لم يصلي ركعتي الفجر لا تطع عن الحرث بن سويد قال سمعت
 علي بن يقطين يقول سمعت ابا جابر قال سمعت ابا جابر قال سمعت ابا جابر قال سمعت
 الكعبه جرجا قال قلت يا امير المؤمنين قلت شيئا يراك او شيئا سمعت
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والذي فلق الحشم وبر النسمه وكل سمعت
 من نبيكم صلى الله عليه وسلم **قال** **النكاح** قال الله سبحانه وتعالى
 والكلوا الايام في مسكن والصالحين من عبادكم وامثالهم الاية **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم
 نكاحوا نكحوا واغلبوا ابايكم ابايكم يوم القيامة ولو بالسطح **قال** محمد بن الحسن
 رحمه الله ام امراته عليه حرام اما ابنته امراته اما حرمت بتركه وحوله بابها وامرأة
 الابن حرام على ابيه وحده من قبل الرجال والنساء بنفس العقد وامرأة
 الاب حرام على الابن وسواهم من قبل الرجال والنساء وجمع الاختين تحت
 رجل واحد حرام فان تزوجها معا في عقد واحد لا ينفقدهما لو تزوج باحدهما
 ثم باخنتها فالابن فاسد دون الاول فان دخل بالابنة فلا يقرب الا ول حتى
 تنقض عدة الاخيرة وان لم يدخل بالابنة فلا عدة عليها ولا مهر لها وتنفقها لبيت
 بخلات ولا تزوج المرأة في عدة اخنتها منه في نكاح صحيح او فاسد من طلاق
 بانه او رجعي ولا واحدة من ذوات محارمها ولا اربعة سواها لو تزوج اخنتين

في عقد واحد فرق بينهما ان تزوج بعده بايها شاء ان لم يكن دخل بها ولا
 عدة عليها اما لو دخل باحدهما لم ان تزوج بالمدخول في عدها دون التي
 لم يدخل بها لو دخل امرأة بملك او فحور ثقت حرمه المصانرة والتفصيل
 من القس والنظر الى الفرج فالحق بالوطي ولو لم يام امراته حرمه عليه امراته
 ولا يحل له من ولد المخطوة ونواخلها ولا اهلها ولا جداتها لو طلق واحدة من
 اربع نسائه ثم اخبرته بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في ثلثها لم ان تزوج باخري
 والا فلا وكذا لو ادعى الزوج انها اخبرته بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في ثلثها
 وبعث بغير علمه ان تزوج باخري وبأختها ولا يصح في طلع نكحها وان كان
 لا ميراث لها لو ماتت امراته او ارتدت ولحققت بدار الحرب في الحدة
 له ان تزوج باخري والتمزوج بالقبليات جائزه له ان تزوج بامرأة
 وابنته زوج لها قبل ذلك وكذا له ان يجمع بين امرأتين كما نكحت رجل قبله
 وكذا تزوج امرأة وتزوج اشم ابنتها او امها والله اعلم **في** **مهر** زوج
 ابنته الصغيرة او ابنة الصبي لا خيار لها اذا ادركها وكذا في تزوج الجد اما في
 تزوج العاصي يثمة صغيرة لا خيار لها عند ابي يوسف وسورة ابنه عن ابي
 وعن محمد بن النضر اما في سائر الايام لها الخيار عند سواد اذ ادركت
 فلم يخبر النكاح او الفروع سا عند لا خيار لها بعده علمت ان لها الخيار او لم
 تعلم بخلاف خيار الطلاق وخيار الخلق فانه عند ابي ابي حنيفة العلم
 ولا يفرق الا بحكم الحاكم ولا مهر لها متى اختارت الفقرة الا ان دخل بها
 فلها المهر وعنه ابي يوسف لا خيار للصغير اذا ادركها تزوج البنت
 الصغيرة كما تزوج قبل الثبابة ان الاخوين زوجها جاز الا اذا اختلعا فالولاية
 الى الذي من الاب واللام فان لم يكن فاليه الذي لاب لو غاب الاقرب استقلت
 الولاية الى الذي يليه في القرب في المصينة المنعقدة كما اذا حب تعلمه الزوج
 والذي يولد له السيد بولي وابنه العم ولي او الم يكن اقرب منه وكذا مولى الخفاف
 والذي من عرض العشرة ومولى الذي اسلم اب الصغيرة على يده ووالاه
 عند عدم الاقرب من مولاة وبجوز تزوج في رجم محرم اياها كما لا خوت
 والخمار والحالة والعمة والعلم عند عدم العصمة وسومر من علي وابنت
 مسعود **قال** محمد لا يجوز ولا ولاية لاب الكافر والمملوك على الصغيرة الحرة المسلمة

او الصبي زوجه الاب انتم بافتك من مهر مثلها وانه باكثر من مهر مثلها جاز وان عشت
عند ابن خبيثه خلا فاتها واجمعوا ان الصبي العا حش لا يملك في مالها اقرار
الاب وعنده من الاولياء عليها بالكلح لم يصح الا بشهودا وتصدقين منها بعد الادراك
عند ابن خبيثه وكذا اقرار المولى على عبده بذلك وعند صاحبيه اقرار موكلاه
في ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله واجمعوا ان اقرار المولى بلكاح
انتم مقبول ولا يجوز وجها وليان كل واحد رجل اخر جان الاول منها وان لم يحل
فرق بينهما كما اذا وقع معا فانه بالكلح كوتزوج الصبي امرأة وزوجت
الصبيته نفسها من رجل فاجاز المولى جاز ولها الخيار اذا اذ كان الزوج
انتم وصحت لها المهر عن زوجها جاز ولها ان ياخذها اذا اذ ركت ولا يرجع
الاب على الزوج ان لم يات به وان ساب ما حرمه الزوج لو كان هذا الصبي
في مرضه الاب وماتت فيه بطل النكاح وكذا الزوج ابنه الصبي وختم المهر
واذاه لم يرجع على الاب استثنى ما فصار كالمصلحة منه وان مات قبل الاداء
منه بطل النكاح ان تطالب به الزوج وانتم ما بالاب ورجعت
به بنته الورثة على الاب في حصته وان كان هذا الصبي في مرضه موت الاب
فموتها ملك اهل الزوج الوصي ومووليها وختم المهر رجع في مال الصبي
بخلاف الاب **بكر** يكتون الكبر الباطنة عند بلوغ نكاح ولكنها رضا وان
انت بطلت ابان كان المولى او غيره كوقال لها المولى انا فلا فاطميتك وانما تزوجك
ابا فبكتت ثم زوجها فانه لو اذ عت البكر انها لم ترض وانما هي الزوج
رضاها فالقول قول البكر وان لم يكن لها بينة لا عين عليها ولا نكاح بينهما عند ابن
خبيثه وعندها عليه اليقين اما لو اختلفا بعد الدخول ينكران دخلها
برضاها لم يصدق وان كانت مكرهه فالقول قولها ولا يثبت قول وليها
عليها بالرضا منها اما سكوت الاب البالغ ليس برضى حتى رضا بالكلام لموات
زوج البكر بعد ما خلا بها وقالت لم يدخل بي فان الاب بعد العدة يزوجه
كما يزوح البكر كوجوه البكر شبهة او فجور ينظران وجب المهر والعدة
فيها بمنزلة البنت وان لم يجب بمنزلة البكر عند ابن خبيثه وعندها يثبت كينف
ما كان كوز وجها ابومات ثم زوجها اخر بعده ثم اجازت النكاح الا ان
دون النكاح الاب جاز النكاح الا ان بطل النكاح الاب كوز وجها وليها بغير امرها

فلم يبلغها حتى ماتت او مات زوجها لم تنوار كوز وجها للعبد او الكافر ابنته فثبت
به جاز وسكوتها ليس برضا لعدم ولا بينهما كوز وجها وليها بغير امرها
نفسها من آخر فاتها قالت مولا الاول فالقول قولها اما لو قالت لا ادري
ايها ولا فرق بينهما وكذا ان زوجها وليان بغير امرها وكذا حكم البنت لو بلغ البكر
نكاح وليها فقالت لا ارضي ثم قالت رضيت فلا نكاح كواستمرت في رجل
خطبها فانت ثم زوجها المولى اياه فبكتت فهو رضا اما البنت رضاه البنت
بالكلام فقط كوز وجت نفسها من رجل شيئا عديا وسكوتها جاز بغير امرها
معي ام شيئا وتنوار ثمان اما لو مضت في مهرها للمولى ان يجامع الزوج حتى يكلم
ولا فرق بينهما ولو خطبها قبل الدخول لها نصف المهر وقاب ابو
يوسف لا خصوصته للمولى فيه وانما المصلحة منتم فيما اذ ازوجت نفسها من غيره
كفوجان وعن محمد بن مسلم كوزت المرأة امرها رجلا فزوجها كفوجان خلافا
لمحمد بن النكاح عنده بغير المولى لا يجوز وكوز وجت نفسها فهو موقوف
على اجازة المولى والقاضي عنده وفي رواية ابن حفص عنه ان لم يكن لها ولي
جاز تزوجها نفسها **وكا** رجل زوج امرأه بغير امرها بغير امرها
فبلغه فجاز النكاح جاز وكذا الوكيل الغائب كتاب اليه امرأه بخطها قد
شهودا فاقراهم كتابا واشهدتهم انها قد تزوجت جاز فلا بد باصلاح الشهود
بما في الكتاب حتى اذا لم يجزهم كتابها وقالت اشهد والاب قد تزوجت نفسي
فلا لم يجز عندها وقاب ابو يوسف جاز وان قالت قد كتبت اليه فلان
ثم اشهدتهم على النكاح جاز لكوا حدان يتولي الحرفين العقد اذا كان وليا لها
او وكيلها اما ان كان وليا لا حدما ولم يكن وليا ولا وكيل لا خولم يجوز ان اجاز
الا في قول ابن يوسف اخيرا وليس لعاقدة النكاح قبض مهرها ومعها بالضم
عند الاب ياخذها ابنته البكر استمسما كوا رسك اليها رسولا حرا وعبد حنيف
او كغيرها فهو سواء اذا بلغت الرسالة فقالت ان فلانا بياك ان تزوجه نفسك
فاشهدت انها قد تزوجت جاز اذا اقر بالرسالة او قامت عليه البينة وان
انكر ولا يثبت لها والنكاح بينهما وان ضمن الرسول مهرها كزومه اذا كان من اسك
الصبيان حتى لو جحد الزوج ولا يثبت للرسول بغير نصف المهر على الرسول
اذا اعياها امره بالنكاح والصبيان وعن محمد بن كتاب الوكالة على الوكيل كل

المهر ولم يحجب بمهره الزوج فزوجه وان كان الرسول فضولي فبلغ الزوج واجاز
جاز ولزم المهر على الرسول لثبانه وان اذ الزوج اجازته لا ينجح على الرسول
امره ان يزوج امرأة بغير مهر فزوجه وزاد مهرها ان شاء
اجاز او رخصه فان لم يعلم حتى دخل بها ان شاء اقام معها بالمسيح وان شاء فزوجه
ولها الاقل من مهر فمكها وما شجى في العقد ولو ضمن الرسول مهرها فرد
الزوج الكا ح للزوجه في المهر فبذلك الدخول ضمن الرسول بغير مهر
ما قراره على نفسه انه امره بالرسول ان يزوجها اعظم المهر والزمك
الكا ح وتواشدهت المرأة انها قد تزوجت نفسها من فلان العايب وليس عنه
فما يحب ولا يسول فبلغها فاجازها لم يجر وكذا لو فعله الرجل الا في قول
ابن يوسف الاجير لو دخل على عذراء لم يزوجها فذلك بهما لزمه مهرها ولا يزوج
به على الذي دخلها عليه وعليها العدة وثبتت سب ولزمتها عذرا بها لا يبي
في عذرتها ما يتفقها المعينة **كنا** فترش بعض الكفا بعض والعرب بعضهم
الكفا بعض وليسوا بالكفا فترش والموالي من الكفا وان اولت في الاسلام فبعضهم
الكفا لبعض ولكن ليسوا بالكفا للعرب ومن لم يزوج على مهر امراته ونفقت
فليس كقولها ويغزو بينهما ان زوجها غير الولي العبد اذا اعتق والذلي اذا
اسلم ليس كقولهم له او ان في الاسلام من الموالى واذا تزوجت نفسها من غير
كفوفلا وليا ان يزوجها الى العاخي فانه لا يقع الفرقه الا الحكم الحاكم وسائر
احكام النكاح من الطلاق والنكاح رد الابلاء والتوارث فبما بينهما الى ان
يفرق بينهما ويكون قد فقه بغير طلاق ولا مهر لها ان فرق قبل الدخول
والخلوة والا فلهما ما سمي وعليها العدة وليس العبد والمكاتب والمدر يكتفون
للمهره وتوزو وتزوجه نفسها من غير كفوفرضي به احد الا وليا ليس للباقيين
حق الا اعتراض الا اذا كان لها ولي اقرب منه فلم يقصه وفي نواحر
مشام عن ابن يوسف لمن سبها وفي القرب ان يكاتبه بالسفرتين وسكوت
الولي ليس برضا حكمه ان يكاتب بالفسخ بعد سكوت نزيان ومطالبة الولي لمهرها
ونفقتها منه وليك رضا سبها نفسها اياه مع انه ليس بكفولها كونه تزوجت
المرأة بغير كفوف ودخل بها فزعم الولي الى العاخي ففرق بينهما والزم الزوج
المهر وعليها العدة ثم تزوجه في عذرتها بغير الولي ففرق بينهما العاخي ايضا

قبل ان يدخل بها فلهما عليها مهر اخر كما لا يولد دخل بها وعليها عدة مستقلة
كما تزوج امرأة معتدة منه عن طلاق بانيه ثم ارتوت عن الاسلام لها المهر
كما لا وكذا الزوج انتم معتدة منه عن طلاق بانيه ثم اعتقت فاحسرت
نفسها فذلك الدخول لها المهر وعليها عدة مستقلة عذرا ان يزوجها
يغزو ان تزوجه في عذرتها ثم طلقها فلهما نصف المهر وسبعة العدة
الا وليا المولود زوجها بعد انقضاء العدة لزمه نصف المهر في هذه الوجوه
كلها بالاتفاق كونه تزوجت المرأة رجلا خيرا منها ليس للولي ان يغزو فيها
لو انتب الرجل الى خيرا من فعلت المرأة فلهما خيار المفاخره او المملوك
كفوا لها اما لو كان اشرف منها من النسب الذي انتسب اليه فلا خيار لها
ولو كانت بي عذرت الزوج بانفسها بها الى غير سبها فلا خيار للزوج بحال
شها **ده** تزوجه بنتا رجلا او رجلا وامرأتين او شها **ده** العجوز او
محدودة في فزوف او فاستغنى او شها **ده** ابية او ابنتها جازم تزوج
غير ابية بنتها **ده** خرا بين جاز خلافا لمحمد لوزن وجهها بخير شهود لم يزوجوا
كان في دينهم حلالا ولا يقبل شها **ده** الولد للمبين وشها **ده** البنت للوالد
عذر البني حوان جزم شها وسو يدعيه اما لو محمد الولد يقبل له عذرا في نصف
ويقبل عليه ان كان الزوج يدعي عليه التزوج للمسب وعذر محمد كاشي
للاب ييم منفعتهم محمدا ودي شها **ده** بيم بالملحة كوزوج ابنته فانكرت
الرضا فشهد عليها ابوها وخبرها بالرضا لم يجر ولا ينعقد النكاح **شها** **ده**
العبيد والمصين والمجانين والكفار وسبها منفردات له شها عذرا حوان
زوجها اميس وشهد اخراته تزوجهها اليوم لا يصح كونه الزوج النكاح فافا
البينة يمي جاز فلم يكن محمودة فزوجه وكذا ان اقامت البينة على اقراره
بالنكاح جاز وكذا ان يمي جاحدة لوزن وجهها بخير شهود فطلقها لم يقع
وان دخل بها بحب مهرها وعليها العدة وثبتت سب الولد وان تزوجه
نابيه في عذرتها شهود ثم طلقها فبذلك الدخول فلهما كالم المهر عند اليمنه
والابن يوسف فان النكاح في عدة منه من نكاح صحيح او فاسد سواء الوفا
ن تزوجه بخير شهود وقالت شهود يفرق بينهما ولها نصف المهر ان لم
يدخل بها والا حكم وكذا الوفا تزوجهها وبني تحت عذري لا وفي عذره من

عندي او اختها تحتى او يبيع بموسم او يبيعه بغير اذن مولاهما اما لو ارادت
 المرأة منه كل ما لم يصدق وبيع امراته لو اراد يبيع احدهما ان النكاح في صغر
 فالقول قول من يبيع ذلك لا نكاح ولا مهر ان لم يدخل بها ولو دخل بها
 بعد الا وراك فهذا رضا منها بالنكاح حاله الصغر لو امره بالنكاح لم قال
 لو كيله ما اشهدت على النكاح وقاب الوكيل بك اشهدت يقرض بينهما
 وعليه نفقة المهر ما لو اختلفت المرأة ووكيله في ذلك ذلك فالقول قول
 ولو قالت لم تزوجني لم يلزمها اقرار الوكيل بخلاف ما قبل فاتها اقرت
 بالوكالة والنكاح وانكرت الصحة وعلى من ادعى رجلا تزوج به امرأة
 بغيرها وقاب الوكيل فعلت وانكر الزوج فالقول قول الزوج عند
 ابي حنيفة وعندهما القول قول الوكيل على المرأة بالنكاح **في** تزوج
 ذي ذمته من محارمه وذلك في دينهم نكاح ثم رفعت المرأة الى القاضي وسالت
 حكم الاسلام وكرهه الزوج لا يحكم الا بعد تزاجها بحكم الاسلام فيعرف حينئذ
 على ما هو حكم الاسلام الا في نكاح بغير شهود او تزوجها وبيع معتقة من كافر
 لا يعرف بغيره الى حبيصة وعندنا امضى حكم الاسلام بعد ما وقعت وانكرها
 زوجها في الكل ما خلا بغير شهود او تزوجها على حمرا وخنزير حنيفة او بغير
 عينة فكلها المسمى لا يحرر ما تزوجها على ذم او دينهم او بغير شيء صحيح ولها مهر
 مثلها لو طلقها ثلثا او نجا لها ثم رفعت اليها يفرق بينهما لو تزوج ذي ذمته
 كانت في عدة من مسلم قد طلقها او مات عنها يفرق بينهما لو تزوج على حمرا حنيفة
 لم اسكت لبيها غير المهر عند ابي حنيفة ولذا الخنزير وقاب ابو يوسف لها
 مهر مثلها في الوجهين وقاب محمد لها في يوم العقد وان كان بغير عينا فرق
 بينهما ولها قيمته المهران دخل بها والا فاضف القيمة وفي الخنزير مهر مثلها ان
 دخل بها والا فالنفقة وكذا ان اسلم الزوج دونها ثم طلقها لو تزوجها مسلم
 على حمرا وخنزير مع النكاح وجب مهر المثل بخلاف المأخوذة بين اليهود والنصارى
 والمجوس واصل الشك كلهم الكفار ولا يلتفت الى فضلك بعضهم على بعض
 في اصل الذمة الا ان يكون شيئا مستورا ولو تزوج ذي ذمته ينفق ويؤتي عتقة
 ان دخل بها ولم يبلغ حداك ينقص من اربعين سوطا وكذا تنكر المرأة
 لها وان اسلم بعد النكاح لم يترك على كاحه ولو كانا ذميين فاسلم الزوج والمرأة

كتابتة فهي امراته وان لم تكن كتابية بنى النكاح اليه ان يعرض القاضي الاسلام عليها
 فان اسلمت فاما على النكاح والا فرق بينهما وبيع البليغ لها عند ابي حنيفة
 ومحمد كما في المثلين وكذا حمل النفقة والعدة والطلاق وينصف المهر وقامه
 بالرجوع ولو كانا صغيرين فاسلم احدهما واما ينفقان الاسلام عرض الاسلام
 على الاخر كما في البالغين احرز وبي املك الذمة انتقلت من اليهودية الى
 النصرانية او الى المجوسية بقبول النكاح لو اسلم الذي وامرته نصرانية فاما على
 النكاح ولو تزوجت فذلك انما لو تجسست بملك النكاح ولا مهر لها ان كانت
 عندهم مذمومة اما المسلم اذا تزوجت فمهر امراته مسلمة يبيع ام كتابية وكذا ان
 ارتدت اما لو ارتدت معها فاما على النكاح ولو اسلم معا عبده فاما على النكاح المرد
 لا يزوج بغيره ولا بمسلمة ولا بكافرة اصلية ولذا المرد لا يجوز نكاحها مع احد
حديث لو تزوج المسلم كتابية من اهل الحرب في دار الحرب جاز مع الكورانية
 فان خرجا الى دار الاسلام فاما على النكاح اما لو خرج وحده وقعت العتقة
 بلا طلاق اما ان خرجت المرأة قبل زوجها لم يقع العتقة كما لو كانت مسلمة خرج
 اسلم ونقته خمس سنوة فاسلمن معه وقد تزوجت في عقد واحد يعرف به
 وينسب اما لو تزوجت في عقد منفرد فلكاح الاجرة فاسنده وكذا نكاح الاجنين
 ان كان في عقد واحد يعرف به وبينهما والا فلا جرة فاسنده وحده وان كانت
 ام وابنت تحتة عقد واحد فلا نكاح بينهما وبينهما وان كان في عقدين فلا ولا
 جاز ان لم يدخل بها والا فلا عندنا وقاب محمد غنار من النكاح اربعاً ومن
 الاجنين وارحمة في الوجهين جميعا ولو اسلم الحر من امراته وقد نكحها بعد
 ثلث نكاحات قبل زوج عبده يفرق بينهما ولذا الوجهان امها وابنتها او
 قبلها او لمسها بشهوة ولو اسلم احد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب
 فهي امراته ما لم تحض مثل حنيفة دخل بها او لم يدخل بعد ثلاث انقطع
 العصمة بينهما اما لو اسلم الباقي منهما قبل ان تحيض مثل حنيفة فاما على النكاح
 واما خرج الى دار الاسلام مسلما او ذميا انقطع العصمة بينهما وان كانت
 الحارجة المودة لا عدة عليها لها ان تزوج ان لم تكن حاملا والا حتى تضع حملها
 مدافون ابي حنيفة ان كان الزوج موليا خارج له ان يزوج اربعاً يسواها وبين
 اختها وكذا ان يبيعهما حتى ان السابيين يبيعهن بها بحبيصة ثم يملكها ان كانت كتابية

او ذات زوج فيها اما لو دخل احدكما دار الاسلام ميتا ميتا علي الكاح **القلم**
الكاح بلفظ البنت والصدق جميعا اما بلفظ التملك والتمتع والعارية فلا حتى لو دخل
بها علي سدا فلها الاقل من مهر الملك ومن التسمية ولو قال اني زوجك بلفظها
قد فعلت صح ولا يحتاج فيه الي ان تقول الزوج قد قبلت وكذا قد خطبتك الي نفسك
علي كذا فقلت قد زوجت نفسي فهذا استحسان بخلاف البيع والحمل **المهر** الكاح
بغير شتمية المهر جائز ولها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها ويرجع في مهر مثلها سواء
عشيرة كانت اخواتها لا يها واما وعمايتها وبنات عمها دونها وحالتها الا ان
يكونا من عشيرتها وبنات عمها ولا ينظر الي نسائها عشيرتها اذا كن في غير بلد مكان
فرضها مهرارز وجها او العاقل فذاك مهرها وان مات قبل الدخول فلها المقتة
ان لم يكن المراجعة في العقد **القلم** اي يوسف الا ولها ما فرض بعده
وان اختلف في المهر فالقول قول المرأة الي مهر مثلها وقول الزوج في الغيب
وان اقاما البينة فيمنه المرأة احق وكذا اختلف احداهما مع وزنة الاخرية و
ابو يوسف قول الزوج والموزنة من بعده الا ان يثبت شي يستلزم فلا يصرف اما
لو ماتا ثم ادعت وزنة المرأة مهرها ومحمد الزوج قاله استحسن ان يعلم
ولا انقض شي لهم دخل بها ولم يدخل الا ان تقوم البينة على اصل المهر فوجز
وقال صاحبها لها المهر كونه وجها علي خادوم او بنت محب منه الوسط وعف
اي خفيعة للبنت اربعون ديناراً وكذا الخادوم ولو تزوجها علي وصيف ابصر لها
خمسون ديناراً وان اعرج وصيف ابصر لانيه ذلك جاز ولا ملك اليه
محبة بيت شتر من بيتهم وفي ملك الشمام والجمان لها بيت وسط بما يجز
ملك ومن الخادوم ما يعرف ملك وسطا ولبنة في المهر خيار روية ولا رد يجب
ما لم يكن فاحشا لو استحق المهر وملك قبل التسليم لها عليه قيمته وكسب المهر والولد
قبل التسليم للمرأة اما لو اخرج الزوج مهرها قبل التسليم فله الاجرة بنصف
وان ملكها قبل الاحول ولو قبض المهر بنصف الاصل والولد وكذا الحكم في
السوايم والادسا والاشجار فغارها اما ان ملكها بعد القبض فالولد والشر
كلها لها فلزوج عليها نصف قيمة الاصل الذي دفعه اليها وان ملك الزيادة
وانتقص الاصل بالولادة فلزوج ان ياخذ منها نصف قيمة ما دفعه اليها يوم
دفع او ضمنها وكذا ان حدث بالمهر عيب في يده بخش فلها ان ياخذ نصفه

نقصا من غير تضمين نقصا او ضمنته نصف قيمته يوم التزويج وان كان العيب بفعل الزوج
واختارته نصف المهر ناقصا ان تضمنته قد لا تقصا وان كان بفعل الاجني اخذت من الاجني
قد لا تقصا مع نصف الناقص وان شئت اخذت من الزوج نصف قيمة الاصل يوم القدر
علي ما ذكرنا ولو كان العيب حدث في يدها فلها نصفه ناقصا او ضمنها قيمته يوم قبضت
سوا حدث العيب قبل الطلاق او بعده قيل الحكم بفعلها او سواها لو كان بفعل اجني ليس له
الا تضمينها نصف قيمة المهر يوم قبضت وان كان المهر جارية في يدها الزوج ولدت وادعي
الولد لم يصيد فحتى لو طلقها قبل الدخول فلجارية وعقرها بنتها نصفان ولم تكن لجارية ام
ولده ولم يثبت نسبه ولم يبيع الولد له ولكن يبيع لمرء في نصف قيمته **وذكر في كتاب**
الدعوي بئنت نسبه واموينة الجارية وان اردت في يدها جنة في يدها فلها
الجارية وعليها للزوج نصف قيمتها يوم قبضت وقال محمد للزوج نصفها زانية الاتري
لو كانت زانية قبل الدخول لكانت نصفها زانية حتى لو استهلكها الزوج ضمن نصفها
مع الزانية اما لو هلكت لا يضمن الزانية لو اعتقت الجارية في يدها الزوج جاز بالطلاق قبل
الدخول وجع عليها ينصف قيمة الجارية وكذا ان اعتقها بعد ما قبضت ولو اعتقها الزوج
بعد الطلاق لا يبع وان قضى القاضي بنصفها بعده وانما يصح اعتاقه بعد القبض ولو
وطئها رجل قبل القبض لامة وعقرها بين الزوجين بالطلاق قبل الدخول وما وهب
لمهر فمؤدرة خاصة وقال ابو يوسف بنصف بينهما ولو تزوجها علي كذا من الابل او غيرها
من الاثواب المرونية او غيرها من الاخماس فلها الوسط ولو جابغيتها دناير
او دراهم اجزت علي قبولها وان تزوجها علي عروضا دراهم اقل قيمة من عتق دراهم
يكمل عشرة فان طلقها قبل الدخول لها نصف العروضا وان لم يكن مستفي فلها المقتة وادعي
ما جره عليه ذرع وخار وملحفة يهودي ارضي الا ان يكون مهر مثلها اقل من ذلك فلها
نصف مهر مثلها ولو تزوجها علي ثوب او دابة او دار ولم يذكر جنسا او لا ينسب الي دار
معلومة فلها مهر مثلها وكذا تزوجها علي ما في يدها او علي ما في يدها او ما تملكه او علي
ما يخرج من ارضه العام او علي ما يكسب غلامه ولو تزوجها علي دن برخل فاذا هو خمر فلها
مهر مثل عتقه وقال صاحبها لها مثل الدن حل وسط ولو تزوجها علي جارية فولدت في يده
الزوج ان مات الولد وبلا م وفا فلا شيء علي الزوج وان لم يكن وفا وظهر نقصان الولادة فاختا
فلها الخيار ان شاءت اخذتها او تركتها واخذت قيمتها يوم الزوج وكذا ان قبل الزوج الولد
الا انه ان لم يكن وفاضها نقض لو اخذت رهنا بالمهر فمهلك عندها هلك بالمهر وبالطلاق

قبل الدخول خمنت نصف صداقتها وان كان المهر غير مسمي ضمنها
 من صداق مثلها ما زاد على النقطة ولا يرجع عليها بشئ من
 الدار بالطلاق قبل الدخول وانما يرجع ينصف الدارها هنا
 وان زاد في مهرها جازت ان تدخلها ومات عنها اما ان طلقها
 قبل الدخول بطلت الزيادة لو تزوجها في السر على مهر
 وسمع في العلانية اكثر منه لخذ بالعلاقة الا ان تشهد
 عليها او على وليها ان المهر الذي في السر والعلانية سميه
 جاز والمهر ما سمي في السر ولو تزوجها على الف درهم
 على ان ردت عليه عبد لجاز كيف ما كانت قيمة العبد
 اقل من الف او اكثر فأت طلقها قبل الدخول قسم الف
 على قيمة العبد وعلى مهر مثلها فما اصاب قيمة العبد
 فحقوقها من العبد وما اصاب المهر ردت
 عليه نصفه ان قبضته اما لو تزوجها على الف
 على ان ترد عليه الف فلها مهر المثل وان تزوجها
 على الف درهم على ان ترد عليه مائة دينار
 فان تقايضا قبل ان يتفرقا جاز فان طلقها
 قبل الدخول قسمت الف درهم على مائة دينار
 وعلى مهر مثلها فما اصاب المائة فهو لها وما اصاب
 المهر ردت نصفه اما لو تفرقا قبل ان يتقايضا
 بطلت حصنة الصوف وحصنة المهر ثابتة
 ولو تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى
 الفين ان كانت او على الف درهم ان اخرجها من الكوفة
 وعلى الفين ان لا يخرجها فالشرط الاول جاز ولها تلك التسمية ان وفا ومهر
 المثل بخلاف الباقي والافين ولا ينقص من الف فتسمية الاولى صحيحة ان صح
 وفا والثانية لا وبالطلاق قبل الدخول فلها نصف ما في التسمية الاولى
 هذا قول ابي حنيفة وعند هذا الشرط ان
 جاز ان علي ما اشترط ولو تزوجها على الف درهم

وعلى ان يدي

وعلى ان يديها لها مديونة فلها مهر المثل لا ينقص من الف وبالطلاق قبل
 الدخول نصف الف ولو تزوجها على الف ورجع والفتى فان كان مهر مثلها
 اقل من الف فلها الف وان كان اكثر من الف فلها الف وان كان اكثر
 من الف واقل من الف فلها مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول لها نصف
 عند ابي حنيفة وعند ما مهرها الف ونزل على هذا العبد الا ينصف او يجل سند
 العبد المحبشي وبالف للاف قبل الدخول لها نصف الحبشي عند فانه
 الاقل وعند ما لها الحبشي في كل حال الا ان يعطيها الزوج افضل منه الا ان
 لو طار تزوجك على ان اعطيك ابها شيئا كان له ان يعطيها ما يشاء منها
 اما لو طار ابها شيئا انت لها ان تاخذ ابها شيئا لا يمكن منعها وان تزوجها
 على حكمها جاز ولها حكمها الا ان يجل بما كثر من مهر المثل فلها مهر مثلها وكذا ان
 تزوجها على حكم الا ان يجل بما قل من مهر المثل فلها حينئذ مهر المثل الا ان
 يرضى بما قل وان تزوجها على حكم اجني ان حكم بمهر المثل صح وان حكم بما قل
 او بالكثر منه لا يجوز الا ان يرضى بذلك ولا يجب المهر على الكولي والكولي
 العبد ما لم يضمن وانما يجب على الزوج لو تزوج المحزون حرة على عيب مهر
 او على مائة ثم اسلم فلا مهر لها اما لو تزوجها على ماله قيمته فلها ذلك حينئذ
 تزوج حرة مهر معلوم ثم اسلم ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى اما
 اذا لم يسميها فلها المنة فكذا الزميا ان رجك تزوج امرأتين على الف ورجع
 بهما بينهما على قدر مهر مثلها حتى لو طلقها قبل الدخول فنصف الف بينهما
 على قدر مهر مثلها اما لو كان نكاحا حديما فاسد بوجع ما فكل المسمى الذي صح
 نكاحها فان دخل بالتي لم يسمي نكاحا فلها مهر مثلها وكذا الف للآخرى عند
 عند ابي حنيفة وعند ما ينقسم الف بينهما على مهرهما فما اصاب التي صح نكاحها
 فهو مهرها ولو تزوجها على عبد وكلم اليها ثم طلقها قبل الدخول وقد جنى العبد
 عند ما جناية فالزوج بالخيار ان شاء اخذ نصفه ثم دفعه او قد يده ثم لم
 يرجع عليها بشئ من قبل الجناية وان شاء تركه واخذ منها نصف قيمته وكذا
 ان كانت الجناية في يد الزوج فلها الخيار كذلك ولذلك ان لم يملكها **الخيار**
 ليس فيه النكاح خيار شرط ولا خيار روية ولا خيار الرد بالعيب وان غش
 فان كانت رتعا بينا وخشي موثقا من عبد على رضى الله عنه وكذا القرون و

والجذام والجنون فان النكاح لازم مع هذه العيوب وكذا لو كان العيوب من جانب
 الافرقة فلو كان في حصة واحدة فان وجوبه مجزئ وما او مجزئاً مطلقاً او غير ذلك
 بحال لا يكتفى العام فلهذا الجواز كافي في العفة وذلك لشرط احدهما السلامة
 من العي والفساد او اشتراط الجمال والبركة فاذا كان بخلافه فلا خيار فيه
 ولو اعتقت المتكوبة انتم كانت او مكاتبه فلهذا الخيار ان شئت معهما وان
 شئت فارقته وان اختارت الفرقة قبل الدخول فلا مهر لها وليست
 مدعى الفرقة بخلاف **الحبيب** لمخاض عن عمر وعلي رضي الله عنهما ان
 يوجب العتق سنة فان وحك اليها والافرق بينهما ان شئت ومن يخلقه
 بآية ولها المهر والعدة لانتم وانما التاخير عند التاخير ويوجب من اليوم
 الذي دفع اليه فان اوجع الوصوب بعد سنة ومن يفرق فان كانت طهراً
 فلهذا الخيار النساء تجزئ الواحدة العدة والثنتان والثلث افضل فان قلن
 مع كبر فان التاخير بخير ما بين المتام وبين المفارقة وان كانت ثيباً فالقول
 قول الزوج مع بنية انه وحك وكذا ان وحك اليه عتقها ولم يحك اليها
 اما لو عتقها مرة ثم انقطع فلا خيار له ابدأ والجنون اذا خلا بمراة فلهذا
 نصف مهرها عند ابي يوسف ومحمد وعليها العدة استحساناً وعند ابي حنيفة
 لها المهر كاملاً وبني رافعت الى التاخير انه مجزون خيراً ساعيتين من
 خيرة ما جيب وتلك الفرقة تطلقه بآية والنكاح كالعقود ولو تزوجت
 واحداً من هؤلاء مع علمها بحاله فلا خيار لها ولو علمت بحاله بعد النكاح فاقا
 معه ولم يرافعه فليس ذلك وليك الرضا ما لم يترك رجعت المتام معه
 عند التاخير وكل فرقة من قبل الزوج في طلاق الا الردة عند ابي حنيفة
 وقاب محمد بن حلاف ايضاً وقاب ابو يوسف الفرقة برونه واباه
 الاسلام لدين اسلامها ليدل بخلاف ولو وحك اليها في نكاح فصارها
 لم تزوجها فلم يحك اجل ايضاً وكذا المختار ان وحك اليها والا وحك كالعقود
الشمار والشمار ان يتوب الرجل او وحك زني على ان تزوجني
 ان يحك يكون مهرها واحدها نكاح الا خرب فلهذا النكاح جائز وكل واحد
 منها مهر نسكها وكذا في عتقها من الضرايات والاماء كما لو تزوجها وحك
 مهرها لخلاف من تحتها جاز النكاح ويجب مهر المملوك وكذا لو جوبت النكاح

صلاة الشمار
 وحك

مهر الم بغير مهر وكذا العتق من الجنابة وكذا لو تزوجها على غنى او على ملأ
 امرأة اخرى غنى ووقع الطلاق بالزوج اما لو تزوجها على ان تفسد او يفتق
 فلم ينجح بالزوج حتى يفسد **الحاكم** للرجل المهر ان تزوج اربعاً من الاماء
 مسلمات كن او كيات لو تزوج امر بغير اذن مولاهم ثم تزوج حرة ثم احاز
 مولاهم النكاح لم يجز ولو تزوج امر بغير اذن مولاهم ثم اغتصبها ولم يعلم بالنكاح
 لم يزم النكاح بالعتق ولا خيار لها والمهر لها ان لم يدركها قبل العتق وان
 كان وحك بها فله مهر كلالها اما لو باعها او وعتبها وسكها او ماتت فزوجها
 انه يحك النكاح وان احاز مولاهم فان وحك بها فالعتق كما كنها يوم الويل
 والشهود بخير عند العقد لا عند اجازة المولى كما جاء في المولى اجبار العتق
 والاقامة على النكاح وقاب ابو حنيفة لو اعتقت تحت زوج فلهذا الخيار
 وان اختارت زوجها فالمرسديك وليه للزوج ان يطمعها عن مولاها
 ولكن متى وجد حرة وفراغاً قضى ولحقه ولو باعها المولى في مكان لا يغير
 الزوج عليها فلا مهر له على الزوج وكذا ان قبلها عند ابي حنيفة وعند
 المولى مهرها اذا قبلها كما لحزة قبلت نفسها لا يقطع مهرها لو اراد ان تزوج
 امرأة فاحزها ان انما حرة فتزوجها بنفسه على انها حرة فاذا امي
 انتم ضمن الزوج قيمته الولد ولا يرجع على المخبر بشئ ولكن يرجع على لآية
 قبي اعتقت بقيمة الولد وضمن الزوج العتق للمولى والمستسعاة كما كنها
 متى ادت وعتقت فلهذا الخيار ولا يجوز نكاح لآية والموترة وام الولد
 والمكاتبه في عتق حرة من طلاق بآية او ثلاث عند ابي حنيفة وعند
 يجوز اما ان تحت الحرة من نكاح فاسداً وشبهة جاز بخلاف ولو تزوج
 خمس حواير وارح اماء في عتقه واحزة جاز نكاح الاماء وكذا لو تزوج
 انتم وحزته متكوبة الغير في عتقه واحزة ولو باعها مع زوجها بغير علمه
 ان يرد ما الى خدمته له ذلك وان شرط الزوج ان لا يخدمه فالشرط باطل
 ولو تزوجها على انها حرة احزته به ثم علم انها امته قدرا ونكاحها في النكاح
 فان شاء امسكها او طلقها وما ولدن له وما في بطنها حرة ولكن يضمن قيمة الولد
 لمولاه يوم يتضمن ثم يرجع على لآية با صحت اذا اعتقت ولا ضمان على
 الاب يضمن مات من الولد قبله اما من قبل منهم وانحدر الاب الدية ضمن قيمته

ولومات الاب من غير مال لا يثنى على الولد وان ترك مالا اخذ المولى منه
الولد منه ولا يرجع بغيره الورثة في حصته الولد وكذا الجواب متى كان مولى
الجارية على الولد وكذا ان تزوجت بخير اذن المولى غيبا او اخذ العتق
اغتيا وكذا ان غرت ام ولد ومريضة او غيره منها رجل حر اما لو غرت منها
عبدا ومكاتب او مديونا لغت في ضمان الولد مطلقا ولكن لا يرجع بها اذ
على سواها يثنى وان كان مالا ذونا لا بعد العتق اما لو امرت المولى بذلك
فليس بها الا المكاتب حتى يثنى ولو كان الزوج عبدا او مديونا لم يكن لها الا بغير
النحر واولاده ارضا وقال محمد احرار وعليه فيمنهم اذا عتق ثم يرجع على الذي
غرت ولو كان تزوج باذن سيده فعليه المهر وقيم الولد الساخنة ولو تزوجها
ومو يعلم انها ام ولد او لم يكن انها حرة فولده رقيق ولم يكن مغرورا ولو تزوجها
احد شريكين فلما اخرا ان يبطله وله نصف مهر شمله على الواجب والمزوج
الا قل من نصف التسمية ونصف مهر المالك اما الخلو في النكاح الفاسد
لا يوجب شيئا والاب تزوج امه الصغير وكذا الوصي والمكاتب واما العبد
المأذون والوصي الحر المأذون لا يزوجان ايتها وكذا المصارع وشريك
العتان الا في قول ابي يوسف فانه يجوز تزوج الابن امه ابيه جاز
والولد حرة ولم تصر ام ولده اما لو عصبها وولجها لم تثبت شبه منه ولكن لا حرة
عليه ان اوجي شبهه فان اقر الاب بعتق ولم يثبت شبه ولا تزوج العبد
اكثر من اثنين والحرة والامه فيه سواء وكذا المكاتب والمدير ولا يزوج الا
عبد ولده الصغير والوصي ولا المكاتب عبده ولا العبد المأذون ولا الوصي
المأذون ولا تزوج العبد والمدير والمكاتب بخير اذن المولى ولو تزوج لم
اجازه المولى جاز ولو طلقها قبل ان عبر المولى فهو ماله للطلاق وزد له فلا
تقع ولا يلحقه الا جازة بعد الطلاق وانما اذن مولاه بتزويج التي طلقها لمثلا
قبل الا جازة مكره له ولم يفرق وقال يوسف لا اكراهه ولو اعتقه قبل
محركه جاز وعنه بمنزلة اذنه ولو باعه فاجاز المشتري ذلك النكاح
جاز وكذا الوصية او مات مورثه وارثه فاجاز وان اذن له في النكاح فنزوح
بما تبت في عتقه لم يخر ولامه منها الا ان يقول المولى عينت امراتين
فجاز نكاحها ولو اذن له فنزوح نكاحا فاسدا ودخل بها احد المهر حالة

الرق عند ابي حنيفة وعندهما بعد الرق وله ان يتزوج
نكاحا مستقبلا صحيحا ولو اجاز المولى نكاحه بعد ما تزوج
ودخل بها فعليه مهر واحد وكذا لو اعتقه مكان الاذن هو
والقياس ان يجب عليه مهرات ولكن في الاستفسان يجب
ما سمي ولو لم يخره المولى وفرق بينهما بعدما دخل بها فلا مهر
عليه حتى يفتق ولو زوج امته من عبده بشهود يغير مهر جاز
ولا مهر لها عليه له عبد نصراني اذن له في التزويج فاقامت
عليه امرأة شاهدين من النصرانياته تزوجها وهو بحجر احررت
ذلك كما تشهد عليه ببيع او شرا اما لو كان العبد مسلما والمولى كافرا
لم يخر شهادتهما ولا يتسري العبد وان اذن مولاه وكذا
المدير والمكاتب والمستسعي عند ابي حنيفة عبد بين شريكين
ليس لاحدهما ان يزوجه بغير اذن شريكه ولا يتزوج المصارع
مولاة وان قل ملكها في رقبته وكذا المولى لا يتزوج بامه
له فيها شيء من ذلك ولا يجوز ان يتزوج بمكاتبته فان وطأها
يجب عليه عتقها وكذا المكاتب لو تزوج بمولاة ودخل بها فعليه
مهرها ولو تزوج عبده ابنته جاز فان مات مورثته فسد النكاح الا اذا
يكون مكاتبيا لا يفسد فان ورد في الرق فيفسد بخلاف ما لو اراد المكاتب
ان يتزوج لها بعد موت المولى لم يخر ولو رد بالعجز في الرق بعدما دخل
بها سقط مهرها قد حصنها ولو اشترى رجل مكوثه بطل النكاح وعليه
المهر لبايعها اذا دخل بها قيل الشرا لو تزوج حرة علمي انه حر ثم علمت انه
عبد ماذون في التزويج لها مطالبة الفاقة عند الفاضي وعليه مهرها وان لم
يدخل بها اما لو تزوجها ولم يخبر انه حر لا يفرق بينهما متى علم انه عبد الا
ان فعلته المرأة بنفسها فلا وليا ان يفرقوا بينهما **الرضاع** الرجل لا يتزوج
امرأة ابنه او ابنته من الرضاع وكذا نوافله واجدادها ولو طلقها ولها ان تزوجت
باخر فخلت له الثاني وتزولها لثاني الا وحشي نكح عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف ان عرف ان هذا اللبن من الحبل الثاني فهو من الاخر وقال احمد استحسن ان
يكون منهما جميعا حتى تضع من الاخر فحرة الرضاع تحصل قليلا كان اللبن وكثيرا

مضمه او مضين او سوط او حولا ولا تخل اخذه من الرضاغة ان كانت اينة التي
 ارضعته او اينة زوجة الذي منه الكين ولا اولاد هذه الموضعة واولاد هذا
 الزوج ونوافله ولا عنه وخالته من الرضاع ولا رضاع بعد الفصال وانما الرضاع
 في الحولين وبعدها الى سنة اشهر فطم في هذه المدة او لم يطم عند ابي حنيفة
 وعندهما لو زاد على الحولين يوما فليس برضاع ولا يفسد نكاح امرأته التي ارضعته
 وابنتها ايضا وكذا اخ الفلام ولا يجمع بين الاختين من الرضاغة وابنتها وبنت
 ابنة اختها او ابنة اخيهما وكل امرأة كانت محرمة منها من الرضاغة ولا يجوز شهادة
 امرأة على الرضاع اجنبية كانت وامرأه الزوج حتى يشهد عليه رجل وامرأتان
 عدول فحينئذ يفرق بينهما وكذا لو خطب امرأة فشهد رجل وامرأة عدلة قبل عقد
 النكاح انهما قد ارضعته فهو نكاح صحيح ولو تزوجها واخذ بالثقة فهو
 افضل ولا يكره للمكرهين فارضعته فهو رضاع وليس امرأة مينة رضاع بخلاف
 ما لو جامعها بعد موطنها لا يثبت حرمة الفصاهرة ولو طلع لبن امرأة في طعام فانضجت
 وتغير اللبن بالنار لا يحرم اما لو لم تحس النار بنظر كاد الطعام غاليا لم يحرم
 وان كان اللبن غاليا فلا يكون رضاعا ايضا عند ابي حنيفة خلافا لما لو جعل اللبن
 في دواء وجربا واسطه والابن غالب فهو رضاع ولا يزوج على الفتنة ذات
 محرمة منها ولو تزوج رجل صبية فارضعته امه من الرضاع او الولاد او اخته نسبيا
 او رضاعا وامرأة ابنة لبني ابيه نسبيا او رضاعا حرمت عليه ولها عليه نصف المهر
 ويرجع الزوج على التي ارضعته ان تمردت الفساد اما ان لم تمرد الفساد وادارت
 الخير لم يرجع والقول فيه قولها ما لم يظهر منها تفقه الفساد ولو ارضعته ام عمة الصبية
 لم يضر نكاح الصبية ولو تزوج بصبيتي فارضعتهما امرأة على التفاق حرمتا عليه اما لو كن
 ثلاثا حرمت الاوليين والثالثة امرأته واما لو ارضعته من صاخرى جميعا ولو تزوج امرأة وحسين
 فارضعته المرأة على التفاق حرمت الصبية الاولى ولا مهر للمرأة ان كانت غير مدخولة وللصبية نصف
 المهر على الزوج وهو يرجع به على الكيسة ان تمردت الفساد والصبيبة الاخرى امرأته فالاولى لا تخل
 له خفي فارق من الاخيرة اما المرأة الكيسة لم تخل له واحدة من ابدا اما لو كانت
 مدخولة حرمت جميعا والكيسة مهرها وكل واحدة من الصغيرتين نصف المهر
 ولا تخل له واحدة منهن ابدا ولو قران هذه اخته او امه
 او ابنته من الرضاغة **ثم اراد الزوج**

لها

بها وقارب او تمت او اخطأت او سببت وصدرت المدة فبها نصرة فان ولد ان
 يتزوجها اما لو اخطأ على اقاربه فزوجهما يفرق بينهما اما ان اقربت المرأة
 انه اخوه من الرضاغة ثم تزوجها فبها ان يفرق بينهما بحكم النكاح
 ولا ينفق المرأة على زوجها ولو اقرب الرجل نكاحا ولا ينفق عليه ثم تزوجها
 ثم اوجع ان اخطأ في اقاربه لم ينفق ففرق بينهما ولو اقربا جميعا ان ذلك
 ثم اكد به انفسهما وقالوا اخطأنا ثم تزوجها فبها النكاح جائز ولو تزوج امرأه
 ثم قال بعد بي اخطأ او ابنتي من الرضاغة ثم قال او تمت ليس
 كما قلت استحسنيت ان لا افسد نكاحهما ولو سببت على هذا الاقرار ففرق
 بينهما ولو جحد لم ينفقهم ولو اقرب وقارب انما حق وما او تمت ثم جحد قال
 او تمت لا اقبل منه وكذا التوقاف من ابي اوانحنى وليس لها نسب معروف
 ثم قال او تمت صدق ولو قال لامرأة خدرة ابنتي من نسب وثبت عليه
 ولها نسب معروف لم اقرق بينهما وكذا التوقاف من ابي واما معروف
 ولم يثبت لها نسب معروف وقارب ابنتي ومثلها يولد لثقله وثبت عليه
 فزوت بينهما اما لو اقربت به المرأة لم يفرق بينهما **الاحصان** قال لا يحصن
 الرجل المسلم الا المرأة الحرة المسلمة متى دخل بها ولا يحصن الصبيبة وان
 كان مثلها بحكم ولا الامة ولا المجنونة ولا الزميمة وكذلك المرأة المسلمة لا
 يحصنها الزوج العبد والمجنون وغير البالغ اما التيمم للزوج المأين
 ويحرم المصاهرة يقع بجميع مولاة والحرمة التي هي ورثتها
 او باب مطلق بوجوب العدة والمهر ولا يقع بها الا حصان الا ان اقر بالجماع
 لزمها حكم الاحصان وان اقر احدما صدق في نفيه خاصة ولا يحصن المحض
 والعين المرأة الا ان يحصنها وكذا الرثا لا تحصن زوجها ولا يقع الا حصان
 بالجماع في النكاح العاقد لو دخل المحض بمداينة او دخل بالمحشي فبها
 حصان وبالأرثاء ملك الاحصان ولا يعود الا بالجماع جديده بعد الاسلام
 وكذا الكافر اذا أسلم والمملوك اذا اعتق ولو جامعها بعد الصنف ولم يعلم
 بالعتق يقع الاحصان واذا اولدت منه وذكر الزوج الدخول فبها حصان
 والولد ثنا عدل ذلك لو اقرت المرأة بالدخول وانكر الزوج ثم قارضا
 حل لزوجها الا ان الذي طلقها لمسا ان صدقها وكذا ان انجبر غيبا كانت



تتمه ولو لم يفرق بين الجرح وكلف اقوال الزوج الذين فاز بها لم يحك الاول وتوفات
قد علمتني زوجي اومات عيني وانقضت حديثي حل مجالها وتوفات
لمرأة تزوجتك شهرين مشهورين ومهرلا يجوز عند ابن حنيفة بمنزلة المتهنئة
الزوج قال ادعى كاح امارة واقام البينة عليها واقامت اخنها البينة
انها امراته قال الزوج فوب الزوج والبينة بينهما صدقة المرأة او لم تصدق ولو اقام
الرجل البينة بنزوح احديهما ولا يعرف حينها عند ان الزوج يقول بغيره
فان صدقة في امراته وان جحدت فلا نكاح بينه وبين واحدتهما ولا يثبت
على المرأة التي تزوجت كاحا في قول ابن حنيفة وكذا لو اقامت المرأة ان احد من
الرجلين تزوجها غير معين ومما يكران ذلك فهو بالحكم ولا مهر على واحد
منهما اما لو ادعت على احد هما وادعت انه طلقها قبل الزوجين وادعت
صنف المهر استخلفته على صنف مهرها وان ادعت الزوج على كل المهر
فان لكل من السمين لزمه ذلك ولا يثبت النكاح لو ادعت اخن ان تزوجها
وكل واحد من البينة ان تزوجها او لا فائهما صدقتهما الزوج في الاول في
امراته ويصدق بينه وبين الاخرى بخير مهران لم يدخل بها اما لو جحدت كاحا
او قال تزوجتها ولا ادري ايتهما او لا يعرف بينه وبينها وعليه صنف المهر
بينهما في الموضوعين ان لم يدخل بها فان كان ذلك باحديهما فالحكم المهر وبني امارة
فان قال بغير الاخرى فذلك الاول في قرب بينهما وبينه ولزمه مهرها والاخرى
امراته ولو اقام رجلا من كل واحد منهن على امراته فان كانت في
بيت احد هما او دخل بها في امراته لا ان يقع الاخر البينة ان تزوجها قبله
وان لم تكن في بيت احد هما انقضا اقام البينة انه اول فهو الحق بها وان لم يكن
لها بينة فلا يما اقرب في امراته فان لم يقو بشيء فرفق بينهما وبينها بل مهرها لم يدخلها
بها وان جاءت بولد لزمها جميعا سقلا عنه ومرت عن كل واحد ميراثا ابن
كامل ومرت منه كلا واحد صنف ميراث الاب فان مات احد هما يورث الاخر من
الولد ميراثا ابن كامل ولو اقرت المولى لا حدما انه الزوج لزمه الولد جاحصة
ولو ماتت قبل ان يقو بشيء فعلى كل واحد منها صنف ما يسمي لها من المهر وكان
ميراث الزوج ساكنها بينهما ولو مات احد هما تقاتل الميت هو الزوج الاول
صدقت فلها المهر في ماله والميراث امرأة تزوجها رجلا في عقد واحد لا ينفق

ولا خيار لها وكذا في الذميمة والحريصة ثم اسما ولو كان لا حدما ارجح سنوة هي للزوجة
لا سنوة له وعليه ما سميها لها جميعا فان تزوجها على الف ويسمى كلا واحد منهما
لنفسه جاحصة لم يلزمه الا حصة واحدة والكاح الفاسد لا يقع به حرمة المصاهرة
النفقة قال اذا خا صرت زوجا في النفقة فوصف لها عليه في كل شهر
ما يكفيها بالمعروف من النفقة والكسوة ما يجلها الشتاء والصيف والحادوم واحد
ان كان لها خادم وذلك على الموسر قدره وعلى المقنن قدره على قدر غلة البسر
ورحمة نفوم ذلك قيمة بالمعروف فان كان معسرا فوصف لها كل شهر اربعة دراهم
او خمسة او ما بين ذلك والحادومها ثلث درهم اقل او اكثر منه اما نفوم
عليه الثوب الذي ليس فيه فضة نفوم للزوجة قيمة ما يكفيها وما لا بد منه من
الادام والرخس والحادومها ان كان والكسوة على المعسر وربع يهودي وملحمة
ونجار سا بوري وكسيت كما رخص ما يكون والحادوم في الصنف قيمته ثلث ذلك
وازار واللداء ودرع ثلث ذلك وملحمة ونجار وان كان موسرا فثمانية دراهم
او تسعة بوسع عليها في الطعام والادام والحادومها ثلث دراهم واربعة ونحوها
والكسوة لها في الشتاء درع يهودي او صوري وملحمة ونجار بوسم
وكسيتا بسمان والحادومها قيمته ربع وازار كواشب وكسار خيش وفي
الصنف فلها درع سا بوري ونجار بوسم وملحمة ثمان والحادومها قيمته ثلث
ذلك وازار ولا يجد ذلك الكسوة مالم يتخرف ما عودها او يبلغ الوقت الذي يلبسها
وان كان الرجل من احد النخبا المشهورين فلا امراته خمسة عشر درهما في كل شهر
والحادومها خمسة ولها من الكسوة في الشتاء درع يهودي وملحمة مروت
وجهم فولا ودرع خرو ونجار بوسم والحادومها قيمته وازار وجهم
وكسيتا وخفين قال محمد بن جعفر النعمان على الكفاية لا على الدرهم لطلقة قوار
السعر اما الكسوة كما سمي في الكتاب ولا يجوز منه كسيت بالنفقة وليس لها ان
تخاصم في نفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض وكذا لو استدارت عليه
اما لو صا لحنه على نفقة كل شهر او فرضها الفاضل فلم يصح اليها المفروض
واستوانت او لم يستدن اخذته نفقة ما مضى وان كان لها ولد فطلقت نفقة
فرضه عليه للصغار وللنساء والرجال الرضى مفروض بخلاف الذي لا ضمان
بهم من الرجال فلا نفقة لهم عليهم ويخرج نفقة الكبار الذين يربى اليهم ان كانوا غفلا

ونفقة الصغار اليه المودة فان كان الزوج مفسرا فنفقة الصبي في كل شهر للامانة
ورسمه اليه المودة وراعى قدر ما يكفيه للتقوت لمعامه وادامه ودينه والكسوة كما دلت
ما يلزم من ثمنه في الشتاء والصيف فيصير رطلين او يهوديه وفي الشتاء فباحثوا
او فودو وخفيف وفي الصيف ازار ونفقة الابنة الكليزة اربعة دراهم في الشهر
ونحو ذلك وفي الشتاء فيصير يهودي او درع وملحفة رطلين وكساء او لحاف
وفي الصيف درع وملحفة وحمار وللزوج الزينة اربعة دراهم وفي الصيف يهودي
وازار وكساء ولحاف في الشتاء وفي الصيف ازار وملحفة وللصبيان
في الشتاء من اللحف ما يصلحهم وان كان الاب موسرا يوسع في النفقة
واحين في الكسوة على ما يريد الحاكم بالمعروف ولو صالحته المودة زوجها
على نفقة لا يكفيها فلها ان ترجع عنه وتطالب بالكفاية واذا ايسر المفسر صديقا
فرض النفقة نحو ان ينفق المفسر ولو كانت المودة ان تنحول اليه ما
يريد الزوج من المنازل او البلدان وقولا وقاما متهما فلا نفقة لها وان
لم يوف متهما فلها النفقة مع اياها عليه حتى يوفيه متهما ولا نفقة للصغيرة
التي لا تحامع اما لو باغت ما يحامع فلها نفقة صغارا كان زوجها او كبيرا
ولا تؤخذ اب الصغيرة بنفقة زوجها لان يكون حنثا وان كان الزوج مفسرا
لها ان تستدين عليه صغارا كان الزوج او كبيرا ثم يرجع عليه ولا يحسن الزوج
بنفقة الزوجة الا بعد مراقتها اليه القاضي مرتين او ثلثا حين لم يعلم غيره
ومتى علم حاجته على سبيله ولا يجوز بينه وبين مطالبتها ولزومه فان كان
لا مال وراعى او دأب حاضرا وانقطع عن الاداء اخذه القاضي وادى النفقة
والدين منه ولم يبع الحروض الا برضاها عند ابي خنيفة وعند ما يبيعها
في النفقة والدين وان كانت له نسوة فرضت النفقة لمن لكل واحدة قدر
كفايتها مسلمة او كفايتها وانما قد جاوزها المولى ثوبا ولا تزاد الحرة المسلمة على
الذمية ولا الاثم شيئا ولم يفرق القاضي بينه وبينه ولم يجبر على الطلاق
لغيره عن نفقته ولكن بما ترضى بالاستدانة عليه وبموه الاثمة ان نحلى
مولاهما بينها وبين زوجها ولا يستخرجها فتي استخرجها بعدد ولم يحلها سقطت
نفقتها اما لو لم يستخرجها ولكن بقيت عنده فلها النفقة وانما سقط نفقتها
باستخدامه اياها ونفقة الحرة واجبة عليه وان حثت او اصابها بلا عيب

ذلك

ذلك من جماعها او كبرت لا تسليع وعلينا بخلاف الصنف ولا نفقة في الكساح الفاسد
وفي عدته والقول قول الزوج انه فقير والبينة بينه المودة انه عني اما لو سألته
القاضي ان سيبك في السر عن سبائك لا يجب ذلك على القاضي وان فعل فاحره
واحد سبائك لا يجبره على النفقة الا ان يجبره رجلان عدلان كما في الشبهة وان
و يجبر ان انهما علمتا ذلك وان اخبرتهما رايهما لم يأخذ بقولهما وان اقام البينة
على انه مفسر واقتاتت البينة انه موسر اخذنا بيعة المودة ولو كان له على زوجته
دين واراد ان يحتسب من نفقتها جاز وان اخطا ما شئ بعد ما فرضت
النفقة وقار سون المهر وقالت بجمع من النفقة فالتقول قوله كما هو في قضاء
سائر الديون المختلفة ولو اختلفا فيما وقع عليه الصلح والحكم من النفقة فالتقول
قول الزوج والبينة بينه المودة فان كان الذي اقرب الزوج وحلف عليه لا
يكفيها مبلغ الكفاية في الموسر ولو اخذت منه كذبا بالنفقة كل شهر لم يلزم
الكفيل الا شهرا واحدا فان لم يوف وقاما الموصف نفقة سنة يلزمه ولذا قال
اما حنا من لفتقك اذما عشت فهو كما قال وان فرضت النفقة ثم مات
احدا بعد مضي شهر لم يأخذ النفقة لم يؤخذ شيئا منها بخلاف حراج الراس ولو
اختلفا فيما مضى من المدة من وقت القضاء فالتقول قوله والبينة بينهما وان
بغت بثوب فقال الزوج من الكسوة فالتقول قوله الا ان يقيم المودة البينة انه
مدرية منه وان اقام البينة فالبينة بينه الزوج ولو جعلت بحري الكسوة
لا يجب عليه اخري حتى ياتي الوقت وكذا ان عانتها ولعبت غيرها للكسوة
لها حتى تضي الوقت الذي يحرف فيه لو كان معها نفقة الشهر الاول فلها ان
تطالب نفقة الشهر الذي دخلت ولو انفق من مالها بعد ما فرضت لها
النفقة عليه لها ان ترجع على الزوج بما مضى وفي الرحم المحرم ما ينفق منه مال
لم يكن له ان يرجع على الذي فرض عليه شيئا مما مضى ولو كان زوجها غائبا ولم
ماك حاضرا فطقت النفقة فرضا لها فيه بعد ان حلف انه لم يعطها نفقة
ويؤخذ منها كغيرها بالنفقة فان قدم الزوج كان على حجة ان كان ارسل اليها
شيئا وكذا الدين له على رجله ولو دعيه بعد ان تقرأ بذلك وبانها امراته
فان جحد الم يفتك من المودة بينه عليها واما ما لم يكن له مال حاضرا فحرف
لها نفقة ولا خصم معها ولا اربع في ذلك عروضا وينفق عليها من غلة الدار

والعبد ومجملها الكسوة من ثياب ان كانت له وكذا سجدتها لمعاش ان كان له لمعاش و
ما خرمها لغيره بجميع ذلك فان رجع الزوج واقام البينة على فصول نفقتها لهذا الوقت
فالكفيل ضامن لنفقة فان لم يكن له بينه وحلفت المرأة لا شيء على الكفيل وان
تكرر لزومها ولزمها الكفيل ذلك **النفقة على المأموك** يعرض على العبد نفقة امرأته
قدر ما يكفيها ويكون ديناً في رقبته فان اجتمع ما سحر عنه بيع العبد ان لم يوجد
مولاه حرة كانت امرأته او ابنته اما المذنب والمكاتب سعيان فيه ولم يجد على نفقة
ولده فيها وان كانا مكاتبين كانتا حرة لمولين واحده نفقة الولد على الام وارث
الجنابة عليها وميراثها لها **اداء ولي** اتمه فولدت منه فانه يجبر على نفقة وارث
الجنابة عليه وميراثه لها **اداء تزوج العبد** والمكاتب والمذنب بخير اذن الحول لا نفقة
عليه ولا مهر فان عتق جاز الكفاح حين عتق ووجب المهر والنفقة فيما استعبد
والامنة والمذنبه او ام الولد تحت محرراً وعبد لا نفقة لها وان دخل بها كالم
سويها معه يتب وان كان لها منه ولد لا نفقة عليه للولد وانما يجب نفقة على مولاي
الام اما المكاتب لا يحتاج اليه التوبة او ليس له ولا كما ان يستخذمها **على الزاني**
على الذي نفقة امرأته بالمعروف واذا كانت ذات محرم محرم منه وذلك في دينهم
كالحق قبا **توق** ابري حنفية وعندنا لا يعرض في المحرم بك خوف بينهما متى طلب
احد منهما ذلك ولا يجوز لهم الا بما يجوز لاهل الاسلام ما خلا النكاح بخير شهوة
فانما يحضره ونفقي بالنفقة اذا سلم وان ابنت امرأته الاسلام يعرض بينهما ولا
نفقة لها في العدة اما ان اسلمت بي وادى زوجها الاسلام يعرض بينهما وعليه
نفقتها في العدة والسكنى ايضا واذا خرج احد الحريين بكلمة لم يخرج الاخر بعده
فلا نفقة لها **للطلق** لكل مطلقة ثلثا ودونه الشلبي والنفقة ما وادت في العدة
ولا يخرج من بيتها ليل ولا نهرا مكنتها عن عمر ربي الله عنه وكذا للبانة بالخلع
والا يلاء واللعان والردة ومما معهما ايها وكل فرقته من جهنم الزوج وان استرط
فيه الخلع ان لا سكنى ولا نفقة كل من كانت لها نفقة يوم طلق ثم صار الى حال لا نفقة
لها فان كانت اتمه فاستخذمها مولاها وابطلك سوسها ثم اعادها الى الزوج ونزل
استخذمها فصار خفها في النعمة اما لو اخرجها المولي من بيت الزوج واستخذمها
حتى سقطت نفقتها فلا طلقها الزوج اعادها المولي بعد الطلاق الى بيت الزوج
فلا نفقة لها فالخبر حالة الطلاق بخلاف الحرة البارئة من زوجها فان لها

ان تزوج واما خذ النفقة ولو خاف الفقر من قبلها لمعصية كما لردة وملا
ابن الزوج على الجماع فلا نفقة لها بحال وان رجعت اما السكنى فواجب
ابا والامنة قد بواضا المولي بيتا فعتقت فاحترت نفسها وبين مخرجها فلها
النفقة وان لم تجامع المرأة في النعمة حتى انتقضت عدها فلا نفقة لها وان كان
الزوج غائبا فاستدانت عليه فاداء قدم لا يقضي عليه شيء في اخر قولي
ابن حنيفة وان نكحوا في العدة فلها النفقة حتى تنقضي بالحيض وبالشهر
عند ابن سب والفقهاء قولها في انتضاء العدة مع يمينها فان اقام الزوج البينة
على اقترانها بانتضاء العدة بدين من نفقتها ومطابا وعنها ابن زوجها في الجماع
في العدة لم ينطلق نفقتها اما ان ارتدت في عدها لا نفقة لها فان بادت ورجعت
الى بيت زوجها فلها النفقة الا ان بادت ورجعت بعد ما لحقت بدار الحرب
او سمعت فاعتقت او لم يحتق فلا نفقة لها حتى تزوج ذميمة عندها وحك
بها ثم لم يلقها فلها النفقة في قول من يوجب العدة على الذميمة ولو اعنت
ام ولده لا نفقة لها في عدها رجك اقوان كالح امواته عليه حرام وقد حك
بها فترق بينهما فلها ما يبي من المهر ونفقة العدة ولا يصرف الزوج على
الطلاق شيء منه والفرقة بغير البكوع بعد الزجواب ايها اخبار فلها بعد
العدة وكذا في التفرقة لعدم الكفارة ولو سرت نفقتها لم يكن على الزوج
شيء ما لم يصح الوقت ولو ارسل اليها بها فزعم الرسول انه اعطاها اياها ما
وجرت معي كان القبول قولها مع يمينها وكذا ان **اداء** ارجى اذ اعطاكها وبين
نكح وان اعطاها نفقة شهر وستة ثم مات احد ما وهي فائمة بيمينها فهي
ميراث عنها وكذا الكسوة للعند محمد فانه يقرب يرد على الزوج من النعمة
والفرقة عندنا حتى تنقضي فيها ان كان غلاما حتى يملك ويشرب ويايس حدة
وان كانت جارية حتى تحيض والرضا مع والنفقة على الوالد وان وجد
يرضعه ياتك فان رضعه الام فارضعه التطير في بيت امه وان اخوته
امراته فكل في اخفى با ما قبل الفرقة فلا اجر لها على الرضا مع ولا لغيره
عالمها في الارضا مع وان لم يكن له اب ولدها وعلم فالرضا مع عليها ان لا تبا على قدر
ميراثها ان كانا حريين وان كان العم فقيرا والام غنية فالرضا مع كله على الام

فان كان لام واح لآب وام وعم اغنياء كلهم فالرضاع على الام والامح ان لا ياولا
يضم مع الاب احدا فيه ذلك فاذا مات الاب فعلى الموارث فيه ذاك الرحم المحرم
ان كانوا اغنياء ولم يجدوا الفقير على نفقته فان كانت الام فقيرة والعمة والخال
غنيين فالنفقة على العمة السكينة وعلى الخالة البيت ومن لم يكن بذي رحم
مصرم فلا نفقة عليه وسوخذ الاب الموصى والوسط لولاءه اذا كانوا اكثر من
واحد بخادم فان لم يكنهم فمخاد من يتوكل في خدمتهم فاذا استغنى الصلام
عن الام بان اكل وحده وشرب وحده ولبس وحده وحاضنت البهارة فالآب
اخفى بهم فان تزوجت اعمى قبل ذلك فابوهم اخفى بهم وام الام بمنزلة الام
بسلمة كانت اولادهم او محوكة وكذا كل كافر من نساء النكاح في منزلة
الام واذا تزوجت الام فام الام اخفى بالمولود ان كان زوجها جد الولد
او لم يكن له زوج اما لو كان زوجها اجنبيا فلا خوف لها فيه ثم ام الاب اخفى
بعدها ان كان زوجها الجد وان كان اجنبيا فلا خوف من الاب والام بعدها
والخالة من الاب اولى بالولد من العمة والخالة من الام اولى من الخالة
من الاب وكل من كان من قبل الام فهو اولى بمن موث قبل الاب فان
كانت خالة وابنة اخت لام فابنة الاخت اخفى واذا لم يكن له من قبل الام
ذو رحم محرم فالعمة من الاب والام اولى بالعمات ثم العمة من الام ثم العمة
من الاب وابنة الاخ اولى من العمات والخالة اولى من ابنة الاخ من الاب
وليس لمن سوى الام والمحدثين خفي بالولد بعد ما اكل وشرب واراد جوده
جارية كانت او غلاما وعن محمد اذا لم ينجس احد الشبهة عند الام والمحدثين
فالآب اخفى بهما ثم بعد الاب الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب وان اجتمع
الاخوة لاب وام فافضلهم صلاحا وورعا اخفى به فان كانوا سواء فاكبرهم
اخفى ثم الاعمام بعدهم ولانصيب المامونة على نفسها ان يكون جوف سنات
وليس بعدها احد من سواها اما لو لم يوثق بها فلا لب ان ينجس اليه واما
الكبر فلا ينجس الاب او غيره من الاولاد من الاخ والعمة من ذاك الرحم المحرم
وان لم يوثق على سواه فلا ينجس بينهم وبينها ايضا وينظر امراه من المسلمين
نقمة موصح عند ما كان بالخت الكبر شيئا قد اجتمع لها غفلة ورايا ومحوفا
على اجنبها ومخافها ان تنزل حيث اجبت في مكان لا يتخوف عليها وام الولد

من غنفت باغناف مولد بمنزلة المزة المطلقة في حق ولدها اما ولد الام
من زوجها فاما لم يولد له وان لم ينفذ الزوج انتم **المساع** يتجى اختلاف
الزوجان في ذناح البيت في كان للنساء كالدرج والجار والمخلم والغنية
والجلى فهو المرأة وما كان للرجال كالسلاح والافنية واللباس والعمامة
والغزير فهو للرجال وما كان للنساء والرجال كاللثانة والبقر فهو
للانثى فيها في الموت واما في الطلاق والفرقة فهو للرجل وقال محمد ما كان
للنساء والرجال فهو للرجل مات اولم ميت وقال ابو يوسف نصلي
المراة من ذناح البيت ما يجسر عليها وما يتجى فهو للرجل والمنزل والحادم
وسقط البيت يكون للنساء والرجال وما كان من ذناح النكاح والرجل
معدوف بها فهو له وان كان احدهما حر والآخر مملوك او كانت خالفا مع
للحر فيها ايها كان وان كان احدهما كافرا فالملك والكافري في ذلك سواء
ومن اتي الزوجين ونعت الفرقة فهذا هو الحكم وان اعتنقت فاختارت
نفسها فما في البيت قبل غنمها فهو للرجل وما بعد الغنق قبل ان يشار
نفسها فهو على ما وصفت في الطلاق وان كانت له نسوة فمعد الا اختلاف
فان كن في بيت واحد جماع النساء بينهم على سواء وان كانت كل واحدة
منهن في بيت على حدة فما في بيت كل امراه بينها وبين زوجها على ما وصفت
ولا يشترك بعضهم بعضا وان اقرت فبما اند اشتراه فهو له ولو مات
الزوج قتلته الوترية قد كان ملكك فيه حياته ثلثا لم يحد حوا في الامانة
والقول قولها مع يمين بالله ما تعلم انه ملكها وان علم انه ملكها ثلثا في حصة
او فيه مرضه وقدمات بعد انقضاء عذتها في كان من ذناح الرجال
والنساء فهو لورثة الزوج وان مات في عذرة المرأة فهو للمرأة كانه لم يطلق
واذا كان المنزل ملكا له او لها فالقول في المساع على ما وصفت لك
وكذا ان كان احدهما عنيد يدرى الا انه سابع وكذا لو كانا مملوكين او مكاتبين
او كافرين فحكم المساع ما وصفت في المحرين **المقتضية** للرجل الحر
المملوك امراهان حزان فانه يكون عند كل واحد يوم وليلة او ثلثا ايام
وتتوي في الكبر واليبس والمكة والكتابة والمراسعة والبالغة والمختصة
والجديفة لا يجوز ان يقيم لاحد من اكثر الا باذن الاخرى فان ائتمن ضل الله
عليه وسلم

استاذن شأه ليكون في بيت عائشة رضي الله عنها في مرضه والصحيح والمرص
 في الضمة سوا ولد الذي في شأه ولو كانت احدا حوته والاخرى امته او مكانه
 او مديته او ام ولد فللمتة يومان وللا مته يوم لو سافر بها حديها فلها قدم ليل الاخرى
 ان طال المقام عندها مثل ايام سفره وكفى تستعمل العذل بينهما وكذا ان
 اقام عندها شهر اثم خاضته الاخرى في ذلك فامضى مودر فبينا في القسم
 وسواء في فاه حاد الى الجور او حج غفوة وكودخلت في سنها فاراد الزوج ان
 يترك بها شأه فوضعت ان يسكنها ويتزوج اخري ويقع عند الشاة ليلاما
 وعند ما يوم جار هذا الشرط واذا اقام عند امهات الا مته يوم اثم اعتقت
 فلا يقع عند الحرة الا يوما ولو اقام عند الحرة يوم اثم اعتقت الا مته تحول عنها
 الى المعتقة ولو صام النهار وقام الليل فاستعرت امهات عليه فانه يوم
 ان يبيت معها ويغفر لها وتوترن وجها على ان تقع عند احد ليلاما وعند
 الاخرى يومين ثم طلبت صاحبها اليوم العذر فلكا ذلك العنين والمجنون
 والحصى والخلع قبل الحكم في القسم بينهما سوا ولو جعلت له مالا على ان
 يتركها في الضمة يوما لم يترك ويتزوج في مالها وكذا ان حطت عنه في الشهر
 شأه على هذا الشرط **الحام** يجبر الرجل المؤسر على نفقة ابيه وامه وجره
 اب الاب وجده ام الام وام الاب عند حاجتهم وعلى نفقة اولاده الصغار
 فان كانوا كبارا فعلى نفقة النساء ولم يجبر على نفقة الرجال الا من كان
 منهم زنا او اعرج او مقعد او اشل البدين او مفلوجا او مضموما وكذا يجبر
 على نفقة كل ذي رجم محرم منه من الصغار والنساء وابطل الزمانة من
 الرجال ذويه للحاجة وكذا المرأة المؤسرة يجبر على ما يجبر عليه الرجل اما
 المحر لا يجبر على نفقة احد الا على نفقة الزوجة والولد الصغير ولا يقضي
 ما لنفقة من ماله احد عن ذويه او ايا كان رب المال غائبا او مفقودا
 ما خلا الوالدين والولد والزوجة فانه يقضي لهم فيه وان استوفى بكفيل
 منهم فحين وان ضمنهم ولم يأخذ كفيل الا باس ولو كان له عند احد من ماله مال
 له ان ينفقه على نفسه ولم اضمنه اما لو كان عند غيره فاعطاهم نصيبا من العاض
 صنف له وان باع احد منهم منافع الغائب للنفقة اطلت بيعهم ما خلا الاب المحتاج
 بيع ما ولد الغائب بقدر ما ينفقه على نفسه فيما سوي الصغار جاز استحسانا

ولا يجوز في القمار الا ان يكون الولد صغيرا عند ابيه جنيته ومحمد بما لا يجوز بيع
 الاب اجبا على ابنه الكبير في القمار وغيره الا بقضاء القاضي لا يجبر المسلم
 على نفقة الكفار من قرائته ولا الكفار على نفقة المسلمين من قرائته الا لو ادين
 والولد والزوجة والنواقل والا جراد والاخوان اب وام ونفقة
 الصغى على الاب دون الام وان كانا موسرين اما ان كان الاب ميسرا
 مؤمرا لام بالانفاق عليه ويكون ذينا على الاب عند ابي يوسف ومحمد والمختون
 والكبير الزمن واليتيم الكبير كمال صبي الصغير ولو مات الاب فالنفقة على
 الام والجدة على قدر ميسرها لو كان لولا جرحا موسر وابنه ثم موسر فالنفقة
 على الخات والاميرات لابن العم رجب زمن ميسر ولدا ابن صغير او كبير
 زمن ميسر وللرجل لثمة اخوه متفقون موسرين فنفقة الرجل على الاخ
 من الاب والام والاح من الام اسدا سكا ونفقة الولد على الاخ اب وام
 خاصة وان كان الولد ابنا فنفقة الاب والابنة على الاخ اب وام خاصة اما
 لو كان مكان الاخوة اخوات متفرقات وكان الولد ذكرا فنفقة الوالد
 على اخواته انما سكا على قدر مواتهم منه ونفقة الولد على الاخ اب وام
 خاصة ولو كان الولد انثى فنفقة الاب والابنة على الاخ اب وام خاصة
 ينظر فيها الى وراثت الاب فان كان يجوز الميراث كله وسو حصر جعلته كانه
 ميت ثم تطرت اليه من يرثه فعليه النفقة على قدر موارثهم وان كان الذي
 يرثه لا يجوز الميراث جعلت النفقة كلها على من يرثه معه ونفقة المرأة
 على ولدها دون امها وكذا على الاب ولا يشارك الولد في نفقة الوالدين ام ولا
 اب ولا احد ويجبر على الزمة على النفقة على حبيب ما يجبر على الاب لام
 وان اختلعت بللهم في الكفر ولا يجبر المؤسر على نفقة ميسر صحيح من
 قرائته وان لم يغير رجلي الكسب الا في الولد والجدة اب الاب خاصة عند
 الاب فانه يجبر مع ان الاب صحيح والمملوك لا يجبر على نفقة احد الا ولدا المالك
 من امته ولا يجبر المسلم ولا الذي على نفقة والديه من امك الجرب مع انهم
 يتماثون في دار ما ونفقة المختون على الابن دون الاب كما لو كان صحيحا
 ميسرا والله اعلم **من الجامع الكبير** **فصل** قال رحمه الله امر رجل عبده
 ان يتزوج وقد كان قد تزوج قبله امرأة بجوارحه فاجاز صح استحسانا لولامره

ان يزوج علي رقبته لم يصح فيما تزوج حرة او مكانة اما لو تزوج بامته او مدبرة او
اتم ولد صح ولو كان العبد مولا او مكانة صح فيه مواضع اجمع ولذا لو لم تكن له زوج
علي رقبته صح تزوج العبد بمولا وعندنا اذا زاد قيمته رقبته علي مهر نسائها
بما لا يتجاوز لا يصح ولو تزوج العبد حرة او مكانة علي رقبته فاجاز الولي
فاجازته بالكلية وفيما سواها صححت لزوج اتمه من رجل او من عبد باذن
مولاه او مدبره او مكانة ثم المولى خلعه منه برقبته فان كان الزوج حرا فالخلع
مطلق باين بلاهات والجارح لمولا كما كانت وان كان مكانة جاز الخلع
والجارح للكانت وان كان مديرا او عبدا جاز والجارح لمولى العبد ولو كان
الزوج حرا فخلعها علي رقبته برضا مولاها وقع لمطلقا رجعيًا ولم يكن له من
رقبتها شيء وان كان لم يخلع الخلع فهو باين تحت رجل اتم ان له رجل قد خل
بها فخلعها سيد ما برقبته احوالها بغيرها صح علي الاخير دون القبح وقع
الخلع علي رقبته فيقسم رقبته المقيمة علي المهر من فاما عتاقها من رقبته
فهو باطل وما ارجعك الاخير فهو للزوج سلك نكاح صاحبته الرقبته
لكون بعضها ملكا للزوج ولم يتبع عليها طلاق ولو خال المولى كل واحد حرة علي
رقبة صاحبتهما وقع عليها طلاق باين بلاهات امراة لها ابناء عملا وارث
لها عندهما فنزوج بها حرمها ودخل بها ثم مرصنت واخلفت بمهرها
عن زوجها لا مال لها عنده ثم ماتت في الحرة فالمرسنة نصف ارثها
عن ائمة عيها ولو طلقها علي مهرها ثم ماتت في الحرة وقع طلاقا رجعيًا بلاهات
والمرسنة اربع ارباع الزوج لسه الارباع والرجع الاخير ما دون عليه الف وربع
ثم اذا لم المولى ان يزوج علي رقبته فنكاح ائمة الغير علي رقبته جاز الطلاق
فيما ع العبد فيعرف في ذلك عر ما العبد بدنيهم ويجوز مولي الائمة بمهرها
فتقسم قيمته بالخصص رجل اخوان لائمة في التزوج فنزوجت عبدا جاز
فان خلعها خلعه مولاها علي عبد في يده صح اذا مولى العبد اولم ياذن ثم ان
استحق العبد الذي مولى الخلع فالخلع ما صح ولا ضمان علي المولى ولكن قيمة
العبد المستحق في رقبته الائمة تباع المولى الزوج في دينه وان كان علي حرة
الائمة دينه فكل خلعه تباع الائمة فيسدا بحجاب الدين فان فصل عن دينهم
شيء اخذ مولى الزوج فان لم ينف ما فصل بغيره العبد المستحق وان خذ الائمة

بعد اغتافها ولو كان مولى الائمة صنف ما او ترك لمولى الزوج منه وركن في يده الخلع
تباع الائمة لدين العرما. وبأخذ مولى الزوج مولى الائمة ولذا ان اغتافها لم
يبعها بالمهر ولكن يواخذ مولاها ولو خالها مولى الائمة علي رقبته جاز ولو
سلك لمولى الزوج ان لم يكن عليها دين ولا يبيعت بدنيها وما يبيعت بغير
لديها الخلع علي ما سبق **انما خلع** لوقاف لا خلع امراة علي عبدا
العبد او علي هذه الالف فالقبول الي المولاة فان قبلت فخلعها عليه او
فيتمه وان كان من ذوات الائمة فخلعها المثلث اما لوقاف علي عبدا
منذ او النبي منه فالخلع والاقح ولا يراعي قبول المولاة عند الاغتاف الي خصم
ولو قالت اخلعني علي دار فلان او علي عبد فلان صح من عند اغتافه رقبته
صاحب الدار وقد اوجب الزوج وقاف خلعتك علي عبد فلان بغير
قبولها اما لو خالها صاحبها جاز العبد وقاف با فلان قد خلعت امراة منه
بغيره كمنذ وبي حاضرة اغتافه قوله وعليه التسليم ولو قال اخلعني اخلع امراة
علي عبد فلان هذا ولا لغير فلان منه ففعلك فالقبول الي صاحب العبد لا
تدري لوقاف اخلع امراة علي الف وربع علي ان فلان لها ضمان فالقبول
الي الخصم دون المولاة اما لوقاف اخلعني علي الف وربع علي ان فلان
لها ضمان صح فان ضمن فلان الما اخلع الزوج ايها شاء ولو وكلت رجلا
ليخلع جاز والمال عليها لا علي وكيلها الا ان يقول الوكيل الالف علي او
علي سواي ضمان فعليه الما و يورج عليها ولو وكل رجلا ليزوجهم فزوج
الوكيل امراة علي عبد الوكيل جاز والعبد للمراة فان ملك العبد في يده
الوكيل فلا ضمان علي الوكيل اما لو زوجها منه بالالف من مال نفسه جاز
والمال علي الزوج ولم يجز الوكيل علي تسليم شيء ولذا لوقاف الوكيل بالنبي
منه واما لو ضمن الوكيل فللمراة ان ياخذ الما ثقات فالوكيل ضمان كغيره
وايها رد لم يورج علي صاحبته شيئا وكذا لا يخلع في دم عمر علي شيء **كأنه**
اذا الاعن الصافي بينهما والزم الولد ائمة فنزوجت باخذ بعد الحرة ثم ادعى الزوج
الاول الذي نفاه والكذب مسدودت شبه وعليه الما ثم جازت بولد عند
الزوج الثاني لا قل من شبهه اسهر منذ ادعى الزوج الاول فنفاه الثاني لا يصح فيه
فلن منه الولد ولا يجب اللعان لقيام شبهة الزنا اما لو جازت به لاكثر من ستة
اسهر بعد

وبعينه الزوج الاول ولله وجب اللعان ولزم الولد اسم ولدت زوج الحرة مكانته باذن
 سيدتها على جارية بعينها فلم يقضها المكاتبه حتى تزوجها الزوج باذن المكاتبه
 على مائة درهم صح ما لو باعها قبل قبضها ثم طلقها الزوج بكلمة واحدة قبل ان
 يدخل بها او طلق الاثمة او الاثمة طلقها رتبة نصف الجارية ورجع مهر الجارية
 والباقي رجع اليه فان طلق الاثمة سقط نصف مهرها والنصف الباقي مع
 الجارية نصف بطلاق المكاتبه كما هو دأب زيادة المهر في عفو وولد واما لو
 طلق المكاتبه او الاثمة طلق الجارية فصارت الجارية مستحقة بنتها وفسد كسرها
 قبل وقوع طلاقها فلا يجب عليه من مهرها شيء كما لو باعها المكاتبه من زوجها
 قبل الزوجين ولو قبضتها المكاتبه ثم تزوجها من زوجها ثم طلقها جميعا بكلمة
 واحدة لا ينصف الجارية بك سكت لها وله عليها قيمة نصف الجارية ولها عليه
 نصف مهر الجارية ولذا كذا لو طلق احدهما قبل الاخرى ايها الاثمة لا يجوز
 اليه الزوج من الجارية بشئ كيف ما كان وتكون زوجت الجارية ودخل بها قبل ان
 يدخلها اليه المكاتبه ثم طلقها لثا قبل ان يدخلها بالمكاتبه ينصف مهر المكاتبه وهو
 الجانية ومهرها فالزوج بالجارية ان شاء اخذ نصف الجارية ونصف مهرها
 وان شاء ترك الجارية واخذ نصف قيمتها مع نصف مهرها ويخبر قيم الجارية
 يوم الزوجين بها وسوء عيب دخل عليها باذن المكاتبه ومضى فاخته للمهر
 على الزوج وكذا لو طلق احدهما قبل الاخرى وتكون زوجها بعد ما وقعها
 اليه المكاتبه ودخل بها ثم طلقها في كلمة واحدة فلم عليها نصف قيمة الجارية
 يوم قبضت والجارية ومهرها للمكاتبه اما لو تزوجها قبل الدفع ثم وقعها
 اليها قبل ان يدخل بها ثم طلقها ما فلم نصف الجارية ونطق بكلمة اربع
 مهر الجارية وسلم للمكاتبه نصف الجارية ورجع مهرها وكذا لو طلق الجارية قبلها
 وان طلق المكاتبه قبلها لا يبطل نكاح الجارية ولا يجوز نصف الجارية اليه بمجرد
 الطلاق حتى وجد القضاء والرضا لكان العيب فان طلق الجارية قبل القضاء
 بها صح وجود نصفها اليه ويبطل عنه لثمة اربع مهرها كما في المسئلة الاولى فان
 لم يطلق حتى قضى له بنصفها بطل نكاح الجارية ومضى بينه وبين المكاتبه نصفين
 ولو تزوج الجارية قبل ذلك فولدت له ثم طلق المكاتبه قبل الزوجين على نصف
 قيمه الجارية ونصف مهرها وسكت الجارية واذا طلقها قبل نكاح نصف مهر

الجارية ويعتبر قيمة الجارية يوم الدخول فان قبضتها المكاتبه قبل الزوجين فيخبر
 قيمتها يوم قبضت ولو تزوجها قبل جارية ثم طلقها قبل الدفع وقبل الزوجين بالمكاتبه
 ثم تزوج الجارية قبل القبض لم ينصفها الا يصح ولو اشترى جارية بسلام فنزولها
 المشتري من باعها وقبضها المشتري ولم يدفع السلام حتى ملك السلام لم يبطل
 النكاح بخلاف ما لو اراد ان يزوجها الا ان لم يزوجها لم يزوجها من ابنته البائع
 صح ولو مات الاب وورث الابن لا يبطل كسرها بخلاف ما لو اراد الابن تزويجها
 بعد موت الاب لم يزوج وكذا المكاتبه لو تزوجها ابن المولى صح وموت الاب لم يبطل
 ولو اراد الزوج بعد الموت لا يصح وكذا المكاتبه اشترى امراه مولاه لا يبطل
 النكاح ولو طلقها واحدة بانية ثم اراد يزوجها لم يزوجها من ابنته الا ابتداء والبقاء
صدقات لو تزوجها على ثوب سبعمائة عشرة فلم يقبض حتى انتقض سحره
 حتى سبعمائة ثمانية وراى عليها الثوب لا يعتبرها لو سبعمائة ثمانية وقت العقد
 ثم صار سبعمائة عشرة فلها درهمين مع فلو كان سبعمائة عشرة قبضته بعدها
 سبعمائة درهم ثم ملك في يدها فبطلت او يغير فطلبت ثم طلقها قبل الزوجين
 فعلمها ان تزوج نصف قيمته يوم قبضت لا يوم العقد ولو تزوجها على عذر
 فملك في يده الزوج ثم اختلف في قيمته فالقول قول الزوج كما في العيب
 والثوب بينهما اما لو اختلف في احد العقد فبطلت تزوجك على الهندل
 وقدمات وقيمة الف وقالت بك الرومي وقيمة العان فالقول قولها اليه
 مهر الملك وفيه الغشك قوله وعند ابن يونس القول قوله اليه ما دون العشرة
 وكذا لو اختلف في درعان الثوب او في وزن ابريق فضته وسوا المهر في القولين
 قوله وكذا لا اختلاف في الصفات اما لو تزوجها على بقره فضته بعينها فضا
 في يدها فالقول قول المرأة في وزنها اليه مهر الملك اما لو اختلف في جودتها
 فالقول قوله ولو كان مكبلا فاختلف في كلبه بعد ما صاح الطعاع فالقول قولها
 اليه مهر الملك وفيه الجودة قوله ولو اختلف في ثوبها فالقول قولها في الثوب اليه مهر
 الملك والقول قولها في الوصف اما وقع الاختلاف في الطلاق قبل النكاح
 يحكم فيه بالمتهم وعند ابن يونس القول قول الزوج في الجميع **وقر**
 الابن زوج الجارية امراه كغيره فاذا هو محبوب فوافقه اليه التناهي لا بطل النكاح
 لم ينتقل لزوجته ولو لم يكن لراب او جد او جدي غاص فنصب القاضي من يخاص عنه

ولو كانت المرأة حبيبة لم يعرف بك بناتها الي بلوغ المرأة وتزوج الولي حبيبة
زوجها وليها حبيب الاب ثم ادرت فبك زوجها واختارت العزقة لم ينتظر بلوغه
وكذا لو تزوجت المرأة حبيبة لسبب كقولها وطلب الاب وليها العزقة لا يبطر بلوغه
ولو سلمت النضرته وزوجها حبيبة نضرت ورضعت الامر الي العاصي للفرقة
ينتظر حتى يتبعك الاسلام ولم يتبعك الوالد خصما محسوبا لا يزوج حتى يرضى زوج
ولته امرأة فلم يصيب اليها فرفضت ذلك اليه العاصي فيبعثك العاصي عنه
خصما بخاصم انك لم يكن له ولي ثم يوجله سنة ولو كان نضرا ابواه فاسلمت المرأة
وحلفت العزقة فالتعاضى بغير من الاسلام على الاب فان اسلم حكمه بالاسلام
للمحتوبه نكاحا والا فزف بينهما الحلم بزوج للمختون والاختلاف الصلح وان كان
الموالاتان قديما فتنصب العاصي خصما بخاصم عنه لو صار احد الزوجين مقبولا
بعد اللعان فبك تفريق العاصي بينهما عتقا لا كزحاز والى يفرق بينهما اما لو زنت
لم يعرف وبطك اللعان كما لو اكرت نفسها وكذا لو زفت احد الزوجين
رجلا وخرب له الحد لم يعرف انكيا ولو اتفقت الزوجتان ثم صار محتوبا لم يزوج
المراة باللعان ولم يعرف بينهما ولو اتفقتا وكلا وكيله بالعرف وعاما يعرف
بينهما ولو صار محتوبا بعد اللعان يعرف بينهما رجل تزوج حبيبة ثم ارند
ابو عا عنه الاسلام لم يبن من زوجها ويحسم تبع للدار اما لو اتفقتا بما يدار
الحرب بانت حبيبة وحوها الي تلك الدار ولو ماتت اهلها سلمت فيه دار الاسلام
لم يبن بل خوف الاب بها الي دار الحرب وكذا لو ماتت مؤمنة في دار الاسلام
لم يبن بوصول الاب بها الي تلك الدار ولو ان سبلا تزوج حبيبة نضرا ببنه
فتمسك ابوها وامها نضرا ببنه حبيبة او مينة عيلا فيها لم يبن واجمعا ولو تمسك
ابوها بانت الصبيبة من زوجها فان دار الاسلام لم يبن بدار النضرانية خلا
فبعثت لها ولا مهر لها ولو تزوج بها مسلم حوبا لم يبن ابوها لم يبن ولو خفلت الذبح
لم يبك في بيتها ولخوف الذمينة دار الحرب لم تنقض عند الذمة حتى
لو دخلت بيتا مينة دارا ثم رجعا وحلفا الصبيبة يحكم بالاسلامها والمحتوب من
الي لفته بمذلة الصبيبة فيما وصفتها اما لو صارت محتوبة بعد البلوغ او كانت
تعتك الاسلام ثم صارت محتوبة لا يحل يتبعها الا بوب في الايمان بك اعتبارا
اصلا لم يزوج حبيبة نضرا ببنه ابوان نضرا ببنان فكبرت واكرت وبني لا تعتك

ديت من الايمان ولم يصنف ويبيع غير محتوبة بانت من زوجها فاندلجني لها ولذا الصبيبة
المسلمة بالاسلام الا بوبت ثم ادرت ولم تصنف وشا ما يبن من زوجها ولا
في بيتها ولا مهر لها الا ان دخل بها فلها مهر مثلها او المهر المجتبى ولو وصفت المجوسية
وبيعت تعتك ذلك بانت من زوجها وان لم يبلغ عندنا خلافا لا يبيع يوسف اما اذا لم
تصنف وبنها لم يبن ما لم يبلغ **يقين** رجل ادعى نكاح امرأة وانكرت
فاقام عليها البينة واقامت المرأة البينة انه تزوج اختها فبك الدعوى وانها
امراته يحل حالها والزواج ينكح نفسي نكاح الحاضرة عند ايه حبيبة وفار
صاحبها يتوقف فيه حتى يحضر الاخت الغائبة فان حضرت واودعت النكاح
واعادت البينة تفسي نكاح الغائبة دون الحاضرة وان لم تدع تفسي نكاح الحاضرة
وكذا لو اقامت الحاضرة البينة على اقرار الزوج بنكاح اختها الغائبة وسو
ينكح اما لو اقر الزوج في المسلمين بنكاح اختها بيبك ملك بينه وبينها فرفض
فان قال لا فزفي بينه وبينه اثنتا عشرة وان قال قد طلقها وانقضت عدها
والحاضرة ينكح فاقام البينة على نكاح هذه الحاضرة تفسي نكاح الحاضرة بالانكاح
حتى لو حضرت الغائبة وادعت النكاح لم يسمع بينتها والعدة واجبة على التي اقر
بطلانها من يوم اقرارها ولم يبطك نكاح الحاضرة اما لو جات بولد ما بينها وبين
سنتين فزاد لزمه وفزف بينه وبين اختها ولذلك لو ادعى على امرأة نكاحها
واقام البينة واقامت بين البينة انه تزوج امها او ابنتها فبك الوقت الذي
ولم تعي البينة على الذخوب فعلى الاختلاف الذي سبق وكذا لو اقامت البينة
على امها به نكاح الام لا على الذخوب اما لو اقامت البينة على نكاح الابنة
فزفنا بينه وبينها وكذا لو اقامت البينة على الذخوب بالام يعرف ونرا التذبير
واللسان كما لو حولت تزوج امرأة واقراران فلا ما كان من زوجها قبله وقالت
صدقت وسوزوجي على حاله وقال الزوج بك طلقك وانقضت عدها
ثم تزوجت وتعتك لم يعرف بينهما فان حضر الخايب وادعى النكاح وانكر الطلاق
فصنيت بهما وعليها العدة ان دخل بها البان واما لو اقر بالطلاق وانقضت
العدة وبني نكاح الطلاق وقع الطلاق من الاول وعليها العدة من يوم اقر
ويطك نكاح الاخر ولو صدقها في جميع ما قالها كانت امرأة الاخرى على حالها
ولو اقراره من زوجها بعد ما طلقها الاول وانقضت عدها وقالت المرأة ما

ما تزوجني موطئا وادعى المفتر له انها زوجتي لم يفرق بينهما ولا خروا ولا الوافرة
الزوج انما كان له زوج قبله وقد طلقها ومعتت عذتها وقالت صدقت واما زوجه
لم يفرق بينهما ولو جاء رجل وادعى انها زوجه وصدقت المرأة وقال لا للزوج
مدا الرجات الذي اقررت بكاحه فبذلك وانكر الزوج قال لقول قوله ولا يمين
عليه فيه قول **ابن حنبل** في تزوج امرأة على عتق ابنتها عتق جنت وقع العقد
فان استختم رجل ثم اشتراه الزوج من الذي استختمه فبجهر الزوج على وجه
اليها وليس لها الا ما عتق قبول ولا عدول اليه يمينه ولا يمين الاب حتى يسلم
اليها الزوج او يرضى القاضي ولو باعه الزوج او اعتمه او كان له قبل الفسخ
فيصح وعليه اليقين لها واما لو قضى القاضي على الزوج بيمينه الاب لها حين استختم
ثم اشتراه الزوج ليس لها في الزوجين الا اليقين **موقوف** اذا زوج الرجل
رجلا امرأة بخير امرها او مولا مورا من جهة احد ما دون الآخر بمحض
الشهود فبلغها فاجاز او اجاز الذي لم يامره لم يجز عندنا ثم رجع ابو يوسف
فقال يجوز اما لو كان المتعاطب ابيه جاز بالاتفاق عند الاجازة وكذا لو كان
مولا وكبر من جهتها وفي البيع لا يجوز ان يكون وكيلان الجاهل بخلاف الاب
والجد والوصي **اشترى** ما كان الصغير لنفسه صح وفي الخلع والصلح عن دم
العهد والكسابة لا يتولى الوكيل الواحد شطري العقد الا رواية عن محمد انه
يجوز لعدم تعلق العقد بالوكيل وكذا لو زوج رجل امرأة من نفسه بمحض
الشهود فبلغها فاجازت النكاح فهو باطل وكذا لو زوجت نفسها من رجل
ولو وكلت رجلا ليزوجها فاشهد الوكيل انه تزوجها فبلغها فبرئت فهو باطل
اما لو وكلت بان يزوجهها نفسه فزوجه الوكيل واشهد جاز وليس لها رد
ذلك وكذا لو زوج نفسه ابنته علمه وسود لها جاز ولها الخيار اذا ركت وكذا
لو كانت بالعتق فاستأمر ما كسكت فزوجهها نفسه صح اما لو تزوجهها من
غير استئمر فبلغها فاستت لم يجز ولم يحكم السكوت رضا بعد العقد فحق
وليها خلافا لابي يوسف ولو زوج رجل امراة بغير رضا المولى والزوج
يرضى بها فاعتق مولا ما فالكاح موقوف لها ان ينقض ما لم يرض الزوج ولو
اجاز الزوج جاز ولا خيار لها للعتق والمهر لها اما لو تزوجهها مولا بخير رضا ما
والسنة بما لها ثم بلغ الزوج فاجاز فهو موقوف حتى يجيز لانه المستختم وكذا لو

زوج ابنته الصغيرة من رجل خجلت عنه ركنت الصبي قبل اجازته
الزوج لم يصح حتى بلغها فبغير فان سكنت حتى ادركت فهو رضا ولو زوج ابنته
اعتقها وبقيت عشر سنين خجلت الكاح فاجازت لم يصح حتى ادركت ثم اجازت
وسود خيار العتق فليس لها خيار البلوغ تزوج عبده الصغير امرأة حرة اجاز
فاعتقه فبلغ قبل ان يدخل بها فليس له خيار البلوغ ولا خيار العتق ولو
زوج ابنته الصغيرة من رجل وبقي ابنته عشرة سنين فادركها الرجل بمحبوب
فلم يفرق القاضي فيتوقف حتى يبلغت فان بلغت مخونة لا يبرجاز والم غاصم
عنها الاب فيعرف القاضي ولو تزوجت محبوبة تعقك الاسلام فاسلم
الزوج عرض عليها الاسلام فادركت ولا فرق بينهما ولو كفر وانكح
مسلمان وسود خجلت الاسلام عند ذلك الموند خلافا لابي يوسف ولو كانت حرة
صغيرة جاز وبقي تعقك فان زوجها بخير اذنها لم يجز عندنا الباطل فان لم
تزد النكاح حتى ادرت فعتقت فالكاح موقوف ان اجازة المولى بعد
العتق وسود لها جاز وان لم يرض به فلها الخيار اذا بلغت فهذا خيار البلوغ
لها وكذا لو تزوجهما عتقت ولو زوجها في الكسابة فلم يجزه حتى تجزى بطل
وان تزوج مكانته الصغيرة فبرئيت ثم عتقت فلها خيار العتق حين
بلغت لا خيار البلوغ فان لم يرض بالكاح حتى ادرت وعتقت ثم رجعت
فالكاح لم يجز لانها صارت من امك الرضا بعتق الكسابة وقد احدثت
علم حتى من امك الرضا حتى بلغت فلها خيار البلوغ **وكما** وكل رجلا بالكاح
فزوجه امرأه بخير رضا ما ثم ينقض قبل ان يبلغها جاز ولو تزوج المولى
اختها قبل اجازة الاولي بطل نكاح الاولي ولو زوج الموكيل اختها من
الموكيل بخير اذن الاخت انفسه الاولي ولا يلحقه اجازتها كما لو تزوج
الموكل الا ان يجرد قبل ان يجرد الآخر ولو زوج الموكيل امرأته بغير عقد
واحدة بعد الاولي احرى بها اخت الاولي لم يرد نكاح الاولي فانه فضولي
في المأينة وكذا لو تزوجه امرأته بغير عقد ولا قرابة بينهما وبين الاولي نكح
نكاح الاولي على حاله ولو تزوجهها رضا ما من رجل بخير رضا ثم ينقض
قبل ان يبلغ الزوج فنقض بطل وكذا لو تزوج اختها لم ينقض نكاح الاولي
فان شاء الزوج اجاز الاولي او الاخرى ولو تزوجهما بخير اذن ثم وكله

الزوج ان يزوج امرأته فاجاز الوكيل ذلك النكاح جان ولا تغدير المصنوع فستقبل
الا حارة ولا بعد ما بخلاف الوكيل انما اذا انقضت وتوزوجهم اختها من
ابنها بغير رضاها بعد ما وكل الزوج فذلك ان يغير نكاح الاول بطلب نكاح
الاول وتوزوج امرأته بغير ذنها زوجها اخوها ثم وكل رجلا ان يزوج
امراة فليس للوكيل ان ينقضه قبل ان يغيره المرأة اما لو زوجها بغير رضاها
بغير رضاها بطلب الاول ولو وكله بتزوج امرأة معينة زوجها ابوها بغير
رضاها فقبل الوكيل لم يزوجهم اختها بدعي لا خنت لم يملك الاول
ولا يصح الثاني اما لو قال الوكيل فسخت نكاح الاول قبل اجازة الاول فسخت
ولو انكم الاول نكاحا باني قبل ان يفسخ الاول انفسخ الاول والثاني حكما لا
تضرعا فمضوا زوج امرأته بغير ذنها زوجها ابوها ثم خردا نكاحا خردا ثم
بلغ ذلك الزوجين فيما بينهما ان شاء اجاز النكاح الاول والثاني اما لو
خاطبت المرأة بنفسها في النكاحين جميعا ليس للزوج ان يغير النكاح الثاني
فانه فسخت الاول ولو امره ان يزوج امرأته على الف درهم فزوجها بغير
عليه خين ذنبا ذنها او بغير ذنها ثم زوجها باني على الف درهم بغير
اذن زوجها ابوها فسخت الاول ولو زوجها باني على الف درهم بغير
ثم زوجها بغير ذنها زوجها ابوها فالاول على حاله ان
يغيره اما لو كان الثاني بامر ما يكون فسخت الاول ولو وكل رجلا ان
يزوج امرأته وكل آخر مثله فزوج كل واحد منهما امرأة على حدة زوجها
ابوها بغير ذنها ووقع النكاحان معا ومما اختار من الرضا عنه فكلهما
باطل لا يلحق الا اجازة بواحدة فقط وكذا لو وكل خمسة نفر كل واحد منهم
وكله ان يزوج امرأته فزوج كل واحد امرأة بغير ذنها او بواحدة
منهن وقعت الا نكحة معا كلها باطالة لو قالت لرجل اختك كل واحد فقبل
حده زوجتك نفسي بالف فخرج كلاهما معا ففان الزوج وخينتك
نكاحك لا حديهما جاز اما لو يزوج الزوج قد تزوجت كل واحدة مثلكا بالف
درهم فقالت احديهما رصيت وانت الاخر لا يصح اصلا وكذا لو كان لرجل
ابنة كبيرة وامه فقالت لرجل زوجتك جميعا معا كل واحد بالف درهم
وكان بغير رضا الابنة فقبل الزوج نكاح الا انه فهو باطل ولو وكل رجلين

كل واحد منهما ان يزوج امرأته على حدة فزوجهم احدهما امرأة بغير ذنها ووجه
الاخر اختها كان رد النكاح الاول ولو تزوجت الوكيل نكاح صاحبهم صريحا
لا يرد ولو ان فضول بن زوحا لم يزوج امرأته بالف درهم ثم انكحها نكاحا
مستغلا بغير ذنها فبلغ المرأة فاجازت النكاح الاول وبلغ الرجل
فاجاز الاخر ثم اراد ان يجمع على الاول جاز ولو اوجعا على الثاني لم يزوجها
لو بدلت المرأة باجازه الثاني بطلب الاول فابها بدعي احد من الضدين فسخت
الاخر حتى لا يجوز الا جازة بعده ولو اجاز الزوج احد النكاحين واجازت
المراة النكاح الاخر وخرج كلاهما معا فسخت النكاحان جميعا فلا يملكها
ان يجمع على واحد بعده ولو علم ان اجازة احدهما فليس له الاخر ولا يرد
الهما ولا فان ضا فاجل احدهما انما الاول جاز وان لم تنصا وفا
على واحد ولا يرد الا ولا يملك بغير النكاحان ابدا ولو اجازت المرأة
النكاحين معا ثم بلغ الزوج فاجاز الاول جاز وعليه ما يسمى فيه من
المهر وان اجاز الثاني دون الاول جاز وعليه مهر ما يسمى فيه اما لو اجاز
الزوج نكاحهما معا ضا كما اجازت بي جاز فالتعذر في حكمه متعذر في حق
تسمية المهر متعذر ثم عند ابن خنيفة يحل فيه مهر المتك فان كان اكثر فمهر
الملك منه اكثر المهر بين فلها اكثر المهرين وان كان اقل من الاول فلها
الاقل وان اقل من الاكثر والاكثر من الاول فلها مهر الملك وعند
صاحبنا يجب لها الاقل ولو وكل رجلا رجلا ليرزوج امرأته بغير ذنها
وكل اخر ان يزوجهم تلك المراة وولدت المراة بغير ذنها فالتقي
وكيل الزوج وكيل المرأة فزوج واحد ويكفي المرأة على الف درهم وقبل
احد وكيل الزوج وانما الاخر على مائة دينار وقبله الوكيل الاخر من
الزوج وذلك بينهم معا جاز النكاحان ويحل بهر الملك عند ابن خنيفة
وعندنا يجب الاقل ويجب بالطلاق قبل الدخول نصف الاقل وان
علم ان احد النكاحين في المسئلة الاولى ولا يرد ما هو جاز وعليه
نصف المهرين بخلاف ما اذا تزوج على الف او الفين ولو ادعت
ان النكاح بالبرائة والادعي الزوج بالبرائة والادعي الزوج فلوها البرائة
الملك وقوله في الفسخ خلافا لابن يوسف فان ملكتها قبل الدخول فلها

عن الف الذي تدعيها الزوج ولو انكحها الفضوليان بالف درهم ثم جردا بآية
 ونيار فبلغ الزوج **قَالَ** اجرت احدهما او قال اجرت هذا او هذا او قالت
 المرأة ذلك ذلك وخرج كلاهما معا فلم يجزا نكاحا بعد ولهما الخيار بعد وكذا
 لو قال الزوج اجرت كلا جنيتهما او قالت المرأة اجرت احدهما او
 قالت اجرت هذا او هذا فيكون ذلك الاول او اجازت مثل اجازته او
 اجازته مثل اجازتها وكذا لو قال اجرت احدهما وقالت بي اجرت احدهما
 صح ويصرف اليه ما اجازة الزوج والاخر مردود بخلاف ما اذا خرج
 الكلامان معا لا يصح الا اجازة زوج عبد الرجل امرأتين في عقد
 بغير اذن العبد والمولى ثم زوجهم ذلك الرجل امرأتين في عقد بغير اذن
 واذن مولاة وذلك باذن النسوة فاعتق العبد ثم بلغه النكاح فان اجاز
 نكاح الاولين او نكاح الاخرين او اجاز نكاح احدي الاولين واخر
 الاخرين جاز اما لو اجاز الاولين واخرين الاخرين او على الضد
 لم يجز الا ان جرد نكاح الثالث فان الموقوف على الاجازة نكاح الاولين
 عنيد الثالث فان اجاز الرابع بعد ما بطل نكاح الثالث جاز وكذا لو اجاز
 نكاح الاربع بطل الكل ولو ان حوا نكحت امرأة فزوج رجل بغير امره
 اربع نسوة في عقد فبلغه فاجاز نكاح بعضهم لم يجز كما لو زوجهم فضولي
 خمس نسوة في عقد ليس له ان يجيز بعضهم بخلاف ما لو زوجهن اياهن
 عقد متصرف **علو** خيار المحرم وخيار العتق بيان عنيد ان خيار المحرم
 طلاق وخيار العتق لا يكون طلاقا اما خيار البلوغ فيوقف على مجلس البلوغ
 من عنيد اشتراط العلم بالخيار وخيار العتق فيوقف على مجلس العلم به
 وان خيار العتق يصح بدون التضا وخيار البلوغ لا يوجب الفرقة الا بالخصا
 ولو عتقت الامم فلها الخيار متى عادت بالخيار فان قامت من مجلس علمها
 بطل خيارها وان ارتدت وعتقت بدار الحرب فعلت فيها بالخيار فلها الخيار
 فيها وان عادت بعد ما رجعت اليه ودار الاسلام مع زوجها مسلمين فلها الخيار
 وكذا عند الخيار من الامم المحرمة فيه وادم متى عتقت به فان لم تغلق حتى دخلت
 ودار الاسلام مع زوجها مسلمين فلها الخيار متى عادت بالخيار لمكان العتق
 ولو ان حربي تزوج حربيته حرة فبها ثم اعتق في دارها فلها الخيار وكذا

مسلم تزوج مسلمة حرة فارتدت وعتقت بدار الحرب ثم سبها معا واسما فلها الخيار
 ثم اعتقت فلها خيار العتق والزواج حولا سبقت **زبا** تزوج امة
 بغير اذن مولاه بائنة ورسم وقال للمولى اجز النكاح فقال اجرت على ان تزويدي
 فيه الصداق خمسين ورسم او قال الا اجز الا بزيادة خمسين ورسم او قال
 لا اجز حتى تزويدي خمسين ورسم فقال الزوج لا ارضى بذلك ولا ازيد شيئا
 فليس هذا باجازه من المولى ان شاء بعده اجاز وان شاء ردها اما لو قال
 للمولى لا اجز النكاح ولكن زويدي فيه الصداق خمسين او قال لا اجز ولا اجز
 ان زويدي خمسين فقد ابطال النكاح فلا يجوز ابداء ولو قال قد اجرت على ان
 تزويدي خمسين ورسم فربح الزوج جاز والصداق مائة وخمسين فان طلقها قبل
 الدخول فالصداق الاول ينصف ويلزمه خمسون ولا ينصف منه
 الزيادة وكذلك ان كانت الزيادة خمسين ونيار او لا يقدر حضور الشهود
 عند هذه الاجازة عنيد انه اذا طلق فذلك الدخول فلها المقتضى للمائة ورسم
 ولا المحبين ونيار او قال ابو يوسف هذا الاول سواء فينصف المائة
 وكذلك لو زوج المولى امرأة فداركت بغير امرها فبلغها فبغير النكاح
 على بعض ما سبها بمنزلة اجازة المولى اما الامم متى اعتقت فلها الخيار فقال
 الزوج لك علي خمسين ورسم على ان يحاربني ففعلت لزم النكاح وبطل الخيار
 ولا شيء لهما من الخمين بمنزلة اشتراط الصوف على ترك الشفعة وفي خيار الروية
 اما لو قال الزوج رذك خمسين ورسم في صداقك على ان تحاربني ففعلت
 صح فثبتت الزيادة ولو تزوج امة بغير اذن المولى وبغير شهود فقال للمولى
 اجرت النكاح بخمسين ونيار فوجبي به الزوج بحضرة الشهود فيكون بالحل لعدم
 الشبهة عند العقد اما لو قال قد جعلت ذلك النكاح نكاحا بائنة ورسم او
 قال بخمسين ونيار وقيل الزوج صحح ويكون بمنزلة نكاح مشائف اذ كان
 بحضرة الشهود فندى المقالة **نفقة** قال لا نفقة لمردة وان اسلمت ولها سكنى
 ولا البقي ملكت اما الزوج لو اسلم المجوسيان لهما النفقة وفي الفرقة بخيار البلوغ
 احد الزوجين لهما ان كانت بعد الزحول كما في التفريق لعدم الكفاة بعد
 الدخول وعلى المسلم نفقة ابنه الذي لو كف رجل نفقتها في كل شهر لا يلزمه
 الا شهر واحد الا ان يوفت قال اما من انفق ما عشت في عيشه عليه كما قال

ولا يجب الكسوة الا بعد تحريره الاول وان مضى زمان لوقضى لذي رحم محرم نفقة
فانفق من ماله لم يرجع بما مضى **رجل** غنم مكانة فليكن النقص نواك اولم يزوجها
ان ولد فنقص الولد على المولى لو ان ينفق قبل انتم بغيره النافعي فان استحققت
رجع المولى بالانفق عليها والكل من ماله والله اعلم **مرافان** فضولة زوج رجلا
رضيخين في عقد واحد من المولى فارضعتها امرأة ثم اجاز الزوج نكاح احداهما
بعينها لا يجمع ابداما لو ارضعت احداهما فمات الرضيع ثم ارضعت الاخرى فاجاز
الزوج نكاح مده جان ولو كانت احدهما كبيرة والاخرى صغيرة فارضعت الكثير
الصغيرة ثم اجاز الزوج نكاح احدهما مصينة لم يجر ابداء ولو كانتا اثنتين في عقد
واحدة برضى المولى ورضا حاتم اعتنى المولى احدهما ثم اجاز الزوج الاثنتي منها لم يجر
ابداء فان اجاز نكاح الحرة بعد اجازة نكاح الاثنتي جاز اما لو اعتنيتها المولى جميعا
معا واجاز الزوج نكاح احدهما بعينها او نكاحهما معا واجازة واحدة بعد اخرى
جاز لو اعتنيتها المولى جميعا قال فلانة حرة وفلانة حرة ووصك في الكلام او
سكت ثم اجاز الزوج نكاحهما جميعا جاز نكاح البنت اعتقت قبل صا حنتها والي
بذلك ونزوا لواز نكاح الاول صحيح ولو اجاز الثاني لم يجمع ولو اجاز الاول بعد
الثاني صح الاول فانه متوفى اما لو كان النكاح في عقدتين مختلفتين كل امرأة
في عقد من مولى اخر فصلا اثنتين او حرة واثنتي اجاز احدهما بعينها في
مده المسابك جاز ويضمن رد نكاح الاخرى ولكن لو صرح بالرد لم يترد ولو
زوج الفضولي اثنتين في عقدتين فاعتنى المولى احدهما قبل الاخرى فاجاز
الزوج نكاح المتعة الاخرى لم يجر وان اجاز نكاح الاول جاز وان اجاز نكاحهما جاز
نكاح الاول ولو كان المولى ان مختلفان وكل واحد مولى فاثنتي اجاز جاز وان
اجاز نكاحهما جاز للمعتقة وكذا لو كانت حارثين صغيرتين ابتاع لثنتي باثنتين
وليها عم فزوجهما منه رجل في عقدتين متفرقتين بغير اذن الزوج فماتت
امرأة فارصعتها جميعا ثم اجاز الزوج نكاح احدهما لم يجر نكاح واحد منها
الاتري لو زوج احدهما اجني بغير اذن الزوج ثم حده زوج العم الاخرى
من مده الزوج بغير رضا وذاك بعد ما صار اثنتين فهذا نسخ لعقد الاجنبي
اما لو كان لكل واحد منها عم على حدة فزوج لكل واحد حرة واهل حرة حلت
عنه اجني بغير امره ثم صار اثنتين حده فزوج ان يجر بالنكاح اثنتي شاء رجل

تزوج اثنتين زوجا انفسها بغير اذن المولى فبلغ المولى فاعتقها واحدة بعد
فيه كلام متصل او منفصل جاز نكاح الاول ويطبق الباقي ولو ان فضولي زوج
رجلا اثنتين في عقدتين لغيره فافلخص فقال اجرت نكاح مده ومده فوصك
كلامه لم يجر واحدة فبعها كما لو قال اجرت نكاحهما **مرص** حرة زوج امته
فاعتقت وبقي مريضة فوصف لها مال ثم اختارت نفسها في مرضها ثم ماتت
في عذتها فهو يرثها استحصانا وكذا صغيره زوجها عفا فادركت وبقي مريضة
وقد دخل بها زوجها في صغر ما فاختارت نفسها ودفق القاضي بينهما ثم
ماتت في مرضها في العدة فان زوجها يرثها اخيه وامراه الصبي انفق السنة
الموجلة وبقي مريضة وزعم الرجل انه حملها فنظر اليها النساء وقلن مي يكون فخرها
القاضي فاختارت نفسها ثم ماتت في مرضها في العدة لا يرثها زوجها وكذلك
رجل ملوك امراته تطلقه ما يتيه بعدا دخل بها ثم صار محبوا فزوجها
في العدة فعلت انه محبوب بخير من القاضي وبقي مريضة فاختارت نفسها فلا
يرثها له ولذا نكاحنا وبقي مريضة فقذف القاضي بينهما ثم ماتت في العدة فلا
يرثها له ولو جعل امرته بغير ما في موضع فاختارت نفسها ثم ماتت
موت وبقي في العدة لا يرثه ولو كانت بايلاء بنظران كان في اوله الايلاء مريضا
يرثه وان كان محبها لم يرثه ولو ارادت او قبلت ابنه زوجها في مرضها فماتت
ثم ماتت في عذتها يرثها والله اعلم **الجامع الصغير** قال رحمه الله لو
قال للشهود اشهدوا لي تزوجت فلانة وبقي غايبه فبكتها فاجازت لا يجوز
اما لو كان وليا زوج ابنت عمه من نفسه وبقي كغيره بغير اذنها او وكيلها من جانب
وفضولي من جانب او وليا من جانب وفضولي من جانب لم يجر خلافا لابي يوسف
فان عنده اذا اجازت جاز ولو كانت ابنة عمه وبقي صغيرا وبقي وليها فزوجها
مده نفسه بمحض الشهود صح ولو تزوج امراته فماتت ولد فقال تزوجك منذ
السنين اشهدوا قالت منذ سنة فالقول قولها حديث اذعت محنة النكاح ولو
ماتت الزوجان ولا سيميم المهر في النكاح لا يثنى لورثتها عند ابي حنيفة وعند
ابن المهر حنيفة ان ابا يوسف يقول القبول قول ورثة الزوج في المهر وقول
محمد القبول قول ورثة المرأة اليه مهر ثلثها وقول ورثة الزوج في الفصل
اما لو شهدوا بغير مسمى يحكم لورثتها بالمهر بالانفاق وسكوت الكبر رضا في حق المولى

قبل عقده اما اذا اعتقد فيتوقف على اذنها فان بحث المولى اليها رسولا عدلا او غيره
 عدا جاز وان اجبرها فصول فلا بد من عدالة عند ابن حنيفة خلافا لما ولا بد
 من تنقية الزوج عندنا بحيث يقع لها المهر فانه حتى لو انهم منع رضاها لو تزوجها
 على الف ودرهم فثبت له بعد الفرض ثم خلقتها قبل الرجوع رجع عليها بخمس
 وان وعتب قبل القبض لا يرجع بشئ وان قبضت خمسين ثم وعتب ما قبضت
 وما لم يقبض لم ترجع بشئ عند ابن حنيفة وعندنا ترجع بنصف ما قبضت اما لو
 كان المهر عرضا فوحيته لم ترجع بعد القبض وقبله وان كان مكبلا وموزنا ترجع
 بعد قبضها ولم ترجع قبله خلافا لغيرنا في خيار العتق وخيار البلوغ
 وخيار المحر كخيار العتق ثبت للاثني دون الذكر وخيار البلوغ ثبت للذكر
 لاثني وان عتق اليه آخر المحلكت فلا يملك بالتخييم عنه وان يكون نصيبا لخيار العتق
 بخلاف خيار المحر وان يملك بالسكوت بخلاف خيار العتق وخيار المحر
 وكذا لا يثبت عنه من غيره حكم حكم بخلاف خيار العتق وخيار المحر
 بالكلية عذر اما بخيار ربي عذر وفيه خيار العتق عذر وخيار البلوغ للذكر
 وخيار العتق لدفع ضرر توقع بثبوته محرم خلافا لمرأته عن فرج او تطوع
 او اجبرها صايم او مريض مواربي بحيث لا يجمع معه اذ في صلوة العزف
 لا تصح الخلوة كما في ما يجب اما صوم الطلوع او صلوة الطلوع من احوال لا يفسد
 الخلوة وخالوة المحبوب صحيح ومع الزنا روايان وعندنا حبيبه لا تصح الجب
 ولو امرأة واحدة امرأة فربما ان يزوجه امرأة فزوجه امة لغيره صحيح عند
 ابن حنيفة ولا يجوز عندنا لو امر رجلا ان يزوجه ابنته وبني صغير رجلا فزوجه
 بمحضرة الاب جاز شيئا من المزدوج على النكاح وان كان الاب غائبا لم يجوز خلا
 بها فاعلق بابا واربعي ستر اثم خلقتها وقال لم اجامعها كذا ثم اوصدقته ليس له
 ان تزوجه باختها حتى تنقضي عدها لو قالت الامة انقضت عدها فكذلك الزوج
 والمولى فالقوت قولها وكذا لو ادعى الزوج مراجهتها في عدها وصدقه المولى
 وكذا نية فالقوت قولها عند ابن حنيفة وعندنا القوت قول المولى في الرجعة
 ولو تزوج عبدا بغير اذن المولى فقال له مولاه طلقها او فارقها فذلك باجازه
 للنكاح اما لو كان قال له طلقها تطايفته رجعيته يكون اجازة **من الزنا والاد**
شروط قال رحمه الله رجل قال لامته انت حرة على ان تزوجي نفسك متى فان

فعلت

فان فعلت غنقت ولا تجبر على النكاح وكلف ان زوجت نفسها منه صحيح ولها ما سعى
 من المهر والمهر المثل وان ارب ففعلها ان تسعي في قيمتها وكذا حرة قالت لصديقها
 انت حر على ان تزوجني فان قبل غنقت ولا يجبر على الزوج ولكن ان تزوجها
 فعلم المهر وان ارب ففعلها السحابة في قيمته والعبدا دام يسعي بمنزلة الحر وعليه
 دين وكذا الامة ما مينا اما لو قال لها تزوجني ففعلت هذا ملك
 وكذا الوفاة تزوجك على غنقت ففعلت لم يسع النكاح انما ولو تزوج
 امرأة على غنق اجبرها جاز النكاح وعتق العبد في الحام ولو تزوج على رقبته
 اجبرها جاز وتحرير رقبته مهر اثم سعتي عليها كالمحررة ولو تزوجها على مائة درهم
 وعلى ان سعتي اخاصا وقبلت جاز ذلك النكاح ولا سعتي الا في الحام
 ثم الزوج بالخيار فان وفا بالشرط لا يلزمه سوى المائة شي وان لم ينف بالشرط
 فعليه تلك المائة مع تمام مهر المثل بمنزلة ما لو تزوجها على الف ودرهم وعلى ان
 يكريها او يهدى فان لم ينف سلح مهر مثلها وكذا لو تزوجها على غنق اجبرها ففعلت
 جاز وعتق فلا يجب عليه شي اخر حتى لو خلقتها قبل الرجوع رجع عليها بنصف
 قيمة رقبته الا ان تزوج امرأة على الف ودرهم وعلى ان سعتي سجدا من عبده
 او على ان سعتي هذا العبد لغيره لا قراه بينهما لم سعتي العبد حتى يعتقه ولا يجبر
 على غنقه ولا شي لها سوى الميسر سواء وفا بالشرط ولم ينف بخلاف ما لو كان العبد
 من قرائته اما لو تزوجها على الف ودرهم وعلى ان سعتي هذا العبد غنما ففعلت
 صحيح ولا سعتي العبد في الحام وسعير مهرها مع الف ثم يبيع بالخيار ان شاءت
 بعتي على الوكالة حتى يعتقه وان شاءت عزلته بخلاف ما لو تزوجها على الف
 ودرهم وعلى ان سعتي اخوها ففعلت غنق اخوها حين وقع النكاح وان لم يعتقه
 ولو تزوجها على مطلق امرأة اخوي وقع الطلاق حين وقع النكاح ويكون رجعي
 وعليه مهر مثلها اما لو تزوجها على ان سعتي فلانه لم يقع به طلاق ما لم يوقع بعد
 النكاح وعليه مهر المثل وان سعى مالا فلها كذا ان وفا بالشرط والا فمهر المثل
 ولو كان له على امرأة ومعه عليها الفضا صفت فزوجه على الفضا تنفع العفو
 مع النكاح ولها مهر المثل اما لو تزوجها على ان يفضوا عنها لا تنفع العفو معه فانه
 بمنزلة ان شاء عفا وان شاء لم ينف وعليه مهر المثل كله حال فان سعى مالا
 فلها ذلك ان وفا وان لم ينف فمهر المثل ولو قال عفت عنك على ان تزوجني

ذلك

في لا يتبعك لا تنفع الصغوفان قلت سقط النور ولا يلزم النكاح فان وقت بالشرعا
 فليها مهر المهر عليه وان ابنت لا يجر عليه ولكن عليه الدية ولو كان تحتة انتم فقال
 مولانا طلقها واخره على ان ازواجك اخني فدهه وكما انت مبيح موحولة ففعل ذلك
 الزوج وقع رجعي ولا يجر المولى على تزويج اخره فان لم ينف بالشرع فلا شيء له
 على المولى فزنى بين هذا وبين الصلح عن الكرم واشترط الصلح لو قال
 لعبد ما انت حر على ان تزوجني على الف درهم ففعلك عنق ولا يلزم النكاح
 فان وفا بالشرط ينقسم الالف على زفتته وعلى منافع ثمنها فما اصاب المتافع
 فهو مهر لها وما اصاب زفتها العبد يكون تنحى حتى انه بالطلاق قبل الزنوح
 سقط نصف ما اصاب المتافع **امنه** رجل تزوج امته بما دون مولانا ثم تزوج
 على زفتة الامة حرته بخير او مولانا جاز نكاح الحرة ثم يلغ ذلك مولانا
 فاجاز صح ما صنع ولا يبطل نكاح الامة وصارت حرة من الصدقات الذي
 وجب للحرة عليه بان تقابل تلك الامة من مولانا الى الحرة لان تنفع للزوج
 ثم من الزوج الى الحرة وسو مشكل حرة ونسبة نصف الاصح من اشتري
 زوجه من مولانا لا جنسي لا يفسد النكاح ويرجع المولى على الزوج بفتنة الامة
 التي مبي صدقات الحرة فان طلق الحرة قبل الزنوح بها حتى ينصف مهرها
 وسو الامة فصا ونصفها الى الزوج ولكن لا يبطل نكاحها حتى قبضها او قضى له
 بذلك فاض فحينئذ يفسده ولولا ما ان ستر من الزوج بعد النصف
 وتضمن قيمة النصف الباقي ان لم يقض له فاض بغيرها على الزوج فذلك لك
 وكذا لو بدى او استولد من الزوج او باعها بطل حق استرداد المولى
 وله قيمتها عليه وكذا لو وبعها او اعنتها اما المولى لو اعنتها في يد الزوج لم يصح
 ولو لم يطلق الحرة ولكنها باعته فده الامة من زوجه اب وبعته منه او
 تصدقت عليه صح وفسد نكاح الامة وليس لمولانا ان ستر وما سوا قضى
 القاضي بالقيمة على الزوج للمولى او لم يقض فانه ملك جديد للزوج بخلاف
 ما سبق فانه فسخ ولذلك لو اشترى الزوج برفقة الامة غلاما باذن
 مولانا او بخير او بغيره لم اجاز هذا **والاول** سوار رجل تحتة انتم فقال لمولانا
 تزوجني امواه حرته فزوجهم عليه برفقة الامة لا يفسد نكاح الامة وبين صارت
 صداقا للحرة والمولى متبرع به لا يرجع الى الزوج فان وقعت الفرية منها كانت

من جنيتها قبل الزنوح فزاد الامة على المولى دون الزوج بخلاف ما لو امره
 ان يزوجهم على رقتها حرته تحت عبد فقال لمولانا اغتنته عني على الف ففعل
 المولى قبل الزنوح وجب عليها الالف وبفسد النكاح **كتاب** رجل زوج
 ابنته مكاتبه برضاها جميعا جاز اما لو كانت صغيرة جاز عند ابن جنيتها
 خلافا لما تم ما ت المولى ولم يدع ما لا يعذر المكاتب ويح وارثه لم يفسد نكاحه وان
 طلقها رجعي له ان يراجعها وان كان بائنا لا يملكه ان تبيز وجهها وان وجد الرضا لا
 تزويج لوارثه ان تبيز وجه بخير لا يجوز الا برضاها وان مات المكاتب وترك
 طائفة الالف درهم ومهرها الف وبدل الكتابة الف بدلا لصدقات حتى
 جاز الكفالة بدنيها صداقا ولا يجوز بدل الكتابة ثم بدل الكتابة وغيره
 بين ورثة المولى فلا تلت النصف والباقي لعصبة المولى الا ان يكون لها اخ قبل
 الكتابة بينهما لذكور فقط **والثاني** وسو الف اما الالف الثالثة للزوجم الربع
 والباقي لولدها المكاتب ورثته فان لم يكن له وارث عتق امراته فلعصبة مولانا
 بالولاء وليس للابنت منها شيء ولو عجز المكاتب ومكنته فسد النكاح ولا مهر لها
 ان كان قبل الزنوح وكذا لو كان في يده اقل من بدل الكتابة ففسد
 النكاح ومو ما في يده ميراث للميت بين الابنت وموالي الميت ولا صدقات
 لها اذ لم يدخل بها والفسخ عامس يملكها اياه اما لو مات وترك بدل الكتابة
 وسو الف يحكم بقتلهم وما ترك ميراث عن الميت بينها وبين ورثة الميت
 وتغير النكاح والمهر على المكاتب وعليها عتق الوفاة ولم يحرف هذه الالف
 الى الصدقات صونا للنكاح عن اغتصابه فينقض الى سلطان الصدقات حيث
 حكم بموته فذاك ميراث وسوار دخل بها او لم يدخل في يده المسئلة ولو
 دخل بها ثم عجز ورد في الوقف بقضا قاضي فسد النكاح حيث ملكت خروا
 من زفتته وسقط المهر عنه بقدر ما ملكت ويباع الباقي للزوجة للعصبة في بقتة
 مهرها الا ان يفر من له اما لو مات المكاتب وترك وفاء وسو الف فيصرف
 الى الكتابة ولا بد ان يصدق وان كان موافقي صونا للنكاح عن الفساد ان
 لم يدخل بها ولكن لا وارث للميت عتق منه الامة اما لو كان معها وارث اخر
 بدلا لمهرها خذ كل الالف والمكاتب مات عاجزا فزفتته بينها وبين مولى
 الميت صفان وكذا كسبه بينهما ميراثا صفان ايضا خذ نصف ما موصى به مولى

خط

الميث بالمرء عليها العدة مئة حيث اذ قد النكاح بعد الاحوال في آخر حياته
 بخلاف المسئلة الاولى حيث عليها عدة الوفاة ولو ترك المالك انك من النساء
 عا خرا دخل بها ولم يدخل بها لميت وارث غيرها ولم يكن فلا بد ان يكون
 فان كان قبل النكاح سيطر الدين كله وما ترك فهو ميراث عن الميت وكذا ان
 دخل بها وليس لميت وارث غيرها وان كان له وارث اخر فنصيبه من ميراث
 صدرت عنها ولو كان ترك النكاح وزياده ما بينه وبين النبي ورسم بذي بالكنة
 ان لم يدخل بها ولم يكن لميت وارث غيرها والزيادة صدقات لها وان كان
 دخل بها ومها وارث اخر بذي بالصدقات اولاً وبين ان مات عا خرا و
 قد النكاح وما زاد فهو بينهما وبين موليها خفيف ميراثا وقال بعض
 المتأخرين من اصحابنا اخذت نصف صدقاتها كما ذكرنا قبل هذا ولو ترك النبي حرم
 بدار بالمرء بالكنة وعليها عدة الوفاة **م** رجل له مئة سنة فدخل
 بواحدة ثم طلق واحدة عنده حينئذ مات قبل ان يبين في ذلك حكمه ان حكم المهر
 وحكم الميراث فلكم خول بها مهرها ملك ولغير المدخول لها لكل واحد عدة تحت اساس
 صدقات عند محمد وعند ابن يوسف لها مهر ومئة اربع مهنين لكل واحد
 فيها سبعة اثنان مهر ما حكم الميراث فلكم خول بها خمسة اسهم من اثني عشر
 سبها والباقي وموسعة اسهم لغير المدخول بها خفيف ولو قال في صحتها
 احد يكن طالق مائة والاخرى طالق واحدة ثم مات قبل البيان روي ابو يوسف
 عن ابن حنيفة قال لا انظر في هذه التعليلات الثالث فانها على ائمتين وقضت
 حرمتهما عن الميراث فكان طالق واحدة فتصير هذه المسئلة والاولى في الميراث
 سواء فلكم خول تحت اسهم من اثني عشر سبها والباقي للاخرتين وقال محمد
 للمدخول بها مئة اربع الميراث والباقي لغير المدخول بها وهو الربع ومما
 يخرج محمد علي قول ابن حنيفة اما ما قال من قول نصبه للمدخول بها
 تحت من ثمانية اسهم والباقي وهو مئة اسهم لغير المدخول بها اما حكم الصدقات
 فلكم خول بها صدقات كامل ولغير المدخول بها صدقات وربع من صدقات
 بينهما عند محمد وقال في كتاب النكاح لها صدقات ومئة وبنو قول ابن يوسف
 قال ولو دخلت ثنتين مهنين ثم قال احدي طالق مائة والاخرى طالق
 واحدة وذلك في صحتها ايضا ثم مات قبل البيان فتخرج قول ابو يوسف علي قول

١٥٣
 ابن حنيفة النعمان الثالث عليه ما سبق فتعتبر التعليل الواحدة عليها تحت اساس
 ميراث النساء والباقي وهو السدس لغير المدخول بها وعند محمد لها سدس
 اثنان ميراث النساء والثلث لغير المدخول بها اما حكم الصدقات فلكم خول
 بها مهران كاملان ولغير المدخول بها مئة اربع صدقات وقال في كتاب
 النكاح لغير المدخول بها مائة المهر فصا في ذلك رواتين قال لو كان اربع
 فدخلت بواحدة ثم قال احدي طالق مائة والاخرى طالق واحدة وذلك
 في صحتها ثم مات قبل البيان فلكم خول بها مئة ميراث النساء عند محمد والباقي
 لمن ومما لثلاثين وذلك ثمانية اسهم من اثني عشر سبها وعند ابن يوسف
 للمدخول بها مئة اسهم ونصف من اثني عشر سبها وسدس ميراث النساء ونصف
 سهم ومن ثمانية اسهم من اثني عشر سبها ونصف سهم اما حكم الصدقات فلكم خول
 بها صدقات كامل ومن صدقات وربع بين اثلاثا لكل واحد واحدة مئة اربع
 وبنو قول ابن يوسف وقال محمد لمن صدقات وسدس صدقات بينهما
 ولو كان دخلت بمراة من المارح والمسلمة بحالها فعلى يخرج قول ابن يوسف
 من قول ابن حنيفة فمضى الطلقات الثلث فمضى طلق واحد فلكم خول
 بها سبعة اسهم من اثني عشر سبها ولغير المدخول بها الخمسة الباقية ويخرج
 محمد ميراث النساء مهنين من سنة وشعيرة سبها فلكم خول بها اربعة وستون
 وخمسة اسداس ونصف سدس ولغير المدخول بها احد ومئتان ونصف
 سدس اما حكم الصدقات للمدخول بها مهران ولغير المدخول بها مهر ونصف
 بينهما لكل واحد مئة اربع المهر عند ابن يوسف وقال محمد لكل واحد منها
 سبعة اثنان المهر فالواجب مئة مهرور ونصف مهر بينهما قال لو كان لرجل
 مئة سنة والمسئلة بحالها فمضى تحت اساس ميراث النساء ونصف سدس
 ولغير المدخول بها نصف سدس ميراث النساء وقال قول محمد وعليه قول ابن يوسف
 لمن سبعة اثنان ميراث النساء والباقي للاخرين اما حكم الصدقات فمضى مئة
 مهرور ولغير المدخول بها مئة اربع صدقات عند ابن يوسف وعند محمد لها خمسة
 اسداس صدقات وراية في شروح لهذا الكتاب بها مئة اربع مهر لا خلاف
 بينهما قال رجل له اربع سنة فدخلت ثلث مهنين ثم قال احدي طالق مائة
 والاخرى طالق ثنتين والاخرى طالق واحدة وذلك في صحتها ثم مات قبل البيان

فلغير المدخول بها نصف سدس الميراث والباقي للمدخولات بالانفاق واما
حكم الصدقات فلهن ثلثة مهور ولغير المدخول ملكه اربع مهور خلافا قال له
ثالث سنة فدخل بواحدة ثم قال احدي شيان لثالث ملكا او واحدة ثم مات قبل
البيان فلمدخول بها ثلثة اثان الميراث ولما تمت اثان الميراث في قول محمد
وقيل يخرج اية يوسف للمدخول ثلثة اسهم من اثني عشر سهمها ونسبة اسهم لها اما
حكم الصدقات فلمدخول مهر كملك ولها مهر اربع مهور في قول اية يوسف
وقال محمد لها مهور ثلثة مهور فكل واحد واحد ثلثة سدس المهر قال له اربع سنة
فدخل بواحدة منهن ثم قال احدي شيان لثالث ملكا او واحدة ثم مات قبل البيان
فلمدخول بها ملكه اسهم وربع سهم من اثني عشر سهمها من ميراث النساء ولهن ما بقى
عند ابا محمد ويخرج اية يوسف على قول اية حنيفة للمدخول من اثني عشر
ثلث ونصف والباقي لهن اما حكم الصدقات لها مهر كملك ولهن عند اية يوسف
مهران وملكه اربع مهورين اثلا قال محمد فلهن مهران وثلثة اثان المهر قال
ولو دخلت بمرا تبت منهن والمسلم بحالها فلمدخول ثلثة اسهم ونصف من
اثني عشر سهمها والباقي لغير المدخولتين وسو ثلثة اسهم ونصف على قول محمد وعلى
قول اية يوسف للمدخولتين ثلثة اسهم من اثني عشر والباقي لغير المدخولتين
اما حكم الصدقات فلمدخولتين مهران على قول اية يوسف ومحمد لغير المدخولتين
صدقات وملكه اربع صدقات قال ولو دخلت ثلثة منهن والمسلم بحالها للمدخولات
من الميراث ثلثة عشر سهمها ونصف سهم من اربع وعشرين عند محمد ولغير المدخول
بها اربعة اسهم ونصف ويخرج اية يوسف لغير المدخول بها الثلث وسو سهم
ونصف من اثني عشر والمدخولات ثلثة اسهم من اثني عشر ونصف من اثني عشر
اما حكم الصدقات فلهن ثلثة مهور ولها ثلثة اربع مهور عند اية يوسف وقيل محمد
لها ثلثة اثان مهور والله اعلم **من المهر** قال رحمه الله مسلم تزوج كاتبة
بنينا وها ذمينة او سلمية في مولد واحد فمهرها على الكاح جاز الكاح اما ان
شهرها احد ما في مولد والاخر في مولد لم يجر الكاح ولو تزوجها او اختها
او خالتها او ذواتهن من النساء لم يكن وليا الا ان يوركا فترضي بذلك جاز
والجمع في الكاح بين الاثنين رضاعة محرمة كما في النسب سائر المحارم سواء
لوتزوج العبد لث سنة في عتقه واحدة لا يجمع وان اذنه مولاه اما ان تزوجه

في عقد متفق ان كان باذن المولى جاز الكاح الاولين وان كان خيرا وانه ثم اجاز جاز
كاح الاخير وبذلك كاح الاولين ان لم يزوجك بن اما ان دخلت بنتك كاهن
جميعا اجاز مولاه ولم يجر وكذا المعتقة حصنة يسبي كالمكاتب في ان لا يجوز تزوج
الا باذن المولى وكذا المكاتب ويجوز كاح الصابية كالتصارية للمسلم وقيل اية يوسف
لا تزوج المسلم بالصابية ولا بملك ذمته والذي ان تزوج ما شاء فيهم وبهم ويصير
شبهود وبغير مهر او تزوج الصراية بموسمية جاز له اما لو ملكها لم يملكها ثم تزوجها لم يملك
فترق بينهما وكذا في تزوجهم بائنة من الرضاع فتزوي المسلم كانه في ذمة الا
حزبه تزوج حرة ثم اسلم واقام في دار الحرب فان كانت زوجه خراجه او
يهودية او صابية يبيع على الكاح فان خرج الزوج اليه دار الاسلام بعد ذلك
بانت منه لا خلاف الدارين فاصدت ثلث جيفت اولم تحض وان خرجت
بيع قبله البينا كما يعل الكاح خروج موهوبه او لم يخرج بعد ان يكون مسلما اسلم قبل
خروجها حرة بثلثة كتابية فاسكت فيها كما يعل الكاح اية ان حاصت ثلث جيفت
قبل ان يسلم موهوبات منه اما لو اسلم قبل ثلث جيفت كما يعل الكاح ومن
ارند بان امراته فيه رجع اليه الاسلام بعد اولى لم يرجع مسلم دخل دار الحرب
بما ان خذ وجع هناك كتابية جاز ان يخرج البينا وتخلفت عنه فيها بانته منه وان
خرجت معه البينا بغير الكاح كانه في ذمة في دارنا تزوج كتابية ذمته لم تقض
العهد ودخل اليه دار الحرب وتخلفت عنه زوجته في دارنا بانته منه رجع
اليه دارنا بعد اولى لم يرجع وكذا الحزب دخل دار الاسلام ليصير ذميا بغير
دارنا بانته موافقة في دار الحرب ولو قال انت زوجك متعة بعتة وراى
مع الكاح او لم يذكر وقفا ولو قال انت زوجك على ان لا تشي اوقاف على ان
تشي ولا اذ لك مع وبك الشراء اوقاف انت زوجك متعة بعتة بعتة ان امرك ببيتك
شهرات من يومك وبك بغيره بالطلاق صح واعد ما يبدى لك زوجك تزوج امرأة
بعد مضي شهرين من طلاق زوجها او اكثر ولا يدرى انقضت العدة ام لا صح الكاح
وقد كلف اقرارها بانقضاء عدها اما لو تزوجها قبل مضي شهرين فالكاح
يا ملك عند اية حنيفة وعند محمد صدق بعد مضي ثلثة وثلثين يوما وعند
اية يوسف صدق بعد مضي اربعة وخمسين يوما ولو قالت بعد ما تزوجت انقضت
عدتي بالحيض لم صدق اما لو قالت انقضت عدتي بثلثة اشهر لم يصدق

كان القول قولها ولو تزوجها قبل مضي شهرين وقاب اختفت عندك سقط
استحطيتهم وانكرت المودة قوله قال الكاح بالملك فان كان قد دخل فليعلم مهرها وعليها
الحدوة فان كانت قد نبتت من الاول حينئذ نخل لواحد من الزوجين فيها وان تيز وجها
فاذا اختفت وبقيت حينئذ نخل فلكل زوج الا انهما ان تيز وجها فيها وليس لاول ان
تيز وجها فيها ولا للاحد من الجانبين وعند الزوجين لا ينفذ الحكم للزوج الاول
ان كان المصالح ثلثا ولو زعم الاب بالنكاح ولده الطمك اثباتا وانما ولا يعلم
ذلك العقد الا بقوله ثم ادرك الولد وانكر الكاح فزعم بالملك والقول قول
الولد وكذا التوفيق زوجت عديدي فلانة ايس فأنكره العبد لم ينعك قول
المولى عند ابن حنيفة وقاب صا جاء جاز واقاربه في الاثم جاز بلا خلاف
وتوفيق المكاتب حصلت ابن مولا ان يزوجني من شاء فقال المولى قد زوجت
امس فلانة ولم يعلم ذلك الا بقوله لم يجر الكاح وكذا الوافون مولا ان تيز زوج
فقال المكاتب قد تزوجت امس فلانة ولا يعلم الا بقوله ان لم يصرف المكاتب
وكذا العبد وكذا اخر وكل رجلا بالتزوج فقال الكوكب قد زوجتك فزعم امس
فالكاح بالملك واذا صدق المكاتب والعبد والمولى عليها جاز ولو
زوج ابنته ثم مات فادركت عبده لا يجازيها وكذا الابن اما لو تزوج ابن اخيه
فاذركه وسكت شهر او شهرين ثم قاب انا فسخ الكاح له ذلك ولا مهر عليه ولا
يكون سكوتة رضا لان دخل بها فيكون رضا ولو انتقض الزوج بالاصح فحكمها حكم
الكبد حتى اذا دركت فلها الخيار وطبق سكوتها الجارية اذا اعتقت مقام
من مجلسها واخذت فيه كلام اخر ومن تعلم ان لها الخيار ثم اختارت العفوة لم يكن
لها ذلك اما لو قالت اني لم اعلم ان لي خيار العفوة فالتوفيق قولها فني حلت
به فلها الخيار حدوة تزوجت رجلا عيل انه حرا وعيل انه قريشي او عذري فاذا
موت عيدا او عتق قريشي من العرب او اعجمي فلها الخيار وكذا عيل انه من بني قحط
فاذا موى من عتق قحط او عيل انه من بني قحط او قريشي وليس من الموار
او عيل انه فلان بن فلان فاذا سوا اخوه او عيل فلها خيار العفوة فيه كالم ولا ينفذ
العفوة الا بتأجيل بعضي بها وان حلت فاقامت معه بعد ذلك ومن تعلم حي
بها معها بملك خيارها وان سكتت ومن سكت او بكر فليس خيارها ولا تيز زوج
امراة المفقود حتى يبي موت زوجها ومضي زمان لا يعيش مثله في ذلك

الزمان وان قالت مات زوجي فتزوجت جاز النكاح فان قاب الزوج كذب
فزوجك حي مات منه باقراره وعليه صداقها فان لم يدخل بها وتوفات زوجي حي
بعض المفقود وقاب الذين تزوجها بكم موتيت يتطرق ان كان الزوج عتق معروف
فالتوفيق قوله والنكاح جائز وان كان معروف فالتوفيق قولها والنكاح بالملك ان
ولدت من الثاني والاول ثم قدم المفقود رد الاول الى الاول والنسب من
الاول وميراثه وفوق من الثاني وعليها العدة وقاب صا جاء جاز ولا ح
للزوج الاخير وقيل رجع ابو حنيفة الى عند القبول ومن ايسره من اهلك الحر
مقتولة المفقود رجل له اربع سنوة فقوت واحزة منها او اسرها اهلك الحر
لم يكن له وجها ان تيز زوج حياها اخري حتى ياتيهم يقين من موتها او ماتت
واحزة من مولاة الملك او ملك واحزة منها او مضي زمان لا يعيش مثله
فيه ولو ملك المفقود جاز وليس له ان تيز زوج باخري حتى يتقضي زمان عتقها
وذلك اما يعرف بمضي زمان يعلم انها بلغت سن الاخص منها فتزوجت بص
لثة اشهر بعده ثم تيز زوج باخري ان شاء ولو تزوج ابنه ومو حيا امراة وصفت
لها المهر فلها ان تأخذ بالمهر ايها شاء من عتقها ان يرجع احدها او ادين الى الآخر
ثم ان مرض الاب فاختارته بالمهر فالت لاب للورثة ان يرجعوا به الى الابن
بخلاف ما لو ادين في صحته ولو تزوج امراة بالعين الف حرة والف مولاة
ولم يسع الا بملك فحكمها حرة وليس له ان يدخل بها حتى يوفيهما الالف الحرة
فاذا وافاها فله ان يدخل بها قبل ادائه الالف الاخري ولو اهلكها بالمهر
فله ان يدخل بها وان لم يتوفيه بخلاف ما لو ضمنه انسان تزوج امراة وله
ابنات اولاد وسراير يجب عليه ان يكون صداق امراة في كل اربع سوا ولية
وفي الملك عند الباقيات وكذا لو كانت له امراة فان فعله ان يكون عتقها يومان
وليكنان وعند البواقي يومان وليكنان الا اذا رخصت امراة بدون ذلك وان
كانت له اربع سنوة ومعنف له سراير لم يكن عند من مع الارح الا وقفه ستة
الاربعين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توفيه النساء في اربع سنين ولو عالت
المدة يكون الزوج عتقها او محجوب وسكتت معه ونسبها جعها وليت بها ويعلم
فلها ان ترفع اليه النكاح لغيرها ولو كان لها من الزوج اولاد ثم طلقها ثانيا لم
تزوجها علم بقول الوصول اليها فلها الخيار وتوفيق انت علي كظهر امي الف مائة

عزيمه ما سماه بل مرة كفاة ولوقال ان دخلت دار فلان فانت لما تاتي ثلثا ثم سكت
 سكته ثم قال ان دخلت دار فلان فانت عيني كطهر ابي فدخلت ومع الحلاق
 وحرفت بالهمار حتى لو عادت اليه بعد زوج اخذ ليس له ان تغير بها حتى يكفر ولو
 كانت امراته اتمه فطام صاكنم اشترا ما لا يقربها حتى يكفر ولو اعتنق عن الهمار
 من توالم بجزا ما المزدانة جارية وكذا من يحب ويصيق جان ولو صام شهر عنه
 ثم اصاب رفته ليل في انت من ليلتها بملك صومه وعليه ان يستأنف شهرين
 وان عدا مسكينا مائة وعشرين يوما اجزاء او عشاء مائة وعشرين يوما اجزاء
 ايضا ولو عدا رجلا ستين يوما وعشني امرأة ستين ليلة اجزاء ولو عدا ملثين
 مسكينا يوما واحدا وعشني ملثين مسكينا اخدين فيه ذلك اليوم لم يجزه
 الا ان يحسد الذين عدا مع وكذا عدا من الرجال ستين مسكينا وعشني ستين
 امرأة لم يجز ولو كان له خادم او ثمن خادم وعليه ان يثبته لا يجره الجصام
 الا ان يجتق او يبيع جاريته فينقضي به وبه ثم صام اجزاء والله اعلم
من المنتفا **ولي** قال ابو يوسف لا يزوج الصغيرة امها او جها وان
 لم يكن لها ولي وقال الاب سروج امة الولد الصغير من عبد الولد وكذا الوصي
 وقال ونزوح المحكم الابن ويبيع الى الاب وقال محمد بن ابي الا ب
 وكذا في الابنة وقال محمد الجحد والاح في تزوج الصغير على سوا قال ولا
 ولاية للفاضي في تزوج الصغير مع الاب والجد ان لم يكونا فاسدين قال
 تزوج اخته برضا ما لا يملك الاب ان يبطله حتى يبطله القاضي قال من لا ولي
 لها استحسن ان يوليها رجلا ليزوجها قال زوج الام صغيره فملكها الزوج قبل
 الزحوب بها فله ان يزوجها بمثلها بخلاف الكبيزة زوجت نفسها او زوجها امها
 ثم ملكها قبل الدخول او الحلقه لا يزوج ما بها **مدق** قال ابو حنيفة
 ومحمد الله لو اوعيت ان زوجها ملكها وغاب وقد انقضت العدة فان عرفت
 القاضي زوجها منع نكاحها حتى يرجع الضارب فان اقامت بيته لم يغيرض لها القاضي
 قال ابو يوسف لو اوجي انقضاء عدتها الزوج ليس له ان يزوجها باخنها ان
 انكرت اما لو قال اجوزني بذلك فلم ذلك **كفر** قال ابو يوسف الكفاة
 في الدين والحسب والمال قدر النقص والمهر وفي رواية النقص ولا يستبرأ
 المهر قال ابو حنيفة رحمه الله الناس اكمل احايك او تحام وقال محمد

او ناس او دباغ وقال محمد بن زوج ابنة ابنة اخيه وبيع موسره والاس
 فقير فلا بها ان يتزوج بينهما الله لم يغير موسره ونقصها ان كانت كبيزة
 واذا يولي القدره على المهر والنقصة يوم التزوج لا يوم المطالبة قال
 ابو يوسف مولاة قريش الكفاة لمولاة حمدان وقريش بعضهم الكفاة لبعض
 فمجان في اهلك بيت شريف كماله وكذا العرب بعضهم لبعض
 الا اهلك بيته معروفه قال تزوج رجل امرأة بنتها ده ابنة بنتها لا يجوز
 وفي رواية لا يجوز وفي رواية ان نكاحا جاز بخلاف ما لو كانا من احدكما
 وروا اخر قال المختبر نفقة ستة مع المهر والقباض **نقمة** شهر
وقاع قال ابو يوسف من تزوج باخت امراة ووجها بها او بحامسة
 ثم فرق بينهما لم يكن له ان يكرها لغيرها ولا ينكحها لغيرها ولا يكرها
 او طهرها بشهوة حتى تنقضي عده الاخت التي فاز بها والى ما منته قال
 محمد احوان تزوجوا اخنتين فوطي كل واحد امرأة اخيه شبهة انها امراة
 فانه يرد كل واحد الى زوجته ويحل الوالدي عقرها ولا يكرها زوجها حتى
 تنقض ثلث حيض فان حاصت احدهما ثلثا ولم تنقض الاخرى فليس
 لواحد منهما ان يكرها حتى تنقض الاخرى فان ولدت لمزم الولد الوالدي
 اذا جات به سنة اشهر الى سنين ما لم يغيره نقضا العدة وكذا الوالدي
 احدهما ولم يكرها الاخر ليس لواحد ان يكرها امراة حتى تنقض الحقة والاشهر
 ان يكرها كل واحد امراة ويتزوج بالتي وملكها وكذا اذا كان الزوجان
 اجنبيين اما لو كانت اجنيتين للزوج ان يكرها التي انقضت عدتها من
 غير تزوج انتقضا عده الاخرى قال منقذة لم تنقض بدار الحرب لزوجها
 ان يتزوج اخنها وان كانت المدة حاملة ولكن لا يقربها حتى تضع المدة
 حملها **رضا** قال ابو يوسف استأمر الولي بكرها بالغة ولم يغيرها بالحق طبع
 فسكرت ثم زوجها من نفسه جاز قال لو تزوج اخته غسكت لا يجوز
 النكاح قال استأمر الولي بكرها في حال طبع فقالت فلان احب الي من
 هذا الحاكم هذا السيد باذن وان اخبرها بعد النكاح فهذا الجواب رضا
 ولو لم يكرها الحاكم الولي ايها فقالت اما كما رفته ولكن اجرت وقالت لا ارضى
 ولكن رخصت جاز النكاح اما لو قالت اما كما رفته فيكون روا قال لو صرحت

وكانت فهور ضارفة حتى الكبرياء لو فالت لا اجيز فقال لها الولي افعالي فقال
اجزت لم يجز اما اذ لم يتجمله خطا ب الولي بين الكلامين وانصت القول بالرد
جاز النكاح استخسا **قالت** محمد بلخيا تزوج الولي فقالت لا اريد الا زواج
او قالت رجيت من الى فانكاح علي حالة فان قبول الهدية من البسب
ليس باجازة اما قبول المهر اجازة منها **قالت** لو قال الاب خطبك فلان
وفلان فقلت فله ان تزوج بايها شاء وكذا لو قال بنو فلان خطبوك
وسم محسون او قال جبرائيل ما لو قال بنو نعيم وسم غير محسون فالتسكوت
لا يكون رضا **قالت** لو قالت الكبر عترة لمخ النكاح الي فقلت لا ارجي وما كنت
سائلة فالتقول قولها بخلاف الصحيح حتى لمحة وادعت انها لم ترض حين
ادركت **قالت** زوجها وكيل الاب وزوجها الاب فها ان يجيزا بها شارت
قالت لو قال رجل لا خورز وخنك فلانة وفر كان زوجها بخير رضا
قالت من طلق هذا رد للنكاح اما لو قال في طلق هكذا عند محمد وعند
ابي حنيفة قبول والطلاق واقع **وكال** لو امر رجلا ان يزوج امراته
فزوجها عينا او مخرومة جاز خلافا لما ولو وكله ان يزوج امرأة بعينها فزوجها
اخذها بطلت الوكالة **قالت** ابو يوسف زوجني مودة او مودة فزوجها اياه
في عقد واحد وما اجنبتا للزوج ان يختار ايها شاء وطلب نكاح الاخر وان
ما قبل الاختيار فالحكم والبيات بينهما وعليها هذه الزفارة **قالت** محمد امر
ان يزوج امراته ليس للوكيل ان يزوج ابنة الصبي او ابنة اخيه الصبي
ولذا لم ينسب الي امره بخير اذ بها ولد اكل وكل امراته تزوجه امراته لا يجوز
تزوج نفسه اياه وعند ابو يوسف لو زوج الوكيل ابنة الكليزة فامر بها
ايها لم يجز ايضا اما لو زوج اخيه جاز **قالت** محمد لو وكله ان يزوج اخيه
معا فزوج احد بها جاز اما لو وكله تزوج امرأة لها فاسدا فزوجها
نكاح صحيح لم يجز **قالت** فصول زوج امراته على اتم نفسه و اجاز الزوج خاله
للحقة والمزوج متطوع فان طلقها قبل الدخول رجع نصيب الاثم الى الزوج
قالت لو زوج الغاصب المصون ثم اوجده بينهما لم يجز النكاح **قالت** ابو حنيفة
رحم الله زوجة المصون **قالت** الزوج اذا جاء بمحدث فالت طالق ثم اجاز
النكاح ثم جاء بمحدث لم يقع ثبتي **قالت** ولو زوج امراتين في عقد واحد اما ان

يجوزهما او يرد بما **قالت** ابو يوسف ان شاء اجاز بها او اجاز احد بها
ومحمد بن **قالت** ابو حنيفة لو تزوج بالثلاث لم يقربها ثلثا بعد سنين ثم قالت
ما تزوجت بنو زوج اخر فالت قولها بخلاف ما لو تزوج امرأة بعد
الطلاق زد بها بشهرين ثم قالت لم تنقض عدي و **قالت** الزوج يبي
منقضته صح النكاح ولم يبيح قولها **قالت** تزوج امرأة فقتل رجلا من زوج
لها غايه لم تنقض لهما حتى حضر الغايه وان حذرهما المرأة وعند صاحب
اذا صدقها منع عنها زوجها ولم يفرق حتى حضر الغايه **قالت** ابو يوسف
بعد تزوج حرة ثم قال لم ياذن له مولاي **قالت** المرأة بك اذن او قالت
لا اذن فزوجت غيرها الا ان ياذن مولاه وعليه مهرها ونفقة عذرتها **قالت**
لو اختلف الزوج والولي في ان المهر الف فاصطلى على مائة مع الالف
ثم طهر ان المهر كان العالم يجمع في الزيادة وكذا في من البيع بخلاف الصبي
على ما مال والصبي عن تصاحب وجعل الطلاق اما فيه اجرة الدار خلت
قالت لو اقرت امرأة بانها تن وجت من هذا الرجل امس ثم قالت يزوج
من هذا الاخر من ذمتها في امرأة الذمة بدات به وسوالا مبني وكذا لو شهدوا
على اقرارها لهما فاني ايمان الشهود بايها بدات **قالت** صبيقة زوجها
اخوها فادعت انه بنتها ووليتها وبي صبيقة وانا اليوم مودعة انك
خمة عشرة كارتة للنكاح وادعي للزوج انها كانت مودعة يومئذ فالتقول
قول الزوج **قالت** تن زوجها بعد الطلقات الثلاث وبعد الزوج الثاني
لم قال ما دخلك الثاني بها بانك منه ولت قالت ما دخلك في الثاني **قالت**
الزوج قد دخلك بك فالتقول قولها يفرق بينهما **قالت** محمد لو اقام الزوج
بينة انه تن زوجها وبي ابنة ثمان واقامت المرأة انها يومئذ ابنة عشرية فالتقول
قولها والبينة يثبتها لهما لو اقام بينة على امراته انها امراته واقامت بينها
لا خير بينه وذلك الاخر بخلاف البينة بينة الرجل اما لو صدقها ولم يحدد
فالبينة بينة المرأة رجلا ان اقاما البينة على امراته في امرأة من صدقته **قالت**
امرأة قالت لرجل انا امراتك فقال لها انت طالق فهذا اقرار به ووقع
الطلاق **قالت** ولو قال ايها الصبي فرق بيني وبين مودة فهذا ليس
باقرار **قالت** ولو قال ان كانا بها جاك فهو بيني فهذا اقرار وان لم يلبس بها

حكت فقال لو اقام البكر بينة انهارت جنب ملجها الكاح و اقام موافا سكنت
 فبينما اوله اما لو شهد والد انهارت بينته اوله قال تزوج امرأة قولها
 زوجها بالامس وقال تزوجك ولم تنقض عدتك فقالت بلى استعنت
 بعد الطلاق ينظر الى البكرين بالكلام فان بداه الزوج فالتقوا قوله ولا مهر لها
 وان بدات بي فالتقوا قولها اما لو قال الزوج حين تزوجك فالتقوا
 العدة ففسخ الكاح ولها المهر والنكاح تزوجك وكنت زوجة فقالت قد
 ملقني وتزوجتني بعد عدتي فان كان عدتي في مدة تنقض فيها العدة فالتقوا
 قولها ولو قال لها ردت تزوجك وكنت زوجة فقالت كنت اجرت
 وما ردت فالتقوا قولها فان بدات المرأة فقالت بلخني ذلك فاجرت
 فقال الزوج بك ردت ثم اجرت فالتقوا قولها ولها المهر وفسخ الكاح بخلاف
 ما لو تزوج بالبيعة ملقها ملقا فقال تزوجك قبل ان تزوجت بالباين
 فقالت المرأة تزوجتني بعد كاحه ودخوله فالتقوا قولها ولها المهر ويترق
 بينهما **افراد** قال ابو يوسف خاتم رجلان في امرأة فقالت تزوجت
 زيدا بعد عمر وهو امرأة زير واما لو سألها التامني من زوجك فقالت تزوجت
 زيدا بعد عمر وهي امرأة عمر ومتي كان جوابا عن سؤاله قال رجل قال لامرأة
 اني اريد ان اشهد اني قد تزوجتني فيما مضى لا امر ختمه فاقوله بذلك فقالت
 نعم فاشهد به وصدقه ثم قلنا وقا عبي مولا منعها فلا نكاح بينهما اما في الطلاق
 والعتاق لا يصيدان على اطلاق ذلك في النكاح وفيما بينه وبين الله تعالى بي
 امراته وذاك مملوكه قال في اجنتين احدهما فائمة والاخرى خديجة فقال
 رجل تزوجت فائمة بعد خديجة فائمة امراته حيث علم بها اولا وقال
 محمد بن موكا قال الزوج خديجة امراته حيث وصدك كلامه قال محمد بن مطلق
 امراته التي لا يولما مثلها ماثا فتزوجها ما بين وولمها وانضامها لا تحل بهذا
 الولي الاول **مسألة** قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان له نكاح في النكاح فقال
 المكاتب فزوجت بالامس لا يصيد على المولى وان صدقة المرأة وكذا العبد
 ولو بلغ المولى ان يجده تزوج فقال المولى انما كان فيكون رد النكاح اما لو ولى
 وقال انما كانه وكنت اجرت او قال لا ارضى وكنت رخصت جاز استنساها
 قال ابو يوسف تزوج امرته بامولاء بغير اذن مولاهم قال لا حاجة لي في

امته

في نكاحها فمدا وان لم يزوجك بها زوج امته بغير اذن مولاهم واغنىها اخر خبر
 انما فاجاز ملكه جاز النكاح والعتق فان دخل بها بعد العتق فامهر لها ولا خيار
 لها فيه ونزل لو جعل المولى للامانة اجازة اليها فيها فاجازت لا خيار لها قال رجل
 باع امته الغيب من رجل فزوجها من رجل بغير اذن مولاهم ثم اجازتها المولى
 صحيح والمشتري بالخيار قال محمد لا يزوج المولى مكاتبها صغيرا الا باذنه ولو
 عجز ثم اجاز المولى جاز **مسألة** قال ابو حنيفة تزوجت بغير اذن المولى فملكها
 الزوج لما قال في البره ان يزوجها الا بعد زوج قال ابو يوسف تزوجت امته
 بغير اذن مولاهم ثم اوصي بها وقبضها الموصي او باعها انتقض الكاح اما ان لم
 يقبض الوصية لم ينتقض ولو مات المولى فملك ذلك غيبه ان استحسن فيه اما لو قبضها
 المولى لم ينتقض قال اعنتي امته في مرض موته ولها زوج فملكها الخيارات السبعة
 ويصح الزوج عنها فان مات المولى وبي تخير من الثلث جاز الخيار وان لم
 يخرج فملكها السبعة فملكها الخيار عند ابيها وقال محمد فملكها الخيار كما لو
 اعتقها في محنة **مسألة** قال ابو يوسف زوج القاضي ببيعة فبلغت لا خيار لها
 فكذلك روي عن ابن حنيفة ومحمد ايضا قال لو زوج ابنه الصغير وقال اشهدوا
 اني قد تزوجت ابنتي فلان بالثمن ما يله فانه لا يجب عليه شيء فان دفعها يكون
 حكمة وقال لو قال الزوج دفعت مكر الى ابيك وكنت صغيرا وصدقه الاب
 وبي تنكر دفعه اليه فلها ان تخرج على الزوج بذلك ولا يزوج الزوج على الاب
 فانه امينة بمنزلة خديجة الكوكبي يقبض الدين وانكره المكاتب فان المطالب
 لا يزوج على الكوكبي با انكره المكاتب قال محمد في خيار البلوغ يجب ان
 يختار نفسها مع روية الدم حتى لو ادركت في خوف للملك يجب ان تقول
 ملكها قد فسخت الكاح وانه اذ اصبحت وتقول رايته الدم الآن وسميتها
 ذلك الكذب لانها لو قالت رايته الدم بالليل فسخت الكاح لم صدقت قال
 ولورات الدم فاختارت نفسها ولم تعد على الشهود فكشفت ايما الى ان قدرت
 على الا شهادتها النكاح ولم تخدر كما اذا بلغت ولم يعلم بالخيار **مسألة** قال الرضا
 بالقلب لا يملك خيارا **مسألة** قال زوج القاضي رجلا امرأة زعمت انها حرة
 ثم اصبحت اخذها المولى وعفريا وقبض الولد ثم يزوج الزوج ببيعة الولد
 عليها لا على القاضي **مسألة** قال ابو حنيفة لو تزوجت بزوج اخر فولدت الاول

حاضر كان الزوج الاول او غايها قال ابو يوسف ان كان غايها غيبته فمقتطعت فهو
للزوج الثاني وقال تزوج بانه ثم اشتراها ثم جازت بولد لا قل من سنتين لزمه
وكذا لو ملكتها ثم اشتراها ثم جازت بولد قال ابو حنيفة و ابو يوسف المرأة لا تحك
بعد سنتين شيئا حتى لو خرج راسه في سنتين ثم خرج ساير جسده بعد سنتين لم يلزم
الزوج الذي ملكها او مات عنها الا اذا خرج اكثره قبل تمام سنتين قال ابو
يوسف ام ولد تزوجت بزوج ثم تزوجت باخر بعد يوم كله بغير اذن المولى ثم جازت
بولد فادعاه المولى والزوجان ينظران كان للولد قل من سنة اشهر من تزوجها
فهو المولى وان كان تمام سنة اشهر من الاول دون الثاني فهو للاول وان كان
تلك تمام سنة اشهر من الثاني فالولد للزوجين جميعا وان كانت عند الاول ولم يترك
بها الثاني فهو للاول وان كانت عند الثاني فهو للاول قال لو ادعى الاب ولدا ام
ولدا لانه لم يثبت نسب وان نفاه الاب وعلم المهر وكذا ولد لثمة بنت ابنه قال اذا
ماتت ام ولده لا يتبنيح نفي ولدها وكذا لو اعنتها قال ام ولده جازت بولد وسو
غايه فخصر بعد ما تعلم فنفاه لم ينج فيه فلزمه النسب اما لو فطم حين خصر ولم يشتر
انتمسا به اليه امكنه نفيه ولو اشترى لم يكن فيه ثمة قال له ان سني ولدا ولد في الغيبة
اليه المولى وجب الحضرة اليه انقطاع النكاح قال رجل تزوج امرأتين
فادعاهما رجل انما اثبتا وحدهما وكذا بهما الزوج لم يصح فوايه ولم يثبت النسب
فان مات الزوج وحدهما يثبت نسبهما ثم ذكر فيه الاميل انه يثبت النسب وتعرف
بين الزوج وبينها ولو قالت المرأة فيه عذرة الوفاة لست بحاكم ثم قالت من العذر
انا حاكم صدقت اما لو قالت جدار سنة اشهر وعشرا لست بحاكم ثم قالت
انا حاكم لم صدق الا ان تكد لا قل من سنة اشهر من مؤنة قال تزوج اخنة
فخلاها ثم لم يلزمه الولد وان اكلوا الويل وكذا في نكاح فاسد وان لم تحك بها لا يلزمه
قال محمد لو جازت امرأة بولد بعد الطلاق الرجعي لا قل من سنتين بيوم نفاه
فعلية الحد وباتت منه ثم جازت بولد بعد سنتين فها انباء وسومراجع ويبطل عنه
الحد الذي كان لزمه وبين امراته وسلا عن بينهما ولا يبطل عدالة قال لو ولدت
امراته فقال الزوج هذه المرأة اجني وهذا الولد ليس مني فان كان لها ابوان معروفان
لم يثبت النكاح بقوله هذا وان كان مجهول السبب ثبت نسبها منه وبطل النكاح
قال جازت امراته بولد من سنة اشهر من تزوجها فنفاه وجب اللعان وعليه

ثم وان زعم انه لم يدخل بها **فقال ابو يوسف** حلف رطلك من لبن
امساك بالمال لبنه اخري فارفع جيبك لم يوجب الحرق لصاحبة الرطل خلافا
لمحمد قال لو جعلت في لبنها دواء فيقتل اللون او الطعم فادع جيبك حرم اما لو
عبدت ما لم يحرم قال محمد رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولان امرأتان مثلهما
فارفعت كبيرة الاب صغيره الابن وكذا اذا رفعت كبيرة الابن صغيرة الاب بات
الصغيرتان منها ولا يجلان لهما ونكاح الكبيرتان باق وكذا لك في نسوة الاخويات
قال رجل له امرأتان صغيرتان فجازت امرأتان لرجل اجني ذواتا منهن فارفعت
كل واحد احداهما الرضعتين معا ونكح الفساد بآثا ولا ضمان للزوج عليها فادع
من مهر الصغيرتين اذا افساد ما كان صحيحا وحدها حاتم **قال ابو يوسف**
لو كان الزوج متغرا بكاح اكلوا لهما ان يحا صم في النفقة والمهر اما لو كان باحدا
لا يحا صم الا بوجاهتها قال محمد لو دفع مهر الكبر الى ابها برى واقرار الاب
بغضه صحيح وليس لاب قبض مهرها الا بوجاهتها فيها وقبضه المديونية والبنه من الزوج
لم يكن قبضه قبضا لها حتى للزوج ان يزوجها من الاب قال لا اقبل في كينته
مهر الملك الا شهادته عدلين وان لم يكن فالقول قول الزوج مع يمينه فا
اقر بشي وحلف عليه فذكر وان لم يقر بشي وحلف على ما ادعت بين عليا الا انك
ما ادعت ومن مهر الملك كما في اختلاف البيهقي وحلف على ما ادعت بين عليا الا انك
ما ادعت الزوج اليها من حسن وعسل ودقيق وحطيم وتوقال سومن المهر حتى
بخلاف الخبيص والحكم بما لا يتكلمه في نفسه فالقول قول المرأة في ذلك **شرط**
قال ابو يوسف لو تزوجت بها على ان يعطيها اربع مائة من الخدم كل خادم مائة دينار
لا يصح فليها مهر الملك اما لو تزوجت بها على اربع مائة دينار على ان يعطيها مائة
خادم ما صح عليه اربع خدم وسط ولو عين جان احيا وكذا الاب قال لو تزوجها
المولى على اربعة الاف قال فالف منها له ولدرج فقبل الزوج فقبله ثلثة الاف وكذا
الف منها لفلان فقبله الثمان ان كان مهر ثلثها وكذا الوالد الف منها بخلاف ما لو
قال الف لها والف لفلان ولم يعك منها فان اكل مهرها وكذا الوفاة المولى زوجك
على الف على ان مائة لي فالف للامانة وتوقال زوجت غني ففك على الف ودرج
فقال الزوج قبلت على الف يلزم الثمان لها مهر وتوقال لامرأة تزوجتك
على الفين فقالت قبلت فلزم النكاح بالحمل لا غير **قال محمد** رجل قال تزوجتك

عاني احد من بني العبد بن مريض به ومهر ثمنها قيمة افضلها فلها الا فضل عند ابن خنيفة
اختلاف قال محمد اقامت المرأة ان تزوجها على الف و اقام سوانه تزوجها
على مائة و اقام ابو حنيفة ان تزوجها على رقبته ولده عبد الروح فاجعلك الضيق
جائزا وسوا المهر **قال** لو اقام الزوج البينة انه تزوجها على رقبته و اقامت امها
على رقبته و اقامت ام الزوج على رقبته و انها اعتفتها و الزوج و المرأة يكران
عنفوا جميعا و على المرأة ثلثا قيمته كل واحد منهم للزوج **قال** لو اقام الزوج البينة
انه تزوجها على انها و هو عبده و منزه الاب و اقامت المرأة انه تزوجها على
مائة دينار و لا يثبت لها فعتق ابو سنان مالها و ولاه لها ثم ان اقامت بنته على مائة
دينار فلها عليه المائة و الاب حرم ما من الزوج و بذلك و لاؤه عنها **جاء** ابو حنيفة
لو تزوجها على حجة او على ان ايجل فلها قيمته حجة و بالطلاق قبل الدخول نصف
قيمتها حجة اما لو قال ان اجمع بك فلها مهر مثلها **قال** لو تزوجها على نكاح و حاد
فلها ثمانون دينارا قيمته كل واحد اربعون و لو تزوجها على نكاح و لم يملكها مهر
فمنها **وقال** ابو يوسف يعطيك منها ما شاء **قال** لو تزوجها على ملاءم هذا
الجواري خنيفة فلها مهر المثل و كذلك **قال** محمد تزوجها على مائة رطل حلك
بجند العال في ماله حلك فخر و حلك عذب او على مائة رطل لبن بجند العال
فيها لبن بقر او غنم فيصرف اليه العال كما في نقد البيع و التوكيد به اما لو استوبا
في البلد فلها مهر المثل **قال** لو كان مهر المثل الف وصالح الزوجان على الغبن
صح فكانه زاد فيه اما لو كان الصلح بعد الطلاق قبل الدخول او بعد الموت مع
الورثة فانه لا يصح الا الالف فان الدين لا يراى **سليم** **قال** ابو حنيفة لو تزوجها
على براءه ابيها منه و بنة الزوج صححت البراءة و لها مهر المثل **قال** لو تزوجها على
و ازايه الصبر صح و على الاب بجنة الدار لا بنة **قال** ابو يوسف لو ضرب الزوج
من المرأة اتفقت عليه بالمهر وان كانت المرأة عاترة لا تقضى بالمهر وان ضربت
بعد الدخول و كانت به اقضى بالمهر و ان التفتت **قال** لو كان نصف المهر مجلا
و بغيره مولا فاذ ادي المالك فله ان ينسحب من الخروج و سى بها **قال** لو كان
المهر حالا فاحالت عليه بالمهر عنديا فلها ان تمتنع منه حتى ياخذ العزم قسم
كما لو كيك و نذرتوا حالها الزوج بالمهر الي انسان فلها ان تمتنع من الزوج حتى ياخذ
مهرها منه **اختلاف** عليه استجبا بالواقعا للزوج ان يملك بها قبله **قال** محمد

لو تزوجها على باب معلوم و هو موقوف فملكها ان تمتنع قبول قيمته اما ان لم يكن
موجلا لبيد لها ان تبا قبول القيمة و كذلك ما يجوز فيه السلم و لو تزوجها على عبد
فليس لها الا تمتنع عن قبول القيمة و لو تزوجها على اشتجار صغارا و على زرع
ثم طالت الاشجار بحيث اثمرت او اوكر الزرع بحيث اعتقد الحب فلا يصنف
بالطلاق قبل الدخول **قال** ابو يوسف رجلان اديا نكاح امرأة و اقاما
البينة و لم يزوجا و لا يعيز ايها و لا فلا نكاح و لا مهر على احد نكاح المرأة و محمد
ولي عنف **قال** ابو يوسف لما التقى الختانان فقال انت طالق ثم اطلق ساعة
فلحقها لم يجز من ابعثا الا ان يبا و و كذلك لمن قال عصب امرأة فوطيها فيها
دون الفرج فباعت بولد فعليه المهر ان كانت كبرا و لا مهر ان كانت ثيبا **قال** رجل
تزوج بمراة و ابنته تزوجها بنتها فادخلت كل واحد على زوج صا جنتها فوطيا
فعلى الواجب الاول نصف مهر امراته و جميع مهر الموطونة و لا شيء على الواجب الاخير
من مهر امراته و ان وليها معا فلا شيء على واحد منهما لامراته **قال** اذا قال
متي خلوت بك فانت طالق فخلها و وليها فعليه نصف مهر الطلاق قبل الدخول
و مهر الجاه **قال** محمد لو فخر بمراة فلها خالطها فتنز و جها على تلك الحائنة
دعوا دم على الجاه لا حدة عليه و عليه مهران ميراث تدا الغشيان و مهر بالتزوج و لم
يجز محصنا به **قال** ابو يوسف رجل و ابنته تزوجا جنيين فادخل كل
واحدة منهما على زوج صا جنتها فوطيا فعلى كل و ايلي مهر موطونة و لا شيء عليه لمكثته
لمطاة و عنها الواجب **قال** محمد لو ولي مرارة نكاح فاسد بغير بينة و عليه مهر
واحد وكذا و ولي جارية اشتواها مرارة ثم استخفت عليه مهر واحد لو استخفت
نصفها لزمه نصف مهرها و كذلك و ولي جارية ابنة مرارة فعليه مهر واحد وكذا
كل واحد و ولي على لحن انها لدا ما لو و ولي جارية مشتركة مرارة يجب عليه بكل مرارة
نصف مهر شريكه و كذلك الاب و ولي جارية ابنة مرارة و ولي شقيقة او ولي جارية
امراته يجب عليه بكل و ولي مهر و لو كانت مكاتبة مشتركة بينهما يجب بكل و ولي
نصف مهر شريكه و يجب لها نصف مهر واحد و لو طيات كلها لتصيبه و الكل يدفع الي
المكاتبة شقيقين بها على الكسابة و ليس لشريكه شيء منها **قال** جسي ابن ارج عشد
سنة جامع ثيبا و بى مائة لا مهر عليه و ان كانت كبرا فعليه مهر مثلها و كذلك المجنون
حائوة **قال** ابو يوسف حائوة المجنون لا تزوج المهر ما لم يلد **قال** محمد خمر ح

بمراته ليللا فرسخا واكثر على الجادة لا يكون خلوة وان عذر عنها في موضع حال
 يكون خلوة وفيه السببان خلوة ان كان الباب مغلقا قال لو كانت في البيت معها
 عشرة من الخدم اللاتي ولحيته له حلال لا يضربا لخلوة اما لو كانت واحدة منهن
 حرام عليه لا يصح الخلوة وكذا كون الضرة معها في البيت لا يضربا لخلوة قال
 لو خلا خزانة بمراته بعد ما سلم صح وتوزر وجهها على الف فابرأته عنها على ان لا
 تيزوج عليها وتقبك ذلك فانه جائزة والشرط بالملك والبنه والصدقة تلك
 البينة **نفقة** قال ابو يوسف لو اراد الزوج سفرا ففرض لها نفقة شهر
 ولا يوزر بكفيل او وكيل قال رجل تزوج منكوبة رجل ودخل بها ففعلها
 الاول وبني جامل منها البان ولا نفقة على الاول في عذتها ما وانما حاملا قال
 مريضة لا يتجمل مع امرضها بفرض لها النفقة ان كانت مريضة ولا فلا نفقة لها وكذا
 ان زفت اليه وبني مريضة لا يتجمل مع لا نفقة لها ويرد ما اليه بيت ايها ان شاء وكذا
 الصغرة اما لو كانتا باسب بها وتمسكها بعرض قال لا يردها اليه بيت ايها بعد
 ما بني بها ولها نفقة قال ولو قال لها زوجه استقرضي كل شهر عشرة لا يلزمه
 حتى يقول عشرة على قال محمد لو فرض نفقة الصغرة في بيت ايها فلم يقض حتى
 بلغت سقطت وسبب ان الفرض يوم حملها بخلاف الكبيرة قال لو قال
 لرجل اسندن علي وانفق علي امرأتين كل شهر عشرة ثم قال انفقت وصدقته
 المرأة لا يحذف المرأة ما لم يفرض لها القاضى كل شهر عشرة الا اذا اتى الرجل البينة
 وكذلك في نفقة الاولاد قال اذا اراد سفرا ففرض لها نفقة شهرين فيم ويومر
 بنصب كفيك بما تقي من كل شهر الى ان حضر ولا يجبر عليه **نوبة** قال ابو حنيفة
 مما في مصر واخره دار عبد المصير الذين فزع النكاح فيها قال اب اخي ما لو ولد
 من الام اليه ان رجعا اليه المصير الذين فيه عقد النكاح الا اذا كانا تميمين اقامته
 وطن فيها قال ام اخي قال مما في قرية فعلتها فلها ان يتجوز اليه قرية اخرى
 بحيث يمكنه ان يذوره ولده ويرجع اليه فوته من يومه **مناع** قال ابو
 يوسف اذا كان الاب في عيال الابن وفيه بيتة فالمناع كله للابن ما لو كان
 الابن في بيت الاب وعياله فتناع البيت للاب قال لو ماتت المرأة في بيتها
 التي زفت اليه في بيتة لا يستحسن ان يجعل مناع الفرسس وحياتي النساء
 وما يلحق بهن الزوج والطايفس والعمائم والاباريق والفساد بن

كل سحر

والفرش والخدم والخدم للنساء وكذا ما يجوز من ان يكون الرجل محرم
 يتجوز به جنس منها فهو له اما الدار للزوج وهو منسوب اليه حنيفة الا ان يكون
 لها بيتة قال محمد رجل زوج بنه وسمي حمة في داره وحياله كلهم اختلفوا
 في مناع البيت فهو للاب لان في بنه وفي يده ولهم ما عليهم من الديات قال
 بنو وقع الخلاف في مناع البيت بينهما في جيتوئها او بعد موت احد ما فيه
 سبعة اقاويك قال ابنه ابن ليلى البيت بيت الرجل فتناع البيت كله له
 الا ما على المرأة من لباسها قال ابو القاسم ابن معن وشريك فتناع
 البيت كله بينهما ما للرجل وما للنساء قال ابن البصرى كله للنساء
 وللرجل ما عليه من ثياب جدها قال شرح البيت للمرأة وقال ابو يعين
 المتجمل ما يصلح للرجل فهو له وما يصلح للمرأة فهو لها وما يشكل فهو للرجل في
 جيتوئها وللبنات في منها بعد الوفاة وبنو منسوب اليه حنيفة وقال ابو يوسف
 لها ما يجوز لغيرها والباقي للزوج في الحياة والوفاة وقال محمد ما يصلح له فهو
 له وما يصلح لها فهو لها وما يشكل فكلزوج في الطلاق والموت وقال زفر
 ما يشكل فهو بينهما قال ما لك كله بينهما قال ابو القاسم وما حرم قول
 الشافعي **رحم** قال ابو حنيفة ما بقوت نفسه وزوجته وولده لا فضلك
 لا يجبر على نفقة ابه واخيه او الم يكن بالاب زمانه قال فقير لا يجبر على نفقة
 لا يجبر على نفقة الام والبنات الكبيرات واجمته على نفقة زوجته وولده الصغير
 والاب الزمن قال ابو يوسف من لا مال له في مثله زكوة لا اجبره على
 نفقة ذيه رحم محرمه حتى لو كان له ما يداوهم الا حرم وابنه عيال وله
 اخن محتاجة لا اجبره على نفقتها قال محمد اذا كان له خنك ما من نفقة
 شهر له ولعياله لا يجبره على نفقة الاخت قال لو اراد الاب بالبيتة على ان
 فقير والا فالنقود قول الابن قال ابو يوسف لا افرض نفقة الام على
 الابن وبني تحت زوج وبما ميسران ولا الابن ميسر وقال محمد افرض عليه
 ويكون ذنيه على الزوج يرجع عليه حاله البسار قال محمد اكل له اخوة انتنوا
 على واحد منهم انه انفق عليه فاذا مات فميراثه له قال حوا على ذلك فانفق
 فهو متطوع وميراثه بينهم اما لو قال مع هذا الزمن المتبلي يرجع في ماله **من**
شرح الكسري قال رحمه الله ولو ارسل الزوج اليها رسولا او كتابا بذلك

فقبلت بمحضة شاة مدني سمعها كلام رسول الله وقرأ كتابه جاز وقال ابو يوسف
جازا وقال في زوجت نفسي منه وان لم يسمعوا كلام الرسول وعنده لقوات
المرأة تزوجت فلما جاز وان لم يسمعوا كلام الرسول ولا ينفق الكاح بالخط المنفعة
والاحلال والاحارة والوصية والماثية ولاية السلطان عند عدم الاولية
اصحابه من قال الحكم الفاسق او ازار زوجها قبل ان يعزب جاز كما لو وصي
الفاسق او اضره وعند غيبة الولي انتقلت الولاية الى السلطان او المكن
ولما اضر كما ينتكح الى لا بعد والغيبة المنتقلة في رواية ابنه سماعه عن ابن
يوسف من سجدوا الى النبي وفي رواية مشاهير عن محمد بن الكوفة الى النبي وفي
رواية ابنه رستم عن محمد بن الرقة الى البصرة والصحيح هو ما لا يتجدي الاسم
القواتك والرسول في السنة للامراء الجدد والابن كالمات ولان عند ابن حنبل
وعند محمد بن سواد كذا الا مع الجدد عند ما يولي النعم عصمة ومولي الموالاة
بمنزلة ذوي الارحام وان سمع الشهود كلام احد المتعاقدين دون الآخر لا يصح
الكاح والكلوت في تزويج احد العصمة مع قيام الاقرب لا يكون رضا كما في حق
الاجنبي الكاهن والضحك رضا في قول ابن يوسف وقال محمد الكاهن ليس
برضي وسوا حد قوله ابن يوسف ولو اشتهر ما يولي فكنيت ثم عقد ما يولي
جاز وكذا لو عقدت ثم اضر ما فكنيت جاز وسواء في الزوج رضا ما فكنيت
الولي ومعنى تنكح بالقول قولها وقال زفر القوت قول الزوج ولا يمين عليها
عند ابن حنبل خلافا لما وعنده ابن حنبل الكفاة مختارة في خمس شرايط الحرية
والنسب والمال والدين والسلام الاباء وعنده محمد لا يعتبر الدين في الكفاة الا ان
يكون امرا استمعا كمن يسكر ويشي في الاسواق مستخرجه وقال ابو يوسف
ان كان الفسق مستترا لم يوثق فيها وزاد ابو يوسف فيها الصاعنة حتى يحكم
الحاكم كقول الجوزي ولو رضي احد الاباء بعدم الكفاة سقطت الباقيت خلافا
لا بن يوسف قال محمد العقد في حق الفسق من اربعة اوجه منها ما لا يملك
فسخه بالقول والنفك كالمبتدع الذي لم يولد بالعقد فانه لو فسخ لم يفسخ ولو
زوج اجنبا لم يفسخ الا اول بل يفي توقفا وقال ابو يوسف في الوجهين
ومنها ما يملك فسخه بالقول دون النفك كما لو وكله ان يزوجه امرأة بعينها
فزوجها اياها وحاطب عن جانب المرأة فضولي يملك فسخه بالقول اما لو تزوجه

اختها لم يفسخ الا اول ومنها يملك الفسخ بالنفك ولا يملك بالقول نحو ان
يزوج امرأة بخير او ثم ان الزوج امره ان يزوجه امرأة فزوج
اجنبا ففسخ الا اول اما لو قال ففسخته لم يفسخ والراجح يملك الفسخ
بالقول وبما لفعك يجوز ان وكله بتزوج امرأه بخير عينها فزوج
اجنبا لم يفسخ ففسخه بالقول وكذا بالنفك فان زوجه اجنبا
الفسخ الا اول وتوجبك المهر ما ليس من ذوات الامتنان كالنشاب
والشاة يعتبر القيمة يوم العقد وفي رواية الحسن تعتبر يوم التسليم اليها
وفي المكيك والمزورون يعتبر القيمة يوم العقد وفي رواية ابنه سماعه عن ابن
علي كذا ان شاة امها اياها وان شاة احكامها القيمة وفي رواية الحسن
يجوز على التسليم الكركا لو يبيع كرا وسطا بجبر خلاف العبد وما ليس من
ذوات الامتنان فانه لا يجبر وعنده زفر في النشاب الموصوف بجبر ايضا ولو
سبي في المهر حر ما واهتار الى خلاف فلما المتشار اليه في طاهر قول ابن حنبل
والزينة والتمولدة في نفس المهر كلولد والتمولدة او بدلا من الحر كالأرش
ان كان المهر في يد الزوج كله ينتصف بالطلاق قبل الدخول وان كان
المهر في يد المرأة فصحت بده الزينة في يدك يبيع المصنف وعليها رد
بصرف قيمته الا حرك وكذا الزينة المتصلة كالحمار والسن يبيع المصنف
في يدك عتقا وقال محمد المصنف لا يبيع اما ليس المهر والبنه له كالمراة
سالمة في يده ام في يدك اما اذا اجره الزوج فالاجرة له فينفذ ولا يطالب له
واما خصامته في يد الزوج لها ان تضمن نصف قيمته يوم العقد في كل حال
ولو اختارت اخذه فاصعب الحان فيه تحدر النقصان لها ذلك الا ان يحرك
النقصان سماعا وبما يفسخ الزوج ان اختارت اخذه لا يجب سبب النقصان
شيخ وان كان يفسخ المهر فيه روايتان في رواية كالمساوي وفي رواية كالاخبي
وان كان يفسخ المرأة فصارت بقاء بقتله وان كان النقصان في يدك فاجتاز
الي الزوج في خصمه عند الطلاق قبل الدخول في تعيين نصف قيمته اياها
اذا اخذ نصفه من ما سبق وجماعة الزوج في يدك كخاتمة الاجنبي ولو تزوجه
في البئر تزوجه بالحق ثم اظهر عتيد ذلك ولا يملكها الظاهر السنة تزوجه بالام
من الاب والجدة والوصي والكاتب والمعاوض والغايبي وامينه حتى اما شربيل

ائمة بغير ذن مولاه و دخل بها ثم تزوج ائمة او ذرية رحم محرم منها لا ينقض النكاح
 الا ائمة فيه رواية شرا بن الوليد روى عن ائمة نفسها بغيرة من مولاتها فقات المولى وورثها
 ابنه لم يدخل بها فاجاز الابن لم يجز وان كانت مدخولة فاجاز ابنه جاز استحسانا
 وان كان للميت بنين فاجاز البعض لم يجز ما لم يجز الكل **تجلىك** لو اقرت المرأة
 ان تزوجها الثاني قد دخل بها وانكر الباطل ذلك وصرفها الزوج الاول له تزويجها
 وكذا ان اخبره بذلك عن نفسها فاقول اني بها وبها منكره لم تحك لا اول
 وان كان قد دخل بها وتوفقات للزوج لم يملك في زوجي الاول تعاقب الزوج الثاني
 فوطئتك وانقضت عتقك اوقالت تزوجني بغير سننك واذ في عدة اوني حار
 مجوسيتها اوراقها وانكر الزوج ذلك وقالت تزوجك بعد اسلامك وبنته
 وبعد انقضاء العدة فالتوق قول الزوج اما لو ادعى هذه المعاني الزوج وبني
 منكره فترق بينهما وعليه المهر وذكر في الهاروني حر تزوج بامته ودخل بها ثم
 اشتراها فبطلت حبيبتين لنساء الكاظمي لا يجوز ان تزوجها حتى تحيض حبيبتك
 وبني تحك له بالكل **وعوي** رجل اقام بينه رجل امراته انها امراته واقامت اختها
 عليه البينة انها امراته فالبينة بينه الزوج صدقته المراه وكذبت وقرنوا وراى سماعة
 عن محمد اقامت البينة على اقرار مدعي النكاح عليها انه اقران اختها امراته فقلت
 بينتها وطلبت بينة الرجل وكذا لو اقامت بينة انه مس بها او ابنتها من سننك
 قبلت ولو اقامت انه تزوج اسبا وبني غايبة لم يملك وذكر في الجامع منكره وذكر
 عيسى ابن ابيان لو اقرت المرأة بينة ان اختها زوجته وبني حاضرة منكره لا يملك بينتها
 ويحكم بينه الرجل وفيه نوا ورعي اقام على امراته انه تزوجها واقامت على
 رجل انه تزوجها وسو جاحد سوحذ بينه الرجل عليها وفيه نوا ورعي ابنه شها مع
 اقام رجل سننه على ان هذه الدار وداره والمرأة التي فيها اقامت المساة بينتها ان
 الدار دارها والرجل عبد ما فالدار بينها مصفا ان اذا لم يكن فيه ايديها فان كانت
 فيه يد احد ما تزك في يده ونما رشت البينتان ايها ويحكم بمرتبتها ولا يملك بينتها على
 رفق صاحبها وفيه امالي محمد اقام بينه رجل امراته انه تزوجها على الف ورمع وراقم
 اسبا البينة انه تزوجها على رقبته واقامت امها بينه انه تزوجها على رقبته وبني
 ائمة للزوج فالبينة بينه الاب والام وجاز الكاظمي على نصف الاب ونصف الام وان
 يقضي الثاني للمرأة انه تزوجها على مائة دينار وذلك قبل دعوى الاب ثم جاز الاب

ائمة وحر

والمسئلة بجعلها فقي بان الاب هو الصدوق والملك قضاء الاول وقضى خنوق الاب في مال
 الرز وجها ما لو ادعى انه تزوجها على اسبا وصدقه الاب واقاما البينة على ذلك فقي
 القاضي بان صدقها مولاه وادخله من مالها وولاه لها ثم ان المرأة اقامت البينة انه
 كان تزوجها على مائة دينار فقي لها باية وصار اب المرأة حراما من باب الزوج و
 الولاء له اما لو ادعى ابوها انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعي مهر المثل مائة دينار
 والزوج يدعي الف ورمع واقام الاب البينة حكم بختمة من مائة اسب ثم جاز ام المرأة
 وبني ائمة الزوج واقامت البينة انه تزوجها على رقبته لا يملك بينتها في امراته في دار
 رجل يدعيها انها امراته والحمار يدعيها وبني تصدقته فالتوق قول من بين في
 داره فقد صرح بان اليد حسب ميل المرأة غلام اقام البينة على رجل بامراته انها ابواه
 وما يجوز ان ذلك واقام رجل وامرأة ان هذا الغلام ابنتها فالبينة بينة الغلام
اجاز لزوج است اخيه من ابنه وما صبر ان ثمة اخوة قبل للجان فاجاز
 العلم قبل بلوغها جاز وكذا الزوج ابنه البخال امراته بغيرة فانه فلم يهلك حتى صار
 مغنوكا فاجاز الاب فهذا وليك على ان الصدة الموقوف على اجازة انسان ثم
 ينتقل الى اجازة الاخر قبول الهدية من الزوج ليس باجارة الكاظمي من الميت
 اما قبول المهر جازة منها **جبان** لو قال تزوجك على قيمة هذا الثوب
 بحسب مهر المثل وكذا لو قال تزوجك على ثوب قيمته ثمانين درهما لها
 مهر مثلها ولو قال تزوجك على احد عشرين دينارا شيئا انا دفعته اليك
 فانه يحكم بها ايما شاء ولو كان هذا في النكاح وكذا في عند ابي حنيفة وعليه ثقات
 وعند ابي حنيفة النكاح لا سبب الكاظمي فيه **قاس** صحابته الاشارة الى التسمية الاثرية
 لو قال بعتك هذا الحمار واشتريه اليك الصديق فباع الصديق الحمار واشتريه اليك
 نوا وره اخذت التسمية لو قال تزوجك على هذا الدن خمر واشتري اليك الخمر لها
 مهر مثلها في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف لها الخمر **خلوة** في نوا وره ابي
 يوسف لو جلي بها في بيت ومعه مجنون مطبق او منجي عليه او عجمي لا يكون خلوة
 وكذا ان كان بينه الجبان اما لو كان في بيت عذبة مستشف يكون خلوة **قاس** محمد كرس
 بالزفة قلت من له اربع سنن خلى بنت في بيت يكون خلوة فانه لا بأس ان يليا الرجل
 امراته في البيت امراته امره ثم طلق لا يكون ذلك خلوة وكبره ذلك الولي وفي
 الجوار لا كبره له **رصاص** تزوج امرأة ولم يلمسه قط ونزل ليلته فلهذا البنية دون

زوجها حتى لو ارضعت حبلا لا يجرم عليه ولد عند الرجل من امرأة اخرى حرمة الرضاع
كمحرمة النسب **الاخيه** مستثنى **احد** بها يجوز ان تزوج باخت امه من الرضاع ولا
يجوز فيه النسب **والثاني** يجوز ان يتزوج بام اخته من الرضاع ولا يجوز فيه النسب
فيجوز ان يتزوج باخت اخته من النسب والرضاع جميعا كرجل له اخت من
الاب ولها اخت من الام واخوه الرضاع لا يلزم والد الصبي فيه قولهم جميعا مستثنى
مع ان ابا جنيته اعتبر فيه المحرم مستثنى ونصف **ترتيبه** ذكر الحضانة في مجموع
الام احق بالصبي حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين وعنه ابن شجاع سبع سنين
اما الحبيبة اليه ان بلغت حذ الشهوة او مبلغ النساء الجدة ام الام وام الاب لم يخل
الام فيه الحضانة الي ان تجنص عندها ومن سواهما والام الصبي والحبيبة قبل سوا
وان كن كلت ذوات الازواج اجاب فلا حق لهن فيه الحضانة فينتقل الولاية
الي العصبات ولو كان في الامام من لا يؤمن عليه الصبي والحبيبة لمستقم ومجانس
ليس لاحق الامساك وان كان مولد الشهوة از واجه اجاب ولا عصبة للصبي
فالتقاضي يمنع عنده اجب من الصالحين ولو تزوجت ام الصبي باخ زوجها
وبوعه الصبي والحبيبة وبذوي رحم محرم منه ترك الصبي عندها وكذا في جميع سوا
النسوة ولو ارا وللاب سفر اليه ان ياخذ الولد منه قبل اوانه ولذا
لو ارا ت سفر لم يترك لها ان يذهب بالولد الي بلد اخر ولكن يدفع اليه الاب ام الام
فان لها ان تخرج بالولد الي سفر منها في نوا ورشاش واماني الرواية المشهورة
لبيه لها ان يذهب الي مصر اخر سوى مصر الذي وقع عقد النكاح فيه وذكر في
كتاب الطلاق ولا اليه البلد الذي تزوجها فيه انجبا كغيره من النسوة فالتحاص
فيه روايتان **وقال** محمد لو كان الموت او الطلاق في مصر فليس لها ان ينتقل الي
قريته من قريته ذلك المصر بالولد وان كان قريته منه بحيث يزور الاب ولده ويرجع
المصري يومه بخلاف ما لو انتقلت من قريته الي قريته قريته بالولد لها ذلك **نصفه**
ذكر الحضانة انه يجزى على نفقة الجدات الام وان لم يكن به زمانه كما في الاب
وعنه ابن يوسف جيز على نفقة امه **وقال** الحنفية لا يجزى وكذا انفق
ام ولد ابيه ولا يجزى على نفقة امه **وقال** ابن زياد ابن يوسف ابن شجاع ولاب
مصر ولا ينفق حاله ان ينفق عليه ويكره ان ينفق عليه الاب سدا
لم يكن فيه قرابات الاب موسر انه له حال موسر وعنه مصر فنفقة على حاله ومراة

لحم امرأة لها بنت موسرة واخت موسرة فنفقة على الابنة دون الاخت
لا على سبيك الجيرات ولو كان له ابان احدهما مكنت لغيره المأوى والاخر
نصفه في بيته فيعلمها نفقته **فجعل** على المكنت النذر رجل زمانه فيغير ولم
اولاد صغار موسر جيز الا على نفقته ونفقة اولاده ثم يرجع على ابيه
بعد ما ايسر قدر نفقته الا ولاد ذكره المسايك الحنفية **وقال** محمد
عنه وخاله ومولى غناهم فنفقة على العمة والحالة ان ثلثا ما على العمة
وثلثا على الحالة وان كان معهم معصر جعل كما نه ميت ولو كان للصغير
ما من ذوم حرام معا سيد كواستطاع الزوج نفقته بخير امر القاض
من مال الصغير **وقال** ابن شجاع لو كان نذ اب الصغير يحكم الولد
والاخوة والاخوات لهم اخذ النفقات بخير امر القاض **وقال** ان اختلاف
الدين لا يمنع وجوب النفقة في قوادة الولاد ومنع من غير الولاد ويجزى
الاب المسلم على نفقة ابنة الكبير الزمن الذي ولا يجزى اذا لم يكن ذميا **نصفه**
الحجوب **قال** رحمه الله عن محمد سلم تزوج نكرا بنة ثم تهودا معا وقعت
الفرقة منه قبل الزوج اما لو تنكح لم يقع الفرقة **وقال** ابو يوسف نفقة
في الوجهين جميعا ولو انكرت قالت بلغي الكاح وقلت لا ارضي قال لقول قولها
اذا لو كان عندها ثوبا جين بلغي الكاح فقالت ردت الكاح حين بلغي
ولكنهم لم يسمعوا فان لا يفيك قولها والكاح جائز اما في خيار الكبوع لو اخرجت
بعد ما ادرت ان قد اخرجت نفسي حين ادرت لم يفيك قولها عن محمد لو
زوج امه من رضيع فجات بولدها وعاء المولى ثبت منه ولا يثبت
من الرضيع اما لو كان الزوج مجنونا يثبت النسب منه ولا يثبت من المولى عليه
الحكم كما لا عن ابن يوسف تزوجها على امه سعيها فدفعها اليها فانزلت
عندها ثم عادت انما كانت عجا فعلها فيتمها جميعا وعلى الزوج قيمة خادم وسط
ويؤاد ان الفضي **وقال** ابن زياد ردت امه نفسها بخير او ثم ولجها
او لمسه او قبلها بشهوة بلع الكاح كما لو باعها او وسها علم المولى بزوجها
او لم يعلم **وقال** لو حلف لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها غيره فاجاز اليه نصف
في المهر لا ينفق اما لو حلف لا يتزوج فزوج غيره بخير امه فاجاز
يخلف يعني بالقول عن ابيه حبيبة حين تزوج برثا فالاخير لها وان

ادعت انه محسوب وادعاه انهما زنا ينظر النساء اليها فان كانت زنا فلا يجاز
لها وان اكل الرجل انما محسوب ينظر اليه الرجال اذ كان زوج الا انه عني
فالجواز الى المولي **نفقة** عن محمد بن رجب صنف لامرأة نفقة كل شهر وبن
كذا عن زوجها لانه ان يرجع عند تمام الشهر اما لو اجر دارا كل شهر كذا وضمن
له انسان اجرة كل شهر ثم اراد ان يفسخ عند راس الشهر فله ذلك عن محمد
طهر يكسب كل يوم درهما وكيفية اربع دوايق يوفعه لنفسه ولعيله وما
سهم ويتفق فضله على ذبح رحم محرم **وقال** ابو يوسف لا اجر على نفقة ذبح
ورحم محرم اذ لم يكن له مال يجر فيه الزكوة **قال** ابو حنيفة طلقها ثلاثا فنزوت
بزواج آخر سا عتيد ودخل بها ثم فرقت بينهما وعليها ثلث حيفس منها على
الاول **النفقة** والسكنى اما لو تزوجت ذك الطلاق والمسلم بحالها لا نفقة
لها ما دامت في العدة على احر **قال** محمد امرأة معزلة لها خادم ومسكن
ومناخ لا نفقة في شيء من ذلك ولها انح موسرا وعمه وملكته النفقة فانه
يفرضه ويجبر عليه **وقال** الخشاف لا يجزى ولكن قيل لها بيعي دارك وحاولي
والله اعلم **من الروضة** **قال** رحم الله لو اضاف الموصية الى حال حيوتها
ينعتق بها الكاح مكره **قال** ابو عبد الله الجرجاني وان اضاف الى ما بعد
الموت لا ينعتق والخيمة المتقطعة عشرون مرحلة ذكره الطحاوي عن
ابي حنيفة وان امتنع الاب عن تزويجها لا ينعتق الولاية الى الجرح وكان
نيزوجها القاضى اما لو لم يمتنع الاب فزوجها القاضى لا يصح **قال** ابو داود راسم
وذكر في نوا در اين يوسف تزوجها القاضى ولا ينفق الى الاب وفيما زوجها
القاضى فيه خيار بلوغها روايتان من ابي حنيفة ولا ينعتق الكاح حتى يبيع
الشاهدان كل واحد منهما الا بيبا والقبول حتى لو سمح احدما الا بيبا
ولم يبيع القبول وسمع الاخر القبول ولم يبيع الا بيبا لا يصح ولا يثبت
الرجعة وحرمة المصاهرة الا بالنظر الى واصلت فزوجها لو كانت فاحنة متبركة
فطهر اليه عوزها لا يثبت بينهما شيء ولو كان المهر حالا فاحلته فلها ان يبيع نفسها
حتى يقبضه فيه رواية شريفة خياث وفي الجها **قوله** الاب انه عارية عند
ويختص به ابو العباس السمان **وقال** ابو عبد الله الجرجاني القبول **قوله**
الابنة وان فطم الجبي عن اللبن بعد سنين واستغنى بالحمام فارفع لبن امرأة

ثبت

لم يحرم وان اكل من طعام محرم اما في الحولين يوجب الحنيفة كيف ما كان
وان غاب الزوج تنقض نفقة امراته **قوله** ابو يعين النخعي وعند شريح لا عرض
والله رجح ابو حنيفة ذكره في نوا در مشتم ولا يباع عروض الخايب وعقاره
فيه نفقة زوجته وذوي الارحام الا في نفقة الاب يباع العروض عنده
وعند ما جيبه لا يباع شيء **قوله النخعي** **قال** رحم الله النظر
الي بنته ثمان او تسع شتوة يوجب حرمة المصاهرة اذ كانت صغرة سبعة
والا فالي ثنتي عشرة وكذا قيل في ولج الصبي الذي يلاءم قلمه وشيتي وشيتي
من ثلثة النساء **وعن** ابي يوسف ان كانت بنت خمس وشيتي مثلها
ولا توقفت فيه **وعن** ابي يوسف اذا ولج ابنت سبع فها دون الفرج
شتوة وماتت ولا يدريه ملك كانت مثلها شيتي في جسمها ملك تحل لها
لو تزوج المهر عشرين فاحول جازت الناسعة والعاشرة رجب زوج
رجلا امرأة بخير ذم ثم وكله ذلك الرجل بالتزويج فاجازة الوكيل ذلك
جازا استخمس الوكيل اذ ازوجهم موثوقا لم يصح اذ زوجهم اختها
جازا وموثوقا بملك الاول اما الغضولي اذ ازوج غنيرة لم يكن له المالك
محمد لو وكله بالكاح بالف درهم فزوجه بدنانير ثم اعاده بالف جاز
ولو كان الاول بالف والى بدنانير ونما موثوقا فالاول بحاله فان
كان الثاني با مرهما بملك الاول فزوج غنيرة امراتين ثم امراتين
ثم عتق واجاز اليه العتق شتا واول امراتين شتا ولا يجزى لكو
اعتق امه غنيرة بالف وزوجها با ذنبا بالف فاجاز المولي جاز الكاح
بالعتق ولها المهر لو زوجها المولى فزوجت ثم استأمرها فقالت رعت
ما تفعل او قالت خطبني فلان فكرمت غرو جني من ثمنها فزوجها الاول
ولو زوجها منه بعد الرد فقالت كنت قلت لا اريد فهور ولا يمنع العدة
من كاح فاسد كاح الا انه وقيل هذا عند ما اما عنده ام الولد لا يمنع كاح
الارض خلافا لخر د عن محمد بن جهم الا ان يرضاها فملكه الاب لم يملك
حتى يملك القاضى ويجوز ازارته **قال** اذ كان الاب فاسق فالحكم بزوج
الصغيرة من كفوه **وعن** محمد اذ ازوج الصغيرة امها فملكها زوجها فانه ان
تزوج امها لان هذا ليس بكاح بخلاف الكاح بخير المولى فانه كيد لا خلاف

الناس فيه وعن ابي يوسف اذا تزوجت نكحتها من غير ان يكون لها ثوب
 للثمن وعند محمد بكير و يجوز وان لم يذكر الكفاية لو خبرنا بغير وجه فقالت
 عنده اوله فبذرها ولو عد عليها بما عتبه فكنت زوجها من ابيها لو قال
 انا لم حلفت او انكزت فقالت عتت ورحمت صدقت ولم يكن قدوة ورواه
 حلافه وكذا بعد موته يجوز تزويج النكاح اذا اراد غيبه وان اراد الاب ولا يزوجهما
 ابنه لانه قضا للاب والاخ اوليه في الابن عند محمد حافضه اذا تزوجت غيبه لغيرها ضم
 وليه والولي الاقرب في غيبته منقطع ويدين الزوج ان الغيب زوجها منه سمع
 بينه عند محمد لو خطبها لابنه الصغير فقال ابوها ومنه لك فقال قيلتها
 لا يبيح جاز ولو قال قتل الكاح ولا اقبل المهر لم يجرى لوقا **تزوج** وتزوجك
 ان رضي فلان اليوم فكان حاضر لم يرض جاز استحسانا وفي تزويج الام روايان
 في الخبر عن ابن جنيتم وعن محمد في غيبته زوجها انها ففعلت فلها الخيار
 وذكره في جامع الكفرجي والاب يمين من تزويج الصغير فيزوجها المهر لا الخيار
 بعلمها بالنكاح في صغر سنه ولو دخل بها فمكرته فقالت لم ارض صدقت لوقا ولطني
 وانا صغير وقد بلغت الآن وقال الزوج كانت كبيرة صدقت لزوجها الا ان
 لم يتيك شهاذنه انها اختارت لوتزوج امراة واسم ابنتها فخطب في الزفاف
 فلا شيء على الابن لامراة وان ولجها معا قهرا كالابن لوتزوج وجها ثم تزوجها باكثر
 لم يجر الا عند محمد فانه يكون زياؤه وكذا قيل في قوله راجعتك كذا اشار
 الكفرجي انه لا يصح اما لو صالح باكثر من مهر الملك حال قيام النكاح جاز ما زياؤه
 وعن ابي جنيتم بعد الموت اخيرا لوتزوج وجها لو كان باكثر ما يسي له الامر وازجازه
 بعد الزحف جاز وان لم يجر فلها الا انك من مهر الملك وما يسمى الوكيل اما
 وكيلها لوتزوجها باقل مما سميت فانه يجب بالعا وكبير الوكيل في النكاح القاض
 والاستحقاق والمكاتبه وامته الابن كالنكاح في العتق بخلاف المشركه وامته
 الابن فكل واحد عتق على حده وفي رواية مشاهير عن محمد هذا اذا كان بعد
 العتق بالمر الاول والاخر واحد ذكره في المنتقى عن ابي حنيفة لوقا
 للقاضي انا حره فزوجني فزوجها فالرجوع عليها بالعتق بعد العتق انعتب
 امراة فزوجها فيما دون الفسخ فولدت ضمن للمهر في الكبر ولا شيء في الشباب
 وفي رواية المعالي عن ابي يوسف لو مرب الزوج قضى عليه بالمهر والنفقة

انا لو مربت يمي وولدت بذلك لم يقض لها حتى يحضر فيقضي ويستوثق منها حتى
 يمي بها وعنده ان كان موطنه معلوما قضى بالمهر وان كانت مديونة فبالنفقة
 اخذ اذا تزوج الصغير بخير او الولي وولي فلا مهر الا في الكبر وكذا عن محمد
 في زناه نكاحية وعن محمد في غيبته لم يميها كلام العاقدين ولا يكتمها ان يجرى
 ما سمعها لم يجرى واذا سمعها احد النساء مدين ثم اعيد فسمعت الاخر لم يجرى وعن
 ابي يوسف بخلاف ذلك في كلامها لو قال رجل بينه وبينه تزويج احرره عاتق
 الاختين او اوفى منها المرات على نكاح احد مدينين الرجلين لم يتيك ولا غيبه فيها
 الا في المهر وعن محمد اذا تزوج امراة وسها في غيبته واوحت كل واحد
 انها الاولى وقاب الزوج لا اوره حلف لكل واحد من وجها اولاً ولا يحلف
 القاضي لها معا لانه لا يحلف لزمه نكاحا حيا فلا يجوز وببدر القاضي بائنها شهاد او
 تبرج فان حلف لهما حلفه ثبت نكاح الاخرى وان كل سنت هذا ولعل الاخر
 ولو ولي احد لهما او قبلها فهو بيان وكذلك ان كان حلف بخلاف اول امراة
 تيز وجها حكم على ان الام يمي الاولى طلبة للجواز لو رافعت امراة العتق امراة
 اليه القاضي اجله سنة فحرية وان كان محررا وقت المرافعة اجله سنة بعد الاحلال
 وان كان فظلمه ملكية العتق اجله سنة والاف ربعة عشر شهرا اما لو طار
 بعد التاميم لم يغير فاذا مضت المدة خبرت لو انكر انه محبوب بنظر اليه الزمان
 كما اذا ادعى انها دثاء بنظر اليها النساء وروى في غلام ابنه اربع عشرة سنة
 لا تقدر على الجماع ومثله يجامع انه يزوجك كما لصيته وان كان محبوبا بغير يمينها
 وينصب خصما ان لم يكن له ولي وكانت امراة صغير لا تخفى لامها لو اسكت امراة
 المعتوه بغير رضا الاسلام على اب المعتوه اما السبي يوحى بعتك الاسلام
 بغير رضا عليه الاسلام ولا يبرضا على اسم سبي لو حملها الحر من دار الحرب
 واوحي انه قهرها واوحت انها خرجت مصح طائفة صدقت في الحرية وانقضت
 النكاح باقراره حيث ادعى السبي عليها لو فحش لم يبرأ ما لو تزود المسلم
 والنصرانية عن ابي حنيفة ومحمد روايان رجل احرر لبن كنية واوجره رصعبه
 وبما عتت رجل عتق مهرب كل واحد منهما ان يخرق فساد النكاح لوتزوج
 صبيته ثم تزوج عتقها ودخل بها لم يجرى الصغير فان رصعها امها لو كانت امراة
 صبيته فقال الزوج منه ابي او رصعني لم يجرى وكذلك لوقا هذه ابنتي ولها

نسب معروف وب عليه وكذلك لوقاف لكثيره من ابي ولده ام معروفه او منده
 اخني لايه ولها اب غير ابيهم لم يحرم اما لوقاف اما اب اسم مفضلها الاب ولا نسب لها
 حرمت ولو زوج ائمتهم ثم ارجعها ائمتهم ثبت النسب والكاح بحاله الا ان الزوج
 ليس بكفوف في بناتها شخصها كزوج صغير ثمنها وعامها رجل وصدره
 الا ثمنان صحيح وقد الكاح ولا مهر شخصها وكان ذلك بعد ما طلقها فخصف
 المهر لملك واحد منها بحاله وفي نفقتها للثمناء ورجع خنز وجننه فرو وخنجر
 ابريسج ولحناف وذكر الخفين كحادها ولا حيدف المرأة ان الثوب قد يلبس او
 تخزف الا ان يتعلم الوقت لوارثه ستر فطكت النفقة بعرض النفقة ويعطي
 لشهر ونصيب كفيلا بها كل شهر استعداها و يوسف اب يوسف كوفوف
 النفقة ثم ايسر الزوج زيدت وعن ابن يوسف جرى عما منه وانفقها لو كانت
 صبيته لا تصح للولي لا يجب النفقة حتى كوفوفها الفاضل ويمنعهم لا يملك عليه
 وعن ابن يوسف ان امسكها فلها النفقة ولو روكا اذ لم يحل للولي لوقاف
 ضاعت النفقة رجعت بغيره صغار الا ولاد وون حنفها لو كلف انسان
 بنفقة الاب او ما عاشت جاز للمرأة حبس نفسها بالمهر ومكالمه بالنفقة
 اما ليس لها ان تجلس نفسها بالنفقة لو كان في يد ما فافقت في عينته
 الزوج لم يضمن شيئا بغيره على الذي نفقة له وجته من المحارم خلافا لما لا يمنع
 الزوج محارمها من الزخواب عليها في المحرم لا نفقة بالقدرة على المعسر ان
 كان لها الا نفقة الصبر وقاف محمدا لا حبسه بغير الا بعدي القرابة على النفقة
 اذا غاب الا قرب ثم يرجع وعن محمد اذا كان للمرأة منزل وخدام ومناج
 ولا فخلت من ذلك ينفق عليها الا اخر المومس وقاف يحيى ابن آدم لا يجبر ومن
 كان من المحارم له خادوم فرض له خادوم ينفق في النفقة الا الابوين
 والزوجة والصغار يباع العروص عند ابن حنبل نفقة غدير القمار استخلف
 ابو حنبل ان الاب اذا باع ذلك في عينته الابن بغيره ان المالك لم يضمن شيئا وبيع
 وذكر في جامع الكرخي لا يباع شيئا الا ما يجاف عليه الصبيته كواعتق صبيته فتنقص
 على ثمنه الماب وعن ابن يوسف بغيره نفقة البهايم عن جابر خطب النبي
 صلى الله عليه وسلم في حجة بقرات قفاب انما الله في النساء فانكم اخذتموهن
 بما ناله الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله وان كنتم عليهن ان لا يؤمنن فربكم اعدا

بكر مونة فان نعلان فاضر بومن ضربا غدير متبرج ولهن عيكنم رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف ثم قال وايم الله لا يجدون اوكيل فيما ركن يغي الزينة بغيره ان الزوج
قفا وية النابلي قاف رحم الله عن سماعة صاحب ابن حنبل نفقة الصبيته المتفطمة
 ميرة شهر وفي شروط الكاح و يوسف عشرة عشر من حلتها وعن ابن يوسف سمى
 الولي رجلا قفالت غدير اجب الي فقبلك الكاح ليس باذن وبعده اذن من وجهها
 على ملك من الزينيك خنطه او على ناقته من منده لا يملك فلها مهر الملك محمد
 ابن حنبله وعند ابن يوسف الميسر يعطي ناقته فيها وان ضاع الزينيك حذفت
 فيه قدره كوتز وجهها على منده العبد او منده العبد فلها ارضعها ان كان مهر
 ثمنها وان كان دونها فالأوكس لوقاف ابا شيت و فخصم اليك جاز وعندها
 لها الا وكس كوتز وجهها على الف حكمة او الفين مؤجلة اخذت ما توات
 ان كان مهر ثمنها الفين او اكثر كوتز وجهها على الف ومهر ثمنها اقل على ان
 ينفق عليها فلها الف وينقص فان رفع اليه الفاضل فينقص بغير الملك والنفقة
 ويجب المنتقم في الطلاق لوقاف اغتق ائتك عني وزوجيهها بالف قاف
 الكاح قسم الف على الفين والمهر اذا قاف تن وجبك بالف تن وجنك
 بالفين ففكت فهو على الثاني كوتز وجهها على الفين على ان الفاضل للمساكين
 اوله والجلساء والرحم فلها الف والبقية حط عن ابن يوسف وكوتز وجهها
 على الدين الذي على ابيها فان رصيت فبولها والا ففعل الزوج اما ان تن وجهها
 على البراة من ذلك او على ان ينفق اباها فلها مهر الملك كوتز وجهها على دينار
 ودينها دينار وحنف الابن لوقاف عج الاب موت الابنت وانه الوارث مع
 الزوج واكثر الزوج علم ينفق على الموت ولا شيء له من المهر وان كان له فخصم
 فيه جينها ولو عج الزوج الموت لم ينفق ويوجب المهر كله و سوثق له
 لو شرط ان ينفق من المهر ما يتيسر والباقي الي سنة فكله الي سنة الا ان يقيم
 الصبيته على انه تيسر بشي او جميع فيها حذو صديق اسم السكدان الزوج لم يملك
 بها ولا عينته لو كان عاذا البلد فنبض المهر ففعل الاخول فهو بخولة الشرط
 كوتز وجهها على مراح على انه كذا جوبيا ثم لم يكن ان ثنات اخذت فيمنها كما سمى
 لا ان تقوم ندرا ويزاد فخصم لو شرط في السنان كذا ففعلت اقل روت
 واخذت مهر ثمنها وان ز السكلكها ثم عكث روت القيمة وفي الطلاق ما اخذ فخصم

والمتعة والخلوة في المسجد لم تصح وقيل صحح بالليل كما للحمام ولو لم يجزها لم يصح
 وصديق وقيل صحح وصحح خاتمة الكافرا بمراته قد اسكت بخلاف اسلامه
 اقام بينه زوجها ابوها في صغرها ورافقت بينه زوجها الاب بعد بلوغها
 بخير رضاها فبقيت اولي عن بعض المتأخرين لو زوج ابنه اخيه ابنته اخيه
 ونما صغر ان يخلها سكنت جنب بلحيت فهو رخصه منها دون الضلام لو ولي
 جارية امراة بحب كل ولي مهر فيه قوب **ابن يوسف** اعنى المهر بغير
 اتمه وتزوجها بنظر ان خرجت منه الكفاح صحيح الكفاح ولها الميراث وان
 لم يخرج دفع مهر مثلها ولها ما تبقى اليه تمام التثنية ثم سعت فيما تبقى من قيمتها
 والكفاح فاسد **مدقوب** **ابن حنيفة** وعند ما جاز الكفاح فيه كل حال
 ولها الميراث وسعت فيه قيمته قيمتها للورثة تزوجها فجات بولدها ثم اشهر
 وقاب مو ولده وقالت امراه مو من زمانا فالتفول قوله في رواية ابن سليمان
 والقول قولها في رواية الامك قال المحقق من جبر على نطقه حال
 جبرته جبر على نطقه في ذويه الارحام دون الزوجة عن محمد وقاب ابو
 يوسف جبر على نطقها اخيا لوقا **الزوج** لا ادع والدرك ولا احلام
 لما قارب يدخل عليها لم ان يمنع من دخولهم واره فلها ان يخرج اليه الباب
 فينظرون اليها ويبدلون حالها فليس له منعهم من روتها عن ابن سريته جاء
 رجل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله اني اترقا
 امك قال ثم منه قال امك قال ثم قال امك ثم قال ثم قال الي
 ابيك ثم الاذنون فالادنون والله الموفق **من المختلف لابن اللين** قال
 رحم الله لو ارتدت المعتدة وكفحت بدار الحرب لم ان تزوج اختها ولو رجعت
 الي دار الاسلام ثم اراد الزوج ان تزوج باختها لم ذلك عند ابن حنيفة ولا يجوز
 عند ما وجبا عليها العدة التي كانت واجبة حين كفحت ويجوز ان تزوج
 بامرأة وامراه ابها بجمع بينهما في العقد صحيح ككاح الاجنبية خاصة والجنبية
 المنقضية عن ابن يوسف من الكوفة الي بغداد وروى عنه اخيه جابلسا الي
 جابلسا ومما يدين ان احدهما بالشرقي والاخرى بالمغرب يعني اذا كان
 بمال لا يعرف ابنه مو **مدقوب** **ابن حنيفة** عن محمد بن الكوفة الي الرى وعن
 اسد بن عمرو من مسيرة لكثه ايام وفيه قول محمد بن سلمة ما لا يختلف اليه القوافل

وقال محمد بن قنابل بينهما ستة شهر ولو كتب اليه امرأة بخطها واشهد علي
 الكتاب ولم يقرأ عليه لا يجوز عند ابن حنيفة الا ان يشهد علي ما في الكتاب
 وعند ما يجوز وجب هذا الخلاف كتاب القاضي الي القاضي قدس بن بعض الكفاء
 لبعض يعني وان كان كذا سدا وجماعا ولو طلقها ثانيا ثم تزوجها في عدها لم
 طلقها قبل الرجوع عليه المهر كما ملأ الكفاح اليه وعليه المرأة استيفاء العدة
 عند ابن حنيفة وعند ما لها نصف المهر وليس عليها الا التمسك العدة الاولى
 وقاب شر ليد عليها تمام العدة ولو اسكت حرة في دار الحرب ولها زوج
 حزين فانها لا يدين من زوجها حتى يحض ملث حنيفة ثم يبين من زوجها وعليها
 ملث حنيفة بعد ذلك وكرة في سيد الكبير وموقيا **س** قول ابن يوسف و
 عند ابن حنيفة لا عده عليها كسب المهر والبنه تنصف بالطلاق قبل الرجوع
 مع احب المهر عند ما وعند ابن حنيفة للمرأة ولا ينصف ولو دفع اليها رندا
 بالمهر ثم ملك الرمن ثم طلقها قبل الرجوع والمهر عند مسمى فعليها ضمان
 مهر الملك الا مقدار المعتقة اما لو ملك بعد الطلاق فعند محمد بملك بالمعتقة
 لا بشي عن واحد منها لصاحبه وموقيا **ابن يوسف** الاول وعين قوله الاخر
 ملك الرمن امانة وعليه متعتها وعند قريش من الامتداد المعتقة وان كان
 المهر مسمى وملك الرمن قبل الطلاق فعليها رخصه المهر وان ملك
 بعد لا بشي عن المرأة استعسانا مسلم تزوج حرة في دار الاسلام علي
 ان لا مهر لها فلا بشي لها ما لم يدخل بها فيه قول **ابن حنيفة** وعند ابن يوسف
 لها مهر مثلها وذا النكاح عند بعض الناس ابدا وعند بعضهم لا يكون
 بعد اربعين سنة وعند بعضهم بعد ثمانين سنة وعند بعضهم بعد ثلاث
 سنين وعند ابن حنيفة لا يكون بعد سنين وموقيا **الشافعي** رجك تزوج
 امرأة وانها في عقد معتقة ولا يدري ايتهن اول ثم مات الزوج ففي ماله
 مهر واحد نصف مهر الام ونصف للاثنتين بينهما ضمان وكذا الميراث **مدقوب**
ابن حنيفة وعند ما المهر الواحد والميراث بينهما اثلاثا جاز للاب بيع
 عروضة الولد لنفقة نفسه اذا كان الابن كبيرا ولا يبيع الخمار عند ابن حنيفة
 وعند ما لا يبيع العروضة ولا الخمار وهذا بخلاف ما اختلفوا في القاضي
 فان لا يبيع ما من الزوج للنفقة اصلا وعند ما يبيع العروضة في الدين والنفقة

وانفقوا ان الام لا يجوز ان تبسح ما بال الولد الكبير والصغير وانفقوا ان يجوز للاب
 ان يبسح ما بال الصغر للنفقة **من شرح الطحاوي** قال رحمه الله المرأة كالرجل
 في مولي الضاقه لها ولاية التزويج ثم الولاية اليه وفي الارحام الاقرب فالأقرب
 وان لم يكونوا فاليه مولي الموالاة ثم اليه القاضي وسوا جزالا وليا خيار المعتقة
 لا يملك بالسلوك وتختار اليه آخر المجلس بخلاف خيار البلوغ والقاص
 لا يكون كفوا لامرأة من امك بنته مكره روي عن ابي يوسف وان اكره
 الساحل ان يزوجها بقل من مهر المملوك صح المعتد وثبت حق الفسخ لو مكنت
 رجلا بين وجهها من غير كفوا جاز عند ابي حنيفة كالوكري بالبيع خلافا لهما ولو
 زوجها لو كركم من لا يجوز شهادته له كما بينه واهبه لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا
 لهما وعليه من ادرك الزوج لو زوجه ممن لا يجوز شهادته له كما بينه والام
 لا يجوز اقرب ما قالوا في الغيبة المنقطعة قور ابي بكر محمد بن الغيبة النكاح
 اذا كان الولي في موضع نفوت للصغيرت حاطب كفوفك استطاع رايه في
 منقطعة وان لا نفوته لا يكون منقطعة وجميع ما يفتن في النكاح والرضاع
 من التحريم على احوال وعشرين نوعا سبعة في النسب وسبعة من العند
 وهو السواصح واربع من جهة المصاهرة واثنان من جهة الجمع وواحد من
 جهة الشراكة ومن لم يصدق اليه المدة الصغرة فاذ بلغ بوجله سنة كان في العنين
 وثنا جيك المهر الي المصدا و جاز والي مبوب الربع **من شرح الطحاوي**
 قال رحمه الله لو بلغت الكبر واتحارت الفقرة يخلف بالله فقد اخترت الفقرة
 حيث بلغت وان لم يبيد الزوج عينا عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة ومحمد
 لا يجتمع الا اذا دعي الزوج فطلب عينا الاب اذا زوج ابنه امرأة وعنف
 المهر فيكون مبرعا **قال** ابو بكر الرازي ان اشهد انه يورثه بوجهه في ماله
 له ان يرجع وان اداه في مخرج خبيب من خبيب الابن **وقال** رافع لا يجزى
 منه نصيب الابن بحال واذا عطلت الجارية ان لها زوجها فكلت قايلا
 ولم تحت الفسخ لزوم النكاح ولا يتوقف على آخر المجلس عند خيار النفقة
 وخيار جازة المعتد الموقوف بخلاف خيار العنف والطلاق فانه يمتد
 اليه آخر المجلس ولو اتحارت الفقرة فبات احدا الزوجين قبل ان يزوج
 اليه القاضي وخيرت بينهما يتوا زمان واما خيار الغلام لم يجز على الفور

فيه الكتاب ولو قال كنت اخترت حينه لم تكن وقار الزوج ما اخترت فالتقور
 قور الزوج لقوات وقته كما لو قال الزوج بعد انفق العدة قد راح حنك
 وكذا ما لقوت قولها ولو اراوت استخلاف الزوج على ما عت منه للاختبار
 فلها ذلك كما لو اعنف الحائض ولو ادرت فبات لا رضى بالنكاح ثم قالت رضىت
 قبلك فتزوج القاضي بها جاز ونسب النكاح اما الكبر او المصدا النكاح فحدث ثم
 اجازت بطله النكاح فانه لا يجزى اليه نفقة في القاضي ما هنا فلهذا عليك على ان
 ان لم يكن الكلام موصولا جاز ما لم يتزوج القاضي وتزوجها الزوج في صغرها
 ثم لم تحت لم يكن سكنها رضاء فلا بد ان تزوجه بكلام ويا موال القاضي للزوج بتسليم
 المهر اليه الابن ثم يا موالا ب تسليم الابنة اليه اما ان لم يكن الابنة حاضرة ويقور
 الابن بي بالبرقة وقال انا اسلمها اليك بالبرقة قبلك للزوج اذ دفع المهر اليه
 بالبرقة وسوق منه بكيفك واخرج مع ابيها ليسلمها اليك هناك ولا يجوز على
 الاب احضارها بالبرقة بخلاف المبيع وروي عن ابي يوسف لا يؤمر بتسليم
 المهر حتى تحضر الابنة كما في البيع اما لو قال الاب لا ادري اين هي ولا افور عليها
 فليس له مطالبة مهرها وحكم وكركم الكبر حكم الاب ولو قال الزوج قد دخلت
 بها وهي ليست بكبر والاب يتزوج متى كبر في منزله مع ما لقوت قول الاب
 ولا عين على الاب عينا انه سقط حتى طلب المهر كما قال الباق كوكيل المشتري
 بالرد بالعيب انه رضى به المشتري بطلب الخصومة ولا عين عليه ولو قال الزوج
 انها القاضي احضر المودة سألها عن الدخول فان كانت مودة احضرها ولا بعث
 اليها امينين عدلين سألها عن الدخول فان اعترفت شهادته عند القاضي
 وان انكرت فالتقوت قولها مع مينا وكذا لو قالت استكرهني على الدخول
 فالتقوت قولها مع مينا استخلفها الا مينا ولو جهم القاضي بالمهر لها ان نكحها
 بالنفقة ولم يجزها القاضي مع الزوج في المجلس وان وجد موصفا خاليا فيه
 ولو قال اوليا وما انها لا تطيق الجماع والزوج يدعي الاطاقة فبعت القاضي
 في يثوق بها من النساء لينظرون اليه جسمها واقامتها ان قلن تطيق قبل الاب
 اقبض مهرها وسلمها اليه فان قلن لا تطيق امر الزوج بتسليم المهر اليه الاب
 فيقبض كما يقبض ساير بوند فان كانت ممن تخرج فتخرج الي القاضي لينظر
 اليها ان اخملت الويل سألها الزوج والافلا وكذا اذا دعي الزوج انها لم تحت

مبلغ النساء ينظر النساء على ما سبق وان اقام الزوج البينة انها تمت حشر سنة وفعت
اليه ولو قال الاب لا اسلمها حتى لمحت مبلغا تحبك الويل له ذلك ان دخلك لصغير
فللاب فبعض مبركا قال بعض اصحاب ان مضى ففعلك من السنة للعينين وسو
مريض لم يصب به وبك من اصابك بذلك الفصل بعينه ان كان ربيعا لم يكن
بالربيع مثلا ولو لم يمتلئ على ما يجب سنة للعينين ثم تراها الى القاضى فانه يشهد
للمناجاة سنة ولا يلتفت ما تراها فيها من ولو كان رجل بنفقة امراة على زوجها
او ابا جاز ما كانت اما لو كان بغيره ولو ما ابدالم بمن لو كان الرجل مضط
البيمار وصاحب الموائد والاصناف وله امراة نجسة فرض لها نفقة مثلها
من اوساط الناس ولو كانت سرة انفق عليها نفقة واسعة دون السرف
اما لو كانت مضطرا لبيمار والرجل من الاوساط فرضت على طاقته قار انما كان
ان احبا تها كسرها فانتعت من المعالجته والجبر فعلى الزوج معالجتها ولو انتعت
عن الجبر والطن بعد ما فرض على الزوج النفقة على الزوج بين طعنها من
الطن والطن وعنده وان خرجت الى الحج مع زوجها ففعلها نفقتها وكسوتها و
لغير علم الكري وموتة الحج ولو سالت من القاضى ان يامرز ومها بالتخا فمرد
فيه قوم صالحين لينظروا في امرها ليتعرفوا عن المصنوع منها واشتكت من
حزب وايد آية فيامر القاضى جيرانها بالنظر في امرها ان كانوا صالحين والا
امرها بالتخا فمرد بينه صالحين ليعرفوا احوالها لو مرضت المرأة بعد التسليم مرضا
مؤثرا لها النفقة بخلاف ما رقت وبي مريضة التي لما مرضتها شفق النفقة وكذا
الزنا ولو صالح على نفقتها يجب كما فرض القاضى ولو ابدات عن النفقة في المتعبد
لا يجب لا لو ابدات عن الويل وكذا الصلح عليها لا يجب ما لم يجب ولو ايسر بعد ما فرض
عليه يذير على قدر حاله ولو غاب الزوج وله مال يحيط بها القاضى النعمة من مال
او اعراف حالها يعني من الدرام والدنانير والطعام والكسوة للزوج اما لا يباع
ماله فيها عند ابي حنيفة ولا تفرض النفقة على الغايب سوى الوالدين والول
والزوجة فان نفقت مولاة يجب من غير قضا قاضى وللاب بيع اموال الابن الغايب
لنفقة استحقاقا سوى الخمار عند ابي حنيفة وعند ما يجوز بيع الخمار ايضا
لنفقة نفسه اما الام لا تبيع شيئا منه البتة ولو كان مال الابن في يد الوالدين
يجوز اخفاهما على انفسهما اما لو كان في يد اجنبي لا يذفع اليهما الا باذن القاضى ويدر

يضمن فان لم ترا المصنعة وما فعلها النفقة الي ان دخلت في الايام فتعقد ثلثه
فعلها النفقة ولا نفقة في فرضه جات من قبلها وان استخفى اولاد الغايب
بكسبهم فينفق عليهم من كسبهم وما فضل يحفظ لهم ولو كان لاب مندر امر القاضى
من جمع ذلك لهم وان خرجت الام من الحرة وبيع تخا تم تنفق تما فضل
من كسب الاولاد ولو كان له ولدان فاحدهما مكسر والاخر متوسط في البين قار
المصنف فعلى المكسر اكثر قار ابو بكر الرازي فيكسبها على سوا وتوال رواية عن
اصحابنا وان كان احدهما مسلم والاخر ذمي او ذكرا وانثى او ميسر وموسر فلا
يحرى النعمة على الا ولاد بعين الميراث ولذا لو كانت له ابنت وانح فالنفقة
كلها على البنت ولذا لو كان له ابنت ابنت وان سفل وانح لابي فالنفقة على
ابنت الابنة ولذا له ابنت وابنة ابنة فعلى البنت كلها ويجبر على نفقة اولاد اجد
دون اولاد اعمامهم وعماته واولاد احوالهم وخالاتهم ولو طلب الاب النفقة للجد
القاضى لا ينفق عليها الا اذا دعي ميسره او كسبه بنظر القاضى فان كان موسرا او
فضلت من كسبه عن قوته اجبره قار ابو بكر الرازي لا يجبر الابن على الكسب
لنفقة ابنته فان اكتسب وفضل منه يؤمر بالانفاق عليه قار بعضهم دخل
الاب في قوت الابن وكسبه وتعال له لا تشع وايتك جابج قار ابو بكر الرازي
يفضل كسبه لا يفرض عليه نفقة ابيه ولكن ياكل الاب مضم ما ينفق جيا وقيل
انه لا يجبر الابن ان يدخل اياه في قوته ويجبر ان يدخله في قوت عياله لقوله عليه
السلام ابداء بنفسك ثم عين نخور ولو ترك الابن كسبه فزار عن وجوب نفقة
الاب ولو فادر على الكسب يفرض عليه ونفقة اولاد المفقود وزوجته على ما
ذكرنا في الغايب ولو طلبه امراة المفقود من القاضى ان يصب وكذا ليواجر
مستغلته وبيع ما ينفق عليه الفساد اجابها ولم يكن الكوكب خصما فيما تولى
المفقود عقد وينفق ثمن ما يبيع الكوكب على اولاد المفقود وزوجته وما
حصلت من الغلات لو ادعت انه ملكها لها وقامت ثما مدية فحسب
القاضى بيمين امراة ايمته ونفقة على بيت المال وفرض نفقة المرأة عليه
لحده لينظر في الشهود فان لم يترك روت ما قضت فانها في هذه المدة بمنزلة
الناشرة لا تغايبها المطلق اما لو كانت غير مدحولة فلا نفقة لئلا في هذه المدة
لو قامت بينه على اتمه في يديه وحك انها خرة فصحبها القاضى على يد يدين قار

ويطى

وجعل عليها نفقتها ان طهرت فان حكم بغيرها رجوع عليها بالنفقة والا فلا ولو شهد
 رجل زوجة رجل انها اخته من الرضاخ ورضي به القاضي رجوع الزوج بها انفق
 عليها كما فيه نكاح الماسدان فرضها عليه القاضي والا فلا يرجع رجل او عيانه
 في يديه رجل واقام البينة وصنعها القاضي على يديه عدل فنقضها على من
 كانت فيه يده لا يرجع بالنفقة زكيت الشهود ولم تنزك عند ابن حنبله وقال محمد
 ان زكيت قال نفقة في رقبته تباع فيه ان لم يجدوا المولى الاخت للاب اول من
 ابنت الاخت من الاب والام قال الحنفية في المخرج الخلام عن ابن حنبل
 بين ابيه وامه سواء كانت الام ذات زوج او لم تكن اما الجارية فالاب اول بها
 ولا يخشى عليها لو قالت الام لا حاجتي الي في ولده فانه يوضع في الجفوة على ترهته
 لا يدفع اليه الاب بمنزلة تونز وجبت الام وليس له لولاء النسوة ان يخرجن بالولد
 الي المصير الذي وقع فيه الكاح عند الام وان زعم الاب ان التثب من ثام غير مأمون
 وحي يولي فامر القاضي من ينظر فيه حالها ان صح كما قال فيصحبها الي نفسه والا
 خلا وكذا العم وغيرهم وذكر الحنفية في كتاب النفقات لو كانت الشيب عند
 ما مونة لسه للاخ والعم ضيقا الي نفقة كلف القاضي سكتها بين قوم صالحين
 لسبب حالها لعدم ولا نوم عليها الا انه ليه لهم ضم الكراهي الكثرة الي انفسهم
 اذا كانت ما مونة بخلاف الاب لو ادعى رجلان نكاح امراة او زوجه جارية فان
 اقرت لاحدهما جاز ان اقام الاخر البينة قضى له وان اقاما البينة في لصاحب
 الوقت السابق وان لم يوقا لم يحكم لواحد منهما وان اقام احدهما بينة وقضى
 بهالك ثم اقام الاخر لا ينقض القضاء الاول بالنكاح الا اذا وقت وقضى
 على ذلك مخ نفق السابق وينقض القضاء الاول **من الفنا ورجع قال**
 رحمه الله رجل زوج امراة رجلا بخير امراة فقال الزوج نعم ما صنعت اد
 بال الله لنا فيها يكون اجازة دلاله كبر مدركة زوجها ابوها فبلغها الخبر فسلكت
 ثم قالت في اليوم التالي ما رخصت به ان لم تعلم بالزوج حين بلغها الخبر فندارة
 بالنكاح وان علمت زوجها وقت السكون لزمها نكاح الاب ولا موضع من المهر شيئا
 الا في ليلة جرت الحارة بذلك فيحيط بقدر ما اغتاد والتونز وجها بالفتنم دفع
 اليها صمعه بالمهر صح ان كانت بكرا وليس لها فسخ هذا الشرع بغيرها اذا جرى
 التعارف بذلك في بعد ما رجعت قال لا جنيته اريد ان ازوجك من فلان

فقالت توبه داني فزوجها ثم قالت لا ارضى قال ابو جعفر الهندواني هذا
 باذن وحسن اسديت عمرو رجل اشترى جارية شرا فاسدا لم تنز وجها صحيح النكاح
 فابايع ياخذ الجارية وتضمنان الصبي لزوج الاب صغيرة بالفتنم فخصه الشهود
 ثم جددوا النكاح بثلاثه آلاف ينظر ان كان الزوج كيدرا لم يلزمه ثلثه الا ف
 وان كان صنيلا ومهر ثلثها الف يلزمه الف من غير زيادة امراة وكانت رجلا
 ليزوجها بالفتنم فزوجها بخمس مائة فقات لم يجني هذا السب بدو للمكاح فلو رخصت
 بعده جاز زوج ابنته الصغيرة من رجل فقات انه لا يشرب للمسكر ثم وجده
 ابوها شربيا فبلغت البنت واركت وفات ارضى وبيع من امك بيت
 الصلاح فالكاح باطك لو عزلت المرأة قلن الزوج باذنه وكما يبيعان منه
 الكراهي وسننهم بالثمن انتقم لحيتهما فالكاح للرجل الا ما غلب عليه
 استتم السوء فهو له رجل لانه صغير ولا خراثة صغيرة قال اب الابن
 اشهد والابن زوجت ابنت فلان يعني اب الجارية من ابني هذا بغير الف درهم
 وقال اليه بغيره فقال اب الجارية مكرهين قال التقيم لوجود الكاح
 اعجب اليه وفيه الاستحسان ان سبني الي القلب الموافقة فذاك رجل
 زوج امراة بخير امراة فقالت ياك نبيست هذا اجازة لو قال
 العبد لولاه زوجني انتك يحل ان امر ما بيدك فزوجها لم يجبر الا امر بيد
 المولى اما ان يد المولى فقال زوجها منك حل ان امر ما بيدك جازة لم يبد
 رجل زوج امراة حل انها طالق لا يقع اما لو بدلت المرأة فقالت زوجت
 نفسي منك حل ان طالق فبطلت دفع الطلاق لزوج ابنته بغير مسمى ثم
 اخذ صنيعة با صنعاف قيمتها جاز ان كانت الابنت صغيرة اما لو كانت
 كبيرة لا يجوز الا برفضا من كسب للزوج فصحبها من زبارة الا بوبه في الشهر منه
 او مرتين وزبارة ذبه رجم محرم زوج ابنته وبي مدركة خط يعلم رضاها
 حتى مات الزوج واوعى ورث الزوج انها لم تعلم بالنكاح وما رخصت ينظر
 ان قالت زوجني ابي يا مري فالتوب قولها وان قالت زوجني بغير مري
 فبلغني فرخصت ولا مهر لها ولا ميراث وفي المسير والحمام لا تصح المخلوثة وعين
 شدا ولو كانا في ملكة يكون حواء ولو دخلت امراة عليه في بيته وهو لم يعرضا
 لم يكن مخلوثة وكذلك ان دخل عليها وبي نايه وسولا يعرضا فان تزوج امرأ

ثم انكزت الكاح وقد مات الشهود فتزوجت بزوج آخر ليس الزوج الاول
ان يحاكمها وانما يحاكم زوجها الثاني فان حلف الثاني على علمه بدينه وان حلف عن
اليمين فله ان يحاكم المرأة الا ان يحلفها ويحلفها قول ابي يوسف ومحمد
اما عند ابي حنيفة لا يحلف في الكاح والتعويض على قولهما لو زوج ولي الصغير
من رجل ليس كقولها فالكاح باطل حتى لو اذكرت واجازت لم يجر خلاف
ما لو زوجت الصغير نفسها من كفو ثم اذكرت فاجازت جازا لما لا يجره
في الكفالة وما اخذ الكاح بلفظ الرجعة والبيع بلفظ لا قاله لا يجوز وما اخذ
رجل حلف من امارة الزنا فعالت وصحت منه بمحض الشهود وقبل الزوج لا
يكون نكاحا بمنزلة ما لو قال وصيت ابنتي منك بعد ما طلقها منه المودع لم يجره
فلا نكاح بينهما وانما يكون نكاحا اخر وصيت نفسها على وجه الكاح لو تزوج امرأة
على ان اباها باختيار جاز الكاح وطبق الجواز ولو قال تزوجتك ان رضيت الي
فالكاح باطل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فجاءت بولد من وقت التزوج الى سنة
اشهر فذاك معتبر وعند محمد من وقت الرجوع الى سنة اشهر وما اخذ
وقال بعضهم لم يثبت النسب ما لم يخل بها قال ذلك القول اعجب الي
بخلاف الكاح الصحيح ولا يجوز ان يجزى بامارة الاعمى نكاح الزينة او ترك
الاجابة للزوج عند رعاية اليه فاشبه وقيل لنكاح الصلوة ويجزى عنها عن
منزل الزوج رجل زنا بامرأة فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يملكها
حتى ولدت من سنة اشهر من وقت الكاح يثبت النسب وان ولدت لاقبل من
سنة اشهر لا يثبت النسب الا ان يولد الرجل من الولد مني ولم يملك من زنا
حتى لو قال من زنا لا يثبت النسب ولا يثبت منه تزوج امرأة ثم مرضت فادخلت
عليها امراته بالليل وسولا يشتر بها ثم طلقها لها نصف المهر والقول قوله انه لم
يشتر بها ولم يملكها وكذلك ان كان علم بها ولكن ذنف لا يستطع جماعها من
سنة مرسدة عن ابي يوسف اذ عتق رجل رجله ان تزوجها وسو نكح
يحلف الزوج على الكاح ما بين امراته وان كانت امراته في طلق لانه لا يبرئ
فرقة القاصي فرقة عن ابنت زوجها ابوها ووجه معها جهاز جهنم فان
الابنة فرقة عم الاب ما دفعها من الجهاز ياله ولم اجعلها لك احسنها فعليه البينة
والقول قول الزوج فان شهد والاب بال معلوم فيضي له بما شهد والاب والقول

قوله مع يمينه على علمه عن صبي تزوج امرأة ثم غاب سنة فتزوجت بغيره
المرأة نكح الصحيح وقد اذكرت فاجازت الكاح فحيز نكاحها الثاني ان لم يسمع
من الصبي اجازته ولا يمينه على اجازته فبذلك ان نكح آخر والا فتد الثاني
الا ان الصبي تزوجها على مهر كثير لا يتبين فيه ثمنه فلا يجوز عند الكاح
وان اجازت عن صغيره جهنم الصبي لا بأس به ان كان بلحاذا وكبره او
كان للمحدث عن صبي تزوجها الولي غير الاب من غير كفو اذكرت فاجازت
لم يجر الكاح عن المطلقة البتة فطلقها الزوج الثاني فاعتدت وعادت
الي الاول نكاح جديد ثم زعمت ان الزوج لم يدخل بها فيطهر ان كانت عالمة
شرايط التحليل فعالت له قد حملت لك فتزوجها فله ان يجسها ولم يصح
وان كانت جاهلة بالقول فقولها او لم استحي افترارها بالذم هو عن دراهم
وفيهما اليها ليشترى اعتنعه بعد ما نكحها ثم اختلفا فعالت المرأة بيعت بغير
ينظر في مكان من فاسخ سوي ما وجب لها عليه كالدرع والمهر فقلن زوج
ان يحلف بحسب المهر ويكون القول قوله والخف والمطلة وما هو من
نهي الخزوج لا يجب على الزوج ولا يجب قوله في المالكولات عن امارة
لا تثبت لها في قبيلتها ما لا وجمالا فينظر في مهر ثمنها الي قبيلة اخرى ثمنك قبيلة
ابها فيقتضي لها عمر ثمنك سواء تلك القبيلة عن امارة طلقها زوجها فاد
ان تزوجها ففان لا تزوجك حتى تبين على من مهر على ان تزوجها فومنت
على هذا الشرط ثم الي الزوج لا يجب له عليها ما اشترط تزوجها ولم يزوجها
عن جنين اغرض في طلقها لا يجوز ثمنه وقطع في البطن لسلطان الام
عن مائة عشر سنة خلابا زوجها وقول لم اذكرت بها ثم فارقتها فليكن
العدة كمنه اشهر استحصا عن شهود وشهدوا انها اقوت بقبض المهر وبقي
لها شيء عليها فانه يقضي الجميع اما لو شهدوا انها قالت بنى لها بعصب
مهرها عليها فالقول قولها ولو قوت ورثتها باقرارها مع الحلف عن امارة
وكنت رجلا لبيد وجهها من نفسه ففان اشهدوا اليه تزوجت فلانة من نكحي
ولم يجزها الشهود لا يجوز ما لم يذكر اسمها واسم ابها كما لو قال تزوجت
امرأة قد وكلتني لم يجز اما لو كانت حاضرة متعصب لم يجزها الشهود جاز
وكذا لو خا صحتها الي القاضي فشهدا عليها جاز وسور رواية الحسن وعند بعضهم

لا يجوز ما لم يكسب من وجهها للشهود او نسي تسببه بشرك بها اما لو عرف بها
 الشهود وبنيها خيرة بينها رايها وان لم يذكر اسمها اذ يدون شخصها عن رجل
 محب الي امراته متاعا ومحبته بين اليها ما علم او على الزوج ما يحب صدقا
 القول قولهم مع بينه وما بعثت اليه استودت ان كان قايما ولا يرجع بشئ فيما ملك
 عن جارته سبع سنين فسمي بشهوة وبني من تمامها حسمي بوجع الحرة
 وعند اخيه ابنه المبارك وعند الحسن السمرية بوجع الحرة وان كانت صبيغ
 وعند النسيج لا يوجب ما لم يكن بالتمتع عن محمد قال لو تزوج بنتا ذرة فمدين
 لم ينفى ما قالوا فيظهر ان املكها ان يصدا كما قالوا جاز النكاح عن امرأة قالت
 زوجت نفسي منك بالثمن فقال الزوج قبلت بالثمن صح النكاح عند محمد
 ثم ان قالت المرأة قبلت الفين قبك افتراقها فليها الثمان والا فليها الف وعند
 ز فولا يصح النكاح وعلل هذا الوفاق تزوجك بمل الف فقالت قبلت
 علي خمسين صح ولبا خمسين خلا قال لو تزوجت قال نه وتبكي ابنتي بمل الف فقال
 الزوج قبلت النكاح ولا اقلك المهر بمل النكاح ولو قبك النكاح وسكت عن
 المهر صح ولزم ما سمي عن رجل قال لا امراته ابراني من مهر حتى اهب لك
 فوسعت ثم ابر الزوج ما شرط لها فليها ان ترجع فيما وسعت وايدات عن اسمعيل
 بن حماد امرأة جات اليه العاصي وقالت اليه اريد ان اتزوج وليه لولي
 ولا يصير في احد فيقول لها العاصي ان لم تكوني فرسية ولا عربية ولا مملوكة
 ولا ذات زوج ولا في عزة فقد اذنت لك لو ملكك الصداق من مولاة في التزوج
 فقال انت اعلم لبي هذا بان ان انا لو قال ذاك اليك يكون او قال الفقيم
 من الناس من يكون لا يقع المهر الا بالجماع دون اللبس والتفريق والله
 اعلم عن رجل تزوج امرأة ثم اراد ان يطلقها بخير رضاها من غير ذنب
 فيها له ذلك من غير انما اذا سرحها بالاحسان عن تزوج امرأة بخير شهود
 ثم قال لرجلين قد فعلنا كذا وصرفتم المرأة بذلك فيدرا ان اخيرا ما جيل وجه
 الخبر فالنكاح خير شهود اما لو قال لهما جيل وجهه القدر صح النكاح بينهما
 قال ابو الغنم لا يخرج للمرأة من بلد ما الى اخر من البلاد لغسا والزمان
 قال الفقيم ما خذ كلف لو اورك ابو العاصم زمانا بخلاف ما لو اخرجهما
 من قرية الى قرية فانه يتوهم ويبين سوغ عن امرأة ز وجبت الائمة وقبضت مهرها وبني

صغيرة ثم ادركت فينظر ان كانت الام وصية ايها فليها القصف والائمة تطلب منها
 وان لم يكن وصية تطلب من زوجها والزواج يرجع اليها من رجل نعت
 جبار اليه زوج ابنته ولم تبق حين وجبها اليه انه مدته او غيرها فانه مدته جيل
 ما عليه الحاقه لو سمعت الشهود كلام الزوج والمرأة عني انهم لم يدوا شخص
 المرأة فانها في بيت ينظر ان كانت فيه وحدها صح النكاح وان كان معها فيه
 عندها لم يصح عن الزوج ما ينفق علي بما ليك المرأة له ان يحبس من المهر ان
 انفق بالمعروف عن رجل له ابن صغير ولا اخر ابنت صغيرة فقال اب الائمة
 زوجت ابنتي من انك بكذا فقال اب الصبي قبلت ولم تبق عن ابني جاز
 لاسه عن وكيلها زوجها وذكر اسمها وغلط في اسمها وبني غايته لم ينقض وان
 كانت حاضرة شير اليها صح النكاح عن امرأة وكلت رجلا ليزوجها فزوجها
 بخصة ثلث سنة والمرأة حاضرة صح هذا النكاح ان لم يكن الوكيل وليها عن محسن
 رات المهر يكون جنيصا عن كبر ما خبا خبر نكاح وليها فضلت مو رضا اما لو
 بكت قال بعضهم رضا وقاب الا خرون ان كان المهر باروا يكون رضا فانه
 من سرور رضا وان كان سجن فن الغم لا يكون رضا قال الفقيم ان كان مع
 النكاح ضرب وصياح فليس بدعا لو بلغها الخبر فاحذما الحكم او الشعار
 او اخذ انسان بها فلا يملك بهذا جيا رضا عن رجل اراد ان يتزوج بامره
 اخري فقالت منكوخته ان فعلت قبلت نفسي سبعة ان زوج ولو لم يعها
 بذلك فهو ما جور عن رجل قال لا اخرز وجني انك قال ز وتبكي فقال
 الرجل لا اريد جاز النكاح ولو قال لائمة ان فلا تايحطيك فقالت لا تزوجيني
 من فلان فاني لا اريد فزوجها بوجها فليها فسكت جاز النكاح ثم لو قالت له
 اني قد قلت لا اريد ولم تزوج فلان جاز النكاح عن محمد بن الحسن عن زوج
 امرأة ثم امراته امره اليه عشر سنين بخير ذنب فبلغت فاجوز جميعا جاز
 نكاح النكاح سخم والعاشرة فان نكاح النكاح ثم رد النكاح الاربع ونكاح النكاح
 رد النكاح الاربع الاخر عن امرأة زوجت منه رجل غيب كقولها ان ينع نفسها
 منه فني رضا بذلك وليها **نقض** عن رجل له امرأتان فلهن ثبانا ان تطلب ثبانا
 تسكن وحدها فيه ان املت للزوج ان يجعل كل واحد في داره على حدة
 لبي لها غير ذلك جبر الوالدة على امساك ولدها والاتفاق عليها ما زال الصبي

والمنفعة **قار** النفقة نفقة الاب على الابنة والابن صفان في قول الفقهاء
 وبما يجوز من معتدة خافت في البيت من فكرة في المبيت لا يجوز انتقالها منه
 الا ان يكون الخوف شديدا تنصرف فيها ان يتنكب بغير الابن على نفقة الاب وامرأة
 الواحدة لا الاربع كلها وعن محمد بن جبر عن جبر بن جبر عن جبر بن جبر عن جبر بن جبر
 الابن على الاب فان نفقت الام عليه حتى اجتمع على الاب فلها ان ترجع على الاب
 بذلك اما نفقة ذرية رحم محرم من ذرية لاهلها بما مضى من امره اختلعت
 من زوجها على مهرها ونفقة عدها وعلى ان يبيك الولد منه سبع سنين بنفقة
 فانها تجبر على ما شرطت وليس لها ان ترد الولد حتى لو مدت تركت قالوا قد
 يرجع عليها نفقة سبع سنين عن رجل زوج اتمه من عبده لا يجب النفقة ولا
 المهر عن ابن مسعود كسبه كل يوم ورع لا يجب عليه نفقة ابيه الا ان يكون
 الاب زنا فيض الى نفقة عيله عن مولى نفقة على عبده النفقة لبيد للعبد
 ان ياكل ما كحوله ولكن يكسب وينفق على نفسه وان قدر على الكسب
 فان كان عاجزا ياكل من ماله وكذا الامة تاكل من ماله لانها ليست من اهل
 الكسب ولو لم ياذن لعبده في الكسب فله ان ياكل من ماله عن رجل طلق امرأته
 ثلثا فلما مضت حيضتان ولحمها وجنت فلها النفقة الى ان تنزع حملها للمرأة
 ان تطالب من الزوج بيتا يسكن وحدما فيه ولا تسكن مع والدته ولو اسكنها
 في بيت وام في بيت اخر في تلك الدار جاز وليس لها غير ذلك اما اذا لم
 يكن فيها غيب بيت فيه والدته لها ان لا تسكن معها الا باس بعد الحنين
 فتتخذ بالاشهر لو اختلعت بغيرها ونفقة عدها ليس لها ان تخرج بالنهار
 بخلاف المتوفى عنها زوجها لو تزوجها على ان يحل لها نفقة كل شهر عشرة فاعطى
 الزوج كل شهر ونحوه انه من المهر فانقوت قوله ولها ان ترجع بنفقة ما مضى من نفقة
 العاض عن رجل سكن دارا مضمونة فانقضت امراته ان تسكن معه فيها فلها
 مطالبة النفقة عن الشحي اخذ خالد بن الوليد يوم اليمامة جماعة بن مرارة
 اسيرا فلما قتل الله تعالى في ليلة الكذاب فزوج بائنة جماعة وكتب ابو بكر
 الصديق الى خالد بن ابي له لم خالد انك لنا ربح النساء ونضا بدتك دم الف
 وما تبي رجلك من المسلمين لم يحف بعد قات خالد منذ احك الا عيسر يعني عمر
 والله اعلم **من قار** **قار** رحمه الله من تزوج امرأة نكاحا صحيحا ثم جردا

نكاحا اخر مبرأ اخر صح العقد الثاني ولا يجوز به مهر آخر وكله ان يزوج ابنته يوم
 المجمع فزوجهم يوم الخميس فلم يزوج به الاب لم يصح عن صبيته بنت ابنتي عشرة سنة
 تزوجت نفسها وقالت انما رخصت وكنت بالحق ثم قالت بعدة زمان الا ان
 اوركنت وانما الارضي به العقد لا يصح منها منذ الدعوى بعد ما اقرت من
 قبل بالبلوغ عن المرأة بالحق محتر رحل اسها شقوة حرقت اسها عليه
 للزوج ان يحسب الدست فمان من المهر ان كان مذكورا في العقد وان لم يكن
 مذكورا فيه فليس له ان يحسب عن رجل انفق على امراته قبل الزجر
 مدة ثم طلقها له ان يحسب كله من مهرها ونكاحا اشتري لها من الثياب ويحسب
 ثيتم ما تلف واستير وما نفي فيها لو فاض ما استحققت عن زوج غاب عيتم
 منقطة قبل الزجر فنز وجت باخر فولدت منه فالولد للابن عند بعض
 اصحابنا ولها الاقل من مهر الحيك ومن الميسر في النكاح الثاني ولها ان تطالب
 الزوج الاول بالمهر عن امرأة قالت لزوجها ان مت في سفر فمدا فانت
 في حلك من ميري فانت فيه لها ان تطالب المهر عن امرأة استوفت مهرها ثم التزم
 الزوج لها مهر اخر لا يجوز شي ومهر قبل الامة تعتبر بثمنها من الاماء والمعتق
 عن رجل عجز عن افضنا من الكبر فافتضا بالاجماع بحب ارش الجراح
 مع المهر عن صيغة وكنت رجلا بالخلق صح الزجر ولا سيط مهرها عن امرأة
 ماتت وترك ابنا صغيرا فربا الاب فلما كبر طلب اياه بمهر امه فقار الاب
 انفق عليك حضنك من مهر امك صدق في نفقة مثله عن رجل اتخذ
 لابنته جهازا وعتبه الى بيت زوجها ثم عبده عبدة زعم انه عارية واراد ان يرجع
 فيه بنظر ان ساء جهاز الرب له ان يرجع عن بنت زعمت ان زوجها عيتم فانقوت
 نكاح الزوج مع عيتم عن امرأة اتخذت ثيابا ففك زوجها ثم ماتت بنظر
 ان اذن الزوج لها ان تغرب لنفسها خمسمائة عنها والا فلا تسكن الزوج ان
 يحسب من الصداق ما اهدى اليها للمعدة ان ياخذ كفيلا بنفس الزوج عند
 خروجه الى سفر يخاف تعامه فيه لو اعتدت في غيب بيت الزوج لا نفقة لها
 عن زوجين اتسبا مالا واشتريه رامتعة بنظر ان اشتراه لنفسه فهو له عليه
 ولو نسيها من الكسب ولا فهو منها ولو كان قال كلما تزوجت امرأة فهي
 لما لقي ثم اراد التزوج فينبغي ان يتبك العقد عنه رجل غير امه ثم مو

اجازة باللعك و دون القول عن رجل غاب وله ولد صغير فلا يرثه ان يرد
ولده اليه اتمه وان ختمه ان لم يكن له مال ينفق عليه ولدها عن رجل غاب ولها اب
موسر فلم ير ان تطلب نفقتها ونفقة ولدها عن اب الزوج عن عمر موسر يجب
ان ينفق على اولاد ابنته اجمعه عند عجزه عن النفقة قال **ابن عباس** والاب
ان لا يكون له مال ولا تقدر على الكسب وانما رالان ما ينفق عن كفاية
حياله عن اولاد فقرا ولم يعمه موسر في نفقتها نفقته شيك ابو حنيفة رحمه الله
عن رجل حلف ان لا ينفق على زوجته قال لها انا شيا جزو وجهها كل شهر
مكنا لينفق لها كل ما يكتسب فهو المودة وسوا جبرها وان كان الزوج مخنزا
نجا طارا وغيره شيا جزا مشا مودة وتجب العكس من الناس قالوا لعل
لها وما كرهه حصة الناس الشكاح والزفاف بين الصديدين ليه شي وما
جاء من ابنته عمر بن حنبل يروي عن عائشة انها قالت تزوجني رسول الله
صلى الله عليه وسلم في شوال وبناتي في شوال فانه نسيه اعطى عليها ميني
وما روي في العنز مردود يروي عن علي بن ربيعة الله عنه قيل له انتم
تقولون ان العنز هو المودة الصون قال علي لا يكون مودة ما لم يقع
في الزنا في السبعة يعني قوله ثم خلقنا النطق خلقه فخلقنا العلقه مضطمة
الي اخر الآية **كتاب الطلاق** قال **ابن عباس** و **ابن**
يايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعدت قال رحمه الله احسن الطلاق
ان يطلق امراته اذا طهرت من الحيض قبل ان يحامها ولا يريد عليه حتى ينقضي
عدتها واما لو اراد ثلثا فطلقها فلما ذكرنا فلما حاضت حاد الاول وطهرت
فطلقها اخرجي قبل ان تجامع فلما حاضت وطهرت فطلقها الثالثة قبل ان
تجامع فبقيت من عدتها حيضته واحده ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره ودخل بها ولو كانت حاملا فطلقها متى شاء واحده وبعد شهر اخرجي
واجلها ان تصح حملها عدتها وقال محمد لملاقتها واحده للسنة اما الصغيرة
والايسة فطلقها واحده متى شئت وبعد شهر اخرجي وبعد شهر اخرجي عدتها
نكته اسهر من التطليقة الا في كل شهر ثلاثون يوما والكتابة تحت المسم بمذلة المسلة
والايسة ما كرهه في وقت السنة واما الغايب كنب اليها او ارجاها كذا في هذا
فخصت ثم طهرت فانت طالق ثم ارجعت وطهرت فانت طالق وكذا الثالثة

وكذا الثالثة وكذا كنب اليه عذرها بالاشهر علق بمضى الشهر نحو ما وصفتها و
التي خلاها ولم يدخل بها طلقها متى شاء وان طلقها في حيضها وقع وهو قد
اخطاه السنة فينبغي ان يراجعها فاذا طهرت من حيضتها اخرج طلقها واحده
عليها وصفتها وان طلقها في الشهر بعد الجماع فقد اخطاه السنة وكذا الو
طلقها بانه فهو واقع محكما **الرجعة** له الرجعة بعد نكاحه او تطليقتين في
ايه وقت طلقها ما دامت في العدة وبعد سالا وليس في الرجعة مهر ولا عوض
وارحس ان يشهد شهادتين على رجعتها والجماع والتضييق والمهر يشهدونه
رجعتهم وكذا النظر الى الفرج دون ما سواه وتعليقها بالشرط ملك ولو قال
راجعتك بالامس صدق في العدة وبعد انقضائها لا حيدف الا ان تصدق
المراة لو طهرت من الحيض الثالثة فالرجعة باقية ما لم يفتك ولم يضر وقت
صلوة وسر مدح عمر وعلي ولو اقام اليه بعد انقضاء العدة على رجعتها
في العدة قبلت ولا يمن عليها في الرجعة عند ارجعته خلافا لما في الحلو
بها ليست برجعة لو طلقها وراجعها وقد كنها فيها فهو صحيح ولو قال للمحترمة
قد راجعتك فقالت جيتت قد انقضت عدي القول قولنا عند ارجعته عند
القول قوله والكتابة والائمة كالمسلة في حق الرجعة لو ادعى رجعت الا اتمه
في العدة بعد انقضائها وحذف المولى وكذا في الائمة فالقول قول الائمة
عند ارجعته وعند ما قول المولى والمختدة في الرجعة تتصرف لزوجها وتزني
له لو كان من عزمه ان لا يراجعها فحسن بالصح وخفق النكاح في دخول
عليها اعلا ما لها ليشرب الزوج له ولا ينكحها ابها مشرة لو طلقها بعد ما خلاها و
لم ادخل بها لا رجعت له وعليها العدة وان كانت حائضا في رمضان ومحرمة
او حائضا ورغاء فلا رجعة عليها العدة وكذا حلوة المحبوب والعين والخصي
ولو ادعى الذخوب في حلوته وانكرت صح فله الرجعة ولا صدق المراة في
انقضائه العدة في اقل من شهرين في قول ابي حنيفة صدق في شقة وثلاثين
يوما اياها لو اعت بعد الطلاق بشهر او اقل منه قد استقلت سقطا
سنتين الحاق او بعض الخلق صدقت وحلفت بالله لقد كان ما قالت ان
طلب الزوج منها امانا لم يستين خلقته لم يجز ولو ادعت انقضاء العدة
بعد شهرين بالحيض فحالف الزوج استين ايسر انها لم تحض شيئا فان صدقت

المائة يكلي رجعتا وان كذبت حلفت على ذلك ومن اغتدرت بالشهور في حنت
فيها فليها ثلث حبض وكذا لو اتيته بعد حبضه اغتدرت بالشهور الثلثة
ولو راجعها في الحبض الثالثة ثم طلقها بعد ما طهرت فليها ثلث حبض
وكذا ان راجعها في الحبض الثالثة من الطلاق الثاني وقد اساء في طويك
العدة عليها ولو اغتسلت منه الحبض الثالثة غير عضو واحد فالرجعة باقية
استحسانا اما لو نتج منها اجمع او شيئا سيرا سقطت الرجعة ولو تزوجت
لم يجر الكاح حتى تنكح ذلك المحدثا جدا لمعه وبالكثير لم ينقطع الرجعة
ما لم يحض وقت مكنة مكنونة عندها وقاب محمد التيمم عند الخل فان يمتزج
وحديث ثم وجزه الما لم يجد الرجعة ولو اغتسلت بسور الحمار ولو تيمم
فقد انقضت الرجعة ولا تصلي ولا تنزوج حتى وجرت ما اخر فتكسك
بها وتقيم **عده** الطلاق مائة قروا ان كانت تحيض رجعتا كان الطلاق
او بانها اكلت وعده من لا تحيض مائة شهر وعده ام الولد والمدرسة
والمكاتب والامه حيتان ما خاض عمر وعنه علي ومن لم تحض شهر ونصف
اما عده الوفاة اربعة اشهر وعشر اسلم كانت او كانت تحت مسلم صغير كانت
او كبيرة مدحولا وغير مدحولة وفي المالك شهران وحتم ايام عده الحمل
وضع حملها في الوفاة والطلاق وفي سائر وجوه الفرق في الحرة والاماء
يلحق عن عمر وابن مسعود ولو انا ما خبر وفاة زوجها وطلقها فعدها من
يوم الوفاة والطلاق وكل معتدة لا ينبغي لها ان تخرج من منزلها ليلا ولا نهارا
ولا تسافر لرجعة ولا عمره غير المتوفى زوجها فانها تخرج بالنهار لحاجتها ولا
يبيت في غير منزلها اما ام الولد والمكاتب والامه او الكفاية لها ان تخرج في الطلاق
والوفاة بانها كان الطلاق او رجعا ولو منع الزوج الكفاية عن الخروج
ليحصن ماؤه ذلك ولذا الصيغة تخرج الا في الطلاق الرجعي فانها لا تخرج
الا باذن الزوج وكبري المنزل على الزوج ولو انقضت هذه الاجازة فهي في
سعة من نحوها الى منزل آخر ولذا ان لم يلبس خييب المتوفا عنها زوجها
من منزل الزوج وان كانت في منزل يخاف على نفسها ومالها ومي في سعة
من النقلة ولذا في خوف سلطانها ان تحوّل الى بلد من سواد ولو طلقها
ومى في غير منزل زوجها فلها ان تعود الى منزل زوجها ولو طلقها في سفر

بما شاء ان شاءت فلي سفرها او رجعت الى منزلها مع زوجها الا ان
يكون الطلاق بانها قد ما بها ورجوعها مع زوجها وجودها سواء وان كان
بينها وبين مقصد ما سيرة يوم تمضي اليه واعتدت فيه ولم تزوج وكذا ان
طلقها ومان عنها على سيرة يوم من منزلها فليزوج وان حدث ذلك في مصر
بينها وبين منزلها سيرة ثلث ولذا الى مقصد ما سيرة لم تخرج من ذلك المحضر
تنقض عدتها وتجر محرما في قلوب ابي حنيفة وعند مالك ان تخرج الى امة
وجنتين ثلث مع محرم ولو كانت في دار ذات منازل وبوت لها ان تخرج
من بيت الى بيت فيها الا ان يكون المأزب لغيره فلا تخرج اليها ولو كانت
مع الزوج في بيت واحد فيخبر ان يتخذ حجابا بينها في عدة الطلاق وكذا في
عدة الوفاة اذا كان له اولاد رجال من غير ما يخلوا بينها وبينهم حجابا ان
اتت فيهم لولا يهدم المنزل لها الا تنقل منه الى حيث ثلثت خيوان في
الرجعي والابن نقلها الزوج الى حيث احب اه الى حيث انتقلت
وان غتقت الامة في الرجعي صارت عدتها عدة حرة في البيت لم تنقل
من عدة الاماء وكذا في سائر وجوه الفرق والوفاة لومات زوج ام الولد
ومولا ما في يوم ولا يعلم ايها ولا فتقند اربعة اشهر وعشرة ايام من احوالها
موتها وكذا ان كان بين موتها شهران واربعه ايام اما ان كان شهران وحتم
ايام او اكثر فتقند اربعة اشهر وعشر سنين في ذلك ثلث حبض وكذلك
ان كان بين موتها وقت محمول عندها وقاب ابو حنيفة عليها اربعة اشهر
وعشر الا حبض فيها وذلك لو طلقها رجعا في عدة الوجوه قبل الموت
لا ميراث لها لو طلقها رجعا ثم ماتت بثلث تلك العدة وعليها عدة الوفاة
اما لو كانت بانية منه بوجه ما لا يستقل ابي عدة الوفاة ولو بلغ خبر وفاة زوجها
بعد مضي مدة العدة فقد انقضت عدتها وان شكت في وقت وفاتها ان
اعتدت من حيث يستقن فيه بموته وطلاق الامة تطابقان وعدتها حبضا
تحت حر كانت او عبد وعدة الحرة ثلث حبض تحت حر كانت او عبد بغيرها
ذلك عن علي وابن مسعود ولو طلقها في الحيض لم تغتد بتلك الحبض لو كان
في بطن المخذلة ولذا ان تنقض عدتها باحد ما ولا تخرج من المخذلة من
الطلاق ودخل بها الثاني فوق بينهما وعدتها من الاول والاخر ثلث حبض

كما لو كانت حاملا فوضع حملها انقضت عدتها من جميعا وان كانت حائضا من
الاول ثم تزوجت ودخل بها فعدها حيضتان للاول فتصير لها حيضتين اخري
ليصير عن الثاني ثلثا والثاني ان يحط بها بعد تمام عده الاول في هذه الحيضتين الاخيرتين
ولا يحط بها عندها فيها ولو كان لطلاق الاول رجعا لكان برأها في عدهم وكلت
لا تغير بها حتى تنقضي عدتها من الاخير وان كان باينا لم يحط بها حتى تنقضي عدتها
من الاخير وكذا العدة ان بالشهور ولو تزوجت في عده الوفاة ودخل بها
ثم فرق بينهما فحط بها بقية عدتها من الميت تمام اربعة اشهر وعشرا وعليها
مارت حيض من الاخر ويحسب ما حاضت في الاربعه الا شهر وعشرا من
عده للاخر ولو مات عن امرأتين قد طلق احداهما باينا بخير عندها فعلى كل
واحدة منهما من العدة اربعة اشهر وعشرا فيها مارت حيض احدهما وكذا
المريض طلقها ثلثا او واحدة باينهما مات في عدها فعليها اربعة اشهر
وعشرا فيها مارت حيض عندها وعند ابي يوسف ما عليها الا مارت حيض وانما
يدثر بالقرار ولو جات بولد لاكثر من سنتين في طلاق باين لم يكن الولد للزوج
اذا اكبره وترد عليه نفقة سنة اشهر ان اخذتها عندها وقال ابو يوسف لا يرث شيئا
من النفقة اما لو كان الطلاق رجعا فالولد للزوج ويبي امراته وعلوها بعد
الطلاق رجعه ان لم يكن اقرب بانتضاء العدة وكذا قال كما ولدت ولدا فان
طالق فولدت ولدين في بطن واحد طلقها بالولد الاول واحده وتنقضي العدة
بالولد الاخر ولا يقع به شيء اما لو ولدت ثلثا في بطن واحد وقعت تطليقا
وانقضت العدة بالثالث ولو كان بين كل ولد بين سنة اشهر ولم يولد فيها
بينه ذلك بانتضاء العدة هم الاولاد وطلقها ثلثا وعليها مارت حيض بعد
الولد الثالث لو جات امرأة المتوفى بولد ما بينه وبينه سس لزوم المتوفى
او موت الجبيل او لم تدع اما لو اقرت بانتضاء العدة بعد اربعة اشهر
وعشرا من الموت ثم جات بولد بعد سنة اشهر لم يلزم الميت وان جات
لاقبل من سنة اشهر لم يلزم وان جحد الوتره انها ولدت لم يقبل على الوفاة بشهادة
امراة واحدة اذ لم يكن الجبيل حيا مرا ولا الزوج اقربا للجبيل في قول ابي
حنيفة وحنيفة قبلت بشهادة المرأة اذ كانت حرة مسلمة وثبتت النكاح
وله الميراث اما لو اقر الزوج بحطها ثم جات بسنتين بعد موته وشهدت

على ولا واهامه مسلمة حرة قبلت وكذا لو كان الجبيل حيا مرا وقال ابو الفضل
جات بسنتين بعد اقراره ولو كان الطلاق ثلثا او باينا جات بعد الطلاق
لسنتين اولا قل وانكر الزوج المحرم والولد لم يلزم حتى تشهد رجلان او رجل
وامراة من عند ابي حنيفة وعنده يلزمه بشهادة امرأه والمسلمة والكفاية والخبر
والا انه فيه سوا ولو ولدت امراته ومو نكر الجبيل قبلت بشهادة امرأه واخبره
عده مسلمة على الوفاة وثبتت النكاح ولو اقرت بانتضاء العدة بالحيض
في مده يحض في ثلثها ثلثا ثم جات بولد لاقبل من سنة اشهر لم يلزم الزوج
وان جات باكثر منها لم يلزم ولو طلقها قبل ان تحلوا بها ثم جات بولد لاقبل
سنة اشهر منذ طلقها لم يلزم وان جات لاكثر لم يلزمه وبعد الحول لم يلزمه الولد الا سنتين
وان كان الطلاق رجعا الى اكثر من سنتين وكذا لو اعتدت بالشهور الى سنتين
ان لم يقر بانتضاءها اما لو اقرت ثم جات بولد لم يلزم الزوج ما بين الطلاق وبين
سنتين منذ اقرت الا سنة اما في حق الصغيرة ان اقرت بانتضاءها بالشهور
ثم ولدت لاقبل من سنة اشهر لم يلزم الزوج وان جات لاكثر من سنة لم يلزمه ولو تزوجت
في عدها من طلاق باين ودخل بها الثاني ثم جات بولد لاقبل من سنتين
منذ طلقها الاول وسنة اشهر لاكثر منذ تزوجها الا خروفا لولد الاول
اما لو جات بولد لاكثر من سنتين منذ الطلاق ولا قبل من سنة اشهر منذ
تزوجها الا خروفا لم يلزم الاول ولا الثاني اما لو جات بسنة اشهر منذ تزوجها
لزم الثاني ما حاضا رخص مات عن امراته وقدر طهرها جدي تعتد بالشهور اما
لو طهرها جدي قبل موته فعدها بوضع المحرم استحصاها والحصى والمحيض
كالصحيح في الولد والكهنة وان كان يئز اما اذ لم يئز في رواية ابي
حنيفة بمنزلة الصبي في الولد والعدة ولا يجوز طلاق الصبي حتى يحتلم **باب**
لو بلغ اذن ما يكون من وقت الا ختم وذلك شقة عشر سنة ثم بعد ما بمنزلة
الرجل وان لم يحتلم والمفتون في رواية ابي سليمان ان يطعن الطلاق في الباسع
عشر وتطعن الجارية في السابع عشر منذ حب ابي حنيفة رحمه الله بالاحكام
اما مندها خمس عشرة فيها وطلاق المجنون لا يقع كطلاق البالي وموته
عنها بمنزلة الصحيح وعده اثم الولد وضع المحرم وثبتت حيض اغتفقا
او مات عنها سنيها وبالشهور ثلثة اشهر وكذا في سائر وجوه الحرمة الا ان

يكون تحت زوج او في عفة زوج فلم يزوجها من المولى عدة وكذا ان جارت
بولد بعد موت المولى الى سنتين فزكمت وان كان اكثر لم يزوجها وان ماتت عن
مدينه او اقامه مولاها من لا عدة عليها وكذا لو اغتصبها وبجبت العدة بولي شتمه
او في نكاح فاسد على ما سبق في الحراير والا ما كوا شتم في المحاكم امراته
فولدت منه ثم مات وترك وفاء فعدة بها ثلث حبس بمنزلة ام الولد وان لم
تتبرك وفاء فتنه ان وحمته ايام بمنزلة الامة اما ان لم يكن ولدت منه وقدر
ترك وفاء فعدة بها حبس وان لم يدخل بها فلا عدة عليها ولو لم يدخلها وركب
بها ولكن لم يلد فتنه ان وحمته ايام ان لم يترك وفاء **ما يختص** لا ينفي للمعدة
من وفاة او طلاق باين اولى فرقة كانت ان تطيب او تلبس المحلى او
الثوب المصبوغ بعصفر او زعفران او ورس ولا حررا وعصب لثوبين
او لا كتمت او تزد من لثوبه اما لو اشكت عنها او راسها لها ان تكمل بكل
اسود وعبره او حب على راسها الدمين وان لم يجد غير ثوب مصبوغ قبلتها
ولا يرد الزينة اما في الرجعية لها ان تزني باشتات والبرانية باثنت
سلا او متوفا عنها زوجها لا يبقى في عدها من طيب وزينة بخلاف مسلمة واما
الملوكة المسلمة كالحره يسوي الحرة وركب على الصبية ان يبقى شيئا من ذلك
والاجل ام الولد في عدها من سبدها ولا على المعتدة من نكاح فاسد ولو
اشتمت لمراته وقد ولدت له فسد النكاح وبقي حلال له بالملك ولا يختص
عليها ولا زينة ما وان اراد ان زوجها رجلا فعليها ان تختص بحصنين وان اغتصبها
فعلية ثلث حبس وبنى الطيب والزينة في الحصنين الا ولية كانت عليها
من قبل النكاح والقبيل **س** لا يبنى كلونها حلالا قبل العتق **س** لا يجمع
وجوب شي من المهر مع المنع في حالة ما وكلت الا فسد ان يمتنع بعد ما
او فامهرها يكون من المحسنين بلخنا عن ابن عباس وشريح واما يجب
المنع او افا رها قبل ان تدخل بها والمهر غير مبني الا ان يكون الفرقة
من قبلها فلا تمتع لها ولا مهر فيها اما المتوفا عنها زوجها فلها كتاب المهر ان
كان مبني او مهر الملك ان كان غير مبني وحك بها او لم يدخلها وفي النكاح
الفاسد او افرق بينهما قبل الدخول لا مهر ولا تمتع وكذا بعد الخلوة
لو انكز الزوج الدخول لا يثن عليه والحد بمنزلة الحرة في المهر والمنع فما اذن

له مولا ولو ملق احد بها ثم مات وقد عرض لاحد بها مهر او من الاخره ولا يجب
بعثها ومهر ثلثها سواء قبلها مهر وربع بينهما مولا ولا تمتع وقد ذكرنا في النكاح
اذ اومت له مهرها ثم ملكها قبل الدخول كيف الحكم وكذا ما سدر المهر
فيه بدا حدما واذا تزوج رجل ثلث نسوة في عفة او اثنين في عفة واربعة
في عفة ثم ملق احد بن قبل ان يدخل بها فماتت فلهن مهران ونصف مهر
بين الثلث والاربعة نصيبين ومهر ونصف بين الفرق الثلاثة ولكل فرقة
ثلث الميراث **وبعد اقرب** اي يوسف وذكر من جنس ما يتعلق بزينة
الحساب ما سنا **س** انت على حرام ان تولى طلاقا واحزة او اثنين في واحدة
بائنة وكذا ان لم ينو الحد او ما لو تولى طلاقا فهو ملك اما ان لم ينو الطلاق فهو
محبس حتى لو جاء معها كغيره وان لم يفرقها فهو ابلاء وكذا لو تولى زينا وان
تولى الكذب فهو محبس ولا طلاق بلخنا ذلك عن ابن مسعود ولو قاب كل
حلال على حرام ان تولى زينا او لم يكن له نية فهو محبس على ما يلحق ولم يدخلها
امراته وان نواها تدخل حتى لو اكل وشرب او قد بها حدث وكسخت عنه
الا ابلاء اما لو تولى طلاقا او كذا فهو كما تولى وقوله حرمته او قد حرمت
على او انت على حرام او انا عليك حرام او حرمت نفسي عليك او انا عليك
محرم او انت محرمه على بمنزلة قوله في الحرام ولو قاب لها انت على كساع طلاق
فليس بشي وان تولى نية لو قاب انت على كالم والميتم والمحر والتم خريد ان
تولى الطلاق او البين او الكذب فهو كما تولى بمنزلة القوب في الحرام لو قابت
انت مني باينة او نية او حكم او برهان تولى واحزة او اثنين في واحدة باينة وان
تولى ثلثا فذلك وان لم ينو شيئا لم يقع بشي وكذا كل لفظ شبه الفرقه يريد الطلاق
كقوله حبلك على غاربك وقد حليت سبيك ولا ملك لي عليك الخفي بك
استبره رجلا تعني اعنديك استبره قد وبنتك لا عليك ان قبلوها او لم قبلوها
انت حرة قد انت تعني منك قد انت نفسك مني اما قوله قد طلقك او انت
طالق فهي واحدة رجعية تولى لها او لم ينو فان كان غير مؤجلة فهي باينة ولو قابت
انت طالق الطلاق او طلاقا وانت طلاق او الطلاق ان تولى واحدة او
ثنتين او لم ينو فهي واحدة رجعية وكذا كل موضع يسمى الطلاق بعينه للمؤجلة
وان تولى ثلثا فذلك اما لو قاب انا طالق او انا ملك طالق لا يقع بشي لو قابت

كذلك

انت طالق التت ان نوب بها تطلقه اخرى وتعت ثنتان وان نوب بها الا ولي
هي واحدة بانيه وان نوب لها فثنت وان لم ينوب في واحدة بانيه وقوله اعتدي
ان نوبه واحدة او ثلثا في واحدة رجعت وان قال لم انو الطلاق في امر
بعد ان حلف وكذا في الكفائات التي ذكرنا ان انكر نية الطلاق فيلزم اليقين
اما لو قال اعتدي اعتدي ونوب بهن واحدة في نوب فيما بينه وبين
الله تعالى وفي القضاء من ثلث ولا يسعها ان يقع معهن ان يسعها منه وتوفات
نوب بالاولى الطلاق وبالي في العدة فهو مصدق في القضاء لو قال انت طالق
فاعتدي لو اراد باعتدي العدة فهو مصدق في القضاء وان اراد تطلقه اخرى
في اخرى وان اراد اثنتين في واحدة رجعت وكذا انت طالق واعتدي ولو
سالت منه الطلاق فقال اعتدي ثم قال لم ينو الطلاق لم يعتدي في القضاء
وكذا انت علي حرام او انت تبه او حلفت او يد يد او باين وتوفات اعتدي تملكها
قال عتيت تطلقه عندك ثلث حلف فالتوفات قوله وتوفات انت له
بامارة منزلة الحكم عند ابي يوسف حبيفة وعند مالك لا تطلق به شيئا منزلة قوله
والله ما انت لي بامارة وكما لو قيل له اذك امرأة قال لا ونوب به الطلاق
لم يكن طلاقا وكما لو قال لم اتز وحبك يعني الطلاق لم ينجح ويكون كذا بلحفا
وكذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه واما لو قال لا حلال بيني وبينها او لا سبيك
لي عليك منزلة قوله لا املك لي عليك ولو قال انت طالق ثم قال عتيت طلاقا
من وثاق او طلاق الا بك لم يعتدي في القضاء واعتدي فيما بينه وبين الله تعالى
وفي كل موضع الاصل فيه القاضي فيها لا تنسخ المودة ان تدنيه اذا سمعت منه ذلك
او شهد عندك ثلثا معدود وتوطلتها ما يات ثم قال انت علي حرام بريرة
الطلاق لم ينجح به الطلاق ايا لو قال ان دخلت الدار فانت بانيه ينوب
به الطلاق ثم حلفت او حذرت بانيه ثم دخلت الدار في عذتها وتعت اخرى الا
تدري لو اقامها ثم حلفت او حذرت بانيه ثم مضت هذه الايلة وهي في العدة وتعت
اخرى ولو قال انا بانيه منزلة قوله انا طالق وتوفات للمختلعة في عذتها
انت بانيه لم ينجح شي وان نوب ايا لو قال لها انت طالق وقع وتوفات
اعتدي وقع ان نوب وبني في عذته الحلال وعن ابي يوسف لا ينجح لها باعتدي
وتوفات لامرأة وبني امه انت بانيه ونوب اغنيى ما نوب به للعزة ثلثا **حريم**

اذا سبي احد الزوجين واو حلف دار الاسلام انتقلت العصمة بينهما بغير طلاق
نفي لوبي الاخر بعده واو حلف دار الاسلام لم يعد حائما ولا مهر على الزوج
وان دخل بها ايا لو اسلم حذرتا واو حلف دار الاسلام ثم اسلم اخر وادخلها
اغتيا فلها مهر ما ان كانت مدخول بها ولو لم يدخل بها وكانت بين التي خرجت
الا اسلم فلها نصف المهر ولو خرج الزوج والا اسلم فلها مهر لها عليه ولو خرج
ثلاثا منين ثم اسلم حذرتا في امرأته حتى تحيض ثلث حبيضة ثم وقعت المدة
بغير طلاق وذكر النساء في حرمته المصاهرة النوي والمسلم من غير فصل
طلاق اذا حلفها طلاقا وقع وقدر حلف السنة ولا تحلف له حتى تنكح زوجا
غيره ويدخل بها مدخولة كانت او غير مدخولة وتوفات لها وبني عند مدخولة
انت طالق انت طالق انت طالق بانيه بالاولى وبني الباقي ملغيا عن عمر
وعلي وابنه مسعود وتوفات راسك طالق او يدك او حيدرك او فركك
او بعضك او عضك او عثرك او جزو من الف جزو وقع الطلاق ايا لو
قال يدك او فركك وما اشته ذلك لم تطلق ولو جمع بين اجنبية وامرأة
فقال احرما طالق فالتوفات قوله مع بينه انه لم يد امرأته وتوفات لا يرجع
سنة له بعين تطلقه وتخرج على كل واحدة واحدة وكذا التوفات بينك تطلقها
او ثلث او اربع الا ان يكون نوب ان كل واحدة بينهن جميعا فتخرج على كل
واحدة ثلث الا في المتطهرتين فانه ينجح على كل واحدة تطلقها ايا لو قال
بنيك خمس تطلقها ولا بانيه على كل واحدة تطلقها وكذا ما زاد ان كان
فاذا زاد على ثلث تخرج على كل واحدة ثلثا لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة
وتعت ثنتان انت طالق ثلثا الا اثنتين في واحدة انت طالق ثلثا الا ثلثا
في ثلث وتوفات للمدخولة انت طالق انت طالق انت طالق الا واحدة
في ثلث ولو استثنى نصف تطلقه وقع كاملا ويصح الطلاق والظهار والايلة
في عذتها من طلاق رجعي ولو تزوجها فيها لا يحل ويجري النوارث فيها ولاظهار
والايلة في عذتها من طلاق بانيه ولو تزوجها حرة وتوفات لها ان دخلت الدار
هي طالق ثلثا ثم حلفت ايا بعد زوج فدخلت الدار لم ينجح شي
وكذا التوفات انت طالق كل يوم ثلثا وكل سنة اوقال كلما حضرت حبيضة
فبانت ثلثا ثم عادت اليه بعد زوج فدخلت الدار لم ينجح شي وتوفات بالالايلة

قلت مرات اما لو كانت باخذها وثنتين ثم عاوت بعد زوج ودخلت الدار فخرج
 انك لا تأخذ وتوقوف اليه حينئذ واين يوسف وعبد محمد بعور اليها يا بني فبطلت
 ولو قال كلما تزوجك فانت طالق فتتبع كلما تزوج ابدا وتوقف اني ما
 تزوجك او ما تزوجك لم تتبع الا في التزوج الاول وتوقف كلما
 دخلت الدار فانت طالق ومع كل واحدة حتى تبين ثلث توقف لا يجزيه
 انت طالق يوم الحكم فلا يزوجك في نفسه توقف انت طالق عدل من زوجها
 اليوم لم ينج شيء على العز لتوقف للمدخولة انت طالق انت طالق او قد طلقك
 قد طلقك او انت طالق قد طلقك او انت طالق طالق ثم فارغيت الاول
 صدف فيما بينه وبين الله واماني القضاء بجمع تطليقتان توقف انت طالق ثم
 قال له انسان ما قلت قال طلقها او قال قلت مع طالق في واحدة توقف
 قال ان طلقك فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان في القضاء لتوقف
 كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة وقعت اخرى ثم عاوت
 اخرى فتتبع طلاقا بخلاف قولك كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها واحدة
 وقعت اخرى باليمين ثم لا يقع باليمين شي ولو كانت له زوجة وعمة فبطلت
 بربن قال انت طالق او اطلقت عمة او كلما طلقك عمة ثم قال عمة
 انت طالق او اطلقت ربي او كلما طلقك ربي ثم قال ربي انت طالق
 وقعت على عمة واحدة ولا يجوز على ربي ولو لم يطلقها ولكن طالق عمة
 وقعت على ربي تطليقت ثم وقعت على عمة اخرى باليمين وتوقف انت
 طالق كلما لسنه ولا يبيد كلما جازت وطهرت طلقك واحدة والحيضة الاول
 بعد محسونه من العدة وتو نوي نكاحا فهو كما نوي ولو لم يتو نكاحا في واحدة
 وان كانت ممن لا تحيض من صغرا ولبر وقعت واحدة ساعة كلم ثم اخرى
 بعد شهر ثم بعد شهر وتوقف للمدخولة انت طالق كلما حضت جينتين
 فو قعت بعد الجينتين واحدة بعد احوا ومن طلقك اخرى فاذا حضت
 حيضه انقضت العدة لتوقف او احضت حيضه فانت طالق ثم قال كلما
 حضت فانت طالق فاذا حضت وقعت واحدة واحدة رات الدم واذا طهرت
 وقعت اخرى ولا يجنس بها من العدة واذا رات الدم في الحيضة الثالثة
 وقعت اخرى فبطلت ثلث تطليقات وتوقف او احضت حيضه فانت طالق

وقال ايضا اذا حضت جينتين فانت طالق فبقي ما خلت خلقت واحدة
 ثم اذا حضت اخرى وقعت اخرى وتوقف او احضت حيضه فانت
 طالق ثم اذا حضت جينتين فانت طالق خلقت الاولى واحدة ثم اذا
 حضت جينتين سواها خلقت اخرى وتوقف او اذا دخلت الدار فانت
 طالق واذا دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة وقعت تطليقتان
 وتوقف كلما حضت حيضه فانت طالق فاحضت اربع حيض طلقك بكل حيضة
 وانقضت العدة بالاربعة واذا قال او احضت حيضه فانت طالق والما
 طلقك بعد ما تنقطع دم الجنين ويغسلك او اخرت الغسل حتى مضى
 وقت صلوة ويغسلك قولها فانت جنت احضت استحسانا لتوقف او اولدت
 غلاما فانت طالق واحدة اولدت جارية فانت طالق اثنتين فولدت
 غلاما وجارية لا يدري ايها اولاد وقعت واحدة واحدة في القضاء وينبغي ان ياخذ
 بالاكثري فيما بينه وبين الله ومع سون تطليقتين وتنقض العدة بالاجبر ما لو ولدت
 غلاما وجارية في بطن لا يدري الاول وقعت ثنتان في القضاء وفي
 السر لمسا ولو علم انه الغلام اول خلقت ثلثا وكذا لو ولدت جارية ثم الغلام
 اما لو ولدت الغلام اخر او وقعت تطليقتان بالجارية الاولى وانقضت العدة
 بالغلام وتوقف كلما ولدت ولدا فانت طالق وقال ايضا اذا ولدت غلاما
 فانت طالق فولدت جارية فهي طالق واحدة وان ولد بعد غلاما في ذلك
 البطن انقضت عدتها به اما لو ولدت الغلام ولا وقع به تطليقتان وكذا ان
 ولدت غلاما فانت طالق ثم قال ان ولدت غلاما او ولدا فانت طالق
 فولدت غلاما وقعت ثنتان وانكرا او اكلت فلانا فانت طالق ثم قال
 انه كلمت انسانا فانت طالق فكلم فلانا ولدا او انا وحت فلانة فهي طالق
 ثم قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة توقف كلما ولدت
 غلاما فانت طالق فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لا يعلم ايها اول
 وقعت تطليقتين ويغفر من الولد الاخر ثلث جينس لا رجعت ولا توارث
 لو استقلت بيمين خلع لم تنقض به العدة ولم يقع به طلاق
 ولم نكح ولم يزوجا او ولدت ولدين فانت طالق فولدت لثمة اولاد
 في بطن واحد ثم ولدت بعده سبه ولدا غير وقع الطلاق بالولدين الاولين

وانقضت العدة بالثالث ولا يثبت سب الولد الرابع **توفاه** اول ولد لزيد
غلاما فان طالق فولدت غلاما وجازية في بطنه ولا حرجا يعلم انها اول لم يقع
شبه في الحكم وفي التزويج طلق وانقضت عدها ولا تحك للزوج حتى يوضع
عليها حلالا فالأخر ونقض عده مستقبلة **توفاه** كما ولد ولديه فان طالق
فولدتها في بطنه او بطنين فهو سوا طلق طلق بالولد الآخر اما لو ولدت الابل
في غير ملكه لم تطلق **توفاه** اذا وضعت ناقة في بطنك فان طالق فولدت
ولديه في بطن واحد طلق باحدهما وعليها العدة **توفاه** ان كان حمله
نساء جارية فان طالق واحده وان كان غلاما فان طالق سنتين فولدت
غلاما وجازية لم تطلق كما **توفاه** ان كان ما في هذا الجوارق حنطة فادرك
طالق وان كان ما فيه حريق فصدده جرفا واقيم حريقا وحطمة لم يلزمه
طلاق ولا عتاق **توفاه** كما جعلت فان طالق فجلت بعد فولدت
غلاما طلق وانقضت عدها بالولد الثاني فان جامعها بعد الحبل يكون
رجعة فان جعلت منة اخرى طلق اخرى وكذا في الثالثة انت طالق
ما لم تلده طلق جنب سكت وزلا ما لم تجلي وما لم ينجس الا ان يكون ذلك
منها مع سكره لا يقع وكذا **توفاه** انت طالق ما لم تجلي وهي جلي وما لم ينجس
وهي حاض طلق جنب سكت الا ان يعني ما فيه من الحبل والحيض
دبت فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء **توفاه** فوطئتك قبل ان
اتزوجك وانت طالق قبل ان اتزوجك او قبل ان تولدي قبل ان
تختني قبل ان اولد قبل ان اخلق او طلقك ابرس وقد تزوجها اليوم لم
تطلق بشئ **توفاه** فوطئتك واما صبي او انا ما لم تطلق اما **توفاه**
انا مجنون طلق ولو عرف منه الجنون صدق قوله في الزوج تعاقب
حلالها وهي تدعى الارساب قال قول قول الزوج انت طالق ثلثا ان لم
الملك لم تطلق حتى يموت احدهما وان ماتت من طلق قبل الموت
تطلق عن محدود ولا ميراث لهما وان مات الزوج ودها طلق
قبيل موته تعاقب ولها منه الميراث ان كان مرحولا بها والا فلا **توفاه**
انت طالق ما لم اطلقك ومنى ما لم اطلقك طلق جنب سكت اما اذا
توفاه اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك ان عني به متى لم اطلقك وضع جنب

سكت وان عني ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احدهما وكذا ان لم يكن له بنت
فاليه الموت عند ابي جنته **توفاه** ابو يوسف اذا طلق مقي **توفاه** كما
لم اطلقك فان طالق وهي مرحولة فسكت طلق ثلثا يقع بعضه
لا محلا **توفاه** متى لم اطلقك واحده فان طالق ثلثا ثم قال جنب سكت
انت طالق واحده موصولا بطلامه فقرب في عهده استحسننا والقياس
ان يقع على ما بين فراغه من عهده الى قوله انت طالق **توفاه** انت طالق
حين لم اطلقك او زمان لم اطلقك او حيث اوجع ولا يده له طلق ساجت
سكت اما **توفاه** زمان لا اطلقك او جنب لا اطلقك لم تطلق حتى تنجس
اشهر ثم طلق وكذا يوم لا اطلقك اذا مضى يوم لا يطلقها فيه طلق **توفاه**
يوم ادخل دار فلان في طالق فدخلها ليلا ونهارا وقع وان نوي النهار
وحده دبت في القضاء اما **توفاه** ليلة او خلها ثم دخل بها لم يقع **توفاه**
انت طالق الى جنب او زمان او قريب فهو على ما نوي من الاجل وان لم يكن
بنته فالي سنة اشهر في الجنين والزمان اما القريب من يوم الى شهر الا يوم
فاذا مضى من طلق **توفاه** الى شهر او احيى شهر وفتح وان نوي الطلاق
وقع ساعته كالمه **توفاه** في غدر ولا بنته طلق جنب يطلع الفجر وان نوي
آخر النهار دبت في القضاء وذكر في الجامع الصبي من ان يرب ابي جنته
اما عند ما لا يدب في القضاء وكذا انت طالق في رمضان ولا يده له طلق
في اول ليلة جنب سبب الشمس من اخر يوم من شعبان وان نوي اخره فكلما
نوي **توفاه** انت طالق اليوم عند انت طالق الساعة عند طلق اليوم
وفي الساعة ولو نوي تلك الساعة من الغد يدب في القضاء **توفاه**
توفاه انت طالق اليوم اذا جاء عند طلق جنب يطلع الفجر اما **توفاه**
عند اليوم وقع في الغد مجلي اول التوفيق حكم **توفاه** انت طالق رمضان
منه طلق اول ليلة من رمضان وان عني الى ان لم يصدق في القضاء
وقد قول انت طالق يوم السبت فهو على اول سبب **توفاه** انت طالق
في مكة او مكة ونوي اذا اذنت مكة لم يصدق في القضاء وطلق ساعته
تلك به وكذا في دار فلان وفي بيت كذا وفي ثوب كذا وعليها عهده اما **توفاه**
في دار فلان او في ثوب كذا لم يقع حتى يقطع ذلك انت طالق

وانت نصليين وانت مصليته تطوعا ونوي اذا صليت لم يصدق في القضاء
 خلقت ساعة تعلم وسكت وذا انت طالق وانت مريضة او وجع اما في
 مرضك او في وجعك او في صلاتك لم يقع حتى تصلي وتخرجي وقال
 انت طالق ذلك قدوم فلان بشهر فقدم قدي مضى الشهر لم تطلق وان مكث
 شهر ثم قدم خلقت عند قدوم وقال انت طالق قبل موتك شهر
 فماتت قبل شهر لم تطلق وان مات بعد شهر خلقت قبل موتها شهر والا
 ميرات لم منها وان كان جامعها في ذلك الشهر فلها عليه مهر المثل
 عندا منسوب اليه حينئذ اما عند الموت والقودم سواء لا تطلق ذلك الشهر
 والصلك والخوف بمنزلة الموت ما ساء بالانفاق انت طالق ذلك موت
 فلان وعلان بشهر ثم مات احدهما بعد شهر ثم مات الاخر بعد شهر خلقت
 قبل موت الاول بشهر عند ابي حنيفة وعند مالك خلقت بعد شهر مقتصر حين
 مات الاول وان مات قبل شهر لم يقع شيء وقال انت طالق الساعة
 ان كان فيه علم الله ان فلانا يقدم الي شهر فقدم اليه تمام الشهر خلقت حين قدم
 لا قبله وقال لا يرانيم اهلوكم حيوة طالق لكما الساعة لم تطلق مات احدهما
 او قال يا زبيب فاجانته عمرة فقال انت طالق وقع على التي احاشه
 فان قال نوبت زبيب خلقتا جميعا ولو اثنان الى امرأه ثنت ساعة يا زبيب
 انت طالق فاذا سبي عمرة وقع على عمرة وان لم يكن عمرة امرأته لم يقع على
 زبيب ولو راى شخصان احدهما زبيب فقال يا زبيب انت طالق فاذا
 سبي عندهما وقع على زبيب في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لم تطلق
 ورحمة منها وقال انت طالق مطلقه وارثا با صبح وقع ورحمة وان
 اثنان با صبحين وقعت ثمان وكذا الثلث وقال عتبت الا اثنان
 بكلف او اصبحت التي عتوت لا بد من في القضاء اما لو اثنان بالاصباح
 ولكن لم يقع مطلقه وقعت واحدة انت طالق يريد ان يقول ثلثا فمات
 قبل ان يقول ثلثا او اسك رجل على فم وقعت واحدة انت طالق
 انت طالق قبل ان يقول الثانية فانت الحرة في واحدة انت طالق
 انت طالق انت طالق ان وحلت الدار فانت عند الاول او الثاني قبل
 ان يتم كلامه لم تطلق انت طالق فانت الحرة بعد ما حكم بالطلاق وقال

الرجل ثلثا موصولا بكلامه بعد موته لم يقع شيء وقال احدي نسائي طالق فلم
 ان يوصم على ان ينفذ ثلثا فلو مات احدا من قبل البيان فالطلاق فيمن
 بقيت ولا يقدر البيان في الحية هي وقال عتبت لم يصدق وبطلت ميراثه
 عنها لاربع سنة فخلعت احدا من قارب التي اخلت طالق لكما ولم يعلم
 ان ينفذ شيء وانكرته وعلم انها كانت احدا من ينبغي فيما بينه وبين الله تعالى ان تطلق
 ورحمة منها واحدة وتبين حتى بين ولا تبيد وجع شيا منهن حتى علم المطلقة ثلثا
 اما لو تزوج بواحدة منهن قبل ان يعلم فاحصته في الطلاق خلعت لها ان خلعت
 امسكها وكذا لو تزوج اثنتين وثلثا ولو اوعت كل واحدة لهما المطلقة ثلثا
 ومحمد الزوج خلعت لكل واحدة منهن ما سبي فان ابي ان يخلع فوق بينه
 وبينهن ثلثا تطلقات وقال لست اتيك اكرت من هذا الطعام شيا
 فهي طالق فان كان منه جميعا او اتيك دخلت منه الدار فهي طالق او اتيك
 ثلثا فهي طالق فثني جميعا خلعت جميعا وكذا في الدنيا اذا اشتراها
 معا اما ان شترته واحدة قبل الاخرى خلعت الاولى وحدها انت طالق على
 الدار وبالي الحب في واحدة الا ان يتوب ثلثا فهي مكنت اما وقال ساء الدار
 فهي واحدة باينة انت طالق واحدة بغيره او كبرته او شديده او حوله فهي
 باينة انت طالق اليه الصبي في واحدة رجسته وقال انت طالق واحدة
 لا يك اثنتين فهي ثلثا ولغير المرحوم واحدة لو توب باثنتين تلك الواحدة
 ومعها اخرى لم يدين في القضاء اما وقال كنت طلقك اميس واحدة
 لا يك اثنتين فهي طالق فطلعت طالق لا يك طلعت طلقا وكذا يك طلعت وقال
 طلعت طالق او طلعت او قال طلعت طالق واحدا فليار اليه ولو قال لها يوم
 اتزوج بك فانت طالق وانت طالق وانت طالق ثم تزوجها خلعت واحدة
 في قول ابي حنيفة اما لو ذكرها باللفاظ فانت طالق وقعت ثلثا وعلى هذا اذا
 تزوجك او تبي او كمل او ان وقال انت طالق وطالق وطالق يوم اتزوجك
 ثم تزوجها وقعت ثلثا اما لو اخر الطلاق عن التزوج بابت بالاولى عند ابي حنيفة
وقال ان تزوجك فانت طالق طالق طالق ثم تزوجها وقعت واحدة ولو
 قال اذا تزوجك فانت طالق وانت على كغيره او والله لا اقربك ثم تزوجها
 خلعت وبطلت الطهر والابلاء عند ابي حنيفة وعند مالك ومول

واما لو اخرج الطلاق عنها لزمه الكلا بالاخلاق ولو قال لا امرأته ولم يدخل بها
انت طالق وطلاق وطلاق او اكلت فلا تملك طلاقا اما لو قدم الشرط
وقعت واحدة عند ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان عند ما وقعت طلاقا اخصيا
ولو قال لغير المدخول انت طالق ان دخلت الدار وقعت واحدة ساعة
تلك ولو كانت مدخولة وقعت اخري عند الدخول او كانت في عذنها او
قال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق طلق انت كذا في مدخولة
لم اذا دخلت وقعت اخري ان كانت في العدة اما ان كانت غيرة مدخولة طلق
واحدة ساعة تكلم وكذا لو قدم الطلاق وكذا قول انت طالق انت طالق
كل امرأة تزوجها ابدان طالق كل امرأة تزوجها طلق واحدة فان تزوجها
انما يملك طلقا بلخا عن علي رضي الله عنه **لو قال** كل امرأة تزوجها من بني فلان
او من قريته فلان او قبيلة فلان او سبي امرأة فهو سوا طلاق حتى تزوجها **لو قال**
اول امرأة تزوجها طلق فزوج امرأتين في عقد واحد واحدة ثم تزوج
واحدة لم تطلق واحدة منها اما **لو قال** مع هذا او اخر امرأة تزوجها فبي طالق
لم تطلق الثالثة الا ان موت قبل ان تزوج بعدها اخري طلق الثالثة ولو
قال اخر امرأة تزوجها فبي طلق فزوج امرأة لم تطلق **لو قال** اول
امرأة تزوجها فبي طلق فزوج امرأتين في عقد واحد واحدة معذرة
الغير وقعت على التي صح نكاحها وكذا لو تزوج امرأة نكاحا فاسد ثم تزوج اخري
بنكاح صحيح وقعت على هذه الاخري فانها الاولى والى سدا بدخلك تحت المهر
لو قال اخر امرأة تزوجها ثم تزوج اربعة طلق الاخيرة عند موته
ولها الميراث وعليها عدة الوفاة والطلاق جميعا عند محمد وقال ابو يوسف
ليس عليها عدة الوفاة وقال ابو حنيفة طلق ساعة تزوجها فلها نصف مهر
ومهر كمل ان دخل بها وعذنها بالجنب ولا ميراث لها **لو قال** انت وجمعت
في عدة متفرقة **لو قال** انت تزوجت امرأة فبي طلق فزوج امرأتين
في عقد واحد طلق واحدة والى الجبار والى وان كان نوي امرأة وحدها
لم يدب في القضاء بخلاف ما **لو قال** وحدها فلا يقع فان تزوج بعدها
اخري وقعت عليها **لو قال** يوم تزوج فلانة فبي طلق فامر رجلا فزوجها
اي طلق ولو غي ما ولي بنفسه لم يدب في القضاء وكذا لو حلف لا يطلقها

فامر غيرة خلت ولا يدب في القضاء ما غناه **لو قال** لغير المدخول انت طالق
واحدة بعدها اخري او قبل اخري وقعت واحدة **لو قال** انت طالق
واحدة قبلها اخري او معها اخري او مع اخري او بعد اخري وقعت طلقين
لو قال انت طالق اثنتين مع واحدة او قبلها واحدة وقعت طلاقا انت طالق
واحدة ونصف وقعت ثلثا انت طالق واحدة وعشرين وقعت ثلثا
انت طالق اثنتي عشرة طلاق او اثني عشر او سورا او شرة او اكبره
او اعظم فواحدة باقية الا ان ينوي ثلثا فهو ثلث اما اكثره فهو ثلث لا يدب فيها
واما اكمله وانتهى واحدة رجعية وكذا الفضل واحده واربعه وخمسة **لو قال**
انت طالق تطلقك لولها كذا وعرضا كذا وكذا في واحدة باقية ولا يكون ثلثا
وان نوي **لو قال** انت طالق انت طلق وبي فاعده او ان تمت وبي فاعية
فان مكذب كذا ساعة حدث وكذا الحبشي والاكاف **لو قال** ابو حنيفة **لو قال**
انت طالق ما بينه تطلقين الي ثلث وقعت ثلثا استحسانا وان قال
اردت واحدة لم يدب في القضاء **لو قال** ما بينه واحدة الى اخري في واحدة
لو قال بين واحدة الي ثلث في اثنتين وعند ما منع في هذا اكثر الذي
يجزم به من الطلاق **لو قال** انت طالق واحدة ولا شيء طلق واحدة عند
محمد ولا يقع شيء عند ابي يوسف وكذا انت طالق ثلثا ولا شيء وقعت واحدة
رجعية عند محمد وسوق ابي يوسف الاول **لو قال** انت طالق اولاً وثلاثين
انت طالق اولاً شيء لم تطلق **لو قال** لمدخولة انت طالق واحدة في اثنتين
فان نوي واحدة واثنتين في ثلث وان نوي واحدة في اثنتين على وجه الحساب
في واحدة بمنزلة قوله فلان على عشرة في عشرة فان نوي ضرب الحساب فهو عشرة
وكذا على درهم في دينار لزمه درهم **لو قال** على كذا حنطة في كذا شعير لزمه
كرو حنطة لا خبز الا ان ينوي الجنتين جميعا فلهما ما دخلت القاضى ما اراد
به كله **لو قال** لغير المدخول انت طالق اثنتين في اثنتين ونوي اثنتين باثنتي
منه بالا ولين انت طالق ثلثا وفلان وفلان طلق الاولى والى الجبار والى في
الا حريتين اما **لو قال** فلان طالق وفلان وفلان طلق الثانية والى الجبار
الي في الاولى ولين **لو قال** فلان طلق ثلثا وفلان معها طلق كل واحد
ثلاثا فان قال عتقت فلانة ثلثا لم يبرأ في القضاء **لو قال** فلان طلق ثلثا

ثم قالت اشكرت فليدنه معها فيه الطلاق فحلقت للآخرين بخلاف قول سب
كما لو قال لا امرأته انما طالقان لما يبريه الثالث بينهما لم يدين فيه القضاء انما طالق
بصرف تطليقتهم او رجعا وسدسها وقعت تطليقتهم كما علمت اما لو قال صرف
تطليقتهم وثلث تطليقتهم وربع تطليقتهم وقد دخل بها وقع لها ولو قال صرف
تطليقتهم وثلثها وسدسها هي واحدة لو قال ان لم يفسى السماء بيديك فانت
طالق او ان لم تخول منذ اخرجت مني فمما لم يتصور منها طاعت ساعته
تلك به اما لو وقت وقتا يجوز ان يقول ان لم يول مني الحجر وسبب اليوم لم يقع
حتى يمضي اليوم ثم وقعت لو قال لها يا طلقتم طلقتم وارجزها فان عجز طلاق
زوج كما قلنا فدينه في القضاء لو قال طلقتمك ايسر وسو كما ذهب كانت طالقا
في القضاء اما فيما بينه وبين الله تح فهي امرأته لو قال لها يا اختي وبي سلم لم
يحرم عليه وكذا عند اخي اما لو قال هذه ابي او اخي من سب او رضاع وعلمني
او خالتي فان اصر عليه فرق بينهما وان قال كذبت او مزخت فهي امرأته
اما لو قال يا ابي او يا اختي او يا عمتي خالتي كقولها يا اختي لم يقع به شيء من الحرمة
ولا الفرق لو قال صنت لك طلاق ولا يلهي لم طلق في القضاء لو قال
لا خير امرأتي بطلاقها او بشر ما بطلاقها او احمك اليها بطلاقها فحلقت
ساعة حكم ما فيها الرجل او لم يلحقها وكذا قل لها انها طالق اخرجها عنها طالق
واراد ان يطلق امرأته فقالت لا تطلقني بدب ليه طلاق او اعرض عنه فقال
قد وصنت لك طلاقك يري ان لا يطلق في امرأته لو قال لها اعرضت عن
طلاقك او صنت عنه يري به الطلاق لم يقع اما لو قال تركت طلاقك او قد
خابت طلاقك يري به طلاقها فحلقت وان لم ينو لم يقع لو قال انت طالق ما كان
يجوز عليك من الطلاق او بما لا يقع عليك من الطلاق فحلقت وارجزها وكذا
انت طالق ثلثا لا يقع عليك او ثلثا لا يجوز عليك فحلقت لما وكذا انت طالق
لما وانا باختيار لثمة ايام طاعت والشرط بالملك وكذا الخناق في هذه الوجوه
واما قولها وبي فتزوجي منه فيبى الكنايات **اخرى** الاخرى اذا
طلق امرأته في كتاب وسو يكتب جان ما لا يجوز على الصحيح وكذا عتبه وكما
فان كتبت الصحيح ذلك على الارض لم يجز الا ان ينوي وسب ما كتبت وكذا
الاخرى وطلاق الاخرى ونكاحه وبيع وشراؤه وعتقه باشارة مفهومة

منه جاز اما ان لم يحرف او شك فيه فهو ملك فداكم استخسان **شبهه**
لو شهد ثلثا مدان انه خلق احدى امرأته بعينها وقد سبها فاشبهها وتبع بالجلدة
اما لو شهد انه خلق احدى امرأته بعينها كذا في القياس وكذا بخبره استخسانا
على ان نوقف على احدى امرأته وكذا لو قرع عند التام في طلاق احدى امرأته لم يدم
حتى يبين لو قال فلانة بنت فلان طالق فلما وسمي امرأته وسبها ثم قال
عنيت بذلك امرأته اجنبية على ذلك الاسم والنسب لم يصرف في القضاء
ولو قال هذه المرأة التي عيبتها امرأتي وكذا قد في ذلك وقع عليها ولم
يصرف على اطلاق الطلاق للمروفة الا ان يشهد بشهود على نكاحها فيك
تلك بالطلاق او على اقرارها به قبل ذلك ونقصه المرأة المعروفة بذلك
لو قال فلانة طالق وذلك اسم امرأته فحلقت امرأته ولم تصرف على صرف
الطلاق عنها وكذا الخناق بخلاف ما لو قال فلان على الف درهم نكاحك
على ذلك الاسم فاجاب لم يلزمه المأب بخبره يشهد او اقراره بانها عندا ولو
شهدوا على ان خلقها فلما فخرج الزوجان فرق بينهما كذا امرأته اسمها واحد وكما
احدى امرأته فسد فقال فلانة طالق او احدى امرأتي طالق ثم قال عنيت التي
نكاحها فسد لم يصرف في القضاء ما لو قال احدى امرأتي طالق لم تطلق امرأته
الا ان يعني ولو سمي امرأته وسبها الى غير اسمها وقال فلانة الاموية وامرأته
بجنيته او فلانة العجمية وامرأته بجنيته لم يقع الطلاق ما ينو امرأته فداكم ولو لم يسم
امرأته فقال فلانة طالق ان لم يعني لم يخلق لو شهد ثلثا مدان تطليقتهم و
ثلثا مدان ثلثا والزوج مجمل فيجب عند ابي حنيفة وعندنا قبل على الطليقتين
ولو شهد احدى امرأته فحلقتا ان دخلت الدار وانها قد دخلت وشهد اخر ان
طلقها ان كلمت فلانا وانها فداكم لم يفيك وكذا ان شهدا احدى امرأته فحلقتا ثلثا
وشهد اخر ان قال لها انت على حرام ينوي الطلاق وكذا ان اختلفا في الفاظ
الكنايات او قضا وبالشروط فوجب التحليل والارساب ونفاذ به الجعك
وصفائها ولو شهدا بحرمانه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وفلان
معها وشهد اخر ان قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وحدها وقد
دخلت فحلقت وحدها ولو زوج اخوته من رجل ثم شهد مع اخر على الزوج
بطلاقها جاز ويجوز شهادته لاب مع اخر على طلاق الامه امرأته وكذا انها واه

الا انه على الاب مع آخر على طلاق امواته اخذ الم يكن لامة او لغيرها لو رجع شهود
 الطلاق قبل الطلاق بغيره فان رجع احد ما ضمن رجه وان رجعا ضمنا
 ما عزم الزوج ولو كان الشهود رجل وامرأتان فز حقت امرأة غرقت من المهر فان
 رجعا جميعا ضمن الزوج رجه وعليها الربع ولو رجع ثلثا مدي الطلاق ولم يرجع
 ثلثا مدي الزوج لا ضمان فيه اما لو رجع ثلثا مدي الزوج وكون ثلثا مدي الطلاق
 فبعضها ضمن المهر وان رجع ثلثا مدي مولاة ضمن ثلثا مدي الزوج لرجع المهر ولا
 يضمن ثلثا مدي الطلاق وان رجعا جميعا فعليه ثلثا مدي الزوج ثلثة ارباع المهر
 وعلى شهود الطلاق رجه لو شهدوا احد على الطلاق لم يضمنها القاضي على يديه
 عدل حتى ياتي ثبوت مدعى خبرك ونفعا الى زوجها ولو كان الطلاق بائنا وثنا هو
 عدل فحاش بغيرها ثلثة ايام فحينئذ لم يات بالثبوت البائن يدفعها الى زوجها
 ولو شهد احد ما على تطلقه بانه والاخر على رجعيته جاز في تطلقه رجعيته وكذا
 لو شهدا جميعا على تطلقه والاخر على واثقه وواحدة قبلت في واثقه وكذا
 لو شهدا جميعا بواحدة والاخر بواحدة وعشرية قبلت في واحدة بخلاف
 ما لو شهدا جميعا بواحدة والاخر بواحدة فان لم يتكلم بالواحدة عند ابي حنيفة
 ولو شهدا جميعا بواحدة والاخر بنصف واحدة لم يجر عند ابي حنيفة خلافا
 لها ولو شهدا جميعا على انه قال انت طالق الطلاق كله وشهد الاخر انه قال
 انت طالق حصه لم يجر عنده وعند ما جيمه قبلت في واحدة ولو شهدا جميعا
 بالطلاق والاخر باقراره بالطلاق جاز وكذا لو اختلفا في الوقت او في المكان
 اما لو شهدا جميعا انه طلق يوم النحر بمكة والاخر به شهد انه طلقها يوم النحر بمكة
 فهي بالمكان وكذا لو شهدا جميعا على انهما طلقا يوم النحر بمكة يوم النحر بمكة
 سيد الركاب من الكوفة الى مكة قبلت ولو شهدا انه طلق عمره بمكة يوم النحر بمكة
 الاخران انه طلق يومئذ بيب بالكوفة فهي بالمكان اما لو قضى القاضي بثبوت
 الاولين ثم شهد الاخران لم يلتفت اليهما ولو قال لا امرتكم ان يتكلم احد
 المحام في طالق فقامت كل واحدة البينة انها اكلت لم يثبت اما لو جاز
 بالبينة احد بها فتضى بها ثم جاءت الاخرى بالبينة لم يلتفت اليها ولو اكلت
 لم تطلق **ويصح** لو طلقها ما ساء ولما ثم مات وهي في العدة لها الميراث
 فلجنا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ولو مات بعد عدها لا يرثه ولو طلقها بامره

لم يرثه وان كانت في العدة ولو كانت امواته فاحتقت في العدة او نصرانية
 فاحتقت فيها لا ميراث لها ولو ماتت امواته في عده من طلاق رجعي يرثها الوالي
 في مرضه او علق طلقا شرطت في العدة يرثه وان كان الايلاء والتخليق
 في الصحة ووقع في مرضه لم يرثه اما لو علقها بغيره فبعض نفسه يرثه سوا وجد
 والتخليق في الصحة والمريض ولو علقها بغيره لا يرثه وان كان التخليق في صحة
 يرثه اما لو كان لا بد من ذلك الفعل نحو الصلوة المكتوبة او كالملة الاب والام
 والاخ والعزم ذويه الرحم المحرم او كالملة رجل بينه وبينها خصومة لا بد لها ان يملك
 ومطالبة غريم او قيام او قعود فلها الميراث وان كان الممن في الصحة عند
 وقاب محمد لم صرفارا اذا كانت الممن في الصحة ولو قال انصح او امرت
 فانت طالق ثم مرضت وماتت وهي في عدها يرثه ولو قال في مرضه قد كنت طالق
 لكما في حقي وقع ساعته اقرولها الميراث وان ارجع فساد كاحدا من رعا
 بينهما وجماع بائنا او كاحدا بغير شهود او في عده الخبر لم يصدق على الطلاق
 ميراثها انت طالق قبل ان اقبل شهر وقبل ان اموت من مرض كذا ثم مات
 بما قال او غيره قبل ثبوت الشهادة جده لم تطلق اما لو يصح مرضا ثم مات
 بعد شهرين فجاءه او مرضى فماتت قبل موته كما قال ولها الميراث ولو قال
 قبل موتي بغيرين واكثر من ذلك ثم ماتت قبل ما سمي لم تطلق ولو عاش
 شهرين واكثر من ذلك ثم ماتت فماتت قبل موته كما سمي من الوقت ولا ميراث
 لها فان العدة منتظمة بغيرين ولو كانت عدتها بالا شهرين جاز وكذا في الميراث
 الا ان سمي لمدة الا شهرين واكثر في قول ابي حنيفة وعند ما لم تطلق في شيء من ذلك
 ولو وقت سنة ولها الميراث ولو طلقها في مرضه او صحتة واخره بانه ثم تزوجها
 في عدتها ثم طلقها قبل ان تدخل بها فبعضها العدة مستقيمة ولها الميراث كما لا
 وله عليها الرجعة ما واثقت في العدة وقال محمد لا رجعة وعليه نصف المهر
 ويتم بقية عدتها من الطلاق الاول لو اختلفت نفسها منه وطلقت نفسها
 منه بامره لا ميراث لها ولو قال المراجعة لامرأته وبني امه انت طالق غدا فلها
 وقال مولا كذا انت خرة غدا فجاء النذر وقع الطلاق والنفاء معا ولا
 ميراث لها ان مات وكذا لو طلق المولى بالعتق قبل ما لو قال انا اعنتق
 فانت طالق فلها كذا غدا ولو قال المولى انت خرة غدا وقال الزوج انت طالق

ثم سجد عند ان علم بمقالة المولى بصير فاراد الا فلا اما لو اغتصبها المولى ثم طلقها
الزوج فلما بصير فاراد ان لم يعلم بالعتق **توقا** الميراث لامرأة الكفاية انت
طالق فلما غدا فالتفت فبكى الغدا وبعده لاميراث لها اما **توقا** لها
اذا اسلمت فالتفت طالق كان فاراد ان اسلمت ثم طلقها فلما وسولا يعلم بسلامتها
فلما الميراث اما لو اسلمت بعد الطلاق لاميراث ولذا العبد طلقها في مرضه
ثم اعتنق **توقا** اذا اعتنقت اما فالتفت طالق فلما اغتصبها جميعا طلفت
ولها الميراث انت طالق غدا فلما ثم اعتنقها اليوم لم تنجز ارثا ولذا **توقا**
المولى انما حران غدا وفالت انت طالق فلما غدا **توقا** الميراث لامرأة
وبعها لم ولدا وميراث انت طالق اذا مضى شهر ثم مات المولى قبل ذلك لم
وقع الطلاق لاميراث لها ولو طلق المالك في مرضه امرأة الحرة فلما مات
عن زوجها وبقي في العدة لم ترثه وكذا لو كان مكاتبين كنتم واحدة او منفردا وراكو
ارثت ثم قبل او تخلى بدار الحرب وبقي في العدة ترثه من يوم ارثاوه وان
انقضت عدها قبله لم ترثه اما لو كانت حج ارثت لاشيئ لهنها الا ان يكون مرضية
يوم ارثت ثم ماتت او تخلى بدار الحرب وبقي في العدة فلم الميراث اشتملا
ولو جاءت العتقة من قبل المرأة في مرض الزوج بان طاعت ابنه زوجها
او اكرهها على الجماع فلما ميراث لها الا ان يامر ابنه بذلك فيصير فاراد ولو لان
في مرضه ثم قوف بينهما يرثه وان كان العتوق في الصحة غدا **توقا** محمد ان قد
في الصحة لا يرثه وفي قوف العين وجبار المصنف لا يرثه ولو طلقها في مرضه
فلما ومات مؤنذ ان ثم اسلمت مات لم يرثه ولو ماتت فالتفت فلما في
مرثه ومات واما في عدها وفالت الورثة بطلت في حقها فالتفت قولها
الا ترى لو فالت طلقني وسواي عتقت ولم تطلق اما لو كانت امة وفالت
اعتنقت في حياته لم تصدق ولم يغرب قول مولا ما فيه وكذا لو كانت كافرة
فاذنت الاسلام اما لو لم يعرف منها كفو ولا رفق فاذنت الورثة انها كانت
كذلك وفالت من ماتت على حاله عتقت منه حرة مسلمة فالتفت قولها لو طلقها
فلما في مرضه ثم مات بعينها طاول ذلك وبقي قول لم تنقض عتقها فبطلها
اليمين اذا طلقها الورثة ولو طلقها في مرضه ثم مكث اكثر من سنتين ثم مات
فولدت المرأة بعد موته باسهر لاميراث لها غدا **توقا** ابو يوسف لها الميراث

ولو طلقها في مرضه ثم قبل فيه رثته ولو اخرج ليقبلك بمنزلة المديون وكذا امن
بارز في صنف القنار اما لو كان بحبسك لنفسك او حوا قضا للعدو او في
سجنه بخلاف الخرف او من خوف من عدو او سبع بمنزلة الصحيح
وتوقفت لامرأة في مرضه بعد ما طلقها لاميراث لها **توقا** والمقعد وملك
جرح او قد خضع او وجع لم يحسم على الفراش بمنزلة الصحيح وكذا المسلول
من ابدى مع وانه قد بلى ليقبلك فلما لامرأة فلما ثم على عتق او حبس ثم قبل
بعد ذلك ومات فلا ميراث بمنزلة من طلقها في مرضه ثم برأ ثم مات وعده
المرض الذي صار فيه فاراد ان يكون صاحب فراش قد اغتصب المرض
اما الذي يحج ويذهب لم يكن فاراد ان اشكى **ولو** لو اختلطت عيل ان
شكك الولد عند الزوج جاز الخلع وبطل الشرط والمدة ان تزويج بالولد
بعد عدها اليه مصرها ما وقع الكاح مكان ولو وقع الكاح في غير مصرها ليس لها
ان تخرج به اليه مصرها ولا الى حيث وقع الكاح ولو وقع الكاح في رستاق
لها ان تخرج من قريه الى قريه قريبة بحيث لم يخلص من ابيه ان ينظر اليه في
يومه وليس لها ان يخرج من مصر جامع الى قريه قريبة ان لم يقع الكاح هناك
ولو سبب عنها لا ارثا وعفا فلما سكت فلما ان تشردوا واذا اختلطت الضلام لا يسبب
لا يبر عليه اذا كان فيه غفك واجتماع غفك راي واستغناء عن الالب اما لو كان
عندها مؤنذ ان يغتم اليه وبودته ولا يغتم له عليه **خلع** الخلع طلاق باسب
وكذا كل طلاق جعك ولو نوي ثلما ثلما نوي والجاورة كالخلع **توقا** طلقك
او باراك عيل الف ورم بمنزلة قوله اختلعتك عيل الف ورم والقبول اليها
في المجلس حتى توقفت من مجلسها قبل قبولها بطل الخلع ولو بدات
وقالت اخلعني عيل كذا فالتقبول اليه في مجلسه **توقا** طلقني عيل الف فلما
طلقها فلما منفرد في مجلس واحد لزم المال اما لو طلقها واحده لا شيء له
وبقي رحيته وكذا فالت طلقني فلما على ان كل المال اما لو فالت طلقني ثلما بالف
ورسم فطلقها واحده فلم عليها ثلث الالف كما لو فالت طلقني وفلا على ان كل
على الف ورسم فطلق احديهما ومهورها سوا فله نصف الالف وكلمة عيل والبا
فيه سوا وكذا في الاولي عند ما وفرت ابو جينهم هناك بينهما ولو طلقها بجعك
في عده الخلع وقعت بجير جعك **توقا** خلعتك سوي الطلاق لم يقع شيء

ولمخالعها فيه علة خلاف رجعي صحيح ولزم المأب وخلع الكفران ومخالعة جانيه
مخلفا عن علي وابنه مسجود ولذا خلع المأكوه ومخالعة بخلاف العبي والخنوة والمجنى
عليه ولو اختلفت العبيته من زوجها الكبير لمقت ولا جعل له وكذا الامه اختلفت
بغيره ان مولاهما عبيدانه سوخذا بجعلك بعد عتقها وان فعلته باذن المولى بيعت
فيه ولو فعلك ذلك مكانه او مذبذبه او ام ولد باذن المولى احرب به عا حلا
الا مكانه سوخر بعد العتق ولا يغير عليها امر المولى ولو وكل احد الزوجين
صبي او مضمون مملوكا في الخلع جاز وخلع الاب عن الصبي صبيح اذا ضم الجعل
ولا يقيط شي من مهرها كل طلاق بجعل اذا اهلك الجعل بالطلاق صار رجعا
وكل خلع بلك فالطلاق باينه ولو خلع الاب اخته الكثيره بعد اتيها وبني مدحوله
صح الخلع جاز والصدوق مودود وان لم يكن ذلك باذن الابنت ويرجع الزوج
على الاب بما ضمن من ذلك وكذا في النكته وان فعلك ذلك اقاربها او اجانبها
وكذلك لو اختلفت بالورعه ثم اقامت البيه على ان طلقها قبل ذلك
مثلا واقامت على نسب او رضاع محرم فلها ان تخرج بالمأب لو قالت اخلعني وكل
الف او ملقني وكل الف درهم فعلك طلقته بغير شي عند ايه حينئذ وعذرهما
المأب لازم لمخلفا عن محرم كما لو قال لا خرا علك هذا الطعام الي موضع كذا
وكل درهم او خط هذا الثوب وكل درهم جاز والورع لازم لو قالت بعني
مخالقي كله بالف درهم فطلقها مثا فله الا الف لو قالت ملقني وكل الف درهم
فقات لها ان طالق على هذه الف التي سميت فان قبلت لزمها المأب والا
فهي امراته وكذا الخلع عند ايه حينئذ وعند ما الطلاق ورتق والمأب لازم قبلت
او لم تغلب حيث خرج جواب كلامها لو كانت مطلقه ثنتين فقات ملقني فلها
على ان كل الف على فطلقها واخذت لزمها الا الف لو فقات ملقني ايسر بالف
ودرهم فلم يغلب او على الف فقات كنت قبلت فالتقوت قول الزوج مع عييه
لو فقات ملقني واخذت بالف وقبلت فقات اما ساكتا ثلثا بالف فالتقوت
قولها مع عييه وكذا اذا عتقته انه اختلفت بغير شي فالبيته بعت الزوج ولو اتفقا
انها سالت ثلثا بالف وزعمت انه طلقها واحده فقات الزوج ملقني ثلثا فالتقوت
قول الزوج ان ما في ذلك المجلس وان اختلفا في الخلاف ان كانت
فيه العده ولا يكون للزوج الا ثلث الا في فالتقوت قولها ولو اختلفا فقات الزوج

س ليني واحده بالف فقات ساكتا ثلثا بالف فالتقوت قولها عند ايه حينئذ
وكذا لو فقات ساكتا ملقني ومخالق ما جئني فلاته على الف فطلقني وحرره
وقال الزوج طلقها معك وقدا فترقا من ذلك المجلس فالتقوت قولها وعليها
حضانة من الف والا خريه لما لقي باقراره وكبره ان يجعلها بتكليف او كثير
حتى ياتي النشور من قبلها فله ان يجعلها بائنا زوج عليها من المهر ونكوه الزاوه
على المهر ولو فقات ان ملقني ثلثا فلك على الف درهم فان طلقها فيه ذلك المجلس
فله الا الف وان فعله بعد ذلك لا شيء له لو فقات ان طالق ثلثا اذا اعطيتني الف
درهم فنتي اعطتني وقعت ولبيد للزوج ان يتنح منه اذا انت به لو فقات ان
جئتني بالف فانت طالق ان انت به في المجلس وقعت والا فلا لو فقات ان
اعطيتني الف فانت طالق فقبلت فقات اجسه بايه عليك لم ينع ما لم
يعطه الا ان رضي زوجها ان يقع عليها مستقبلا بالف مما لها عليه ولو ادعت
الخلع وانكر الزوج فشهدا حرشا مديها بالف والا خريه بالف وخمسائة او
اختلفا في الجنس فملك شهادتهما بالملك اما لو ادعى الزوج الخلع على الف
وخمسائة واختلف شهادتهما قبلت في الف ولو ادعى الزوج الخلع في الف فتمت
شهادتهما ولبيد في جعل الخلع خيرا للروية ولا الورع بالعبث اليسير ولو
اختلفت بايه في بيتها من شيء جاز بكل ما في بيتها في تلك الساعة فهو له وان
لم يكن فيه شيء لا شيء له عليها وكذا بايه في بيتها اما لو اختلفت بايه في بيتها من
المشاع فله ما فيه فان لم يكن فيه مشاع رجح عليها بالمهر الذي اخذته منه ولو
قالت اخلعني بايه يري من درهم فله ما فيها وان لم يكن فيها شيء فله عليها
مئة درهم وان كان بايه يري من درهم فله درهم وان اختلفت بايه فخلعها
من ثوبه ولبيد فيها شيء بالمهر اما لو اختلفت منه باي ثوب فخلعها العام فان
اشرت فهي له وان لم يشر لا يشر له ورجح ابو يوسف عن منوا وقال يا خريه
المهر اشرت او لم تشر وتزوجت محمدا وان اختلفت على ما في بيت جاريتها
او على ما في بيت محبتها فله ما فيها والا فلا شيء له في حرث بعد الخلع فهو للمؤنة
لو اختلفت بكم او بكمها جاز وان اختلفت على خادوم فهو على الوسط
اما لو اختلفت بما يحكم خادوما او بما يكسب العام من مال او بما يرثه
او بما تزوج فله ما اعطاه من المهر وكذا على ثوب او دابة فان وصفت

والثوب وجنسه ونوعه جاز وكذا على الكلب والجوزون معلوم الجنس والصفة
 ولو اخذت المهر منه ثم خالعت به بنته معروفة غير المهر لزمها ذلك والمهر لها ذلك
 بها ولم يدخل ولو قبضت نصف المهر واقل او اكثر ثم اختلعت به راعم
 شتقة او ثوب معلوم قبل ان يدخل بها فللزوجة ما سمت له فيه المهر ولا
 سبيك لو اخذ منها على صاحبته شئ ولو كان المهر كله عليها واختلعت قبل
 ان يدخل بها على ما به وراعى فيه مهرها جاز ولم يكن لها عام النصف ولم يمنع
 احدهما صاحبته شئ وكذا لو كان المهر في يدك فاختلعت بآية وراعى لم يكن
 للزوج غير الحاتمة من اقوال ابن حنيفة وقاب ابو يوسف في المباشرة كما قال
 ابو حنيفة في الخلع وقاب في الخلع انه غير واقع على ما تميزا واما كما قيل
 صاحب شئ من المهر رد ما عليه وقاب محمد الخلع والمباشرة سواء واما قيل
 صاحب شئ من المهر اخذ منه ولو وسيت له جميع المهر فيك القبض ثم اختلعت
 لم يرجع عليها شئ ولو اختلعت على عبد حبيبه ان وجدته حرة او كان ثيبا وقت
 الخلع ردت المهر اما لو مات بعده واستحق فعليها قيمته لو اختلعت
 على خوار خنزير شئ مما لا يحل لا شئ عليها اما لو فالت اختلعت بهذا الحكم
 فادامه خور مرد المهر عند ابن حنيفة وقاب محمد عليها فذلك لك
 خلك وسما لو اختلعت بآب مؤخرتك الى موت فلان او قدوم جاز
 والماط حال اما الى المحصاة والدياس يكون موجبا الى او ان المحصاة
 وكذا البيرور والمهر جاز ويجوز اخذ الرمن به لتوزد وجهها على الف ووجهها
 ثم اختلعت بغير المهر قبل ان يدخل بها ليس له عليها غيرة وكل عند ابن حنيفة
 وعند مالك نصف ما تبيع من الالف لو خلعها على وصيف بغير عينة ثم جات
 بقائمة اجزته على قولها وان صاحبها من الوصيف على موزون او ما يملك او
 عودا او حيوانا من غير صنعه جاز بعد ان يكون يدا بيد وان اختلعت
 فيه مهرها بغير ما عليه ثم ماتت فيه العدة فله الالف من ميراثه منها ومن المهر
 ان خرج من ثمنها فله الالف من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد العدة
 له المهر من الثلث وان لم يدخل بها فله نصف المهر والبنصف الباقي
 من الثلث وكذا لو اختلعت باكثر من مهرها ولو كان جليل بالخلع فنصفك
 احدثا لم يجر اما لو وكلها بطلاقها احدكما جاز ولو فالت انت طالق

لما على عبد له من ان شئت ان قبلت فيه المجلس طلقته والحد عبد على حاله
 ولا يبيع به ون قولها شئ اما لو فالت من مجلسها قبل قبولها في امراته على حالها
 ولو طلقها على ما فيه يده فقبلت فاذا فيه يده جوزه لها في ثوب وان لم يكن علمت
 بها ولو اختلعت على عبدها مباح الدم فصلك عليها العينة كما لا يخفى ف
 وكذا قطع الاطراف اما لو كان العبد نصرانيا او له امرأة او كانت امرأة
 لها زوج وسولا يعلم لا يرجع عليها شئ ولو خلعها على وراعى فيه يدك فلما نظر
 اليها فاذا هي سوفه فكم ان لا ياخذ الا وراعى جيا او تزوج مريضة امرأة
 مريضة على الف وراعى ودفعها اليه ولا مال له غيرة ومهر ثمنها مائة درهم
 لم اختلعت قبل الرجوع ثم ماتت فيه ذاك المرحوم ولا مال لها غيرة
 ثم مات الزوج فلوزنه المرأة من مائة الالف ما تيان ومتم وسجون ورجا
 ولو زنت الزوج سبعا به ومتم وعشرون درهما **شئ** اذا قال لها ان
 شئت فالت طالق فتعبد مجلسها دون مجلسه وكذا ان احسب او هو رب
 او رضيت او اردت وكذا ملكتي نفسك ان شئت او رضيت واخواتها ولو
 قال ان كنت تجيبي او كنت تنطيني فالت طالق وما ارشدهم في كلام لا يطلع
 على ما فيه فليها فذلك اليها في المجلس والقول قولها استخسنا ولو فالت
 لها ملكتي نفسك ولم يكره فيه شئ بمنزلة المشية فان طلقته نفسها ثلثا في المجلس
 طلقته لمالك المهر للزوج لما وان قال اروت واحزة لم يبيع شئ اما لو
 طلقته نفسها واحزة وقد كان الزوج اراد ثلثا وفي واحزة عند ابن حنيفة
 وعند مالك طلقته واحزة في الاول ايضا **لو قال** انت طالق ثلثا ان شئت
 فالت قد شئت واحزة فهو باطل اما لو قال انت طالق ثلثا ان شئت
 فالت شئت واحزة وواحدة طلقته لما وحك بها ولم يدخل
لو قال شئت واحزة ثم سكبت ثم قالت واحزة ولم يبيع عليها شئ
ولو قال انت طالق واحزة ان شئت فالت قد شئت لما فهو باطل عند
 ابن حنيفة وعند مالك طلقته واحزة **لو قال** انت طالق ان شئت فالت
 قد شئت ان ثلثا في باطل حتى ليس لها بعد ذلك شئ وان كانت في مجلسها
ولو قال شئت او شئت ما شئت او اذاما شئت فليها المشية ابد مرة واحزة
 في مجلسها وبعدها منها اما **لو قال** كلما شئت لها ذلك ابد كلما شئت حتى يبيع

اما لو اخرجت بغير الميثنة وفتح عليها جميعا ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاءت
فتزوجها فلها الميثنة في مجلس عليها فشيئها قبل التزوج بالحلقة وكذا لو قال
الامراته انت طالق عند ان شئت فكانت الساعه فوشيتك بالحلقة عند ان شئت
فدشيتك ان اكون عندا طالعا فقلت في عند لوقا انت طالق كم شئت فلها ان
تشئت فلها في مجلسها فان قامت قبل ان شالم يبع شي لوقا انت طالق حيث
شئت او اريد شئت فهو على المجلس فلا يقع ما لم تشا اما لو قال زمان شئت
او حين شئت بمنزلة متى شئت فلا يقع بالمجلس ولو قال انت طالق
ايس ان شئت فلها الميثنة في ذلك المجلس لو قال انت طالق قبل ان
درم او اوشئت او متى شئت او كما شئت فذالك اليها متى شاءت اما لو ان
شئت فهو على المجلس لو قال اذا شاء فلان فانت طالق وفلان مبت او
جئت فانت ساعيت والزواج يحل في ذلك او لم يحل لم يقع شي انت طالق ان كنت
تجيب الموت او العذاب او بغير نجبة منك الحيوة والجنه فالتا اما احب
العذاب او اخضر الحياة فالتوا قولها ما دامت في مجلسها فلا يحل
ما في قلبها وكذا لو قال ان كنت احب طلاقك فانت طالق ثم قال لست
احب ذلك او لم تجب شي فهي امراته وان كان حب ذلك وبسبب
الخطام معها مع انه اخرجت بخلاف ما في قلبه وكذا الحكم في حق الزوج ولو علق
ما في قلبها وقال ان كنت تجيب الطلاق فجلبك او تهوين او تهوين
او تشتهيه فجلبك دون لسانك فانت طالق فلما قالت لا اشاء الا اجمعه
فهي امراته ولا تصدق بغيره على خلاف هذا القول وان كانت في مجلسها
ذلك او كانت حتى تقوم وسحبها المتاع منه فيما بينه وبين الله فخ وان كان في
قلبها بخلاف عند وقال محمدا سبعا المتاع اذا كان في قلبها بخلاف ما اظهرت
لو قال انيك شئت الطلاق فهي طالق فلما نشأ ما اخلصا ولم يصيد في يوم
عنيت احدهما في القضاء ولو شاءت احدهما طاعت مني وحدهما جاء اذا
جئوا امراته فلها الخيار ما دامت في المجلس وان طلقا يوما واكثر فان
قامت او اخذت في عمل حريف انه طلع لما فيه طلق نهارا وان كانت قايمة
فقدت هي على غير ما لم يبع وان قال لم ارد به طلاقا فالتوا نحو
مع عليه ولو يوي به فلما قالت طلفت نفسي لما اوت قالت قد اخرجت نفسي

تلك فاذا وقعت واحده وانقضت العدة ثم تزوجها عليها المشية وكذا ان عادت الى الاول
 بعد زوج ثانياً فيها المشية في كل ثلاث تطليقات مستقلة عن الاولى جنيصة واي يوصف
 ولوروث المشية فذلك الرد بالكل ولها المشية حتى وقعت ثلثاً ثم لو عادت
 اليه بعد زوج لها المشية ولو قالت قد شئت بالامس تطليقه وانكدها الزوج
 قال قول قوله ولو قالت قد شئت ان اكون غدا طالعا كان بالامس طالعا ولو قالت
 لامرأتي اذ اشتيتا فاشيتا طالعا ان قضيت احديهما وعازت احديهما وشاءت
 الاخرى كان ذلك بالامس وكذا لو شئت ان يتبعني احديهما وكذا في الاجنبي
 ولو قالت لها بشي الطلاق فقالت قد شئت فان نوي به الطلاق وقع والامس فلا
 يقع اما لو قالت اجبي الطلاق او ارسدي او اموتين فقالت قد فعلت كان بالامس
 وان نوي به الطلاق لو قال انت طالق ان اجبت فقالت قد شئت الطلاق او موت
 طلق اما لو قال انت طالق ان شئت فقالت قد اجبت الطلاق او موت
 لم يقع بشي اما لو قال طلق نفسك واحده ان شئت فقالت قد طلق نفسي
 واحده فهي طالق لو قال انت طالق ان شئت فقالت قد شئت ان كان كذبي
 وكذبي لشي ما جني فهي طالق اما لو قالت قد شئت ان شاء الزوج فقال الزوج
 قد شئت فهذا بالكل الا ان يقول الزوج قد شئت الطلاق طلق اذا اراد به
 به الطلاق ولو قال ارجك طلق ادراني فهو رسوب حتى جاز ان يطلقها
 بعد المجلس اما لو قال طلقها ان شئت فعلى المجلس وكذا لو جعك ذلك
 اليه جبي او مضمونه لو قال طلقها ان شئت فقال قد شئت فهو بالكل بخلاف
 ما لو قال بي طالق ان شئت فقال شئت طلق لو قال طلقها ثلثاً فقال فعلت
 طلقها ثلثاً لو قال ارجلين طلقها امرأتين ثلثاً طلقها احدهما واحده والاخر
 طلقها اشنتين طلقها ثلثاً اما لو قال طلقها ما جميعاً ثم نفرد احدهما لم يحز
 قال طلقها ثم نهاه ثم طلقها المأمور لم يحز وان لم يعلم باليهي جاز طلاقها اما
 لو قال لها طلق نفسك ثم نهاها لم جميع يهيم ما دامت في مجلسها فلها ان تطلق
 نفسها بعد يهيم ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت نعم او قالت قد قلت
 لكان بالامس لو قال ارجلين اذا اشتيتا فخلاناً طالق ثلثاً فاشاء احدهما واحده
 والاخر اشنتين لم يقع عليها بشي لو قال اذا شئت فانت طالق ثم قال لامرأة اخرى
 انت طالق او اهلكوت فلان ثم شئت فلان الطلاق طلق بي ولم تطلق الاخرى

نهي واحده بانيه اما لوفال اختارت زوجها في امراته ملغنا عن عايشه وعمر
وعبد الله والنجير في السنين كما لغير في البيت وان خيرها ويحي راكم فان شئت
بعد الجبار شيئا بلك خبارنا الا ان تختار نفسها حين يخرج الكلام فيكون جوابا
وكذلك ان كانت معك على تلك الدابة او كما كان في محك واحد ولو خيرنا
ويحي في صلوة مكتوبة فاقتمتها لم يهلك خبارنا وكذا في الوتر وان كانت في
الطرح فسلكت على ركنين في جوارها وان رادت عليها بلك خبارنا
وان كانت فاعزته فدعت لطفام فطعت او تانت او انتنطت او اختنبت
او اختنبت او جامعها زوجها او فادت من مجلسها فكله طلع للجبار ولذا في
الامر باليد وفي المشية اما لو شربته او لبست ثيابا من عبيد ان يقوم من مجلسها
لم يهلك ولو امرت ان يدعها لست هو لم يهلك خبارنا لو خيرنا او جعلك
امرنا بيدنا فالت طلقك فهو ملك ولوفال لها اختار في ثم اختار في عالم
اختار في بنو به الطلاق في خاتمة نفسها في ملت تطليقات اما لو اختارت
نفسها بالاولى فلك ان تملك بالثالثه بنت بالاولى بواحدة ولم تنج الثاني والثالث
ولوفال اختار في اختار في خاتمة نفسها فالت طلاق في ثم اختار في ثم اختار في
في الطلاق الاول وبالآخر في الكرار لم يصدف في القضاء وبانت بلك وان
فالت اختار في فالت اختارت فلما قامت من مجلسها رعت اية عييت نفسي
لم يصدف وملك خبارنا اما لوفال اختار في نفسك فالت اختارت فالت جواب
ولمقت ولو خيرنا بعد ذكر طلاقها فالت لم انوبه الطلاق لم يصدف في القضاء
وكذلك في عصب وفي الامر باليد لوفال اختار في ثم طلقها بانيها بلك خبارنا
اما لو طلقها رجعا خبارنا على حاله لوفال اختار في الا زواج او اسك فالت
اختارت الا زواج او اختارت اجلي بانت استنصا ان عني بطلا فاما لوفال
اختار في اخلك او احاك او قومك او امك او امك لم تنج الا في الام والاب
تنج استنصا لوفال اختار في فالت انما اختار نفسي او قضى الطلاق استنصا
لوفال اختار في ان شئت فاختارت نفسها وقع لوفال اختار في بالطل خاتمة
زوجها لم يكونها لوفال اختار في فالت فعلت لم تنج شيئا اما لوفال
اختار في نفسك فالت فعلت طلق لوفال اختار في فالت فالت اختارت نفسي
ان كنت زوجي او كان لذي وكذا الشئ ما ضي طلق اما لو استرطت شيئا مستقبلا لم يكن

بعد بلك خبارنا لوفال اختار في فالت ملقت نفسي ملقت واحده بانيه
اما لوفال لم يلق نفسك فالت اختارت نفسي لم يقع شيئا لوفال الزوج لرجل
فك لها الخبار بيدها وان امرنا بيدها وانها لما في ان شئت فذلك بيدها خبارنا
او لم يخيرنا واذا خيرنا فعلت بعد ايام فلها الخبار في مجلس عليها ولو جعلك
الخبار اليها يوما معلوما فلها الخبار في ذلك اليوم كله ولا يخيرنا الا استنصا
بلك اخبر في يومها اما في امضي اليوم بلك الخبار علمت او لم تعلم لوفال يوم
انز وجك فالت بالخبار فلما قال وتوقف بالمجلس ولذا في ثم وجك
لوفال اذا ملك الهلال او ملك السنة او قدم فلان فلها الخبار في مجلسها سنة
امك الهلال او قدم هو او كما في ولوفال راس الشهر فلها الخبار يوم راس
الشهر ولية وكذا لوفال يوم يقوم فلان او صلوة الا ولية فلها الخبار في ذلك اليوم
الي وقت صلاتها لوفال اختار في تطليقتين فالت اختارت واحدة وقضت
واحدة رجعت لوفال اختار في اختار في فالت فالت اختارت نفسي مرة
واحدة واخبره واحدة ملقت فلما وكذا لوفال اختارت الا ولية والوسيلة
او الاخبره ملقت فلما في ثوب اية حليقة وعندها وقضت واحدة بانيه
لوفال اذا قدم فلان فاختار في فالت بعد ايام لم اعلم الا الساعة فالت
قولها مع عينا ولو خيرنا فالت عن مجلسها ثم فالت فالت اختارت نفسي في
المجلس لم يصدف ولوفال اختار في اليوم واخبره عند فدت الخبار
في اليوم فلها الخبار في الغدا اما لو اختارت نفسها اليوم بانت ولا خبار لها في
الغد لوفال اختار في الطلاق غدا فالت فالت اختارت اليوم الطلاق او فالت
اختارت الزوج اليوم فهو ملك فلها الخبار في الغد ولوفال في الغد اختارت
زوجي لا بلك اختارت نفسي في امراته وملك خبارنا وكذا لوفال اختارت
نفسى لا بلك زوجي بانت لوفال ان شئت فالت لما في واخبره فالت
فالت اختارت نفسي وشئت الطلاق ملقت فلما لوفال اختار في من ملت
تطليقت ما شئت فالت فالت نفسي فلما ملقت فلما في ثوب اية يوسف
ومحمد فالت ابو حنيفة ليس لها الا الواحدة او الشئ لوفال اختار في فالت
اختارت نفسي او زوجي لم تنج شيئا اما لوفال اختارت نفسي وزوجي بانت بوحد
ولوفال اختارت زوجي ونفسى لم يقع **سعد** اذا جعلك امر امراته بيدها

فالحكم فيه كما يحكم فيه النيران قوله امرك بديك تليد وجوابه يقتصر على المجلس
وان نوي به التحريم المخلط وفيه اللزوم وقع ونحوه في الاثمة تطليقتين
لوقال امرك بديك على الف ورمع فقال اخترت ثنتين في باينه بتطليقتين
والالف عليها لازمة لوقال امرك بديك ثلثا ثم قال امرك بديك على الف
نوي ثلثا فقال اخترت نفسي بالخير الا ولزمتها المال عند ايه حينئذ وعند ما
لما كنت ثلثا والمال غدير لازم وتوجهك امرها بدير جليل فطلقها اعدا لم يقع
امرك بديك اليوم وغدا بعد غدا هو امر واحد فلو ردت اليوم بطلت كالمالك
وقال امرك بديك ابداف ردت اما لوقال اليوم وبعد غدا ردت الا امر اليوم فلا
يلون ردا لما بعد الغد **الغدر** اذا طاهر الرجل من امراته لزمته في الكفارة ما قال
الله تعالى في حق يوزقة من قبل ان يتاسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل المسيس فمن لم يجد فالحام سنين مكينا وانما تجب الكفارة بالظهار
بالصور وهو العزيمة على الوطى فان جامع قبل ان يكفر استغفر به ولم يجد حتى
يكفر ولا لزمه الكفارة بما صنع وصورة الظهار قوله انت على كظفراي او راسك
على او فرجك او ظهرك على كظفراي لو جامع الظهار امراته ليلا ونهارا وهو
نجومها سياتيك صومهم واستقبله عند ايه حينئذ وقال ابو يوسف ومحمد بن ما
يجي وعين هذا الخلاف لو جامع بعد ما اعتق عنها بعض الرقبة لوطا من طاردا
في مجلس مختلفة يلزمه لكل واحد كفارة وكذا في مجلس واحد الا ان ينوي الاول
فيكون على ما نوي لو نوي ظاهرا من ارجح نسوة فعليه ارجح كفارات ويجهل بنوات
محارمه من شب او رضاء بمنزلة الام اما لو شبهها باجنيته او اجني لم يجز ظاهرا
ولا يصير الرجل ظاهرا من اتمه ولا من ام ولده ولا من امراته اجنيته ولوقال
انت على كظفراي او ذكر عضوان من الام ما لا يحكم النظر اليه بجان فهو ظاهرا
اما لوقال كبدعا او رجليها ما لا يحرم النظر اليه لم يصير ظاهرا لوقال بديك
على كظفراي فهو ظاهرا ولوقال انت على كظفراي فان نوي الظهار فهو ظاهرا وان
نوي الكفارة فهو ليس بظهار وان لم ينو شيئا فليس عليه شيء وقال محمد بن مظالم
لوقال انت على حوام كظفراي فادبه الطلاق فهو طلاق وان نوي الظهار فهو
ظهار وكذا ان لم يرد واحد منها اما لوقال انت على حوام كظفراي فهو ظاهرا
في جميع الاحوال عند ايه حينئذ وعند ما ان نوي بالحرام الطلاق فهو طلاق لوقال

انما منك ظاهرا او فوطا ردت منك اوانت غدير كظفراي اوانت على كظفراي كلف
ضريح الظهار ولا ينبغي للمرأة ان مدح بغيرها او يثربها او يقبلها حتى يكفر ولو
قال يوم اتزوجك فانت على كظفراي او امراته اتزوجها في على كظفراي
فهو كما قال ولوقال اذا تزوجت فانت طالق واذا تزوجت فانت
على كظفراي ثم تزوجها لزمه الطلاق والظهار معا لوقال اذا دخلت الدار
فانت على كظفراي ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار وبقي في العدة لم يقع
ظهاره وانما لم يخرج او العبد من اسك الظهار سواء كانت زوجته حرة او امه
او سلمة او كاسية او حبيبة وظهار الذي لا يصح ولو طاهر ثم ارتد ثم اسلم فهو على
ظهاره عند ايه حينئذ وعند ما سقطت فانت انت على كظفراي ان سكنت
فبانت في مجلس لزمه الظهار لوقال انت على كظفراي اليوم فاذا مضى اليوم
سقط ظهاره ولو طاهر ثم طلقها لم يثربها زوجها حتى يظهاره على حاله ولو
طاهر منه امراته وبقي اتمه ثم اشتراها كسبي له ان يغيرها حتى يكفر وكذا بالعتق
لم يسقط وظهاره الا خرس كذا ب او اشارته فهو مقيم لازم اما لظهار الحيض
والمستوه بالملك وبمضي اربعة اشهر لم يجز لظهاره ابله اما لوقال ان
قربتك فانت على كظفراي كان مولا فيمضي اربعة اشهر يرك فيها الجماع بانث
منه كما لوقال ان قربتك فانت طالق ولو طاهر من امراته ثم قال لامرته له
اخبري انت على كظفراي فانت طالق فبانت طالق ولو طاهر من امراته ثم قال لامرته له
على كظفراي فانت طالق فبانت طالق فبانت طالق فبانت طالق فبانت طالق فبانت طالق
لوطا من ارجح نسوة فبانت طالق فبانت طالق فبانت طالق فبانت طالق فبانت طالق
انت على كظفراي ان شاء الله لم يلزمه شيء وكثير الصلح بالصوم فان اعتق
صارت كفارته كفارة الحر حتى لو كفر مولا بالمال والاغتاف لم يلزمه شيء
البيات والاعتبار حالة الوجب **اغتاف** يجوز تحريم رقبته عورا وكذا
العتق والرمم لا يمنع جوازه ولذا المومنة والكافرة ولا يجوز الا على والمعتق
ولا تقطع اليد بين الرجلين ولا الا خرس ولا المستوه ويجوز الا على والمعتق
وتقطع اليد بين الرجلين ولا الا خرس ولا المستوه ويجوز الا على والمعتق
وان كان القطع من جانب واحد لم يجر او قطعت من كل يد لثمة اصابها لم يلزم
ولا يجوز المخلوع اليه الشق ولا ام الولد والمدر والمكاتب الذي اوتي

اما اذا لم يرد شيئا جاز وان افترق نصيبه من عبد بينه وبين الآخر فضمنه شركه
 حصته فاعتقها عن ظهره لم يجزه في قوب **ابن حنيفة** وعندنا يجوز والجيش
 لما يجوز وانما اشتري اياه بنوي به الصنف عنها جاز استحصانا ونزاعا
 وسبه او اوصي به اما الورثة بنوي به ذلك لم يجز ولو قال فلان حر يوم
 اشتريته ثم اشتريته بنوي به عن ظهره لم يقع عنه عن ظهره اما لو بنوي به حر
 يوم اشتريته عن كفارة اجزاء ولا يجوز ان يفتي صنف رقبته ويوم شهر
 او الميعن يفتي مكينا ولو اعتق عن ظهره فله ان يملك عن احد ما
 ونزاع الصوم ولو اعتق عنه رجل بخير امرة لم يجز اما لو كان بامره فذلك
 عند ابن حنيفة ومحمد **وقال** ابو يوسف مجز به اما لو اعتق عنه بامره
 على جعلك سميا جاز ولو اعتق المظالم عبده على المال لم يجزه عنه وان
 وثب له الجعل عبده لم يجزه ايضا **المسألة** اذا لم يجد المظالم ما يفتق عليه
 صوم شهرين متتابعين بثلث ان يتماشا كان افطر فيها لمصر او غيره
 استغنى ذلك الواسر في حلال الصوم فليعلم الاغتاف ولو صام شهرين
 احدهما رمضان لم يجزه فليعلم ان يستغنى شهرين بعد يوم الفطر **وقال**
 لو تدخلها ايام النحر و ايام التشريق استغنى ولا يصوم من له حادوم
 او دراحم او دينار يجز بها رقبته ولا يصبر المسكن لو كان من ربح سنه
 فاعتق رقبته ليس له غيره كما في صام اربعة اشهر متتابعة ثم افطر فاطم
 ستين مكينا ولم يوشى من ذلك بعينها اجزته عنيف استحصانا ولو
 كفر عنها بعد ما بان وبقي تحت زوج آخر او مرتدة لا تخم بدار الحرب
 جاز ولو ارتد الزوج وكفر ثم اسلم جاز بكفوه والكل ما سيلم بغيره لحيوم
 ونزاع الجاهل ما تباعدت التي كان منها ولو صام شهر رمضان في السفر مع شعبان
 عن ظهره اجزاء عند ابن حنيفة وعندنا لا يجز به وان صام شهرين بالليل
 شعبة وعشرين يوما وصام قبله حنة عشر يوما وسبعة عشر يوما اجزاء
 وقيل عندنا قولها اما عند ابن حنيفة بائنه امامه بالعدو وذكر في كتاب
 الابحار ما يدبر على الاختلاف **المسألة** بخيري وحشي ستين مكينا
 ولو اعطى كل مكين منهم نصف صاع من بزاوة يفتي او سوتج او صاعا
 من نموا وشيخ حره ولو اعطى قيمته الطعام اجزاء وان اعطى من جنس آخر

صيام

اقل ما ستميا وموشيا وفي تمام الواجب من جنس آخر كما تقدم بدار الشيع
 لا عن التمر لم يجزه فليعلم ان يفتي لا وكيل المساكين دون عديم اما لو اعطى
 كل مكين نصف صاع تمر ومثلا من خبطة اجزاء ولو اعطى كل مكين واحد
 وفضة و اجزاء لم يجزه كما ذكر في ري الجاهل ولو اعطاه ستين يوما اجزاء
 لو اعطى ستين مكينا لكل مكين صاعا من بزاوة من ظهره اجزاء او امراتين
 لم يجزه الا من و اجزاء عند ابن حنيفة وعندنا مجز به وانفقوا له لو كان
 احدهما عن كفارة اخرى عن الظهر جاز ومن لا يجوز دفع الرقبة اليه لا يجوز
 اطعامه عنها الا في فقره او ملك الذمة وفقره الا سلام اجبت اليه ولا يجوز
 لفقره او ملك الحرب ولو كانوا اس كين في دارا ولو اعتق عبدا حره بيت في
 دار الحرب لم يجزه وان اعتق في دار الاسلام جاز ولو صدق عنه رجل
 بامره جاز وخير امرة لم يجز اما صوم الصبر عنه لم يجز **باب** **المسألة**
 اذا حلف ان لا يجامع امراته فهو مؤثر لو تركها اربعة اشهر بانه بتطبيقه
 بنية والنجي الجاهل ان حلف لا يقربها فهو مؤثر فان قال لم اعن به الجاهل لم
 يصرف فيه القضاء وان حلف لا يقربها عليها وقال لم اعن به الجاهل يصرف
 فيه القضاء ولو حلف ليخينتها او ليسوتها ولا يجز راسه وراسها يثنى او لا يجزها
 ولا يلامسها لم يجز مؤثرا الا بالنية وفي رواية حفص لا يائنها وعني الجاهل فهو
 مؤثر ولا يجزها ما فهو مؤثر في القضاء وكذا لا يائنها ولا يجزها عنها من
 جنابة ولو حلف لا يقربها في اقل من اربعة اشهر لم يكن مؤثرا **وقال** لا يقرب
 فراثها لا يجز مؤثرا الا بالنية ولو جعل مؤثرا على نفسه ان يقربها او جى
 او عدا يكون مؤثرا اما لو حلف بما لا يلزمه شيء لم يجز مؤثرا نحو والقران لا اقربك
 او والكعبة او والصلوة او والحق ولو قال واسم الله لا اقربك او والله او والله
 وكذا صنفات الله عز وجل على ما يذكر في الايمان ان شاء الله تعالى بجبر مؤثرا
 وان حلف لا يقربها في مكان كذا او مصر كذا او حتى تقوم فلان او حتى يفتك
 شيئا يقدر على فعله قبل يفتي اربعة اشهر وحلف لا يقربها ويحب ما يجب
 لم يجز مؤثرا ولو حلف على فعل لا يقرب عليه في اربعة اشهر صار مؤثرا لو
 حلف لا يقربها ستة الا يوم لم يجز مؤثرا خلافا لفر اما لو قال والله لا اقربك
 ستة الا مرة لم يكن مؤثرا بالانفاق فان قوب يوما وفتي من السنة بعد اليوم

اربعة اشهر صار موليا وفي المسألة الاولى بعد الولي منزله بنى اربعة اشهر صار
 موليا من حين خروج من الولي ولوقا **انا** ملك مولد وعني الاحباب
 فهو مولد وان قال عني الكذب لم يصير في النكاح وان حلف على
 اربع سنين لا تغير بنت فهو مولد من حين نكح ولو نكح اربعة اشهر بغير جميع
 ولو حلف على اربعة اشهر سخط الا بلاء عن جامعها ولا كفارة عليه
 ما لم يجمع ما يرضى واذا مضت الحدة بان التي لم يجمعها ولو طلق واخذ
 منها بغير الا بلاء بحال اما لو ماتت احدى من طلق الا بلاء عنهما ولا يكره
 بعد بان البواقي بنى وان حلف لا يقرب واخذ منها فهو مولد منها جميعا
 حتى لو مضت الحدة بغير جميعا فان قرب احدى من حيث وسقطت الا بلاء عنهما
 ولو نوي بها واخذ منها صبيها فهو مولد منها خاصة ولو اتي منها واخذها لم ينكح
 بغيرها ولم يسمي بغيرها بخلاف ما تقدم على ان يثبت نشاء بعد مضي مدة الا بلاء فيبين
 وحدها ولو اكل او شرب وبينها مسبو اربعة اشهر او اكثر جاز فيه تخلية لسانه
 واما لو كانا فلك مسبو من ذلك لم يجر فيه الا بالجماع ولو كان مريضا فبينه
 تخلية لسانه فلو صح قبل مضي المدة وي اربعة اشهر بطل فيه باللسان
 كما يثبت وجدا لما ولذا ان كانت مريضة او صبية لا يجمع ثلثها فقيم بالرضا
 بالثلاث ولو وطئها لزمته الكفارة لبقاء البنت والبله الصبي والمجنون واليا لم
 والمرحون الذي يندى بالحلالة ولا بلاء بطلك بالطلاق التلث حلالة الزوج
 ولو نكح وجها بعد زواج آخر لم يصير موليا وكذا ان قربها كفر بعينه اما لو كانت
 جوا حرة او ثقتين ثم تزوجها بعد انقضاء الحدة فانه يكون موليا سيما في
 مدة الا بلاء ولو نكح وجها في الحدة احتسب بما مضى من المدة وتيج ولم يثبت
 ولو اكلت اثم او ام ولد لم يصير موليا وكذا ان قربها كفر بعينه ولذا لو اكل
 من اجنيته لو حلف لا يجزى بها في ارضها لدا وبينه وبين تلك الارض مسبو
 اربعة اشهر فهو مولد وان اتي في سجنه لم يكن فيه باللسان ولو اصاب امراته
 فيما دون الفرج لا يكون فيها ولو اوجع النبي في اربعة اشهر فانقرب فحرم
 غيره ان المرأة لو علمت يفرم لا يقع معه بك نكاح اكلوا ووجع ذلك بعد مضي
 الحدة لم يصير الا ان يصدق المرأة او تقيم البنت على البني في المدة ولو
 اكلت موات في مجلس واحد يرد التحليل بانث جوا حرة عند مضي المدة

عندنا وقال محمد وز فربما يجمع ثلاث اما لو جامعها قبل مضي المدة لزمته
 ثلث كفارة بلاء خلاف ولو كان في مجلس مختلف فانه مولد ثلث
 مرات لا ان يكون عنده من حوله بانث جوا حرة جفت بغير البنت الا اول
 اربعة اشهر ولا يقع بالباينة والباله بنى لوقا **انا** قر تبي فبطل
 مدين فهو مولد ولذا فبطل كفارة عنده وابللاء الحرة اربعة اشهر بحت
 حرا وعبد وابللاء لامة شهران وابللاء الاخرى بجايزة لوقا **انا**
 ان قر تبي فانث على حرام بنوي الطلاق فهو مولد وان نوي به
 البنت انثا عند ابي خبيثه وعند ما لا يكون مولد ولو قالت انت علي
 كما مرنا ففلان وقد اكل فلان عن امراته صار موليا ان نوي الا بلاء وان
 الا فبطل ثم قال لا خري عد اشركك في ابللاء مائة كان باطلا لو
 اعتقت الامة في مائة الا بلاء اشككت مائة ابللاء الحرة بركا لو عتقت
 في عدة الرجعي انقضت عدتها عدة الحرة ولو حلف لا يقرب امراته
 واجنيته معها حرة واثم لم يصير موليا من امراته فان جامع تلك الاجنيته
 صار موليا من امراته من ساعة جماعه وبما لا رتد او والكهوف بدار
 الحرة لم يملك الا بلاء ولو ملك منكوحته سخط ابللاء فان باعها او
 اعتقها ثم تزوجها فهو مولد منها بثلث البنت الساتية ولذا الحرة انقضت
 زوجها على ما بينا ولو حلف العبد بالعتق والصدقة بان لا يقرب امراته
 لم يصير موليا وذكر القاضي ابو الهيثم اذا حلف عتق عبد بغير عتبه
 لا عبده نفسه فهو مولد لا اثر له لو نكح العبد بالعتق صح ويصنع اذا
 عتق وابللاء الذي لازم عند ابي خبيثه وعند ما عتق صح اذا حلف الله
 اما لو اكل عتق وطلاق فهو مولد بالانكاح ولو اكل الرجعي بعتق عبده
 ثم باعه سخط ابللاء فان اشتراه لزمه الا بلاء من يوم اشتراه اما لو
 جامعها بغير ما باعه ثم اشتراه لم يحد ابللاء ولو مات العبد سخط
 الا بلاء ولو ملكها نكح سخط الا بلاء انجب واذا تزوجها بعد زوج لم يحد الا بلاء
 لو حلف لا يقربها حتى تموت بين او يموت هو فهو مولد اما لو قال حتى يموت
 فلان لم يكن موليا لو حلف لا يقربها حتى يخرج الا جاز ونطاح الشمس
 من مخرها لا يكون موليا استحسانا وكذا انكح او حتى اتبعته وان قال حتى

الطعام ينبغي ان كان طعام الصبي اربعة اشهر فهو مولود فيه رواية والافلا وان
 حلف لا يقربها حتى يافون له فلان فبات فلان فيه الاربعه اشهر يطبق الا سلا
 حلا قال ابي يوسف **توف** ان تفرجك فكل ملكوك املكه فيما استغفرت
 فهو مولود حلا قال ابي يوسف ان تفرجك فعلى حتم جد ما افرجك سنة
 فهو مولود وكذا قبل ان افرجك بيوم اما لو قال فعلى صوم من الشهر لم يكن
 مولودا **توف** فعلى طعام مكينه او صوم يوم او صلوة او حج فهو مولود فيه
 قوب محرم وموقوف ابي يوسف الا **توف** ان تفرجك فبعد
 فلان حر عن طهارين فهو مولود لم يطعم ما **توف** ان تفرجك فقلقه
 على ان اغتفر فلان عن طهارين فهو مطهر وليس مولود ومن قال لله على غنى
 منذ العبد فله ان يعبد الى غيره **سأ** ما غنى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا لعان بينك والكفر واسلم ولا بينك الحبس وامرأة
 ولا بينك المحذور في قذف وامرأة ولا لعان بينك الصغير والصغيرة ولا بين
 العبد والحرة لو كانت تحت مسلم كناية فقد بها لا حر ولا لعان بينهما وكذا
 لو كانت امرأة محدودة في قذف او امه او مودة او مكاتبه ولكن يعز
 اسواها ولو قذف العبد امرأة ومبى امه او مكاتبه لا حر ولا لعان اما لو كانت
 حرة مسلمة فعليه الحر ولو كانا حرة بين الزوج ومحدود في قذف فعليه الحر
 اما لو كانت بين محدودة في قذف لا حر عليه ولا لعان كما لو صدقته المرأة
 وان كانا محدودين في قذف فعليه الحر **توف** الا في امرأة ومبى
 عجميا وقذف الناصب امرأة فعليه اللعان ولو كانت مجهولة او خرسا
 او صبيغة لا يلزمه حر ولا لعان وكذا المكاتبه ولو قذف الحر الجلم امرأة
 الحرة المسلمة بالزنا فان كفت عن مرافقة في امرأة ويكف الزوج اقامة
 البينة فان قامت البينة حررت المرأة فان رافقته الى الامام بدا بالزوج
 ولا يقع الفرقة بينهما باللعان وانما يقع بفحص القاضي وعند زفرا واخرها
 من اللعان وتعت الفرقة واذا فرق بينهما فالزوج حامل من الخطأ
وقال ابو يوسف المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وانما نكح عن البين حر
 واخر حتى ينفق وان انكر الزوج القذف واقامت المرأة بينه عليه بواحد
 باللعان ولو نفق الزوج حملها وقاب انه من زنا باللعان ولا حر عند ابي حنيفة

وعندما ان جأت به لاف من سنة اشهر وجب اللعان واذا لا عنها بولد
 ثم جأت بعد ذلك بولد سنة اشهر واكثر ما بينها وبين سنتين لزمه الولد
 ولو جأت المرأة بولد بين نفي الزوج احدهما واقر بالاول لزمه الولد اذا
 كانا في بطن واحد وتلاعنا اما لو نفى الاول واقر بالابن لزمه وان
 انما ثمة مات احدهما قبل اللعان لا عن عن النكح وكذا ان ولدت
 احدهما متلبا فنفاها لم يولد ولدا نفيا ولا عن ثم ولدت في العدة آخر
 لزمه الولدان جميعا **وتوف** عما انبان كان صا قفا لا يحد ولو نفى ولد
 في وجته مملوكة او كزائية او محدودة في قذف فيقيم بالملك ولا حر ولا لعان
 سواء كان الزوج حرا وعبد **وتوف** القاضي بينهما بعد ما التضا بلت
 مرات فقد اخلت السنة والفرقة واقعت لان وقوع الفرقة مجتهد فيه
 فعندما بالقضاء وعند الشافعي باللعان اما لو عرفت بينهما بعد ما التضا مرات
 فذلك فرقة بالملك ولو مات احدهما بعد اللعان ارجح مرات تجزك تفرق
 القاضي توارثا ولو انحط القاضي فامر المرأة باللعان والا فامر بها بالعادة
 ولم يحتج بالاول اما لو لم ياتر بالا عادة وقرق بينهما وتعت الفرقة
توف قذف امرأة ثم تزوجها ثم قذفها قرا فعنم الي القاضي فيهما جميعا جلد
 الحد ودرى اللعان اما لو سرت الاول وبلدت بالابن تلاعنا وان طلقت بالاول
 دون الثاني حر ثم بعد الحد لو طلقت بالابن لا يلزمه حر ولا لعان **وتوف**
 امرأة مولات فعليه اللعان واحد ولو قذف ارجح سنة في كلمة واحدة
 او متفرقة تلا عن عن كل واحدة منهم اما لو قذف مثله اجنبيات يلزمه
 حر واحد ولو كان محدود فعليه حر واحد ولا يلحق **توف** رجب
 فحرب بعض المقر ثم قذف امرأة نعتهم فعليه تمام الحد لذلك الرجل
 ولا لعان عليه **وتوف** امرأة ثم مات منه فلا حر ولا لعان بينهما ولو
 اكلوب نعتهم لم يجب الحد ايضا **توف** ان طلق بكرايان ابنة فعليه
 الحد اما لو قال بان ابنة ان طلق بكرايان لم يلزمه الحد ولا اللعان ولو
 علق القذف شرط لا حر ولا لعان وكل امرأة ولجنت حراما لا حر
 ولا لعان على قاذفها **توف** قذف نيت تجزك ان اتز وجك فعليه اللعان
 اما لو قال قذفك قبل ان اتز وجك فهو قاذف اليوم وعليه الحد

وتوقال زينة وارت حبيته لا تحذ ولا لعان فيه توقال فخرجك او حسدك
او يدريك زانية فهو يجترع من جميع البدن لم يكن فاذا وباية لستم رما
بالزنا فهو فاذا توقال وجوت معها رجلا بها لم يكن فاذا لا احد
ولا لعان فيه وتوقال بزانيم فقالت بك انت فانها تحذر وليس على الزوج
حد ولا لعان اما لتوقال زينة بك لم يكن بينها لعان ولا حد استحسانا
توقال بزانيم فقالت انت ازنيه مني لزمه اللعان ولا حد على المرأة وكذا
توقال لها انت ان زني من فلانة او انت ازني الناس لا حد ولا لعان ولو
قذفها او نفي ولدك لا حد ولا لعان بينهما والولد وله رجل قذف امراته
رجل فقالت الزوج صدقت لم يكن فاذا اما لتوقال صدقت مني كما قلت
صار فاذا توقال بزانيم بذت الزانية حد للام ودري اللعان وكذا
لو كانت الام قبيته ففالعلة الا انت به توقظ فيها ثم ولدت حراما سقط اللعان
ولو ولدت امراته ثم نكحها عنه بعد سنة لا عنها ولم ينفك الولد وانما ينتفي
اذا انكحها بعد الولادة بسوم او يومين او نحو ذلك ينتفي باللعان فلم يوقت
او حينئذ لذلك وقتا وعند ما جسيم موقت بايام النكاح وبما ربي
يوما واذا الا عن بولد لزم امه ثم لو مات عن ما ب فالام لا ثم لو ادعاه
للاب لم يصدق بعد الموت ويحرب الحد اما لو ترك الولد ولدا كرا وانثى
ثبت نسب من المدعي ويرث الاب ولو ارادت بعد قذفه ابا ما تم اسلمت
لاحد ولا لعان ولو ادعاه امراته ثم قذفها مورا وعنده فعليه الحد اما لو
لا عنها بولد ثم قذفها مورا وعنده الا حد عليه ولو ادعى الولد فحلف الحد
والزم الولد ثم قذفها قذف لزمه الحد ولا حد على قذفها قذف ذلك
ولو ادعى الولد ثم مات ثبت النسب ويؤخذ بالحد لقذفها بعد ذلك
ولو قامت المرأة البينة على انه ادعاه يثبت النسب بينه ويحرب الحد ومن
قذفها بعينه ضرب الحد ولو قامت البينة انه الكذب نفسه حد وان قذف
بينهما باللعان ثم ولدت حواما او قات صدق مواما زانية حدث له ان تزوج
بها واذا رجع المتلاعن الى حال لا تلاعن فيها جان ان تيز وجها ولو
اسلمت امرأة الزاني قذفها ثم اسلم لزمه الحد وكذا لو عتق العبد بعد
ما قذف امراته ولو قذفها بعد ما عتقت وسوحر لزمه اللعان اما لو

اختارت نفسها بملك عنه اللعان **شبهة** اذا شهد الزوج مع ثلثة نفر على المرأة
بالزنا قبلت وحدث وبها امراته على حالها اما لو قذفها الزوج وجاء ثلثة نفر
فشهدوا احد الثلثة وتلاعن الزوج ولو قذفها فجاء باربعة مشهود منفردين كان
على الزوج اللعان وعلى الشهود الحد ولو شهدوا ثلثة ساعدا بها انهم قذفها
لم يحد وكذا شهادة رجل وامرأتان وكذا الشهادة على الشهادة غير مقبولة
ولو شهدا حواها فان زنا بك فلان وسنهدا اخراته فان زنا بك فلان
اخرجت الشهادة على القذف ولو كان قذفها بزوجك واخر فجاء ذلك
الرجل وطلب حده جلد الحد ودري اللعان لو قالوا شهدا انهم قذفوا امراته
وامنا في كلمة واحدة لم يحد ولو شهدا ابنا من غيبه على قذفه اياها لم يحد
عنده لم يثبت الا ان يكون الاب محروقا في قذف او عيب فيجوز ويحرب
الحد لو مات الشهود بعد ما عدلا او غابا قبل القضاء جان ويحكم به ويثبت
بوكيك المرأة على اثبات القذف عند ابي حنيفة وعند ما لا يثبت ولو شهدوا
على اقرار المرأة بالزنا سقط اللعان ولم يجب عليها الحد ولو شهد عليها رجل
وامرأتان بذلك اجبا ودري اللعان استحسانا ولو شهدا ابنا منها انها اقوت
بالزنا لم يحد ولو ان المرأة قالت عند الامام صدق زوجي ولم يثبت زينة
واعادت التصديق ارجع مرات في مجالس مختلفة لم يحد معها الحد وسقط
اللعان ولا يحد قذفها بعد ذلك ولو شهد اهل الزوج بالقذف فقالت
الزوج كانت يومئذ امه او ما قوفه قال قوف قوله فان اقاما البينة فالبينة بينة
المرأة في ثبوت الحرية والا سلام اما لو كانت مصروفة الغيب في الاسلام
والحرية وعرف القاضي لم يثبت اليه قوف الزوج وان ادعى الزوج بينه
عليه انها كانت احك اليه قيام القاضي فان لم يحضر لا عن وان ادعت
على الزوج القذف وحلفت يمين الزوج فلا عين عليه وكذا لو ادعى الزوج
انها صدقة واراد غيبها فلا عين عليها ولو قامت البينة على قذف متعادم
جان ولو اقام الزوج البينة على فرقة وقعت بينهما بعد ذلك ونزوها
بنكاح جديد بملك اللعان ولو قامت البينة على اقراره بالولد وسوكره وقد
نكح لزمه الولد بلقاء ذلك عن عمره وعلى الشعيي انتم قالوا اذا اتوا الزوج
بالولد فليبين له ان يفيقه وما لم يفيقه فله ان يفيقه والله اعلم **من الجراح الكبير**

قَالَ رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَالَ لآخر امرائتي بيد الله ويحكم برب الطلاق او
 قالت جعلت امرًا بيد الله ويحكم او جعلت امر عبيدي بيد الله ويحكم
 في البيع والطلاق او يبيع جاز وتلك الحق على ما اوجبه الله وكذا الخلع
 والاحراز كل ذلك يتفق على المجلس الا البيع والاحراز فانها على المجلس
 وعندها **قَالَ** لا اخذ ملكي امرائي بما شاء الله وشئت من المال ونوع عبيدي
 او اعنتهم بما شاء الله وشئت من المال فطلق او باع او اعنت على ما
 جاز وكذا الوفاة بع عبيدي او كانت او اعنته او اجرة او ملك امرائي بما شاء
 او باقى الله او با اراد الله جاز كل ما ادى من المال **قَالَ** امرائي
 بيدي ويحكم او قد جعلته بيدي ويحكم فطلقها لم يجر فان اجاز الزوج جاز
 وكذلك الرضا والبيع والشرب والاحراز **قَالَ** انت طالق ان
 شاء الله وشاء فلان لم ينع شي **قَالَ** لرجل طلق امرأتين ان شاء الله
 وشئت او طلقها ما شاء الله وشئت او طلقها من المال بما شئت وشئت
 فطلقها الرجل لم يجر طلاقه فان اجاز الزوج جاز وكذا الحق والمكاتب
 والبيع والشرب والاحراز **قَالَ** لو قال لامرأة انت طالق تطلق
 مع كل طليقة او انت مع كل طليقة طالق او انت مع كل طليقة طالق تطلق
 او انت طالق كل طليقة او طالق تطلق بعد كل طليقة او طالق تطلق
 قبلها كل طليقة او طالق تطلق معها كل طليقة طلق في هذه الوجوه
 لما دخل بها ولم يدخل **قَالَ** انت طالق طليقتك بعد ما كل طليقة
 او طالق قبل كل طليقة طلق واحدة ان لم يدخل بها وان دخل بها فذلك
قَالَ انت طالق كل الطليقة وقعت واحدة **قَالَ** انت طالق مع كل
 امرأة له او قال لعدده انت حرم كل عبيدي او انت مع كل عبيد حرم طلق
 ساوؤه وعنت عبيده وان كانت له نية فهو على ما نوى **قَالَ** انت طالق
 تطلق بعد يوم الا يعني لم تطلق حتى يمضي يوم الا يعني اما لو قال قبلها يوم
 الا يعني طلقته ساعة **قَالَ** تعلم **قَالَ** مع يوم الا يعني طلقته حين تطلع الفجر
 من يوم الا يعني **قَالَ** معها يوم الا يعني طلقته ساعة **قَالَ** تعلم **قَالَ**
 انت طالق واحدة في ذكرك الدار لم تطلق حتى يدخلها اما لو قال فيها
 و ذكرك الدار طلقته حين تعلم **قَالَ** تطلقه تبع عليك غدا طلقته

حين تعلم **قَالَ** تطلقه تبع عليك غدا طلقته حين تطلع فجر الضد
 اما لو قال تطلقه لا مع عليك الا غدا طلقته حين تعلم وكذا لو قال تطلقه
 تبع عليك في ذكرك الدار طلقته حين تدخل اما لو قال لا تطلق عليك
 الا في ذكرك الدار طلقته ساعة **قَالَ** لو قال انت طالق انت طالق اذا
 تزوجك قبل ان تزوجك ثم تزوجك طلقته وكذا لو قال فيك انت زوجك
 او طالق الساعة اذا تزوجك او طالق اذا تزوجك قبل ان تطلق
 او طالق قبل ان تطلق اذا تزوجك **قَالَ** اذا تزوجك فانت
 طالق قبل ان تزوجك او اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تطلق ثم
 تزوجك لم ينع عند ابي حنيفة **قَالَ** ما جاء من الاول سوا ونوع حين
 تزوجها ولو قال اذا دخلت الدار فانت طالق قبل ذلك لم ينع حتى
 يدخل ثم ينع **قَالَ** لو قال انت طالق كل يوم او طالق اليوم وغدا
 و بعد غدا او طالق ابد او طالق اليوم وراس الشهر او طالق يوما ويوما
 لا طلق في هذه الوجوه تطلقه واحدة ان لم يكن له نية وان نوى شي فهو على
 ما نوى اما لو قال انت طالق كل يوم تطلقه او في كل يوم او مع كل يوم او
 عند كل يوم او في اليوم وفي غد وفي بعد غدا وكل مضي يوم او كل جاء
 يوم طلقته في هذه الوجوه ملثا في كل يوم واحدة **قَالَ** انت طالق
 ابد يوما ويوما لا طلقته لما اخر اليوم السادس **قَالَ** انت طلق
 امي كل يوم لم ينع حتى ينفق الليل ولا النهار اما لو قال في كل يوم كان نظاما
 بالليل دون الليل وان كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم
 وعاد من الضد **قَالَ** انت طلق ظهار امي اليوم وكلما جاء يوم كان
 نظاما من اليوم فاذا جاء الليل بطل ثم اذا جاء الضد كان نظاما
 لا ينع بها **قَالَ** لا ابل ولا ابل حتى ينفق وكذا في كل يوم من نظاما مستقلا
 لا يطله الا الكفارة **قَالَ** لو قالت امرأة قد جعلت امرتي بيدي واخترت
 نفسي او قال لها رجل قد جعلت امرتي بيدي واخترت نفسي فبلغ الزوج
 فاجاز لم ينع شي الامر بيدك في المجلس الذي عنت فيه باجاز **قَالَ**
 لو قال لزوجها قد اخترت نفسي منك **قَالَ** قد اجرت لم ينع **قَالَ** لو
 لها رجل اذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ثم دخلت طلقته

اما لو دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان عاوت ودخلت بعد الاجازة
طلقت ولو تزوج امرأة قبل ان يعلق النكاح جائز والطلاق باطل
رجل قال لا خير كذا في امر ابن ابن خرجت من منزلك فانت طالق
فصلك وخرجت المرأة بعد ما كتب الكتاب قبل فواته على الزوج ثم فراه
عليه واجازته وبعث به اليه المرأة لم تطلق بالزوج الاول فان دخلت
بعد اجازته الكتاب طلقت وان قال الزوج وقد دخلت قبل الاجازة
فراجعت الكتاب ودخلها لم تطلق **جاء** لو قال اختاري اختاري
بالف درهم فقلت قد اخترت نفسي بواحدة او واحدة او بالوسيلة او بالاول
او بالاخيرة طلقت ثلثا في قياس ابن حنيفة واما عند صاحبيه فكذلك
في قولها واحدة او بواحدة واما في قولها اخترت الاول او الوسيلة فواحدة
بأنه خير شيء وقولها قد اخترت الاخيرة واحدة بالثلاثة ولو قالت
اخترت نفسي بتطليقتي او طلقت نفسي واحدة هي واحدة بانه خير شيء بالاختار
وان قالت عديت الاخيرة فليكن الف ولو قال لها اختاري واختاري
واختاري بالف فاختارت نفسها واحدة او بواحدة فكذلك وقال
ابو يوسف لا ينع عليها شيء اما لو قالت قد اخترت نفسي بتطليقتي او طلقت
نفسى واحدة لم ينع شيء في القولين ولو قال ليخبر زوجكم انت طالق ثلثا
للثلاثة بالف او على الف فقلت في طالق واحدة سلبت الالف جنب
قلت وان تزوجها طلقت اخري ثلث الالف ونذا ان تزوجها مرة اخري
وان كانت بدخولها طلقت جنب فقلت واحدة ثلث الالف ان كانت
طامرا من غير جماع فاذا حاضت وطهرت بما حرم في خير شيء ثم في الطهر الثالث
اخري بخير شيء اما لو قلت ويبي بماء لم ينع حتى يجزى وطهر ثم يقع
واحدة ثلث الالف ويبيع الاخرى بغير شيء ولو قال لها طلق نفسك
ثلاثا لثمة خالت قد طلقت لثمة ويبي بماء لم ينع شيء ولو كانت
طامرا في غير جماع وتحت واحدة ولا ينع عليها شيء في الطهر الثاني حتى
يجرد فان جدوت في المجلس الذي طهرت فيه وضعت اخري ونذا في الطهر
الثالث ولو قال طلق نفسك لثمة بالف فقلت طلقت نفسها
لثمة بالف وضعت واحدة ثلث الالف فان وضعت على نفسها في الطهر

الثاني في مجلسها اخري وتحت بخير شيء وكذلك في الطهر الثالث لو بان امرته
بتطليقتي ثم قال لها طلق نفسك واحدة بالف فقلت وضعت بخير شيء
لو قال لا خير طلق امرأتك بالف طلق خيرا وبخير ففعلت وقبلت وضعت
بخير شيء ولو قال انت طالق لكما عند كل طهر واحدة بالف فقلت وقع
الثالث عند كل طهر واحدة ووجب لث الالف بالتطليقة الاولى **مروى**
مروية قال لامرأته لو قد دخلت بها طلقا نفسك ثلثا فقلت احدا من
نفسها وجها جنبها ثلثا ثم طلقت الاخرى نفسها وجها جنبها لثا وذلك في مجلسها
طلقا لثا لثا وورثت التي طلقت ايمرا ولم ترث الاولى اما لو خرج الكلام
نفسا معا طلقا لثا ولم ترثا ولو طلقا معا احديهما طلقت لثا ولم ترث وان
طلقت احدا من نفسها لثا ثم طلقها صاحبها لثا طلقت لثا ولم ترث ولو طلقت
احدا معا صاحبها ثم طلقت المعلقة نفسها لثا طلقت لثا وورثا واما
لو قال من مجلسها ثم طلقت كل واحدة نفسها وجها جنبها معا واحدا معا
قبل صاحبها طلقا لثا وورثا ونذا لو طلقت كل واحدة صاحبها لثا
ولو طلقت كل واحدة نفسها لثا بعد ما قامت من المجلس لم تطلق وورثا
ولو قال طلقا انفسكما لثا ان شئتما فطلقت كل واحدة نفسها وجها جنبها
لثا طلقا لثا وورثت التي بدت فيها ولو خرج الكلام معا طلقا لثا وورثا
فان طلقا احديهما معا واحدة قبل الاخرى لم يطلاق وورثا وان قامت
من المجلس فطلقت كل واحدة نفسها وجها جنبها لم ينع طلاق ولو قال
امك يا يديكي بيد الطلاق فطلقت كل واحدة نفسها وجها جنبها ثانيا
وورثت التي بدت وان خرج الكلام فيها معا ورثا وان طلقا احديهما
وقع عليها فان كانت المعلقة بدت بطلاق نفسها ورثت وان كانت
صاحبها بدت بطلاقها لم ترث المطلقة ولو قامت في مجلسها لم ينع شيء على
حاش ولو قال لها قد دخل بها طلقا انفسكما بالف وسلم فطلقت
كل واحدة نفسها وجها جنبها بالف ثانيا بالف وقسم على مهرها فان
مهر كل واحدة ما احصاه مهرها ولم يرثا على حال وكذا لو طلقت بذلك
معا وان طلقت احديهما جازت ولزمتها حصة من الالف ولم يرث
فان طلقت بذلك معا واحدا معا قبل الاخرى فهو سوا وان قامت من

المجلس لم يقع شيء امراته قالت لزوجهما قد طلقته نفيس باللف فقال الزوج
 قد اخرجت جاز ولم يرد ولو قال طلقني نفسك باللف وقد طلقك باللف
 فلم ينفك شيئا حتى رجع عن قوله فوجوهه باطرك حتى لو قبلت وقعت باللف
 وكذا لو قال قد طلقك طلاقك باللف وذلك الصنف اما فيه البيع والاجارة
 والكتابة فوجوه كل واحد مقبول فبطل قبول ما جبهه **تطليق** له ثلاث سنو
 لم يدخل بينه فقال لزبيب ان طلقك فخره طالق ثم قال لعمره ان طلقك
 فخره طالق ثم قال لحياء ان طلقك فخره طالق ثم طلق زبيب طلقته
 بين وعمره وان طلق عمره طلقته بين ومجاده فان طلق مجاده طلقته جميعا
 ولو قال احداكن طالق ثم مات قبل البيان فلعمره خفف الصراف
 ولا ميراث لها ولزبيب ومجاده صداق وبرج صداق بينهما ولها ميراث
 النساء بينهما وان كن اربع فقال لزبيب ان طلقك فخره طالق ثم قال
 لعمره ان طلقك فخره طالق ثم قال لحياء ان طلقك فخره طالق ثم
 قال لبشره ان طلقك فخره طالق ثم طلق زبيب طلقته بين وعمره وان
 طلق عمره طلقته بين ومجاده وان طلق مجاده طلقته بين وبشره وان
 بشره طلقته بين وزبيب وعمره ولو قال احداكن طالق ثم مات قبل
 البيان كان لعمره خمسة اثمان الصداق ولحياء وشبيره وزبيب صداق
 ورجع بينهن ولعمره ثمن الميراث وللمجاده ثلثه اثمانه ولزبيب وبشره اربعة
 اثمانه بينهما والله اعلم ثم عد الا سواب بعد ما في اثمان هذا الجاه فاسب
 ما هنا فانه موصونها **حالف** رجب قال لامراته ان كلمتك فانت طالق
 وبني غير مودولة وكذا هذا القول ثلثا طلقته واحده وحذت في المائنة
 وليست بينه وبين ملكه فان تزوجها بعد ذلك ثم كلمها لم يثبت ولو قال ان
 طلقك طلاقك فانت طالق وكذا ذلك طلقته واحده فان تزوجها
 فقال لها ان دخلت الدار فانت طالق وقع اخير ساعة قالها فان
 لم يتزوجها حتى قال لها ان تزوجك فانت طالق ثم تزوجها فقال ان
 كلمت فلانا فانت طالق فانت طالق لم يقع شيء حتى كلم فلانا رجل له امرأتان
 قد دخل باحدهما وقال ان طلقك طلاقا فانت طالق فطلقها ففكر في قوله
 لما طلقها فطلقته فطلقته فان تزوج التي لم يدخل بها ثم قال لها ان دخلت

الدار فانت طالق طلقها اخري ساعة قاله فان عاد فزوجها ثم قال لها ان
 دخلت الدار فانت طالق لم يقع شيء ولو قال ذلك للمزوجة طلقته المرحومة
 اخري ولم يقع بالاخري شيء فيقع بالمزوج بها طلق ولو كانا مزوجين بها
 فقال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 ولو قال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 اثنتان اثنتان وذلك لو قال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 منكما طالق ولو قال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 طالق فهو بمنزلة قوله كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 طلاقا واحده منكما فهي طالق ثم اعاد قوله في ثلثه فاذ قوله فصا جنهما طالق
 او قال فالاخري طالق او قال لهما كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 طالق فاعاد قوله وقعت واحده بوضعها على ايتهما شاء ولو اقرها حقه منكما طالق
 ولو قال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 قوله طلقته احدهما بلسان يوقعه على ايتهما شاء وذلك قوله اذا جاء عدا
 فاحدكما طالق ثلثا ثم اعاد النور فما بعد فله ان يزوج حكمه على واحده
 منهما ولو كانت احداهما امرد حوب بها فقال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق
 منكما فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 تزوج التي لم يدخل بها وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقته الساعة
 اخري ولو قال لهما وقد دخل بها ولم يدخل بها كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق
 منكما طالق ثم اعاد القول لم يقع شيء ولو قال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق
 منكما فهي طالق كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 تطليقة بوضع على ايتهما شاء ولو قال كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 فواحدة منكما طالق كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 ان شاء يوقعها على واحده وان شاء يقر ولو قال لهما وقد دخل بها فاحده
 كلما طلقك طلاقا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 فزوج التي لم يدخل بها وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقته كما واخري
 تطليقتان سوى التطليقة الاولى **تزوج** لو قال امراته طالق ان تزوج النساء
 فاليمين على واحده وذلك ان الشترتيب العبد اما لو قال ان تزوجت نساء

فليبين على من كان في ملكه في القضاة ورجل ما نوي فيما بينه وبينه الا عز وجل
تعلق **لوقا** لها اذا دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ثلثا
 وبني غيرة من حولة فطعنها واخذت فدخلت احدا بها حينئذ ثم تزوجها وولدت
 الا خري طلقت ثلثا **لوقا** اذا دخلت هذه الدار فطعنها ما وضعت
 لم يلق **لوقا** ان قد ريت امي هذه فوالله لا افر بك ثم قوبها لم يكون موليا
 و**لوقا** انت طالق غدا وبعده طلقت بعد غدا و**لوقا** اذا جاء
 غدا وبعده طلقت غدا وكذا اذا فرغ فلان وفلان طلقت باولها قويا وكو
 قال ان دخلت هذه الدار فعبدي حرا وكنت فلانا فامراة طالق فان دخل
 الدار غنى عبده ولم ينظر كلام فلان وكذا ان كلم فلانا طلقت امراته ولم ينظر
 دخول الدار وان قال انت طالق غدا وعبدي حرا بعد غدا لم يقع شيء
 حتى يجي بعد غدا فيجزي الطلاق والعنف **لوقا** انت طالق ان دخلت
 هذه الدار وهذه الدار فانيهما دخلت طلقت وكذا ان دخلت هذه الدار
 فانت طالق او هذه الدار **لوقا** ان دخلت هذه الدار وان دخلت
 هذه الدار فانت طالق لم يلق حتى يدخلكا اما **لوقا** انت طالق ان
 دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانيهما دخلت طلقت ولو
 قال انت طالق ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار او قسم
 الشرط **لوقا** ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالق لم يلق
 حتى تدخلكا **لوقا** لا امراتيه ان دخلت هذه الدار فانيها طالق لم يلق
 حتى تدخلا **لوقا** ان دخلت هذه الدار فانيها طالق لم يلق
 هذه الدار وهذه الدار لو ركنتم هذه الدار فانيها طالق لم يلق
 كل واحد واراء ولست كل واحد ثوبا وركنت كل واحد طلقا اما لو
 قال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانيها طلقا لم يلق
 طالق لم يلق حتى تدخلا وركنت هذه الدار فانيها طلقا لم يلق
 انت طالق ان دخلت الدار وعبدي حرا ان كنت فلانا يمينان ان دخلت
 طلقت وان كلم عتي اما لو استثنى احد قوله فلانا استثنى جميعا وكذا
لوقا بعد اليمين ان شاء فلان فالحشة عليهما فان لم يشا طلقا جميعا وان
 شاما فقصا وان شاء احدهما طلقا **لوقا** ان دخلت الدار فعبدي حرا

فليبين على من كان في ملكه في القضاة ورجل ما نوي فيما بينه وبينه الا عز وجل
تعلق **لوقا** لها اذا دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ثلثا
 وبني غيرة من حولة فطعنها واخذت فدخلت احدا بها حينئذ ثم تزوجها وولدت
 الا خري طلقت ثلثا **لوقا** اذا دخلت هذه الدار فطعنها ما وضعت
 لم يلق **لوقا** ان قد ريت امي هذه فوالله لا افر بك ثم قوبها لم يكون موليا
 و**لوقا** انت طالق غدا وبعده طلقت بعد غدا و**لوقا** اذا جاء
 غدا وبعده طلقت غدا وكذا اذا فرغ فلان وفلان طلقت باولها قويا وكو
 قال ان دخلت هذه الدار فعبدي حرا وكنت فلانا فامراة طالق فان دخل
 الدار غنى عبده ولم ينظر كلام فلان وكذا ان كلم فلانا طلقت امراته ولم ينظر
 دخول الدار وان قال انت طالق غدا وعبدي حرا بعد غدا لم يقع شيء
 حتى يجي بعد غدا فيجزي الطلاق والعنف **لوقا** انت طالق ان دخلت
 هذه الدار وهذه الدار فانيهما دخلت طلقت وكذا ان دخلت هذه الدار
 فانت طالق او هذه الدار **لوقا** ان دخلت هذه الدار وان دخلت
 هذه الدار فانت طالق لم يلق حتى يدخلكا اما **لوقا** انت طالق ان
 دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانيهما دخلت طلقت ولو
 قال انت طالق ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار او قسم
 الشرط **لوقا** ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالق لم يلق
 حتى تدخلكا **لوقا** لا امراتيه ان دخلت هذه الدار فانيها طالق لم يلق
 حتى تدخلا **لوقا** ان دخلت هذه الدار فانيها طالق لم يلق
 هذه الدار وهذه الدار لو ركنتم هذه الدار فانيها طالق لم يلق
 كل واحد واراء ولست كل واحد ثوبا وركنت كل واحد طلقا اما لو
 قال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانيها طلقا لم يلق
 طالق لم يلق حتى تدخلا وركنت هذه الدار فانيها طلقا لم يلق
 انت طالق ان دخلت الدار وعبدي حرا ان كنت فلانا يمينان ان دخلت
 طلقت وان كلم عتي اما لو استثنى احد قوله فلانا استثنى جميعا وكذا
لوقا بعد اليمين ان شاء فلان فالحشة عليهما فان لم يشا طلقا جميعا وان
 شاما فقصا وان شاء احدهما طلقا **لوقا** ان دخلت الدار فعبدي حرا

وامراتي مالتى فان دخلها ونفعا والا فلا تبع شي وتوفى ان دخلت الدار
فامراتي مالتى وعليه المشي الى بيت الله وعبدى حران كملت فالما فالتقى والطلاقات
على الذخوب والحق على الكلام ولو لم تبع في آخره ان كملت فلانما كان كله على
الذخوب وكذلك ان دخلت الدار فامراتي مالتى ومالتى ان كملت فلانما كان
دخلت ومع تعلقها وان كملت فتنطقه وتوفى امراتي مالتى وعبدى حران
لم تبع شي على عدا وتوفى امراتي مالتى ان دخلت الدار وعبدى حران على المشي
الى بيت الله ان كملت فلانما فالتقى على الذخوب والمشي والحق على الكلام
وتوفى امراتي مالتى اليوم وعبدى حران فمات قال وتوفى امراتي
مالتى ان دخلت الدار وعبدى حران شاء الله فلا سئلنا عليها ونذر ان شاء
فلان وتوفى امراتي مالتى عدا وعبدى حران لم تبع شي على عدا فمات فمات
وتوفى امراتي مالتى اليوم وعبدى حران على المشي الى بيت الله عدا ومع الطلاق
اليوم والحق والمشي عدا **توفى** امراتي مالتى الا ان تقيم فلان
اولا ان ا دخل الدار لم تطلق شي ينظر اليكون القدر والذخوب اولان
مات قبل القدر مالت وان مات الزوج قبل الذخوب مالت مع الموت
توفى انت مالتى ان كملت فلانما الا ان تقيم فلان اولان يدخل الدار
فكملت قبل الذخوب او القدر مالت ساعة كملت وان دخلتها او قدم فلان
قبل الكلام لم تطلق وتنطق اليمن توفى انت مالتى فلان الا ان شي فلان
عبدك او يري فلان عبدك او يري فلان عبدك او يري فلان عبدك او يري فلان
والرؤية وعبدك مالت وان لم يحل فلان به هو على المجلس الذي علم فيه
وذلك كله لم يمان دون قلبه اما توفى الا ان اري عبدك او يري فلان
الا بد فان مات قبل ان يري عبدك مالت وتوفى فلان وا حزة بعد هذا القدر
ولم يكن وحك بها فمات لم تبع شي ونذر الوفاة وتبع الزوج ولو نذر وجها
بعدها بابت ثم مات مو وقع الطلاق مع موته فان لم يدخل بها فيه الطلاق للمالي
لم يبرك وان دخل بها ورثت وتوفى انت مالتى ان شاء فلان الواجب او
مولى او رضى فهو على المجلس ولو كان لنفسه فهو على الا بد وكذا ان لم يتيه
فلان وان لم يحب وان لم يرضى فهو على مجلسه حتى لو مات ولم تبع شي مالت
ولو كان قال ذلك لنفسه فهو على الا بد فان مات قبل ان يقول شي مالت مع موته

وتوفى الدار وخ قبل موته لا اتيه لم يكن قول شي ولما ان شي بعد ذلك وتوفى
انت مالتى ان اتيه طلاق او كرمته توفى في مجلسه او بعد ذلك فماتت او
او كرمته او لمست اتيه الطلاق وتوفى انت مالتى ان لم يتيه فلان طلاقك
اليوم توفى فلان لا اتيه لم تطلق ولما ان شي في بقية يومه اما توفى ان لم يتيه
فلان ذلك توفى لا اتيه لم تطلق لم تطلق لم تطلق من يده **توفى** امراتي مالتى
امراتي مالتى ان دخلت الدار لا يك منه بعدي امراتي مالتى وكذا
ان يتيه لك منه فاليمن على زوج امراتي مالتى الا ولي مشي الا ولي فان دخلت
الا ولي مالتى وان دخلت الا يتيه لم تبع شي وكذا التوفى الا ولي طلاقها او
لمالتى نفسها او صاحبها وقع ولم تبع شي مالتى مالتى توفى انت مالتى
ان شاء الله لا يك منه فلا سئلنا عليها ولم يكن لا آخره من المشي شي ان حل
فلان الدار فانت مالتى لا يك فلان فاتيها وحك مالتى وان دخلها لم تطلق الا
وا حزة وكذا ان دخلت منه الدار لا يك فلان وتوفى انت مالتى ان دخلت
منه الدار لا يك فلان مالتى مالتى للاخرى ساعة قال ولا تطلق الا ولي حتى
يدخل انت مالتى لم لا يك منه مالتى لم لا يك مالتى لم لا يك منه مالتى
مالتى الا ولي لم لا والاخرى وا حزة وتوفى ان دخلت منه الدار لا يك
منه الدار فانت مالتى فاليمن على الدار الاخرى وتوفى انت مالتى وا حزة
لا يك منه ان دخلت الدار مالتى الا ولي ساعة قاله ومالتى الاخرى او ا
دخلت انت مالتى وا حزة لا يك لم لا ا دخلت الدار مالتى وا حزة الساعة
والباقي ا دخلت وتوفى ان دخلت الدار فانت مالتى وا حزة لا يك
مالتى لم تبع شي يدخل وكذلك لا يك اثنتين **توفى** امراتي مالتى
منه الدار فوالله لا اترك فدخلها فهو مولى فان جامعها حنت وطابت
اليمن فان لم جامعها حتى دخلها ايضا صار مولى با يافا وامضت ارضيت
اشهر من الدخلة الا ولي بابت فاذا مضت اربعة اشهر اخر من الدخلة الثانية
ويش في الحدة بابت بوا حزة ايضا اما توفى فعلى يمين ان تترك فلان
يكي وحالة يمين فلو جامعها بعد لزمته بعد وساكنها رث وتوفى
كلما دخلت وا حزة من مالتى الدار من هو الله لا اترك فدخل احديها فهو
فاذا مضى يوم ثم دخل الاخرى فهو مولى ايضا اما توفى كلما كملت احدتين

الر جلين فوالله لا افرىك فكلما معا كان ايلام واحد ولو كلفا في مجلسين
 كان ايلامين وان فرىكما حدث في مدينه واحده **توقال** كلما دخلت الدار
 فانت طالق كلما ان فرىك او قال ان فرىك كلما دخلت مدينه الدار فانت
 طالق كلما قد دخلها مدينه فهو طالق بكل دخلته وان قربها ملكفت فلما ولدا
 كلما دخلت مدينه الدار فلكه على عتق مدينه العبد ان فرىك او قال فلما
 العبد حر ان فرىك قد دخلها وحلقت فليس عليه الا عتق واحدا **توقال**
 كلما دخلت مدينه الدار فان فرىك فعلى مدينه او فطاعت حتم قد دخلها وحلقت
 وقد بها بعد كل دخلته فعليه مدينه او حلتان ولد **توقال** كلما دخلت مدينه
 الدار ففترتك فعلى مدينه **توقال** كلما دخلت الدار لم افرىك والله **توقال**
 والله لا افرىك كلما دخلت مدينه الدار قد دخلها مدينه وقد بها بعد كل دخلته
 خنت في مدينه واحده **توقال** ان فرىك انت طالق كلما دخلت مدينه الدار
 فليس تجوز وان قربها لم يثبت حتى تدخل الدار كلما دخلت ملكفت **في**
توقال انت طالق في دخولك فالدخول شرط **توقال** في الدار وقع
 ساعة قاله **توقال** في تلك حينه في طالق اذا صاحرت ملت حينه ولا
 بعد بالتي مع فيها لما كانت حاضيا اما في حينه فليس في الدم وفي
 حينه لم تطلق حتى يبيض وتطهر **توقال** في حينه طاعت مع روية الدم ولو
قال في مدينه ايام ملكفت ساعة قاله اما في مدينه ايام او شربا ت هذا شرط
توقال في مدينه ايام هو شرط اخذ لا منع حتى يدخل اليوم الثالث **توقال**
 ذلك عند طلوع الشمس ملكفت عند طلوع الفجر اليوم الرابع **توقال** في مدينه
 مدينه ايام وذلك عند طلوع الشمس ملكفت اذا استكملته مدينه ايام بلبا لهن
 اليه فذلك تلك الساعة التي خلف فيها ولد لو كانت مدينه ليل ولد في مدينه يوم فانه
 تطلق من الحد في ذلك تلك الساعة **توقال** انت في مدينه يوم طاعت حتى تطلق
توقال لا مدينه لولا ولد او حلتان حينه فانت طالق **توقال** فالتان فالتان
 حلتان ولا مدينه احدها **توقال** احدها **توقال** احدها **توقال** احدها **توقال** احدها
 لا مدينه احدها **توقال** احدها **توقال** احدها **توقال** احدها **توقال** احدها
 فهو على ان يبيض كل واحده فيها حينه وولد كل واحده ولدا وكذا ان
 كلما مدينه الر عتق لم يملكها حتى ياكلها جميعا وان اكلت احدا مما اكثر جاز **توقال**

الاربع مدينه اذا حلتان حينه فانت طالق **توقال** احدها **توقال** احدها **توقال** احدها
 الزوج ملكفت جميعا وان كثر بها ملكوت وحدها وان قلن حلتان جميعا ملكفت جميعا
 حلتان او كثرهن اما **توقال** اذا حلتان فانت طالق **توقال** فانت طالق
 وحدها ملكفت كل واحده واحده وان كثرهن اولدب تنبت لم ينع شي وان حلت
 كلما ملكفت الملكوت وحدها **توقال** لهن كلما حلتان حينه فانت طالق
 فانت كل واحده قد حلت حينه وكذا حلت كل واحده واحده وان حلت
 ملكفت لهما ما وان مدينه واحده ملكفت الملكوت تنبت وملكفت
 المصروفه واحده وان حلت تنبت ملكفت الملكوت لهما ما والمصروفان يبين
 تنبت وان حلت لهما وكذا واحده ملكفت لهما ما **توقال** كلما ولد لهما ولد
 فانت طالق فلو لم يولد لهما ولدت لهما حلتان ولدت لهما حلتان ولدت لهما حلتان
 الا حلتان ولد لهما حلتان ولد لهما حلتان ولد لهما حلتان ولد لهما حلتان
 بولدها الثاني وملكفت الا حلتان ولد لهما حلتان ولد لهما حلتان ولد لهما حلتان
 تنبت ولد كل واحده سنة اشهر واكثر اليه سمين ملكفت الا ولد تنبتين و
 انتقت عدتها بولدها الثاني وملكفت الا حلتان ولد لهما حلتان ولد لهما حلتان
 الاول ولا يثبت سبب ولد ما الثاني ولو كانت حامله قتلها اذا ولدت ولدا
 فانت طالق تنبت ثم قال لهما ان كان الولد الذي تدينه غلاما فانت طالق واحده
 فولدت غلاما ملكفت لهما بعد الولادة وعليها ثلاث حينه اما **توقال** اذا
 ولدت ولدا فانت طالق تنبت ثم قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما فانت
 طالق فولدت غلاما ملكفت واحده يوم قال وانتقت العدة بالولادة كما لو
 قال ان كان الذي يدخل مدينه الدار رجلا اليوم فبعد حرم قد دخلها رجلا في آخر
 النهار عتق بعد الدخول اما **توقال** ان كان الذي في مدينه الدار رجلا فبعد
 حرم فكل في آخر النهار ان فيها رجلا عتق ساعة خلف ولو ملكها رجعا ثم قال
 ان را حلتك فانت طالق فاليوم حلت الرجعة لا حلت الزوج اما لو كان الملكوت
 بانيا وقد انتقت عدتها ان را حلتك فانت طالق فهو حلت الزوج **توقال** انت
 طالق فذلك قدوم فلان موت فلان بشهر فقدم فلان بعد شهر ملكفت ولو مات
 فلان بعد الشهر لم تطلق حتى تقدم الا حلت **توقال** اذا حلت نصف حينه هي
 لم تطلق حتى تطهر **توقال** في بعض النهار والله اكلم فلا يوما ثم كنه اليه ملك

الساعة من الغدا ما لو كان ليلا لم يكن حتى يغيب الشمس وتوفى بومين لم يكن يوم
اليوم تلك الساعة التي حلف فيها **ابن** توفى لامرأته والله الا انكم
الا يوم انكم لم يجر مولا ابدان فان جامعها متفرق في يومين حيث حيث
الشمس من اليوم الذي جامع فيه الاخيرة والله الا انكم الا يوما واحدا او الا
في يوم والله يوما واحدا انكم لم يكن مولا حيث تنويها في يوم واذا مضى ذلك
اليوم صار مولا فيها وتوفى بها في يومين متفرق حيث وسقط الابلاء وكذا
ان توفى بها في يوم ثم توفى بها في يوم اخر اما لو توفى بها في يوم ثم قرب احدكما في يوم
اخر فهو مولى من التي لم يجر بها في اليوم الاخر وسقط الابلاء عن الاخرى وتوفى
احدكما في يوم ثم توفى بها في يوم فهو مولى من التي لم تفر بها في المرة الاولى اذ اعادت
الشمس من اليوم الذي فر بها فيه وان قرب التي تفر بها في اليوم الاول بعد ذلك
لم يجز وان قرب الاخرى حيث وسقط الابلاء عنها وتوفى لا توفى الا
يوم الخميس فليس مولى حتى مضى يوم الخميس ثم هو مولى اما لتوفى الا يوم
خميس لم يجر مولا ابدان وتوفى عبده حران كان فلان وحك هذه الدار ثم
قال امرأته طالق ان لم يكن وحك طلقت امرأته وعشق عبده لو كان له امرأه كان
تقار والله لا اقرب احدكما فهو مولى من احدكما ولا يجاز له في جعله على احدكما
فان مات احدكما او طلقها ولم يترك بها فالابلاء على الباقية فان مضت اربعة
اشهر وماتت فميتت بانك احدكما وانما لم يختر انما على احدكما حتى
مضت اربعة اشهر اخرى بانك جميعا وان تزوجها معا فهو مولى من احدكما حتى
ماتت بمضى اربعة اشهر واحدتها وجيز فيها فان تزوج احدكما قبل الاخرى
فاذا مضت اربعة من ذبانت الاولى بانك الاخرى وان لم تنس واحده منها حتى
ماتت التي تزوجها اولاً طلقت الاخرى اذا مضت اربعة اشهر منذ تزوجها
نوع آخر رجل تحت حرة وامه تقار والله لا اقرب احدكما فهو مولى من احدكما
فميتت شهرين بانك الامه اما لو عتقت قبل هذه المدة مضت اربعة اشهر بانك
احدكما واليه التعيين وتوفى لامرأته وامه لا اقرب احدكما لم يجر مولا
اما لتوفى لا اقرب واحده منكما فهو مولى من امرأته فان عتقت الامه ثم تزوجها
لم يجر مولا منها بخلاف ما لو كانت متكوخمة فاشترىها فاعتقها وتزوجها
فهو مولى من احدكما وتوفى ان قرب احدكما فالأخري على كغيرها بانك

الامه بعد شهرين وسقط الابلاء عن الحرة وكذا التوفى الحرة بانك احدكما بعد مده
الابلاء فان لم تختار اتيك الطلاق على احدكما حتى مضى اربعة اشهر لم يقع شيء
وتوفى ان قرب احدكما حتى على كغيرها في مده قوله والله لا اقرب احدكما
وتوفى ان قرب احدكما فالأخري طالق فهو مولى من احدكما فاذا مضى شهران
بانك الامه واستقبل الابلاء على الحرة حتى اذا مضت اربعة اشهر مضت بانك
الامه ولم يجر عندنا طلق الحرة اما لو انقضت عدة الامه قبل ذلك سقط
الابلاء عن الحرة وان كانتا حرتين فوطقت واحدة عند اربعة اشهر فهو مختار
فان لم يختار حتى مضت اربعة اشهر بانك وتوفى ان قرب احدكما فاحدكما
طالق بانك الامه بعد شهرين ثم بعد اربعة اشهر بانك الحرة وان انقضت
عدة الامه وكذلك ان قرب احدكما فاحدكما على كغيرها وتوفى ان قرب
واحدة منكما فالأخري طالق طلقت الامه بعد شهرين ثم اذا مضى شهران اخوان
والامه في الحرة طلقت الحرة وان لم يكن في الحرة لم يقع على الحرة شيء اما لو كانتا
حرتين بانك بعد اربعة اشهر وتوفى ان قرب واحدة منكما فواحدة منكما طالق
بانك الامه بعد شهرين فاذا مضى شهران اخوان بانك الحرة وان لم يكن الامه
في الحرة وتوفى ان قرب واحدة منكما فواحدة منكما على كغيرها بانك الامه
بعد شهرين وبانك الحرة بعد شهرين اخرين انقضت عدة الامه ام لا وايتهما
قرب قبل ان يبين على الابلاء عنهما **سنة** توفى بزاميه انت طالق
ان وحلت الدار فهو فاذا فونك بزاميه انت طالق ان شاء الله وتوفى
يا طالق انت طالق لما ان شاء الله طلقت تلك الواحدة اما لتوفى انت طالق
لما يا طالق ان شاء الله لم تطلق وتوفى انت طالق سنية او عدله او بانه في ذمك
الدار لم تطلق حتى تترك الدار وكذا انت طالق تطليقة حسنة في ذمك الدار
اما لتوفى انت طالق حسنة في ذمك الدار طلقت ساعة قال وتوفى
بها وهي حايضه انت طالق تطليقة للسنة او عدله او الطلاق او ايسره او اجمعه
لم يقع حتى تظهر اما لتوفى تطليقة سنية او عدله او حسنة او جميلة طلقت ساعة
قال وتوفى اذا مضت حبيضة فانت طالق فقالت بعد عشر قد حضرت
وطهرت فالقول قولها اما لتوفى بعد عشر قد حضرت وطهرت واما الساعة
حايض لم يجز وتوفى اذا مضت فانت طالق فقالت بعد عشر ايام

قد حضرت منذ ختم ايام وانا حا حبيب صدقت اما لو قاليت قد حضرت وطلعت لم تصدق
كل ولو قال كل امرأة اتزوج بها الي ثلثين سنة في طالق ان دخلت الدار وكانت
 لا امرأة لم يدخل بها ثم تزوج امرأة ثم طلقها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في
 ثلثين سنة ثم دخل الدار طلق التي كانت عنده تطلقين بالزوج في الدار
 فبانت ثلث وطلعت الاخرى بزوج الدار واحدة ولو لم يزوجها حتى دخل
 الدار ثم تزوجها طلق التي كانت عنده واحدة بزوج الدار ولم تطلق الاخرى
 ولو قال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة الي ثلثين سنة في طالق ان دخلت
 فتزوج امرأة طلقها قبل ان يدخل بها وطلق التي عنده قبل ان يدخل بها ثم
 تزوجها في الوقت في ثلثين سنة ثم دخل الدار طلق كل واحدة تطلقين
 بزوج الدار ولو دخل الدار ثم تزوجها طلق كل واحدة تطلقين بزوج
 الدار ولو قال كلما تزوجت امرأة في طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأة
 مرتين بكل تزوج بغير طلاق ثم تزوجها فدخل الدار وقع ثلث تطلقين بها
 اما لو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فهي طالق فتزوج امرأة مرتين
 على ما ذكرنا ثم تزوجها فدخلت الدار طلق واحدة ولو قال كل امرأة اتزوجها
 فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأة مرتين وبانت بغير طلاق في كل مرة
 ثم تزوجها فدخلت الدار طلق واحدة وكذا كل امرأة اتزوجها فتدخل الدار
 فهي طالق **اول** لو قال اول امرأة اتزوجها فهي طالق في كل مرة
 تزوج امرأة فادعت انها اول وانكر الخالف وزعم انه قد تزوج فلانه قبل
 فصله فلانه لو لم يصدق الزوج في القضاء على التي اتزوجها وطلقها
 جميعا اما لو قال تزوجها وطلاق في عقد واحد فالتقوله ولا طلاق
 واحدة منها ولو قال ان كانت فلانة اول امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوجها
 ثم قال تزوجها بعد اخري فالتقوله ولو قال لا مرتين اول امرأة
 متلكا اتزوجها فهي طالق لو قال ان تزوجت احدا كما قبل ما جنبها فهي طالق
 ثم تزوج احديهما ثم قال قد تزوجت الاخرى قبلك لم يصدق الا بينة
 اما لو قال تزوجها في عقد صدق ولم يطلق واحدة منها ولو قال اتزوج
 تزوجت عمرة قبل زني في طالق فتزوج عمرة وقال تزوجت زني
 قبلها صدق رجل له امرأة يسمى زني فقال اول امرأة تزوجتها فهي طالق

اوقاف قد طلق اول امرأة تزوجها او كانت له امرأة فاشهدوا انها طالق اوقاف
 قد كنت طلق امرأة طلق اخري سبابة او كنت طلق امرأة لي بغير
 او قد طلق في طلق في هذا الحكم له امرأة مصروفة وبيع التي طلق لم
 يصدق طلق المصروفة معها اما لو قال قد كنت طلق اول امرأة
 تزوجها او كانت له امرأة طلقها او قد كنت طلق امرأة كانت له او كنت
 طلق امرأة كانت له بغير صدق في كماله ولا طلق المصروفة
 وكذا الحكم في الصنف **الاول** لو قال لا اقربك حتى اعني عبدي او حتى اطلق
 امراتي فهو بولي خلا لا يي يوسف لو قال حتى اترك عبدي او اضر به
 لم يجر مولا وكذا لو كانت امراته اتم فقال حتى اتركك اما لو قال حتى اتركك
 او حتى تضليني او حتى اتركك حتى تضلني او حتى املكك فهو بولي في قياس
 قول اصحابنا ولو قال حتى يزوجني فلان فبات فلان قبل الاذن او حتى اترك
 فلانا فبات فلان سقطت اليمين وعند اليي يوسف بولي من حيث مات
 فلان ولو قال حتى اتركك او اترك فلانا لم يجر مولا بلا خلاف فان مات
 فلان فهو بولي من حيث مات ولو قال حتى يموت فلان فبات فلان سقطت
 اليمين ولو قال في اول يوم من رجب لا اقربك حتى اصوم المحرم فهو بولي بالا
 لو قال انت طالق لك قبل ان اقربك بشهر عيسى بولي حتى يضي شهر فهو
 بولي وكذا لو قال ذلك لا موافق فهو بولي فيها بعد شهر فان قرب احد
 الا بلاء عنها ولم يجز وان قرب اليان طلقا لها ولو قربها اقرب احديهما قبل
 شهر سقطت اليمين اما لو قال انت طالق لك قبل ان اقربك طاعت جنت
 قال اما لو قال قبيلك ان اقربك فهو بولي فان قربها طلق في ثلثا بعد ما قربها
او لو قال لا مرتين له انما طلقان وقد دخل بها ثم قال احدا كما طالق
 لها اوقاف فلانه طالق لها ولا يملك بيع الكلي حتى انتقضت عدة احديهما
 من الطلق الاول ووقع الكلي بالاخري اما لو انتقضت عدتها لم يبق الا الحمار
 لا يبيع الكلي على واحدة فان تزوجها معالج واحدة منها فان تزوج
 جاز ثم ليس له ان تزوج الا اخري الا بعد زوج اما اذا لم تزوج واحدة منها حتى
 تزوجت احدا مما زوجا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها معا جاز وكذا لو تزوج
 احديهما وروا انتقضت عدتها معا ثم مات احديهما جاز ان تزوج بالباقية **آخر**

لوقالب آخر امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأتين احداهما بعد الاخرى ثم
طلق الاولى ثم تزوجها ثمان طلعت التي تزوجها مرة وتزوجها مرة اخرى
بنسوة فقال آخر امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأتين ثم طلق الاولى
ثم تزوجها ثمان طلعت التي تزوجها مرة اما لو نظر الى امرأتين فقال
آخر امرأة تزوجها طالق فتزوج احداهما ثم تزوج الاخرى طلعت
التي تزوجها احدى حين تزوجها فان طلق الاولى لم تطلق وتوفى في
جميع ذلك اخر تزوج اخر فالتى تزوجها طالق ثم طلق ما وصفا طلقت
التي تزوجها مرة وتوفى اخر امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأتين
ثم طلق اما لتوفى اخر تزوج اخر فالتى تزوج طالق فتزوج امرأة
مرة طلعت ولو تزوج امرأة فطلعت ثم تزوج باخرى ثم تزوج للاولى ثم قال
آخر امرأة تزوجها طالق طلعت التي تزوجها مرة اما لتوفى اخر
تزوج تزوجت فالتى تزوجها طالق طلعت التي تزوجها مرة **احار**
لوقالت لقد طلعت نفسي فقال الزوج اجرت وقع رجعا وتوفى اسما
او حرمها فقال الزوج اجرت وقع بانها وان نوى الزوج ملكا فهو ملك
وان لم ينو الزوج في مولها حرمها فلا انها فهو مولها اما لتوفى اخذت نفسي
فقال الزوج اجرت نوى الطلاق لم يقع شيء وتوفى جعلت امره بيده
وقد اخذت نفسي فاجاز الزوج فالامر بيدك في مجلسها اما لتوفى
قد جعلت امره بيده ايسر فاخترت نفسي فقال الزوج خذت وقد
اخترت ذلك الساعة ينوي الطلاق لم يقع والامر بيدك في مجلسها ولو
قالت كنت بالامر على امره بيدي اليوم كله فاخترت نفسي فقال الزوج
اجرت الساعة لم يقع شيء ولم يصبر الامر بيدك انما لتوفى ان لم اضربك
فانت طالق يعني ساعة حلف بها فهو كما نوى وان نوى عدا وما بينه وبين
الملك فاليمين تجل لا بد وبقته بالملحة وتوفى امرأتين بيد فلان شهر
هو الشيء الذي يلي كلامه حتى لو مضى شهر ملك الامر وان لم يجلس فلان اما لتوفى
او امضى منذ الشهر فامر ما بيد فلان بعد الشهر في مجلس علمه وان علم
بعد شهر جاز وتوفى امرأتين بيد فلان وفلان وامضى شهر في شهر
ثم علم احدهما فقام من مجلسه قبل ان يطلع الملك الامر ولو طلقها في مجلس علمه

فهو من خوف حتى يعلم الاخر وطلعت في مجلس علمه انما وقع حتى لو قام قبل ان
يطلقها ملك الامر انما والله اعلم فيل لداود الطائي كبرت صبرت على النساء
فان فاسيت شهور عند راكم حتى دعت عن قلبي **الحامح الصغير**
قال رحمه الله والى الملك امراته طلاقا رجعا ليس له ان يباخر بها حتى يشهد
على رجعتها ولو طلقها وانكر الرجوع بها فله ان يراجعها وان كانت حاملا والا
فلا رجعة له وتوفى والى الاقربك شهرين وشهرين بعد مدين الشهرين
فهو مولها اما لتوفى لا اقربك شهرين فقلت يوما ثم قال وشهرين لم يصبر
مولي وتوفى اعندي ملك مرات ثم قال حديث بالاولى الطلاق ولم اعن
بالق فيمن شيئا في طالق ناسا وتوفى طلق نفسك فقالت ابنت نفسي في طالق
اما لتوفى اخترت نفسي لم تطلق وتوفى انت طالق في مولها ورجع مولها
او مع مولك لا يقع شيء لتوفى ان كملت ابا محروا ويا يوسف فانت طالق ان
وجدت الشر لجنب في الملك او احدهما في عيب الملك ما نها فكلتة ثم تزوجها
فكلت البالي في الملك طلعت اما لو وجد في عيب الملك واحد في الملك
والباقي في عيب الملك ومو اخرهما لم يجز انت طالق ملكة انصاف تطليقتين
وقعت ملكا والذية تقدم ليتصل فصا صا ورجا ما ز في صف الصا
او انكسر السفينة فبقي على لوح طلق امراته تزوج واذا اخلع الاب وضمن للزوج
بدله مع ولزمه المال ولا يجزى الى قسور الصغيرة ولم تنقض عن الزوج شيء من
مهرها اجبتا سب لا يلزم الاب كل المهر وان كان قبل الرجوع وان كان المهر
مالا معينا رد قيمته ورجع لا يستحسن يجب بضمه اما بعد الرجوع يلزمه
رد كل المهر وعلى هذا اذا اخلعت الكثيره قبل الرجوع اما لو خالعت الصغيرة
وقبلت الاب غيبا لم يقع فيه رواية يجزى انه لم يقع الخلع اصلا ويجزى انه
اراد به لم سقط من المهر شيء مع صحة الخلع وفي رواية مع لاما لو ضمن الاب مع
الا تبرك لو ضمن اجبي مع الخلع ولو خالعت امرأته على عيبها استبق على انها برية
من حكامه لم يبرأ من صحانه وعليها ان ما تبه به ولو امر رجلا ان تزوجه امرأة فزوجه
امراتين ولا يلزمه واحد منهما وتوفى انت طالق ملكا بالف ورجع على انك
بالحيار لثمة ايام فقالت فقلت ينظران ردن الطلاق في ثلاثة ايام ملك
وان اختلفت الطلاق في الثلثة وقع واللاف للزوج عند اي جيتهم وعند ما

دفع فيه الوجهين والخيار بملك والمال لازم وتوفاه انت طالق اذا شئت لا
بالقيام عن مجلسها شئت فني شئت اما لتوفاه حين لم الملكك دفع فيه المال
وتوفاه حين لا الملكك لا يقع حتى يخفى شئت اشهر وتوفاه ملكي نفسك
له ان يرجع عنه وان فانت من مجلسها ملك الامور ما لو امره اجنبيا له
ان يرجع وينهاه وبالقيام عن مجلسه لم يملك الامر بخلاف ما لتوفاه له
طالق امره ان شئت لسبب الزوج ان يرجع عنه ويملك بالقيام عن المجلس
وكذا لتوفاه لامرته طلق نفسك ان شئت موقت بالمجلس وان لا لازم لتوفاه
انت طالق كيف شئت فهو رجعي لتوفاه انت طالق كالف ان نوي واحزة
فواحزة بانه وان نوي لم فقلت وان لم يكن له فيه هي واحزة بانه لتوفاه
انت حزة بمنزلة قوله انت بنية وتوفاه اذا جني وقوي وتخبر بمنزلة قوله
استبرأ ولو طلقها وخرات عليها لم يكون سنة لم تحض خطبعتها بالشهر ولو
قال ان تزوجت عنيك فالتق الزوج طالق ثم طالق امراته نكاحا ثم تزوج
امراته فيه عدتها لا تطلق وتوفاه اذا ربه فنفقوا اجترت فهو ملك وانما
صح اذا كانت النفس مذكورة في آخر الكلامين وتوفاه انت طالق ولو
فيما تت قبل قوله واحزة لم يقع شيء وكذا في الثنتين والملك وفيه ان شاء الله
وتوفاه انت طالق واحزة ولا فليس بشيء اما لتوفاه انت طالق واحزة
او لا شيء يقع واحزة في قول محمد ولا يقع في قول ابيه يوسف الاول وتوفاه
انت طالق او لا شيء فعن محمد فيه روايتان والاصح ان لا يقع شيء وتوفاه
انت طالق او غير طالق لم يقع وتوفاه او احضت فانت طالق فقلت
حين رأت الدم اما لتوفاه او احضت حيضه فعلى الطهر بعد الحيض ولو
قال انت طالق من واحزة الى واحزة او من ثنتين واحزة الى واحزة او
من واحزة الى ثنتين او ما بين واحزة الى ثنتين فقلت واحزة وتوفاه
من واحزة الى ثنتين او ما بين واحزة الى ثنتين فقلت ثنتين في قول ابي
حيضه وعند ابي يوسف ومحمدنا حرة في كل ما خسر الزوجين وعند زفر لا يد
فيه الاول ولا الثاني فينظر ان يقع شيء وقع والا فلا وهذا هو القياس
المحض وقد حاج الاصح زفر في هذه المسئلة عند باب الرشيد فقال
لزفر ما تقول في رجل قبل له كم سنك فقال ما بين ثنتين الى سبعين

اكون ان يقع سنين فثمنه فخر قفاه استخس ثمنك هذا **الزواج**
باب قال رحمه الله اذا قال انت طالق فالتق ثلثي الله او لغيره الله
او لعلم الله وقع منه ما عنه وكذا المشية فلان او لغيره الله او لعلم الله او
بملكه او قال بعلم فلان او بملكه اما لتوفاه بغيره الله او بملكه او بملكه
او بغيره لا يقع بمنزلة ان شاء الله وتوفاه بغيره الله او بملكه او بملكه
عليه وجود المشية من فدان في مجلس علمه وتوفاه في اراقة الله او في محبة
الله لا يقع الا اذا ذكر شي لا يصح تخليقه نحو قوله انت طالق في علم الله وقع
اما في قدره الله ذكر في الكتاب انه لا يقع اذا اراد بالقدره القضاء لا يحكم على
القدره التي هي قدر المحنة لان منزه عن ذلك العلم **باب** رجل تختم حرة وامرته
فدخل بها فقال احكمها طالق فالتق ثلثي ثم عتقت الامة قبل البيان له ان
حرف التطليق بين اليها ثلثه فان حرك اليها المحقق بانه محرم عليه
وتجب الحرة من وقت البيان ولو صرف اليها في حالة المدفن فلها ربع
ميراث النساء وللحرة مائة درهم وكذا لو مات قبل البيان ولو كانت
اختين والمسلمة بحالها ثم عتقت قبل البيان فصرف التطليقتين في المومن
الي احدهما نكاح ولا تحك له الا بعد زوج اخر والميراث بينهما نصيبين
وتعقد التي صرف اليها اربعة اشهر وعشرا فيها ملث حيض عدتها **باب**
ابو يوسف عليها الحرة ملث حيض لا غير رجل حرة اثنان لرجل فقال
المولي احكمها حرة فقال الزوج التي اغتصبها المولي طالق ثنتين فيواخذ المولي
باليان او لا فيصرف الضيق اليه احدهما ملكك في ولا خيار للزوج فيه وقوم
الطلاق بعد الطلاق حتى للزوج حتى الرجعة اما لو بدلا للزوج فقال
احكمها طالق ثنتين ثم قال المولي التي ملكها الزوج حرة فهو اخذ الزوج بالبيان
او لا فاذا تبين ملكك ثم عتقت وعدتها حيضتان بخلاف ما لو اعان الزوج
طلقها بحج الخمر وعلق المولي عتقها بحج الخمر فعتقها معا وعدتها ملث
حيض رجل له اثنان تحت رجل فقال المولي احكمها حرة ثم قال الزوج
التي اغتصب المولي طالق ثم مات المولي قبل البيان فيجوز للزوج في الطلاق
وعتق كل واحدة نصيبا اما لو عاب المولي لا بحسد الزوج ولكن بنقص على بيان
المولي ثم يقع الطلاق اما لو بدلا للزوج ولم يقع المولي شيئا من اشهر الزوج

احد بها اخذ ف الطلاق الى الاخرى ولو استمرهما جميعا معك كما جهما
واحد بها محرمه عليه اذا كان الطلاق ثنتين ولا يمكن البتة بالثوب اما لو
احد بها فذلك البتة من الطلاق في الاخرى بمنزلة رجل اعتق احده
امانة بغير ثمن شيئا فان ملك البتة بالثوب لا يغير حتى لو باع
منه فاجاز البيع الا في الاخرى ولو باعته جميعا معا لا يجوز **لو**
لمدحوب بها انت طالق الساعة واحده على انك طالق اخرى غدا على الف
ورم فان قبلت وقعت بطلان نصف الف والالف واذا جاء غدا وقعت
اخرى بغير شيء اما لو تزوج بها قبل غدا لم يقع الف وبيع في ملكه طلقت
اخرى بنصف الف بمنزلة رجل قال لا امرأتك انت طالق لثمة لثمة على
الف ورم فاذا طهرت من حيضها يقع بطلان ثلث الف ونصف
اخرى بعد الطهر الثاني بغير شيء وكذا الثالث اما لو تزوج بها قبل ان تطهر
فتقع الثانية بالمال وكذا الثالث ولو قال لها انت طالق السابعة
واحده امك الرجعة على انك طالق اخرى غدا بالف ورم او قال
انت طالق الساعة واحده بغير شيء على انك طالق غدا اخرى بالف
ورم او قال انت طالق بثلث الف على انك طالق غدا اخرى بالف
فان المال ينصرف الى الثانية دون الاولى ولو قال انت طالق واحده
وانت طالق اخرى غدا بالف ورم او قال على الف ورم او قال
طالق الساعة واحده امك الرجعة وغدا اخرى الرجعة بالف او قال
انت طالق الساعة بامنه وغدا اخرى مائة بالف ورم او قال انت طالق
الساعة واحده بغير شيء وغدا اخرى بغير شيء بالف ورم انفس الف
عليها بصفان **فصل** في نكاحها بها بعد طلاقك بالف ورم او خلعتك
بالف فيعتبر مجلس المرأة في قولها لا مجلس الرجل حتى لو قام الزوج
وذهب فبذلك قولها فاما العيوب في مجلسها اما لو بدت المرأة ففعلت
اشترت منك طلاقا بالف ورم او خلعت نفسي بالف ورم ثم قال
وذهبت ثم قبلك الزوج فهو باطل فبما كرجوعها عن الخلع ولو قال
الزوج قد سبقتها طلاقا وخلعتها بالف ورم وبيع عاينة فبذلك
فعلها البتة في مجلسها اما لو بدت المرأة فقالت اشترت طلاقا من زوجتي

بكذا او خلعت نفسي او قد خلعت نفسي بالف ورم فبلغ الزوج ذلك فقال قد قبلت
فهو باطل بخلاف ما اذا ارسلت اليه رسولا فأتاه رسولا فقال ان فلانة تقول
خلعت نفسي منك بالف ورم قبلك الزوج جاز حتى انه لو اجمعه بغير ثمن
التي قالت لا على وجه الرسالة فلا ينعى قبوله وكذلك الكلام في الصنف بالبدل ولو قال
لها اذا جاء غدا فقد خلعتك على الف ورم فالقبول اليها في مجلسها بعد
بمجي الغدا ما لو قال ان شئت فانت طالق غدا فلها المشية في مجلسها في الحال
ولو قالت المرأة اذا جاء غدا فقد خلعت منك نفسي بالف ورم فلها ان ترجع ويملك
بقياها عن المجلس سواء كان الزوج حاضرا او ارسلت اليه رسولا اما لو قال
لها اذا جاء غدا فخلعتي نفسك بالف ورم او قال ذلك في الصنف لم يصح
فبذلك هي الخد ولو كانت المرأة او العبد قال ذلك للزوج والمولى ثم نبيا الزوج
والمولى عن ذلك قبلك بمجي الخد جاز بينهما ولو لم يبيها عما عن ذلك حتى قال
الزوج خلعتها بالف او المولى قال اعقمت بالف جاز ذلك في مجلسه او بعد
ما يقوم من المجلس ولو قالت المرأة قد خلعت نفسي من زوجي بالف ورم
فاذهب يا فلان وقل له ذلك فلها ذهب فلان اشهدت انها رجعت عن ذلك
ثم بلغ الرسول الزوج فقيل فقبوله باطل بخلاف ما لو وكلت لرجل بالتحام
ثم رجعت ولو كبر لا يعلم برجوعها فخلعتها كما امرت جاز **فصل** في نكاحها
لمدحوب بها وبيع من حيض انت طالق لثمة في طالق اذا حاضت وطهرت
ولو جامعها وملكها في تلك الحيضة ثم طهرت لم تطاق وكذا كل حيضه جامعها
فيها ولو حاضت وطهرت فقال الزوج قد جامعتك في حيضتك وانك لم تجامع
بينظران كانت هذه المئذنة قبلك طهرت فالتوب قوله وان كانت بعد طهرها
فالتوب قولها والطلاق وانما ما لو قال ذلك بعد ما طهرت وصدره المرأة
لم يقع شيء وكذا لو ادعى الطلاق في حيضها ولو قال لها اذا حضت فسيدي
حر ففعلت حضت وكذا بها الزوج لم ينعى بخلاف ما لو قال اذا حضت فانت
طالق فانها مفسدة منك ولو قالت ربي الدم الساعة وصدرها الزوج فيمنع
العاين من استئذانه فان دام الدم لمسه ايام فهو حيض والا فلا ولو ادعى الزوج
انقطاع الدم في ثلثة الايام وكذا في المرأة فالتوب قولها ولو صدرت المرأة زوجها
بما تقطع الدم قبلك ثلثة الايام والصبر كذا بها وكان ذلك في ثلثة الايام مفسدة

المعاذ عمة فالقول قول المرأة ون وجهها ولو كانت بعد منقضى ثلثة ايام فالقول
 قول العبد وعنتق ونرا الحكم لو كان مكان العنتق طلاقا فزنها وتوفاه لها ويبر
 كما نصبت اذا طهرت فصدى حقها لست طهرت بعد منقضى ايام وكذا بها الزوج فالقول
 قوله ولا عنتق العبد الا بتصديق الزوج اياها او ينقض عشرة ايام من ابتداء الدم
 وتوفاه لها اذا طهرت طلاقا السنة فصدى حرثها فان طهرت طلاقا
 للسنة فلما طهرت وطهرت فقال الزوج قد جاء منك افر حيثك وصدى نعم
 بذلك لم يقع طلاق ولا عنتق وان كذبت وقضا معا وتوفاه انت طالق اذا
 قلم فلان او فلان فابها قدم طهرت ونرا اذا قال اذا جاء راس الشرا واذا
 قدم فلان فبالحى هذا كل ما علق بفعلين وقع باولهما او علق بالوفيين نحو
 قوله انت طالق غدا او بعد غدا فيقع باجر الوقيين وكذا انت طالق راس الشهر
 او غدا او ما لو جنى فيه كل وقت وفيه كل فعل طلاقا فهو جلى ما سوى كماله
 انت طالق في غدا وفيه راس الشهر وتوفاه انت طالق راس الشهر واذا
 قدم فلان فان قدم من راس الشهر وقع وكذا جاء راس الشهر ولا لم يقع جنى
 بقوم فلان هذا جمع بين الفعك والوكوت وتوفاه انت طالق غدا وان
 شئت نشاءت الساعة طهرت وتوفاه غدا وبعد غدا طهرت غدا وتوفاه
 اذا جاء فلان وجاء فلان فان طالق علق بمجهتي وتوفاه ان جاء فلان
 فان طالق وان جاء فلان فابها جاء طهرت وتوفاه انت طالق غدا فاذا
 قدم فلان فبان ان طهرت في غدا او في وقتي قوم مو وقع اخري **باب**
 توفاه احد في نكاحه في صحنه وقد دخل بها فقال احريك طالق لثلاث غير ذلك
 في مرنه ثم مات قبل عدنها ورثا كما لو مات قبل اليان ولو كانت له امرأه
 اخري غيرهما فلها نصف الميراث والنصف الاخر بين ما تبين نصفين ولو
 ماتت اخري ما تبين طهرت الباقيته لما ولم يورث شيئا ولو ماتت المجهنة قبل
 موته فالجيرات للباقيته كله ولو ماتت التي لم يوقع عليها فنصف الميراث للتي
 عنها للطلاق ولو كانت له امرأة اخري فان المجهنة للطلاق في مرنه
 ثم مات الزوج فالجيرات بين الباقيتين نصفين ولو ماتت التي لم تبينها للطلاق
 ثم مات الزوج فكل مرنه ربع الميراث وللثالثة ثلاثة ارباع الميراث واما لو تبين
 للطلاق واخره منها حتى جات احدا مما يولد لائق من سنتين من وقت الطلاق

فله ان يوصم على ايها شاء فان عنتق التي ولدت للطلاق ينظر لتوفاه اياها عنتق
 فعليه حد القذف ونسب الولد ثابته منه اما لتوفاه اياها وتحت عليها لان
 بانته منه ونسب الولد ثابته ولم يكن بينهما حد ولا لعان ولو كانت جاءت
 بالولد لا شر من سنتين بيوم واحد وقع الطلاق المجهن على التي لم تلد والولد
 لازم له فان نفاه يلاعن ولو جات احدا مما يولد القول بولد لائق من سنتين
 بيوم وجات الاخرى بولد بعد هذا القول لاكثر من سنتين بيوم وقع الطلاق
 المجهن على التي جات به لائق من سنتين ولو كان بين الولد وبينه اشهر
 والمسكنة بخالها وقضا الطلاق على التي ولدت لائق من سنتين ولو كانت جات
 كل واحد منهما بالولد بعد السنتين وبينهما يوم واحد طهرت التي ولدت اخيرا
امر لتوفاه امرئ بيديك فطلقني نفسك او قال اختاري وطلقتي نفسك ثم قال
 لم ارد به طلاقا فاختارت نفسها في طالعها بانه في الوجهين بخلاف ما لو
 قال امرئ بيديك واختاري ثم قال لم اردو طلاقا صدق في القضاء اذا لم
 يوجد دليل لا ذكر الطلاق او الغضب وتوفاه امرئ بيديك فطلقني نفسك فلما
 للسنة او قال فطلقني نفسك لما اذا جاء عند اختارت نفسها طهرت فلما الساعة
 وتوفاه من مجلسها بطل اختارها ولم تصدق الزوج انه لم ينو الطلاق
 وتوفاه امرئ بيديك ثم قال في خوره موصولا او بعد سكوت ما يحسبك ان
 تطلقي نفسك لما او قال لم لا تطلقي نفسك لما قالت اختارت نفسي طهرت
 فلما ولا صدق انه لم يرد به طلاقا اما اذا قال ابتداء من غير غضب ولا ذكر طلاق
 امرئ بيديك وطلقتي نفسك او قال اختاري وطلقتي نفسك فقالت قد اخترت
 نفسي فقال لم ارد به طلاقا فتول قوله بخلاف ما ذكره في الفاء واما
 لو قالت في الوجهين قد طهرت نفسي طهرت فطهرت رجعت وتوفاه
 امرئ بيديك فطلقني نفسك فلما للسنة او قال امرئ بيديك فطلقني نفسك فلما
 اذا جاء عند اختارت نفسها في مجلسها فقال لم ارد به طلاقا صدق عليها خلف
 وتوفاه امرئ بيديك اختاري فطلقني نفسك فاختارت نفسها ثم قال لم ارد
 به طلاقا طهرت واخره لتوفاه امرئ بيديك واختاري فطلقني نفسك فاختارت
 نفسها وتحت ثنتان لتوفاه امرئ بيديك واختاري وطلقتي نفسك فقالت اختارت
 نفسي فقال الزوج لم ارد به طلاقا لم يقع شيء اما لو قالت طهرت نفسي وتحت

لست به وفتحت اخرى ثم راجعها لمسا به وفتحت الثالثة اما ان لم يراجعها وفتحت
 كما حاضرت وظهرت اليك ثلث وتوفات بها وبي جلي انت طالق لما للثمة
 وفتحت ساعته قاله واحده ثم بعد كل شهر واحده مالم يلد وكذا للصغيرة المذمومة
 به ان طلقها عقيب الجماع للثمة في كل شهر الى ثلث وتو راجعها عقيب
 الطلاق له ان طلقها اخرى في ساعته وكذلك الثالثة وكذا حكم الاستسنة
 فان طلقها للثمة لمسا وبعثها بما توقع عند راس كل شهر واحده ثم رات الدم
 فذلك التعلقات بالثمة فاستأفها عند كل طهر واحده وبعثها طهرها
 الا ولم استسنتها وحكمها الى الشهرين من التعلقات وتوفات المصيرة فانها
 ثلثا به السهالم بملك مجلسها به وتوفات اختار به ونون البلد هي واحده
 بانيه وتوفات اختارت الى اواي او ايلي او الارواح بمذلة قولها اختارت نفسي
 وتوفات بها اختار به فالت قد جعلت ذلك الى اوي او ايلي او الى فلان
 لم يبع شي وخرج عن يدك حتى لو اختارت بعده نفسها لم يبع شي وتوفات
 اختار به من ثلث تعلقات فاختارت لمسا او اختارت نفسها او تعلقه هي
 ثلث وتوفات بها اختار به فالت اختارت نفسي ثم قال اختار به فالت
 اختارت نفسي وفتحت واحده وكذا لو طلقها بانيه قبل اختار بها نفسها
 بملك حين رعا وتوفات انت طالق واحده بانيه او برية او تيم وقال توت
 ثلثا هي واحده بانيه بخلاف قوله انت طالق بانيه توفات اغتذيه هي واحده
 رجعت في اية حال قال ذلك فان قال لم انوب طلاقا لم يصير في القضا
 وتوفات انت طالق من هذا القيد لم تطلق اما لو قال انت طالق ثلثا من
 هذا القيد وقع لمسا ولم يصير في القضا انه لم ينو طلاقا ولو كتب اليها بجوامع
 كثيرة في صدر الكتاب وثبت في اخره اما بعد اذا جاك كتابي هذا فانت طالق
 ثم بداله فيما اذا جاك كتابي هذا فانت طالق ثم اورد الكتاب فحتم وبعثه
 ثم جاءها انها طالق اما لو كتبها ما قبله من الجوامع وترك اذا جاك كتابي هذا
 فانت طالق ثم بعث اليها لم تطلق ولو بدلت ثلث باسم الله الرحمن الرحيم اما بعد
 فاذا جاك كتابي هذا فانت طالق فانظري ان كان في تخصيصي كذا فاعطى الكتاب
 ثم بداله فيما اول الكتاب فاذا جاك كتابي هذا فانت طالق ثم ترك ما بقي وورث
 وبعث اليها لم تطلق اما لو يمي بعده من جوامع وترك اما بعد فاذا جاك كتابي هذا

فانت طالق وبعثه اليها فاذا وصل اليها طلق وتوكت في وسط الكتاب اذا
 جاك كتابي هذا فانت طالق وتوكت في صدر كتابي جوامع لم وتكت بعد ذلك جوامع
 له حتى ملأه القدر ما س ثم بداله فيما اذا جاك كتابي هذا فانت طالق فاوردجه
 وبعثه اليها طلق وتوكت ما قبله وترك اذا جاك كتابي هذا فانت طالق
 والذيه مما اكثر لم تطلق وان كان ذلك اقل للثمة وان يمي ما بعده طلق
 ولو كتبت طلاقا ثم قال لم انوب الطلاق لم يصير في القضا وكذا لو كتبت
 صدر الكتاب ثم قال فان اليه فلان اما بعد فانت طالق ثم قال لم انوب طلاقا
 ومزق كتابي لم يدر في القضا وبي طالق اما لو كتبت في صحيفة او قسطا من
 او ثوب او حايك ستمين فيه فلان طالق ثم قال لم انوب الطلاق لم تطلق
 وهو مصدق وكذا لو كتبت في لوح او بر عنان او بر زنج وان قال توت
 لمسا هي كما توي ولو كتبت في ساعد او سوار او حايك لم ستمين ولم يترك له لسانه
 لم تطلق وان توي الطلاق فهو بمذلة الوسوسة ولو كتبت اما بعد فانت طالق
 لمسا ثم فتر فتره ثم كتب ان شاء الله فلا شفاء باطك ولو مسى جسمه
 امراته فوق الثياب بحيث يجر مست شي من جسمه بشهوة او مس
 راسها فوق الثياب او المصنعة او مس رجليها من فوق الخف حتى يجر
 مست ساقيها او مست اسفل الخف يجر مست اسفل القدم حرمت
 امراته اما لو كان الخف منعلا او عليها ثياب كثيرة او فرو بحيث لم يجر مست
 شي من جسمه لم يجر مست امراته ولو قبلها فوق ثيابها بحيث يجر مست
 جسمها من وراء الثوب حرمت امراته وتوفات في هذه الوجوه لم يكن ذلك شهوة
 قال قول قوله اما لو قام اليها منتشرا خفا وقبلها لم يصير في قوله ان ذلك
 ليس من شهوة ولو قبلت ابن زوجها او اباه او حده وزعت ان ذلك شهوة
 منها وكذا بها الزوج لم تبين منه امراته وان حذرها بابت وتوفات امرأة ايم او
 ابنة او حده او ابنة ابنة شهوة وحذر الزوج بابت امراته وان توي الزوج لم تبين
 او ما قبل حاله للانتشار بحكم على الشهوة كيف ما كان ولا بأس ان يجر امراته
 ويحي حايض ولها ان تضر نفسها مع انها حايض وكذا لا بأس بالخنا وبي حايض
 او في طهر قد جامعها فيه وكذا الامر باليد ونحو المصنعة نفسها ونحو رابو الخ
 في حاله الحيض والهر الذي وجد فيه الجماع وكذا ان يجر رابو الخ والخلع وكذا

يفرق الفاضل بعد القضاء احد الحنين في تلك الحال لطلاق المعتوه والصبي الزوجه
 لم ينجس ولم يبلغ ثمان عشر سنة بالملك لوقاف قسمت بينكما تطليقتين او جعلت بينكما
 او شركت بينكما في تطليقتين بطلان و احده ووقاف او فعت عليك تطليقتين
 او فعت عليك تطليقتين او انما حالها ثمان مطلق كل واحد ثمان لاربع بنسوة
 فقات قسمت بينكما تطليقتين او فقات لما او فقات اربعاً طلقت كل واحد
 و احده اما لوقاف خمساً الى ثمان وقع على كل واحد ثمان و لوقاف بنسوة
 زاد عليه وقع على كل واحد ثمان و لوقاف فعت عليك لما او فقات و فعت
 عليك لما او فقات اثنتي عشرة لوقاف طلقت كل واحد ثمان لوقاف
 انت لخالق ما شاء الله لم تنجس اما لوقاف كيف شاء الله و فعت و احده رجعت
 لوقاف انت لخالق ونصف الا و احده كانت لخالق تنجس اما لوقاف انت لخالق
 تنجس ونصف الا نصفاً طلقت ثمان لوقاف انت لخالق لما الا نصف طلقت ثمان
 لوقاف انت تزوجت فلان في خالق وبي على كظهر امي ثم تزوجها في خالق
 ولم يكن فيها نظام اما لوقاف فلان طالق ان تزوجها وبي على كظهر امي يصير
 نظام لوقاف بي خالق ان تزوجها و خالق و خالق فعت و فعت ثمان
 لوقاف اذا تزوجت فانت لخالق فعت ذلك بيوم فعت و فعت طلقت اما
 لوقاف انت لخالق قبل ان تزوجك بيوم لم تطلق المعتقم اذا اختارت
 نفسها وبي مريضة فانت في عدتها لم يرثها و لوالها الحكم في جوار البلوغ و لوالها
 المريضة طلقها وبي انتم فاعتقت و ماتت لم ترث لوانقطع دم المخطوم الرجعية
 اقل من عشرين ايام يملك رجعتها ما لم يفتسك او مضى وقت صلاوة حتى لو انقطع
 الدم حين طلعت الشمس فلم يفتسك حتى دخل وقت الظهر فله رجعتها ما لم يمض
 وقت الظهر اذا صار الثلث قائم يسوي في الزوال اما لو كانت امراته نصرانية
 والزواج مسلم مضت العدة بانقطاع الدم و بطلت حتى الرجعة فيما دون العدة
 كما في العدة اعتسلت ام لا مضى وقت صلاوة ام لا لوقاف الزوج راجعك فقات
 بعد سكتة فداقضت عدتها لم تصرف ولو مضى اربعة اشهر و عثا في عده
 الوفاة ولم تبيك شيئا فقد انقضت عدتها فان قالت بعد ذلك اني جلي فجات
 بولد لا قبل من سنة اشهر منذ مضت الا اربعة الا شهر و عشر الزمة وان جاءت لتمام
 ذلك لم يلزمه ولو دخل بها في نكاح فاسد فرق بينهما وعليها العدة مثل حيض

ولا نفقة لها ولا سكنى ولا يجب ان تنفي من الزينة والمخرج وعليه الا فكت من
 صدقاً مثلها وما فرضت لها لو اعتق ام ولده فعليها العدة مثل حيض لا نفقة
 ولا سكنى لها ولا تنفي من الزينة ولا من المخرج فان تزوجها سيديا وبي في العدة
 جاز فان طلقها قبل المخرج بها فلم الرجعة وعليها مثل حيض مستقبلة
 ولا يخرج ما دامت في العدة ولا تلبس المحضف ولا تنزيه ولها النفقة والسكنى
 وسقى الدفن والكحل ولذا لو راجع المطلقة في عدتها فطلقها قبل المخرج بعد
 الرجعة لو غاب زوجها فطلعت من الفاضل ان يفرض عليه نفقة لم يفرض
 على الغائب لوقاف لا اقربك حراماً لوقاف فان قال ما نوتيه الا بلاء لم ينفق
 في القضاء ولذا المباضعة والطيقة اما لوقاف في المضاضة ما نوتيه ذلك
 ضرورياً ولذا في الاثني والمثني لوقاف ان تزوجك فلعنه على ان اقرا سورة
 من القرآن او اسبح الف سبحة لم يصير مؤملاً اما في الصلوة جبر مؤلف عذر محمد
 ولم يصير عند الله يوفى ان تزوجك فعت و فعت امراة في خالق او فقات فعلان
 حر ان اشترته لم يصير مؤملاً اما لوقاف ان تزوجك فكل امراة ان تزوجها
 في خالق حراماً لوقاف و لذا في قوله حتى المطلق فلا بد او حتى اعتق عبداً او حتى
 انصرف بدراهم او حتى اصوم يوماً و بعد الفاضل باللعان بالرجح فقات
 اشهد بالله اني لكون الصادق فيما رتبك به من الزمان و موثقتكها و شير
 اليها بذلك فاعاد ذلك اربع مرات لم يقرب ولعن الله عليه ان كنت من
 الكاذبة فيما رتبك من الزمان مغول المرأة استعابيم و فولي اشهد بالله
 انك من الكاذبة فيما رتبك به من الزمان فاعاد ذلك اربع مرات ثم في الخامسة
 وعصفت الله عليه ان كنت من الصادق فيما رتبك به من الزمان ثم في ثوب
 الفاضل فزنت بينكما فبات منه تطليقتان صدقة المرأة قبل تعزيت الفاضل
 لا حد ولا لعان وبي امراته على حالها وان كذب موثقتك فعت فزنت فلعنه
 الحد وبي امراته وكذا ان كذب نفسه بعد التعزيت يحد للفرق و لوقاف
 لها يمانية فقات لا يك انت فعليها الحد ولا حد على الزوج ولا لعان
 ولو كانت في محروقة في زمانا و موثقتك في فزنت لا حد ولا لعان بينهما
 و لذا لو كانا محروقة في زمانا اما لو كانا محروقة في زمانا فزنت لا حد ولا لعان
 كانت محروقة في زمانا و موثقتك في زمانا فزنت لا حد ولا لعان

فقال لم تدره معي لا حر ولا لعان فيه ان تنجي العالمه تشهد انها ولدته فلاحن الفاضل
بينهما ولو جات بولدين في بطن فبني الاول وقبل الثاني جلد الحراما لو
اقرب الاول ثم بني الثاني لزمناه كما في المسئلة الاولى ولا عن بلا ولو
فقال موافقي ثم قال ليس يا بني ثم قال موافقي لزمه ولا عن اما لوقا الاول
ليس يا بني ثم قال موافقي ثم قال ليس يا بني لزمه وولد ولو جات ثلثه
اولاد في بطن اقرب الاول والاخر ونبي الا وسط لا عن ولزمه السبون
اما لوقا الاول ثم اقرب الا وسط ثم نفا الاخر حودو وم موافقي لو شهد احد هما انه
ملكها واخره وشهد الاخر انه ملكها فثبته وشهد ثلث لم يسمع عند اي حبيفة
وعند ما يوحى بالاولى وعلى نفا لو شهد احد هما ثبته والاخر ثلث ولو
شهد احد هما انه ملكها احد وعشرين تطابقه وشهد الاخر انه ملكها احد
وعشرين تطابقه ملكته واخره ولو شهد احد هما ان ملكها بالعارضة وشهد
الاخر انه ملكها بالعدوية سمع ولو شهد احد هما بتطابقه بانية والاخر برجيته
هي رجيته ولو شهد احد هما ان قال لها انت لائق وموافق وموافق وشهد
الاخر انه ملكها بان قال انت لائق ملكته واخره قال ابو حبيفة لوقا
بهشتي ثم قال لم اعن به للاقام حيدف في واحدة رجيته وكذا لو نوي ثنتين
اما لو نوي ثانيا او ثلثا فهو كما نوي ولو نوي زوجا على الف ودخل بها فلم
يدفعم اليها حتى اخلعها على خمسين منها جاز وسو برين من الالف كلها اما
بعد القنص فله والباقي لها فلم يبرئ منها وكذلك اذا اخلعها على ثوب
فحكم الالف قبل القنص وسجده على ما ذكرنا وكذا قبل الدخول بها ولو
فقال اختنا حنك على ما كانت المائة له وبريت بي من الالف وكذا لوقا
اخلعك على مائة منها التي توفى حنك عليها من الالف لم يدخل بها ولم يدفع
اليها الالف كان بر مائة من الالف كلها مائة بالخلع وسجدة بالبراة وان كان
بعد القنص اخذ منها المائة وبريت مما بقي من الالف ولو اخلعها على مائة
ولم يسمه جاز وله المهر الذي تزوجها عليه فان كان دفع اليها اخوه منها وان
لم يعطها اياه برين منه ورجع عليها فحك ذلك المهر دخل بها او لم يدخل
وعن ابي حبيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان امرأة انت عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فقالت يا امير المؤمنين ان زوجي طلقني تطابقه ثم تركني حتى اذا

انتفع وي في الحبيضة الثالثة و دخلت متعسلي وار تجت يا اي والقيت
تولي وراودت بامام في بيت لا فيض على الماء جاء في قفار قد را جعتك
قد را جعتك قبل ان افيض الماء على راسي قفار عمر لعبد الله بن مسعود
و مو عنده فلك فيها يا با عبد الرحمن قفار عبد الله يا امير المؤمنين ارا عبا
امراته واراها ملك بر جفتها لانها حا حن مالم تتعسك قفار عمر نعم رايت
ملك ما رايت قفار فمروا على زوجها فلما قام عبد الله من عند عمر قفار عمر
لنصف مملوك **المتفق** **سنة** قال رحمه الله انت لائق كل شهر للسنة
وجي ابيته ملكته فلما عن كل شهر واحدة وان كانت من ذوات الاقارب في
واحدة الا ان بنوي ملكا بمنزلة قوله انت لائق كل يوم لوقا انت لائق السنة
ومع ما مره من غير جماع وقعت واخره الساعة ثم ولجها من يومها فعلمت
ملكته اخبري جيت ملكته ورا لوقا لها في جيت ملكته جيت طهرت واخره
فان ملكته لا تحيض بان ابيته ملكته ساعة اسيت من غير ان تطهر شهر لوقا
انت للسنة عني به للاقام لم ينج ثبته انت لائق السنة ونوي ثانيا فهو رجي لو
فقال امير المؤمنين في الطلاق بان نوي ملكا فهو ملك وان نوي بان نالم يكن ثانيا
وعنه لو ملكها السنة ومي طاهر غير ان رجلا زنا بها في هذا الطهر وقع اما لو
ولجها بشبهة لم ينج **وقال** ابو يوسف وقع عن ابي حبيفة انت لائق السنة
ومع ما مر وقعت واخره ثم را جعها من ساعتها بخبر جماع وقعت اخبري وعنه
ابي يوسف لا يقع وعنه لو ملكها فولدت واغتسلت من نفاسها فليد ان يملكها
السنة وان لم يحض شهرين التطليق **وقال** ابو يوسف لا يقع حتى يضي شهر
وعنه انت لائق السنة فقالت اما لما مر ملكته اما لوقا انت لائق وانك الزوج
لم تصدق المودة قال وله ان يملكها في الطهر قبل الكفيل للسنة وكذا الحمل من فحور
فقال انت لائق تطابقه في السنة او بالسنة او مع السنة او عند السنة او على
اوسنة او سنة او للسنة كلها معوا **وقال** ابي يوسف انت لائق عند السنة ومي
مما لا يقع عليها الشئ فانه لا يقع الا وقت السنة **قال** انت لائق عند اذا دخلت
الدار لا يقع مالم يدخلك الدار **قال** انت لائق الحق الملاق او تطابقه فها
او مستقيما او حسنا او سنة او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او تطابقه في القرآن
او في الحق او في ملاق القضا او الغضا والعلم لما دت الساعة **وقال** محمد انت

طالق على نوب الثمن او القضا ان نوب السنة فكلما نوب ولا يقع فيه الساعة وقفا
انت طالق طلاق عزة او طلاق الغران او الكتاب او الحق او العود او الدين
او الاسلام او العدة او فيه العدة او بالعدة او مع العدة او مع
كتاب الله او كتاب الله او في كتاب الله او للظهر او في الظهر او على الظهر او عند
الظهر في طليقة سنة نوب السنة او لم ينو عذرها **قالت** انت طالق اجماع الطلاق
في واحدة سنة وان نوب ثلثا فهو ذلك السنة اما لو قال حسن الطلاق لم يصح
فيه الملك فيه **قالت** الملك الطلاق طالقت الساعة واحدة ولو نوب ثلثا فهو
ملك **بديعي** عن ابن يوسف انت طالق قبل السنة طالقت الساعة ولو قال
بعد السنة طالقت بعد الجيف حتى طهرت **قالت** انت طالق ثنتان او لها السنة ان كانت
لما مر من غير جماع وقعت واحدة ثم ينسحب اخرى والا فآخرها حتى تطهر ثم
تبعان وتؤاخذ في قوله واحدة للسنة والا فحري للمبعة اما لو قال انت طالق ثنتين
احد بيك السنة والا فحري للمبعة وقعت البدعة وتأخرت السنة وان كان
غير مذخول لم تتبع الاخيرة فان تزوجها وقعت اخرى **قالت** محمد انت طالق
غير سنة او قال غير بدعيه تقع ثنتان وروي عنه في قوله انت طالق طلاق
الشيخان او انت طالق بدعيه وقعت واحدة رجعية **قالت** لو اثنان اليها امراته
وقال مدها طالق لمدا بحضرة جماعة ثم راوا معها من الغدر وزعم انها امراته
تزوجها اليوم ولم تكن امراته بالامس حين طالق وقال الشهود لا يدري انها
كانت امراته ام لا ولكن سمعنا ورايناها طلقها بالامس لم يحكم بالطلاق حتى
يشهدوا عليه انها امراته حين طلقها **قالت** ابو يوسف لو قال المطلقه ملكا تزوجت
بعد شهرين ولم يكن تنقضي عده وقت الكاح لم ينفذ انها معتدة وقت الكاح
اما لو تزوجت بعد الطلاق بيوم مصدق وعنه لو طلقها ثم قال كنت نائبا او
استثنت لزمه الطلاق **قالت** **قالت** محمد لو قال امراته طالق ان دخل
الدار اليوم فشهدوا ثمانا انه دخل وقح الطلاق فان قال عبده حران كانا
راياي لم يحتق عبده بقولهما راياه دخل حتى يشهد ثمانا سدان غيرهما ان الاولين
راياه دخل **قالت** لو شهد انه طلقها قبل ان يزوجها بها وشهد اخر ان طلقها
مسا لا يدري ايها الاولين قلنا قال شهد واحد انه طلقها واحده وشهد اخر
انه طلقها ثنتين وشهد اخر انه طلقها ثلثا وقد دخل بها في طالق ثلثا وان لم يكن

دخل بها طلقت ثنتين **قالت** جعلت طلاق امراتي اليك فليس لم يمين فهو على المجلس
قالت ابو يوسف لو قال طلق امراتي ان شاء الله ليس لم ان طلقها **قالت**
قالت ابو يوسف لو طلقها لفظ الطلاق بخلاف التهجئة لست معتدة جئت لا
لمزيمه سبعة **قالت** محمد لو قال اذا قرأت كتابي فموا فانت طالق لا يطلق حتى يقرأ
اكثر من نصف الكتاب **قالت** لو كتبت الي امراته كتابا فموا فانت طالق لا يطلق حتى يقرأ
طالق ثم محاسن الاخيرة ثم شطب الكتاب لا يطلق وعنده جيلته محببة **قالت** دخل
قالت لو طلق طالقت امراتيك فقال نعم بالجماع او لي يميني ولم يكلم في طالق
قالت لو كتبت كتابا وقال اذا امكن كتابي فموا فانت طالق ثم شطب في كتاب
آخر مو عبده لخلها اليها يحكم بتكليفين ولا بد من في القضا **قالت** لو كتبت
رسالة اليها وفيها انت طالق وليس فيها اذا جاك كتابي فموا طلقت الساعة
حبس الكتاب او محا ولو قال لم انوبه الطلاق لم يدين في القضا **قالت**
عن ابن حنبل لو قرأه طلق امراته في عيني او فيها اعلم فهو باطل **قالت** ابو يوسف لو قال
فيما اعلم وتذكرك اما في عيني لزمه الطلاق والمالك وعن ابن حنبل لو قال
كنت لفلانك وموگا ذب وسعه امساكها فيما بينه وبينه الله تعالى اما لو قال لفلانك
ولم تبعك كرت واراد بالخروج ما مضى بالكذب وسعه امساكها فيما بينه وبينه الله ولو
اراد الكذب فيه الحال وقع الطلاق **قالت** ابو يوسف لو قال لا خير لا تخبر
امراتي ان طلقها ولا تشهد علي ان طلقها امراتي لا يقع شيء وعنه لو قال لها قد
طلقتك ولم ينوشها ما مضى وقح ولو نوب شيئا ما مضى او الكذب لم تطلق فيما بينه
وبين الله **قالت** له ملك نسوة ومن مصطفات بين يديه فقال ايتهن الى حبيب
التي تقع عليها طلاق في طالق لا يقع شيء حتى تطلق فان طلق الوسيط طلق
جميعا وان طلق الاول طلق الثاني مجتهدا ثم رجع عنها وقال ان طلق الوسيط
وقع عليها ثنتان وعلى اللتين الي جنبها واحدة واحدة **قالت** ان يكن يجوز
عليها طلاق في طالق طلقين وكذا لو قال جاز عليها **قالت** محمد لو امرأتان فقال
لا حد لها امرس بيدي او مده طالق فموا من مجامعها صا حبه الا امر طلق الاخر
قالت لو طلق احدها بيمينها ثم سبها وادعت كلا واحدة انها المطلقه ان
احلفه لكل واحدة منها فان حلف للاولى طلق الاخرى وان لم يحلف لها طلق
يحي وان شأنا على اليمين حلفته لها جميعا بالله ما طلق واحدة واحدة فان حلف

عنها جنت مبيت **حلف** عن ابي يوسف لقول لا امرأة كل امرأة انز وجهها من
 اقربا يك في طالق فهي من ولدت معها في سنة فادوها في مناساتها
 ان تزوجت امرأة او تفتن في طالق فتزوج واحدة ثم تزوج ثنتين طلق
 جميعا وعنه لقول ان تزوجت فلانة في طالق ان امرت فلانة فتزوجت جميعا
 هي طالق فامره حتى زوج طلق ثنتين عنه كل امرأة انز وجهها في طالق وامر
 بمحرمه فتزوج امرأة طلق مع وعقره التي كانت معها فان تزوج اخرى طلق ولم
 ينطق بمحرمه مرة اخرى عنه لقول لا امرأة اذا تزوجت فانت طالق لم
 ثم طلقها لمسا فادوها اليه بعد زوج فتزوجها طلق لمسا عنه لقول لا امرأة كل
 امرأة انز وجهها في طالق طلق من ساعته بخلاف ما لقول وان طلق طالق
 فانه لا يقع شيء حتى تزوج الا ان يزوج وتوعدا في الحجاب وعنه انت وما انزوج
 غدا او قال ابرأ لوطي طلق مع ساعته عنه ان تزوجت فانت طالق ان
 تزوجت وجك انقضت البين بالخير ولغي الشر الا اول وان قدم الجزاء عليها
 لغي الاخير الا اول اما لو كان في الكلام واوا فادوها نحو قوله ان تزوجت وان
 تزوجت وجك لقول فان تزوجت فانت طالق لم يقع شيء حتى تزوج وجهها من زين ولو قدم
 الجزاء عليها ما حاك فعله تزوج واحد ولو قال ان تزوجت فانت طلق لم يقع شيء حتى تزوج
 فانت طالق لغي الا اول على قيس **قوله** ابي حنيفة ونزول قدم الجزاء قبل لغي
 الثاني وعنه ابي يوسف التزويج بيمينه قال كلما تزوجت امرأة في طالق فتزوج
 امرأة طلق ثم تزوجها لم تطلق بائنا كما سوي كل امرأة انز وجهها هذا خلاف رواية
 الاحك **قوله** ابو يوسف اذا لم يتبعين ويكن في العاتة هي على مرة واحدة
 كما لقول كلما ركت هذه الدابة او قال وادته فان لم يجت في العاتة الا مرة
 واحدة وكذا لقول كلما طلق رجلا فبطل صدقة عنه لقول كلما تزوجت فانت
 طالق فتزوجها في يوم طلق مرات يدخل بها في كل مرة هي امرأة على طليقة
 وعليه مهران وصف فان الكاح الثاني وقع في العدة العاسدة فوقع الطلاق
 ومكك رجعتا لان بنا على عدة فاسدة كانت العدة او صحيحه فهو سوا فاحذر
 بعد البائنة رجعة والمالك ليس بكاح حتى لا يلزم به ويحاط به فيه شيء لانها امر
 اما في ذكر البيوت بحب ختمه مهر ووصف مهر ولا رجعت فيه وقد طلق
 لمسا وسد ان يبيت ابي حنيفة اخيا وعند محمد طلق لمسا سواء كانت اليمين مطلقا

رجعي او ببيت ولها ثلثة مهر بكل عقد مهر واذا كان الطلاق بائنا فمكك دخلت
 مهر خرقا لمحمد ان تزوجت فلانة او امرت من تزوجتها في طالق ما امر
 رجلا فزوجها اياه لم يملك طلق فانه خلت بالامر ما لقول ان تزوجت فلانة
 وان امرت من تزوجتها فامره طلق فانه خلت بامرين جميعا ولو تزوجها
 فلولي لم يملك فان امر بعده رجلا فلقا زوجني فلانة ويح امراته على حالها
 طلق لوجود الزوج والا مرنه لقول لا امرأة ان تزوجت من اهلك
 بيتك في طالق ولا يثبته ختمه بائنا لم يملك طلق فانه من اهلك بيت زوجها وملك
 بيتها اخواتها وعماتها وبنات اخيها **قوله** عن ابي حنيفة لقول متى ما لم
 ابرك لك هذا الحابل ومتى لم اشتر دارا او قال ان دخلت البصرة فلم اشتر
 دارا فادع على الغور اما لو لم يملك لم يملك قال فان لم يند الى موت قال لم
 امرامان قال انكلمت فمعه طالق فكل واحد لم يملك عترة فان لم يملك الاخر
 لم يقع بائنة عن ابي يوسف كلما دخلت هذه الدار فامرت طالق ولم ابرك سنة
 قد خلت ابرج مرات ولم يبرك واحدة منهم بيمينه فوقع بكل وحلة واحدة ان
 شاء فرتها عليهم وانه شاء جميعا على واحدة قال محمد ابرج سنة فبارك
 لواحدة منهم ان لم ابرك عندك الالبسة فالسك طالق حتى تقيت نسائه ثم قال
 للثانية والثالثة والرابعة شك ذلك ثم بات تلك الليلة عند الاولي فخرج عليها
 ثلاث طليقات ترك المبيت عند البواقي وعلى كل واحدة من الثلاث طليقة
 اما لو جمع الاولي والبائنة فيه فرائشه تلك الليلة يقع على كل واحدة من نسائه
 الاربع واحدة واحدة ولو جمع فيه فرائشه الاولي والثانية والثالثة طلق كل
 واحدة واحدة وترك المبيت عند الرابعة ولا يقع على الرابعة شيء وعنه ان
 وملكك فانت طالق وكل امرأة لي طالق فوطيها وقع عليها طليقتان عن ابي
 حنيفة كل امرأة لي تدخلك هذه الدار في طالق وانت اوفات لم يملك من
 حتى تدخلك امرأة من نسائه الدار عنه ان لم تملك فانت طالق ولم يوقت حتى تملك
 بما لقول متى لم ابرك فمهر على الغور ان يبتني فلم اعطك فمهر على ان تعطيها
 حبة ثمانية وكذا في ما لم اعطك اما فان لم اعطك او ادم اعطك فهو على الايدي
 دخلت السام فان لم افارقك فامرت طالق فمهر على الايدي ولو قال لم افارقك
 فعلى الغور حيت دخلت قال لو وضع فيه ثيبه سبعة وعشرين درهما ثم جاء فوجد

ختمه وعشرين فيقال لا امرأة ابنة هذه الدار تم فقد كانت سبعة وعشرين فقال
ليس غير هذا فقال انت طالق ان لم يكن من سبعة وعشرين لا يثبت ويحك
على جواب قوله كان سبعة وعشرين اما لو بدوا باليمين ولم يكن قبلها كلام حدث ولم
يدين اصله قال ابو يوسف ان حوتت نفسك على فانت طالق فقلت حوت
نفسى عليك لم تطلق وعنه انت طالق لما لا والله لا ضربت هذا الما دم اليوم
ان ضربت فيه يوم بفر عينه وبك الطلاق وان مضى اليوم قبل ضرب خدي وبك
ان شاء الله طلاق او الزم نفسه اليمين اما لو اختار فيه يومه وقوع الطلاق
وقع وبك اليمين وكذا ان اختار اليمين بك الطلاق حتى لو مضى اليوم قبل
ضربه حدث فيه يمينه وبك الطلاق ولو لم يؤت للضرب وقتا فافض الخ وم
قبل ضرب خدي فيه يمينه وبك الطلاق الزام الكفارة والطلاق اما لو لم يمت مولا
واما مات الحالف فقد وقع الحدث او الطلاق ولها الميراث لانه مات قبل ان
يختار الطلاق فلا يقع ولو كان حيا ونجس لا خبار منها سببا حكما واما امرأة
وكذا الوفاق انت طالق ثلثا او على حجة لم يبرهن التبعين ولكن يغني في الورع
ولو قال انت طالق ما لا وفلان طلاق حرام يعني اليمين يعني ولا يبرهن ان مضى
اربعه اشهر قبل قربانه اياها فبما خذ بائع الطلاق بالكلام على التي تكلمت
بطلاقها واتباع طلاق الا يلا على فلان ولو قال انت طالق لمعاذ الله على كل
اجي عمر الحكم لو قال انت طالق او والله لا دخل هذه الدار اليوم فان لم
يدخلها بزوج الطلاق وان دخل فيه يومه حدث وخبر ان يلزم الطلاق
او الكفارة بخير ورع عنه ان خرجت الا باذنه فاذا دخلها فاعتل للخروج فلم
يخرج حتى قال لا اذن لك فلا تخرجي ثم خرجت لا يحدث اما لو خرجت ثانيا
بخبر اذن حدث وقال محمد حدث بالاولى عنه مني ما دخلت الدار فدخلت
ثلث مرات يقع واحدة وان بقي بها كلما عنه انت طالق لو حين خاتك سوف
اراجعك وقع في الحال قال محمد لو قالت المرأة ابي دخلت دار فلان
فقال الزوج ان دخلت داره فانت طالق وسويدي ان كنت دخلت او قالت
كان كذا وكذا فقال ان كذبت فانت طالق واراد ان كنت كذبت لم يدين في القضاء وعنه
انت طالق لليمين وهي تحيض فطلق عند كل طهر حتى تم ما ان نوي ثلثا والاف
واحدة رجعية وان كانت طاهرة من غير جماع وقعت في الساعة وعنه ان لم

يحيى الليلة حتى اغشاك فانت طالق فانت فلم يحضها لم يحض عنه كلما اكلت عندها
فاما امرأة طالق فتعدي عند ابيها اليوم ثم تعدي عند الاخر من الفوط فقلت ثلثا
هذا اذا اكل عند كل واحد ثلث لثبات او اكثر فحك كل لثمة الكلمة **بالحرف** عند
استك طالق بمنزلة فوك طالق عنه قال امرأة طالق ثلثا ان لم يكن اقربا
تهوي ذلك فقلت لا ام لا سوي فان صدرها الزوج طلق والافلا وكذلك لو قال
ان كان فلان مونا فتعدي بقدر الزوج الا ان يزوج الزوجة اما مومن مسلم وجلي
وصام وج طلق امرأة الا ان عنه لو قالت امرأة قوا بخضتك فقال الزوج
ان كنت تبخضيني فانت طالق فكنت المرأة لم تطلق وعنه ان كانت حاضبة
فانت طالق فقلت لست بحاضبة ويحك كاذبة طلق له امرأة اذت اربعة عشر
وله غلام اربعة عشر سنة فقال لها اذا حضت فانت طالق وقال له اذا اخلت
فانت حرة فقلت حضت صدقت وقال الغلام اخلت لم يصرف عنه ان كنت
حضت فيه الشهر الماضي فانت طالق فقلت حضت لم تصدق اما لو لم يوقت وقال
ان حضت فيما مضى وفيما ستقبل فالتوب قولها وعنه ان اصبرت او سمعت او
فهذا على ما استقبل بعد الكلام عنه لو قال لها ان كنت سفاة فانت طالق فهو
الزور في عقله ودينه اما الساقط قد يكون على حسب عنه اذا حضت نصف
حيضة فانت طالق فاذا حاضت حيضة طلقته ثلثين وعند من فروا حدة قال
محمد انت طالق ان ابيتي وابعثيني هذا على احد ما في المجلس عنه لو ارجع
تعود صفا فقال الوسيط يمكن طالق لم طلق واحدة منهم وعنه جارية اقل من
خمس عشرة تحيض ثلثها في حلقه وكذا غلام اقل من خمس عشرة سنة في حلقه تام
فزوجت عاتقه واخضر شارب فقلت اخلت لا تقبل قولها عنه اذ عت امرأة
انها زوجه حلف بطلاق امرائه ما جلي لها امرأة فاقامت البيعة انها امراته
فقال قد كانت امراتي فطلقتها لا يحض في طلاق البت كانت تحت اما لو ارجع
غلامه انه ابنه او ارجع انه اعتقه فحلف بالطلاق ما سوانه ولا سوانه اعتقه
فاقام البيعة على انه ابنه او اعتقه حدث في طلاقه وكذا قال ابو يوسف حلف ماله
عائيه شيئا فشهد للمدعي ثمان مائة عليه باللف والزمه القاضي وسوئكر حدث وقال محمد
لا يحضت وكذا لو قال كانت علي وكلت نفسيها **بالحليل** عن ابن يوسف ان
دخلت هذه الدار وخرجت منها فانت طالق فادخلت مكره بمولم ثم خرجت بنفسها

لم دخلتها فلم تخرج طلقت وكذا التبرام والغضود والوضوء والصلوة قال ان لم تكلم
 عند اول هذا اليوم فكلت احديهما ومنع الوقت طلقت اما لو قال ان مررت بكلام فلانة وقلان
 اليوم فكلت احديهما ثم مضى اليوم لم تطلق ولو قال ان لم يكلمني اليوم فلانا ولا فلانا
 فان لم يكلمها يومئذ حدث وعنه انت طالق اذا جاءك هذا اليوم فان نوي يومه الذي فيه
 فهو طالق وان نوي يوما مثله او نوي يوم مستقبل فهو كما نوي ولا بد فيه الغضاض
 انه لا يثبت له وكذا اذا جاء هذا الشهر فهو على شهر قسمة في السنة المستقبل **توقيت**
 عن ابي جعفر انت طالق ابي سنة طلقت الساعة وعند ابي يوسف حتى تضي السنة
 قال ابو يوسف انت طالق اذا ايسرت طلقت حين عزبت الشمس ولو قال
 اذا جاء ذوالقعدة وقدمتني ساعة طلقت الساعة قال محمد انت طالق راس كل شهر
 وقع حين غربت الشمس من آخر هذا الشهر وكذا الشهر الثاني والثالث اما لو قال
 انت طالق كل شهر وقصت واحدة كقولك اليوم وغدا وكذا كل جمعة ولو قال كل يوم
 غدا طالق لم يدر هذا بشي بخلاف قوله كونه طالق غدا ولو قال انت طالق ابدأ
 ما خلا اليوم طلقت من ساعته اما لو قال انت طالق هذا الشهر خلا هذا اليوم طلقت
 اذا غابت الشمس من يوم انت طالق صلوة العصر وقصت العصر **شك**
 عن ابي جعفر لا يجوز الغلط في الطلاق بخلافه وان يقول لها استغني فيسقط
 لسانه اليه الطلاق **تقال** انت طالق طلقت اما العتق لا ينعى فيما بينه وبينه الله
 وقيل رواه الاملاء سؤالا يجوز الغلط فيهما قال ابو يوسف انت طالق ان كنت
 برجل ووقع وعنه اذ لم يدركه حلف بر حنة ام ثلثت بغيره (الصواب
 وتواستوي فيهما) يا خذ يا شدة انت طالق او جلي بغيره لم يكن طلاقا ولو قال
 انت طالق واخذ اولها وبقي غير مدحوب بها بات بواحدة وان كانت مودعها
 فهو باختيارها واذن في العدة واذا انقضت بات بواحدة وبك اختيارها
 لو طلق احديهما حينها لمسا ولا يعلم انها امره التاجي بغيره على ايتها شاة وحلف
 الاخرى ان اوجعت ذلك فان لم يجاف ولم يرفع وقال لا اوري ايتها وفي القصة
 تبارك له طلق كل واحد منها ونكحها الا زواج **قال** محمد حلف بطلان امرات
 اسب واحد فكل في الثالث ثم قال غيب على انها لم يثبت فقام قوم حضروا
 ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة اخذتواهم وصرفهم ان كانوا عدولا وعنه
 لكر اربع سنة **تقال** انت طالق او مئذ ومئذ ومئذ فله الخيار في حريه الا وليين

في الشك
 ملك

اذا لم يدركه واحدة
 ام ثلثت بغيره

واحد الا خربها اما لو قال انت طالق او مئذ ومئذ ومئذ طلقت الثالثة والرابعة
 والخيار فيه الا وليين **توقال** انت طالق ومئذ او مئذ ومئذ طلقت الاولى
 والاخرى والخيار بين الثانية والثالثة **توقال** انت طالق او مئذ الى يد اوقاف
 هذا اليوم طلقت عذرا ابي جعفر خلافا لمحمد وكذا انت طالق او مئذ الى يد اوقاف
 ولو قال لا جنينة ولا مرائة احديكم طالق لمسا والاخرى واحدة طلقت امراته
 واحدة من له مثل نسوة **تقال** انت طالق انت لايك انت ان شاء الله سوي الى
 كل واحدة طلقت الا وليين **قال** عن ابي جعفر **تقال** انت طالق انت طالق وانت
 لايك انت طلق جميعا **تقال** عن ابي جعفر انت طالق يا عمر بنت عبد الله ان
 شاء الله لا تنزع اما لو سبها الى ابويها نحو يا عمر بنت عبد الله من عبد الرحمن
 ان شاء الله ووقع **تقال** ابي يوسف انت طالق لمسا الا واحدة واحدة في
 واحدة وعند محمد ثمان في رواية عن ابي جعفر ما ت قال ابو يوسف
 له مثل سنة انت طالق لا غير عمة لم تطلق عمة عمة اما لو قال لا غير عمة
 قال ابو ابي طالق ولم يطلق عمة وعنه انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله
 وعلا لي حرة فالا ستمائة عجلها وعنه انت طالق ان دخلت الدار عشتا فهو على
 الزحول عشر مرات وعنه قالت له امراته بلغي انك قد تزوجت فقار مجيبا
 لها كل امرأة لي طالق لمسا ومن سواك ولكن لم تطلق مئذ وعنه
تقال لا امراته الحبشية طالق ولا نية له في طلاق امراته وامراته ليست بحبشية
 لم تطلق وكذا في قوله امراتي الاسدية ويمن من قبيلة سواسا وكذا في الغنائم
 لو قال امراتي بنت جيع ام انت من الرجل التي فيه وجهها خال طالق
 طلقت وان لم يكن بها خال ولا نية له وكذا التي هي عيبا والزمني وهي بعيرة وصحيفة
 وقع الطلاق وذكر العبي بالملك وعنه امرات عمر ام ولد من هذا الجاهل سنة
 طالق ولا يبيد والجاهل سنة عبيدك وليست بزوج لم تطلق امراته التي سماها واما
 لو كانت زوجة طلقت انت طالق يا رايه ان شاء الله **تقال** انت طالق يا طالق
 ان شاء الله فالا ستمائة عجل الا واخرها في قوله انت طالق يا حبشية ان شاء الله
 فعلي الا **توقال** انت طالق لمسا الا شي يقع ثمان في الغضاض عنه انت طالق
 كلمت فلانا لا يك مئذ لا امرأة له اخرى فلانك عجل الكلام لا عجل الطلاق ما لم ينو اما لو
 قدم الشرط ان كلمت فلانا فانت طالق لايك مئذ فعلي الطلاق **قال** محمد انت طالق

رجعت و هو مطلق من نكاح انت طالق عاتنه الطلاق او حلق الطلاق او اكثر
الملك و فتح ثمان **كتاب** عن ابيه جينة لوفيل له طلق امرأك فقال طلقت
لثلاث مرات نوبت غير ما لم يدين في القضاء و عنده كل رجل على حرام نوب الطلاق
في نكاحه واليمين في امراته هو طلاق و جنة قال ابو يوسف انت على حرام
ثم قال بعد اربعة اشهر نوب الطلاق طلقت ثنتين و عنده عند من يدين
ونوب الطلاق و فتع ثمان وكذا تنقي مرتبة قال محمد في الف مرة ينوب
الطلاق في ثلاث و عنده قد قضى الله طلاقك او شاء الله او قد قضيت طلاقك
او قد شئت لم يقع ما لم ينو وكذا قضيت كما حلك او قال انت مطلقة محقة باللام
لم يقع ما لم ينو و عنده لو طلقها باثبات قال لها في العدة عندي وانت واحدة ينوب
الطلاق لم تطلق اما لو قال اعزني تطليقتك و فتع اخرى و عنده لو قال
باريتك او طلقتك و فتع باثبات و لو قال باريتك فقالت رجعت و فتح بغير
شئ و عنده لو طلقها باللف و رجع ثم قال لا امرأته الا اخرى نكاحك في حلق فلا
طلقت بحسب ما ان قبلت و عنده لو قال طلقني فقال اما حرام او بائن او بنة
و فتح بغير ذكر نفسها او اجمعها جوابا **خ** عن ابيه حنيفة مطلق من زوجها بفتنة
ولده فيها ما عا شوا فليكنها رد المهر الذي اخذت منه عن ابي يوسف اختلفت
على رضاء الولد منه سنتين ثم ماتت في اومات الولد بعد سنة فليكنها قيمة رضاء
بسة وان شردت لومات الولد لا تر و عليه ثيابا جاز و عنده لو قال لا حرجي سائر
اخلي في سائر شئت لم تترك المخلصة فيه وكذا الطلاق والنفاق و عنده
اخلي نفسك فقال قد طلقت نفسي لزمها المهر الا ان ينوب بغير ما عن محمد
لو اختلفت بهما او بارضاء ابنه التي هي حامل بها او ولدت سنيين جاز وان
مات الولد ولم يكن فيها ولد فليكنها و قيمه الرضاء و عنده لو قال طلق
نفسك منك باللف كدرت ثلث مرات فقال الزوج رجعت واجرت يقع لها
ثلاثة الا لى اذا خالع مع اجني فليكنها فلم تجز لم يقع بخلاف ما لو خالعها مع
الا تنوب لو خالع مع اسبها و هي حرة فادركت فاجازت جاز وان لم تجز ضمن لها
مخلف المهر ثم رجع على اسبها بذلك النصف اذا لم يزوجك بها والمخلف جميع ما
يملك في جاز و ردت المهر اليه وان كان غير مقبوض برى من المهر و رجع عليه
مثله و حلك بها ولم يزوجك و عنده لو طلقها على ان حلالها لولدها ولا اجني صح

والصدقات للزوج و عنده لو قالت اخليني او باريت فقال طلقت ونوب
وقع ولا يقع على المرأة بخلاف ما لو قال اخليني او باريت بغيري لزمها المهر
و عنده لو قالت اخليني فقال طلقت باللف لم يقع حتى قالت قلت اما لو
قالت اخليني باللف فقال طلقت لزمها المهر وان لم يملك قبلت وكذا قوله
اخلي نفسك باللف فقال طلقت نفسي صح اما لو قال اخلي نفسك فقالت
طلقت باللف لا يقع حتى تقول الزوج قد اجرت و عنده لو وطأ رجلا بالجماع فقال
الوكيل طلقت فلا بد من زوجها على الف و رجع جاز وان لم يملك فهو بغيره
و عنده لو طلقها على رضاء ولده سنتين و نفقة الولد عشر سنين جاز **علي**
قال عن ابي يوسف لو قالت اخليني طلاقا على حلك منه المهر
فليكنها ثم حكم باللم ترصد فان كان مهر شيئا او اقل لزمها وان كان اكثر لم يزمها
النفقة وكذا حمل الاجني و عنده انت طالق ان شئت اخليني الف و رجع
فان شئت اليها المساكعة في مجلسها فان شئت ذلك فليكنها المهر طلق
و عنده انت طالق على صداقك الذي على فقال لا اقبلك فقال ابو حنيفة
قبلت من مال لم يقع و عنده لو قال طلقك باللف فقالت فما قبلت قال
قولم اما بملك طلاقك باللف قال قولم فية قولها عن محمد انت طالق على الف
ان شئت فقالت شئت لم تطلق حتى تقول الزوج قبالت او اجرت او رجعت
ولو قال نعم لم يجز لانه بملك تا و يك سابقك لو قال طلقني شئت تطليقت
بائة ذبيان فقال انت طالق و فتع ثلثا بائة و رضاء و عنده قالت يعني طلاق
فقال فعلت في تطليقتي رجعت قال ابو يوسف رجعت له و يزوجك
فقال انت بريئة منه و يبي ان طلق امرأتك فليكنها فقبلك و فتح و يزوج
من المهر و عنده لو امر رجلا ان يطلق امرأته على الف فطلق احداهما بخصتها
او اكثر جاز و عنده لو قال طلقني على الف فقال الزوج نعم ونوب الطلاق
لم يقع فانه مبيع **د** عن ابيه جينة لو امرأته فقال امرأكا يا بيدك لم تطلق
واحدة منهما الا باجماعهما قال لو جعل امرأكا بيدك فلم تعلم واخبرت نفسها
لم تطلق حتى اخبرت بعد العلم هذا رواية الحسن بن زياد عن ابي يوسف جعل
امرأكا بيدك ثم يزوجها لم يصر لها فقال لا امرأته لاني لم اكن لي لبي لها ان
تطلق نفسها عن محمد لو قال ثلث مرات امرأكا بيدك كما شئت اما لو قال في بركة

ففي واحدة وعنه ابني نفسك ثلثت تطلعت فقلت قد طاعتت نفسي واحدة ونفسي
رجعته ولوقال ملكي نفسك لما فقلت انما طاعتت في واحدة رجعته ولوقال
فقلت في ملكي نفسك عند السيد ان تطلق بعد الصد وكذا في الغدا
فقال ابو حنيفة امرن بيديك شهر فاختارت نفسها ملكة وملك الامر في الشهر
ولوروت الامر في يد سائر وجهها فله ان يجازي في الصد خلافا لابي يوسف ولوقال
امرن بيديك اليه شهر لم يخرج الامر من يديك بغيره وجماع او الكمل لوقال اختار به
فقلت انما اختار نفسي او انما طاعتت نفسي ملكة لوقال لا اريدك او لا حاجة
اليك ان قد اخترت امرن او قبلت امرن فهو ملك ولوقال اخترت ابي اولي
او ابي في ملكي **ثانية** عن ابي يوسف انت طالق لما ان شئت فقلت انما طالق
فذلك ملك وان قلت انما طالق لما في ملك لوقال طاعتت نفسك عشر ان شئت
فقلت طاعتت نفسي لما لم يقع شيء وعنه ملكي نفسك ان شئت فقلت لبارك
آخر اغتني عبدي ان شئت فقلت بعت عبدي خذ الامر من يدك اما لو كان الامر
باعتق من زوجها فقلت بالعتق لم تنطق ببارك في الطلاق وعنه انت طالق
لو شئت السنة واحدة لها المشية الساعة ولبي لها المشية اذا طهرت فان شئت الساعة
وقعت من طهرت وجعل قياس قول ابي حنيفة ان كانت حائضا فحلتها حين
طهرت بعد ذلك قوله ان شئت فقلت طالق اذا جاء عند حائضه على المجلس وكذا انت
طالق هذا ان شئت بغير الساعة **ثالثة** عن ابي يوسف فله طالق منه لامرأة اخرى
ان ينوي الثبانيه وتعت ولا فلا وكذا منه طالق لم طالق الا وليه ما لم ينو ما لوقال
طاعتت فله ملك ولا ينو له في الطلاق ثم طالق الا وليه لما طاعتت الاخرى واحدة
وعنه انت طالق وانت وانت طالق الا وليه والسانيه ولا طالق للمرأة الثالثة وعنه
من ما طاعتت فله ملك ينوي الطلاق فان طالق الا وليه واحدة وتعت على الاخرى
منها وان طاعتت ما طاعتت الاخرى واحدة الا ان ينوي ما وعنه انت طالق غدا
وندا حرقا لعتق على العبد منزلة قوله انت طالق غدا ومنه اما انت طالق غدا
ومنه طاعتت البانيه الساعة وعنه انت يا عمره طالق وبارك في اوقات يا عمره
انت طالق يا زنب يا زنب انت طالق يا عمره يا زنب اوقات يا زنب يا عمره
انت طالق لا يقع على زنب ما لم ينو وعنه طالق امرأته عن كاح فاسد لما ثم اشرك
فيه امرأة لم اخري لم تبع الا ان يقول اشركك في الطلاق الذي ملكت به لها وعنه

مح الا شراك في فراقه الحبيب والخاص ولا يلاء غير اللعان ولا شراك فيه فذمت
خير لمعتق لا يبيع **ابا** عن ابي حنيفة تزوج امرأة بغير امرها ثم قال اذا
جاء عندك طالق ثم اجاز الطلاق ثم جاء عندك بغير امرها بغير امرها ثم
لا امرأة رجل ان دخلت الدار فانت طالق فقلت ان زوجي اجرت او الزفتها
او نعم بعد دخولها الدار وقبله وقعت وكذا فقلت ان دخلت الدار فانت طالق
او اخربت نفسي عن ملكك فاجاز ذلك طاعتت عن محمد بن ابي طالق امرأته
فلما استيقظ اخبر بذلك فقال اجرت ذلك الطلاق لم يقع اما لوقال
وقعت ذلك وقع وعنه رجل قال لرجل ان قلت كذا فامرك طالق طالق
قال نعم امرتك طالق من داره عليه فلم يقع شيء **عنه** عن ابي يوسف عتبت
في تاجيك الحنيفة ايام حبيضا وزمان خرجت اليه الحج وشهر رمضان اما خروجهما
اليه الحج بدونه فغير محسوب **قال** لا يخبر امرأة الحنيفة الا ان يكون طاهر في وقت
السنة وخبرها متى يحبسها كخبر الحنيفة من الطلاق **وقال** لو جات امرأة
المحبوب بول ففانفت الماضي منه لم طاعتت الغدقة حين علمت انه محسوب فلها
ذلك **ابا** عن ابي حنيفة ان قرتك ففعلت ان تقذف هذه الدار ثم جئت من
المكينة لم يجز موليا لوقال والله لا اقرب عمره حتى اقرب زنت ثم **قال**
والله لا اقرب زنت حتى اقرب عمره لم يجز موليا **وعنه** ابي يوسف لا اقربك حتى اقرب
فلانة ثم قال لفلانة والله لا اقربك صار موليا منها دون الاول وعنه ان عشتك
فكل ما يكون املكه فيما استقبك فهو حرم جبر موليا **قال** لمرأة مرضعة حلفت ان
لا تقربها صار موليا واليها باللسان فيم لوقال ان قرتك فكل جلت على حرم
ولا يند له لم يجز موليا **وسو** من وجب ابو حنيفة فيضرفه اليه الطعاع لوقال لا اقربك
ما دام عند النهر يجري يتطرد ان كان مما لا ينقطع فهو موليا ولا فلا لوقال لا اقربك
يوما ابدأ فهو على الا بد لوقال لصغيرة او ايت لا اقربك حتى تحيض فهو موليا ان
علم انها لا تحيض اليه اربعة اشهر ولوقال فله على حنيفة الاسلام ان قرتك لم
يجز موليا **وعنه** محمد لا اقربك حتى ادركك منه الدار ثم حلفت لا يدركك منه الدار
لم يجز موليا لوقال ان ولجتك فكل امرأة انز وجهها منك الاسلام في طالق
لم يجز موليا لا يسمي حاصا لوقال لا اقربك ما دمت امرأته فبارت ثم تزوجها
لم يجز موليا **وعنه** بلا حنيفة بخلاف قوله لا اقربك وانك امرأتك لوقال انت

فذلك اي ان فرتك بريد التبريد لم يجز مولد من ساعته اما انت شك الخمر لم يجز مولدا
بني فربها **قال** عن ابي يوسف انك عليه كعرج ابي ونوي الكرامة والمندلة فهو
مظالم انت عليه كما في ذلك ابي في حاله الضيق بين وصار مولد في القضاء
وليس له مظالم فربا لو اخر الكيفير فلكمراه المطالبة بالكيفير فيجوز عليها وان قال
تعد كشرت صدق ما لم يجز في الكذب لو قال انت علي كالميت والدم ان يجرى
او حلقا فلكم نوي وان نوي الكذب صدق في الرضا ولم يصدق في الغضب
فانه يثبت وليس يظهر ان استثنى يوم الجمعة من لهاره لم يجز تكفيره يوم الجمعة
في رواية بن زيات انت علي كظراحي ابيس فليس بشئ لو كان ابي شئ لم يجز مظالم
حتى يخفى شرفا محمد انت ابي فليس بشئ وعنه للمظالم ان يثبت امراته
او اقرب من سفره للشقة كما قبلت امة قال اجبر المظالم على التكفير ليقربها
فاذا ابي يجز وان ابي يجز اما في الدين لا يجز انت لما في كظراحي لم يكن
مظالم **اللعان** عن ابي حنيفة يزار فيه تعالت زنا فربك هذا ليس بقذف منها
له ويلاعن قال ابو يوسف لو ادعت انه عبد او محدود في قذف لا سيطر
اللعان اما لو ادعت ملكا لظلمات قبل قذفه وموتك سخط قال لا يجوز وطبها
بعد اللعان قبل قذفه في القبح وجاز تخفيف بينهما منه غير مطر قال محمد اذا
انت المبتوتة بالولد فنفاه حر لو نفي الزوج بالولد ونفاه اجنبي وقال ليس بان
الزوج وادعت المرأة القذف عليها حر الا اجنبي ولا عن الزوج ولزمه الولد
قال لو نفي ولدك كبير الا عن امة ولزمه الولد ولو اقرب جده لم يجز **قال** عن ابي يوسف
اذا سلمت فلانة فانت لما في فاسكت تلك المرأة في مرضه الذي مات فيه لم يتر
بخلاف ما لو علمت بالسلام فقال ان اسلمت فاسكت في مرضه يتره **قال**
محمد لو وكل الزوج رجلا في صحته بطلاق امراته ثلثا فرض فلم يستطيع عزله حتى طلقها
في مرضه لم يتره واما لو قدر على عزله ورتقه **قال** كبره طلاق المدخولة في مرضه
ولم يكبره لغير المدخولة **رجعت** عن ابي يوسف لو قبلها في صلوة شبهة فهو رجعت
وقسوت صلوته اما النظر اليه فرجعها رجعت من غير ان يفسد صلوته **قال** لو تزكيا
تقبله او تابا شرة هي رجعت ونقض صلوته وصار اجازة في البيع اما لو فعلت
اختلاسا وموگا ره لم يوجب شيئا من ذلك **قال** ان لم تكن فانت لما في فاسكتها
وتعنت واذا فرغ يده عنها ثم اعادها فاسكتها منه هي رجعت وكذا لو علق بالجماع

في معها ثم نزع ذكركم او علمه فهو رجعت وعنه محمد لو مكثت ساعة لم يخرج ذكرك او لم يفرج
يده فهو رجعت **قال** محمد لا يثبت الشهادة على التضييق والميسر والنظر اية
للمشقة وعنه لو انقطع ومها في دون العشرة خبيث نطلع الشمس طارح رجعت
الي اول وقت العصر وعنه لو طلقها رجعتا ثم راجعها ثم قال ففعلت ذلك
المطابقة بانها لم يجز ما نيا ولا لحد ولا ايلاد فانه لم يحرم بعد الرجعة وعنه محمد لو
شرب البند مخارا او مكرها وذمب عقله وقطع ملاقم اما لو لم يذمب به عقله ولكن
لم يواقم فصدعه من ذمب عقله لم يقع ولو شرب ما فيه نبي وعلم بالبيع وقطع
وان لم يعلم لم يقع **نفقة** **عنه** عن ابي حنيفة طلقها لما فترت وجت بزواج
منه ساعة ودخل بها ثم قذف والنفقة والسكنى من الزوج الا وان قال
يوسف لو مات زوجها ملكة وتوسعا فوطقها ان يغضى عنها بمرقة كانت او غير
بمرقة اما لو كانت ملكة ليس لها ذلك في العدة قال لها في عدة الوفاة ليس
البردة للزنية ما لم يسوق الرجل قال العدة في دلي شبهة او في كالح فاسد
من اخر الوملات وعنه لو تزوجت المطلقة ثلثا بعد حيضة ودخل بها البالي فعد
الماضي بينهما فيعكها العدة منه ودخل فيها ما يقع منه عدة الا اول ولا نفقة لها
على واحد منهما من حين ودخل بها البالي وعلى الا اول السكنى وعنه لو تزوجت
مطلوقة ودخل بها البالي فغرف بينهما فانتقضت حيضه من عدها ثم طلقها
الا اول فلا نفقة لها حتى يمضي تمام ما يقع من عدة البالي وعليه السكنى ثم بعد تمامه
فعلية النفقة **قال** محمد خرج الولد من قبل الرجلين النصف من الجنة سوى
الرجلين او خرج من الراس النصف من البدن سوى الراس انتقضت به عده
الحاكم والبدن من المنكح الي منتهى الابيتين **قال** لو سعى المضيضة والاستئناف
من غسلكا لا رجعت وقال ابو يوسف ان راجعها مع عبد الرحمن بن مائل الى رسول
قال جاء رجل الي ابي حنيفة يسأله ان شرب النبيذ الباري ثم قال لا ادري طلق
امراتي ام لا قال له المرأة امراتك حتى تيقظت طلقها ثم جاء السابك الثوري
فسأله عنها قال راجعها فانه لا يخبرك وان كان لم يملكها ثم جاء اليه شريك فسأله
قال طلقها ثم راجعها ثم جاء اليه زفر فسأله فقال زفر ملك سالت امرأ فقال نعم
سالت ابا حنيفة عنها فقال له اي امرأتك قال زفر الصواب ما قال لك قال
سالت سفيان بن امية بالمد اجعت قال زفر ما اجس ما قال لك قال سالت شريكا

فقال لي ملخصها ثم راجعها فضعك منه زفر ثم قال مثلك مثل رجل من مشيختهم قال
فقال له ابو حنيفة ثوب طاهر خي يفتقن ما فطر عليك نجس وقال كل شيئا اعطيه
اجتبا لما وقال لك شريك بك على ثوبك ثم اغسله وسدا بجيد من الغنم في الحوض
انه عليه السلام طلق عمره قبل الدخول حيث لمعه ان بها برص **باب الاحسان**
قال محمد رحمه الله انت طالق حلت الطلاق فهو ثمان اما كل الطلاق او اكثر الطلاق
فهو ثلث وفيه نواذر اربعة تنجم انت طالق لا عليك ولا كثير يقع ثلث لان بني العليل
فيقع الكثير اما لو قدم لاكثر ولا قليل يقع واحدة لان بني الكثير فيقع وقوع العليل
عن محمد انت طالق عدد اربع ثمان وفرد ذكر ثمان الجامع الكثير انت طالق كل
الطلاق في واحدة **ولو قال** انت طالق يعني الطلاق فهو واحدة وفي نواذر
الي يوسف انت طالق لثمانا واحدة ولا شيء فهو ثلث ولو نظر الي امراته والى رجل
فقال انت طالق او هذا الرجل لم يقع شيء عند ابي حنيفة كما لو جمع بين امراته وبين
اجنبية بخلاف ما لو جمع بينهما وبين راته ولو جمع بين امراته وامرأة مينة لا يقع لوجوه
التي سن من وجه **استثنى** عن محمد ان شاء الله ثم انت طالق هلكت **ولو قال**
فيما شئت الله لم يقع فيه نواذر الي يوسف واذا قال انت طالق بعون الله وقضاء
او بعد رته او بارائه وقع في القضاء وان نوى الاستثناء في رواية شريفة عياض
بخلاف ان قدر الله ان قضى الله ان اجب الله فانه صديق في القضاء انت طالق
لثمانا واحدة او ثنتين ومات قبل الدين يقع واحدة وفي نواذر اربع سماعه
عن ابي يوسف وفي الاملاء يقع ثمان انت طالق لثمانا ان شاء الله تع يقع ثلثا
عند ابي حنيفة اما انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله فكل في القياس عند
وذكر في كل باب الطلاق لا يقع شيء وفي نواذر ثمان عن محمد في قوله انت طالق
ثمانا غير ثلث غير ثنتين هلكت ثمانا ولو اقر في رواية ثمان ثمانا لا يقع ثمانا
ولو قال ثمان ثمان لا ثمان يقع ثمانا وطلاق الاستثناء من وجوه اربعة
ان يريد جعل قدر ما ذكر نحو انت طالق ثمانا لا ارجا او فصل بينهما بكلمة نحو
طالق ثمانا ثم قال لا واحدة بعد كلمة او استثنى الكل من الكل نحو انت طالق ثمانا
الا لثمانا فانه يقع ثمانا في هذه الوجوه او استثنى نصف ثمانا نحو انت طالق الا نصفه
وفي مسائل ابن شجاع كلما قلت كلاما جئت طالق ثم قال سبحان الله والحمد
ولا اله الا الله والله اكبر هلكت واحدة وان لم تقع كلاما جئت ووقع ثمانا وذكر غيره

او او سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر ووقع ثمانا في الوجهين **فصل في** **لوقا**
لامرأته استنقلا جبال الطلاق طالق فا وعت كل واحدة انها استنقلا ذلك ولزبها
الزوج لم يطلني واحدة منهما بخلاف قوله ان كنت تجبين ان يجذبك الله بنار
جنت فانت طالق فيقول اما احب ذلك ملكوت وان كذبها الزوج وفي نواذر
ان رث عن محمد انت طالق ان كان فلان مومنا لم يضر ولا يضر في كل شيء
عذافه طلاق امرأة النجس مع انه انب مسلمة صحي ومجرب **قال** لا تجز
لي اكثر حاجته فقال الرجل كل عبيد حر وكل امرأة طالق ان لم افض حاجتك
فقال حاجتي ان يطلني زوجك فله ان لا يجده ان منعه حاجته ولم يقع
طلاق ولا غنم ذكره في اللبس بيات **لوقا** انت طالق في علم الله هلكت
في الحجاب **باب** في نواذر رخصنا عن محمد امرأته فقال احكم كما طالق
وفيما مد حولان ثم تزوجها معا ثم اوقع الطلاق الاول على احداهما لا يجوز ولا
يكون كما جها رجعه **ولو قال** احكم كما طالق ثمانا ولي احداهما انصرف الطلاق
الي الاخرى اما لو كان الطلاق واحدا لا يعرف الي الاخرى ذكره في نواذر اربع
رثم عن محمد ولو كانت امرأته رخصت ان فقال احكم كما طالق ثمانا ارضعها
امرأة فليس له ان يتزوج باحدهما ولان بين احدهما ذلك الطلاق **استثنى**
لوقا فلانة بنت فلان طالق سبي امراته وسبها الي غير ابيها لم تطلق ذكره في
الاصل لو كانت له امرأته احدهما عتق فقال يا عمره انت طالق واشارة بيده
الي الاخرى واما ما عدا ما لم تطلق عمره **ولو قال** يا زبيب فاجابته عمره فقال
انت طالق ثمانا وقع على عمره وان قال نوبت زبيب طلقنا **ولو قال** لعمره
انت زبيب فقال نعم فقال انت طالق فاذا ابيع عمره لم تطلق **لوقا** عتق امرأته
ان اسمها اسم الفرس شعبة فتزوجها رجل على نفق الا سمع ثم قال كل امرأته
لي طالق غير اسم الفرسية وكان اسمها زبيب البسطة في طالق في القضا لا فيما
بينه وبينه الله عز وجل اما لو نوى امراته وقع في هذه الوجوه كلها وذكر في كتاب
الطلاق عن ابي يوسف امرأته عتق بنت صبيح طالق وكانت امرأته عمره بنت
صبيح وصبيح زوجها وعمره كانت ربيته في حجره وكانت بنتها الي مشهوره
والزوج يعلم ولا يعلم ولا يبيع ولا يبيع فانه وقع الطلاق ولا يدين فيما بينه وبين الله تعالى
ولا في القضاء اما لو لم يرد امرأته واما اراد الاسم الذي يسمى على النسب الذي

اضافة اليه وهو يعرف سبها لا يبيع ولو انشأ الى امراته وقال هذه السور والمال
 وبيع بيضا وقع وعين ابن نبحاع لو يبيع امراته مطلقه منتقلة للام ولعبدته تمام حرا
 واشهد على ذلك ثم ما ولي يا حرا ويا مطلقه لا يبيع شيئا اما لو قال انت مطلق
 اوانت حر وقها وذكر في الاحكام لو قال لامرأته يا مطلقه منتقلة للام ولعبدته
 يا حر ويدير اسمها لا الطلاق لم يصح فيما بينه وبين الله ولم يصدق في القضاء
 لو قال مطلق امرأتي هذه امس ثم قال غلطت لبست هذه اما طلق
 الاخرى فان صدقته على انه قد غلط كانت امراته ومطلقة الاخرى ولو تزمت
 قالت مطلقني مطلق قال في امالي ليس يا مطلقه مخففة الام او عني مطلق
 ولو قال انت المطلق من فلانة وعني به طلقها وقعت سوا كانت فلانة طالق
 ام لم تكن طالقا وان لم ينو لا ينع وهذا قول ابن حنيفة اما في نوا ورأيه رستم عن عمر
 لم تطلق وان كانت فلانة مطلقه ما لم يكن كلام يدب به على الطلاق ونذا في البيوت
 انت ابدان فلانة وعني ابن يوسف انت تشبه المطلق وتلقا ليس شيئا **وقيل**
 لو قال انت طالق في محمي يوم اوطي يوم فهو على اعتبار يوم يطلع فيه النجم لو
 قال انت طالق في محمي اليوم فهو باطل الا اذا نوى يوما مثله طالع النجم فيه
 لو قال انت طالق في محمي الا امس فهو باطل ونذا في اليوم اما لو قال
 اذ اجاء هذا اليوم ونوي يوم الذي فيه هو باطل وان لم يكن له فيه او نوي ما
 مثله فهو على اليوم المستعجل وعن منجي عن ابن يوسف محمي ثلثة ايام هي طالق
 اذ انقضت يوما من ثلثة ساعته حكم ومكث في محمي ثلثة اشهر او ثلثة سنين ولو قال
 محمي يوم او محمي شهر او سنة هي طالق الساعة اما لو قال بيجي يوم او شهر او سنة
 لم تطلق حتى مضى الوقت وفي نوا ور بن نبحاع انت طالق اول يوم اخر
 الشهر فانها تطلق يوم السادس عشر من هذا الشهر لان يوم خامس عشر اخر
 يوم من اول الشهر وعن ابن سماعه عن محمد انت طالق اخر ثلثين ثلث
 هي طالق واخره اما لو قال مطلقك اخر ثلثين ثلثين كان ملكا وكذا اخر
 منك ثلث درهم لزمه ثلث درهم لو قال انت طالق غدا واليوم يقع ثلثان
 ونذا اليوم او امس اما لو قال امس واليوم هي واخره وذكر في اختلاف
 في طالق بعد غدا واليوم وقع ثلثان عند ابن حنيفة وابن يوسف
فارس في نوا ور ابن رستم يثبت نوا لا يكون طلاقا ما لم ينو غدا فليتك وذكر

نوا ور ابن سليمان في قوله مطلقني فقال في جوابها يثبت مطلقا ما لم ينو الطلاق
 ونذا حالة الخشب وفي رواية ابن زياد يكون طلاقا عند ابن حنيفة وان لم ينو
 لو قال يثبت مطلقا وان لم ينف في جواب كلامه وحالة الخشب
 ولو نوا حالة الرضا ويملك الرجعة فان قال نويت الخروج لم يثبت
 في القضاء اما عند محمد يثبت ويثبت في القضاء حالة الرضا والسخط
 اذا لم يكن جواب طلاقا اما ابن رستم يثبت فهو طلاق قال محمد لا ادنيه فيه وان
 نوي بما يثبت ان نوي ملكا فقلت وقال ابو يوسف اما حالة السخط
 والخشب لا صدق اما **حرام** عن محمد ما حل الله من امك او من مولاك حرام
 لم يثبت في الاكل والشرب لو قال هذه علي حرام ونذا يعني الطعام
 نويته بالاولى طلاقا وبالطعام نبي لم يكن يثاب فيه كذا ربح شجرة فقال ابن
 حرام وقال نوي في هذه الطعام وفي هذه البنية وفي هذه الكذب وفي هذه
 ثلث تكتيبات وقعت على كل واحد منهن ملكا ولو قال ما احل الله من
 ابي ومالي فهو على حرام ثم قال نوي الطلاق فانه على الطعام والشراب
 والجماع فان فعل واحد من ذلك خنت وسقطت البنية وعليه الكفارة
 وفي البار وفي النحر على حرام او التحريم على حرام فهو يثاب في الكفارة اذا
 خنت وكذا قال فلان على حرام الا ان يعني ان الله حرم هذا فعله ونذا في
 دار فلان ام ركوب هذا الدابة على حرام فهو يثاب ان ركب او دخل لزمه الكفارة
 وكذا نوي على حرام ان لم يثاب في الكفارة اما لو باعه حل له ثمنه قال ابو حنيفة
 لو قال والله ما انت لي بمرءة طلاق لا ينع وكذا ما بين امرأة وذكر في
 البار ولين ما انت لي بمرءة او انا ما لك بمرءة او ما انت امرأتي لو قد صرت
 عبدا مرأتتي ونوي به طلاقا فهو طلاق ما بين وان نوي ملكا فهو ملك عند الحكم
 قول ابن حنيفة انت على كالميتة ان نوي كذا بنية وفيه حالة الخشب يثبت في
 نوا ور يثبت من محمد وفي نوا ور ابن رستم هو طلاق ان نوا ور وان لم ينو
 سوا بلقاء وفي كتاب طلاق يثبت نوا ور ابن رستم هو طلاق في قول ابن حنيفة لو قال
 انت منك امي ولا يثاب لاشي عليه **لو قال** يثبي عني او يثبي برحمتك
 او بالرحمن ينع ان نوي لو قال المراه اما طالق فقال الروي ينع وقع ان
 نوي طلاقا مستقبلا حتى لو نوي خيرا عما يثبي لم ينع والله اعلم في الخشب في سبها

بين فرجة ريجانة نبت شمعون فاسلمت عرض النبي صلى الله عليه وسلم عليها التزوج
 وضرب عليها الحجاب فقالت ننزكني في ملكك فذكرها حتى قضى عليه السلام
الذكر قال النبي صلى الله عليه وسلم انكض المباحات الى الله ح الطلاق ولو قال
 انت طالق ثلثة لثنته ونوي الزوج للمالك وقضيت انت طالق استغفر الله ان
 الدار وسجان وقع في القضاة فالحجاب وكذا ان تنكح او نساك من غير شعاع عتيه
 بمنزلة السكوت لو قال لغير المرحول انت طالق احد عشر وقع ثلث ولدا احد عشر
 فهو ثلث وقال زفر بنج واحد وثي رواتي الحسن عن ابي حنيفة في واحد ومانه
 او واحد والف وقعت واحد لو قال انت طالق مضاف واحد يقع واحد
 عند محمد اما في واحد ونصف يقع ثلثان قال محمد الملقى اراء واقفا بمنزلة
 كونه طالقا ولم يقع اكثر من واحد وان نوي والبراح والفراف من اللبايات
 عندنا وكل لباية تحتمل الشتم من فيها حالة الغضب ولا يدعي حال من ذكره
 الطلاق انت خليم برية تباين حرام ومالا يجعل الشتم لا حديق امرك بيدك
 اختار به اغندي فانه لا يدعي في القضاة حال الغضب ولا عند من ذكره
 الطلاق قال محمد ايلي ونوي الطلاق وقع ولو اغتسلت بسور الحمار
 ينقطع حتى الرجعة وليس في الرجعة مهر ولا عوض ولا رضا ولا ولها اما
 لا شها ومن اسما به فان الرجعي لا يحرم الوطى انت طالق كعدد الشتم
 في واحد بانيه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف رقيقه وعلى من كل مالا
 عدوله ولو قال انت طالق ثلث عظم حردلة او اضعاف الى اصغر منها
 مانه وان نوي ثلثا فثلث قال المغيرة في الاشارة بالاصابع المنشور وون
 المصوم ولو قال انت طالق ثلث ثلثا واثار رسله اصابع ان نوي بانيه او
 ملكا فلما نوي لو قال يملكوكم وبي اتم انت طالق لثنت ثم استرجعها فاداء
 وقت الستم يقع ثلث وكذا اذا زدت ولو دعت المراه ان نوي الطلاق
 في لفظ كناية ذكره وبي نكر فالتقول قول مع اليمين فان اليمين مشروعة
 في الطلاق قال ابو يوسف امرك بيدك اليوم فهذا جلي اليوم كله اما لو قال
 في هذا اليوم فهو جلي مجلسها بمنزلة قوله الله عني ان اصوم عمري لزوم صوم عمري
 اما لو قال في عمري لزوم ان يصوم يوما من عمري ولا فرق بين استثناء الاكثر
 والاقل اما المنقطع فليس باستثناء وانت طالق لمان واحد ان شاء الله

قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله يعني الاستثناء عند ابي حنيفة وقع ثلثا
 صحيح الاستثناء اما في قوله انت طالق واحد وثلثا ان شاء الله صحيح الاستثناء
 بالاعتقاد وقال محمد انت طالق انكضت واربع الا تخمها فهي ثلث انت طالق
 ثلثا الا لمانا واحد وقعت واحد وثلثا لمانا الا لمانا اثنين للواحد
 واحدا والشيخ ابو الحسن ان طلاق السكون غير واقع وهو من ريب الحمى وبي
 واحد نوي الشافعي وروي عن عثمان بن عفان رضى الله عنه ثلث ذلك
 ولو ضم اليه امراته مالا يقع عليه الطلاق كما للحج والبيضة فقال احكاما طالق
 طلقت مملوخته خلافا لمحمد اما لو ضم اليها رجلا لا يقع عند ابي حنيفة خلافا لابن
 يوسف لو تزوج امراته وخلصها فخلوها فاسود والخلوة العائنة توجب
 العدة اما لو خلا برقاء لا عدة عليها ولها نصف المهر وكذا في خلوة المريض
 اما المجهوب اذا خلا بها فعدتها العدة وكما المهر وقال ابو يوسف ومحمد
 لها نصف المهر اما المحصن والخدين كالصحيح في وجوب كمال المهر والعدة لو
 قبضت نصف المهر ثم دعت الباقي للزوج ثم طلقها الزوج قبل الرجوع لا يرجع
 عليها بشئ عند ابي حنيفة وقال لا يرجع ولا يكون الا بلاء الا بالخلف على الجماع في
 الفرج قال محمد في قوله لا محسب جلد في جلد لا يكون ايلاء وفي ايلاء الذي
 بالحج والعمرة وللصوم روايتان عن ابي حنيفة واجمعوا ان يصح ايلاء به بالعتاف
 واختلفوا في ايلاء به باسماء الله وصياتة قال ابو حنيفة يحتاج في اللعان الى لفظ
 المواخمة فيقول فيما رميتك به وعين الكرمي يكفه الاشارة اليها ان لم تواجبه
 بالخطاب متى ارتفع الاحتمال ولو طلقها بانيه او مالا بعد التعزف لا لعان
 ولا حد ثم لو تزوجها بعد ايلان باخذته بذلك التعزف ولو نوي ولزوجته
 وما حال لا لعان بينهما لم ينفك سبه وكذا لو كان العاقر في حال اللعان
 بينهما ثم صار بحال محرمي الملا عنه بان كانت امة او كناية حالة العاقر فاعتقت
 او اسلمت لا سلا عن ولا ينفك النسب لو نفي الولد ولا عن العاقر بينهما فزوج
 ثم جاءت بولد بعد يوم لزمان جميعا وبطل حكم النفي لو ادعت ان الزوج قد فيها
 سم وجات بالشهود فلا يفيك فيها من الشهود الا ما يفيك في اثبات قدف
 الاجني وكيفية نفي الولد في اللعان ان يغوب الرجل اشهد بالله اني لمن الهاد بين
 كما رميتك به من نفي الولد وكذا في حاشها الجني اليهودي لخوان احدا مسلم

والآخر يهودي فاليهودي اوله بالصبي فانه عصيته قال الابحاز والاسعاط بالبن
 ارضاع ما الاقل ربيع الاذن وفيه الا جلدك والحنف لا توجب خروجك ولو طلق امرأته
 قبل ان يذبحك بها ليس له ان يزوجها بها من الرضا كمالا يجوز من النسب
 لو زوج ابنه وصوره امرأته لكانت فارقت وبانت من الصبي ثم اسلمت فزوجها
 رجلا فحلت منه فارقت بغيرها ذلك الصبي الذي كان زوجها حرمه على زوجها
 الثاني فانه صار الرضا ابنا لزوج ولزوج ام ولد لم يملكه وهو صغير
 فارضعت لبنه السيد حرمته على زوجها وعلى مولاه ولو طلق صغيره وتزوج
 بكبيره لكانت فارضعتها حرمته عليه **نفقة** لو طلق النعمة قبل النكاح الى
 منزله الزوج لها ذلك ما لم تكن ناشزة **قالت** محمد للزنا نفقة اذا بناها ولو
 دخل بمراة ثم صارت معزومة او مرضية فلها النفقة والمعتدة عن فرقها بغير
 طلاق النفقة والسكنى عن كاح صبيح وانما نفقة النفقة دين على الزوج بحكم
 القاضي او بالتواخي بينهما وكان ابو حنيفة اولاً يري القضاء على العايب في زوجها
 بالنفقة **وسوق** ابو بصير ثم رجح الى قول شريح لا نفقة **قالت** ابو يوسف
 لو حضرت ولم ينفق اليها حتى ان يسمع ببيتها على الكاح ويصرف نفقتها على العايب
 لا يجيبها الى ذلك عند ابو يوسف **قالت** زفر يسمع وكلت اذا حضر الزوج
 اعادت البينة ولا تقضي للمراة بغيرها او وصفاً ودفع الزوج العايب عند
 انسان بخلاف النفقة ولا يسمع في نفقتها عروضا ولا غفارا ولو اطلقت القاضي
 من جيبه لا خلاسه فلا يملكه الا بحضور الخصم او عن وكيل الخصم ولو امرى العايب
 لا استدانة فيلزم الزوج وكلن المطالبة عليها لرجم وخالف فانفقة على العايب اما
 لو كان له ابنه عم وخالف فانفقة على الخال لو كان الاب محسناً وكنت
 خالاً موسراً فنفقة الولد على الاب ويومر الخال بالانفاق ديناً على
 الاب **قالت** بحسب الاب في نفقة ولده دون غيره فكان الحبس عقوبة له على
 تقاعده عن دفع البلاك عن الولد **قالت** ابو يوسف متى انقضى نكاح نكاح
 لا يجبر على نفقة اقاربه وان كان يملك ويكتسب وعند محمد يجبر نفقة شريكه
 ولعلنا لم نراه عليه يجبر على نفقة اقاربه ولا يسمع شيئاً من ما قال العايب
 لنفقة الخرافة الا في نفقة الوالد بن باع العروضة دون العايب عند ابو
 حنيفة وعند ما لا يباع العروضة ايها **عده** مات الزوج عن امراة في كاح

في سد حجب بالحبس عدها لا بالاشهر عن الطلاق والموت ولا عده على دينه
 تحت مسلم لا في الطلاق ولا في الوفاة عند ابو حنيفة اذا كان كذا كذا في دينه
 خلافاً لما كان عده مات فيها زوجها ورثت من ماله مائة ربعة اشهر وعندها
 فيها مائة حبس عدها **قالت** ابو يوسف عليها مائة حبس كل من حلت
 في عدها ينقض عدها بوضع حجابها الا المتوفا عنها زوجها اذا حلت
 بعد الموت فعدها بالشهر دون الحكم الا ترى عند ما لا شهر مع انها
 ذوات الاقربا مات عن ام ولد وزوجها ومن موتها اكثر من شهرين
 وخمسة ايام ولا يحل لهما ما اولاً فعلها اربعة اشهر وعشر فيها ثلث
 حبس حتى اذا لم تترك حبس في عدها اربعة اشهر وعشر شريك بعد ذلك
 اخبرنا اما ان لم يكن بين موتها الا شهرين او اقل فعلها اربعة اشهر
 وعشر حتى لا يجبر ثلث حبس فيها اما اذا لم يحل كم بين موتها ولا اياما
 اولاً فعلها اربعة اشهر وعشر الا حبس فيها عند ابو حنيفة **قالت** ما جاء
 فيها ثلث حبس ولو اشترى منكوتهم وله منها ولد فاعفها فعلها ثلث
 حبس حبسنا من النكاح تختبئ فيها ما يختبئ المنكوتهم وحبس من
 العتق لا تختبئ فيها وكذا المكاتب اشترى زوجته وله منها ولد ومات عن وفا
 اما ان لم يترك وفا ولم يلد منه فعلها شهران وخمسة ايام وفي سائر وجوه
 تكون في بيت زوجها حتى انقضت العدة بخلاف الاماء وقد تبس المعتدة
 القصب والحرز الا حرم ما لم تقصد الزينة وان لم يكن لها الا ثوب مصبوغ فلها البسه
 ولا يقصد به الزينة اقل الحبس ستة اشهر والثوب شتان واكل ما خذف
 المرأة الحرة بالنكاح العدة شهران عند ابو حنيفة وعند ما تنكح وتلقون
 يوماً اما في النفاس في رواية محمد لا خذف في اقل من خمسة وثلاثين يوماً
 وفي رواية الحسن بعين ما يوم عدة النفاس خمسة وعشرون ومدة
 الطهر خمسة عشر فيكون اربعون يوماً فيضم الى سببها مائة يوم وعند
 ابو يوسف لا خذف في اقل من خمسة وسببها يوماً فيضم مائة النفاس
 احدى عشر يوماً وخذ الطهر خمسة عشر فيكون ستة وعشرون يوماً فيضم الى سببها واثنتين
 فيضم حلتها خمسة وسببها وعند محمد في اربعة وخمسين يوماً وسبعة وسبعة
 النفاس **قالت** ابن سريج ما سدت وجه امراة الدنيا الا لثلاث ايام واخفى

وامراته وما اقبلت قط الا على امرائه **شرح الطحاوي** قال رحمه الله
 لو اضطر الى شرب الخمر شرب لضرورة لا كراهه فليس بطلاقه عند واقع ذكره
 محمد بن زائدة ما لم يوافق حتى اذ عذب عقله وصدعه فصارت كمنار رب السبع من غير
 قصد لوطاقتها في غير لم يجامعها ثم راجعها بالقول او اللبس لان بطلانها
 في هذا الطهر للثبوت عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ليس له ذلك وقول
 محمد مضطرب فيه اما لو راجعها بالجماع لا يملك ذلك الا اذا اعلقتها عند الجماع
 فله ان يطلقها اذ عذبها وقاب ابو يوسف لا في معنى شهر من الطلقة
 الا وليا ولو لا ايا من مكان العاوت وتوطاقتها حالة الحيض وفي مخرجها
 ثم راجعها ثم اراد ان يطلقها في الطهر الذي يليه من هذا الحيض له ذلك عند
 ابي حنيفة وزفر وقاب ابو يوسف ليس له ذلك وقول محمد مضطرب
 لو امراته للشهوة وقاب انت لما لقيت لها للثبوت مع لما قد راجع
 اذا كان في وقت السنة عند ابي حنيفة وجعله مواجعا باللمس وقاب
 ابو يوسف يقع وارجوه ويقع الثاني في الطهر الثاني والثالث في الثالث وقول
 محمد مضطرب لو قال اذ بي وكما واذا بي واليسى الشوب وسون الطلاق لا يقع
 عند ابي يوسف خلا لفرق لو جعلت امرأة المحبوب وولدت حلت للزوج
 الاول وصارت محضمة عند ابي يوسف خلا لفرق روايت زياد وفي جوار
 المحرم استنابها بجماع اخر في مجلسها مخوض اليه راي المجتهد فان اليسر
 من الحكم غير مختبر والكبير يملكه كالوصو والصلاة اما جوده التلاوة لا يملك
 المحاس ما دام فيه لا بالقيام ولا بالانصاف ولا بالحكم الكبير وانما ينطق بتدريك
 المكان وتعلق ايات الخيارات بها بشرط جاذبه نحو اذا قدم فلان فامر بك يدرك
 والتوكيد المقرون بالثبوت مقيد بالمجلس لازم لا يملكه محله نحو لقي امرائه ان ثبت
 كما في حق المرأة اما في التوكيد المطاقي غير مقيد وملكه عزله ونهه لو قال انت
 لما لقي ان شئت هذا كما لم يقع ومن شك في خلاف امراته فيها امراته من يتقيد
 انت لما لقي مثل الحديد فهو رجعي وقاب زفر صوابه وارجعوا له لو قال
 فملك راسه الا بذه يكون رجعي ولو نوى ثلثا فملك لو طلق امراته وهي غير حرة
 فجات بولد لا قل منه سنة اشهر لزومه ولو جات سنة اشهر فصاعدا لم يلزمه
 ولو كانت مدحولة ثبتت سنة الى سنين ولا تثبت الاكثر من ذلك اذا كان الطلاق

قبل

بانيا اما لو كان رجعي اثبتت سنة لاكثر من سنين ولو مات عنها قبل الاخير بها فجات
 بولد تثبت سنة الى سنين من الوفاة دون ما وراه وهذا كالم لم يتغير بانقضاء العدة
 واما لو اقرت به في وقت منقضي في قتل ثم جات بولد فكل من سنة اشهر من وقت
 الاقرار تثبت سنة لو كانت حرة غير مدحولة فجات بولد لا قل منه سنة اشهر من
 وقت الطلاق تثبت سنة ولو اذ عت الجحك في الطلاق الرجعي ثبتت النسب
 الى سنة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنين يوما اما لو سكنت عن
 الدعوى فكونها مدحولة اقرارها عند اثم لو اقرت ثم جات بولد لا قل منه سنة
 اشهر من وقت الطلاق تثبت النسب وفي الاكثر من ذلك لا تثبت وعند ابي
 يوسف بمدحولة ما اذ عت الجحك في الرجعي لزومه الى سنة وعشرين شهرا
 وفي البائن الى سنين يوما والنجي لا يكون الا بالجماع في الفرج دون النظر و
 التقيد من اللبس انت لما لقي قبيلك ان اقربك بجير موليا فان قربها يقع
 قبيل القربان بلما فصلك بخلاف ما لو قال ان اقربك فانه وقع الطلاق
 الدساعة ولم يجير موليا وقاب خنك على اوردك على كغيره ان كان
 بظاهرا ولا سقط اللعان بتقادم العهد ولو فوجت العذف الى العاين في امرها
 القاضي بالتزك والاعراض والحقن ثم لو تركت مؤنة ثم عادت الى الدعوى بعد
 الحقن لها ذلك ولو اقام الزوج رجلا او امراتين اهما صدق في قذفها سقط
 اللعان والحد ولو اقام الزوج البينة على صدق مقالته رجعت المرأة ان كانت
 محضمة والا جلدت ولو كان لها رخصة سنة ففقدت بلفظ واحد لم يمس مع كل واحد
 على حدة فان لم يكن وارجوه منهم من امك اللعان فالواحدة يكفي عن الكل ولا
 يجب الغسل على الكفاية التي تحت المليم لا عن جبانة ولا عن حيض ولا عن
 نفاس ونذا الصبيبة والمجنونة ولكن امونا به استنجاا فيقطع حق الرجعة
 بمجرد انتطاع الدم عنهن لو اغتسلت سورا لم يملك الرجعة ولكن لا تزوج
 بزوج اخر ولا يصلي حتى يتيم وكذا لا يملك ولها كما لو اغتسلت الا لم يتم ولو
 طلقها في طريق الحج لا يجوز لها ان يتخلف عن القافلة الا اذا كان في مصر غير
 مصر فانها لا تخرج وان كانت محترمة تخاف خوف الحج سواء كان الطلاق رجعي
 او بانيا او ملكا اما في عدة الوفاة لها ان تخرج بها الا لئلا ولو قال لا جنبتم هذه
 ابنتي من الرضاع او اختي منه ثم قال غلطت او اومت او اخطأت او سبت

اوكذبت لمران تزوج بها لوفات موكلت لسبيل ان تزوج بها وان تزوج بها
 فزوف بينهما وكذا لوفات لامرأة بين اختي من الرضاع او اختي منه ثم قال وموت
 اوكذبت فيها على الكاح الا ان يقول موكلت فزوف بينهما ولو قال منته ابنتي
 من النسب او اختي واسمها سب معروف ويصلح ان يكون من ابتالها فانه سبيل
 منته اخبره فان قال او صحت او غلطت او انحلت فبها على الكاح والا فزوف
 بينهما ولو شهدت امرأة بارتضاعها او امرأتين او امرأة مع رجل او رجلين عند
 عدلين فالأولى ان يزوجها اما لو ايسكها في امرأة وموت في سنة من المصالح معها
 اما لو شهد عدلان فزوف بينهما ولا يشترط ان يكون ذلك الزوجان اما بعده فلها الاكل
 من المطبوخ ومن مهر مثلها ولا نفقة ولا سكنى لها عليه ولو ارصفت جيبا لمين
 زانية فهي ايتها ون الفتح كما لو ارضع لبنه بكروية الرضاع عند ابي حنيفة
 يكون شهر او بعده لا يكون مغنرا سواء فم ارم لا وعند زفر ابي لمين سنين وعند
 بعضهم ابي خمس سنين وعند الآخرين ابي خمس عشرة سنة وعند قوم ابي اربعين
 سنة وقال بعضهم جميع العروة الرضاع والله اعلم ولا يجوز استيفاء راع
 الصبي لارضاعه في العدة كما في الكاح واذا اجتمعت ذوات اخوة او بنات اعلم
 فالأولى بالصبي اثنتين صلاحا ورعا وان استوت فيه ذلك فالعبد بن
 والله اعلم في الحرب تزوج النبي صلى الله عليه وسلم اخت الا شغف بنت قيس وهي
 باليمن فبعض النبي صلى الله عليه وسلم ذلك خروجهما منه المين خلف عليها عكرمة
 ابنه ابي جهك **من الحيوان** قال رحمه الله يجب العدة في نكاح فاسد
 دخل بها من يوم غرما العرقنة عند ابي حنيفة وعند زفر آخر الوقت لو دفع
 امرأته حتى ذمت عذرتها ثم طلقها قبل المصاهرة فلها نصف المهر عند ابي حنيفة
 وعند ما جميع الصداق اما لو ذمت بدفع اجنبي فنصف المهر على الزوج ونصف
 على الاجنبي لو قال احدا كما طلق ثم تبين بعد زمان ففي رواية الزيات ان العدة
 من وقت البيان وفي بعض الروايات من وقت الطلاق قال محمد بن الحنفية
 عند اثنتين فهو كذا وعنه لو قال طلقني طلاقا قال ان طلقا طلقا طلقا
 تقع واحدة وليس يجوز اب لها اما لو قال قد طلقك فهو ثابت ولو نوى في الاولتين
 لمك فهو كذا استحسننا لو قال ان طلقا ثم سكت فبها كذا قال ثانيا فهو كذا
 في رواية ابي يوسف وعن ابي حنيفة لو قال السلام او بالحرية في حال الشك

امرأته قد اختلفت او حضنت صدقا فيما لها وعليها وعن محمد بن حنبل بندا لو حلف
 ان لا يتزوج امرأته لكان زوج ثم طلق امرأته فزوف بها لم يثبت قال ابو يوسف
 امرأته حاصلة فقال اذا حضنت فارت طالق فعلى جيبته مستقبله سنون منه
 اما اذا اقامت حضنت غدا ويوم يعلم انها حاصلة فهو على هذه الجبته يقع عند
 النجس من الغدر وكذا اذا امرضت وان مرضت غدا ولو قال لعبد ان ملكك
 فانت حر عتق جيب سكت وكذا ان صححت وسو صحيح ولو قال لعبد حر او
 امرأته طلق فانت ذك البيان عتق نصفه ويطبق الطلاق ولها الميراث
 والمهر كما ملاءم ابي حنيفة وعند محمد وزفر للمرأة نصف الميراث وللمرأة رابع
 المهر ان لم يدخل بها وسبع العبد في نصف قيمته وعن نصفه ولا ميراث لها في
 السجاية وقال ابو يوسف لها نصف الميراث من السجاية وعن ابي حنيفة
 قيمتها قال لامرأته طلقا انفسا ثم قال بعدة لا طلقا انفسا فلكل واحدة
 منها ان تطلق نفسها ما دامت في ذلك المحكم ولم يكن لها ان تطلق صا جنتها
 بعد النسي وقال لو قال انت حرام او بارك ولم يترك ميني فهو باطل قال محمد
 ان طلقا ان شئت او ابيت او قال ان شئت وان ابيت او ان شئت وابت
 فان شاءت وقع وان ابت وقع اما لو سكت حتى قامت من مجلسها لم يقع شيء
 الا ان نوى الا بغير قال ابو يوسف ان طلقا ان شئت وشئت لا يقع حتى تشا
 نكث مرات وعن ابي حنيفة لو اعتق مريدة عن لهاره صح اما لو اعتق مريضا
 لم يقع قال لو ابي من امرأته سنة فمضى اربعة اشهر منه غير جامع بارت بواحدة
 ثم تزوجها فمضى اربعة اشهر من غير جامع بارت بواحدة ثم تزوجها فمضى
 اربعة اشهر من غير جامع بارت بواحدة ثم تزوجها لم يقع بمضى المدة بل يقع
 لا ما يقع من السنة اولى من اربعة اشهر قال ابو يوسف رجل قال لامرأته
 ان قد نكح فعبدي من احر فمضى اربعة اشهر وها صمته فزفعت الامر الى
 القاضي حتى يفرق بينهما ثم اقام العدة البينة انه حر الا حلف احققه القاضي ويطبق
 الا بلاء ورد ما ابي حنيفة لا يقبل في الاستدرا ولا ينظر الى غيرها
 مشبهة قال محمد بن زفر القاضي بينهما في اللعان ثم ملكها الزوج سب ما لم
 يحكم وعليها والله اعلم قال ابو يوسف كلما تزوجت فانت طالق فزوجه
 في يوم كذا مرات ودخل بها في كل مرة وقع نكاحان وعليها مهران ونصف

و عند مجوار حنة و حنف و بارت ثلث اما لوتز و جها ارج مرآت و حنك
بها فيه كل مرة بارت ثلث بلا خلاف و حكم المهر كما في الاولين عند محمد و عند ابن يوسف
بحسب حنة اصدقه و حنف حنك تزوج النبي صلى الله عليه و سلم امرأة من كندة
تتبعها بها جديده فتعودت عند مديده اليها فقال محمدت معاذة فسر بها و
تتبعها فماتت من كندا و اسفا و حنك **الروضة** قال رحمه الله لوقاف
لما انت طالق السنة رسول الله صلى الله عليه و سلم و بيع حانضه طلق في الحمار
لغير السنة بخلاف قوله السنة او بالسنة و ذلك عند قوله انت طالق سنة و حنف
في الحمار **لوقاف** انت طالق بعد السنة طلق بعد الجنب و الطهر اما لو
قال ذلك السنة و قطع سا عتيد لو نظر اليه فوجه شبهة لم يكن رجعت اما لو
قلته يكون رجعت **وقاف** ابو يوسف ان فعلت ذلك اختلاسا و سوكارة لم يكن
رجعت لو اختسلت فيما دون العشرة من الجنبه الثالثة و بقي قدر و رسم انقطع
حق الرجعت بالاجماع اما لو بقي المضمضة و الاستغفار في حق الرجعت عند
ابن يوسف **لوقاف** انت طالق لو بين و قطع ثنان و قوله الوا و قطع
لما **لوقاف** كعود التراب او لعود الرمل فهو ملك اما كالمرك و كما ليجوم فهو
واحدة بانية و **لوقاف** دملك طالق او ميرك او بلحك لم يقع **لوقاف** انت
طالق سريدا ان يقول ثلثا فامسك رحلك فاء فاشا رثلكه احصا بم يقع
واحدة رجعت **قال** ابو حنيفة انت طالق لما و لما ان شاء الله وقع ثلثا و عتدا
لم يقع شيء و لو طلقها و سبها و سبها الى عتيد سب ايها لم يقع عالم بعينها لو
قال طلق و استغفرت او علفت بالشرط فالقول قول في القضاء و اجبا
لوقاف انت على كركنة ابي بصير طامرا في القياس ذكره في نوادر ابن رستم
و في بطلان الايلاء و الطهار بالارتداد و روايتان في الهار و في **لوقاف** خالعت
ابنك كذا **قال** الاب لا اقبل و قالت الامة قبلت لم يقع و كذا اجل الضد
ولا شيء حتى في الخصامة للاخ من الام و لا للمع من الام و لا لابن العم و لا لانه السهم
و في نوادر و اورد بن رسيم و لو اختلفا في الدارين للزوج و لو كان الزوج كان
في عيار انسان و لا يعرف لها متاع بعينه فجميع المتاع للزوجة **قال** و في
التجاني **قال** رحمه الله عن ابي حنيفة اذا شرب البعير و حمل به فارتفع الى
راسه فصدمه وقع ملاقه خلافا لما بخلاف البعير و قاله الحسن السكون

منه تبار له انت مجنون قال نعم فقال له انت عاقل قال نعم فقال انت كذا
قال نعم تبار امرأتك طالق قال نعم لم تقع عندك الهديان انت طالق و انق
او قال درهم فواحدة فاما دنت و حنك **لوقاف** سنة درهم فثنان او بثلث
انت طالق اخر بثلث طلقات فواحدة فاما طلقك اخر بثلث طلقات انت
طالق لو بين و رفع ثنان و في سنة الوا ان ثلث طلقات طلقات طلقني طلقني
طلقني **قال** طلقك فواحدة ان لم يوثقها و **لوقاف** بالوا و ثلث **قال**
محمد **لوقاف** انت طالق شهر الا هذا اليوم و رفع في الحمار و كذا اليوم ابد
ما خلا اليوم و اليوم الا ما بيني و بينه الطهر اما **لوقاف** شهر اسوا هذا اليوم او
عندة فلقوله بعدة لو قيل له طلقها لما قال نعم واحدة فهي واحدة استخسانا و الله
ما انت لي بامرأة او بوجه حجة ان كنت لي بامرأة لا يقع كقولك لا نكاح بيني و بينك
عند ابي حنيفة خلاف ابي يوسف انت طالق السنة واحدة للمدة لغت
الاخرى انت طالق واحدة او بيا في واحدة وان نوى ثلثا كل امرأة له طالق
الا حدة و ليس له غيره ما لم يخلق كذا سباه لوالق غير مولا **لوقاف** لا سنة
انت ثلث للسنة فمات لشهر فولدت لحنه اشهر و يوم من الموت بارت ثلث
واحدة في الحمار و الاخرى بالحمك و اخري بشهر فلو كان اقل يوم
فتنان و نوت و عتدم حانضا واحدة و ثنان و ثلثات ثلث اشهر
فتنان مكان لانه بنى بعد الحمك شعة و عتروا يوما لو شك انه طلق واحدة
او ثلثا في واحدة حتى يستيقن او يكون اكثر طلقه على خلافه و عند ابي يوسف
اخرى باللاثر عند شكه له بثلث سنة **قال** لكل واحدة من الثالث ان طلقك
فالاخرى ان طالق ثم طلق الا ولي طلق الاخرى و لو طلق الوسيط طلق
الا ولي واحدة و الاخرى ثنان ثنان و لو طلق الاخرى طلق لما و الوسيط
ثنان و الا ولي واحدة **لوقاف** اتلين لم انت عندك فالبوا في طوالت فمات
عند واحدة طلقك لما و السوا في ثنين و **لوقاف** اتلين يجوز عليها طلاق
في طالق طلق في الحمار **لوقاف** ان طلقك فانت طالق و اذ لم يملك
فانت طالق فمات طلق ثنين و لو عكس فواحدة انت طالق ان لم يملك
وان طلقك فانت طالق فمات احدما و قطع واحدة انت طالق في محي اليوم
و قد طلقك الشئ او قال في مقدم فلان فمات او قدم قبله لم يقع عند قوله

بعض من لو قال انت طالق اذا كان رجب ومو فيه وقع ولو المجهل لو قال ان
دخلت الدار فمعدن حرا وكنت فلانا فامراة طالق فاما وجها ولا وقع خراوه
لو علق الطلاق بالولادة وبولادة الغلام فولدت ملكوت ثنتين ولو علق بولادة
الغلام واحدة وبولادة الجارية ثنتين فولدت ملكوت واحدة واخره ان لم يعرف الاول
وفي السر من ثنتين ولو ولدت غلاما وجارية ثنتين ولو ولدت غلاما وحرمة واحدة
وكذا ان كان اكثر من اربع الحنفية فافترقا في السر لو قال ان كان حملك غلاما او
ان كان ما فيه بكنت غلاما او الذي فيه بكنت ثم ولدت وتعت من وقت
اليمين بخلاف قولهم ان كان فيه بكنت غلاما فان ولدت غلاما وجارية لم يثبت
فيما ذكرنا لو قال ان ولدت غلاما فان طالق فولدت غلاما وجارية فلا رجة
وتشأن في العدة لو قال انت طالق من واحدة الى واحدة فواحدة وعند
زفر لا يقع شيء لو قال انت طالق ما بين واحدة الى ملك او من واحدة الى
ملك يقع ثمان ولا بد من في القضاء عند ابي حنيفة وعند جمايعة ثلثا وعند
زفر واحدة وامام من واحدة الى ثنتين في واحدة وعند جمايعة ثمان وعند
زفر لا شيء وقال ابو يوسف انت طالق ما بين واحدة وملك هي واحدة
لو قال ان كلمته فان طالق ثم قال ان دخلت الدار فان طالق ينوي ملك
الطلاق في اخرى الا ان يقول ذلك بعد الكلام لانه يوجب ما هو واقع لو قال
انت طالق ليلة القدر فهو الي تمام السنة في اية وقت حلف وقبل او كان
عاما فليجمع وعشرين من رمضان وعاشورا اليوم العاشر من المحرم ان تزوج
امراة ثنتين فاحد بها طالق فتزوج واحدة ووليتها ثم اخريه فوليها طلق
الاولي ويجوز الخلع الي الحصاد اما الي الميسر فيكون حالا لو قال طلقني على ان
اوجرم مالي عليك الي الصلح لم يسمع هذا ابي حنيفة لو قال اخلعي نفسك
فعلقت لم يسمع خبر ما لا ان ينوي وان فعلت بما يسمى بغير اجازة لو
قالت اما طالق بانك فقال نعم صح لو قال انت طالق على ان يثبت
قالت يثبت لم يقع حتى يثبت بخلاف قولها قبلت ذكره مشاهير لو قال
انت طالق واحدة ان يثبت وان يثبت اثنتين فثبات اثنتين في واحدة ان
طالق ان يثبت ويثبت لم يقع شيء ثلث مرات ان يثبت واحدة وان
يثبت ثنتين فثبات ثنته ومع ذلك لو قال اخري ان يثبت ينوي الطلاق

فثبات ولم يخرج وقع لو قال انت طالق بان يثبت ثم اباها فالحنفية يحالها لو
قال اخريه الا زواج او قال اخريه اسلك فثبات اخوت نفسي ووقع
استحسانا المرض الذي يصير فيه فادان يكون مسمى لا يتم الا بشفقة ويجوز صلوة
قاعدا وان كان يقوم في حاجته الا سنان فيه واداره الا انه لا يخرج منها السك والفاج
في اوله مرض وكل اوقات اول ولم يضمن الفرائض كالصحيح وما عدا ذلك من
المرض الذي لا يطول فيه العادة مرض وان لم يضمن له امران فقال لا حرمها
ان كانت اياك فان طالق وسده لما وصو جميع ثم مرض ثم كلمته في مرضه ورت
دون الاخرى الحكومة العايدة توجب العدة اذا امكنه الولي او كان الحاج
عجزه ايدا ولا يثبت الرجعة وان صحت الا ان يدعي الرجوع وينفع كالحال لا تحت
وكبره المراجعة بالنظر الي فوجها للشبهة في صلوة وكبره كتمان المراجعة لو
نزح وتزوج في غيبها لا رجة استمر وعشرا وولدت لثمة استمر فالتكاح
جائز لو قال في عدة الوفاة لست بحالك ثم قالت انا حامل صح اخراج
اكثر الولد من قبل الرجلين او النصف من قبل الراس في الثنتين يثبت
النسب والالم يثبت ولو خرج رجلاه فقطعتهما مكن شهر بعد الثنتين وكذلك
عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يثبت لو طلق امرأته قبل الرجوع وتزوج ما بينها
فولدت الام لا قل من سنة استمر من الطلاق ففناء لزمه وجر وجرت البنت
وله ان يتزوج امها اذ لم يدخل بالبنت لو استعطفت سقط قد استبان سقط
طهر او شعر لا قل من اربعة اشهر يوم قال الكاح باطل للبنت ولا يكون ذلك
الا في اربعة اشهر وان كان ثلثا منها فهو من الثانية قال ولا احفظ عن ابي حنيفة
فيه شيئا لو قال انت طالق على كذا يوم في كل يوم فهو لها مكر كل يوم وليها ما
كالملك وكذلك لو قال اليوم وكلما جاز يوم فاذا مضى اليوم وليها لا يلزمها
لبلا ولا نها را فلا يملك الا اول بمضي يوم ولا يجب فيها ذرة الواحد بالعد في
ولا اخرها الا فوار بالعدف وان شهد احد ما انه قد فم بطلان والاخر شهد انه قد فم
بآخر جاز ولا يملك اللعان بالعدف دم ويجوز التحمي للشبهة في الصغر وموت
الشهود قبل القضاء باللعان لا يؤثر قال ابو يوسف ليس لصبر الملاء عن
ان يدعي الولد عن جلي به الي طالق رجع الله عنه كان يصح من كثرة تطليق الجنب
وكان عقيدته على المبر ويقول ان حسم رجلا مطلقا فلا تملكوه حتى قام رجل

من بعد ان تعاف والله يا امير المؤمنين لتكنه ما شاء فان احب اليك وان احب
 سرح فتر يدك على يدي الى مالك وقار **من البيت** ولو كنت بوابا
 على باب جنة لعلت لعمري ان ادخلوا بسلام **فناوي الثاني** قال رحمه الله
 عن محمد بن عمار الرازي مروي عن ابي بصير زمان شبيه بكل منة وكلها حتى
 يحنث في منزله عند هذه الحروف وقوله اكد واز فذلك قوله ان فعلت لو
 فعلت يعني كلمة شرت فيحنث فيها منة وعن ابي بصير او اقال انت
 يعني في الحرام عندك انت على حرام وان يوجب مينا فهو مينا وان لم يكن له مينة
 فهو مولا وان يوجب طلاق فهو طلاق ولو كان رجلا لسلطت امراته فطلقها
 الوكيل تلقا والمولى لم يوالا شئ لا يقع شئ عند ابي جعفر وعند ما يقع
 واحدة **توقاف** الزوج قلت لك انك لما قلت ان كنت فلانة وقالت بي
 فبر طلقني ولم يذكر هذا القول قول الزوج ذلك في الاصلك وذا **توقاف**
 طلقك امس وقلت ان شاء الله لم يقع ولذا اطلقها واستثنيت قاله
 قوله في القضاء وفيما بين وبين الله لو حلف بالطلاق والعاق ان تنقض ما جنت
 فقال هو حاجتي ان طلق امرأتك ان شئت من عندك **توقاف** لاخر اكتب الى امرائه
 ان خرجت من منزلي فانت طالق ففعلت الكاتب فخرجت بعد ما كتبت قبل
 قرائته على الزوج ثم قراه وبعثه اليها لم طلق بذلك الكتاب وكذلك لما كتبت
 الكتاب على مندا فقام قراه على الزوج فقال للكاتب قيد شرط ان خرجت الى
 شهر او بعد شهر فصح مندا الا لحاق اذا طلق امراته على جعل في العدة
 بعد الخلع وقع ولا جعل وبما استخفاف برب الخلع لا يملك الخلع ولكن
 يرجع بغيره **من كتاب الامتنان** زوج من عبده انتم فجاءت
 بولد فادعاه بنظر ان جاءت لاق من سنة اشهر فالولد للمولى وادم
 ام ولده وان كان لتمام سنته اشهر فالولد للعبد وصح الكاح ويعتق الولد
 والعبد لا يملك الولد لو زوج لفته من عبده ورجل بها ثم اغتصبها فاختارت
 نفسها فلا صداق على العبد وملك الكاح امراته استحققت له مهر في يوم
 واحد من ثلثة ازواج من احد مما نعام المهر والباني نصف المهر ومن المالكات
 كتاب المهر منده امراته لملقتها زوجها ويصح حامل فوضعت من سا غنما ثم
 تزوجت بزوج اخر وملكها ذلك الزوج بها اخذت المهر ثم تزوجت

ثم تزوجت بزوج اخر في ذلك اليوم وماتت عنها من يومه ذلك فاخذت منه
 كتاب المهر لوراثت زوجها في الخلوة ومولا يعلم انها امراته لا يكون خلوة اما
 لو اداها في الخلوة ومولا لم يعلم بها فوجب لم يعلم انه تزوجها صححت الخلوة رجع زوج
 الام عند اقرار منده امراته ماتت وتزوجت رضيعا وابنتا موكمة عندا مخرج
 من ثديها لبن فارضعت به اناها فصارت اتمالة من الرضا ثم ادرك الحرام
 فزوجها بغير ولاية الاخوة وانها اتت من الرضا عمة عندا رجع **قار او**
 كاح تزوج ابي بامي واما احكم السراج من ارجل ولزته ام الولد ثم اغتصبها
 سقيد ما وتزوج بها وسد الولد حاضر حامل السراج امراته اموت زوجها ان
 يحكم اللحن من السيوف فذهب وحكم ودخل المنزل بعد ساعة فوجد
 رجلا مع امراته فقالت من اذن زوجي وانت عبيدي فمده امراته زوجها بوما
 من عبده فلما خرج الزوج مات ابو ما فورثته فملك الملك وكانت حاملا
 فولدت بعد موت الاب فبكر ان يرجع الزوج فانقضت العدة بالولادة
 وتزوجت من اخر من ساعها وكما انت عبيد مولا بها **من رواية**
الزيات من ما سألوا امر رجلا ان يطلق امراته للثمة ويبيع مولاها فقال
 لها الوكيل انت طالق للثمة او قال ان حضت وولدت فانت طالق فحاضت
 وولدت لم يقع شئ كما **توقاف** طلق امراته عندا فقال انت طالق عند الا يقع
 اذا جاء عندا اما لو حاضت وولدت ثم قال الوكيل انت طالق او انت
 طالق للثمة طلق في الحال **توقاف** لو طلق امراته لثمة فطلقها
 لثمة للثمة وقعت واحدة ولم يقع بهذا القول شئ بعد ذلك او احضت
 وولدت فطلقها اخرين ثم يطلقها في الطهر الثالث بخلاف الزوج فانه اذا قال
 لا مودة انت طالق لثمة يقع ثلثة في الطهر فانه يملك التعليق
 والتخيير **توقاف** لا مودة انت طالق لثمة بالثمة بالثمة ورجع فقات المرأة
 قد قبلت وقعت واحدة حين طهرت ثلث للثمة ثم وقعت البانيه في
 الطهر الثاني والثالث في الطهر الثالث ولا يجب عند ذلك الثلث الاول **توقاف**
 قاله طلقها بغير ثمة بالثمة ثم المولى طلقها بغير ثمة بالثمة بالثمة بالثمة
 بالثمة في عذنها لم يقع شئ اما لو طلقها الزوج بانيه ثم امر وكيله بغير ثمة بالثمة
 ففعل الوكيل وقبلت المرأة في العدة وقعت واحدة بغير ثمة لثمة لو ان الزوج

راجعها في العدة ثم ملكها الوكيل باللف وقبيلت وقع باللف ودم اما لو تزوجها
بعد انقضاء العدة ثم ملكها الوكيل باللف لا يقع **لوقا** لرجل طلق امرأته
للسنة وقاب لا خير تمكك فلما طهرت قال لها الوكيلين كل واحد منهما انت طالق
تطلقه او انت طالق تطلقه للسنة وقع الاول ولم يقع الثاني طلقها اخر اما لو
ملكها معا وتعت واحدة فان الجمالة لا تنفخ وتوقع الطلاق وليس له الزوج
تعتب طلاق احد الوكيلين فيه صدا **لوقا** احد الوكيلين في الطهر البالي انت
طالق للسنة لم يقع شيء **اما لو قال معا في الطهر البالي انت طالق للسنة** وقع
اخرى لان احدهما وكيل عند معتب ولو لم يرحل بتطلقه للسنة فلما طهرت
فطلقها الوكيل للسنة ثم الزوج تطلقه للسنة وتوقع تطلقه الوكيل بان لم يقع
تطلقه الزوج في الطهر البالي **اما لو قال طلقا معا** احد التطلقين و
تعتب الا صحاب قالوا يقع طلاق الزوج فانه اكثر من اذا حاضرت وطهرت لم يقع
بعده شيء ولو طلق الوكيل في الطهر البالي لم يقع **اما لو طلق الزوج** يقع لو انه لا احد
ان طلق واحدة السنة باللف ولا خور ان طلقها واحدة السنة باللف وبقا فلما
طهرت فقال الزوج هو وكيل باللف ودم انت طالق واحدة باللف ودم وقاب
لها الا خور انت طالق واحدة باللف وبقا فلما طهرت فطلقت جميع ما طلقها
وقع احدهما كما هما او تعا شيء كان القصور معا ولها خيار التعصبة لاحد
المالكين ثم اذا اختارت احدا للمالكين ثم ملكها الوكيل باللف البالي في الطهر البالي
او طلقا معا لم يقع شيء ونزاعا بعد ما تزوجها الزوج ثانيا وكذا لو كان
مكان احد الوكيلين الزوج وملكها الوكيل باللف ودم ثم ملكها الزوج في ذلك
الطهر بآية وبقا فقبلت المالكين معا فلها ان يعلى اي المالكين اليه الزوج
ولا خيار للزوج في تعصبة وتوقع احد الطلاقين وذكر بعده ما يدعي ان
طلاق الزوج وقع فانه كذا **لوقا** لا حدما طلقها بالسنة وقاب
لاخر طلقها رجعا للسنة فطلقا معا بعد ما طهرت معا وتعت واحدة وخيار
التعصبة للزوج فله ان يختار الرجعي وان لم يختار الزوج حتى طهرت من الحيض
البالي فقال لها الذي امر بالتطلق البالي انت طالق تطلقه بالسنة او رجعة
كثير ما قال وقع وبانت المرأة اما لو كان الزوج اختار البالي في الاول
ملك الوكيل في الطهر البالي **لوقا** لامرأة انت طالق واحدة باللف او رجعة

فله الخيار ثم قال انت طالق واحدة رجعت وقاب اردت بهذا احوار الاول
صوت **اما لو قال** يا بني تبين اني لا ولي كان رجعت في الحديث ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما تزوج الربيع بنت مسعود فقالت جاء النبي صلى الله عليه وسلم وحل
عليه عداة بني بني فجلس على فراشه وجوز يداها ليخبرني بالرفوف و
سعد بن مسعود قال اني اني قالت احدا في العدة وفيما يتي يعلم ما في عند
فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ايكفي عن هذا وقولي الذي كنت تقولين قبل
ذلك والله اعلم **من الغناوي** **فارس** قال رحمه الله لو قيل
لزوجها طلقها فقال حرك باردا شتم بي باين وبه ناخذ قال انك توزن من
يك طلاق لا يقع شيء ما لم ينو قال وحي اجير به يا شي ونوب به الطلاق
لم يقع شيء وكذلك ترا من اطلاق داد سيد قالت سي باراز ربي مستقيم
زوجه رستي ونوب به الاجارة طلقك لما قال من اطلاق مدا من نذر
كروم اراد به الطلاق او ما فيه مذكرة الطلاق وقع ثلثا واما ان لم يكن فيه
ولم يدريه فالقصور قوله مع عينة قال اكر من باك سار حرام كنم فان شهد
اربعة عدول على نواكل العرجين من له سب زوجته ولا مملوكة وتعت
ولا يثنى لم يلوخم ان يلعب اليه الان احمق والتمته ما لم ترمعانة ولو وقعت
لها ربة حلفت عند الحاكم فحسبها على الله عز وجل قال اكر امساك زن كنم
نهي طالق وذلك بعد المضي من الحسم خمسة ايام يقع الى اسلاخ وحي
الحجة **لوقا** رجل من بني الجهم عته سرحد لم ربان ما مشتمه ارزن
وقاب الاخر مجتنب فقال الاخر مجتنب بنظروا ان علم انه اراد بذلك
شايتم جميعا طلقنا امرأة الاخر اجبا وان لم يعلم لم يقع **لوقا** اكر يجانه
ما در شوقه فانت طالق فذ منته اليه باب دار الوالدة ولم يدركه قال
ابو الليث ما لم يدركه وارما لم يقع **لوقا** اكر توب يا كيسي حرام كني ابن زن
فانت طالق لما ثم طلقها واحدة بالسنة ثم جامعها في عدها قال الفقهاء
عليه قبا **قوله** اي حبيبة ومحمود بن عيسى ثلثا وعند ابو يوسف لا يقع شيء
وبه ناخذ **لوقا** لو ومدة منك حتى حرك ارم من باردا ثم قال الزوج
حك باردا شتم حك باردا شتم حك باردا شتم **قال** الفقهاء يقع واحدة
بآية من ذلة خيلتك سبيلك **لوقا** لو حرك ارم من باردا قال الزوج

[illegible]

و ده بار رسد ان نوب الزوج لما وقعت لما ان لم يكن تنقص بين الكلام والا
هي واحدة ولا يعتبر اضافة فعلها الي نفسها لما فيها لوفاء لها بعت منك
تطيق بهرك ونفعه عندك فقالت بحال خريدم وقعت ولولع امرانه
تطيقه واحدة فقال له رجل دكره فقال داوم قال النقيم ونعت
واحدة اخريه دون الثالثة قال لوباع من امرانه تطيق بهرك ونفعه
واشتدت ثم قال الزوج ميرسي ميرسي اخاف ان يقع لما ولا يجتمعان
ما لم ينجح زواجهما عنده لوفاء لها مزار حلاق سرا دون ادون وقال لم
اروب الحلاق فالتقول قوله مع بينه لوفاء له عند نشأ جرمها طلقني لما
قال لا افعل قالت المرأة دادي وادي فقال الزوج بدادم بكوا نصك
بكلامه ينظرون اراو مكرجين الانكار لم يقع والا وقع لوفاء سرزني كه حرم
ما دمتا حسرت في مالتني يعني والدم يقع علي كل امرأة تزوجها في جيوها
ولومات احدهما سقطت اليمن عند محمد وبها جزو ذكره عن اليك لا تطلق
الا من تزوجها اول مرة حتى لو تزوج بعدها اخري في جيوها لم تطاق سوا
قال بالحريه ان تزوجت ما دمتا جين او بالعاريه لوفاء سرزني كه من
بودا سبي سال هم ارضي من مسته فهدا اجل ما يستفيد وتزوج من المتناف
لا اجل من عذره وبه اخذ النقيم ابو الابر لوفاء له عند نشأ جرمها وسب
از من بارد ارفاء لها اشتد ربه مني كنت تطايعات بمالك محله من المهر ونعمه
الحزه تعالت نعم ثم نظرو في المهر فاذا لم يبق عليه شيء منه قال ابو نصر اخاف
ان يقع بلما بعتك مهرها وعلمها رحرها اخذت لوفاء لامرانه حاله المواجه
نه ارسر شو مردان بار رسد ولم يبق بذاك لحلاقا ولما با فيه ذكر الحلاق ولا
الغضب ولا خجلا لها فالتقول قوله ولم يقع شيء لوفاء اكر ربيمان تو بكار
مظنتم لبس الكرباس منه لم يجنت اما لوفاء ورمان ايذا خاف ان يدخل
فيه اللبس ولوفاء اكر ارسر شو تو بزن من ابد لا يجنت بمشه او خاطبه
ثوبا واما مجنت باسم لوفاء اكر كسي بنده وهد فهدا اجل ان يستعي عذره
او بدفعه اليه وان نوب ان يهدي عذره فلما نوب قال ميرسي حلاق وعت
لما اما لوفاء تو سبي او تو بكي لا يقع بخلاف اصرار العديده لوفاء لامرانه
اكر كسي را ارد ربي ونوب انها خاصه يدين فيما بينه وبين الله اما لوفاء

اكر كسبي راد بهي لم ينفذ **توقاف** نون الكار فيست لم ينفذ وان نوي وكذا زفالت
 له ملقني فقال لها سي ملقني باء لم ينفذ فانه دعا الا ان يكون موافق في الغنم
 منذ انقاع **توقاف** لها اكران ورم من برداري ثم اخذت المرأة منديلها فتم
 وراعيه ودفعت اليه امرأته وراعيه بها ان يرفع منه بعضه وراعيه ودفعت
 المأمورة الى الامراة خذت الرجل في جنبه **توقاف** لها ان فعلت مع الناس
 شترسان ومان للناس عليها دون من الالبس ففعلت ذلك بعد اكلين
 منكران اعلمت القوم بما فعلت الدين انها فعلت منهم لم ينفذ الزوج
 وان لم يكن اعلمت فاليه الحث اقرب **توقاف** اكران توختهم فهذا على الجماع
 واد لم يكن له بنت وجبر موليا اما لو نوي به اليوم معها خذت معها
 ولم يجبر موليا قال فتنه منزع في النارية اما حمه بارد اشتم ودفعت
 بارد اشتم ودفعت عند خلعهم والذلة اخذت العقبه ان مجرد عذبة النكاح به
 توصلت للمرأة من زوجها وبنو سكران فنبعها لم ينفذ قال شيخ بار صوار
 منار مشته ولم ينفذ امرأته قال ابو العباس فيم اشكال لا افيء الطلاق
 ما لم يحو الزوج انه نواها **توقاف** عبيد الشياحور لها اكران من سني ملقني
 ان لم ينفذ ينفذ وان نوي قال ابو العباس فيم كلام واما استوثق لنفسه قال
 اكران حاتم بزن من آيد ومان فبها فحمله على عاتقه لم ينفذ ما لم ينفذ
 جيل ما يلبس الناس قال لها وبي قد خرجت الى قرية بيتي ارسد روز
 ما شئ فخرت يوم الثالث الى قرية اخرى جيل طوي فبها تلك القرية على ان
 لا ينفذ اليها ثم انصرف الى تلك القرية واقامت بها اما لم ينفذ
توقاف اكران بزر واد بر من خبايك تا اكون وقت فانت ملقني بعب الرجوع
 فيم اليه بنته وان لم يكن له بنته ينفذ ان لا يحسن بعد ذلك شيا منكره عليها ما سكره
 منها **توقاف** له مهر نرا بختي سكره من اخك باردار لم ينفذ الزوج من مهرها
 ما لم ينفذها **توقاف** سكره طلاق نرا ودفعت لها **توقاف** اكران نرا ما
 كره تو سكره وراي من انورا يوفانت ملقني ففعلت المرأة وكبرت نفسها
 وصيها بها لو لم ينفذ وخبزت او ففعلت ونيان جيل الزوج لم ينفذ واما من
 فيه جنبه ما ينفذ في ملكه من ففعلها **توقاف** اكران حوران نون كمن اوقاف
 اكران حوران نون نرا با شتران في ملقني ملقني ففعلت المرأة اخرى ودفعت على التي

نرا وجهها خاضعة اما **توقاف** سكره نرا بختي ملقني ملقني ففعلت المرأة لو لم ينفذ
 من رايه ملائمة زاده فقال الزوج ان سكره را ده فانت ملقني ملقني ان اراد
 الجوازاه ودفعت في الحجاب وان اراد به التعانق لم ينفذ في الحجاب وان عيبت
 المرأة انه من زنا ملقني ولم ينفذها المظام منه **توقاف** انت ملقني واخذت
 لم يوافق منار فقال الزوج منار ولم ينفذ عليه ولم ينفذ له نية فهذا الى الزوج
 اقرب **توقاف** لزو وخنه في ليك اكران سكره اكران من با شئ منار ملقني
 عيني فلما صبحا ففعلها في قبيلته من اليوم ودفعت عذوب الشمس من العبد
 سكره في جنبه فله ان ينفذ بعد الخدان لم ينفذ له نية اما لو نوي ان لا يكون امرأته
 في شئ من الخدان واللعن فجر الخد فبها الحلع ملقني ملقني **توقاف** لها لست
 عيني فقال ان لم احبك فانت ملقني ملقني لها حور ووي فهذا راجع
 الى عاتق الملاقى عذبة قوله انت ملقني ان لم ينفذ فان فارقه فبها
 ان نوي شيا لم ينفذ **توقاف** له كين ملقني فقال لها سكره سكره ما ينفذ
 فهذا اجار منه بالطلاق سكره عما اراد **توقاف** لها ليك ملقني وادنت دو
 وادنت ودفعت ملقني لا يحك له الا سكره و**توقاف** سكره لا امرأته بزازم
 سكره با نور راجح نه ماسي فقال له امرأته الى بيتي نوي فانه اخاف انه لم ينفذ
 بيتي وديك بيتي فقال الزوج من حور راجح حور ملقني ملقني لا اكران شيا
 من ذلك ارجوا انها لم ينفذ **توقاف** لها اشترت مني ثلاث نكاحات بمهر
 فقال اشترت لم ينفذ عالم ينفذ الزوج سكره ما خذها لو خلعها بالها عليه
 من المهر ملقني ان لها عليه شئ من المهر ثم ينفذ ليس لها عليه شئ اخاف من قوعه
 منك مهرها ففعلها ان نرا ما ينفذ وان لم ينفذ بزي الزوج **توقاف**
 سكره منك ملقني ملقني الذي على فقال المرأة ملقني نفسي ودفعت مهرها
 اما **توقاف** سكره منك منك ولم ينفذ ما لا فقال اشترت ودفعت
 ما ينفذ بختي عند ابي العباس وراي يكون واما عند ابي نصر نرا المهر و**توقاف**
 سكره منك مهرها اشترت **توقاف** الزوج اشترت ثم قالت ثم وادنت
 ارجوا ان لا ينفذ ولا حور ان سكره نرا **توقاف** سكره منك ملقني
 مهرها ودفعت مهرها منك ما جاء جبريك اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان كانت
 بين طائفة من غير جماع ملقني **توقاف** لجارها ان ينفذ ان اخلصك من زوجك

فقالت نعم فذهب وحلها منه زوجها مبركا ونفقة عذتها فلما حلها لم ترض
 وقالت لم ارض به ذلك التخليص فالتفت قولها مع عيها ولو عدت مبركا
 منه زوجها ثم ان الزوج باع منها تطلق مبركا واشترت منه ونفقة تطلق
 محيا ويكون رجعا ولا يرد الزوج شيئا من ذلك ما لو خالفها على ما في هذا البيت
 من المانع والزوج يعلم ان لا مانع في البيت ولو عدت مبركا للزوج ثم اقر
 الزوج ان لها عليه كذا او كذا منه مبركا قال الفقيه لزومه ما اقره الزوج ان
 مبركا لو قال لها بعته منك امر في مال وفي دم فاختارت نفسها في المجلس
 طاعت ولزم المال لو قال لها بعته منك مثل طاعت مبركا فقالت
 محييم له بعته قال الفقيه عندي لا يقع ما لم تيك اشتريت لو قال لا حزن
 طلق امرأتك فخلعها لو كرك او طلقها على ما لم يقع بخلاف ما لو دكلم ان
 يخلعها رجعا فطلقها لو كرك بائنا طاعت رجعا لو قال لها ان لم تبي صداقك
 مني فانت طالق فخرجت بعد ايام انها قد وعدت منه الا انه لم يسمع طاعت
 ولم يصدق بي قال جامع امراته ثم قال لها وبي في عديتها ان ايت امراتي
 فانت طالق لمالك قال الفقيه لم يخلو كما لو قال طلق امرأتك لبي طالق
 لم يخلو منه في كلامه لو قال بعته منك تطلقه ولم يرد المال فقالت
 المرأة اشتريت طاعت رجعت بخلاف ما ذكرنا من قبل بعته نفسك فلما
 يقع بائنا بلا مال وعدا من رتب ابن العاصم واربى كولو لو قال بعته منك
 هذا الثوب مبركا ونفقة عذتك فقالت اشتريت ثم طلقها وفعت والثوب
 للزوج لو قال ان تزكت مبركا عليك على ان يبعك امر في يدي ففعل ذلك
 ويحل طلق نفسها فالمر عليه على حاله ما لم يخلق نفسها ولو جاء قوم ورعوا
 ان امراته وكلهم بالخلاف فباع منهم تطلقه بالف ودم ثم انكرت المرأة
 الوكالة بنظر ان طلقها المالك للزوج طاعت بي وعليه المالك وان لم يضمنوا
 لم يقع شيء الا ان يدعي الزوج انها وكلهم طاعت باقرار ولا يثبت له المال
 قال نوذا في بدت الخلع فهو ملك **خالف** لو خلعه اللصوص ثبات
 للمالك ان لم يكن معه وراعي عيبه الذي اخذوا منه خلع ثم طهر ان معه
 وانق او نحو ذلك لا يحدث **وقال** الفقيه ان حلف بالعدية لم يحدث
 ما لم يبلغ ما معه عليه وراعي وان ذكر بالعدية ما تواتر دم اسف لم يحدث

ما لم يبلغ ودم اما لو كان معه ودم او اكثر حدث علم بها ولم يجعل اما لو كان اليمن
 به لم يحدث ان لم يجعل اما لو قال اللصوص اكر با تواتر سمعت بنظر ان
 كان معه ما لو علموا به لا حزن وانهم حدث في طلاقه وان كان حيا لو علموا
 لم ياحزنوا منه لم يحدث **وقال** له اكرت على حرام ثم حلف في عنته امراته اسلم
 بنو به طلاقها كفاه ولا ان لم يخلع فعليها ان تدفع اليه الحكم ليعتقه **وقال** ان
 اعطيتك وراعي ستر في شيئا دفع الدرهم اليها وامر بها ان يدفع اليه طلاق
 يشترط له شيئا ثم تذكر عيها فاشترى منها ينظر ان كانت امراته يتولى شيئا
 بنفسها لم يحدث وان كانت لا تشتري شيئا بنفسها اخاف انه جازت لو قال
 ان فعلت كذا فطلاقك على وراعي ففعلت طاعت في قول **ابو حنيفة**
 واربى يوسف وعنده محمد لا يقع اما في قوله طلاقك على لازم يقع عند محمد
وقال ابو جعفر الهندواني لم يقع لو حلف رجلا ان لا يخرج منه السلام
قال الحالف للمخلف ان تب فعلي فانه ليس على شيء بنظر ان شرطه فدا في اليمين
 لم يحدث لخروج وجهه بموته والا يحدث ولا ينفع منه القبول بعد الموت
 لو قال حلال الله على حرام منه المرأة الى المال يقع الطلاق وان لم ينو
 وقال الفقيه ومنه ما خذ لجزيان العادة فيم بين الناس في زمانا اما لو قال
 حلال الله على حرام ان فعلت كذا ولم يكن له امراته يومئذ ففعل ذلك ثم تزوج
 امراته لم يمتد الكفارة دون الطلاق ومنه ما خذ لو قال **تلك** طاعتك على الا
 يقع شيء ما لم نود عليه لو خلع السلطان بالطلاق ان يقع ما يتي ودم في
 كف فلان فائاه الرجل فلم يقدر ان يضعها في كفها فامره ان يضع عذته
 عنده ارجوا ان لا يحدث لو حلف ان يتصدق بماله فلما سب ان يتصدق
 بماله على فقير وسيله اليه ثم يرد الفقيه اليه بعد ما قصصت كوافته امراته
 ان لا يرد حراما وكانت ايمته بالطلاق فان قبلت غلاما وكلمته بشهوة لم
 يحدث اما لو جاء معهما دون الفرج حدث انزل او لم ينزل **قال**
 حلف ان لا يخلق امراته ثم الا منها حدث عند ابي يوسف وعنده زفر لا يحدث
قال الفقيه لان الطلاق يقع بمضج اربعة اشهر فلم يكون طاعتا منه **قال**
 انتم امراته بالسوفة فقالت لزوجها حلف بالطلاق ان لا يمتد طاعت مخاف
 زوجها انها ما سرفت ثم تشا جرت مع زوجها فقالت كنت سرفت ذلك الشيء

وحلفت انت كما ذكركم **خديجة** على حديث ز وجها لا تخلها فقولها **قالت** تزوج
امارة ووهك بها ثم **قالت** هذه ثيب ووقوتك حلفت على ان تزوجت
ثيبا فكل من طلق لم يعلم ما علمت هذه ثيب فان صدقتم المرأة فكلها مهر وصفت
لا سكني ولا نفقة لعدتها وان كذبت المرأة فكلها مهر واحد مع السكنى والنفقة
وختبت **قالت** العدة من الزينة والخروج لو حلف بالطلاق ان سرت امراته
منه وراجه الى سنة ثم ان الزوج وقع اليها وراحم لينكحها فرفعت منها
قطعة بخير علم الزوج **قالت** لها الزوج ارفعت منها شيئا قالت نعم لا على
وجه السرقة وردت على الزوج فاحلف وقوع الطلاق **قالت** العقيم
ان لم تنكح ولم تنكح لا تطلق **قالت** لو ادعى ارضا فيه يد غيره وحلف بالطلاق
علما ان ترك صداقته ينفقني ان يطلب ذلك ويجامع في كل شهر يثبت
بينه الطلبي والطلب اقل من شهر يبري ان لا يجتنب **قالت** لو حلف ان
يحت الليلة في هذه الدار وقد انجز الصبح وسولا يعلم فانه لا يجتنب وكذا في
قولها ان لم اربته الليلة فيها وسوقوت **قالت** حلفت ان لم يجامعها الف مرة فهذا محرم
الماء من الكون والاماء فيه **قالت** حلفت ان لم يجامعها الف مرة فهذا محرم
على الكثرة لا على كمال الالف **قالت** لها ما فعلت بالدرهم فقلت المرأة
اشترت به بالبحر **قالت** ان لم يردني على ذلك الدرهم فقلت كالتى فقلت
المرأة القصاب **قالت** غاب عن فانه لا يجتنب عما لم يعلم ان ذلك الدرهم قد ردت
او سقط في بحر **قالت** لها الطلاق عليك لم يقع الا ان يد يد ايتها المهر
جريا ان الحذف بذلك الا ستمحار لو امة اسنان ان يوق على وجه امراته
اعتدي انت طالق ففعلك الزوج ولم يعلم الزوج والمرأة ذلك **قالت** العقيم
فيما بينه وبين الله تعالى لا يكون لهما فاما في القضا موطلاق لو حلف بالطلاق
ان لا يدخل هذه البكة الى شهر فحلفه اسنانا على كره منه فادخلها ثم انه دخل
الدار التي في تلك البكة فيها امراته ولا حلف خصوصتها حلف لا يجتنب
اما لو حلف تلك الدار لا من لم يوق تلك البكة **قالت** ارعوا ان لا يجتنب
باعتبار اخلاقه بينه وبين البكة **قالت** العقيم عندي الى المجتنب اقرب
لان الخوف من مجنبه وخوف الدار من ذلته حلف ان لا يدخل الكلام
فادخل فكله ثم تنصرف فيه من العراشين لم يجتنب **قالت** كذا امرته لبي

الى عشر سنين فمضى طالق ثم تزوج امارة طالقت **تعليق** لو قال ان كنت
يوما في بيتي فارت طالق لم يدخل فيه العيام **قالت** ابو حنيفة عن رجل حلف
ان بلغ ولديه الختان فمضى الختان **قالت** بنت يدي اسوقا علم ما انا اعلم به من
معدن الا سورا **قالت** العقيم ينبغي ان يجتنب ما ثبت سبع سنين الى عشرها فان
اخر من مضت عشر سنين حلفت **قالت** ان اغضبتك ثم ضربت حبيبا
لكا فغضبت بنظر ان حرمه ما ربي لم يقع وان ضرب بعير حق حذرك **قالت** لو قال
ان لعينتي فارت طالق وان شجيتني فارت طالق فلعنته **قالت** العقيم
واحدة لو قال اذا جاء كذا به صدقات طالق فوصل الى ايها فخرقه بنظر
ان كان الاب هو المتصرف في عموم امورها طالقت والا فلا **قالت** ان حلفت
بك ثم خلا بها وفعت وعليه نصف المهر وما خذ لو قال ان كنت سقنة
فارت طالق **قالت** ابو جعفر الكافري هو السقنة وعن ابن يوسف الذي
لا يبالى ما قال وما قيل له وعن محمد الذي يماز ويبيع بالخير **قالت**
البني الذي يقيم والدة ويقر القربان في المرقع **قالت** حلفت بن اوب
الذي يدعى الى طعام فيحلف منه شيئا **قالت** محمد بن سلمة الذي ياتي الى الفحل
الردة **قالت** ان طالق فحرفي على لسانه ان شاء الله من غير فسخ **قالت**
حلفت وفعت **قالت** شذروا لا يقع لو قال ان لم يصلي او ان لم يقوي فحلفت
وفعت حيث مضى اليوم او وقت الصلاة **قالت** انت طالق لكنا اول اول
او ان لم يكن او ان كان او وان او والافضل اكله اسنانه لا يقع اما لو قال انت
طالق لكنا وان لم يقع ملكوت **قالت** اعدت طلاقك ان لم يكن بيدي ان
دخلت دار فلان فدخلت بعد ما مات فلان لم يجتنب **قالت** ان طالعك
فحلف الف محتم ثم اراد ان يسرحها من غير حنث ينبغي ان تزوج برصيص
وما خا حنث امراته او امها او جدتها لغير صحتها فحلفت **قالت** ان خرجت
من الدار فدخلت كرهما في الدار بنظر ان كان اكلهم بحار يدخل في ذكر
الدار لا يجتنب والا حنث ان لم يعد منها **قالت** ان كنت كوسما بنظر ان
كانت اسنانه ثمانية وعشرين حنث **قالت** ان دخلت دار فلان وفلان
مدخلك واركان ثم دخلت دار فلان وفعت وان لم يدخل فلان واركان **قالت**
اربع طرف عليك مصوح لم يقع عالم ثيب حنث في ايها حنث **قالت**

لها امر به بذكر قاتل محمد بن سلمة هذا المبلغ من امرها بذكر قاتل لها لا تخشى
منه القصة فقال قد غسلتها فقال ان لم تكون غسلتها فانت طالق ولما كانت
المرأة قد اتمت حادها معها فغسلتها بغير ان كان من حادها ان ما لم يخدم
بدك لم يخدم وان كان من غسلي نفسها حدثت فقال ان لم اشعر من
الجماع ان جاء معها ولم يجر زنا حتى انزلت فقد اشعرها فقال ان غلب
عليك ثوبك فان وضع اكثر بدنه على ثوب من ثيابها حدثت واما بالجلوس
والاكل عليه لا يحدثت فقال كل امرأة انزلت وجها فيه قربة كذا لو تزوجها
في عيذ تلك العورة لم يحدثت والا ولي ان يخرجها منها ثم تزوجها اما لوقاف
كل امرأة انزلت وجها من قربة كذا وحدثت جرت ما تزوجها لوقاف لزوجها
ان خبوت حتى ما كل فعله صوم سنة ثم خبوت لجماعها فاكل الزوج لم
يحدثت جرت لم يخدمه لوقاف ان زنت ابدا فشهدت بدين على اقاربه
لم يحدثت وكلت حدثت ولو شهدا على المعانة وهو محروم من ذوق لم يحدثت
قال الفقيه الصبيح التي تسمى ابنة سبع سنين الى العشرة وما اخذ في
حرمة المصاهرة لمسا وتعدى لوقافه ملكها مذكر خمس سنين فعلها العداوة
منه وقت الاقاربه ثم ان صدقها فله مهران بالرجوع لا نفقة ولا سكنى
وان كثرته لها مهر واحد والنفقة والسكنى قال سكنان اعلى امراته وزوجها
فقالت سددوا ذاصحت فقال ان اشتد وقت فانت طالق ثم استرد
من بعد عنه لم يملك لوقاف ان لا تخشيك من الحرام فانت طالق امرأة فخر
المنى ارجوا ان لا يحدثت قال لو حلف بطلاق امراته لم يملك
انها ما كل يصح في الدنيا عدا هذا على العشرة حتى تسب ثلثة انواع القبا
من اللصوصية والحيانة والعا حنة فعدا ثم وبوقاف الفقيه ينبغي اذا
اخرجت الا نكح بذلك يقول له من ساعته اما قلت لا حلف بالطلاق
وانت بعدى من عدا الا شيئا فعدا منه لوقاف فله طالق اكر من
لم يصح لوقاف ان ان تغيث منه السطح فارتفعت ثلثة مرفاة قال الفقيه
لم يحدثت ما لم يخدم بخلاف ما لو حلف ان يخدم الى بلد يزوج فحدثت
حدثت سوا ذلك الى البلد ام لا لوقاف ان غدر الله مع الموعدة فانت طالق
لم تطلق ما لم يثبت لوقاف ان لم ادرك اللبنة المدبنة ولم تطلق فلانا قول

ولم يباذره في منزله ولم يلقه حتى يصبح فيطرد علم بغيته حدثت وان لم يعلم لم يحدثت
حدثت الى جنة ومحمد لوقاف ان ادخلت فلانا بيتي فنداء ان يدرك بامره
واما قوله ان تركت فلانا يدرك بيتي فنداء ان يدركه بعلمه ولا ينعص
اما قوله ان دخل فلانا بيتي فنداء ان يدرك بامره او بغيره ان يعلم
او بغير علم لوقاف لها ان غسلت ثوبين فغسلت كذا او لم يلق الفقيه
لا يحدثت بهذا القدر وكذا لوقاف ان غسلت ثياب فغسلت فلان لم يحدثت
بخلاف ما لو وصي بتيار وحلف فيه لوقاف لا امراته ان فارقت
كل امرأة اضع راسي مع راسها في طالق او كل جارية اطلقا في حرة لم
يملكها فتزوج باخره او اشتري جارية لا يقع عليها شيء لعدم اضافته
الى الملك لوقاف ان كنت اخاف من السكان بغير حال اليمين ان
لم يكن له سبب خوف من جانيه وخيانته عاف من ثلثها لا يقع لوقاف ان
تزوجت الى خمس سنين يدرك في بيته السنة الى متى لو اتهم بثلث
له فحلف الا ستاد انه لم يان فيما اتهم بشي ثم اخبره بثلثه مع اثبات
بعد ما حلفه قاتل الا ستاد ان اعلمهم فامرته طالق وقد كان را
ببارة في شي مثير اليه ببعثه الى منزله في لمح او غيرة في امره عاله قار حولا
يبيع عينه على نوع من السر الذي اتهم به لوقاف لها ان قرات القرآن
قرات بسبح الله الرحمن الرحيم لم يحدثت ما لم يوبها في سورة النمل
لوقاف ان شربت من المسكر الا كسرة فواوه سكنان فمحر وشهدوا عليه
فلم يملك به الحاكم ان وضع عتدها انه شرب بعب عليها ان يترك لم يفرقها
بالعدا لوقاف لها ان طالق على وحوك الدار بيطران فقلت طالق
من ساعته وان لم يترك لم يبيع شي من منزله ما لو طلقها على ما لوقاف لها
ان اشتريت الجارية فدركك عليك الغيرة فانت طالق فاشترى ما فحدثت
عليها الغيرة بيطران فحدثت الغيرة فانت طالق طالق وان عارت بعد
ذلك لم يملك لوقاف حالة الضبط لها ان فعلت كذا الى خمس سنين فخير
مطاعه ففعلت في هذه المدة ثم زعم الزوج انه اراد به بخونها ولم يكن حلف
بطلاقها فاقول قوله مع بيته لوقاف ان خرجت الا باذنه ثم ادنا لها من
خروج سالت منه وكانت تكفي الدار فحدثت الى باب الدار فكيف الباب

فقد كنت اليمن قد حلت الدار فغير ما اخلق لها حزن اما لو
 تركت الخروج ثم خرجت فيه وقت اخرا خاف الحزن لوقاف ان دخلت
 دار امواتي قط فباعته الدار من رجلي فاستأجرها باجرة ودخلها لا يحزن
 ان كانت اليمن اكرامه دخول ملكها اما لو كانت لاجل الدار نفسها حزن
 لوقاف ان كان في بيتي نارا فاذا ايقه سراج لم يحزن ان لم يكن له نية وارا
 الا صطلا اما لو قال ان كان في عني نارا فاذا ايقه سراج لم يحزن ان لم يكن
 له نية وارا الا صطلا اما لو اراد الاستيقاد فيبيح ان يحزن لوقاف لمراته
 لما لقي ان فعلت كذا فالتقوا فحوله انها لم تنفع وان اذ عت المرأة فعل
 ذلك والزواج ينكر فالتقوا فحوله الزوج مع غيره من العلم لوقاف
 ان اردت ان ازوجها فليكن لوقاف ثم تزوجها لم يخلق لوقاف ابو بكر بن
 ان شريك ثم ضربها فالتقوا فحوله الزوج مع غيره من العلم لوقاف
 ودم فالتقوا لم يسرين فالتقوا فحوله الزوج مع غيره من العلم لوقاف
 ثم طعن امواته فورا ليجازيها وجعلت فيها شيئا من الاصف من ما في الزوج
 فالتقوا فحوله الزوج مع غيره من العلم لوقاف ان لم تكن على ايمون من
 التزاد فان استبان بها سكر مثلكا مثلك امواته لم يحزن لوقاف
 حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله ثم طلق امواته بما ناله ان يتزوج بها
 شي العدة في نكاح فاسيد من جين العدة لا من وقت الدخول وهو
 ما خذ قال طلق امواته فالتقوا فحوله الزوج مع غيره من العلم لوقاف
 ثبت منه عند ابن خنيفة وعند صاحب جيمه ان علما بفساد النكاح لم يثبت
 وان لم يعلم يثبت قال ارجع وادته في يد غيره وانكح صاحب اليد فحلف
 المدعي بالطلاق الثلاث انها له ولا ينفقه له وتقول اعلم تغيبا انها ذاتي
 وسعت لامراته المصام معم والا ولي ان يخلفه فان ابي الخلف رغب الي
 الحاكم فان ابي اليمين فوق الحاكم بينهما قال جعل امرا امواته بيد ما
 فطلعت نفسها ولم يعلم ان لا مرد بيد ما لا يقع شيء وارجع في مجلس
 عليها قال للعدة ان تشكك بجانب المتعذر من المشط وون الجاني
 الاخر فانه للزينة قال امواته اعزت ودمان كيسان زوجها فقال الزوج
 ان لم تخرج بين ذلك الدرهم فانت طالق لما وقد اشترت المرأة به الجا وقد

خلع اللجام ورميها بدراهم فعلى المرأة ان ياخذ كبريه اللجام بما قيمته وليم اليها
 قال لو اخذت المرأة دراهم تزوجها ثم انكحته فقال الزوج ان رغبته من
 هذه الدراهم من طلاق مستحب علي وجه الاستيفاء قالت مستحب بين
 انها رغبته وزعم الزوج انه اراد يخونها دون طلاقها فالتقوا فحوله الزوج مع غيره
 لوقاف لها بغيره منك تطليقة بطلاقة الا في فكون هذا طلاقا لوقاف
 اردت تطليقة واحدة لم يصدق في القضاء قال امواته سمعت من زوجها
 طلاقها ولا يعذر منها نفسها ان تغيبها قال ان لم تغرب من منعه الا لا تغيب
 لها ذلك لوقاف لها ان خرجت من هذه الدار بخير او في فاون لها بالعدة
 وهي لا تصرف العدة او اوزنها وبيع ما في فند السب باذن لوقاف طلاقك
 على فرص لا يقع شيء بخلاف قوله علي وارجع لوقاف لها ان امواته
 فنده رجعت في الطلاق الرجعي وندرا قوله انت غدير كما كنت قال طلقها
 علما فلما مضت حبسها ان جازها على كره منها ينظر ان انكر طلاقها فعليه
 استيفاء العدة اما ان لم ينكر وجامع على وجه الزنا فعليه بغير العدة
 لوقاف انت طالق بعد كل شعرة على جسد ابيس تقع واحدة وكذا
 بعد حبسها من هذه العدة ولا حبسها فيها وكذا بعد شعرات باطن الكف
 اما لوقاف بعد شعرات طاهر الكف وقد اجمعي في يوم بحيث ابي عليه
 شعرة لم يقع شيء قال الموضع الذي يرب للمروح فطلقها فهو في حكم الصحيح
 لوقاف اذ امر حزن فالتقوا فحوله الزوج مع غيره من العلم لوقاف ان تكون امرا فان
 طالق ما يبيح ان طلقها عند فدا عن تطليقها بانه لا يقع الثالث لوقاف
 ان كنت سكونا والسكران ما يخلط كلامه وسبحه سكران لوقاف لزوجها
 فطلعت لوقاف الزوج اما كما ربيتي بوقاف ان انا طلاق فالتقوا فحوله الزوج مع غيره
 لكما قال ابو خضر عن نبيك هذه المسايك وقع في الحجاب بطريق الجا زلم
 ذكر هذا الكلام حتى ان قلت له سكران فاما هذا كما قلت فالتقوا فحوله الزوج مع غيره
 هذا شرط قال ابو القاسم هذا الحكم على وجه الشرط قال النقيض يقول
 ابي القاسم ما خذ لوقاف رجلك لرجلك ان خرجت من البلد ولم ارجع الي تمام
 ملت سكران فالتقوا فحوله الزوج مع غيره من العلم لوقاف ان لم يكن
 طلقها لو كيك قال ابو بكر للوكيك ان طلقها بعد قدومه لوقاف لها ان لم اخلعك

طهر

اليوم ثلثا فانت طالق **قَالَ** ابو بكر بن عبيد ان يقول لها انت طالق ثلثا جازي الف
ورسم فقد خرج عن محبة والتفريق منها حيث لم ينفك **قَالَ** القتيبي مزارا واية
عن ابن حنيفة **قَالَ** فضولي طلق امرأه الخيرا واعقب عبده فبلغ الزوج فقال
نعم ما صنعت وضع ولوق **قَالَ** بيش ما صنعت لم يقع **قَالَ** القتيبي وبما حذر
خالك محمد بن الحسن لو شهد عند امرأه ثلثا مدين بطلاق زوجها وموفاها لم يسمعها
ان تزوج باخر ولو كان كان حاضرا ولا يكتفي بنفسها **قَالَ** ابو بكر بن الطويل
وقتب مسلمة في الطلاق بثلثا فوار الرجل يحل جميع من ثلثا فاقضوه
كلهم بالوفوع فجاء اليه بابي طبع وسوفي الزوج فاجبرهم بالقضمة فادعوا
نفس دخل عليه وسالوا فادعى براسه ان لا يقع لطلاق فوجعوا كلهم الى قوله
ابن طبع **قَالَ** القتيبي مزارا وليك علي ان تحريك المحجب راسه بلا او ينجح جاز
قبوله بخلاف الشهادة والله اعلم بالصواب **فِي صَاعِد**
قَالَ رحمه الله تعالى لذوجها و سنت وادام **قَالَ** الزوج وادامه كيد
فقال له سه بار **قَالَ** وادامه كيد وقعت لما لوق **قَالَ** لذوجها و سنت و
من بار وادامه منعتكم **قَالَ** الزوج من و سنت لا شو بار و اشتم تو نيز و
از من بار وادامه وقعت ان لم يكن منطلقا بها في الحكم وان لم شو لوق قالت له من
تو و رسم **قَالَ** ان كان كذلك فانت طالق نظرا ان كانا متعارفين في انفسهما
واحوالهما لم يقع ما لم يره الا بتمام كل حال **قَالَ** و سنت وادامه رجعي منزلة
سنة ما لم شو البيونة **قَالَ** رجل متعلق بذيك رجل يتقاضا ذك **قَالَ**
و سنت از من بار وادامه زن سبه **قَالَ** له حاسب كره سولي كره لزوم الطلاق
لوق **قَالَ** نواز من من سده به وقعت **قَالَ** لو خالعهما في العدة من طلاق
ما يبه لا يقطع الا ان يذكر لفظ الطلاق **قَالَ** حلف بالطلاق ان وحك المحام
ثم طلقها ثم تزوجها بنكاح جديد ثم وحك المحام لا يقع شيء **قَالَ** لو حلف بالله وبالحل
وبالحرام ان ليس فيه واره فضة غير حاتم فضة ثم تزكر ان فيها سكتا مضروبا عليها
الضمة لزوم الطلاق ولا يلزم اليه بالله **قَالَ** لغيره له حلال الله على حرام
ان لم ار فضك عدا اليه الفاضل و اقيم الشهادة ثم رافعه من الصدق عند الخط
بينه يديه التماسي و وقعت العينة عن الشهود وضع عند الفاضل ما عدا
الفاضل ابو الحسن لا يقع لوق **قَالَ** لو لم يكن المحام احب اليه فلان فامراين

طالق فانه يقع ما لم ينفك فلان احب اليه لوق **قَالَ** اگر من بار سوك زغم ثم اكل الخبز
يحت الا ان شو به حقيقه لفظ لوق **قَالَ** حلال المحلقة فهو حرام محل ما لا يحب
بالحكام واسع الا تحت لزوم الطلاق لوق **قَالَ** حلال الله على حرام ان وحل الزوج
الذي له على فلان فيه كره حواشي ثم قال لغيره احرف وني الذي له عليك ان فلان
ينكر ان شو به قبضه و احرف فيه لم يثبت وان شو به الا منعاع به تحت لوق **قَالَ**
لا امرأته ان تعرفت فيه و رايي فانت طالق وله و رايي يومئذ استغفار و رايي
فتعرفت فيه المستغفار و رايي و وقع الطلاق و لوق **قَالَ** الزوج اردت الدار اسم
التي فيه ملكي يومئذ لم يصرف في القضاء لوق **قَالَ** لها سوك حلال سوك ارا ركا
بر من طلقته امرأته ان شو به لوق **قَالَ** اما بره من ز وحسبك وقعت تعاقبت
ما يبه لو قيل لم يدل لك امرأة **قَالَ** لا لا يقع شيء وان شو به الطلاق و لوق **قَالَ** قوله
ليست له امرأة اوق **قَالَ** بين اخي اما لو ساله السلطان عن امرأته **قَالَ** اگر
تراكس به ماسد تخلف السلطان على ذلك لم يقع شيء الا ان شو به لوق **قَالَ** لو جعل
حلاق امرأته بيد ساتم **قَالَ** لها كيو انج يا يد كفت فالت نفس طلقته ان ارا الزوج
بند القول ان تطلق نفسها و لا فلا لوق **قَالَ** رجل لسكون اجعلك امرأته
بيدي **قَالَ** فقلت له ان تطلق امرأته في مجلس **قَالَ** لو كتبت اليه اخيم و امره
طلاق امرأته له ان يلقها متى شاء اما لو كتبت اليه ان جعلت امرأته بيدك فلا
بد من اعتبار المحل لوق **قَالَ** لرجل جعلت امرأته بيدك لتطلقها يوم
المحتم **قَالَ** يوم الخميس امرأته يوم الاثنين فلا ينجز بهذا لوق **قَالَ** لها ان
لم يخبر به بما فعلت جازني ففعلت بها ربة شيئا فلم يخبره لا يقع الطلاق ما
دام كونه ان يخبر **قَالَ** اذ البس الامر على الزوج انه حلف بكلا دخلت الدار
او كل الدار او ان دخلت الدار فالقول قوله مع محبة ويستحب له ان ياخذ بالثبوت
فيما بينه وبين الله تعالى لوق **قَالَ** طلقته امرأتي فحلف بخودك بما هو خارج
عن الصمت و وقعت اذ نواه عذري لوق **قَالَ** له اللهم خلصني عن مح زوجي ان
كنت معتمة مني فانت طالق ان لم ينفك في مجلسها اذ معتم منك لم يعلق فالت
لزوجها اسم تحملها عونت سرايا **قَالَ** لها ان قلت بعد هذا لما عونت سرايا
فانت طالق فالت بعد ساعة لما عونت ازا حمد سرايا لم يعلق **قَالَ** لو شاجر
فالت المرأة من بار حواشي و ام **قَالَ** الزوج ان كان كذلك فانت طالق نظرا

فان لم يكن افضل منم لم يقع الطلاق **لوقال** رجلان لرجل كان سكران فاصحى
انك خلعت امرأتك لما وسولم يذكر ينكر ان كانا عدلين لا يسعهم ان يجانبا و
يقع معها **لوقال** كل امرأة اتز وجها في طالق خذ وجنته منه امرأة بغير علم ثم اجاز
التفكر وقع الطلاق **قوله** اني يوسف ولا يقع فيه **قوله** محمد **لوقال** لا امرأة
خلعتك بطلاق لم يقع ما لم ينو ولم يقبل المرأة **لوقال** لها اخلي نفسك مني
فقلت اخلعت ولم يقبل الزوج خلعت لم يقع فيه المشهور من الروايات
لوقالت واخرجدم فاك الروح واروحهم لم يقع الخلع بدون ذكر النفس **قوله**
لو سترت ما خفي اخلعت نفسها وقع الطلاق ولم سيط المهر **لوقال** لها اخلي
نفسك مني فقلت اخلعت **قوله** الزوج خلعتك بآنت وسقط المهر من غير
ان يذكر في الخلع مهرها **لوقال** خلعت فقلت المرأة اختارعت ولم يذكر حرما
نفسه ولا نفس صاحبه وقع الطلاق لان كلامها يدل على ذلك **لوقالت** لزوجها
امرأتك على مهر **قوله** الزوج يجوز واراد به ابتاع الطلاق مهرها وقع
الطلاق وسقط المهر لو كانت رجعية ثم اعطاها صك نكاح فذلك فصلا ربه بآنت
ليس له رجعتها لو كتبت صك براءة لامرأته ثلثت تطليقات وكل من سأل عنها لآيات
النسابة في الصك حرى راسه مجيبا له فانه لا يقع طلاقه ما لم يتوق **قوله** كتب الى
رجل **قوله** انت وكيلي في طلاق امرأتى وانفرد الكتاب ثم عزله وكتب اليه
بعزله فوصفك الى الوكيل كتاب الوكالة فطاعتها قبل وصوك كتاب العزل
قوله ينظر ان كتب فيه انه عزله قبل ان يخلصه الوكيل مع العزل فهذا خلعت
رواية الاصل **قوله** ابو جعفر الطوسي سمعت احمد بن محمد بن ابي عمران يقول سألني
رجل امرأتى بالزوجه فقال قلت لزوجك اني سألني الطلاق انت طالق
حينئذ تطليقة فقلت ثلاث مكفسي فقلت لك والباقي لصواحبك ولي
ماث سنة سواها **قوله** احمد فقلت او قسم عن الجواب قلت في نفسي مسلم
لا يوجد جوابها في كتاب الله عز وجل ولا في السنة ولا في الاجماع فكيف
احرم ثلاث سنة او اخلين فقلت او قسم فلم ينصرف فني فقلت يجازيني
فقد دبرت فقلت لهما وراثة لم يحكم في حكمها حتى المرأة التي خالطها بها
حكيف يحكم في غيره فاستخوت الله تعالين ثم قلت لمرأولى حرمت عليك اما
البواقي فمنك ولم يحرم عليك فخران خيرا وقام فلما خرج اخذني المقيم

والمقصد وقلت اخلت لزوجك ثلاث سنة بلا كتاب ولا شتم ولا اجماع فقلت الى
محمد بن شعيب بن سعد واليه علي الرازي لا يصح فيه ذلك ووصفت الكتاب لها
وما كان بيني خليا كان بعد ايام ورد كتابها اليه بتصوبي **قوله** الطحاوي يقول
والله اعلم **قوله** **الخصاف** ذكر محمد بن الحسن رحمه الله
بأبيه عن ابيه الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من أحب
طلاقا وعتاقا فهو جائز واذا قال الرجل لعدده انت حرة وقد اخرجت
او انت عتق او قال هذا مولاي عتق وان قال ثوبت به الحرة لم يملك لم يدين
في القضاء **لوقال** لو يابني ولا تمه يا بنيم لم تخرج اما في قوله هذا ابن وثيب
يولد لملك عتق وثبت منه ان لم يصر له نسب ولو كان لا يولد لملك هذا الكبر
منه عتق عند ابن حنيفة خلافا لها **لوقال** هذا ابني ولا تمه بنده امي وثيبا لم يلد
ملكه عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصرفاه فيه ذلك ثبت منه ولم يشرط
تصدقه في السوء اما **لوقال** هذا ابني لم يحنو **لوقال** لا سبيك له عليك ولا
ملك له عليك وقد خرجت منه ملكي ونويه العتق عتق **لوقال** لها مني
او حرمت علي او انت خليفة او بدي او شمة او اخوتي او اخوتي او استغوي او
نقضي او اذيني او اختاري فاختارت نفسها ولا سلطان له عليك لم يحنو
فيه كله وان نويه ولو اخاف العتق اليه راسه او بدم او زحمته او حبه او خشم
او وجهه او روحه او فرجها عتق فيه كله كما في الطلاق اما لو اخافه الى الرب
او الحضا والدم لم يحنو **لوقال** ما انت الا حر عتق **لوقال** انت حر اليوم
من هذا الحكم عتق وان زعم انه لم يرد به العتق دية الا في القضاء **قوله**
لو ملك اباه او امه او اخاه او عمه وغيرهم من ذرية التوحم المحرم عتق على المالك
صغيرا كان المالك او كبيرا وان ملكه مع غيره عتق نصيبه من غيره فاما عليه عند
ابن حنيفة وعند جماعة من نصيبه شريكه ان كان موصرا ولو ملك ذارحم لسيهجوم
او محرم لسيهجوم لم يحنو لو اشتريه امه جعلي من ابيه عتق الولد ولو كان
يصح الاثمة **قوله** **جوز** **لوقال** لا شتم امرؤ بيده حتى في العتق فان اعتقت
نفسها في مجلسها جاز ولا فلا وكذا ان جعل امرؤا في يد غيره **لوقال** لها عتق
نفسك فقلت اخذت نفسي فهو ملك **لوقال** انت حرة ان شئت او موت
او اوت فان شئت في المجلس عتقت ولا فلا وكذا ان كنت نجيبتي او نجيبتي

فبعضى الجواب قولاً فيه المحكم ولا يعتبر ما فيه القلب فان قالت اجدك ثم
قالت لا اجدك فالحكم متعلق بالاول ولذا اذا حدثت فقالت حدثت صدقت
لو قال انت حرة وفلانك ان شئت فقالت قد شئت يعني لم يعتق ولا ان شئت
حرى ان فشئت احرى بها ولو قال انيك شئت العتق في حرة فشئت اعتق
فان قال اردت احرى بك صدقت في القضاء اما اذا لم يكن له فيه ظم ان يختار
عتق احرى بها لو قال كل مملوك لي حر عتق عبده وامهات اولاده ومدبره
الا المملكون فان لا ياحزر فيه الا بالقيمة ولو قال نوبه الذكور خاصته لم يصدق
في القضاء لو قال لعبده انتم احرار الا سالم صح استثناءه كل مملوك املكه اليه
او قال ابرأ فهو حر فهو كالك ولو قال كل مملوك اشتريته فهو حر ثم امر عبده
فاستزله لم يصدق وان نواه عتق عليه لو قال كل مملوك لي حر يوم الكرم ولا
لا يردك فيه ما شئت والا ان يقول فكل مملوك لي يوم يميز حر عتق ما كان له
يوم خاف وما استغفار لو قال يوم اكلمه فكل مملوك املكه ابرأ فهو حر ثم اشتري
مملوكا ثم كره لم يعتق لو قال كل مملوك املكه فهو حر يوم اكلمه فلا يابى ذلك
فيما شئت عتق ما استغفار وما كان في ملكه يوم خلت في القضاء ويد
فيما بينه وبين الله تعالى لو قال كل مملوك لي حر وله عبدي بينه وبين عبده لم يعتق
فان نواه عتق نصيبه ويدك فيه عبده الا حر وان كان حراً العبد ومن اما
ما كره لم يعتق عبدا وان نواه عتقوا وعند محمد عتقوا نواه ام لا في القضاء
ولو عا سألما فاجاب بمرزوق فقال انت حر ولا يملكه فان قال عتقت
سالمًا عتقت في القضاء اما لو قال يا سالم انت حر فادس عبده احر عتق
سالم خاصة لو اعتق عبده ثم جحد عتقه حتى اصاب منه عتقه وحدثه والولي
لا يملك ثم اقر به او اقام اليه عليه عتقه ومهرته الجارية ولا يحد
بشيء من ذلك اما لو جحد عليه جحد ثم اقر مولاه بعينه قبله لم يصدق في حق الاجنبي
ولو اقام اليه جحد الجارية لم يملك الجارية على الحر عتق الجاني والجنون
بملك اما حال افاقه صح لو قال اعتقت عبدي وانا جاني وانا باني
او اعتقتك قبل ان اخلق او قبل ان يخلق فالتوب قوله لو قال انت حر
مضى ما شئت او كلما شئت او اذا ما شئت فقال العبد لا يشأ ثم باعه ثم اشتراه
ثم شاء العبد عتقه عتق بمنزلة قوله انت حر ان دخلت الدار ثم باعه ثم اشتراه

ثم دخل الدار عتق لو قال انت حر جئت شئت فقام من مجلسه ملك
لو قال انت حر كيف شئت فلم يشأ عتق عند ابن ميسرة وعند سائر ما لم يصدق ما لم
شئت لو قال عبدي حر وليس له الا عبدي واجر عتق ولو قال احر عبدي
حر عتق مو لو قال احرى حرى مات احرى بها او باعه او وبعه او ورتبه
عتق الباقي او كما نأ انعتق فعتقت احرى بها عتقت الاخرى اما بحر
الولي بلا عتق فذلك عند سائر قال ابو حنيفة فهو على خياره فان عتق احرى بها
ثم قال ابا ما كنت عتقت فالتوب الاول صدق في القضاء ولو قال اجنبي
عتق احرى بها فالولي على خياره وله الارش ولو قال كنت اوتعتب العتق
عليها لم يصدق على الجاني في زيادة الارش ولكن الارش لها ولو قبلها على
المالك وفيه ايه اما لو قبل احرى بها قبل الاخرى فعليه قيمة الاولى وفيه
حرة للباقي ولو قبلها رجلان معا كل واحد واحد فعلى كل فاني فاني
فعله ولو قبل احرى بها امة قبل صاحب احرى فعلى المالك الباقي وفيه
حرة ولو مات المولى قبل البيان عتق نصفها واخره وسعت في الباقي
ولو بيع العتق في احرى بها عند الموت عتقت من جميع المال ولو جردت
في مرضه قبل البيان فهو مختار للخيار بتعيين العتق في الجارية ولو مات
قبل البيان بوجوب جانيها في مال الميت وسوا العتق ولو باع احرى بها شرط
شئها لغيره لنفسه او لغيره او باع بيعا سراً وقبضها المشتري عتقت
الباقي فانه احرى بها او رخصها واخرها لو قال الصبي كل مملوك املكه
او اخلعت فهو حر فهو بملك وكذا المصنوع ولو قال في صمته كل مملوك
لي حر يوم افعل كذا فعله ويوم يصنعه عتق مملوكه لو اعتق المهر عبده
في دار الحرب ثم اسلم او صار ذمياً عتق ما فيه يده وعتقه في دار الحرب
بملك ولو اذ التذير **شئاً** الشهادة على عتق الائمة وهي منكرة جائزه
وفي العبد المملوك لا يجوز عند ابن حنيفة الا في حالة جناية او ذرف او جني
بغيره حق الخصم وعند سائر جائزة فيها على سبيل التزهد والانه عتق عبده
سالمًا وسم لا يحرى فون سالمًا وله عبده اسمه سالم فبالت شئاً وسم وكذا التزهد
على اقراره بعتق سالم وكذا التزهد واعليه عتق عبده جني واخلفا في الوقت
او المكان او اللبس او الاختصاص وشهدا حرهما انما عتق وشهدا حرهما انما عتق

جازا ما لو اختلفا في الشرط الذي جعلت به عتقه او شهد احد ما انه كان بحسك والا
 بغير حسك لم يجوز ولو ادعى المولى العتق بالف ومخيماته وشهد احد ما انك
 وشهد اخر بالف والخطام منك فبني عليه بالالف اما لو ادعى المولى انك بطلت
 الشبهة وعنى العبد بغير شيء ولو ادعى الخطام انه اعتقه بالف وادعى المولى
 العتق وانقام البينة اما قال اذا ادعى العتق فاحضر جري ولا يفي عليه
 عتق الا لالف التي ادعاها ولو شهدا بعتقه فلم يحكم لثبته في شهادتهما ثم ملكه
 احد الشاهدين عتق عليه ولو شهدا بالعتق وحكم به الحاكم ثم رجعا فبني
 ثم قامت بينة عندهم ان المولى قد كان اعتقه بعد شهادته بولاه لم ينفذ عنهم
 شيئا في حال الشهود انه اعتقه قبل شهادتهما لم يرجعا فبني عندا في حقيقته و
 عند ما يدعيان به لو قيد عبده فحلف بعتقه ان فيه قيده عشرة ارجاء وحلف
 بعتقه ان حله احد من الناس سوا وغيره ثم شهدا شرا من ان فيه عتق ارجاء
 فاعتقه القاضي بشهادتهما ثم حله القاضي فاداه عشرة ارجاء واستبان
 سلطان شهادتهما فبني لقيمتهم عندا في حقيقته ولا يخبران عندا لو شهدا عليه بعتق
 عبده بيمينه وسماء فيبناه لم يقبل ولو شهدا انه اعتق احد عبده بيمينه
 لم يقبل وقاب صاحبا جازيه اما لو قال كان هذا عبدا الموت استحسن
 وان اعتق عن كل واحد نصفه ولو شهدا ان احد مدين الرجلين اعتق عبده
 لم يجوز ولو ادعى العبد والامته العتق في غير بينة جازيه او اقام شهادته
 وارجا لم يحكم بيمينه وبين المولى اما لو اقام شهادته جيب بينهما حتى ينظر
 في الشهود ولو شهدا حرا ما انه اعتق عبده هذا وشهدا اخر انه وسمه لنفسه لم
 يجوز اما لو شهدا انه وسمه عبده لنفسه عتق فان قال لم انو العتق لم يحذف
 في القضاء لو شهدا انه قال لانت تلك الحرة وبتك بدن حرا وراسك راسي
 واسمك اسم حرا وبتك حرم لم يعتق اما لو قال ببتك بدن حرا وراسك
 راسي حرم عتق لو قال اسم عبدي هذا حرم ما داه يا حرم لم يعتق لو قال
 ان فعلت كذا فانت حرة فقلت لم يحذف الا بيمينه اذا كان ذلك من
 الامور الطاهرة لو قال اعتق ابي عبدي بيمينه فاعتقه لم يعتق الا واحدا والبيان
 الي المولى ولو قال لهم ابيكم شافوا حرا فبني واعتقوا ما لو قال ابيكم دخل الدار
 وكذا في قوله ابيكم شربوا هذا فهو حرة فبني واعتقوا اما لو شهدا واحد

عتق الا واد منهم حاشية ولو قال لا حرا خبر عبدي بعتقه او انه احرا وشهد بعتقه
 فهو حرة ساعته يحكم بمولاه او خبر به العبد ولم يخبر ولو قال لعبدك يا سالم انت
 حرة وسمي بيمينه انما يمين يديه عتق سالم عتق سالم لو قال اول عبدي من عبدي
 يدخل الدار فهو حرة فاحكم عليه بيمينه ثم ادخل عليه عبدي عتق
 وبتد القبول ابي حقيقته لو قال اول عبدا ملكه فهو حرة فملك عبدين معا لم
 يعتق شيء ثم ان ملك عبدا اخر لم يعتق الا تزي في قوله آخر عبدا ملكه فهو حرة
 لم لم يملك عبده حتى مات المولى جعلته حرة من جميع المال عندا في حقيقته
 وعند ما مات الثلث اما لو قال اخر عبدا ملكه فهو حرة فعتق عبدا ثم لم يملك
 عبده حتى مات لم يعتق ولو قال لامته لا يملكها انت حرة من ماله او قال ان
 قوتك فانت حرة ثم اشتراها لم يعتق وان سدا ما لو قال كل امة
 اشتراها في حرة ثم اشتري امة فبني ما لم يعتق بخلاف ما في ملكه وقت
 والتدري عندا في حقيقته ونحو ان سوبا يبا ويحبها ولولا او لم
 يملكه وقاب ابو يوسف لا يكون شرايا الا يملك الولد مع ذلك ولو ولي
 امة بغير ما ذكرنا فاعتق لم يعتق لو قال لهما ايكما اكل هذا الرغيف فهو
 حرة فاكلا جميعا لم يعتق وارجا منهما ولو اقام احد ما البينة انه اكله فاعتقه
 القاضي ثم اقام الاخر انه اكله لم يعتقه القاضي حيث جعل الا واد اما
 لو جات البينة ان محام بعتق وارجا منهما ولو شهدا انه اعتق سالما يوم النحر ملكه
 فاعتقه القاضي ثم شهدا حرا ان اعتق بيمينه يوم النحر بالوقوف لم يقبل
 اما لو جات البينة محام بيمينه وارجا منهما وادام ان جاء الحلابين شاهدين
 لا حرة شهدا ان له بيمينه ما شهدا الا ولان قيلت **شهادة** لو اعتق نصف
 عبده جاز ثم ان شاء اعتق الباقي او استنسخه واحكامه احكام المحاكم
 ما دام يسعي كغيره لا يرد في الرق هذا عندا في حقيقته وعند ما عتق
 ملكه بلكا سعيه لو اعتق احد شرايين نصيبه منه جاز فله شريك الخيارات ان
 شاء اعتق حصته او استنسخه لنفسه او ضمن معتقه نصف قيمته ان كان
 المصنف هو سدا يملك قدر نصف المملوك ثم يرجع به المصنف على العبد والولاء
 كله له اما لو اعتقه باذن شريكه لم يضمن عندا في حقيقته او اعتق نصيبه عتق كله
 وعاد بمنزلة الحر والولاء له وضمن لشريكه ان كان موسرا ولم يرجع عليه الخطام

بما صنف ولا سعي العظام في صنف فيمنه ولا خيار الشريك فيه ولو شهد كل واحد منكم
 انه اعتقه وصاحبه بغير سعي العبد في قيمته بينهما والولاء لهما ومجدهما جميعا لا سعي
 على العظام ان كانا موسرين وان كان احدهما سعي الغني وان كانا فقيرين سعي
 لهما في قيمته والولاء موقوف ولو اعتق احد الشريكين نصيبه واختار الاخر
 نصيبه واختاروا في قيمته يوم اعتق اخذ قيمته يوم طهر الحق وكذا في السعيات
 وان كانت في يوم العتق معلومة فلا يعتبر الزيادة والنقصان بعده يوميات
 الذي لم يعتق قبل ان يختار شيئا او مانا جميعا فلو رتبته الجهار ما كان له حتى لو اختار
 بعضهم الصمان وبعضهم السعيات لهم ذلك وفي رواية الحسن عنه ليس له ذلك
 ولو ماتت العظام قبل اختيار الشريك فله ان يعتق المعتق ان كان موسرا ثم
 يرجع الصمان بما صنفه في تركه العظام وان كان معسرا فيرجع الشريك بغير نصيبه
 في تركه العظام وان لم يكن له تركه فهو دين عليه ولو اختلفا في كسبه انه اكتسبه
 قبل العتق او بعده فهو بمنزلة ما اكتسبه بعده وان لم يكن له تركه فهو دين عليه
 وان اختلفا في قيمته فالقول قوله ولو كان العبد جارا فصالحه الذي لم يعتق
 قبل ان يترك من صنف قيمته جاز اما لو صالحه قبل ان يتركه بغير او ورق فالنصف
 بالملك الا في ربا يتفان فيه فملك وكذا ان صالح المعتق ولو صالحه على عوض
 بالكثر من صنف قيمته جاز وان صالح العبد على حيوان جاز موقلا وغيره موقوف
 ولو اعتقه وسوم مسرته اسرلا صمان عليه وان اختلفا في سياره واعساره فملك
 على حاله يوم طهر العتق ولو اختار صمانه وسوم مسرته بواله ان سعي العظام ليس له
 غير صمانه ولكن لو صالحه على العبد بالدين يرجع المعتق له عليه من السعيات وملكه
 بنصفه منه فصار حقه جاز ولو اختار السعيات لبيده سره ويختار شريكه
 ولو جرحه قبل اختياره فعليه الارش للعبد نصيبه في سعياته بمنزلة
 الحنانة على المكاتب ولم يجبر مختار السعيات العبد وكذا لو عتقت منه مالا قيمه
 وفاء فنصف قيمته او اقرب منه العبد واباعه فهو على خياره ولو اعتق جزاء من
 عبدا وسهامه من ماضى قيمه ما شاء وفي السهم يعتق السدس في فاسد من
 اربع خبثته وعند سمان كما تجوز بالجوار اليه عتق بثلثه وبراءه احرتم اعظم الكافي
 وما موسرا ان للثالث ان يعتق المديون بثلث قيمته ثم يرجع به على العبد ثم يعتق
 المعتق بثلث قيمته مديرا للمديون ولذا الولاء للمدير ولم للمعتق وقار صاحباه

مومدا بملكه ويختار المدير شريكه بثلث قيمته موسرا كان او معسرا ولو اعتق احدكم
 وادبوا الاخر وكاتب الاخر ولا يعرف ايهما ولا فالعتق والتدبير جازان وسعي
 العبد للمدير في سدس قيمته ويختار له المعتق سدس قيمته مديرا ان كان موسرا
 ويرجع به على العبد ويسعي الكفاية للثالث فان عجز عنها فهو بالخيار ان شاء اعتق
 وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته والولاء بينهما الا ان شاء وان شاء صنف
 المدير والمعتق بثلث قيمته نصيبه اذا كانا موسرين ثم يرجع على العبد
 والولاء بينهما نصيبين ولو كان بينه ثمة فباع الرابع نصيبه ونقص الثلث وزوج
 الخا من على نصيبه ولم يعلم ايهما ولا فالعتق والتدبير جازان ثم المدير بالخيار
 بين سعياته في ثمة قيمته مديرا وبين صمان المعتق ان كان موسرا ان كان التدبير
 اولا وان لم يعلم صنفه بغير المحسن ويرجع به المعتق على العظام ويرد البيع
 اذا لم يعلم متى كان واذا انصاف المعتق والبايع انه كان قبل العتق فالشريك
 بالخيار في قبول البيع واغتنامه واستسعاء والولاء له وان شاء صنف المعتق
 والمدير ان كانا موسرين فيرجع على العبد وحاب المرأة حاب المختار و
 الكفاية للمكاتب فان عجز فله ان يعتقه او يستسعاء في خمس قيمته وله حق الولاء
 وان شاء صنف المعتق والمدير ان كانا موسرين فان كان لهم شريك سادس
 وسبع نصيبه لا يبيع له الا يعلم انه قبل العتق او بعده فالقول قول الاب
 ولو اعتق احد شريكين نصيبه لغيره لاخر ان يبيع نصيبه ولا ان يبيعه ولا ان يهره
 وان كان له على اكثر من صنف قيمته طرعا فملكه اما لو كان له على عرو من اكثر
 من صنف قيمته جاز فان عجز عن الكفاية اجر على لا صمان على شريكه ولو لم يعجز
 ولكن اختار سعياته فصار كالكفاية والنجلاء عند القاضى وغيره سوا ولو باع نصيبه
 من المصنف او وسعه على عوض بمنزلة اختياره الصمان عتق بأكبره اياه من بغير البيع
 ولو دبره صار مختارا للسعيات ولو اعتق بعد التدبير صنف المعتق بثلث قيمته
 مديرا ان كان موسرا فان يعلم ايهما ولا لا يعتق في العباس وفي الاستحسان
 يملك عليه ربع قيمته مديرا وعلى العبد بثلث بالسعيات ويرجع المعتق على العبد
 والولاء بينهما ولو كان العبد بين كثير وصغير فاعتق الكبير نصيبه ومو غني فابوه
 او وصيته بالخيار بين الصمان والسعيات غير العتق وان لم يكن له اب ولا وصي استوفى
 بكونه وللغني ان يبيع من سيقومه وكذا المكاتب والعبد للمدير ان الصبي

محقق بين الضمان والسحابة وان لم يكن على العبد وبين فالحيار الى مولا كما في الحديث
 ولو اعترف عبده عند الموت لامان له غيره فامور موقوف في حياته وشهادته
 فان برأته من ماله فاموره امور الحرة وان مات فهو بمنزلة المكاتب ما دام يسعي
 ولو اعترف احدنا بخصيمه في ماله ثم مات وهو موصوف بخصم لشريكه شيئا عند ابيه
 وعندنا صحت بخصيمه ولو اعترف بخصيمه ثم اختلفا بعد زمان في سائر المصنوع اعساره
 وقت الحق فالتقوى قول المحقق والبيضة بين شريكه ولو قال احد الشريكين ان لم
 اضرب اليوم فهو حر وقال الاخر ان ضربته سوطا فهو حر فخصمه سوطا ثم مات منها
 فقد حقق على الذي قال ان ضربته سوطا وحينئذ خصم قيمته ان كان موصوفا بخصم
 سوطا ان كان موصوفا بخصم الضارب خصمه ما تقصم السوط الا اول شريكه من
 ماله وبخمس ما تقصم السوط الا آخره لانه ضارب ضربته وهو مكاتب له ولشريكه ثم يضمن
 بخصم قيمته بعد السوطين فيخرج بخصم القيمة وما تقصم السوط الا آخره فيكون على
 عاقلته ويرجع فيه الشريك حتى يتوفي ما ضمن عن العبد من ذلك الحق وما بقي
 فهو ميراث للمحقق بالولا وان كان المصنوع موصوفا بخصم بخصم موصوفا
 سوطا وما بقي بعد ذلك فهو بين المحقق وبين اقرب الناس من الضارب من
 العصبة لو قال كل عاقل املكه فهو حر فلكم ملكا مع غيره لم يفتق اما لو اشترى
 بخصم سوطا محققا ولو باع بخصم ثم اشترى من شريكه بخصم لم يفتق لو قال
 لفلان لو ملكك فاشتخر فاشتري بخصم ثم باع ثم اشترى بخصم شريكه عتق
 لو قال ان اشترى بخصم فهو حر فاشتري بخصم فاشتري فاشتري فاشتري فاشتري
 اشتري عتق ولو اشترى بخصم فاشتري فاشتري فاشتري فاشتري فاشتري
 القيمة للبايع ثم شريكه بالحيار عند العبد بين رجلين اعظم احدهما وجابه
 المحسوس بمنزلة جنابة المكاتب عند ابيه حصة محكم بملك من قيمته ومن ارش
 جنابة اخرى فان جنابة اخرى بعد التحريم في البايع شريك وان لم يعلم بالاولى خاصا
 في القيمة ولو حضر بيرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فعليه ان يسعي في قيمته كما لو
 وجد قتيلا في دارة ثم وقع فيها اخوا شريكين في تلك القيمة اما ما افسد من
 الاموال فعليه بالانصاف ما بلغه واذا عتق احد الشريكين جارية حامله ثم اعترف
 الاخر بما فيه بطنها فهذا جنة للسحابة اما لو اعترف جميعا بما فيه بطنها ثم اعترف
 احدهما الام وهو موصوف بخصم فله شريكه ان يضمنه **شبهه** لو شهد اهل احد الشريكين

بالحق ولا يدرون ايها هو وحده المولى ان يفي بالحق ولو شهد احد الشريكين مع آخر على
 شريكه باستيفاء السحابة في بالحق وكذا با برأه مكاتب او بخصم او بوجه او بشي
 حقق لنفسه عليه عتق بين لمة شهد اثنان على صاحبهما انه اعترف ببيع لم في قيمته
 وهو بينهم الا انهما فان شهد اثنان على الاخر باستيفاء حصته لم يفتق ولذا لو شهدا
 باستيفاء ملكه منه بوجاهة بولي العبد من بطنها لو شهد احد الشريكين ان شريكه
 الغائب اعترف حصته من هذا العبد جيب بينه وبين الحاضر ان يترفع حتى قدم
 الغائب فينقح عليه اليه وقال صاحبه الحاضر خصم قيمه ويحقق العبد
 كله اما لو كان غائبا بين لم يفتق الا بخصومة قذف وجنابة لو شهد اثنان على احد
 شريكه بالحق وشهد اثنان على الآخر على الشريك الاخر لم يفتق عتق بين مسلم وغيره
 فشهد نصرانيا على عتق بالحق فبطلت على النصراني عتق بين لمة فادعى احد من اسم
 اعترف بخصم على الف وشهد به شريجه جازت لو شهدا بحد الشريكة ان ابائهما
 قد اعترف بخصم بغير جعك جازت ولو اقام ابوهما شاهدين انما اعترف على
 الف اخذ ماله بالالف اتم بين رجلين شهدا بحد على الشريك ان اعترف
 لم يفتق اما لو شهدا بحد على ابائهما فبطلت لو كان عتق وامرانه زقيان لرجل اعترف
 بخصم كل واحد منهما فعليه السحابة ثم ولدت ولدا ففتق الولد ونزك مالا فماله
 وقيمت لاه ولم يفتق بعد بمنزلة ولد المكاتب اما لو ماتت الام عن ماله ورثها
 الابن دون الزوج وان مات الزوج عن ماله لم يرثه الابن ولا المولود ولو
 مات ابواه يسعي فيما على امه دون ابيه لو شهدا على احد شريكه ان اقرب محقق
 العبد وهو موصوف جاز وبخمس بخصم شريكه ويوجه به على العلام والولاء
 مع انه جاز للمحقق وكذا لو كان العبد ملكا اما لو شهدا بحد على الاخر فمحرر الا ان
 عتق ولا ولأه له عليه ولو شهدا على اقراه ان الذي باعه فمحرر ان اعترف عتق
 ولا ولأه موقوف اما لو شهدا على اقراه ان البايع وثبه فلك البيع يخرج
 عن ملكه ولا يفتق حتى يموت البايع ويوقف جنابه وقال صاحبه يسعي في
 الاقل من قيمته وجنابته وكذا اتم بينهما اقرا احدهما انها ولدت من الاخر وانكره
 الاخر فهي موصوفة بخدم المملوك يوما ويرفع عنها الحزم يوما ولا يسبى للمقر
 عليها وجنابته موصوفة ورث عن ابي يوسف ومحمد يسعي للمكر في بطن
 قيمتها ويسعي في جنابته بمنزلة المكاتب **ولو** لو قال كل ولد مملوك فهو حر

ولدت فهو حر ولم يعتق ما ولدت في غيب ملكه خان مات المولى وبي جيلي ثم ولدت
لم يعتق وكذا ما جاء بها وبي جيلي ولا يعتق ما لم يلد حتى لو ضرب صار بطنها فالتقت
جنينا ميتا فقيم ما في جنين الائمة اما لتوفات كل ولد تحليف به فهو حر كان بحسب
ما في جنين المهر ولو ولدته بعد البيع لا فاك من سنة اشهر فهو حر وبطك البيع لو
فان لها ان كان اول ولد تلونه غلاما فهو حر وان كانت جارية فانت حرة
فولدت غلاما يعتق وجازين لا يعلم ابها ولا فان كان الغلام اول ما ولدت
فهو حر والباقيون مع الام ازقا وان كانت الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة و
الباقيون مع الام احرار فيعتق نصف الام وشي في نصف قيمتها ويعتق ثلث
ارباع كل واحد من الغلامين وربع جارية وسبعون فيما بقي وان تصادف المولى
والام على ان هذا الغلام اول عتق يقولها ورق الباقيون وان اختلفوا فالعق
قول المولى مع ماله لوفات لها ان كان حملك غلاما فانت حرة وان كانت جارية
فهي حرة فكان حملها غلاما وجارية لم يعتق واحرهم وكذا في قوله ان كان ما في بطنك
اما لتوفات ان كان في بطنك عتق الغلام والجارية لتوفات اول ولد تلونه
غلاما ما كانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدتها فان علم انها اول عتقت
وان لم يعلم وكلت انتعتق المولى والام على شئ وكذلك وان قال لا نورين فالغلام
وقيق والابنت حرة وعتق نصف الام لتوفات ما في بطنك حر فولدت
لا فاك من سنة اشهر عتق والافلا عتق اما لو ولدت واحدا فاك من سنة اشهر
بيوم والاخر باكثر منها بيوم عتقا عندنا وتوفات محمد لا عتق شئ ولو اعتق اثنان
ولها زوج حر فولدت بعده سنة اشهر او اكثر ففكها الزوج لا عنها ولزم الولد
ايمه ولا وله المولى الى الام وكذا لو وصفتك لا فاك من سنة اشهر لا عنها لاجل العتق
ولو لم يولد غلاما مولى المولى الى الام لتوفات ان كنت جيلي فانت حرة فولدت
لا فاك من سنة اشهر في حرة وولدها وان ولدت لاكثر منها لم يعتق اما لتوفات
ما في بطنك حر فخرت بركب بطنها فالتقت جنينا ميتا لا فاك من سنة اشهر
في حرة وولدها وان ولدت لاكثر منها لم يعتق لتوفات ما في بطنك حر فخرت
بركب بطنها فالتقت جنينا ميتا لا فاك من سنة اشهر بعد القوب فقيم ما في
جنين الحرة لتوفات اول ولد تلونه فانت حرة فولدت ولدت ميتا عتقت
فان قال فهو حر فولدت الميت جيا عتق الي عند ابن حنيفة غلاما فلها لتوفات

اول ولد تلونه فهو حر فولدت ولدا وشهدت امرأة على الولادة ولزها المولى ففان
هو عتقك من غير ما لم يعتق بشها واما عند ابن حنيفة وعندنا يعتق لتوفات
انت جيلي واذا ولدت فانت حرة فشهدت على الولادة امرأة عتقت لتوفات
اذا جيلت فانت حرة يعني في التبرية ان يجر لها حتى يعلم احامك بي ام لا
فاذا حاصت ولدت ولها وان ولدت بعد هذا القوب لا كثر من سنتين
عتق وان ولها قبل الولادة لا فاك من سنة اشهر فطليه العتق وان ولها قبلها
لا كثر من سنة اشهر لم يلزم العتق وان ولدت لا فاك من سنتين لم يعتق لو
توفات لا ميتة ما في بطنك احدا كما حر فله ان يوقع ذلك على ابها نشاء ولو ضرب
انسان بطنه احدا فالتقت جنينا ميتا وقع على ما في بطنه الا حره لو ضرب
بطنه كل واحد حرة منها ركب معا فالقتا جنينين لا فاك من سنة اشهر منذ نظر بالعتق
فجاء كل واحد ما في جنين الائمة لتوفات ما في بطنه حرة وعافيه بطنه مكره
او سالم عتق حكم الاول والنجار بينه البانيد وسالم وتوفات اعتقت
ما في بطنك على الف ورمع فقبلت ثم وضعت غلاما لا فاك من سنة اشهر
فهو حر ولا يجب الالف لتوفات ما في بطنك حرة ما ادى اليه القائم وصفت
لا فاك من سنة اشهر في ادي الالف فهو حر لتوفات ان كان في بطنك جارية
منها غلام فاعتقوا وان كانت جارية فاعتقوا ووجه وصية بذلك لم
مات فكان في بطنها غلام وجارية اعتقا من سنة اتم بينه رجلين فاعتق
احد ما في بطنها وسوغني ثم ولدت بعده يوم غلاما ميتا فلا ضمان عليه ولو
ضرب بطنها ضارب فالتقت جنينا ميتا فعلى الضارب ما في جنين الائمة نصف
عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كانت جارية فعلى المصنف نصف
ذلك لشركه ثم يرجع فيما ادى الضارب والباقي ميراث للذية المعتقة او لمن
هو اقرب منه ولو اعتقها الا حر قبل ان يلد وهو موسر ثم ولدت فانت حرة
شركيه ان يفتنه نصف قيمة الام فلم ذلك ويرجع بذلك الصمان على الائمة
وولاء الائمة للذية اعتقها اما ولاد الولد بينهما ولو دتر احدهما ما في البطن
ثم اعتق الاخر الام ثم ولدت فعلى معتق الام نصف قيمتها ولا يغير نصف
الولد ويرجع به عليها وولاء الام له وولاد الولد بينهما **على ما** لو اعتقتم على
ما اوباعهم من نعم او وصية منهم فغنم على ان يجر عنهم كذا وهو حر والمالك

دين عليه والولاء للمولى لو اختلفا في المال فالتور فوق العبد لقول
احتقنك امسى على الف درهم فلم يقبل وقال العبد قبلت فالتور فوق
المولى مع عتقه منزلة قوله فانك لك امسى انت حر ان شئت فلم يشا وتوا على
كفيلة بالمال الذي اعتقه عليه جاز لو قال اذا وبت اليه العا فانت حر لم يعيق
ولم يصير مكانا فني جاز عليه بغير عيل بقوله فلتولي ان يصنع فيك الا واه بكاه
اما في قوله اذا وبت اليه تصير على المجلس وتواختلفا في مبلغ المال فالتور
قوله المولى والبينة بين العبد ولو كانت امته فولات بعد هذا الشرط قبل الا واه
لم يعيق ولما معها بالاداء ولو ادب من مال المولى او ما اكتسبه ذلك
القول يعيق ويرجع عليه ثلثه وكذا لو استحق ما واه ما لم يملك العتق ولو
قال اذا وبت اليه العا كل شهر مائة فان حر وقيل فهو مكاتب وليس له
ان يصنع لو قال اذا وبت اليه العا في شهر مائة فان حر فاداه في غيره
لم يعيق في رواية ابيه سليمان ولذا في كتابه ابي يوسف اما في رواية مشهور
وايه خص عتق لو قال متى اء بته اليه العا فانت حر فان المولى يملك العتق
لو قال اذا وبت اليه بعد موتين فان حر فنده وصيته لو قال لعبد
اذا وبت اليه العا فانت حر ان واديه واحد منهما حقت لم يعيق فان اء بته
احد ثلثيها لم يعيق الا ان يتوب خمسين منها من عتقه وخمسين
عتقه بها فلان لا وديها اليك فعتقا ولو ادب كل عتق رجل لم يعيق فان قال
اود بها اليك عيل انها حران فعتقا عيل ذلك عتقا ويرجع المال الى المولى
ولو اء بها وقال ما امراني اء بها عتقا فعتقا عتقا وبقول مني اء بته
اليه العا فانت حر وان اء بته صار العبد مائة واما فان اكتسب العتق فاجره
اليه العا يعيق للمولى ان ياخذ منه الالف الباقي ولو حط المولى بدينها او
اخذ مائة وبنار مكان الف درهم لم يعيق لمنزلة قوله ان حر مني سنة فانت
حر فخدمه اقل من سنة واعطاه مالا بدل خدمته لم يعيق او قال ان
خدمني واولاد من سنة فانت عتق اولادها فيها لم يعيق **ام ولد** لو اقر
بجدة امه صارت ام ولد له مخدمه ويطعمها ولا ينقلها الى غيره ملكا لو قال
ان كانت بي جلي هي فاستطعت سقيا قد استعان مخدم خلقه هي ام
ولده وان ولدت لا فانت من شتم اشهر ثبت شبه منة بنها ذرة امرأة واحرة

عيل الولادة واذا ولدت المدبرة من سيد ما صارت ام ولده ويملك النذير
ولو اقر في صحتهم ان سده ام ولده او اقر في مرضه بذلك ومعها ولد هي ام ولده
اما ان لم يكن معها ولد عتقت من الثلث تور ورج ام ولده من رجل فاولدت
فالولد بمنزلة الام ولم يجب على المولى بخانة ام الولد ان شئت قيمتها اما في الدين
بيعي بالغا ما بلغ وولد ام الولد لزم السيد ما لم ينضم وله نفقة ما لم يتكاثر
المدرة ولم يقض به قاص ولم يوفت ابو حنيفة المدرة وعند ما مائة الف مائة
بعد ما عيل بالولد ولا ينبغي ان يزوجها حتى يستبرأ بها بحضنة فان زوجها ثم ولدت
لا قل من ستة اشهر فهو من المولى والكلح فاسد اما لو ولدت الاكثر
فاقر عاه المولى عتق فهو للزوج وان حرمت على مولاها بولي ابيها فانما جات
بولد اكثر من ستة اشهر لم يلزم الا بالمدعو وان مات عنها فعليه ثلث
حيض مع انها حرام عليه ولو اعتقها ثم جاءت بولد الى سنين من يوم عتقها
فقتلها فنفقة باطل ولو تزوج بامته ثم اشتراها بعد ما ولدت منه هي ام ولده
وكذا لو اقر به والمولى منكر ثم ملكها ولو قال سموا بني من زنا او مخورا ومن
غير رسله وحده فمولا ما تم ملكها المقتر لم يضر ام ولده اما لو ملك انها عتق
ولم يثبت شبه لو اشتريه امته لها ملته اولاد فادعي احدكم ينظر ان كان في
لحن واحد بنت شبع جميعا والام يثبت الا الذي ادعاه ولو اشتريه ابن
ام ولده من عبده لم يعيق امته بنت رجلين فادعي احدهما ولدها في صحتهم
او مرضه فهو ابنه وبي ام ولده وحن نصف قيمتها يوم الرطب ونصف عرقها
وان اعنى الا حر الولد وحر القوت منها معا فعتقه باطل ودعوه صاحبه
اولي مسلما كان او كافرا جازية بين مسلم حر وذي مكاتب وعبد فجات بولد
قاد عوا الولد جميعا فدعوه المسلم الحر اول وان كان نصيبه اقل وحن حبيب
مشوكا به من مائة الام والعرق على كل واحد من الاخرين حصته شوكا به
من العرق ولو اخذ العبد به بعد العتق ولو كان مكان الحر المسلم مدبرا فالولد
للزبي الحر وان لم يكن فيهم حر فهو ابن للمكاتب وان لم يكن فيهم مكاتب لم يجر
دعوه العبيد ولم يلزمهم النيب وان صدقهم المولى بالولد قالوا وطنا ما
يعني الكلح قبل هذا فيج المحجور غير المدبر ان ولدت منه امته ثم اشتراها
مع شريك في ام ولده وحن لصاحبه نصف قيمتها مؤسرا كان او مخررا وكذا

ان وزنا ولو وزنا مع الولد والشريك ذورحم محرمة من الولد عتق عليها وان كان
 اجنبا عتقت حصته الاب وسعي للشريك فيه حلقته وكذا الشري والبنه عتق
 الشريك ان صاحبه ابوه او لم يعرف مندا عند اب خيفته وعند ما عتق خيفته
 ان كان موسرا بسوء الميراث فوجاهت امره حلالا زعمت انها حرة فتزوجها ثم ولدت
 ثم استخفها مولاها فينفق على الوالي بعتة الولد والعرقا واعتقت رجع عليها
 الزوج بعتة الولد لو ادعى ولدا حرة بغيرها معا فهو اسما يدرها ويزانها وحي ام
 ولو لم يدرها بغير كل واحد يرد فان اعتق احدهما نصيبه منها عتق نصيب الآخر
 بلا سعيه عند اب خيفته وعند ما سعي في خيفته فبعتها ان كان المفقون نصرا
 والا صغرا اما في الموت لم يضمن بالاعاق لو اعتق نصف ام ولده عتق كلها بلا
 سعيه ولو ادعى احد المولى الولد الاكبر والاخر الا صغرا معا ومما في بطن واحد
 فبعتا انهما جميعا وان كانا فطرس فالأكبر ولد الذن او عاه وحي ام ولده ضمن
 نصف قيمتها ونصف عتقها والا صغر بمنزلة الام عند مدعي الاكبر ولا يثبت
 منه من مدعيه في القياس **ويضمن جميع العتق** وكلنا نعلم انه استخفها
 ويضمن قيمته لشريكه كالملة ونصف العتق وكذا ان كان مدعي الاكبر ذميا ومدعي
 الا صغرا مسلما ولو كان احدهما حي والاخر ميت في بطن واحد فادعى احد الشريكين
 الميت ونفي الحي لزمه الحي ولو ادعى عياها ثبتت بها لو قال احدهما ان كان
 في بطنها غلام فهو مني وان كان جارية فليست مني وادعى الاخر عكس هذا
 والقول فيها معا في ولد في ذلك البطن فهو لها اما لو كان احدهما سائيا
 فالولد ولده غلاما كان او جارية امه بينهما ولد من رجل فقال الولد زوجها بها
 فصنعه احد ما وقال الاخر بخا كذا فصا رخصتها بمنزلة ام ولد وضمنها رقيق
 للذي قال زوجها كذا وعتق نصف الولد حصته مدعي البيع وسعي في نصف قيمته
 للذي انكر البيع وعلى الوالي العتق لها نصف بالمعق بالكتاب من المهر ونصف لمدعي
 البيع فاذا مات اب الولد سعت الجارية في نصف قيمتها لمهر المهر ولو ادعى
 الاب شرا ما صار من ام ولده وضمن نصف المهر للمهر بالبيع وضمن نصف المهر
 ونصف القيمة للذين كذبوا ولو كانت الجارية لا تعرف لمن كانت فقال اب الولد
 تزوجها في قال اجنبا كذا فهي ام ولده وللولد حر وعلى الوالي القيمة لها ولو كانت
 محررة فماتت بها فحليها العتق لها في رواية مشاهير اما ان ادعى الوالي البنت وادعى

البيع والجارية مجهولة لا يدرى لمن كانت فهي ام ولده وعليه قيمتها وان قال لا
 وقال صدقها وهي مجهولة لم يصدق عليها وعليه قيمتها اما لو صدقتم بذكر صدق
 وفي رواية مشاهير لا يصدق بعد الحق ولو كان لها بينه وبينها ولو كان
 وعلى الوالي الحد ان لم يدعي الشبهة اما لو ادعى نكاحا او متهنا او سعي ذري
 عنه المحر ولم يثبت النسب ولكن ان ملكها يوما من الدهر صار من ام ولده والولد
 ولده **كنايتها** لو كانت على حرة منها او زفتها حرة ولو كانت على نصف او شريك
 من المحررات او على بكيت او موزون جاز فان مات المولى قبل ان يورثها
 عتقت بجانها باءه بوجوبه الولد اذا كانت ام ولده وان اعتقها على مال عتقت
 وعليه المال دين ولو كانت ام ولده ثم جات بولد بعد الكفاية لاكثر من ستة اشهر
 ثم مات المولى لم يثبت النسب فان ادعى في جوفه فهو له وان جاءت به باكثر من
 سنتين وان حبس في كنايتها سعت فيها وان جنى عليها فلا رثت لها وان مات
 عن ولد في الكفاية من غير المولى لم يسعي فيما على الام ولو اشترت ولدا لها لم
 يكن لها بيعه وعتق المولى فيه جاز وان ماتت عن هذا الاب المشرى
 فالقبيل **س** ان يباع ولكن استحسن ابو حنيفة انه ان يحرك المالك رثته
 قبلت منه ولم يبع فيها واما ما سواه فلهما بيعهم في جنائتها وبيع عون بعد ما
 وعند صاحبه كل في رحم محرمة منها بمنزلة الولد **والسبت** ام ولد النصراني
 سعت في قيمته ويكون بمنزلة المكاتبة في جميع احكامها مسلم تزوج ام ولد لذي
 قولت له سعي الولد في قيمته مكاتب في الشري امه مسلمة فالولد ما بقيت
 على حالها فان عتق سعت في قيمتها وان عجز قدر في الرق لم تحرام ولده
 قال جبر على بيعها حربي وحك دارا ما بان مع ام ولده لم يكن له بيعها فان اسلمت
 سعت في قيمتها **وعوي** صغير في يدي رجل لا يجر عن نفسه فقال موهبي
 فالقول قوله بمنزلة البينة والشوب فان اورك الخلام وقال انا حر الا حدك
 فحلي البينة اما لو كان كبيد يجر عن نفسه وقال انا حر وانا لقيط فالقول
 قوله وان اقام صاحب البينة عبده واقام الخلام بينه انه حر اخذنا ببينة الخلام
 ولو ادعى انه عبد فلان فهو لصاحب البينة وكذا لو كان موهبي يدي رجلين يدعي
 كلا واحدا انه عبده وقال الخلام انه عبد احد موهبي ولو ادعى احدهما
 انه عبده وادعى الاخر انه ابنه ومولا بغير عن نفسه فهو ابن للذي يدعيه ولو اقام

كل واحد البينة انه عبده ووقفا فلولاء ووقفا ان كان منك مبللا واما لو عرف
انه على عبده فبني للاخر وان شك فيه فبني بينهما ولولم يوقفا فبني عبدا ان احدهما
شهدت ان هذا المولى اعنى امته فذلك ان تله او دبرها او اعنى الغلام
في ركنها فبني بها لصاحب العتق حتى في يدين رجلين او رجل واحد
انه ان لم يولد الاخر انه عبده فهو حر ابن الذبيحة او عاهة فان مات من عملها في يديها
بعد هذا القول فالرثة على عاقلتهما يكون لا قرب اليه من ابيه من اذ ماتت بختائهما
عليه نصارا كالتعا لغيره لو ادعى كل واحد انه عبده وولد عنده من ماله
من امته وراثة وراثة في يديها او احدهما وبيع نفسه بالملك في يديها
والولد بينهما وولد ان كان الحي في يديها او احدهما وولد في يد الاخر فملك واحد
ما في يديها لو اعنى عبدا في يديها او دبرها ثم اقام الاخر بندا انه عبده واقام
صاحب البينة ان كان عبده اعنقه فهو اول من يولد له من ماله لو باع صيدا
ثم ادعى انه اعنقه او دبره فذلك بيعه لم يصدق على المشتري وولد ان ادعى
انه ابنه الا ان ولده عنده صدق في ثبوت النسب وقسح البيع فيه ولو ادرك
الصبي واقام البينة انه حر عتق ولا ينج عليه ولو كان كبيرا مقرا بالملك فدمره
سواء ثم اقام البينة انه حر عتق وما خذه باليمين فيسعى فيه ويرجع موبه
على الاب والجد وقيل انه لا يتجرب بینه فانه مكره ب نفسه في هذه الدعوى
لو زوجت امته من عبده فولدت فادعاه المولى لم يثبت شبهه ولكن عتق وتغير
الجارية ام ولدها لو استول جارية غيره وادعى شبهة شري او غيره وولد المولى
لم يثبت شبهه وان ملكه يوما يثبت شبهه وان اعنقه ما ملكه فهو مولا ولا
يثبت شبهه من المولى الا ان يثبت في الغلام لو استول جارية ولده غصبا علم انها
عليه حرام وادعاه بعد الولاء خرافة ثبت شبهه مكرها كان الولد اذ ذمها او
عينا فمأ ومولدا وان كان الولد متبرا يكرهه وموفا من لقيمة الجارية ولا عتق عليه
والجارية ام ولدها ولو تزوجها با ذمها او بغير ذم بكاح صحيح او فاسد والاب
حر او عبد لم يصح ام ولدها لو ولدت جارية فادعاه ابوه معا فالمولد اخى به
لو ولي امه مكانه فولدت فادعاه وصيه المكاتبة فهو ولده بالقيمة وعليه العتق
فان ملك الجارية حر رت ام ولدها لو كره المكاتبة لم يكن ولده وان ملكه يوما يثبت
شبهه مكرها لو ولي مكانه مكانه وادعاه ولدت وصيه المكاتبة فهو ابنه وعليه العتق

والغلام بمنزلة الام فان عجزت اخذه بالقيمة وان لذته لم يثبت شبهه وكذا ان
عجزت الا ان ملكه لو استول جارية احر او مولا وان عجزت انها تملك
اي لم يثبت شبهه ويدين عنه المولى وان ملكه يوما عتق ولم يثبت النسب وان ملك
امه لم يصح ام ولدها لو استول جارية رجل وقاب احلها في ولولها وصرفه
المولى بانها احلها له وولد في المولى لم يثبت النسب فان ملكه يوما يثبت شبهه
وان ملك امه كانت ام ولدها اما لو صدق المولى بان الولد منه فهو ابنه حين صدق
ومو عبد لمولا رجلك في يديها جارية مع ولدها او عاهة رجلا وان اقام كلا واحد
البينة انه اشترا ما منه ونقذه الثمن وقبضها فولدت له هذا الولد يكره ان علم الا
فيها فالجارية وولد ماله وان لم يعلم فالجارية ام ولدها ولو ولد لها مالا لو كانت
في يديها او احدهما فبني بها جميعا والله اعلم **س** لو قاب لملكك انت حر بعد موت
واذا مت او ان حدث بي صار موبدا وكذا انت حر يوم اموت فان نوي النهار
دون اللب لم يكن موبدا وولد المديرة بمنزلة الوفا ان حدث في حدث في
مريض من اذ وسفر من ماله فانت حر له ان يبعه وان مات عتق وكذا عتقتم با
لا يدين كونه لو قاب انت حر بعد موت فلان او بعد موت وموت فلان لم يجر
موبدا وان مات فلان قبلك صار موبدا لو قاب انت حر بعد موت ان ثبت لم يجر
موبدا ولو نوي البينة السابعة فشا العبد ساعته فهو حر بعد موت من المكاتبة
وان نوي مثبته بعد الموت ثم شاء العبد بعد ماله فهو حر من ملكه وقال ابو الفتح
يحيى بعد ثمة للوصي او الوارث انت حر بعد موت يوم لم يجر موبدا ولم يثبت موت
حتى اعنقه الوارث كل مما كان في حر بعد موت فاقى ملكه يوم يجر موبدا وما دخل
في ملكه عبده لم يجر موبدا ولكن ان مات وسوفي ملكه عتق من ملكه مع المديرة خباية
المديرة على مولا فيما بينه وبين قيمته لا يجب الاية واحدة والمبا شدة والنسب
سواء ما عزم المملكات في رقبته يسي في ماله وتدير المكاتبة بالملك كما لعنق الوفا
لجارية اذا ملكك فانت حر فولدت ثم اشترا ما عتقت وولد الولد وكذا التذير
لو قاب لصبي ورجل ان يثبت فادعاه جاز ويوجب المجلس لو ادر رجلين
به لا جرمهما ان يغيره بالتذير اما لو جعلك ان عبده في التذير اليهما فادعاه اخوهما
لم يجر لو اختلف المولى والمديرة في ولدها انه ولده قبله او بعده فالقول هو

المولى انما ولدته قبل التدبير مع مبدء علمه والبيئة بينه المديرة وعقود المدبر محسوس
من ثلث المال يوم يموت المولى **شريك** ويره احد شركتيه فالأخر يخرج بين
الاختناق والسعاية وتضمن شريكه ان كان موسرا وتركه على حاله فان اعتقه
ويوموسر ضمن شريكه نصف المديرة ان شاء صاحبه وسو نصف قيمته مديرا
ثم يرجع به على الخلام وان شاء اعتق خبيبه وان شاء استسعاها في خبيبه والولاء
بينهما اما لو ضمن المدبر نصف قيمة الخلام صار حكمه للمدبر نصف مديره ونصف رفيق
فان لم يضمنه ولكن اخيرا السعاية فالمدبر يخرج بينه اختناق خبيبه او السعاية
في خبيبه مديرا وامر به تضمن شريكه مديرا قول ابي حنيفة اما عند صاحبه
اذا ويرا احدكما صار مديرا كله وتضمن نصف قيمته لشريكه موسرا كان او مديرا
قال ابو حنيفة رحمه الله لو ويرا احدكما ليس لشريكه ان يبيع منه خبيبه لو قال لها
انت حرة بعد موتنا لم يضر مديرا ولكن اذا مات احدكما صار نصيب الثاني مديرا
ورثة المديرة بالخير بين الاختناق والتدبير والسعاية والتضمن ان كان المدبر
موسرا مديرا بين رجلين مات احدكما عن نصيبه وسبي الاخر وان مات الاخر
قبل ان يبيع له عتق خبيبه ايضا ان خرج من ملكه مديره بينهما جات بول فشهد
كل واحد على صاحبه انما اذعاه وانكره فالخلام حر والجارية بينهما مديرا على حالها
فان مات احدكما عتق خبيبه من ملكه وسعت في نصيب الاخر اتم بينهما شهدا حتما
على صاحبه انه ويراها والاخر ما ورث شيئا يبيع من البيع واليه والامبار
فان مات الذي شهد في بيته ورثته وبينه المشهود عليه كما كان فان مات المشهود
عليه عتق وسعت في جميع قيمتها اما لو شهد كل واحد على صاحبه التدبير فهو
بينهما بمنزلة المديرة وانهما مات سعت في جميع قيمتها لو رثته واليحي لو اعتق
وتبره الاخر بمنزلة اخيرا له للسعاية في قول ابي حنيفة وسبي الخلام في نصيب
قيمته مديرة مديرة عتق مديرة ملكه ويرا حر م نصيبه ثم اعتق الثاني نصف نصيبه
وسو عتق فخر مديره المدبر عن الختان وسبي له العبد في نصف نصيبه ويضمن
المديران ثلث قيمته مديرا وان شاء استسعاها فيه واما الثاني لم تضمن
المديران كان موسرا ون المقتضى ثم يرجع المدبر على العبد برك وان ضمن
الثالث المدبر نصيبه ثم اعتق الثاني للمدبر ان يضمن ثلث مديره وثلث خبيبه مديرا
ويرجع المقتضى به على العبد وملك الولاء للمدبر وملكه للمعتق لو قال ان ملكك

شيا منه هذا العبد فهو حر بعد موته فحكمه مع اخر صار نصيبه مديرا وليس لشريكه
تضمنه عند ابي حنيفة وعند مالك ذلك **حنيفة** اتمه بينهما مديرا حرة ثلثا في
نصفها فان ولدت لاق من ستة اشهر من هذا القول فهو مدير ولشريكه خيار
التدبير والتضمن والسعاية اما لو ولد اكثر من ستة اشهر لم يكن مديرا لو قال
احدكما ما في يدك حر بعد موته وقاب الاخر انت حرة بعد موته فولدت
لاقل من ستة اشهر من الخلام الاول فالولد مدير بينهما ونصيب شريكه من
الاب صار مديرا ولشريكه الخيار ان اما لو ولدت لاكثر من ستة اشهر فالولد
مدير للمدبر ويرا الام ولشريكه خيار التضمن لنصف الام وسعائتها و صار الولد
مديرا بخير ضمان ولو ويراها في يدك جارية لم يكن له بيع ولا عتقها وذكر في كتاب
الاكرام لو اعتق ما في يدك جارية ثم وب الام جاز والامبار بمنزلة البيع ولو
ولدت ولدين في يدك واحد احرى والآخر لاكثر منها يوم
فهما مديران عندك ككون النفا من الاول وعند محمد لم يكونا مديرين ككون
النفا من الولد الاخر لو قال ما في يدك ولد مديرا وولد حرة ولم يرد
عتقه لم يحق **كنا** لو كانت مديرة مات وسو يخرج عن الثالث عتق
ونصف عنه السعاية ويرث من يدك الكفاية فان لم يخرج من الثالث ان شاء
سبي ككفاية او لثاني قيمته عند ابي حنيفة وقاب ابو يوسف سبي لا قبلها لا عتق
وقاب محمد سبي في الاقل من ثلثي ما الكفاية ويكفي القيمة ولو ولدت ثم مات
سبي الولد فيما عليها وان كانا ولد في يدك جارية جاز على المال لم يرجع على
صاحبه شيء **حنيفة** لو شهد ثلثا مديرة وثلثا حرة اعتق لم يملك ولذا
لو شهدا بالتدبير واختلفا في الشرب ولو شهدا انه ويرا حرة عتق بخير عتقه
لم يملك عند ابي حنيفة وعند مالك قبلت اما لو مات المولى قبل البيان ثم
شهد بذلك استحسن ان اخبره فان رد العايش شيئا منها في حقه المولى
لم يملك بعد موته لو شهدا انه قال هذا حر بعد موته لا يك سوا هذا عتق من
ملكه لو شهدا انه قال هذا حر البتة لا يك هذا مديرا قبلت وعتق الاول والثاني
مديرا اما لو قال شهدا انه قال هذا حرة وهذا مدير لم يجز عند ابي حنيفة
ولو شهدا انه قال هذا مدير وهذا حرة جازت الشهادة الاول وحده
عند ابي حنيفة لو قال احر مديرا مديرا لا يك هذا لا حرة ما بينهم هذا المدين

مدبراً وحلف الاخر ما غدا لو شهد انه وبرا حرمها ثم شهد انه اعترف احدما البنت
 في حياته وصحته لم ينجب اما لو شهد انه وبرا حرمها اعترف احدما البنت في حياته
 قبلت في التبرير ولم تعيد في الصنف عند ابي حنيفة ولو اقر به الورثة ولا مان له
 غيرهما اعترف بصف كل واحد من اعترف منه المدبر بثلث ما بقي وسعي في سدس
 قيمته لو اقر واما ان اعترف اليك في مرضه عتق في المدبر اربعة اشباعه ومن
 الاخر شباعا اذا استويا في قيمتهما **وتبركا** اذا وبرا مكانته للمكانت نقص
 الكسابة لصنف بالتدبير والمضاه الكسابة لصنف بالاداء فان مات لا مال له
 غيره سعي في الاول من عتق قيمته ومن يلقى الكسابة وتو من سب صاحبها لو
 قال لا يبين ان ملكي فانتما حوتان بعد موتين فاشترى احدهما فولد عند
 ثم اشترى الاخرى صار ما مبررين والولد رقيق لو اسلم مدبر الذي سعي في
 قيمته ثم عتق وكذا لو صالح عليها مولاة من غير محكمة وان عجز عن الاداء يملك
 القاضى ماله عن فضلك قيمته ويجبر على السعاية في قدر القيمة وتدين
 المحزون في دار الحرب بملك اما لو وثره بعد ما دخل بامان صح فان اسلم
 بجبر على السعاية ثم لو عتق مولاة بدار الحرب وسوسع او فلك ومات او
 اشترى عتق المدبر وتدين المبرر من خوف ان اسلم صح والا يملك اما ان يملك
 صحيح لو اراد المبرر والحق بدار الحرب او اسره املك المحب فاصاه المسلمون
 فاسلم ورجل مولاة مدبر اجل حاله **جلبى** لو باع اتمه سلبا او لم يملكها حتى ولد
 لافك من سنة اشهر منذ وقع البيع فادعيا الولد معا فهو للبايع اذا كان املك
 الحبك عنده والجارية ام ولد له والام بجزء عونه فيه اما لو ولدته لاكثر فهو
 للمشتري ولو ولدت ولد من احدما لافك من سنة اشهر والاخر لاكثر من سنة
 بيوم فالادعوى وعونه البايع وان كان المشتري اعترف الام قبل الدعوى
 لم يرد رقيقا ورجل المشتري حصته الولد من الثمن وعن القاضي ابن الينم
 منذ اجل مريضها اما عند ابي حنيفة ينبغي ان يرد جميع الثمن وان كان المشتري
 اعترف الولد قبل الدعوى وسو واحد قد ولدته لافك من سنة اشهر لم يصح
 وعونه البايع وكذا لو مات الولد قبل وعونه وكذا لو كان للولد ولد حتى لم
 يجز وعونه البايع انما لو ولدت بعد البيع لاكثر من سنة اشهر فادعاه
 البايع وصرفه للمشتري ثبت سنة منه ونسخ البيع والجارية ام ولد له وان لم يرد

لم يثبت ولو باعها المشتري ثم ولدت لافك من سنة اشهر ثم ادعاه البايع معا
 فهو الاول الذي عنده املك الحبك وكذا لو باع ولد عبده ثم ادعاه في يده
 حبس لا ينطق ولد عند او لم يولد زعم انه عبده ثم ادعاه اجرت وعونه اشهر
 وان كان الولد كبيرا سكر وعونه لم يجز عونه امة ولدت ولدين في بطن فباع
 احدهما مع الام وادعاه المشتري ثبت سبهما منه جميعا والذي في يد البايع عبده
 اما لو اعترف المشتري بالولد مع الام ثم ادعاه البايع سبب الذي في يده ثبت
 سبها منه ويرد حصته الابن على المشتري دون حصته الام وعند محمد يرد جميع
 الثمن لو باعها حاملا حتى ف المشتري وعونه البايع فاشهر عليه ان هذا الحبك
 من عبده كان زوجها من فاد اقر بهذا لم ينقطع ان يدعيه عند ابي حنيفة حلالا
 لهما لو باعها احد الشريكتين من صاحبه فولدت لافك من سنة اشهر فادعاه
 معا فهو ولدهما وملك البايع واعترفه المشتري معا فالادعوى
 اخفى **كتاب** لو اشترى على مكانته ان لا يخرج من الكوفة فالشرط باطل ولم
 يجز اخذ الكفيل بالمكانة لو كانا بها مكانته واحدة وكل واحد منهما كفيل عن
 صاحبه جاز استعسا بالوكالة على الف ورجم وعيل وصيف جاز وكذا
 على الف ورجم وخلفه وقما معلوما اما لو اشترى خونه ايدا فبذت
 الكسابة وان اختصها احد الاداء وعليه فضلك القيمة وشرب المكانت من مولاة
 وبيعه جاز وما لا تملك احدما من اخر فهو دين على المثلث وكذا احكم
 الجناية لو ماتت المكاتب عن وفاة وترك اباه وامه او ولده اشترى في الكسابة
 فانهم بياعون في الكسابة عند ابي حنيفة وعندما حكمهم حكم المكاتب لو
 اشترى المكاتب امرأة او امة ثمنه تشري زوجها فاعلى الكساح لو عجز
 المكاتب بخير فسنها بدون القاضى لو سرق المكاتب او من المكاتب يقطع وله
 المطالبة وفي حق الشفعة كما لو اشترى من مولاة مولاة مولاة
 الا ان يمين وكذا ما اشترى منه مولاة لا يجوز ان يشريه من مكانته ورجما
 بدريه لو اخذ رصنا باب الكسابة فذلك عتق ان كان فيه وفاة ولو كانه على
 وصف نجار باربعين وبارا بجبر على قبوله لو كانه على حوا وخيزير بطلت
 الكسابة فان ادعاه قبل الفسخ عتق وعليه قيمته لو جاز بالمال فلك الا انك
 بجبر المولي على قبوله لو كانه على عبد جياط وصاح جاز لو كانه على عبد

والكتابة الى المحاسب والرداء من جائزة كما تطلع والصلح عن دم العبد كوكا به
 على وصية ابيهم فصالحهم من ذلك على وحيثين ابيضين اوجنتين
 جانبا بيد اما التثنية لم يجر **موت** لومات المكاتب عن مال وعلمه من وحيث
 ولد اولاد احرار من امرأة حرة واولاد ولدوا في الكفاية من ائمة واولاد
 اشتراهم بولد له من الكفاية ثم بالكفاية وان كان عليه مهر امرأة حرة نزلها
 بغيره ان المولى قد بها بعد قضاء الكفاية اما اذا لم يتزوج شي سبي ولده
 الدين ولدوا في الكفاية حتى يثبت ما يدرهم عند ابي حبيته وعندهما واولاده
 الذين اشتراهم والذين ولدوا في الكفاية سواء في السحابة على النجوم كوكا
 حل نعم لم يولد اولاد ولم يكن له مال حاضر ووافى الرق اما لو كان
 بمحض غايه بغير الشا عدم يرد في الرق حتى يضر الغايه ويضم مولى المولى
 الام اليه ان ولد المولى مال الكفاية ثم صار مولى الى الاب فلما اقبلوا
 اليه مولى الى الاب رجع مولى الى الام اليه بما عبقوا عنه بعد وفاة الاب ولومات
 المكاتب عن ولد حرة نجار رجل يورثه بغيره لومات فانه يورثه
 عنها الكفاية ولا يصدق على جبر النولامه مولى الى الام اليه الاب لو ترك المكاتب
 ام ولد ليس معها ولم يصدق في الكفاية وان كان معها ولم يصب على الاجل
 الذي كان الاب صغيرا كان ولدا او كبرا ولو ترك مالا صار حاله عند ابي حبيته
 ولم يورثه الى الاجل وعند ما حال اتم الولد بغير الولد كما لها مع التولد
 ولو ترك المكاتب ولدين ولدا في الكفاية وعليه دين ومكانه سعيه في جميع ذلك
 وايمه كوكا لم يورث على صاحبه شئ وللغرماء ان ياتوا بها شئ وان جميع
 الدين **خاتمة** كوكا عبد المكاتب رجلا خطا للمكاتب ان يدفعه
 او يخرجه وفي العبد ان يملكه كوكا يورثه وان يورثه وان يورثه ائمة
 خطا بغيره او استولد ما ويورثه منه اختيارا لو ترك رجل مكاتب
 عمارا بغيره ان لم يتزوج وفاء وتوك وفاء ولكن له ورثة سوى المولى لا قصاص
 اما لو ترك وفاء ولم يملك ورثة عبيد المولى وجب القصاص عند وفاء
 محمد لا يجب لو جنى عبد المكاتب ثم عتق المكاتب فهو على خياره اما لو عجز
 فالتجار الى المولى لو كان الزوجان مكاتبين لرجل مكاتبه واحدة فملك
 المولى ولدهما قيمته اكثر من المكاتبه فعلى المولى قيمته في ثلث سنين فان حلت

فانه حلت الكتابة قاصدا بها ثم اولى النفسك اليه لانه عاتق عبيد الام بغيره كسبها
 وان لم يملك اولى المولى الى الام كله فاستعانت به في مكانها اما لو كان ابلا لانه مكانها
 معها ثم حلت القيمة اقضا تقدره وبين عن وفاء عن كتابه وتيسر النفسك بين
 ورثته ولم يغير حلول الكتابة فان لاجل سقط بالموت ويورثه كالا وان غام
 كتابها فقد ينفرد عنها متقدما عليه ورثة الورثة منه والكتاب واحقه ولو
 اعنى المولى ولد المكاتب الولد ولد في الكفاية جازا شخصيا ولم سقط من الكتاب
 شئ وكذا لو اشتراه اما لو اعنى ام ولده لم يجر بغيره ائمة لو اشتري المكاتب
 ام مولاة او ائمة لم يفتى ولو جنى المكاتب خطا سبي في الاول من قيمته ومن ارش
 الجفائة بغيره المولى في الجفائة لو جنى المكاتب جفائة لم يفتى فان فيها انسان
 فعليه قيمته فان وقع فيها اخر بعد ما قبض عليه بالقيمة سر كونه تلك القيمة لا يلزم
 في الشرا اكثر من قيمته واحدة وكذا لو سقط حاطه المالك على انسان بعد
 الا شئاه وعليه وان وجد فيك في داره فعليه قيمته يوم وجد القيد فيها وكو
 عجز بعد جفائة قبل ان يقبض بها وقيم المولى او خذاه اما لو عجز بعد
 القضا عليه بالسحابة فهو دين عليه يباع فيه لو اقر المكاتب بخلافه خطا او
 محولا قصاصا وخراره جائزا ما دام مكانا وان عجز بطلت قيمته باعليه
 او لم يقبض وكذا ائمة وابوه وذكر في كتاب الجفائة عن ابي يوسف ومحمد
 يورثه بغيره ما قبض عليه خاضعة ولا يتزوج المكاتب بغيره المولى ولا يزوج
 ائمة ولا ائمة ائمة ان يزوج ائمة ومكاتبه اما لو تزوجت المكاتب بغيره
 ولم يعرف حتى يفتى جاز ولو تزوج المكاتب فعليه الحد وان اوعى شئته فعليه
 الجهر وكذا الوفاك اشتريتها رجل المهر في الكفاية اما لو تزوجها وصرفت
 بواخر مبركا بعد العتق ولا يجوز منه المكاتب ولا صدقته ولا نفالته ويجوز
 بيعه بالمكاتب او حط شئ بعد البيع ويجوز ايمارته وسدته وخياضه اما ليس
 له ان يكسوا ثوبا ويجعل درهما والله اعلم **كتاب مكاتب** المكاتب ان يملك
 شخصيا فان اولى الثاني ولا هو لاوله المولى الاول فان عتق الاول بعد
 لم يدرج اليه الا المكاتب كاتب عبيدا ثم عتق الاول عتق المولى ولم يتزوج بغير
 ما على الاخر ثم مات الاخر عتق ائمة ولده في كتابه فعليه ان يسبي فيما على ائمة
 يورثه الى المولى من كتابه الاول فان فضل فهو ميراث لابن الاول ولم ولأواه

كانت اشتري امراته لم يكن ولدت منه ثم كانت جاز ثم ولدت بعد الكلبان
فهي محباني الكلبان فان مات الكلب عن وفاء عتق بني واولادها وما خلفك
فدراث لا ولا وبها اما ان لم تترك وفاء فالحواة واولادها بالخير ان شاءوا
فما بقي على الا ولحق عتقوا وان شاءوا سبوا فبما بقي على الام ولا يجوز للمالك
ان يكانت والدته واولاده ولا احد من الاجور سبهم الا ام ولد لو كانت المالك
امراة ولم تلد منه ثم ولدت ابنتا ثم ماتت المرأة من غير وفاء فالاب بالخير
ان شاء سبي فيما على امه وعتق وان شاء رجع فحقا فيكون عتق ابنته ولذا
لو كانت المالك ابنته عبد له ولدت منه ثم كانت ثم ادعى سبه ثقت والاب بالخير
بين المضي على كلبته وبين بخره لو كانت المالك ابنته عبد له على نفسه وماله جاز
لو مات المولى عن ولد بن ثم عتق احدهما كالتاب الاب لم يجر ولو ان يخرجه
من المالك اما لو عتقا جميعا جاز استحسانا بمنزلة ابراهيم عن ماله
الكلان ولو وصى احد ما حصته له من المالك يجوز وبقي نصيب الاخر فحقا
حتى لو عجز برف نصيبه اما لو وصى بها جان وعتق كما لو ابراهمه ووقع بد
الكلان الى الورثة دون الوصي لم يفتى اذا كان على الميت دين وان لم يحط
به اما لو اده الى الوصي عتق لو ادى الى حصص الورثة وليس على الميت دين
لم يفتى الا ان يوصى التوارث العاقل الى الباقي انصاهم والى الوصي
نصيب الصغير والباقي ان يصح الوارث بما قضى او المالك لو كان على
الميت دين محيط بالكلان والمالك اعطاء الخزانة ما وصل
الى ساير الورثة ولو وصل الى موصاله باب الكلان جاز كما لو وصى الى
الورثة لم يفتى ما لم يوصى الى الموصال **مرتب** لو كانت في مرضه
مكانه مثل ثم اقربا سيقا بها لم يفتى الا ان يتركها لو كان عليه دين
مبيت لم يفتى في شيء وعتق العبد ويواجز مال الكلب وكذا لو اقرانه
كما في مرضه واستوفاه اما لو كانت في مرضه ثم اقره بضمه بالاستيفاء صدق
ولو اوصى ان يكانت عتق اليه ايك كلبه مثل جاز ان يخرج من الكلب اما لو
لم يكن له مال عتق عتق عليه ان يبعث في البثين ويوصى الكلب اليه ما
اوصى اليه وكذا لو حط عنه الكلب من الكلب واوصى مكانه به لم يجر وان ترك وفاء
ولو كانت في مرضه واجازة الورثة في حيوة ولا مان له غيره لهم ان يبيعوا

بعد موته اما المولى اذا كان عبده مؤثرفا اذا سلم جاز والافلا عتق اليه
وعند ما جازة ولو قسم العاقل مال المولى فكانت الوارث عبدا من تركته ثم تاب
المولى ورجع لا يفتى في الكلب ويودي المالك اليه والولاء له اما المولى فعتق
وكذا تبها فاذة عتق مؤثرفا لو اراد العبد كلبه عبده جاز فان قتل
وترك مالا اخذت الكلبان والباقي ميراث لو اراد المالك ولحق بدار الحرب
وجمع مالا فخذ اسيرامع ماله فاني ان يسلح يفتى وسبق في المولى فان الكلبان
والباقي ميراث استحسانا ولحق بدار الحرب وخلف ابنته في دار الاسلام
لا سبيك على ابنته بنظران مات او قتل عن وفاء اذ كان كلبته وان لم يترك
وفاء سبي الا ان يبعث اليه اما لو ترك مالا في دار الاسلام لم يفتى ما لم
حتى ينظر ما يصنع لو اسرا ملك الحرب مكانا فباعوه ثم اغتصب المولى فذا
بالحك وبقي مكانا بمنزلة ام الولد والمولى لو كانت الحرب في المولى من عبدا
في دار الاسلام جاز كما عتقه فان مات عن ماله او بكت كلبته والباقي
ميراث للحرب اذا كان هذا العبد جاء من دار الحرب اما لو كان اشتراه
في دار الاسلام وموسلم فالباقى لبيت المالك ولو رجع الحرب الى دار
الحرب لم يملك الكلبان حتى لو سعت المالك مال الكلبان الله عتق وتذا لو
اسرا الحرب عتق مكانه اما لو قتل الخولي لم يملك الكلبان لو كانت
في دار الحرب ثم اسلم لم يملك اما لو خرجا من ثمانين فخاصم العبد
بطلانها هذا اذا كان العبد صغيرا في يده ولو خرج مكانه الله عتق
وسلكت الكلبان مسلم نا جرف في دار الحرب كانت عبده او عتقه او بده جاز
استحسانا وان كان العبد كافرا فاشتراه في دار الحرب ومكانه فاذ عتق
ثم اسلموا جميعا اجرم استحسانا فانه لو اعتقه جاز استحسانا لا جاز
ولا اذا ولدت الكلبان من مولا ما ان ثنات اسطابت الكلبان ويبيح ام ولد
له وان ثنات مضت عليها واخذت العقر لو ادعى جيك مكانه فقتل
اسنان بكنها بعد يوم فالقتل جنبيا متسا في الولد عتق لا يبيح وان ثنات
النسب وعيل المولى العقر لو ولدت منه مكانه ومضت على كلبته ثم ولدت
ثانيا منه لم يبيح المولى الا باللو عتق ولو ولدت المالك من مولا ما ثم اقرا المولى
انها انتم لفلان لم يفتى **تعلق** لو قال لعبده ان يفتك فانت احرق فباعه

لم يعق اما لو كان البيع فاسوا عنى لوقال ان دخلت الدار فانت حرفبا
فدخلت الدار ثم اشتراه فدخل الدار لم يعق ان دخلت الدار ثم
فانت حرفبا فدخلت الدار ثم اشتراه فدخل الدار لم يعق اما لو دخل
احد بها فذلك البيع ثم دخل الاخرى بعده لم يعق لوقال اذا دخلت الدار
الدار فانت حرفبا فدخلت الدار ثم اشتراه فدخل الدار لم يعق ان دخلت
دار فلان فانت حرفبا فلان واخرى فدخلت الدار لم يعق ان دخلت
فلان فانت حرفبا فلان واخرى فدخلت الدار لم يعق ولو شهد فلان انه لم يطر
ان اوعى فلان ذلك لم يعق وان شهد فلان يوسف وقال محمد
جائزه في الوجهين لو حلف بعقوبة عبد بين وبين اخر لا بدخلك دار فلان
ثم اشترى نصيب الاخر ثم دخل الدار عنى نصفه الاول وسعي في نصف
الاخر عند ابي حنيفة وعند ما عنى كله اما لو باع النصف الاول ثم اشترى
النصف الاخر ثم دخل الدار لم يعق **والا** لو والا من غيره فاولد له
من ولد هو مولد للزوي والاه ابوه اما لو اسلم ابنه له كبير على يدي رجل اخر فهو الاه
له فان اسلم ولم يوال احد فاولاه موقوف وله ان يحوط ما لم يعق عنه
او عن ابنه وبعد ما عنى عنه فلا بمنزلة لزوم البتة بالعرض لو اسلم المحرم
ولم يوال احد ثم عنى ابوه جرولاه ولو لم يعق ولكن اسلم ووالا رجلا لم
يجز واولاه وادامات فلا وارث له فيما له للزوي والاه اما لو كان له فرائد من جهته
الرجال والنساء هي اول من الموالاة تزوج العبد حرة فولدت فاولاده
موالي لموالي الامم محشم كانت او مواله وليس للنساء من الموالاة الا ما اعتقن
او اعتق من الموالاة او كاتين او كاتين من كاتين وولاد العتق كذا الموالاة
والله اعلم **فصل في المكاتب** قال رحمه الله كتاب المكاتب جائزه فان
عجز عن ماله او كان حاله فلم يرد ما تولى به باره في الرق وان لم تشتط ذلك
في الكفاية عندنا وقال ابو يوسف لا يرد ما لم يتوال عليه بجان لو كان له
على ان يخرجه شهرا جاز وكذا على ان يخرجه فلانا شهرا جاز وكذا على ان يخرجه
شيئا قد سماه طولها وعرضها ومكانها او كاتبة على الف درهم يرد بها الى غريم له
او على الف يخرجهما الرجل عن سبوه جاز ولو كان له على مائة درهم ثم ضاع
عليه ان يعجلك له بعض الكفاية ويغفر ما بقي جاز هذا استحسانا وروي عن ابي

ان لا يجوز ولو زاد المكاتب ما لا على ان يزد المكاتب في الاجل جاز وكذا لو صالحه
من الكفاية على شيء يعينه جاز وان فاز به فبذلك القبط لم يفسد صلحه اما لو صالحه
على عوض موجب لم يجوز ولو كان له على الف درهم فبذلك على ان يرد اليه مع
كل شيء ثوبا قد شتره جاز وكذا على ان يرد مع كل شيء عشرة دراهم او على
ان يرد مع مكاتبته الف درهم جاز **فصل** لو كان له على الف درهم لم يجوز ولو كان له
عتق اما لو كان له على ثوب لم يجوز فان اواه لم يعق وكذا لو كان له على دار
ولو كان له ائمة على الف درهم على ان يباعا ما وادت مكاتبته لم يجوز وعلى ان
يخدمه ولم يبيع وقدا ولو كان له على ثوب لم يجوز فان اواه عنى وعليه
الغنية ولو كان له كتاب فاسد ثم مات فادام ما الى الورثة عنى استحسانا كسر
كانها كتابا فاسد ثم مات المولى فبذلك الا وادام ولد المكاتب ثم ادت المالك
عتقت وعنق ولدتا معها فان ماتت فبذلك الا وادام لم يكن على ولدها السعاية
اما لو سعي وادى ما على امه عتقت استحسانا لو كان له على الف درهم ان كان له
تلمذ فهو لولاه او على ان يخدمه بعد العتق لم يجوز لو كان له على الف درهم فبذلك
على انها ان ادت فعتقت فبذلك الف اخرى جاز كما قال وتوفى كاتبة
حرم على ان يرد الف بعد عتق جاز لو كان لها على حكمه او حكمها لم يجوز وان
كانت على عبد يعينه لرجل آخر لم يجوز وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة يجوز
وان ملكه لزومه تسليمه اليه وعن محمد انه موقوف على اجازة ما لكانه ان اجاز
جاز ولم يذكر انه لم يعق ام لا وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة في قوله ان
ادت الى الف فان كانت حرة عتقت وان لم يبيع فلم يعق وفي رواية اخرى
عنه يعق وان لم يذكر وفي رواية عن ابي يوسف ان كاتبة على محرقا فان
ان ادت الى الف فان كانت حرة عتقت وان لم يبيع لم يعق لوقال كما تنكح
على الف درهم فلان جاز ولو شرط الجبار لنفسه او لمكاتبته يوما جاز كما في
البيع فان ولدك ثم امضا ما صاحب الجبار فالولد مكاتب معها فان اعتق
نصفها او ولدها والجبار له ملك الكفاية وان كان لها على الف درهم يرد بها
اليه بخوما واشترى عليها بانها ان محمرت عن شيء منها فبذلك مائة درهم يرد
الشيء فهي بالملكية **عبد** ان لو كان لها كتاب واحد على الف درهم وكل واحد منها
كفيلك لصاحبه جاز استحسانا ثم ادى احد ما الا الف عتقت ثم يرجع على صاحبه

فان كانت قيمتها سوية فاحسبها احدى شيئا رجع بنصفه على صاحبه ولا يفتى احد
بما وادى نصيبه وان مات احدى لم يفتى من الاخر شيئا فان اعتنى احدىما سقط
حصنه لو كانت عبده على نفسه وعلى عبده غائب بالف درهم جان استخسنا فان
اداه الحاضر عتق ولا يرجع على الغائب شيئا وان مات الغائب لم يدفع عن الحاضر
شيئا وان مات الحاضر فغاب الغائب لا اودي شيئا فهو ملكك اما لو جاء بها فليعلم
بقيتها المولى من فهو ملكك اجبا فبسا وفي الاستخسنا يفتى لو اراد سيدها ان
يبيع احدىما لم يجوز لو قال لعهده فدرهما بنت عبدي فلانا الغائب كذا لعل ان
تودي عنه فريضة بالحاضر لم يجوز فان اودي اليه عتق الغائب استخسنا رجلا ان
لكل واحد عبدا فكلنا معا بالف فكل واحد مكاتب حصنه لصاحبه فانقسم
البدل على قيمتها لو كانت حرة على عبده لرجل وادى اليه الكفاية عتق ولا يرجع
على العبد ولا على سيده لو كانت عبدة لم كفاية واحزة ثم عجز احدىما فمروا المولى
الى الزرق ففصل ثم اودي للاخر جميع المال عتقا جميعا وكذا لو كانت رجلا ان
عبد ابكا بنته واحزة ثم غاب احدىما ففصل ثم اودي الى الزرق بزوجين
الحاضر حتى يفتح المولى ان اما لو كانت مولاة ثم مات المولى فليخص الورثة
ان يردوا الى الزرق عند عجزه نصفه فاضى ويؤخذ من لا يجوز ولو مات المكاتب
عن ولد بن ولم يكن للمولى ان يورث احد الولدين في الزرق حتى يفتحها ولو كانت
عبد بن معا فارتد احدىما ففصل لا يفتى الى الاباء وادى جميع مال الكفاية
وكذا لو لم يترك المورث بدلا الحرة بزوجين الباقي جميع المال ولو عجز الحاضر لم يرد
التاخي الى الزرق لا احتمال الا دار من المورث الا ان يرد القاضى باجتهاد ردة
في الزرق فان رجع المورث واسلم وادى عتقا لو كانت عبدا وافتى مكاتبه واحزة
ونماز وجان كفتك كل واحد عن صاحبه فولدت ولدا ففصل الولد ففصلت للام دون
الاب وكذا كسبه لأمه وكذا ان كان الولد اثنا فولدت ولدا ففصل انسان الولد الثاني
ففتقنه للجد وان ماتت الجدة ونفى الولد ان فعلهما السعائية على ما الجدة وان اودي
احد الولدين لم يرجع على صاحبه شيئا وكذا يرجع على الجدة بضمها فيلزم دون
الاخر **كفاية مكاتب** اذا قال المكاتب لعهده اذ اعلمتني الفاقاة حرة
فاحكاما لم يفتى مكاتب كانت جارية ثم ولي المولى جارية فولدت فليعلم عتقا
والولد بمذلة للام لا يفتى الى المولى فان عجزت اخذ المولى ولدا بالقيمة استخسنا

والام بمذلة للمكاتب **فان** التاخي ابو اليتم يفتى ان يبرأ من ولد المولى اما لو وليها
المكاتب ثم مات من غير وفاة ففصلت على الكفاية فان ولدت منه بغير ان شادت
سعت به وولدتا في مكانه الاول وان شادت مخطت على مكانها وكذا ان
استحق مات عن وفاة اذ كانت كفاية ففتى ثم عتقت ام ولده وطلبت كفايتها
فان عجزت وادى المولى الولد والمكاتب ميتا فلولو حرة وعلى المولى قيمة الولد
فان كان فيها وفاء بالكفاية عتق المكاتب ويكون الجارية لو رثته للاحرام مورا لولا
مكاتب رجب اقيم فولدت اثنتان ولدت الابنت ابنا فافتى المكاتب عتق جميعا
فان السفلى ملحقه بالوسيطي ملحقه بالاولى هذا مذهب ابي حنيفة
وعندنا لم يفتى السفلى المولى اذ استولت مكانته صح والولد حرة ولم تصر الجارية
ام ولدا ولا قيمة لها عليه **ولو** كانت عبدة على نفسه وولده الصغير ففتى الولد
بعتقه عند الاداء وان عجز قبل اذ كان الولد وعبده ردة في الزرق فيكون ردة
الولد اجبا اما لو مات الاب ولم يترك مالا يورثه المولى وان مكاتب صغيرا لم يقد
على السعائية ردة في الزرق والمولى ان يخذل كل واحد جميع السعائية في ادي
منهم لم يرجع على ائتم لو كانت عبدة وامرته معا على انفسهما ولا اديا ومع
صغار ففصل رجب المولى ففتقن لا يورثه سعيان بها في الكفاية وليس للمولى
ان يستسجى الولد وليس للابوين على كسب الولد سبب وان مات الولد
ونترك مالا فلا يورثه وان اعتمه سيده رفعت حصنه عن الابوين ولو اراد
ان يخذل الولد شيئا من الكفاية لم يكن له ذلك ولو ماتا فباعي الولد ان يورث
الكفاية حالا ان رفعت الكفاية ويؤخذ من الارزاق في الزرق اما لو كان صغيرا
سبغ فيها على النجوم **وجي** الوصي ان يكانت عبدة اليتم فبذل الاب والجد
ووصيها وتوفاه كفتك على الف درهم من ماله لم يجوز وان وصيه الكفاية
او ابراه لم يجوز اما لو اقر بالفتن صدق وتوفاه كنت كفتك وادى
كفايتها لم يفتى ولو كانت ثم ادرك اليتم فلم يرص بالكفاية ما حصه وليس
لاحد الوصيين ان يكانت بغير امر صاحبه عند خلا مالا لا يورثه ولا يجوز
لوصيه ان يفتى على ما ولا ان يبيع من نفسه ولا يجوز ان يكانت اذ
كانت الورثة كبرا اجبا وكذا ان كان حصن كبرا لا عند صاحبه ولو كان
على الميت دين لا يجوز للوصي ان يكانت عبدا ان سكره الا ان يتوفى العبد لم

ختمه من غيره ولذا لو كان مكان الدين وصته بالثلاث لو اوصى ثلثه وله عبد لا مال
 له غيره وترك تبيي صفا لا فكانت الوصي بعض الزقيق فادفع اليه جميع المكاتبة
 عتق حصته الورثة فيه وبما خذ الموصل له حصته من المكاتبة ولذا ان يوصي الورثة
 حصته ان كانوا اعيانهم دون الوصي **تأمل** كما ثبت انهم واستحق ما في يدهم لم
 يخذوا ولو كانت ما في البطن دون الام فان ماتت بعد ما وُلدت بسبع الولد
 على النجوم في المكاتبة وفيه دين عليها يسعي للخدماء وان يجوز في الزرق
 وسلم للمولى ما اخذ منه لا سبيك للخدماء عليه ولو اورد الى المولى عتق مع
 الام وبما خذ الخدماء من المولى ثم يرجع مواعيل الدين لو كانت بها ويحجبى لم
 اعتق نصفها ثم ولدت عتق نصف الولد مع نصف الام عند ابن حنيفة وسعي
 في الباقي وغديرها المصنف لا يتبعض فان ماتت بسبع الولد في نصف المكاتبة
 ولم يسع في نصف قيمته اما لو كان عليها دين يسعي في جميع الدين ويجوز لو لم
 المكاتبة ان يسع وشيئيه ودين الولد مقدم على دين الام الميتة لو اراد الولد
 بحسن فان ماتت امها لا عتق وفاء بخرجها الفاضل من الجبس لتسبيها
 على امها ثم تزود اليه الجبس وان قتل الولد امه منقولة مؤنثا وان ماتت
 الام عن دين المكاتبة ودين جناتة يسعي الولد فيها فان عجز يرد في الزرق
 ولطقت الجناتة **مستزكاة** لو كانتا عبد ما معا ثم اخذ احداهما نصفه ثم عجز
 فالما خذ بينهما صفان ولو كانتا عبدتين بينهما فكل واحد منهما نصف على حدة
 بقدر قيمته من المكاتبة فان اوى احدهما حصته اليها عتق بخلاف ما لو كان واحدا
 فادى نصفه الى اخوه لم يعتق حتى اوى حصته شريكه لو كانت احدهما شريكين
 نصيبه فكل واحد ان يرد كاتبة او لم يكن باؤنه فان اوى وعتق وعتق نصيب
 شريكه وولاه له اما لو كان باؤنه لم يرد له ان يقاتل حصته اعيان او اعتقه
 وليس له ان يسع وعند صاحب المصنف المكاتبة كما لصق والتزوير وليس
 للشريك تصد المكاتبة لمكان اخوته وليس للشريك ان يأخذ شيئا من شريكته
 مما اخذ من المكاتبة اما لو كانتا عجزا ونه له ان ياخذ منه نصيبه لو كانت شريكه
 فلم يسع به حتى كانت نصيبه ثم علم ليس له ان يرد كاتبة شريكه لو كانت نصيبه باؤنه
 ثم عجز لم يكن لشريكه شريكته فيما قبض صاحب المصنف المكاتبة بينهما فولدت
 فاعتق احدهما ولو عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى يجر الام فان عتقت

الام عتق معها كالم وان عجزت فالشريك بالخيار في الولد بين النصفين و
 السعيات لو كانتا احدهما عجزا ون شريكه ثم ولها فولدت ذلك ان يسلم
 شريكه صار كاتبة ام ولد والمكاتبة جارية وتعين لشريكه نصف قيمتها ونصف
 عتقها ثم ان اجمارت الجارية المكاتبة فلها نصف العتق على الواجب وان اجمارت
 ان يكون ام ولد لا ينبغي لها من العتق لا شيئا لخل نصيب شريكه اليه وكذا
 ان استولوا على الذي لم يكن بينهما هي ام ولد له وتلك المكاتبة بما لها ثم اذا انتقل
 الملك الى الولي كان له نصيبه في اوت المال قبل فسخه فعتقت ولا
 سعيات عليها او اعتقت في قول ابن حنيفة وعند ما لام الولد قيمته لو كانتا
 احدهما عجزا ون شريكه فاعتقت واوت المال فعتقت ثم انكسبت
 ما لا ثم حضر الولد لم يكن له نصيب ما انكسبت قبل الا واد نصف ما اوى
 الى شريكه ثم ياخذ الذي كانت من النصف الثاني المكاتبة ثم ياخذ الذي لم
 يقاتل عتق قيمتها ما بقي ان كان شريكه عجزا وانما في ميراث مورثها الاخر
 والاولاها ولو ماتت بعد ما اوتت المكاتبة وتركته ما لا لا يورثه في انكسبت
 قبل الا واد او بعد فاما لها وسبق في الشريك منه قدر السعيات
 لو كانتا احدهما عجزا ون شريكه فادى المال ثم استولوا على الاخر لم تغير
 ام ولده وعليها السعيات في النصف من قيمتها لو كانتا عجزا ون احدهما فادى
 المال اليها ثم قتل الميراثا يعتق عند ابن حنيفة فان عجز الميراثا فادى
 عنده وعند ما عتقت لو كانتا احدهما شريكين باؤنه شريكه ونصف المكاتبة
 لا يعتق الا ان يوكله بفسخه **مستزكاة** لو كانت نصف عتق جاز عند ابن
 حنيفة فان اوى عتق نصفه وسعي في نصف قيمته على قدر ما يطيق بجزله
 ما لو اعتق نصف عتق ولا شي للمولى في كسبه بعد اذ اكانه والا ان يحمر
 وله ان يخرج من الميراث ولا يستخدمه ولا يعرضه **مستزكاة** او ما ختم
 في سعيات الميراث وان كانت جارية فليدلك فلو ولدت فحكم الولد
 حكمها وما انكسبت الولد بعد ما اوتت الام نأيتها فهو له جازة دون امه
 ومولاه واما عليه السعيات في نصف قيمته كالا ام ونصيبه قدر عتق عتق الام
 وان ماتت قبل الا واد من مكانه الام فادى ما عتق نصفه ونصف الام
 ثم يسعي في نصف قيمته ودون قيمة الام لو كانت نصف امته فاستدان

دينا سعت في جميع الدين في الحار فان مجزئت فجميع الدين في رقتها وبيع فيه
 ولو كانت مشتركة وكانها شريكه في غير اذن صاحبه فما استدان في نصيب الذي
 كانها ولو كانت نصف عبده لا يجوز بيع الباقي فان باعه من العبد جاز ويكون
 اغنا ما يدر وله ان يضي على الكفاية او يجز وبيع في نصف قيمه ولو كانت
 نصف عبده ثم استرد السيد من المالك شيئا جاز في نصفه ونصفه لسيده
 وان استرد المالك من مولا عبدا لم يجز الا نصفه ان لم يكن على العبد دين
 وان كان عليه دين جاز في كله **ما ذون** لو كانت عبده وعليه دين محض برقيقته
 او لا يحيط فله ضمها رد ما كان اخو المولى كما تنه ثم علم الضماء فليعلم ان ياحذوا
 منهم ويضمنوه تمام قيمته ثم بيع العبد بنصفه وبنهم ما اراد على قيمته ان يتي ولا
 يرجع المولى على العبد بالكلية ولو قضى المولى وبنهم جازت الكفاية ولم يسترد
 من العبد ما قضى عنه ولو اراد في الضام وبنهم جازت الكفاية لو كانت عليها وعليه دين
 فلولت وارث الكفاية فحضر الضمما واخر وامن السيد ذلك وضمنوه قيمتها
 وبيعوا بالنصف ان شئوا وعلى المكارنة وان شئوا على الولد غير انهم لا
 ياحذون الولد بعد الضمى باكثر من قيمته اتمه ما ذونه في النجاسة وعليها دين
 ولدت في كفاية السيد الولد فله ضمها ان يرد ويا لال ان يكون في الام وقالم تردوا
 الكفاية فان اغتفى السيد الولد لهم ان يضمنوه قيمته الا انه لم يكن في الام وقاء
 بالدين فان كان المولى مضرا فليعلم سعيه الا انه فيما يتي من الدين لو كانتا عبدين
 باحرين له وعليهما دين مكانه واحدة فعاب احد المالكين للضمما رد الحاضر
 الى الورق ولكن استنفاوه وما اوى من الكفاية فالضمان اخو به وليس
 لهم ان يضمنوا المولى قيمتها او ما لهم تخمين المولى قيمة العبد الحاضر **ميسا**
 ما كانت المالكات عن وفا وولد حكر وولد له في كفاية من اتمه وعليه دين
 وله وصايا من تدبير وعنده بد في بد الا جاز ثم بد في المولى ان كانا ثم بالكلية
 والباقي ميراث لا ولاوه ويطك وصاياه اما لو لم يكن عليه دين غديره
 المولى وما بالكلية بد في بالكلية رجاء للعتق فان لم تنف بالكلية رد في الورق
 لو مات المولى عن مكانه وله ورثة وكور واث ثم مات المالكات عن وفا لا وارث
 له غيره ورثته مولاة فالكفاية بينه وبين ورثة المولى وما ضل عن بد الكفاية
 فلذلك كور حاضره وان اوى كفاية الهم والعتق او دمجها له ثم مات فيرثه

لذلك كور **ميسا** لو كانت عبدا له صغيرا لا يتيك لم يجز فان اوى عنه رجل لم يتيق
 بمنزلة ما فيه البطن ويد المال اليه صاحبه اما لو غفلك الضام جازت الكفاية
 بمنزلة الكبر لو كانت عبدين صغيرين معا سقيلان جاز وحصل العتق بالاداء
 استحسانا بمنزلة قوله ان اوى تبه اليه كذا فان **حرايب** لو كانت عبده على نفسه
 وعلى عبده غايب بخير امره على الف درهم مكانه واحدة وضمنها الحاضر جاز
 على نفسه ولا يجوز على الغايب ولكن ان اوى كله غنما ولم يرجع على الغايب
 بما اوى وان عجز رد في الورق اما لو اوى الحاضر حقيقته لم يتيق استحسانا
 فان مات الحاضر ومجك الاخر مات الكفاية يلزمه استحسانا لا اقباسا والمولى
 ان لا يتيق منه وكذا لو وقع العتق مع مولا ولا اخر حاضر وكذا لو كانت على نفسه
 وولد له صغير غير ان الولد يبيع في النجوم لو كانت عبده على نفسه وعلى عبده اخر
 برضاء ذلك العبد ليس للمولى بيع ذلك العبد لو كانت اتيق له معام استنول
 اخر بها فاخترت النجوم فليأكل وعلى الاخرى السعيات في حقيقته فان
 كانت احر بها خاتمة فاستول المولى الحاضرة فلم تضام ولده في الاستحسان
 حتى لو ادت الحاتمة مات الكفاية غنما وكذا لو **ميسا** لو كان يبيع الكفاية شي
جوان لو كانت على وحيد او على عبد رجل جاز استحسانا فان جاء بوحيد
 وسطا ونقته وبي اربعون دينار عند ابي حبيته اجبر المولى على العتق
 وعند ما على قدر الغلاء والرخس اما على ثوب او دابة لا يجوز ما لم بين الجنس
 لو كانت عبدا على جارية فدفعها اليه فوطها المولى فولدت ثم استحققت وحين
 قيمة الولد والعرق فان المولى رجع على المالك بالكلية وقيمة الولد وورثه
 ولا يبطك عتقه لو كانت على دار منجيه او غير منجيه وذكر وضمنها لم يجز وكذا
 لو كانتا على ارض او لولة او باقوتة وما اشبه ذلك من العروض اما المالك
 والموزون جاز وعليه الوسط من حقيقته ولو وجد المولى بالو صيف عيبا فزده
 لم يبطك عتقه وعليه مثله **كفره** ذي ابتاع عبدا مسكما فكانت جاز وان كانت
 على حمر لم يجز وان اوى عتق وعليه قيمته وكذا لو كان المولى مسكما والعبد مسكما فلا
 يجوز كفاية على الجزا اما لو كانا كافرين ثم اسلم العبد فليطه في الجزا ولم يبطك
 كفاية لو كانتا على منجيه او دمج لم يجز فان اوى لم يتيق فان قال في عتق الكفاية
 اذا ادت الي ذلك فانك حرة عتق ما سنا عند اوى الميعة كسائر العتقات

عن

لو استولو الذي كان فيهم فلما الجبار في العجز والمضي ولذا ان اسلمت عبدك فـ
بين علم وذي فكانت الذي نصيبه على خمر جاز عند ابي حنيفة اذا كان باذن
شركه و عند مالك لا يجوز ولا شركة للمسلم فيما اخذه الذي في النحر اما لو كان بناء
معالم يخرق فان اصابه غنى نصيب الذي ويبيع نصف قيمته للمسلم لو كانت
الذي يمان عبدك على خمر ثم اسلم احدكما لهما قيمته الخمر يوم اسلم ولا يفتق باء
الخمر خمر في شئ من في دارا فاشترى عبدك اسلكا فانه ثم ذهب الى دار
الحرب فهو حر ساعه او خلع في قياض قوم ابي حنيفة ولذا لو فتره
وقضى عليه بالسعاية في قيمته و عند مالك يفتق خمر استولى عبدك فانه يمان
ثم رجع الى دار الحرب باحدكما صار حرا على الاختلاف وعلى الاخر ان يسي
في حصته فان رجع الخمر الى دار الاسلام وقسم اليه وان لم يرجع اواه الى العاقبة
فتفتق عند مالك ولو لم لا يستغيا به فدفعه اليه وما غنى العبد المسلم باء حاله
الخمر في دار الحرب عند ابي حنيفة لم يكن ولا في الخمر في دار الحرب
من عبيد الخمر في حرب الى دار الاسلام غنى ولا ولاء للخمر في حكم ان يوالي
من ثناء ولا دار الاسلام **فان** لا يجوز كفالة المكاتب بالمال ولا بالدين
باذن المولى او غيره و في الحوالة حتى لو كفل باذن سيده ثم لم يلزم ثمنه
المالك فاذا اغتفر لزمه كعبد كفل بآب ثم غنى لزمته الكفالة اما لو كفل بآب
ثم غنى لزمته الكفالة اما لو كفل بغيره لم يلزمه بعد عتقه ولو كفل سيده لم
يملك من اسان جاز ولو كان في يده بطن جاز لم يخرق فانه فلك ذلك حرف
منه وقال المولى اذا ادب الى الف فهو حر لم يخرق اما لو اده ثم ولدت لافق من سبه
اشهر غنى وان ولدت لسته اشهر او اكثر لم يخرق ويخرج صاحب المال باء
ومن المكاتب وصرفه لم يخرق وردت اليه بعد عتقه المكاتب اشترى عبدا ثم باعه
من سيده ثم عجز فوجد السيد به عيبا لم يرد به على عبده ولا على بايع عبده ولذا
لو مات العبد بعد العجز ثم وجد السيد به عيبا لم يرد به على بايعه مكاتب عليه
دين لولاه وصيه ثم عجز فلك دين المولى عليه ويبيع العبد في دين الاجنبي
اذا عجز المكاتب وفي دينه دين حواء رجل بعد اشتراؤه ثم يرد به بعبه له
ذلك ثم يبيع العبد المردود وفتق ثمنه بين الراي وبين سائر العرمان بالحصص
فان قال لا اراه حتى اخذ ثمنه ذلك لو احرر الخمر في مكاتبنا بدار الحرب لم يملكه

فان استدان المكاتب فيها عند ما استدان في دار الاسلام لو اراد المكاتب وعلمه
فان استدان في داره اذ علم ذلك باقراره ثم فلك على رونه يبداء ما استدان
في الاسلام ثم با في رونه عند ما استدان المدين في قول محمد وقاب ابو يوسف
كله سوى لو سعي ولد المكاتب الذي ولد في داره الكفاية فتفتق ثم خضر
اسه لم يخرق من المولى شيئا ولكن ان يبيع المولى استغيا وفي القياس اخذوا من
المولى فان ربه ثم اكبر وصية المكاتب لا يجوز وان مات بعد ما لا ان يخرق
بعد عتقه في قياض قوم ابي حنيفة وعند مالك يجوز اذا غنى اما اذا قال اذا
اغنت فقد اوصيت بكذا فهو جاز ان غنى فلك ثمنه اما لو مات عن وفاء
لم يخرق وصية لو خذف على مكاتب بعض منها الكفاية ولم يكن فيها وفاء فخر والصد
في يد المولى هي لم يخرق وان كان غنيا كالزورث صوفيه من فقيرة فرب **اختلاف**
لو قال كما تنك على الغني وقال المكاتب على الف فالتقوى قول المكاتب في
قول ابي حنيفة الاخر وعند مالك ان يمان وتبرأ وان الكفاية لو جعلت العاقبة قول
المكاتب بالالف ثم اقام المولى بينه وبين الغني لزمه العان حتى لا يفتق الا بالدار الغني
اما لو قضى العاقبة بالالف عليه وامضى عتقه ثم اقام البينة على الغني لا يفتق
وعليه الف اخري استغيا ولو اقام المولى بينه وبين الغني اني كما تنك على الغني و اقام
العبد بنته كما يفتق على الف اذ ادبها فانا حر يفتق عليه بالفتق ويقتضي بالعتق
اذا ادب العا وعليه الف اخري وتوقا المولى كما تنك على غنيك دون مالك
وقال العبد كما يفتق عليها التقوى قول المولى والبينة بتم العبد لو قال المولى هذا
المالك في يدك حين كما تنك فقال العبد بلك اكنتم بعدة فالتقوى قول العبد
والبينة على المولى لو ادب على العبد فسادا في العقد واكثره المولى فالتقوى قول المولى
وعلى العبد البينة وكذا لو ادب على المولى فسادا في العقد واكثره العبد فالتقوى قول من
يدعي الصفة واختلفا في الاجل فالتقوى قول المولى وكذا لو ادب على انه كان على
الف نحو ما كل شهر ما يوقا المولى بخمسة كل شهر ما يوقا لو قال ولرب
فلك الكفاية واذا على العبد انه ولد في الكفاية فالتقوى قول من كان في يديه الولد وان
اقام البينة فيمنه المكاتب اثنى في يديها كان **مريض** كما ثبت عبده على الف درهم نحو
وذلك بتمته ومولا يخرق من الثلث فيخير العبد ان شاء محلي ما اراد من قيمته على الثلث
والاراق في الرق فان عجزه حبس ذلك من كل جمع بضمه لهما لو كان على الغني وقيمته الف

وكذا لو

لا مال له غيره قيل له جعلت ثلثي الالف عندي وعند محمد سيجي ثلثي قيمته واما لو كان
عليه النصف وقيمته الفان قيل له جعلت ثلثي قيمتك واثنتي حرثا كانت في حقه على الف
ورحم وقيمتها خمسمائة فلما حضرته الوفاة اعطته سيجي في ثلثي قيمته وتبطل الكسبة كالود
وابدا منه ثمانية ولو ولد له المكاتب ولد في ثمانية واشتري ولد اثم ماتت الام سيجي
عليه بخمسة ثمانية والذي على الاوالة هو الذي ولد في الكسبة واما ان لم يرجع على اخيه
بنيته ولو اكتسب الالف الذي اسره فلا خيم ان يأخذه وستعين به في ثمانية ولو ان
يواجره بموالتا خيم فيود في الكسبة من اجارته فان ما اكتسب اجرة حصة من
شركة الام فيقتضي منه الكسبة وما بقي فهو ميراث بينهما من اعدته اما عندنا جيبه
لم يأخذه شيئا من كسبه عند مشترك بينهما فمن احدهما فكا به الصحيح باؤنه
وقضت الكسبة صح وليس للوارث تقصم بعد ما مات المرحوم وليس للمكاتب ان
يزوج ائتم محبوه اما لو وزجه من غيره عده جاز ولو ان يزوج لعهده في التجارة
فان لحقه دينه ببيع قيمته وان لم يولد له المكاتب عنه ويجوز ان يوجه دينه وان كان اكثر
من قيمته فان يجوز المكاتب وعليه كل واحد منهما دين ببيع كل واحد في دينه خيم ان لم
يغير بها المولى فان قضى المولى دينه بعض غرضه الجسد ثم جاء الاخر ولم يبق له شيء من
وكل ما خزنه الصبر بينهما وان يجوز المكاتب حجر على عبده **جواب** يجوز استنطاق
الجبار في الكفالة كما في البيع الى لثة ايام عند ابن حبيب فان كان الجبار للمولى فالكسبة
الصبر ولو ولد له لانه ثم اجاز المولى فذلك كله للمكاتب وكذا ان فلك المولى قيل ان
محسب فالقيمة لها فان باع المولى ولدها او اعطته جاز وموور الكسبة ولو كانها
عليه نفسها والاولاد ما ماتت بعض الاولاد لم يملك المكاتب عبد من ماله لهما
ثم اجاز المولى الصبر جاز ولم يقطع شيء من المال ولو كان الجبار لها فاعفى الصبر
ولو ما ثم اجازت الكسبة لم يقطع شيء عنها ولو كان الجبار للمولى فماتت الام ثم اجاز
المولى جاز ويكون الولد بمنزلة الام استخسانا وعند محمد في مالته وهو القياس
ولو باعته واشترت ثم رد المولى الكسبة فيه اللثة الايام لم يجوز هذه التصرفات
الا ان يراد المولى مع واستري فلم يعرف ولم ينها فصارت ما دون **وعنه** جارية
بين مكاتب وحرث ولدت فادعاء المكاتب فهو ولده والجارية ام ولده ويضمن نصف
قيمتها ونصف عقربها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ثم ان يجوز بيع الصمان فالجارية
ولو ما ملك المولى اما لو عجزت قبل الصمان فنصف الجارية ونصف الولد شريك

الحرة ولا يبيع الا سيلا ولو ادعاه ولد ما فهو ولد الحرة ومن المكاتب ومن نصف قيمتها ونصف
عقربها للمكاتب ولو كانت مكاتب لها فولدت فادعاء المكاتب فهو ولده فان مضت على
الكسبة فلها العقر وان عجزت نصف شريكه نصف قيمتها ونصف عقربها واما لو ولى
المكاتب اولا فولدت ثم وليها الحر فولدت فادعاء الولد معها فولدت واحدهما
له محسب قيمه ويجوز كل واحد منهما لها الصداق وبين الجبار بين المولى على الكسبة
وبين الحر من الاوالة لم يعلم استيلا واما الاخوة لها وان اختارت العجز في ام ولد
للحر فاحتمه وعليه نصف قيمتها وعليه المكاتب نصف قيمة ولده للذي ثبتت سهم
منه بدعونه اياه ولو عجز المكاتب معها فولدت المكاتب رقيق لمولاه وللحر نصف
اما لو كان ولى الحر ولا ثم عجز معها حاصرت ام ولد للحر وعليه نصف قيمتها ولا
يثبت سهم ولد المكاتب واستحسن محسبه اثبات النسب من المكاتب لو كانت
محسبه ثم ارتدت ثم اقتر بغير مال الكسبة ثم فلك لم يجوز اقاربه عند ابن حبيب
شركة شركة المتاع وصلة لا يتبع من المكاتب اما شركة عسان جازية فاذ عجزت
الشركة وللمكاتب الشفعة فيما استواه المكاتب لو اشتري شيئا على انه بالجبار
ثم عجز في مدة الجبار فبيع البيع اما لو كان الجبار المالك لم يملك لو سرق
المكاتب من اجني ثم روجى الرق لجزءه ثم اشتراه الاجني سقط القطع وان
سرق المكاتب من مكاتب اخر لمولاه لم يقطع كما لو سرق من ابن مولاه وسرق
من عبد مشترك بين المولى والاجني وكذا لو سرق ما رجب لمولاه عليه دين
مثلك ذلك لم يقطع **فصل الاول** عن عمر وعلي وابنه مسعود وزيد بن ثابت
واية بن كعب وابنه من زيد وابنه مسعود الا انصار بن جني الله عنهم عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الولد للمختم كالحمة النسب لا يباع ولا يورث ولا يورث وقال
النبي صلى الله عليه وسلم الولد للذكر جني من كان اقرب اليه الميت كالا بن مح ابن الا بن
قال رجل اعطى عبدا ثم مات وترك ابنتين ثم مات احد الابنتين وترك ابنة
ثم ماتت الميتة فوراثة لابنة الميت لصلبه ولو كانت للميتة ابنة فلها النصف
بالفرع والباقي لابنة الميت فان ماتت من الاولاد عن ابن ثم ماتت ابنة الميت
فوراثة لابنة الميت ولو كان لها ابان ماتت احدهما عن ابنتين لم مات الاخر
عن ابن ثم مات الميت فوراثة بينهما على عدد رؤسهم بالسوية كما في التصديق
وكذا ولأه المهر والصداق ما سقتم وغير ذلك وليس للنساء من الاولاد الا ما

او اعترف من اعترف او كاتبت او كاتبت لو اعترفت المرأة عبدا ثم ماتت عن
زوج وابنه وبنت فباعت العتق للابن خاصة والنسب اولي بالاستحقاق من الولد
فانه اذا اشترى اباه فعتق عليه ثم مات الاب عن اولاد فباعت بغيره بالنسب لان الولد
انما اعترف عبدا ثم ماتت عن الابن وابنه ثم ماتت ابنته فباعت لابن حاتم
وقال ابو يوسف اجبر الاب السدس والباقي لابن ومولى العتاق مقدم على
ذويه الارحام لو اعترف امة ثم عتقها جميعا لم يدر ايها مات اولام يترك المولى منها
واذا عتقها لم يترك المولى اذا لم يكن لها وارث لا ولا لصحاب الفرائض نحو
اولاد الام والزوج **حرة** اذا تزوج العبد حرة فولدت لاولاد انهم موال لموال
الام معتق ثم مات او مواله فعتق امة ثم ماتت ولا تم اليه مواله لو كانت لام معتقة
والاب حرم لم حريم فعتق فلو ولد له مواله لام معتقة ومحمد وقال ابو يوسف
مولى المولى الاب لو اعترف امة جلي فولدت بعد العتق لاولاد من سنة اشهر كانت
معتقة من عتاق اومت فولدت لتمام سنتين فلو ولد مولى للزوجة اعترف امة
كما لو اعترف مع الام بعد الولادة فولدت امة معتقة من عبده فلو ولد مولى لموالي
الام ثم اعترف الاب حرة وولاه **موالاة** اذا سلم رجل على رجل مولى رجل ثم والارجل
اخر فهو مولى للزوجة والآه فان مات عن عم او جده فمات ذويه الارحام
فباعت لغيره دون المولى بخلاف مولى العتاق لو ماتت رجل فذويه ابو
من رجل وولدت امة من اخر فلو ولد مولى للزوجة والآه الاب وذو الام وكذا لو
وقالت المرأة اسنانا ثم ولدت اولاد امة والى الاب اسنانا فباعت لاولاد امة مواله
ولو اراد الولد الفروج بعد ما عتق مواله الاب عن الاب لم يصح الفروج بخلاف
ما فعلك العتق ولو اراد الاب اسنانا والولد كبير لم ينفذ عليه فله ان يوالي اخوه ولو
والا ابوه اسنانا ثم سلم الولد على يدي رجل ويوكبه فله ان يوالي من شاء ولم يصبر
مولى لموالي الاب ولا للزوجة سلم على يدي ان لم يواله فعتق ولا وه موثقا بخلاف
ما اذا كان الولد صغيرا ينفذ عتقه ولا الاب عليه لو سلم الحرة في دار الحرب
ووالا اسنانا صح وموالاة الصبي بائنة وكذا موالاة العبد لان يكون ما دون
لاب والسيد لو والا رجل مكانا جاز لو والى ذمي مسلما او ذميا جاز ولو والى
رجل رجلا فله ان يتحول عنه مالم يخلع عنه وله ان ينفذ بغيره ويغير
حضرت لم يصح للان يوالي اسنانا آخر فينفذ الاول بالباينة قال ولا يجوز

بيع ولا العتاق ولا الصدقة ولا الوصية وكذا ولا الموالاة فمن باع ولده العتاق
لعبد ثم قبضه ثم اعترف لم يعتق **عنه** **عنه** لو اعترف عبده عن ي اومت فباعت
او عبدا ذميا او حرة فعتق والولد لم يعتق لو قال له اعترف عبدا على الف
ورحم اصفها لك فعتق لم ينع عن الامر وكذا لو تزوج امرأة على ان يعتق اباها
فعتق فالولد للزوج ولها مهر الملك اما لو قال له اعترف عبدا على الف
ورحم فعتق ينع عن الامر والمال لازم بخلاف ما قبل ولو قال اعترف عبدا
عني ولم يعلك بالف فعتق وقع عن المامول عبدا ان جنته وعند ما عتق الامر
والولد له كما في المسئلة الاولى **بيع** لو مات انسان وترك مالا سلا وارث
فاذبح رجل امة وارثه بالولد فعتق له شتا مدان الميث مولاه لم يجر حتى يشهدوا
با حرة المولى بين عتاق وموالاة وكذا لو شهدا بان الميث مولى فعتق لم يجر
حتى يشهدا بمولى الا على ام مولى الا سفل فان شهدا ان هذا الميث اعترف هذا
الميث وسوكلته ووارثه لا يعلون له وارثا غيره جازت لو اقام رجلان البيعة
على ولاية العتق فهو بينهما ولو سبق تاريج احدهما فهو للمساوق منها اما لو كان
في ولا موالاة فالأخير احق ما لم يثبت ان الاول عتق عنه لو اقام رجل البيعة
على ولده عتاقه وقضى به القاضي لم يثبت اقام رجل اخر البيعة لم يثبت وشهدوا
ابن اجمعه له با عتاق حرة لم يثبت وكذا شهدا بانه بنات المعتق يخل عتاق
الاب لم لو اقام رجل البيعة امة اعترفه وسوكلته واقام اخر البيعة امة اسلم
على يديه وانه حر الا حرك وولاه والخام يدعي حرة الا حرك فعتق للزوجة والآه
دون الذي اعترفه لو ادعى ولا ريبك واقام شتا مدان اباها اعترفه وشهدا
على انه ذميا لم يثبت لو مات رجل واخر رجل ماله وادعى انه وارثه لم يجر
منه الا ان يجا صم انسان واقام البيعة عليه فينفذ عن يديه لو ادعى انه اعترف
الميث وسوكلته وانه لا وارث له غيره واقام البيعة واقام الذي في يديه المال
على منك ذلك قضيت بالولد والميراث بينهما نصيبين ذمي في يديه بعد
فا عتقه فاقام مسلم شتا مدان مسلمين امة عبدا واقام الذي شتا مدان مسلمين
انه اعترفه وسوكلته مضيت العتق والولد للزوجة وان كان شهيدا للزوجة
كفارا قضيت للمسلم امة في يديه ذمي ولدت له فادعى رجل انها امة عضها
مومنم واقام البيعة واقام الذي في يديه البيعة انها امة ولدت منه هذا في ملكه

لو قال لامرأة انت اعترفتي فقالت انا اعترف بك ولكنك اسلمت علي يدي وواليتني
 فهو مولاي ولو لم يكن له ان يتجوز عنها عند ابن جيبته خلافا لها ولو قال قرأت اسم علي برها
 ووالا ما وفات بك اعترفتك فهو مولاي ولو ان يتجوز عنها ما لم يخفك عنه
 ولو قال قرأت فلانا اعترفتك فقال فلان ما اعترف بك ولا اعترفك ولا اذنت مولاي
 ثم اقرأت مولاي اخر لم يخفك في قول ابن جيبته عنده ما لو قال قرأت ابنه فلان
 ثم اقرأت ان ينسب اليه اخر وعند ما له ذلك رجل مات فادعى رجلان كل واحد
 منهما يزعم انما اعترفت فصدف بعض الا ولاد احدكما وصدف الباقر الا اخر فلكل
 واحد منهما مولد للزور صدق كما في النسب **خفيف** لو قال لا تم ما في
 بكك حرم فمات لها ان جعلت في لم حر فولدت بعد من التورسنة فالتورس
 فيه قوله في البيان اما لو جاءت به لاكثر من سنتين فلا يعتق ما في البطن لو ادعى
 بما في بطن امته لرجل فاعترفت الموصلة بعد موته جاز وهو مولاه فان ضرب
 انسان بطنها فاعترفت ميتا فخرجت الجنابة له فهو ميراث ان لم يكن له قرابة اولى منه
 لو اعترفت ما في بطنها فولدت لستم اشهر فادعى المولى ان هذا جيلك حاد فالتور
 قوله لو ادعى بما في بطنها لرجل ثم اعترفت التورس الا انه جاز وله وللا ما في
 بطنها ولا يعتق في الولاد عند ابن جيبته خلافا لها لو ادعى عزلي بطنه انما والاه
 فحده فلا يعتق عليه عنده فان اقر بعد انكاره صح لو اعترفت ام الملاءمة عبد اعترفت
 جنايته على حاطة الام وان مات العبد ولا وارث له ورثته اقرب الناس من الام
 اذ مات المعتق وانما لو كان لها ابن ارجح المعتق لام لا وارث له عنده فمات للكون
 عصبة الام ولو كان معهما اخت لا يثنى لها ولو لم يكن له عندهم لا يثنى لام من ولاد العبد
 فهو اقرب الناس منها من الزكوة فان اوجاهه الاب صدق منه فميراث الولاد ويرجع عاقلة
 الام بما عطلوا عنه **و** دعا الاب بعد موت الابن لم يرجع عن ميراثه بن الحكم قال
 كانت لي جارية تربي عتي فزني بها فزني بها فزني بها فزني بها فزني بها فزني بها
 فصلكتها صالحة ثم اخرجت به النبي صلى الله عليه وسلم ففعل ذلك عتي ففعلت يا رسول الله
 الا اعترفتها فقال ابنتي بها فانيت بها فقال صلى الله عليه وسلم ان الله يامره الله قال
 في السماء قال فمن انما قالت انت رسول الله قال صلى الله عليه وسلم اعترفتها فانها مومنة
من الجامع الكبير خفيف قال رحمه الله رجل كان له امه له واستثنى ما في
 بطنها في فاسدة فان اذنت اعتقت مع ولدها وسعت في عام قيمتها ان كان فيها

فضلك وكذا لو ادعى بغيره لا انسان وما في بطنها لا حرم كما بينها صاحب رقتها واستثنى
 الولد فان لم يستثنى ما في بطنها جازت الكسابة ان اجاز ما صاحب الولد ولو ادعى بها
 لرجل وما في بطنها لا حرم كما بينها صاحب الجارية فولدت ثم ماتت وتركها فاعترفتها
 فادى الكسابة ما تركت اولم سود حتى ملك المال واجازها صاحب الولد الكسابة لم يخف
 في الوحيين والولد عبده ولو لم يثبت نفي ولدت ولو ادعى في بطنها اخر ثم مات ولم
 يترك وفاء سعي ولد ما الثاني فيما عليها فان اجاز صاحب الولد الكسابة في جاز
 فان خرج من الزوج او في منه الكسابة وما ينبغي فهو ميراث لوزنة وامرأة وارثة
 منه وبما سب ما ادعى عنها الزوج ولا يرث الابن فانه عبد جيبته مات الاب ولو اجاز
 صاحب الولد الكسابة قبل موت الابن انما في ابية **اجازة** لو كانت عبده على نفسه
 وعمل عبده غايب مولاه جازت ولا يلزم النكاح من المال بشي وبما خذ الحاضر
 بجميع المال وان لم يخف النكاح اذ قال انقضت الكسابة ورجعي به المولى لم يلقه
 اليه قوله فان وسب المولى الكسابة للمحاضر عتقا ولا يرجع المحاضر على الغائب بشي
 اما لو وجد المحاضر بغير لم يخف الهبة والكسابة على حالها ولو اعترفت المولى الغائب
 عتق واخذ المحاضر بحصته من الكسابة حاله فان لم يورده ماله ورفيقا في قوله لو لم يورده
 ولو مات الغائب وله اولاد احوار من حرة فادعى اليه المال عتق اليه والميت
 وحره ولاد اولاد الميت وكذا لو كان الذي مات مولى الكسابة فادى اليه المال
 لو كانت عبده رجل غايب في موقوفه على اجازة الغائب فان اذى هذا الفضولي
 المحكوكا بغير قبلك ان يبلغ العبد عتق ولم يرجع على العبد على الا اذاه على
 ضمان ليرجع فخرج اما المولى لم يرجع على عبده بشي لو ادعى المحرر عن الكسابة فله
 ان يرجع بما اذى فان لم يرجع على العبد واجاز الكسابة فان اذاه على عبده ضمان
 لم يرجع به وان كان على ضمان رجوع لو كانت حرة عن ابنه فخير فالكسابة موقوفه
 حتى يعطى العلام الكسابة فان اخطأها واجازها جاز وان لم يكن بالخارج جاز
 عن مكاتب كسابة ضمان عن عتق العبد ويرجع للمكاتب ان كان بامره على العبد
 وان شاء رجح على المولى فان رجح على المولى رجح بها على العبد وان كره خيره
 امر لم يرجع على واحد منهما ولو ادعى بغير الكسابة ثم عجز المكاتب لم يكن له ان يرجع
 بما اذى كما مكاتب اذى بغير المكاتب ثم عجز لم يرجع بشي فان ارجح خيفتم عبده بين
 ستر مكاتب كانت احدتهما مضمة فانه باذن شريكه على الف فاكسبت العبد متمسكة

الزوج ورثه

فهي بنية شريكين نصفين ولواوي المكاتب كل المال الى الذي كان له لم يرجع الذي لم
يكن له على الاخر بشي وكذا ان عجز العبد والمال في يد الذي كان له وكذا
استهلكه لم يرجع شريكه عليه بشي اما لو قبض الذي كان له بعض المال ثم نهى
شريكه فقبض حذر ذلك حذرا في وجه عليه الذي كان له بنصف المخرج كما
ما في الاخره واذا برض احد الشريكين فاذن لصاحبه ان يكانت عدهما في مرضه
وان يقبض الكفاية فان الصحيح فقبض على النصف فادام العبد عتق وسيجي
لورثه المريض في نصف قيمته ولا يرجع الورثه على الذي كان له بشي مما قبض من
العبد ولو كسبت العبد الفاضل او كان شريكه في الكفاية كان نصف ما قبض
الذي كان له للذي لم يكانت وكان ذلك النصف الذي صار للمريض للشريك
الذي كان له من ثلث ما لا فان راو النصف على الثلث رة الفضل على الورثه
ويرجع على المكاتب ثلث ما اداه من ذلك المال وان اذن المريض لشريكه
في الكفاية والقبض فكانت ولم يقبض حتى مات المريض فليس للورثه رو
الكفاية فان اخذ شي من الكفاية بعد موت المريض فللورثه نصف ذلك فهذا
كلمه على قول ابن حنيفة اما عندنا كفاية البعوض صار الكل مكانا لثواب
المريض لعبد او اداه الى الفاقا خرو قيمته الف ولا مال له غيره فادام
من مال اكتسبه بعد هذا القوت عتق ولا شي عليه ان مات مولا وقد استهلك
المال او خافه اما لو ادا ما اليه من الالف الذي اكتسبه قبل هذا القوت
عتق وعليه الف والله اعلم **سنة** ابواب امان الجامع لمنق بهذا الموضع **عسل**
ان اغتسل في هذه الليلة فبعد حرثم قال ثوبت من الجنه لم يصدق وكذا
ان اغتسل في هذه الدار الليلة فبعد حرثم قال ثوبت اغتسل من فلان
فاليمين على كل عتق منهم واغتسل وكذا ان تزوجت فبعد حرثم قال
ثوبت فلانة ومن ابدل الكوفة لم يدين اصلا فان قيل لو انك اغتسلت الليلة
في هذه الدار من جنات قال ان اغتسلت الليلة في هذه الدار فبعد حرثم قال
على كل اغتسل في القضاء وعلى ما نوي فيما بينه وبين الله تعالى اما لو ادا ما
قال ان اغتسلت فبعد حرثم قال على الضيق من الجنه فحاشه لوقال ان
اغتسلت السلام في هذه الدار عسلا فبعد حرثم قال ثوبت من الجنه لم يدين
في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى بخلاف ما اذا لم يذكر الاسم فانه لم يدين

اصلا اما لو قال ان خرجت فبعد حرثم قال ثوبت فيما بينه وبين الله تعالى
بخلاف الاغتسل لو قال في المراه لتخرج فقال ثوبت ان خرجت فحاشه لوقال
فخرجت فبعد حرثم قال ثوبت لم يثبت **سنة** ان دخل وازي منه اخذ
حرا وضرب عبده بعد اذ اذوقا ان قطع منه اليد حرا ومس هذا الرأس
احد وادنا الى يده ورأسه اوقا ان ليس فيصلي هذا حرا وان البس
هذا القميص احد فاليمين على غير الخالف في كماله اما لو قال ان دخل منه الدار
اليوم احدا وضرب هذا العبد والدار والعبد اول غيره اوقا ان كل غلام
عبد الله احدا وعبد الله هو الخالف فدخل فيه الخالف وغيره ولو قال ان
دخل دارك احدا وليس فيصليك احد فذلك اليمين على الخالف وغيره الا
المسبوب اليه اما لو قال ان ليس فيصلي عبد الله احد فالمسبوب اليه وانك
في اليمين ايضا لو قال ان ليس هذا الرأس احد فثوبت الى رأسه رجلك دخل في
اليمين الخالف وغيره الا المحاور عليه **سنة** ان شئت في المنع فبعد
حرثم قال لكون الخالف في المسبوق اما في القتل والضرب والربى فاليمين
على كونه المحاور عليه في المسبوق لو قال ان فلك يوم الجمعة فاليمين على كونه
الموت في يوم الجمعة من ضرب بعد اليمين **سنة** لو قال ان عبيدي حرثه يا فلان
فهو حر فاليمين على عبد واحد حتى لو ضربهم فعتق الاول وان حرهم
خير المولى وون الضارب وعلى هذا ان يساوي كلت في الملق او ان يساوي شئت
فطلقها اما لو قال ان عبيدي ضربك فهو حر فصوره معا او منفردا عتقوا
وكذا ان يساوي كلت في سائر شئات الطلاق فطلقها لو قال من شئت عتق
من عبيدي فاعتقه فاعتقه جميعا عتقوا الا واحد في قول ابن حنيفة واليمين
الى المولى وعندنا عتقوا جميعا اما لو قال ان عبيدي شئت العتق فاعتقه فعتقوا
جميعا فاعتقه عتقوا جميعا بالانفاق ولو قال لعبد اعنق ان عبيدي شئت
او ان عبيدي عتقوا او ان عبيدي زوجتهم فهو حر لم يدر ذلك المأمور في المشية
والزوج فحاشه **سنة** لو قال ان كان في هذا البيت الا رجلك فبعد
حرث ولا يتركه فاليمين على بني آدم حاشه فان قال ثوبت الرجل حاشه لم يدين
في القضاء حاشه وان لم يكن في البيت احد ولا المستثنى لم يثبت ولو قال ان كان
فيهم الا شاة فهو على بن آدم والحيوان وان كان قال ان كان فيه الا ثوب فهو على كل

شئ غير سواكن البيوت كالحجارة والحيثه وكذا الوقايف ان كان فيه شئ لم يدخل سواكن
 البيت لوقايف ان كرت املك الانبياء وربما نصبت من خيل ملك الا عشرة
 لم يثبت اياها لملك خمسين وربما وعشرة ونايزا وشيا للنجاة او سامت
 خنت فان ملك عروضا لغير النجاة او زفتها ودارالم يثبت ثم المجلد الماول
 من ارج مملكات وتلكه قوله قبض من خزائنه الا لك يوم السبت خصوصه
 النهار سابع عشر من شهر شعبان سنة ستمين ومانا في مدرسه البروقية

رحم الله بانيها امين على يد العبد المذنب الفقير الحقير
 المحترف بالتقصير الزيد اذ احضره معيد واذا
 غاب لم يذكر احمد بن محمد بن عبد البر بن كبر الشير
 بالكردي عفا الله ولو الله ولمن وعاله
 بالحقن ولمن كان السبب في كتابه والجميع
 المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
 الاجياء منهم والاموات انك مجيد
 والمحمد اوله وانزلنا
 وحيل الله على يدنا محمد واله وصحبه
 اجمعين حسب الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي
 العظيم

